وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 – لونيسي علي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاسات مجالات التنافس الصيني – الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين: من 1989 إلى 2021

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص: علاقات دولية وقانون دولي

إعداد الطالبة:
إبتسام مالكي

إشراف الأستاذ:
محمود شرقي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
نسيم بلهول	أستاذ	جامعة البليدة – 2	**رئيسا**
محمود شرقي	أستاذ	جامعة البليدة – 2	**مشرفا ومقررا**
عبد الكريم شكاكطة	أستاذ	جامعة البليدة – 2	**عضوا مناقشا**
صالح زياني	أستاذ	جامعة باتنة 1	**عضوا مناقشا**
مسعود شعنان	أستاذ	جامعة الجزائر3	**عضوا مناقشا**
جميلة طيب	أستاذة	جامعة خميس مليانة	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية
2023 – 2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 – لونيسي علي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

انعكاسات مجالات التنافس الصيني – الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين: من 1989 إلى 2021

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه
تخصص: علاقات دولية وقانون دولي

إعداد الطالبة:
إبتسام مالكي

إشراف الأستاذ:
محمود شرقي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
نسيم بلهول	أستاذ	جامعة البليدة – 2	**رئيسا**
محمود شرقي	أستاذ	جامعة البليدة – 2	**مشرفا ومقررا**
عبد الكريم شكاكطة	أستاذ	جامعة البليدة – 2	**عضوا مناقشا**
صالح زياني	أستاذ	جامعة باتنة 1	**عضوا مناقشا**
مسعود شعنان	أستاذ	جامعة الجزائر3	**عضوا مناقشا**
جميلة طيب	أستاذة	جامعة خميس مليانة	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية
2022 – 2023



سورة البقرة، الآية: 32

الشكر والتقدير

اللّهمَّ لَكَ الحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ وَعَظِيمِ سُلْطَانِك..

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ الاحقاف (15)

اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ قَبْلَ الرِّضَى، وَلَكَ الحَمْدُ إِذَا رَضِيت، وَلَكَ الحَمْدُ بَعْدَ الرِّضَى

سبحانك اللهم وبحمدك، سبحان الله رب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين.

أمّا بعد.. إليك أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "محمود شرقي"

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام والامتنان..

عرفاناً بما قدّمته لي من إرشاد وتصويب خلال سنوات الاشراف..

أشكرك على توجيهاتك القيّمة.. وصبرك على عملي الذي واجه مختلف الظروف..

إلى ورثة الأنبياء "أساتذتي الكرام"، إلى كل من علمني حرفا، أو صحّح لي خطئاً

إلى أساتذتي المميزين، الذين ساندوني وشجّعوني لأكون الأفضل دوماً

إلى كلّ من أفادني بعلمٍ أو تجربة، وإلى " أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه".

وأقدّم شكري الجزيل وامتناني الكبير، إليكم إخوتي "زملاء التكوين في الطور الثالث" أهدي لكم عملي الذي شهدنا ظروف إنجازه معاً.

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد شكرا لكم جميعا

إبتسام مالكي

الاهداء

إلى والدي العزيز .. الذي وعدته في يوم من الأيام أن أجعله فخورا بي ..
أقدم لك هذا العمل الذي أخذ مني أياماً معك .. لأعبّر لك عن محبتي وامتناني.

إلى أمي الغالية .. التي أنارت حياتي بحبّها الصّادق النابع من قلبها الحنون ..
أهدي لك عملي الذي أتممته، بفضل إلحاحك في الدّعاء على الله في كلّ الأوقات..

شاكرة لكما والديّ على ما أنا عليه اليوم .. فرضى الله من رضى الوالدين.

إلى زوجي العزيز وليد، الذي تحمّل معي سَبْع سنواتٍ مِنَ الدّراسة، بداية من الماستر.. فكان نِعم السند في أصعب الظروف.. رغم تذمُّره في كثير من الأحيان .. أتمنى أن تكون فخورا بي، وراضيًا عني، ومُحفزاً لي لتحقيق المزيد من النجاحات.

إلى فرحةِ عُمري، وكنزي الغالي، وزينةُ حياتي في الدنيا، إلى أولادي الأحبّاء: خالد محمد أمين، ونور آية وبلال آدم .. لقد كان لكم الفضل في إنجاز هذه الدراسة بإلحاحكم علي لإتمامها، من أجل قضاء أوقاتٍ كثيرة في اللعب معكم.

إلى من أتعبهم تذمري وخوفي من عدم الوصول .. إلى إخوتي الذين قدّموا لي الدعم النفسي والمعنوي: أختي الغالية نور الهدى وأخي العزيز محمد علاء الدين.

إلى أختي: خديجة، التي كانت ومازالت دائمة الحضور معي في أصعب الظروف ..

إلى جميع الأهل والأقارب الذين آمنوا بقدراتي، وشجّعوني لمواصلة مشواري الدراسي

إلى زملائي في الدراسة الذين تجمعني معهم صلة رحم علمية، وأخصُّ بالذكر: خليل وصليحة، أهديكم هذه الدراسة، التي شجعتموني على إنهائها رغم الظروف الصحية والنفسية ..

إلى كل من يعرفني حقّ المعرفة .. أُقدّمُ لكم ما تعبتُ فعلاً لأجله ..

الملخص

تتميز العلاقات الصينية – الأمريكية بطبيعة تنافسية، يسودها في الكثير من الأحيان التوتر، بسبب الخلافات الناجمة عن تضارب المصالح، وتوسّع نطاقها، والأطروحة المُقدّمة تتناول بالدراسة ذلك التنافس في شِقّه الصّراعي، مع الإشارة إلى بعض حالات التعاون المشترك، والتي تمثّلت في التنسيق الأمني لقضايا مكافحة الإرهاب، وقضايا المناخ، إلاّ أنّ الصّراع بقي قائماً وآخذ في التعقيد خاصّة في المجال الاقتصادي والتطور التكنولوجي، حيث تناولت الأطروحة بالدراسة الإشكالية التالية: **كيف يمكن لتنامي المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، أن ينعكس على العلاقات بين الدولتين؟ وما تأثير ذلك على الأمن والسلم الدوليين؟**، وتُعدُّ التطورات الحاصلة في طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية التي تتميز بالتنافس الصراعي المتزايد، في كل المجالات وتأثيرها على الأمن والسلم الدوليين الدافع القوي للبحث في الموضوع وتداعياته.

وتندرج هذه الدراسة ضمن اختصاص العلاقات الدولية، الذي يعطي أهمية كبرى لتحليل سلوك الدول، من خلال قرارات السياسة الخارجية، وإمكانية تأثير مخرجات كل طرف، على المصالح الحيوية للطرف الآخر، مع احتمالية وجود تهديد لأمن الدول، وذلك في حالة تصعيد الخلافات، واللّجوء إلى الخيار العسكري، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ تزايد مؤشرات التنافس الصيني – الأمريكي ذو الطابع الصراعي، مع غياب التطمينات في الوقت الراهن بين القوتين، سوف يحدد في المستقبل المنتظر ملامح خارطة التحالفات والانقسامات الدولية، التي سيكون لها تأثير مباشرٌ على الأمن والسلم الدوليين.

Abstract

The Chinese-American relations are characterized by a competitive nature, that is often tense due to the differences caused by the conflict of interests and the expansion of their scope. Though they cooperate in combating terrorism and climate issues, the conflict persists and becomes more complicated, especially in the economic field and technological development. The thesis dealt with the following problematic study:How can the growing competition between China and the United States of America in various fields be reflected on the relations between the two countries? And what is its impact on international peace and security? The very developments taking place in the nature of Chinese-US relations, which are characterized by increasing conflictual competition in all fields and their impact on international peace and security, are the strong motive for researching the subject and its re percussions.

This study falls within the competence of international relations, which gives a great importance to analyze the behaviour of States, through foreign policy decisions, and the possibility of the impact of the outcomes of each party on the vital interests of the other party, with the possibility of a threat to the security of States, in the event of escalation of disputes and resorting to the option. The results of this study has shown that the increasing indicators of Chinese-American competition of a conflict nature, in the absence of reassurances at the present time between the two powers, will determine in the awaited future the features of the international alliances and divisions map. Consequently, this will make a direct influence on international peace and security.

فهرس المحتويات

الملخص ..... **I**

Abstract ..... **II**

فهرس المحتويات ..... **III**

قائمة الأشكال ..... **VI**

قائمة الجداول ..... **VII**

مقدمة ..... **(1- 17)**

الفصل الأول: المُحدّدات النظرية المفسّرة لتنامي القوة الصينية والأمريكية **17**

المبحث الاول: أهم النظريات الواقعية المفسّرة لتنامي القوة الصينية والأمريكية **19**

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية ومفهومي القوة والمصلحة. 19

المطلب الثاني: علاقة الواقعية الجديدة Neo-realism بفوضوية النظام الدولي 28

المطلب الثالث: تفسير الواقعية النيو- كلاسيكية Neoclassical realism لبروز القوى الصاعدة 31

المبحث الثاني: دور الليبرالية والتكامل الاقتصادي في تفسير ظاهرتي: التنافس والتعاون 39

المطلب الأول: الاختلاف بين الليبرالية الكلاسيكية Classical Liberal Theory والفكر الواقعي. 39

المطلب الثاني: أهمية دور المؤسسات لدى الليبرالية الجديدة Neoliberalism 42

المطلب الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي Economic integration في تحقيق المصالح المشتركة 44

المبحث الثالث: محاولة تفسير نظرية الّلعب لسلوك الدول **50**

المطلب الأول: أهمية تفسير نظرية الألعاب Game Theory للعلاقات الدولية 50

المطلب الثاني: دور النظرية السلوكية Behaviorist theory في تفسير السلوك الصيني والأمريكي. 54

المطلب الثالث: تحليل قواعد اللعبة الصينية – الأمريكية وتعليل النتيجة. 57

المبحث الرابع: تفسير نظرية توازن القوى، وتحول القوة للتنافس الصيني الأمريكي **61**

المطلب الأول: انعكاسات توازن القوى على النظام الدولي 61

المطلب الثاني: تفسير نظرية تحول القوة للتنافس الصيني الامريكي 67

الفصل الثاني: مرتكزات تطور القدرات الصينية 76

المبحث الأول: محددات القوة الاقتصادية الصينية 78

المطلب الأوّل: الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية الصينية..... 78

المطلب الثاني: دور الكثافة الديمغرافية في تنامي القوة الصينية..... 97

المطلب الثالث: عوامل تطور القوة الاقتصادية الصينية 100

المطلب الرابع: عوامل تطور البنى التكنولوجية والعلمية الصينية 115

المبحث الثاني: المحددات الحضارية والسياسية لتنامي القوة الصينية 119

المطلب الأول: دور المقومات الحضارية في ازدهار القوة الصينية 119

المطلب الثاني: دور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الصينية 120

المطلب الثالث: التوجهات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الصينية..... 125

المبحث الثالث: تطور القدرات العسكرية الصينية وتوسع انتشارها 131

المطلب الأوّل: العقيدة العسكرية الصينية 131

المطلب الثاني: تركيبة جيش التحرير الصيني ومهامه. 141

المطلب الثالث: تحديث المؤسسة العسكرية الصينية..... 148

المطلب الرابع: تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الصينية 152

الفصل الثالث: مرتكزات ومصادر القوة الأمريكية..... 157

المبحث الأول: محددات تنامي القوة الاقتصادية الأمريكية..... 159

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية الأمريكية 159

المطلب الثاني: دور العامل الديمغرافي في تنامي القوة الأمريكية..... 174

المطلب الثالث: عوامل تنامي القوة الاقتصادية الأمريكية 178

المطلب الرابع: تطور البنى التكنولوجية والعلمية الأمريكية 189

المبحث الثاني: المحددات التاريخية والسياسية لتنامي القوة الأمريكية..... 193

المطلب الأول: دور العوامل التاريخية في تنامي القوة الأمريكية..... 193

المطلب الثاني: دور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية 198

المطلب الثالث: الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الأمريكية..... 204

المطلب الرابع: الدور الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية 208

المبحث الثالث: دور القوة العسكرية الأمريكية وانتشارها 213

المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المعتمدة 213

المطلب الثاني: تركيبة الجيش الأمريكي ومهامه. 220
المطلب الثالث: تحديث الامكانات العسكرية الأمريكية..... 230
المطلب الرابع: تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الأمريكية 232

الفصل الرابع: تأثير التنافس الصيني – الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين..... 239

المبحث الأول: تطور العلاقات الصينية – الأمريكية: 1989 – 2021..... 241

المطلب الأول: الأوضاع الدولية السائدة قبل 1989. 241
المطلب الثاني: واقع العلاقات الصينية – الأمريكية بعد 1989: 245
المطلب الثالث: العلاقات الصينية – الأمريكية منذ 1989 بين التعاون والتنافس 253
المطلب الرابع: أسباب توتر العلاقات الصينية – الأمريكية منذ 2015..... 256

المبحث الثاني: مظاهر التنافس الصيني – الأمريكي في المجال التكنولوجي..... 261

المطلب الأول: التنافس الصيني – الأمريكي في المجال التكنولوجي الحربي..... 261
المطلب الثاني: تداعيات تطور تكنولوجيا الاتصالات الصينية على الأمن القومي الأمريكي 268
المطلب الثالث: الخلافات الصينية – الأمريكية حول حقوق الملكية الفكرية..... 273
المطلب الرابع: انعكاسات التنافس التكنولوجي الصيني– الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين 279

المبحث الثالث: انعكاسات التنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي على الاستقرار العالمي. 286

المطلب الأول: واقع التنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي. 286
المطلب الثاني: دور مشروع طريق الحرير في توسيع مناطق النفوذ الصينية..... 292
المطلب الثالث: تأثير التنافس الطاقوي الصيني – الأمريكي على الاقتصاد العالمي..... 297
المطلب الرابع: تنامي المنافسة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الأمن والسلم الدوليين. 301

المبحث الرابع: تطور التنافس الصيني–الأمريكي في المجال العسكري 305

المطلب الأول: تنامي التنافس الصيني– الأمريكي في مجال الصناعات العسكرية. 305
المطلب الثاني: انعكاسات تنامي القوة العسكرية الصينية على مناطق النفوذ الامريكية. 311
المطلب الثالث: أهم القضايا الخلافية الأمنية الصينية – الأمريكية. 320
المطلب الرابع: تأثير مسار التنافس العسكري الصيني– الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين..... 334

الخاتمة 338

قائمة المراجع 346

قائمة الأشكال

الشكل 01: اللّعبة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين	59
الشكل 02: خريطة قارة آسيا السياسية	78
الشكل 03: الموارد الطبيعية في الصين وأهم أنهارها	79
الشكل 04: احتياطي بعض المعادن اللافلزية للصين بالمقارنة مع باقي دول العالم	81
الشكل 05: خريطة انتاج معادن الأرض النادرة واحتياطاتها	83
الشكل 06: خريطة الموارد الطاقوية التي تنتجها الصين	85
الشكل 07: إنتاج الطاقة في الصين بين 2018 و2019	86
الشكل 08: الإنتاج والاستهلاك الصيني للنفط 1993-2019	87
الشكل 09: واردات النفط الصينية من مختلف بلدان العالم	87
الشكل 10: بيانات إنتاج النفط الخام في الصين مع نسب النمو	88
الشكل 11: نسبة مساهمة مقاطعة "هوباي" في الاقتصاد الصيني	90
الشكل 12: الطاقة المستهلكة في الصين لسنتي 2002 – 2020	91
الشكل 13: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في فترة وقف الإصلاحات الصينية	104
الشكل 14: إجمالي الناتج المحلي الصيني بالدولار الأمريكي 1960- 2021	108
الشكل 15: هياكل النظام السياسي الصيني	123
الشكل 16: الانفاق العسكري الصيني في طريقه إلى تجاوز الانفاق الأمريكي	152
الشكل 17: الخريطة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية	160
الشكل 18: خريطة أهم الأقاليم الطبيعية الأمريكية	161
الشكل 19: خريطة توزيع السكان في الولايات المتحدة الأمريكية	176
الشكل 20: تأثر العمالة الأمريكية بفيروس كورونا مارس 2021	186
الشكل 21: أعداد أفراد القوات العسكرية الأمريكية النشطين والاحتياطيين في عام 2020	221
الشكل 22: خريطة المناطق المُتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي	326

قائمة الجداول

الجدول 01: تكوين السكان في الصين مع نهاية عام 2019 98

الجدول 02: مكونات جيش التحرير الشعبي الصيني 146

الجدول 03: أنواع الأسلحة الصينية البرية 146

الجدول 04: أنواع الأسلحة الصينية الجوية 146

الجدول 05: كرونولوجيا المسار التاريخي لتطور السلاح النووي الاستراتيجي الصيني 153

الجدول 06: واردات النفط للولايات المتحدة الأمريكية من 1998-2019 166

الجدول 07: انتاج، واستهلاك، وتصدير مادة الفحم للولايات المتحدة 1990-2021 169

الجدول 08: انتاج واستيراد واحتياطي الغاز الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية 170

الجدول 09: توليد الولايات المتحدة للكهرباء من الفحم والطاقة النووية (2005-2020) 173

الجدول 10: تعداد سكان الولايات المتحدة الأمريكية (1990-2021) 175

الجدول 11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للولايات المتحدة (1990-2021) 179

الجدول 12: تعداد القوات العسكرية الأمريكية 1985-2022 223

الجدول 13: برامج التسليح والعتاد العسكري للجيش الأمريكي 224

الجدول 14: ميزانية الدفاع الأمريكي، وإجمالي الانفاق العسكري 226

مقدمة

يشهد العالم تحولات ديناميكية متسارعة في العلاقات الدولية، حيث تظهر قوى جديدة في النظام الدولي، منافسة للقوى الكبرى، هذا الواقع أوجب الاهتمام بالمواضيع ذات الصّلة نذكر منها: تصاعد قوى جديدة تُنبِئُ بتراجع الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين هذه القوى نجد الصين، التي تتميز بسرعة تنامي قوتها ليس اقتصاديا فحسب، كما لوحظ في السنوات الأخيرة التي تلت مرحلة الثنائية القطبية، وانما توسعت مجالات قوتها لتنافس القوى الكبرى عسكريا وتكنولوجيا، لتدخل بذلك ضمن قائمة أهم المصدِّرين للصناعات الحربية والتكنولوجية، ممّا يشكِّل مصدر قلق للطرف الأمريكي وبقية الأطراف الأخرى، لإمكانية تشكيل تهديد لمصالحهم الحيوية في مختلف مناطق العالم، وبدأ يُنظر إلى الأمر بجديّة واضحة في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، فيما يتعلق بالأسواق الدولية الداخلية والخارجية على حدٍّ سواء.

كما أنّ مسألة تنامي المنافسة الصينية لم تكن وليدة الصدفة، لما لقيته من اهتمام ومتابعة للخبراء والباحثين، عندما أخذوا يُسجلون بإيجاب مؤشّرات النمو الاقتصادي الصيني المتصاعد منذ سياسة الانفتاح المنتهجة، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها نهاية الثمانينات، والجديد في الأمر أنّ مجالات هذه المؤشرات التنموية المتسارعة لم تتوقف في الشق الاقتصادي فحسب، وانما هي آخذة في التوسع لتشمل الجانب العسكري والتكنولوجي، أين نجدها تحقق الصّدارة في بعض الصناعات الحربية التي تُؤدّي إلى مُزاحمة مكانة بعض الدول الأوروبية الرائدة في هذا المجال.

كما تعملُ الصين على استثمار إنتاجها العسكري لتعزيز دبلوماسيتها، وتقوية اقتصادها بصورة أشمل، هذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد قلقاً من مطامع الصين الاستراتيجية، وإمكانيّة إحداثها خللا في ميزان القوى العالمي، على الصعيد الاقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري على وجه الخصوص.

من خلال ما سبق، ستعمل هذه الدراسة على البحث في كافة الجوانب والمجالات التي يشتد فيها التنافس الصيني – الأمريكي، منذ 1989 إلى غاية 2021، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اهتماما وحرصا، بطبيعة المعاملات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والدبلوماسية مع الصين، مما نتج عنه ارتباط وثيق بين اقتصاديات القوتين ما يُميِز علاقتها في مختلف المجالات بين التعاون والتنافس في آن واحد.

أهميّة الموضوع:

تكمن أهميّة الموضوع فيما يلي:

- يُعدُّ الموضوع ذو طرحٍ مُساير لتطور وتنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، وانعكاسات هذا التنامي على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فإنّ لهذه الدراسة تحليلات اقتصادية وسياسية وعسكرية للسلوك الصيني وأهدافه التي قد تُهدّدُ الاقتصاد الأمريكي.
- دراسة المكانة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية بغية تحديد شدّة المنافسة بينهما ودراسة احتمال التعاون والتصادم بين مصالحهما الحيوية.
- دراسة وتحليل امكانية تنامي المكانة الاقتصادية والعسكرية الصينية، محدثة بذلك خللاً في ميزان القوى العالمي بإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من زعامة القطبية الأحاديّة.
- دراسة انعكاس التنافس الصيني الأمريكي في مختلف المجالات على الأمن والسلم الدوليين.

أسباب اختيار الموضوع:

لهذا الموضوع العديد من الأسباب الموضوعيّة والذاتية نذكرها كالآتي:

- التطورات المتسارعة للموضوع وتزايد أهميته العلمية المتزامنة مع المستجدات الدولية.
- محاولة فهم وتحليل السياسات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية الصينية والأمريكية وتأثير كل منهما على الأخرى، وتفسير انعكاس تنامي القوة العسكرية والاقتصادية على ميزان القوى الدولي.
- تفسير طبيعة المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من حيث السلمية والعدائية وتحديد إمكانية التعاون والتصادم بين مصالحهما الحيوية.
- محاولة تفسير واقع ومستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، من خلال النظريات المفسّرة للعلاقات الدولية، والعمل على إثراء المجال العلمي بتفسيرات حديثة مواكبة للتطورات الحاصلة بين القوتين.
- الاهمية العلمية لموضوع الأمن والسلم الدوليين لدى منظري ودارسي العلاقات الدولية.
- مجال اهتماماتي البحثية، حيث سبق لي وأن قدّمتُ مذكرة ماستر ذات صلة بمميزات القوى وتطور القوة الصينية.

- الميل المعرفي للدراسات الآسيوية وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالصين القوة العظمى المتنامية.
- التساؤلات الشخصية حول إمكانية بقاء المنافسة الصينية – الأمريكية في طابعها السلمي، أم أنها يمكن أن تؤدي الى تصادمٍ في المصالح ومن ثمّ إلى نزاعٍ بين الدولتين مهددة بذلك الأمن والسلم الدوليين.

أهداف الدراسة:

- دراسة القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية والأمريكية وتحديد نقاط التوافق والتقاطع بينهما.
- السعي إلى تفسير انعكاس التطور الاقتصادي والعسكري على المصالح الأمريكية، من خلال النظريات المفسرة في العلاقات الدولية، ومحاولة معرفة رد الفعل الامريكي في حالة تصادم مصالحه الاقتصادية مع الطموحات الصينية المتزايدة والمتعددة المجالات.
- ضبط طبيعة العلاقات الصينية في مختلف المجالات اقليميا ودوليا، وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- تحديد طبيعة السياسات الأمريكية تجاه تزايد التنافس الصيني الواسع المجالات.

صعوبات الدراسة: خلال إعداد هذه الدراسة، واجهتنا العديد من الصعوبات، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وذلك للأسباب التالية:

- كثرة المراجع التي تناولت موضوع الدراسة، وصعوبة التحكم في المعلومات المتناقضة بين طرفي الدراسة، وتكييفها مع ما يخدم أهداف الموضوع فقط، مع محاولة التحكم في عملية سير البحث، والسيطرة على الأفكار المتناولة كي لا تحيد عمّا هو مطلوب في الخطة المُتبعة.
- صعوبة الحصول على مراجع ورقية (الكتب ذات الإصدارات الجديدة)، لذا تمت الاستعانة بالمراجع الإلكترونية، لتطرقها للأحداث المتزامنة مع فترة الدراسة، وذلك لحداثتها، وتناولها لمعطيات جديدة، تخدم الدراسة.
- التغير السريع في المستجدات والمواقف الدولية الحاصلة في النطاق الزمني للدراسة، وتذبذب العلاقات بين نموذَجَي الدراسة، جعل عملية البحث تكون متزامنة مع ديناميكية هذه الأحداث، وهذا ما أدّى إلى صعوبة دراسة ظاهرة التنافس أثناء حدوثها، بكل المُسبِّبات المحيطة بها والتداعيات الناجمة عنها.

- القيام بالدراسة خلال فترة الحجر الصحي بسبب جائحة كورونا كوفيد – 19، ما أدى إلى صعوبة التنقل والحصول على المراجع.

أما الصّعوبات الذاتية: فهي ناجمةٌ عن ظروف صحيّة قاهرة، بالإضافة إلى الإصابات المتكررة بفيروس كورونا كوفيد – 19، خاصة وأنّ مكان الإقامة "البليدة" كان يُعتبر بؤرة انتشار الوباء، هذا ما أثّر على الجانب النفسي والجسدي للباحثة خلال إنجاز الدراسة.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا هذه، على مجموعة مُعتبرة من الدراسات السابقة، كما نشير إلى أن وفرة المواضيع المعالجة، في سياق تنامي وبروز القوة الصينية، وانعكاسها على قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها الدولية، يساعد في إثراء هذه الدراسة من حيث المعلومات وتحليل وتفسير بعض المعطيات والسلوكيات، وحتى استشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين وتحديد طبيعتها التعاونية والصراعية، ومن بين هذه الدراسات نذكر الآتي:

- أطروحة دكتوراه علوم لتوفيق حكيمي، بعنوان: "**مستقبل التوازن الدولي في ظل الصّعود الصيني**"، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2015، وقد عالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: **ما مدى تأثير تنامي القوة الاستراتيجية للصين على نمط التوازن القائم في النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة؟**

الفرضيات التي انطلق منها الباحث هي:

1. كُلّما نمت عناصر القوّة الداخلية للدولة، كلّما انعكس ذلك في شكل تحوّل توجّهات سياستها الخارجية.
2. تُعدُّ الموازنة سلوكا طبيعيا لأية دولة كبرى، فكلما وُجِدت قوة مهيمنة، كلما اتجهت القوى الكبرى نحو موازنتها وسوف لن تحيد الصين عن هذه القاعدة.
3. يعكس التباين في القراءات بشأن سلوك الصين المستقبلي تجاه التوازن الدولي القائم الغموض الذي يعتري أهداف السياسة الخارجية الصينية من جهة، والتباين الكبير بين الخطاب الصيني الرسمي وجملة من المظاهر والسلوكات تجاه عدد من القضايا والمسائل الإقليمية والدولية من جهة ثانية.

وقد خلُص الباحث في نهاية دراسته إلى: وجود تيارين متعارضين في مجال التنظير، أحدهما يُقر بحتمية الصراع والصدام بين الصين والقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب احتمالية تصادم المصالح، وتيار ثاني أكثر تفاؤلا بسلمية التعايش بين هذه القوى، دون اللجوء الى تصعيد التوتر في العلاقات بينهما، كذلك أقرّ الباحث بأن المعطيات التي أشار إليها في بحثه، تُؤكد على أن قدرة الصين في لعب دور مؤثر في السياسات الدولية ستتعزز بشكل أكبر مستقبلاً، فقط يكمن الاشكال في طبيعة هذا الدور وحدوده، هذا ما يسعى منظرو العلاقات الدولية إلى معرفته.

- أطروحة دكتوراه لـعلي حسين محمود باكير، بعنوان: "**مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود الصيني والقوة الناعمة** "، تخصص علوم سياسية، جامعة بيروت العربية، 2016.

طرح الباحث الإشكالية على النحو الآتي: **هل سياسة "التنمية السلمية" في الصين والتي تحولت فيما بعد إلى "الصعود السلمي" نهج معتمد يؤمِّن الساسة الصينيون به طريقا للتحول إلى قوة كبرى في العالم والتعامل مع الدول الأخرى من منطق التعاون وليس التصادم؟**

انطلق الباحث من فرضية واحدة صاغها على الشكل الآتي:

الصعود السلمي للصين قد لا يبقى سلمياً في المستقبل، رغم الضوابط والمبادئ التي وضعها القادة الصينيون، لضبط خط سير بلادهم التصاعدي، دون الدخول في نزاعات أو صراعات كبرى قد تُؤثّرُ على استقرار الصين داخليّا، وبالتالي تراجع مركزها العالمي.

وقد خلص الباحث الى أنّ: الوضع الراهن قد يُنهي الطرح القائم حول الطبيعة السلمية للصّعود الصيني، وأنّه من المحتمل الحديث عن إمكانيّة الصّدام، لكن الى حين الوصول الى هذا الاحتمال الوارد، هناك أشواط كثيرة وأنّ المرحلة التي يمكن أن تفسّر المعطيات المطروحة في الدراسة، هي مرحلة وُسطى ما بين المرحلتين، الصعود السّلمي والصدام الحتمي، علماً أنّ حصول ذلك الانتقال من مرحلة إلى أخرى لا يعتمد فقط على الجانب الصيني، بل على عدة عوامل متحركة، منها ما هو مرتبط بالقوى الأخرى أيضاً.

- أطروحة دكتوراه لزينب عبد الله منكاش، بعنوان: **العلاقات الأمريكية – الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية**، في العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، العراق، 2015.

وقد انطلقت الباحثة في دراستها من الاشكالية الآتية: **هل سيشهد مستقبل العلاقات الأمريكية – الصينية تقدّماً أم تراجعاً في المستقبل المنظور؟** حيث اعتمدت على الفرضية التالية:
كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تسعيان إلى تعزيز قدراتهما السياسية والاقتصادية للاحتفاظ بمكانتهما الدولية، وبناء علاقات اقتصادية وسياسية صحيحة، تقوم على الاعتماد المتبادل، والمنفعة المشتركة، بالرغم من التنافس الاقتصادي والضغوط الأمريكية، التي تتقاطع في هوامش من دون بلوغ دائرة التصادم بينهما.

وقد توصلت الباحثة إلى أنّ: الولايات المتحدة الأمريكية فائقة التطور في المجال التكنولوجي والعسكري، وأنّ اقتصادها رغم العقبات التي تُصادفه، إلّا أنّه لايزال يحتل المرتبة الأولى عالميا، هذا ما يعني أن للصين طريق طويلة للّحاق بالولايات المتحدة الأمريكية وتجاوزها، فضلا عن امتلاك هذه الأخيرة لقوة نووية رادعة، تضمن لها الهيمنة المستمرة على النظام الدولي، ولا يمكن للصين إلّا التعامل معها كشريك لتجنب الوقوع في صدامات وحروب.

أما هذه الدراسة:

فستعمل على إكمال ما جاءت به هذه الدراسات السّابقة، وخصوصاً أنّ مجالها متواصل إلى غاية 2021، نظراً للتطورات الملحوظة مؤخّرا فيما يخص العلاقات الصينية – الأمريكية، في المجال العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، كما أنّ تنامي شدة المنافسة بين البلدين في المجالات السالفة الذكر، ستقودنا إلى محاولة توضيح وتفسير طبيعة هذه العلاقات المتوترة في جانبها الصّراعي وليس التعاوني، والعمل على دراسة إمكانية تأثيرها على الأمن والسلم الدوليين، بما في ذلك احتمالية الدخول في حرب حتمية، وذلك عن طريق الاستعانة بعدة نظريات مهمّة في العلاقات الدولية، والتي عملت بشكل كبير على تفسير طبيعة العلاقات القائمة، وكيفية تأثيرها على النظام الدولي ككل.

إشكالية الدراسة:

ارتفاع وتوسع حدّة التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يأخذ طابعاً متفاوتاً بين سلمية العلاقات وتوتّرها، حيث يصل التصعيد إلى حد التصادم الدبلوماسي والاقتصادي، وعليه فإن إشكاليتنا تتمحور حول مختلف التداعيات والانعكاسات لهذا التنافس، الذي أخذ يمسّ ويؤثر في مختلف المجالات لدى الولايات المتحدة والصين على حد سواء، وكذا على الأمن والسلم الدوليين.

ومما سبق نطرح الاشكالية الآتية:

كيف يمكن لتنامي المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، أن ينعكس على العلاقات بين الدولتين؟ وما تأثير ذلك على الأمن والسلم الدوليين؟

وللإجابة على هذه الاشكالية، نطرح الأسئلة الآتية:

- ما هي مؤشرات النمو في مختلف المجالات الحيوية، التي تجعل من الصين منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية؟
- كيف يمكن لتنامي القوة الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، الصينية أن يؤثر على المصالح الأمريكية؟
- ما هي الاجراءات العملية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، للحد من التوسع الصيني في الأسواق العالمية؟
- هل زيادة حدّة المنافسة الصينية – الأمريكية سيؤدي الى إعادة رسم الخارطة الجيواستراتيجية الدولية؟

الفرضيات:

1. تزايد التطور الاقتصادي والتكنولوجي الصيني، من شأنه تهديد الأسواق الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
2. تزايد نسب الانتاج العسكري الصيني يؤدي الى زيادة حدة التنافس في مجال الصناعات الحربية على المستوى الاقليمي والدولي.
3. كلمّا ازدادت شدّة المنافسة في مختلف المجالات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، انعكس ذلك سلباً على طبيعة العلاقة بين البلدين وعلى الأمن والسلم الدوليين.

حدود الدراسة:

- <u>النطاق المكاني</u>:

تشمل هذه الدراسة كل من: الصين باعتبارها قوة صاعدة ومنافسة للولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وما يهمّ دراستنا هو ذلك التنافس الذي أوجدته حتمية النمو السريع للاقتصاد الصيني، وما شكّله من إعادة رسم سياسات جديدة واتباع استراتيجيات أكثر جدّية

فيما يخص المصالح الأمريكية، وما ينعكس بسبب تنامي هذه المنافسة على الأمن و السلم الدوليين، وبما أننا ملزمين بالتحديد المكاني للدراسة للضرورة المنهجية، فإنّ ذلك لا يعني إغفال الامتدادات الدولية لعلاقة هذين القوتين على المستوى الدولي.

- النطاق الزماني:

تركّز الدراسة على الفترة الممتدة منذ: 1989، حيث وقعت أحداث تِيَانْ آنْ مِنْ، والتي تعاملت فيها لحكومة مع المتظاهرين بقمع ووحشية، كانت سبب فرض الولايات المتحدة الأمريكية عليها جملة من العقوبات، وقامت بعزلها عن العالم، بسبب انتهاكها لحقوق الانسان، وستُبين الدراسة ماذا حدث للصين داخليا وخارجيا بسبب تلك الحادثة التي تُخلِّدُ الصين ذكراها سنويا، وتستمر الدراسة إلى غاية 2021، لما تشكله هذه الفترة الراهنة من توتر واضطراب في العلاقات، بسبب تنامي المنافسة الصينية – الأمريكية، وما تفرضه هذه الأخيرة من ضغوطات على الصين، لتدارك النمو المتسارع لها، ووصولها الى القوة العظمى المُهدّدة للمكانة الدولية الأمريكية، والقادرة على حسب الأحداث الراهنة والمستجدات المستقبلية على إعادة رسم معالم النظام الدولي، بما يتماشى مع المعطيات الجديدة التي تُصبح فيها الصين القوة العظمى الأولى عالميا في مختلف المجالات.

المقاربات المنهجية:

اعتمدنا على **بعض آليات المنهج التاريخي:** من أجل الرجوع إلى أهم المراحل الاقتصادية، التي شهدتها الصين للوصول إلى اقتصاد قوي، مثلما هي عليه الآن، وكذلك من أجل العودة إلى أصول اهتمامات الصين العسكرية وبداياتها في المجال الحربي، أمّا من جهة الولايات المتحدة الأمريكية، فستساعدنا بعض آليات هذا المنهج على الرجوع إلى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، لدراسة خصوصية النسق الدولي في إطار الأحادية القطبية، وفق الزعامة الأمريكية، كما أن دراستنا ستعتمد على بعض الأحداث التي تخللت مسيرة العلاقات الصينية الأمريكية، التي بموجبها نحدّد طبيعة المنافسة والصراع والتعاون بينهما، لكي نستطيع توقّع السيناريوهات المستقبلية التي تُبين الانعكاسات على الأمن والسلم الدوليين .

كما تم الاعتماد على **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه، لأهميته في وصف كل من محددات القوة الصينية والأمريكية ووصف ظاهرة التنافس المتسمة بالتعاون والصراع معاً، وبما أن معظم الظواهر في العلاقات الدولية صعبة التجربة لاستحالة عزلها عن محيطها وعن المتغيرات

المتعلقة بها، كان من الأفضل البحث والتقصي كما هي قائمة أثناء حدوثها، في إطارها الزماني والمكاني ووصفها وصفاً دقيقا وتشخيصها قصد تحليلها، لأن وصف نفس الظاهرة في إطار زماني ومكاني مختلف مع متغيرات مختلفة، لا يُؤدّي إلى نفس النتائج.

واعتمدنا أيضا على **منهج تحليل النظم** لأهميته في تحليل النظام الدولي، لأننا أمام دراسة امكانية انعكاس التنافس الصيني الأمريكي على النظام الدولي ممّا قد يؤدي إلى تحول القوة وإحداث خلل في ميزان القوى العالمي، وبالتالي الانتقال من الأحادية القطبية للنظام الدولي إلى الثنائية أو تعدد الأقطاب باعتبار روسيا دولة عظمى كذلك وبما أنّ الصين قوة عظمى منافسة لأكبر دولة عظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية فهذا يؤدي إلى احتمال تأزم العلاقات والدخول في صراعات اقتصادية وعسكرية مما قد يهدد الأمن والسلم الدوليين.

بعض آليات المنهج الإحصائي: يظهر استخدامنا له، من خلال اعتمادنا على العديد من الإحصائيات، الخاصة بالصعود الصيني دولة عظمى، كذلك لوصف طبيعة المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لابد لنا من إحصائيات اقتصادية وعسكرية، تبرز التبادلات التجارية بينهما، وانفاقهما العسكري، بالإضافة الى إحصائيات تبين مؤشرات النمو لكل منهما في مختلف المجالات، وتكمن أهمية هذا المنهج في جعل الدراسة أكثر موضوعية ودقة، في ربط هذه المؤشرات بطبيعة المنافسة الصينية الأمريكية إن كانت تعاونا أو صراعا.

كما اعتمدت الدراسة على أهم النظريات في العلاقات الدولية، والتي قامت بتحليل وتفسير واقع العلاقات بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة، خاصّة **النظرية الواقعية** التي تمّ الاعتماد على فرضياتها، لتحليل وتفسير الصّعود الصيني، **والنظرية الليبرالية** و**نظرية التكامل الاقتصادي** لتفسير أهمية التعاون في تحقيق المصالح المشتركة، و**النظرية السلوكية**، وذلك لدراسة سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية الصينية والأمريكية، وإمكانية تأثيره على السياسات الدولية، ومحاولة التنبؤ بتوجهاتها المستقبلية، لمعرفة إن كانت سياسات عقلانية سلمية، أم أنها تميل إلى العدائية والتوسعية، كذلك اعتمدنا على **نظرية الألعاب**، لأننا بصدد تحليل أداء السياسة الصينية والأمريكية، والتفاعلات الحاصلة بين القوتين على المستوى الدولي، ودراسة النتيجة المحتمل حدوثها، كالإبقاء على الوضع الراهن، أو احتمال اختلال ميزان القوى بسبب صعود الصين كقطب مهيمن في النظام الدولي، وفي

الأخير سنعتمد على نظرية توازن القوى وانتقال القوة، من أجل دراسة توازن الولايات المتحدة الأمريكية والصين من حيث القوة وكيفية تأثير ذلك على ميزان القوى العالمي.

ضبط مصطلحات الدراسة:

1. **القوة The Power:** يعرفها هانس مورغانثو بأنها " القدرة التي يملكها الانسان للتحكم في أفكار وسلوكات الآخرين"، ولكن القوة في حقل العلاقات الدولية تُعرف من خلال عناصرها أو تأثيرها لذلك يحصرها بعض الدارسين في القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية والطبيعية، بينما ينصرف آخرون الى تحديدها بمعنى القدرة على توجيه سلوك الآخرين وتغييره بما يُلائم أهداف ومصالح الدولة، أما بريجانسكي فهو يحددها بأربعة أبعاد: الوصول العسكري العالمي، الدور الاقتصادي العالمي، الجذب الثقافي– الفكري العالمي، العضلة السياسية العالمية.[1]

2. **القوة العظمى Super power:** يعني وجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول، والقوة العظمى هي دولة تقوم بدور قيادي حاسم في النظام الدولي، وهي تملك ولاء دول أخرى، تستطيع القوة العظمى بواسطة نفوذها فرض إرادتها السياسية على الدول الصغيرة، وتبقى بعيدة عن المسائلة نسبياً، وهي تملك أيضا القدرة على ارسال جيشها إلى مسافات بعيدة عن إقليمها، كما أنها تملك موارد عسكرية هائلة، وتكمن مهمة القوة العظمى في الحفاظ على النظام الدولي، لذلك تتميز بمكانة مرموقة في المنتديات الدولية.[2]

3. **النظام الدولي International system :** يُعرّفُ النظام بأنّه حالة من التوافق والانضباط، من أجل القضاء على الفوضى، وذلك عن طريق الالتزام بالقواعد والقوانين، والتكليفات، والأوامر التي تتميز بأنّها آمرة ومُلزمة، لأنّها صادرة عن سُلطة عُليا، وقد عرّف موريس ايست (Maurice East) وزملائه النظام الدولي بأنّه: "مجموع أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت مُحدّد"، ويتشكل النظام الدولي من دول مستقلة، أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية، والتجارية، والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى فواعل من

---

1 – الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **جدلية القوة في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر:04/03/2015، http://www.politics-dz.com/threads/، تاريخ الاطلاع: 2017/05/05.

2 – مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، ط1، الامارات العربية المتحدة، 2002، ص332.

غير الدول، وحتى بعض الأفراد[1]، أمّا كينيث بولدنغ (Kenneth Boulding) فقد عرّف النظام الدولي بأنّه "مجموعة من الوحدات السلوكية المُتفاعلة، والتي تُسمّى أُمما أو دُولاً أو منظمات فوق قومية، وتوصف كل وحدة سلوكية بأنّها مجموعة من المتغيرات، ويُفترض وجود علاقات مُعيّنة بين هذه المتغيرات".[2]

4. **التنافس Competition:** يُعتبر التنافس ظاهرة طبيعية بين الدول، ينشأ نتيجة احتكاكها من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم، انطلاقا من الإمكانيات المُتاحة لديهم، والتي عادة ما تكون متواجدة عند الجميع، ويأخذ سعيهم لتحقيق ذلك شكل علاقة تسابق سلمي، إلّا إذا أراد أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح، يخرج التنافس عن نطاقه السلمي، ليُصبح ذلك سببا مباشرا لتوتر العلاقات، كما يمكننا تعريف التنافس على أنّه: حالة تجمع بين طرفين دُوليين أو أكثر، يشرعان في خوض منافسة وفق حسابات عقلانية مُحدّدة، مع تركيز جميع الإمكانيات والموارد المُتاحة، من أجل تحقيق أهداف ومصالح معيّنة، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية.[3]

5. **الفوضى Anarchy:** هي انعدام النظام والقانون حيث يسود العنف، وهي مشتقة من كلمة يونانية Anarkhod ومعناها: "من دون حاكم" تدل على انعدام حكم يضمن السلام، يستعمل علماء السياسة هذه الكلمة لوصف السياسة الدولية بالفوضوية لأنه لا يوجد سلطة عليا كدولة أو تحالف دولي له السلطة على النظام الدولي ولا توجد حكومة عالمية مركزية، وقد اتخذ الواقعيون من مفهوم الفوضى دليلاً لإثبات صحة فرضياتهم بوجوب السعي الى القوة.[4]

6. **توازن القوى The Balance of power:** يقصد به النظرة السياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة الدول، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالانفراد بالهيمنة في العالم واستغلال إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها، ويتحقق هذا التوازن بحشد قوى الدولة منفردة أو بالتحالف مع

---

1 – فيصل براء متين المرعشي، **النظام الدولي**، تاريخ النشر: 2016/02/25، https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/28، 20:19.

2 – عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص263.

3 – حمدي محمد نذير، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2014/06/10، https://democraticac.de/?p=1775، تاريخ الاطلاع: 2022/09/28 22:54.

4 – مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق الذكر، ص 449.

غيرها من النماذج السياسية ضد منافسيها، وتؤدي حالة توازن القوى إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية، أو طلبا لاستعادة حالة التوازن.[1]

7. **الأمن والسلم الدوليين:** لم يضع ميثاق الأمم المتحدة تعريفا واضحاً ومحدّدا للأعمال التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين قبل سنة 1990، إلّا أنّ الفقه حدّدها في "كلّ عمل يصدر عن دولة ما ينطوي على تهديد لدولة أخرى بالدخول معها في حرب أو استخدام أشكال العنف"، ولا يحمل الأمن والسلم نفس المفهوم، لأنّ الأمن أشمل وأعمق من السلم الذي يتحقق بغياب الحرب فقط، ولتحقيقه لابد من إبعاد الدول عن بعضها البعض كي لا تتحارب، في حين أنّ الأمن يستدعي تقريب الدول من بعضها لإيجاد حلول مُشتركة ضد الفقر، والجوع، والاوبئة، والتخلف، والعديد من التهديدات التي لا تستوجب استخدام الأسلحة[2]، فإذا كان السلم هو عكس الحرب أو العدوان، أي الحالة التي تكون فيها العلاقات بين الدول في حالة استقرار طبقا لما نصّت عليه أحكام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ولا يتحقق السلم الدولي إلاّ بإيمان الحكومات والدول بالحقوق الأساسية للشعوب، وتحقيق العدالة، واحترام الالتزامات والمعاهدات الدولية وجميع مصادر القانون الدولي، فإنّ الأمن هو غياب التهديدات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والإنسانية، والبيئية وتعزيز التعاون الدولي من أجل التصدّي لهذه التهديدات التي تهدد الأمن القومي للدول على المستوى الداخلي، وأمنها على المستوى العالمي ككل[3].

تقسيم الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، ومن أجل إثبات صحة الفرضيات، ارتأينا تقسيم الدراسة وفق الخطة البحثية التي تضمنت أربعة فصول كالآتي:

---

1 – خليل حسين، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص122.

2 – حاج امحمد صالح وشعبان صوفيان، السلم والأمن الدوليين: دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 11، العدد1، 2018، ص185.

3 – وسيلة قنوفي، توسيع مفهوم السلم والامن الدوليين في القانون الدولي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 21، ديسمبر 2015، ص 68.

حيث كان **الفصل الأول** بعنوان: المحددات النظرية المفسرة لتنامي القوة الصينية والأمريكية، و تضمن على أربعة مباحث، تم تخصيص المبحث الأول إلى أهم النظريات الواقعية المفسرة لتنامي القوة الصينية والأمريكية، وقُسِّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تضمنت كل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، والواقعية النيو كلاسيكية، وقد تم الاعتماد على فرضيات هذه النظريات، وإسقاطها على ظاهرة التنافس الصيني الأمريكي، من أجل تحليل وتفسير تنامي القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للنظرية الليبرالية، ونظرية التكامل الاقتصادي، لتفسير ظاهرتي التنافس والتعاون، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: ورد في المطلب الأول جملة من الاختلافات بين الليبرالية الكلاسيكية والفكر الواقعي حول نظرة كل منهما للتنافس والتعاون، والمطلب الثاني تطرق إلى أهمية دور المؤسسات لدى الليبرالية الجديدة، أما المطلب الثالث فركز على أهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق المصالح لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي المبحث الثالث اعتمدنا على نظرية اللّعب لتفسير سلوك الدول، حيث ورد في المطلب الأول أهمية نظرية الألعاب في تفسير العلاقات الدولية، والمطلب الثاني تطرّق إلى دور النظرية السلوكية في تفسير السلوك الصيني والأمريكي، أما المطلب الثالث فتم إسقاط فرضيات هذه النظريتين على نموذج الدراسة من خلال تحليل قواعد اللعبة الصينية الأمريكية وتعليل النتيجة، وفي المبحث الرابع قمنا بمحاولة تفسير التنافس الصيني الأمريكي بالاعتماد على نظريتي توازن القوى وتحول القوة، حيث قُسّم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يركز على منعكسات توازن القوى على النظام الدولي، والمطلب الثاني يركز على تفسير نظرية تحول القوة للتنافس الصيني – الأمريكي.

وفي **الفصل الثاني** الذي كان بعنوان: مرتكزات تطور القدرات الصينية، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث ورد في المبحث الأول محددات القوة الاقتصادية الصينية، قُسِّم إلى أربعة مطالب، في المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية الصينية، والمطلب الثاني دور الكثافة الديمغرافية في تنامي القوة الصينية، والمطلب الثالث عوامل تطور القوة الاقتصادية الصينية، أما المطلب الرابع فكان بعنوان: عوامل تطور البنى التكنولوجية والعلمية الصينية، وقد خصص المبحث الثاني لدراسة المحددات الحضارية والسياسية لتنامي القوة الصينية، حيث قُسِّم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول دور المقوِّمات الحضارية في ازدهار القوة الصينية، المطلب الثاني دور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الصينية، أما المطلب الثالث فقد تطرّق إلى التوجهات الإقليمية

والدولية للسياسة الخارجية الصينية، وفي المبحث الثالث الذي كان بعنوان: تطور القدرات العسكرية الصينية وتوسع انتشارها، فقد قمنا بتقسيمه إلى أربعة مطالب، ركز المطلب الأول على العقيدة العسكرية الصينية، والمطلب الثاني قمنا من خلاله بدراسة تركيب الجيش الصيني وتحديد مهامه، والمطلب الثالث تطرق إلى تحديث المؤسسة العسكرية الصينية، أما في المطلب الرابع فقد تطرقنا إلى تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الصينية.

وفي **الفصل الثالث** الذي كان بعنوان: مرتكزات ومصادر القوة الأمريكية، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، ورد في المبحث الأول محددات تنامي القوة الاقتصادية الأمريكية، حيث قُسم إلى أربعة مطالب ورد في المطلب الأول، الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية الأمريكية، وفي المطلب الثاني دور العامل الديمغرافي في تنامي القوة الأمريكية، وقد ورد في المطلب الثالث عوامل تنامي القوة الاقتصادية الأمريكية، أما المطلب الرابع فقمنا بدراسة تطور البنية التكنولوجية والعلمية الأمريكية، وفي المبحث الثاني الذي تم تخصيصه للمحددات التاريخية والسياسية لتنام القوة الأمريكية اعتمدنا تقسيمه إلى أربعة مطالب، حيث ورد في المطلب الأول دور العوامل التاريخية في تنامي القوة الأمريكية، وفي المطلب الثاني دور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وفي المطلب الثالث قمنا بدراسة الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الأمريكية، أمّا في المطلب الرابع فقد تطرقنا إلى الدور الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية، وفي المبحث الثالث الذي قام بالتركيز على دور القوة العسكرية الأمريكية وانتشارها، اعتمدنا تقسيمه إلى أربعة مطالب، ركز المطلب الأول على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المعتمدة، وفي المطلب الثاني قمنا بدراسة تركيبة الجيش الأمريكي ومهامه، وفي المطلب الثالث قمنا بدراسة وتحليل تحديث الإمكانات العسكرية الأمريكية وكيف أثر ذلك على أداء الجيش الأمريكي، أمّا في المطلب الرابع فقد تم تخصيصه إلى تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الأمريكية.

وفي **الفصل الرابع** الذي كان بعنوان: أهم مجالات التنافس الصينية الأمريكية وتداعياتها على الأمن والسلم الدوليين، فقد قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، كان المبحث الأول بعنوان تطور العلاقات الصينية الأمريكية 1989 إلى 2021، حيث قمنا بتقسيمه إلى أربعة مطالب، المطلب الأول تناول الأوضاع الدولية السائدة قبل 1989، والمطلب الثاني ركّز على دراسة واقع العلاقات الصينية الأمريكية بعد سنة 1989، والمطلب الثالث قمنا من خلاله بتحديد العلاقات الصينية – الأمريكية

منذ سنة 1989 القائمة على التعاون والتنافس، مع التركيز على الشق التنافسي لطبيعة الدراسة، أمّا المطلب الرابع فقد تطرق إلى أسباب توتر العلاقات الصينية الأمريكية منذ سنة 2015، وتطرقنا من خلال المبحث الثاني، الذي كان بعنوان مظاهر التنافس الصيني الأمريكي في المجال التكنولوجي، إلى أربعة مطالب تم التركيز في المطلب الأول على التنافس الصيني الأمريكي في المجال التكنولوجي الحربي، والمطلب الثاني ركز على تداعيات تطور تكنولوجيا الاتصالات الصينية على الأمن القومي الأمريكي، وكيف شكل ذلك حسب الادعاءات الأمريكية تهديدا يصل إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، وفي المطلب الثالث قمنا بالتركيز على الخلافات الصينية الأمريكية حول حقوق الملكية الفكرية، أما في المطلب الرابع فقمنا بدراسة انعكاسات التنافس التكنولوجي الصيني الأميركي على الأمن والسلم الدوليين، في المبحث الثالث تمت دراسة انعكاسات التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي على الاستقرار العالمي، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مطالب، ورد في المطلب الأول: واقع التنافس الاقتصادي الصيني الأمريكي، حيث تضمن العديد من المؤشرات الاقتصادية، التي تضبط طبيعة التنافس في شقه الصّراعي، بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي المطلب الثاني قمنا بدراسة دور مشروع طريق الحرير في توسيع مناطق النفوذ الصينية، وما لذلك من انعكاسات على الأمن الاقتصادي الأمريكي، وفي المطلب الثالث تم تحديد تأثير التنافس الطاقوي الصيني الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وكيف يسعى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية لضمان الإمدادات التقوية لحماية اقتصادهم، وفي المطلب الرابع تم إسقاط انعكاسات المنافسة الاقتصادية العالمية على الأمن والسلم الدوليين، في المبحث الرابع الذي كان بعنوان تطور التنافس الصيني الأمريكي في المجال العسكري، قمنا بتقسيمه إلى أربعة مطالب، تضمن المطلب الأول تنامي التنافس الصيني الأمريكي في مجال الصناعات العسكرية، حيث قمنا من خلاله بتوضيح شدة التنافس في سوق الأسلحة العالمية، وفي المطلب الثاني تم التركيز على انعكاسات تنامي القوة العسكرية الصينية على مناطق النفوذ الأمريكية، وفي المطلب الثالث تم التركيز على أهم القضايا الخلافية الصينية – الأمريكية، وفي المطلب الرابع تم تحديد تأثير مسار التنافس العسكري الصيني – الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين، وكيف يمكن لهذا التنافس العسكري أن يصل إلى تهديد أمن الدول، وفي الخاتمة تطرقنا إلى النتائج المستخلصة، والمتوصل إليها حول انعكاسات مجالات التنافس الصيني الأمريكي الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، على أمن كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأمن والسلم الدوليين بصفة شاملة في الفترة الممتدة عام 1989 إلى سنة 2021.

الفصل الأول

المُحدّدات النظرية المفسّرة لتنامي القوة الصينية والأمريكية

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل، إلى أهم النظريات التي لها دوراً كبيراً في تفسير العلاقات الدولية بين القوى الكبرى، حيث سنستعين بأهم المبادئ والمنطلقات الفكرية لهذه النظريات، سواء الكلاسيكية أو الجديدة التي سنفسّر من خلالها تنامي قوة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وما هي أسباب ودوافع كل منهما إلى ذلك، وقد حظي الطرف الأمريكي على وجه الخصوص بقدر كبير من الاهتمام من طرف منظري العلاقات الدولية في فترة الثمانينات وكان ذلك يندرج في استراتيجية الترويج لنظام عالمي جديد تقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب المهيمن الوحيد في النسق الدولي.

وكما تتسم العلاقات الدولية خلال العصور بالتغير والديناميكية، فقد تحولت الأنظار في السنوات الأخيرة، إلى القطب الصاعد والقوة الكبرى التي برزت كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وهي الصين، منافسة أكبر قوة في العالم، حيث يُعتبر اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الامريكية والأول في العديد من المجالات، ولا تقل قوتها العسكرية والتكنولوجية عن ذلك، فأصبحت الصين تحظى باهتمام بالغ من طرف منظري العلاقات الدولية سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي، لهذا ارتأينا الاستعانة ببعض هذه النظريات التي تبحث في هذا المجال، من خلال التحليل والتفسير والاستشراف، وتُعدُّ فرضياتها هي الانطلاقة التي اعتمدنا عليها لفهم بروز هذا العملاق بقوة اقتصادية وعسكرية عظمى وتفسير طبيعة العلاقة بين الصين كقوة صاعدة وبين الولايات المتحد الأمريكية كقوة مهيمنة في النظام الدولي .

ومن المهم الاحاطة بأهم النظريات التي ارتأينا أنها ستساعدنا على التحليل والتفسير والاستشراف أيضا، حول امكانية انعكاس نوع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الأمن والسلم الدولي، فاعتمدنا في المبحث الأول على النظرية الواقعية بجميع فروعها، وفي المبحث الثاني النظرية الليبرالية بفروعها ونظرية التكامل الاقتصادي وذلك لتفسيرهما ظاهرتي التنافس والتعاون الدولي، في حين خصّ المبحث الثالث نظرية الألعاب والنظرية السلوكية التي من خلالها يمكننا فهم سلوكات اللاعبَين الصيني والامريكي في التفاعلات والعلاقات بينهما، ومحاولة فهم وتفسير تزايد القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية الصينية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك.

المبحث الاول: أهم النظريات الواقعية المفسّرة لتنامي القوة الصينية والأمريكية

سنقوم في هذا المبحث بالإحاطة بأهم النظريات التي ارتأينا أنها ستساعدنا على تحليل وتفسير تنامي القوة الصينية والأمريكية، ليس ذلك فقط وإنما بالاعتماد على معطيات وفرضيات هذه النظريات، سنسعى الى محاولة إدراك إمكانية انعكاس طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الأمن والسلم الدولي.

المطلب الأول: الواقعية الكلاسيكية ومفهومي القوة والمصلحة.

أولا– تفسيرات الواقعية قبل التنظير:

تعود الجذور التاريخية للفكر الواقعي الى القرن الخامس قبل الميلاد، للمؤرخ الاغريقي ثيوسيديس (Thyecidides) 460 – 406 ق م، الذي كتب كتابه الشهير" تاريخ الحرب البيلوبونيزية " ذكر فيه أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة[1]. وكانت تحليلاته أقرب الى مضمون الواقعية كنظرية من حيث مشروعية استخدام القوة من أجل تحقيق المصلحة، حيث لا تزدهر الدول ولا ينمو اقتصادها الاّ بتحقيق مصالحها الحيوية حتى وإن كان ذلك على حساب دول أخرى.

كما كان اليونانيين، كانوا أول من أسّس قاموس الاصطلاحات في السياسة الداخلية، وأشاروا الى بعض الملامح التي عرّفها فيما بعد منتظم جماعة الدول الأوروبية بحال " ثنائية القوة" و "ميزان القوة بين الدول ذات السيادة".[2] فمن الطبيعي ألا تتساوى كل الدول في قوتها، بل كان ذلك التمايز والاختلاف هو الذي يحدد ويصنف الدول حسب قوتها، من: دول عظمى، دول كبرى، دول صاعدة ودول ضعيفة، وما زال هذا التمايز قائماً الى حد الساعة، حيث لم يتم اعتبار الصين –على سبيل المثال– دولة صاعدة حتى حققت قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية نموا و تطورا ملحوظاً

1 – أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، كردستان: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007، ص 173.

2 – جوزيف فرانكل، ص 19.

بالنسبة لباقي الدول الآسيوية، ممّا جعلها دولة منافسة للدول العظمى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد ظهرت الواقعية أيضا في اسهامات كونفوشيوس* (Confucius) 551- 479 ق م في المجال السياسي وتنظيم السلطة، التي يجب أن تتحقق بالاقتناع والقبول واحترام ممارسيها، كما أن الرقابة ضرورية على السلطة لتجنب الانحرافات في ممارساتها ومن حق الحاكم أن تتوفر لديه ثلاث عناصر أساسية:

الاقتصاد – الجيش – ثقة الشعب، وبسبب الاصلاحات الهادفة التي قام بها كونفوشيوس في الدولة والمجتمع الصيني ككل سُمي بالمُصلح أو المُعلم الكبير[1] ومن خلال ما طالعت حول شخصيته فهو يُعدُّ بمثابة رمز مقدس للصينيين، ومازالت تنتشر في أنحاء العالم المعاهد الكونفشيوسية تحت ما يسمى بالقوة الناعمة التي سنتطرق إليها لاحقاً. لم تكن أفكار كونفوشيوس مثالية تماما، وإنّما كان يرى ضرورة لجوء ذوي الأخلاق الى القوة، لحماية أنفسهم ومراكزهم وحماية العالم أيضا من أن يستعبدهم أولئك الذين يرون أن القوة هي حجتهم الوحيدة التي تضمن لهم البقاء.

لكن هذا لا يعني أن كونفوشيوس كان عنيفاً، فقد اعتبر القوة هي الملاذ الأخير الذي يجب أن يتبع العدالة، حيث كان يؤمن بأن أي جيش لا يمكن أن يحارب حربا فعالة إذا لم يكن جنوده العاديون يعلمون السبب الذي من أجله يحاربون[2]، وهذا ما ميّز الجيش الصيني في الحروب السابقة التي كانت تُفرض.

---

* **كونفوشيوس:** كونغ فو دزه، مفكر وفيلسوف صيني نشأ في أسرة فقيرة وعمل في طفولته ليساعد والدته بعد موت أبيه وراح يوجد لنفسه وقتا يتعلم فيه الرماية والموسيقى رغم ذلك حتى بلغ الثانية والعشرين من عمره فبدأ يشتغل بالتعليم، وكان يتقاضى من التلميذ ما يستطيع دفعه مقابل تعليمه، ووضع منهجا لبرنامجه التعليمي الذي اعتمد فيه على نقل علمه مشافهة شأنه في ذلك شأن سقراط، فعلم تلامذته مختلف العلوم والفنون المتاحة في عصره من تاريخ وشعر، وأداب اللياقة، وكان قد أنجب ابنا وحيدا هو من تولى اتمام عمله بعد وفاته.

1 – نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، ط4، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017، ص 33.

2 – هرلي جليسنر كريل، **الفكر الصيني من كونفوشيوس الى ماو تسي تونغ**، (تر: عبد الحميد سليم) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص45.

وقد كان له أتباع كُثر، غايتهم الوحيدة التشبع من علمه وفلسفته ومعارفه التي استوحاها من الحياة ومنهم: مينغ تسي (Meng Zi) 372 ق م، حيث يعتبر أحد الممثلين الرئيسيين للكونفشيوسية خلال عصر الممالك المتحاربة، فلخص قوانين نهوض وسقوط مختلف الدول، وطرح موضوعا ذو جوهر ديمقراطي أي الاهم هو الشعب والثاني هو المجتمع والأخير هو الامبراطور.[1] ومازالت أفكاره ليومنا هذا تُطبّق من قبل الصينيين حيث زادتهم إيمانا بوجوب التحلي بالقوة ليكونوا الأفضل ونجد هذه الأفكار في المعاهد الكنفوشيوسية التي أصبحت تنتشر في كل العالم في إطار القوة الناعمة[2]*، ويُعتبر المذهب الكونفشيوسي أحد الأسباب الرئيسية في نجاح عملية الإصلاح والانفتاح، حيث تنبع الإرادة في التغيير الى الأفضل من داخل المجتمع الصيني، الذي تجمعه عقيدة واحدة و إيمان قوي بضرورة الارتقاء بدولتهم وحضارتهم، كما أن تلاحمهم مع بعضهم البعض جعل منهم كتلة واحدة لا تقبل التجزئة، هذا ما ساعدهم على تخطي الأزمات السياسية والاقتصادية، الداخلية أو الخارجية لتصبح الصين قوّة عظمى اقليميا ودولياً.

كما أنّ أفكار كونفوشيوس قد حرّرت الذات الإنسانية، وذلك بمعرفة أهمية الفرد والقدرات الانسانية القابلة للتطور، وكانت فلسفته حجر الأساس الذي من خلاله بدأ الصينيون في بناء ثقافتهم وحضارتهم ورُقيّهم[3]، فالإنسان إن لم يعرف قيمته، بقيت قدراته وعطائه حبيس معتقدات خاطئة وهذا ما يمنعه من الانتاج الفكري والمادي، لذلك لابد من تحرير انسانيته، ومن هذه الأفكار الكونفشيوسية

---

1 – الشخصيات التاريخية المشهورة، http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter17/chapter170204.htm، تاريخ الاطلاع 2017/03/08 .

* **القوة الناعمة Soft Power:** هي نقيض القوة الصلبة أي عدم استعمال القوة العسكرية وهي جعل الآخرين يريدون ما تريد اختياره دون ارغامهم على ذلك، وهي عنصر ثابت في الديمقراطية تعتمد على مزيج من الإغراء والجاذبية والاقناع، تميل الى الارتباط مع الموجودات غير الملموسة مثل الشخصية الجذابة، والثقافة والمؤسسات والقيم السياسية والسياسات التي يراها الآخرون مشروعة أو ذات سلطة معنوية أخلاقية، فإذا كان القائد يمثل قيماً يريد الآخرون اتباعها، فستكون القيادة أقل كلفة. إنّ الفرق بين القوة الصلبة والناعمة هي الطرق المختلفة التي تستطيع بها الوصول إلى النتائج التي تريدها، فإذا كانت بالأمر والتهديد والإكراه والعقوبات فنحن بصدد استعمال القوة الصلبة أما إذا تم الاقتناع بالمسايرة ودون استخدامّ أي تهديد صريح وتقرر السلوك من خلال جاذبية يمكن ملاحظتها مع أنها غير ملموسة، إذن فالقوة الناعمة تكون قد نجحت في القيام بدورها على أكمل وجه. المصدر: جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 26.

3 - Yu Dong ,Zhong Fang ,Lin Xiaoling ,**Culture Chinoise**, tr: Lisa Carducci China ,2004 , p 25.

انطلق الزعماء الصينيون في تغذية واثراء فكر الفرد الصيني، والاستثمار فيه لجعله من النخبة التي تساعد على بناء مجتمع متطور دون مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية.

أما في القرن السادس عشر قام نيكولو ميكيافيللي* (Niccolo Machiavelli) (1469–1527) بتحليل النظام الايطالي وتوصل الى أن السياسة ما هي الا تصارع على المصالح، هذا ما جعل من واقعيته وكتاباته تُحدِث ضجة في الأوساط السياسية، وخصوصاً أنها كانت قابلة للتجسيد بدليل أن كثير من السياسيين استفادوا منها مثل نابوليون، هتلر، موسوليني وغيرهم من الدكتاتوريين.[1] حتى أنّهم طبقوها في سياساتهم، كما أننا نجد واقعية ميكيافيللي أكثر تطبيقاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم ككل، فليس هناك أهم من تحقيق المصلحة القومية، حتى وإن كانت على حساب دول أخرى، حسب ما يدّعيه مكيافيللي: " الغاية تبرّر الوسيلة "، حيث وظفت الإدارة الأمريكية الحرب على العراق كـ"وسيلة "، لتحقيق "غايات" وأهداف ومصالح حيوية في المنطقة.

أما توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1588– 1679) يرى أن القوة هي عامل أساسي وحاسم في السلوك الانساني لأن الطبيعة الشريرة للإنسان تجعله يسعى الى امتلاك المزيد من القوة وما العهود والمواثيق الا كلمات لا تملك القدرة على حماية الانسان إذا لم تساندها قوة السيوف.

أما هيغل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel) (1770–1831) فقد ركز على الدولة ككيان مستقل، لها ارادتها، فهي تسعى لتحقيق هدف مشترك ألا وهو مصالحها القومية، وهذا ما يميز العلاقات بين الدول بعضها البعض.

وفي القرن العشرين، ساهمت كتابات رينهولد نيبور (Reinhold Niebuhr) (1892–1971) في اثراء الفكر الواقعي في الولايات المتحدة الامريكية، حيث كان يرى ارادة الحياة عند الانسان، هي التي تدفعه الى السعي نحو امتلاك القوة، ليس هذا فقط بل وزيادة قوته الفردية والجماعية[2]، لأن الهدف الرئيسي الذي يسعى الكل الى تحقيقه هو البقاء، وذلك لا يتحقّق إلا باكتساب القوة وزيادتها وتطويرها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصل الى المكانة المهيمنة التي تتميز بها حاليا، الا

---

* **نيكولو ميكيافيللي (Niccolo Machiavelli):** فيلسوف وسياسي إيطالي، يُلقب بـ «أبو النظرية السياسية الحديثة» التي تسمى المكيافيلّية وتعني النفعية السياسية، ثم أصبحت تُستخدم كدلالة على الشر.

1 – نور الدين حاروش، مرجع سابق الذكر، ص 282.

2 – جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (ت: وليد عبد الحي)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 63.

بتطبيقها لهذه الأفكار الواقعية، فأصبحت تسعى لزيادة قوّتها العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والطاقوية والنووية وهذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل في محتوى الفصل الثاني.

ليأتي بعده نيكولاس سبيكمان (Nicholas J. Spykman) (1893 – 1943) حيث يرى أنه على الدول السعي وراء هدف ضمان بقائها، وذلك عن طريق الحفاظ على قوتها في سياستها الخارجية، أو زيادة هذه القوة " لأن القوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض غمار الحرب فإن الدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسستها العسكرية" [1]، لذلك تسعى الصين لاكتساب القوة وتحديثها تحسّباً لأية نزاعات أو حروب يمكن أن تندلع في آسيا، وبالمقابل تنتهج الدول الأخرى نفس السلوك، حفاظا على قوّتها وزيادتها عن طرق تحديث الأسلحة وتطويرها من جهة وخوفا على أمنها واستقرارها وضمانا لبقائها من جهة أخرى، كما أنه وفقا لسبيكمان فإنّه على الدول أن تكون مستعدة دائما للدفاع عن حدودها وسيادتها، وهذا لن يتحقق الا بامتلاك القوة العسكرية اللازمة لذلك، هذا ما يُبرّرُ سنوياً ارتفاع نسب انتاج وتصدير واستيراد الأسلحة عبر العالم.

وممّا سبق نستنتج أن الواقعية تقوم على أسس مترابطة ومحبوكة جيدا، حيث تنبثق من رؤية محددة للإنسان والعالم الذي يعيش فيه، هذه الرؤية هي بالأساس تبدوا تشاؤمية، فهي تنطلق من النظرة "الهوبزية" للطبيعة البشرية بأن الانسان أناني وانتهازي وعدواني تجاه من حوله. وعلى هذا الأساس يتم اعتبار الدول هي الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية وأن هذه الأخيرة تتميز بالفوضى، حيث تسعى الدول الى تعظيم قوتها وضمان أمنها معتمدة من أجل تحقيق ذلك، على ذاتها وفق حسابات عقلانية بحتة، عن طريق استخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق مصالحها[2]، هذا ما يُبرّرُ كَون منتجي الأسلحة سواء داخل الدول في حد ذاتها او في الدول المصدّرة لها، دائما على استعداد لتلبية حاجات السوق وتزويدها بالأسلحة اللازمة المتطورة والفتاكة، السريعة والمدمّرة، وكلما كانت مميزاتها أخطر كلما كان الاقبال عليها أكبر، ومنه نستنتج أيضا أنّ النظرية الواقعية بمختلف

---

1 – محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص34.

2 – علي الجرباوي، لورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 38، ماي 2019، ص 28.

أفكارها وفرضياتها المتباينة، تقوم وفق فكرة جوهرية، مفادها: أنّه على الدول أن تدافع عن نفسها بكل ما لديها من قوة، لأنه في سباق تحقيق الدول الكبرى لمصالحها، لن يتحقّق البقاء إلاّ للأقوى.

ثانياً– النظرية الواقعية الكلاسيكية Classical Realism Theory

يُعدُّ هانس مورغانثو (Hans J. Morgenthau)* (1904– 1980) أوّل من أدرج النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من خلال كتابه الشهير (Politicts among nations) عام: 1948 الذي أحدث تحولات نظرية جوهريّة في تاريخ العلاقات الدولية[1]، حيث يرى مورغانثو أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك الرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، هذا ما يقودها الى الصراعات والحروب[2]، وبما أن هذه الرغبة الفطرية هي ميزة إنسانية فعلينا فهم سلوكيات الدول ومنه فهم سلوكيات القادة، في انتهاجهم لخيار الحرب والسلم، هذا ما سنفسره لاحقاً بالتفصيل أثناء تحليلنا لفرضيات النظرية السلوكية.

تغلب على مصالح الدول التناقض، والتنافس، وحب السيطرة والتملّك والهيمنة، والاستحواذ، وبسبب غياب سلطة مركزية تقوم بتطبيق الشرعية الدولية، لا يمكن كبح رغبة الدول في السيطرة على الأضعف والأدنى منها قوة ومكانة.[3] هذا ما جعل مورغانثو يصل الى جملة من المبادئ التي ميزت الواقعية نلخصها فيما يلي:

أ. العلاقات السياسة محكومة بقواعد وقوانين تمتد بجذورها في الطبيعة الانسانية: لفهم تلك العلاقات السياسية وتحسينها يجب فهم القوانين والقواعد التي تحكم السياسة والمجتمع.

---

* **هانس مورغانثو (Hans J. Morgenthau):** ألماني الأصل وأمريكي الجنسية، هو أول من وضع أسس النظرية الواقعية (الكلاسيكية) كمنهج عملي في دراسة وتحليل ظواهر السياسة الدولية، بعد أن كانت قبله مقصورة على أطر أكاديمية ونظرية بحتة. المصدر: كتاب السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تاريخ النشر: 2020/02/14، https://www.politics-dz.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/09/29 21:24.

1 – توفيق حكيمي، **الحوار النيو واقعي– النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية) جامعة باتنة، 2008، ص9.

2 – جيمس دورتي، مرجع سابق الذكر، ص 59.

3 – عمار بن سلطان، مرجع سابق الذكر، ص 178.

ب. المصلحة هي القوة: كل الأحداث التاريخية تؤكد أن مفهوم المصلحة مرتبط بالقوة، وذلك من خلال فهم سلوكات وقرارات القادة السياسيين في مراحل تاريخية معينة، لأنّ تحقيق المصلحة يتطلب قدرا من القوة.

ج. استعمال القوة: تُعدُّ المصلحة القومية بالنسبة لجميع الدول، الحفاظ على بقائها، من خلال حماية كيانها من كل اعتداء خارجي ولكي تحمي نفسها لابد لها أن تستخدم القوة لذلك.

د. الفصل بين المبادئ الاخلاقية ومتطلبات العمل السياسي: الفصل بين السياسة والأخلاق، فالدولة ليس من حقها التخلي عن مصالحها القومية بسبب المبادئ والمُثُل والقيم الأخلاقية. وهذا ما تطبّقه الدول الكبرى، حتى أنّها أحيانا تُغفل الجانب الإنساني، وغالبا ما تقع في تناقضات مع حقوق الانسان في سبيل سعيها لتحقيق المصلحة.

هـ. الفصل بين السياسة والدين: ترفض الواقعية عملية الربط بين التطلعات الأخلاقية لأي شعب وبين القوانين السائدة، كذلك تعتبر أنّ الاعتقاد المغلف بالدين والمثل العليا هو اعتقاد خاطئ[1]، لأنه يؤدي لتحطيم الأمم والحضارات والأمر الذي ينقذ الدول والأمم من التطرف الديني، هو تحقيق مصالحها القومية في حدود ما تملكه من سلطة.[2]

و. استقلال مجال علم السياسة عن غيره من المجالات الأخرى: يفكر الاقتصادي في المنفعة، والقانوني يفكر في تطابق السياسة مع نصوص القانون، أما الواقعي السياسي يجب أن يفكر في المصلحة [3]، لأنها مجال اهتمامه ودراسته.

وعليه فمورغانثو يرى أن السياسة الدولية هي صراع على القوة وفق ثلاثة أشكال الآتية:

- **الاحتفاظ بالقوة** لتلك الدول التي تميل سياستها الخارجية الى الاحتفاظ بالقوة دون رغبة في أية مصالح، أي هدفها هو الابقاء على الوضع الراهن، وهذه الدول تميل للسلم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أكثر من أن تقحم نفسها في صراعات وحروب هي في غنى عنها، وباستطاعتها تحقيق أمنها وممارسة سيادتها على كامل ترابها وتحقيق

1 – جيمس دورتي، مرجع سابق الذكر، ص 69.

2 – عمار بن سلطان، مرجع سابق الذكر، ص 76.

3 – المرجع نفسه، ص 87.

مصالح شعبها وصد أي عدوان داخلي أو خارجي، هذا ما يجعلها تكتفي وتحافظ على عدم اختلال هذا التوازن وسط البيئة الفوضوية السائدة في النظام الدولي.

- **مضاعفة القوة** لتلك الدول التي تهدف من خلال سياستها الخارجية، الى كسب المزيد من القوة بإحداث تغييرات في ميزان القوى وعلاقات القوة، أي تميل الى السياسة الاستعمارية، لكن أحيانا الدول التي تسعى دوماً لمضاعفة قوّتها، غالبا ما تصطدم مع القانون الدولي ومجلس الأمن الذي يسعى بدوره لإحلال الأمن والسلم الدوليين.
- **عرض القوة:** الدولة التي تسعى الى عرض قوتها فهي دولة تريد اظهار هيبتها ومكانتها بين الدول[1]، وذلك من خلال الاستعراضات الحربية والتدريبات وتخرج الدفعات العسكرية، والصين إحدى هذه الدول التي تقوم بهذه العروض بشكل سنوي، حيث ترسل من خلالها رسائل واضحة سواء على المستوى الإقليمي، أو على المستوى الدولي ككل مفادها أنّها لها قدرات تدميرية يجب أخذها في الحسبان.

وقد كان آخر استعراض قامت به الصين، في احتفال الذكرى السبعين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية، الذي أُقيم يوم 01 أكتوبر 2019، حيث تمّ عرض أحدث الابتكارات التكنولوجية والمعدات العسكرية الصينية، وقد صرّح الخبير العسكري الروسي فاسيلي كاشين (Vassili kachine) حينها على هذا الاستعراض قائلاً:

" إنّ المناسبة الاحتفالية، التي عرضت فيها أنظمة الأسلحة الاستراتيجية على مرأى الجميع، كان بمثابة فرصة لبكين لإظهار التزامها الثابت بالدفاع عن مصالحها وسط نزاع عميق مع الولايات المتحدة."[2]

هذا يُفسّر أن الصين تسعى مثل باقي الدول، إلى حماية أمنها وشعبها واقتصادها، ولا يعني اكتسابها وتطويرها لقوتها العسكرية، أنّها تملك أهدافا توسّعية مُهدّدة للأمن الإقليمي أو العالمي، وما يمكن استخلاصه من خلال الرؤية الواقعية الكلاسيكية، أن تطوير الصين لقوتها العسكرية

---

1 – عمار بن سلطان، مرجع سابق الذكر، ص 195.

2 – موقع الدفاع العربي، **الاستعراض العسكري في الذكرى السبعين للصين: بكين عازمة على أن تصبح القوة النووية الثالثة**، تاريخ النشر: 2019/10/03، http://www.defensearabic.com/2019/10/03/، تاريخ الاطلاع: 2020/01/31 21:09.

والتكنولوجية يهدف إلى تحقيق مصالحها القومية، بداية بتحقيق الحد الأدنى من هذه المصالح، ألا وهي الحفاظ على بقائها ككيان مستقل، ولكن هذا لا يمنعها من مضاعفة هذه القوة في إطار مواكبة التقدم الذي تتميز به القوى العظمى، في المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الشيء، لكنّها لا تكتفي بذلك، وانما تسعى لاكتساب المزيد من القوة لتحقيق أكبر قدر من المصالح الحيوية خارج حدودها، فحفاظها على هذا المستوى العالي من القوة، من خلال تحديث القدرات العسكرية وتنمية القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية، يجعلها تحافظ على مكانتها كدولة عظمى مهيمنة، وفي كثير من الأحيان تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال قوتها تحت ما يسمى بالحروب الاستباقية على الإرهاب.

ونظرا لتعارض وتضارب المصالح وتشابكها، تعرضت الواقعية التقليدية لعدد من الانتقادات، انصبت أساساً حول غموض مفهوم المصلحة القومية، وكذلك مفهوم القوة حيث رغم أهميتها ليس ثمة معيار ثابت وموحد لقياسها.[1] كذلك هناك تضارب بين الدول حول تحديد مفهوم وأهداف المصلحة القومية، فالدولة التي ترى توسيع نفوذها والسيطرة على دولة أخرى من أهم مصالحها، تعتبره دولة أخرى تهديداً لأمنها واستقرارها ومصالحها، ممّا يجعل تحقيق هذه المصالح في نفس الوقت تهديدا لكلٍّ منها.

ولتفسير هذا التنافس بين القوى العظمى، لابد من الاعتماد على مجموعة من النظريات بالإضافة إلى أهم الحوارات الكبرى التي دارت بينها، فنظريات العلاقات الدولية لا تتوقف عند نتائج معينة، فإما تخالفها لتأتي بفرضيات جديدة، وإمّا تكمل ما بدأته لتضيف إليها فرضيات أخرى تناسب المستجدات الدولية، ولكل نظرية فرضياتها ومنطلقاتها وبيئتها الدولية التي سادت فيها، فتراها وفق منظورها الخاص الانسب لتفسير وتحليل أحداث دولية من علاقات التنافس والتعاون، فترات السلم والحرب وحتى سلوكيات بعض الدول، وعليه سنتطرق إلى واقعية جديدة، بفرضيات جديدة، لتفسير ظاهرة التنافس بين الدول داخل هذا النسق الدولي.

---

1 – توفيق حكيمي، **الحوار النيو واقعي– النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني**، مرجع سابق الذكر، ص 12.

المطلب الثاني: علاقة الواقعية الجديدة Neo-realism بفوضوية النظام الدولي

تعود الواقعية الجديدة إلى كتابات كينيث والتز* (Kenneth Waltz) 1924-2013، الذي حاول من خلال كتابه "نظرية السياسات الدولية"، تجاوز النقد الموجه إلى مورغانثو، حيث أدخل مفهوم البنية لذلك سُميت بالواقعية بالبنيوية، كما أعاد صياغة وضبط مفاهيم الفوضى، وتوازن القوى ووظائف النظرية في السياسة الدولية، في محاولة لصياغة نظرية واضحة تضاهي نظريات العلوم الطبيعية[1]، ومن خلال ضبط المصطلحات وربطها بالواقع، تمكّن كينيث والتز من تصحيح بعض الجوانب التي كانت تبدو غامضة في الواقعية، أو على الأرجح كانت غير كافية لتفسير الواقع الدولي.

إذ يرى والتز أن فوضوية النظام الدولي هي من يقود الدول الى استخدام القوة، دون تنظيم تفرضه حكومة عالمية، وبالتالي فالدول المتضررة لا تجد لمن تلجئ في حال الاعتداء عليها.[2] ففوضوية النظام تعتبر مبررا لاعتداء الدول القوية على الضعيفة، وفي نفس الوقت تعتبر مبررا على عدم وجود من يضمن أمن الدول، وقد اعتمدت واقعية والتز على بُنية النظام الفوضوية، وكيف لهذه الأخيرة أن تكون مبررا لرغبة الدول في اكتساب القوة واستعمالها، مادامت الدول المُعتدى عليها لن تجد من يحمي حقوقها من الانتهاك.

كما يرى والتز أن أي تغير في النظام الدولي، لا يُعتبر تغيرا للنظام الدولي في حد ذاته، وأنّ الأحداث الدولية الجديدة تتطلّب تفكيراً جديدا، فالشروط والمعطيات التي تنطلق منها نظرية ما، تتغير بتغير الأحداث الدولية، لتعطي حينها نتائج لا تصبح مُطابقة بعد ذلك للواقع الدولي، وأكبر هذه المستجدات في تاريخ العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل هي: الدخول في العصر النووي،

---

* **كينيث والتز (Kenneth Waltz)**: عالم السياسة والمعلم الأمريكي المعروف باسم المنشئ للواقعية الجديدة (أو الواقعية البنيوية) نظرية العلاقات الدولية، تم تجنيد والتز في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية وخدم مرة أخرى في الحرب الكورية، حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا (1957). المصدر:
https://www.britannica.com/biography/Kenneth-N-Waltz ، تاريخ الاطلاع: 2022/10/29 21:43.

1 – توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 13.

2 - Kenneth N Waltz, **Theory of International politics**, Canada: Addison-Wesley Publishing Company, 1979, p 103.

الذي لم يغير من فوضوية النظام الدولي، بل ساعد على ابقاء التنافس في ذروته من أجل تحقيق المصالح، والحفاظ على القوة [1].

واعتبر والتز أنه بوجود دول ذات سيادة، وغياب نظام قانوني قابل لفرض القوانين يعلو هذه الدول، وتحكّم الدول وحدها في طموحاتها، وفقا لتبريراتها ورغباتها الصراعية، فإنّ الحرب ستكون نتيجة حتمية، كما أنّ أية دولة في مرحلة ما قد تلجأ إلى استخدام القوة، وبذلك سيكون على جميع الدول الاستعداد للاحتجاج على القوة بالقوّة أو أن تتحمل نتيجة ضعفها[2]، وفق هذا المنطلق فتح والتز المجال واسعا أمام الدول، للتنافس على القوة والمكانة، وفي هذه الحالة لا يمكننا إنكار أن القوة أصبحت وسيلة وهدفاً في نفس الوقت، فمن أجل الحفاظ على مكانة دولية مرموقة في نظام دولي فوضوي، لابد من اكتساب القوة واستخدامها إن دعت الحاجة إلى ذلك.

افتراضات الواقعية الجديدة: تختلف واقعية والتز عن واقعية مورغانتو في العديد من النقاط الجوهرية، من حيث نظرتهما للدول، والنسق الدولي، والقوة، ويمكننا تحديد الفرضيات التي انطلق منها كينيث والتز في النقاط الآتية:

- تتفاعل الدول في بيئة فوضوية، بسبب غياب سلطة مركزية تفرض النظام بقوانين تحمي بها مصالح جميع الدول، تقود هذه الفوضوية الدول الى الحروب مع بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها، ولذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، بالقيام بدور الشرطي الذي يفرض القوانين ويعاقب المتجاوزين، وذلك عن طريق هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

- بنية النظام هي المحدد الرئيسي لسلوك الدول، لأن السياسة الخارجية لهذه الأخيرة تنطلق من معطيات ومحفزات النظام الدولي، وتوظف كل قوتها من أجل البقاء، وكما أشرنا إلى فوضوية النظام الدولي، فإنّ الدول تتعامل فيما بينها وِفق مخرجات السياسة الخارجية لبعضها البعض، سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب.

---

1 - Kenneth N Waltz, **Structural Realism After the Cold War**, International Security, Vol.25, No.1, 2000, p 5.

2 – تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص 47.

- تميل الدول لتحقيق مصالحها ذاتيا، على أن تتبع السلوك التعاوني، لأنها المسؤول الوحيد على تحقيق أمنها الذاتي بما أنه لا توجد دول تساعدها على ذلك.
- تتميز الدول بالعقلانية، فهي تسعى الى تحقيق أكبر قدر من المصالح وتتجنب الحد الأدنى من الخسائر.
- في النظام الدولي الفوضوي تتوقع الدول من بعضها البعض التهديد والاعتداء على أمنها، وبالتالي يسود الشك والريبة على العلاقات بين الدول هذا ما يؤدي الى مأزق أمني[1]، حيث تبقى الدول في حالة تأهب تحسّبا لأية مستجدات قد تهدد أمنها القومي.

يمكننا تلخيص أهم الافتراضات التي قامت عليها الواقعية الجديدة وفق "كينيث والتز" في النقاط الآتية:

- البشر بطبيعتهم أنانيون، حيث يقول والتز: "نحن لا نفعل الأشياء لتكون لطيفة، نحن نفعل الأشياء لأنها تخدم نوعًا ما احتياجاتنا الأنانية".
- النظام الدولي هو نظام فوضى.
- أهم العناصر الفاعلة في العالم هي الدول.
- الصراع هو الحالة الطبيعية للعلاقات بين الدول.
- تعمل الدول بطرق عقلانية لغرض خدمة مصلحتها الذاتية.
- الفوضى في العلاقات الدولية، تجعل كل شيء يسير، ما لم يكن هناك شخص قوي بما يكفي لمنعك.
- يجب أن تُعامل الأخلاق في النظام الدولي بشك، فقد تؤدي إلى نتائج عكسية للعمل السياسي.
- الهدف الأسمى هو البقاء، والغايات تبرر الوسيلة.[2]

---

1 – عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 28.

2 - Shawn Grimsley, **Political Realism Theory: Definition & Principles**, https://study.com/ academy/lesson/political-realism-theory-definition-principles.html , 16.09.2019 , 23:32.

حسب واقعية والتز، لا تعتبر القوة هدفا في حدّ ذاته وإنّما وسيلة أيضا[1]، فالدول لا تستطيع كسب المزيد من القوة أو الحفاظ على قوّتها إذا لم تستخدم قوّتها لتحقق ذلك، وعليه تتسابق الدول لتبرير سعيها الدائم لامتلاك القوة، أمّا الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فهي في تنافس متواصل خوفاً على قوّتها ومكانتها الإقليمية والدولية، ومن أجل الحفاظ على قوّتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية فهي تستخدم نفس القوة لذلك، مع محاولة تطويرها وتحديثها لتواكب تطورات الطرف الآخر، ولا يمكن الاكتفاء بقدر معين من القوة بسبب الشك والريبة المتواصلة بين القوى العظمى على وجه الخصوص، وتحسّباً لأية مستجدّات طارئة، ومن أجل الاعتبارات الأمنية، لابد من البقاء في حالة استعداد دائمة.

المطلب الثالث: تفسير الواقعية النيو– كلاسيكية Neoclassical realism لبروز القوى الصاعدة

نتيجة الإخفاق الذي عرفه الفكر الواقعي في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة نهاية سلمية، لم تمنع أفكار كينيث والتز الواقعية الجديدة من ظهور اجتهادات أخرى في الاتجاه النظري الواقعي الذي يجمع بين المسلمات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، بقيادة جون ميرشايمر (John Mearsheimer)* (1947)، مع أنها تنطلق بمجملها من مسلمات والتز المتفق عليها والمتمثلة في:

- عدم وجود حكومة عالمية.
- الدول هي فواعل عقلانية.

---

1 – أحمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشامير"دراسة تقومية"**، تاريخ النشر: 2016، https://esalexu.journals.ekb.eg/article_pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/10/22 03:50، ص 26.

* **جون ميرشايمر**(John Mearsheimer) : أستاذ العلوم السياسية لدى آر ويندل هاريسون في جامعة شيكاغو الأمريكية، ومنظّر في العلاقات الدولية، تخرّج من ويست بوينت عام 1970، ثم خدم خمس سنوات كضابط في القوات الجوية الأمريكية، بدأ دراسته العليا في العلوم السياسية بجامعة كورنيل عام 1975، أمضى العام الدراسي 1979–1980 كزميل باحث في معهد بروكينغز، وكان زميلًا لما بعد الدكتوراه في مركز الشؤون الدولية بجامعة هارفارد من 1980 إلى 1982. حصل على درجة الدكتوراه عام 1980، بدأ بالتدريس منذ عام 1982، حصل على الدكتوراه الفخرية من جامعات في الصين واليونان ورومانيا، وفي عام 2003 انتخب عضوا في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، وهو منظِّر واقعي هجومي، ساهم بالعديد من الكتب والمقالات في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فاز بجائزة جيمس ماديسون عام 2020، التي تمنحها جمعية العلوم السياسية الأمريكية مرة كل ثلاث سنوات إلى "عالم سياسي أمريكي قدم مساهمة علمية متميزة في العلوم السياسية". المصدر:
Biography, https://www.mearsheimer.com/biography/, date of view : 22/10/2022 18:29.

- كل الدول لها استعداد لاستعمال القوة ضد الدول الأخرى.
- كل الدول تسعى الى الحفاظ على سلامة اقليمها واستقلالها الداخلي.
- لا يمكن لأية دولة أن تتأكد من عدم استخدام الدول الأخرى القوة ضدّها.

مع أن الواقعية النيوكلاسيكية انطلقت من هذه المسلمات الأخيرة، إلّا أنه لم يحدث الاجماع حول الكثير من الأفكار، فنظرة ميرشايمر المغايرة، كانت بخصوص مسألة توفر الأمن في السياسة الدولية، ولهذا حدث الانقسام داخل الواقعية الكلاسيكية الجديدة الى توجهين رئيسيين[1].

حيث انقسمت الواقعية النيوكلاسيكية في حد ذاتها الى واقعية دفاعية وواقعية هجومية، تميز كل اتجاه بأفكاره ومنطلقاته، وقد حاولت هذه الأخيرة تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية حيث تميزت مواقفها بالاعتدال من خلال إعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي، وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية بالإضافة للمحددات النسقية (فوضوية النظام)، وعليه فانّ الواقعيتين (الدفاعية والهجومية) كلاهما تعترف بتأثير البنية الداخلية وادراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية، ويمكننا التطرق لكل اتجاه على حدى، لمعرفة مسلماته وأفكاره التي تعتبر محل جدل مع الاتجاه الآخر.

وفيما يخص موضوع دراستنا، فإنّ فوضوية النظام الدولي، قد تساعد دولا دون الأخرى لتحقيق غاياتها وأهدافها الاستراتيجية، لأن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان مصالحها الحيوية، بغض النظر إذا كان يشكل تهديدا لهذه الدول أم لا، هذا يُفسّر حقاً وجود فوضى وعشوائية تُميّز النسق الدولي، وعدم وجود حكومة عالمية فوقية تلجئ إليها الدول المستغلة لاسترجاع ما سُلِب منها، وأوضح مثال نطرحه هو: استمرار استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لنفط العراق بصورة عشوائية واستغلالية، بحجة دفع تكاليف الحرب وتعويض الخسائر الأمريكية، مع أنه قد مضى على الحرب الأمريكية ضد العراق سبعة عشر سنة، كانت كفيلة أن تستنزف العراق من ثرواته الباطنية وتُدمّر منشآته الحضارية، وتجعله في حالة ضعف دائم ليبقى تابعاً لها تبعية دائمة، ولم يخفِ الرئيس الأمريكي ترامب نواياه وأطماعه المتواصلة في الحصول على نفط العراق، بل وجد أنّ خطاباته الصريحة قد تحقق له مصالحه الحيوية في المنطقة الخليجية بصورة أسرع وأدق من اللف والدوران

---

1 – محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علاقات دولية، باتنة، 2015، ص 228.

والتذرع بحجج واهية، كما أن تحميل العراق لتكاليف الحرب يجعلها دائما في مكانة المجرم الذي يجب أن يعاقب باستمرار ويدفع ضريبة حرب قد لا تُمكّنه من النهوض مجددا كقوة إقليمية في المنطقة الخليجية وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل فيما بعد، بالمقابل نلاحظ غياب هذه الاستراتيجية التعسّفية عند الطرف الصيني والمُؤيدة بفكرة فوضوية النظام الدولي، فإذا تعقّبنا مراحل الصعود الصيني نجد أنه مرّ عبر مراحل جوهرية كسياسة الإصلاح والانفتاح، وكان بنائه لاقتصاده بالاعتماد على تخطيط استراتيجي مُحكم، وليس الاعتماد على استنزاف ثروات الغير بحجة دفع تكاليف الحروب الماضية، فالصين كذلك عانت من ويلات الحروب والاستغلال البريطاني والفرنسي والياباني في زمن مضى، لكنها فتحت عهدا جديدا مع هؤلاء، في إطار التنافس ورد الاعتبار بطريقة ذكية ورؤية بعيدة المدى، وهي الهيمنة على السوق العالمي في مختلف القطاعات، والتحكم في موازين الاقتصاد الدولي.

لكن الواقعية الجديدة بانقسامها، تقودنا الى التفكير بأنه ليس كل كسب للقوة معناه الاستعداد للهجوم، وأنه يحمل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وهذا ما سنتطرق إليه مع النموذج الأول من الواقعية الجديدة.

أولًا – الواقعية الدفاعية Defensive realism

يرى منظرو هذا التوجه وأهمهم: فان ايفيرا (Steven Van Evera)، ستيفن والت Stephen Walt، باري بوزان (Barry Buzan)، جاك سنايدر (Jack Snyder) وروبرت جيرفيس (Robert Jervis)، أن الدول لابد لها من امتلاك الوسائل اللازمة للدفاع عن أمنها، وأنه عليها التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، وعلى عكس والتز تربط الواقعية الدفاعية الأمن بإدراكات صنّاع القرار وأن توزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط بالقادة الوطنيين، ووضعت نقطة أساسية لتجنب الحروب وهي الواقعية التعاونية ووضع سياسات مشتركة بين الدول، هذا ما أسمته بالفوضى الناضجة عوض الفوضى المطلقة.[1]

وتحمل الواقعية الدفاعية نظرة تفاؤلية نسبية حول العالم، حيث يرى روادها أن معظم قادة الدول يدركون الحجم الفعلي للتكاليف الباهظة للحرب، واستخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع

---

1 – ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد 20، ديسمبر 2016، ص 414.

استراتيجية أمنية مرفوضة في عصر الاعتماد المتبادل والعولمة، كما أن الحروب ذات نتائج غير مؤكدة، يمكن رد أسبابها الى القوى غير العقلانية والنزعة العسكرية المفرطة ومضاعفة القوة حسب الواقعيون الدفاعيون لا يؤدي بالضرورة الى تحقيق الأمن، بل أحيانا يُحدث نتائج عكسية مضرة بأمن الدولة وبالتالي يرون أن هدف الدول الأول هو البقاء وتحقيق الأمن، هذا ما تؤكده فكرة الحفاظ على الوضع القائم، وحتى مضاعفة القوة من أجل الحفاظ على هذا الأخير قد يُهدد أمن الدول ويدخلها في مأزق أمني، وبالنظر الى فكرة والتز الخاصة بالمعضلة الأمنية، يرى الدفاعيون أن هذه الأخيرة لا تفرز دائما نزاعات حادة، وعليه فانهم يؤكدون على فكرة التعاون المشترك الذي يضع حدا لتهديد أمن الدول.[1] فالدول التي تتعاون مع بعضها البعض، تقضي على حالة الشك والخوف من التهديد، فعلى سبيل المثال تحاول الصين دائما تهدئة حالة القلق والتوتر الإقليمي والدولي من تطويرها لقوتها العسكرية، وهذا راجع إلى كونها أكثر تعاون وشفافية فيما يخص نشاطاتها العسكرية والتكنولوجية وحتى النووية، بدليل إنشائها سنويا للكتاب الأبيض الذي حتى وإن لم يتضمن الأرقام الحقيقية للقوة العسكرية الصينية حسب الادّعاءات الأمريكية، إلاّ أنه يُمثّل تصريح بالنوايا الحسنة حول اكتساب القوة ومجالات استخداماتها.

كما يرى باري بوزان، تدعو الفوضى الناضجة الى استمرار العداء التنافسي عبر العالم، بتركيز الدول على مصالحها الأمنية الضيقة والمحدودة الأفق، حيث أنّ مضمونها حسب رأيه، يعني توسع ادراكات الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل، فالانطلاق من الأمن القومي الى الأمن الدولي هو أمر ممكن وطبيعي الحدوث[2]، هذا ما يفسّر إقدام الدول على زيادة قوتها الدفاعية والتنافس على ذلك، بالقدر الذي يضمن أمنها وبقائها، والوصول إلى قناعة حول الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لأن الصراعات والحروب هي من أكبر العوائق، أمام تطور الدول ونمّوها في كل القطاعات، ولذلك نلاحظ الاعتماد المتبادل بين بعض الدول، سواء في إطار إقليمي أو دولي، تسعى إلى التعاون فيما يخص القضايا الأمنية بمختلف مجالاتها: البيئية، الإنسانية، الغذائية، المعلوماتية والعديد من المجالات الأخرى.

---

1 – توفيق حكيمي، **الحوار النيو واقعي– النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني**، ص 19.

2 – عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 38.

أمّا الواقعية الدفاعية، فرغم أنها جزء من النظرية الواقعية الجديدة (واقعية والتز)، إلاّ أنّها تختلف عنها في ثلاث افتراضات مهمة:

- انه يمكن للدولة تحقيق أمنها بامتلاكها قدر مناسب من القوة، يحقق لها التوازن مع الدول الأخرى، لتصبح القوة وسيلة لتحقيق الأمن وليست هدفاً في حد ذاته، كما أن سعي الدولة الى كسب المزيد من القوة وتطويرها على النحو الهجومي وبصفة مبالغ فيها، قد يجعلها أقل أمناً لما تسببه لباقي الدول في مضاعفة قدراتهم العسكرية لمواجهة احتمال التهديد.
- سلوك الدول هو أكثر عقلانية ورشادة حيث توازن بين الدفاع والهجوم في سياستها، ولا تتوسع الا عندما تكون مجبرة على ذلك بدافع الخوف والتوتر.
- التطور التكنولوجي والأوضاع الجغرافية تدفع الدول الى الحفاظ على الوضع القائم، كما أنها لا تقوم بالتوسع من أجل الحفاظ على التوازن.[1] وخير مثال على ذلك: الصين، فهي من أشد المحافظين على الوضع القائم، خشية اختلال ميزان القوى العالمي وسنفسر أكثر في الفصول الآتية.

ثانيا – الواقعية الهجومية: Offensive realism

اِنتُقِدَت الواقعية الدفاعية مِنْ قِبل العديد مِنَ المفكرين مثل: ايريك لابس، جون ميرشايمر وبيتر ليبرمان، هؤلاء الذين مثلوا تيار الواقعية الهجومية، وقد توصلوا الى ما يلي:

- جادل ايريك لابس الواقعية الدفاعية بأن حالة الفوضى الدولية تدفع الدول الى تحقيق أكبر قدر من القوة وليس القدر المناسب فقط، لأنه لا يمكن التأكد من نوايا الدول الأخرى حول اكتسابها للقوة، كما أنه لابد أن تظهر قوة ما مطالبة بتغيير الوضع القائم.
- كما يرى جون ميرشايمر أن مأساة القوى الكبرى هي الصراع الدائم من أجل القوة والهيمنة، فكلما زادت قوة الدولة كلما تضاءل احتمال هجومها من قبل دولة أخرى، هذا ما يجعل من مهمة توفير الأمن مهمة صعبة للغاية.

---

1 – نورهان الشيخ، **نظرية العلاقات الدولية**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018، ص173.

- على عكس الواقعية الدفاعية التي افترضت أن الأمن سلعة متاحة وسهلة التحقيق، دافع الواقعيون الهجوميون عن فكرة معاكسة لذلك بدليل أن الأمن في السياسة الدولية هو سلعة ثمينة جدا ونادرة، هذا ما فرضته هيكلية النظام الدولي التي تتميز بالفوضى.
- يرى ميرشايمر أن الثقة بين الدول لها مكانة صغيرة جدا وقد تكون منعدمة، لذلك فمسؤولية كل دولة حماية أمنها بنفسها.
- يرى أيضاً، أنّ النظرية الواقعية في السياسة الدولية تتحدى النظرة التفاؤلية فيما يخص إمكانية التعاون بين القوى العظمى حيث تركز أفكاره على ما تقوم به القوى العظمى في احداث تأثير كبير على السياسة الدولية منطلقا من أن حظوظ كل الدول سواء القوى العظمى والقوى الصغرى هي محددة بواسطة قرارات ومواقف من يملكون القدرة العظمى على التأثير في العلاقات الدولية.
- ركز ميرشايمر على فكرة قيام القوى العظمى بشكل كبير على قاعدة قوتها العسكرية ولأن تكون دائما في حالة تأهب في مواجهة التهديدات المحتملة وأن تملك التوقع المعقول لقلب النزاع الى حرب منهكة واضعاف الدول حتى وان ربحت نسبيا[1].
- ضرورة تعزيز الردع النووي الذي يبقيها آمنة من أية هجومات نووية محتملة مع إمكانية القيام بالضربة الثانية. [2]

ركّزت الواقعية الهجومية على موضوع الأمن، حيث يعتقد ميرشايمر أنّ الدولة تركّزُ على البحث عن القوة النسبية عوض القوة المطلقة، وذلك من أجل تحقيق أمنها القومي[3]، إنّ أفكار ميرشايمر التشاؤمية، تخدم كثيرا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث تحفيزها وتشجيعها على الكسب المستمر للقوة، ومضاعفتها من أجل حماية نفسها، والإبقاء على مكانتها المهيمنة في النظام الدولي، لكنه بالمقابل يُحذّر من مضاعفة الصين لقوتها العسكرية، ويُفسّر من وجهة نظر واقعية هجومية، أنّها لن تبقى طويلا في صورتها السلمية، لأنها تنتهج بطريقة حتمية وآلية مسار القوى العظمى، التي تحاول أن تخصص مكانة مرموقة لها بين الدول، كما أن قوّتها التي تدّعي أنها ذات

---

1 – محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق الذكر، ص 229.

2 – المرجع نفسه.

3 – عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، ط 1، دار الكتاب الحديث، 2011، ص 93.

طابع دفاعي وسلمي، لن تتأخر في استعمالها بشكل هجومي إن تطلّب تحقيق مصالحها ذلك، والدليل إقامتها لقواعد عسكرية في بحر الصين الجنوبي وإفريقيا حيث توجد مناطق نفوذها، وعليه فإن نظرة ميرشايمر يغلب عليها طابع الشك والريبة، تجاه كل من يحاول كسب المزيد من القوة، من اقتناء لأسلحة جديدة أو تطويرها وتحديثها بتكنولوجيات عالية الجودة، أو حتى القيام بتجارب نووية أو أبحاث فضائية، على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي يحق لها ذلك بحكم دورها المهيمن في النسق الدولي.

ولقد لخّص ميرشايمر هذه الأفكار الواقعية الهجومية من واقع العلاقات الدولية كالآتي:

1. يعتبر الدول فواعل رئيسية في عالم السياسة لكنه يركز بشكل أساسي على القوى العظمى باعتبارها المهيمن على النظام الدولي والمشكّل للسياسة الدولية والمسبب الرئيسي للحروب.
2. سلوك القوى العظمى مرتبط بشكل أساسي بالبيئة الخارجية للدول، أي ببنية النظام الدولي هذا ما يجعل القوى العظمى تتصرف بنفس المنطق، بغض النظر عن ثقافتها أو نظامها السياسي.
3. الحرب هي استمرار للسياسة بواسطة أدوات أخرى، فنوعية اللعب الصفرية تجعل المنافسة في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة، وهنا يتحفظ ميرشايمر حول إمكانية تعاون الدول مع بعضها، هذا ما سنفسره لاحقا، من خلال تحليلنا لفرضيات نظرية اللعبة[1].
4. قوى الوضع القائم نادرا ما توجد في عالم السياسة، لأن طبيعة النظام الدولي تحفّز البحث عن القوة، من أجل حسابات التنافس والهيمنة على النظام.[2]

هذا ما يدعم فرضية علاقات التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لأن اكتسابهما للقوة لم يمنعهما من الرغبة في تطويرها وزيادتها، بدليل أن الصين تقوم كل سنة في احتفال قيام الجمهورية الصينية الشعبية، بعروض عسكرية مثلما سبق الحديث عنها، وذلك بهدف استعراض ما وصلت إليه من قوة، وتمرير رسالة عالمية، مفادها أنّها لن تتوانى عن توظيف هذه القوة، إن شعرت بتهديد سيادتها أو أرضها أو حتى مكانتها الإقليمية والدولية.

بالمقابل لما تمّ التطرق إليه، يؤيد جون ميرشايمر صاحب الأفكار الواقعية الهجومية، السياسات الأمريكية ذات الطابع الهجومي، بدليل أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت الحروب

---

1 – عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 42.

2 – المرجع نفسه، ص 43.

الاستباقية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، بحجة مكافحة الإرهاب، لكن المشكل الذي ظلّ مطروحاً بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية هو: غموض هذا النوع من الحروب وعدم الاتفاق على بعض المفاهيم الأساسية، كمفهوم التهديد والإرهاب، كما أنّ هذه الحروب "عشوائية"، وغير محدّدة المعالم، وذات نتائج كارثية بالنسبة للدول المُختَرَقة، بدليل الحرب على العراق سنة 2003 وادعاء الإدارة الأمريكية حيازتها لأسلحة الدمار الشامل، وأيضا الحرب على أفغانستان للقضاء على القاعدة والتنظيمات الإرهابية، فما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً للأمن والسلم الدولي قد لا يكون كذلك في واقع الأمر، قد يكون مُجرّد تهديد لمصالحها في منطقة من مناطق نفوذها، وما تعتبره إرهاباً أيضاً قد لا يكون كذلك، بنفس الصورة التي يثيرها الرأي العام ووسائل الإعلام الأمريكية، مثلما حدث في الحرب على العراق، فالعمل على تضليل الرأي العام بمعطيات ومعلومات مغلّطة، قد يدفعه للموافقة على سياسات الحكومة الهجومية، بالرغم من أنّ السياسة من وجهة نظر واقعية لابد لها أن تبتعد كل البعد عن المُثل والأخلاق والمبادئ الإنسانية، إنّ مثل هذه السياسات الهجومية قد تُحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تُحقق لها المكانة والهيمنة الدولية، هذه السياسات قد تُحقق الأمن الأمريكي والبقاء دولة عظمى في الساحة الدولية، لكن كل ذلك على حساب استنزاف قواها الاقتصادية، الحربية والبشرية، هذا ما جعل الشعب الأمريكي بعد فترة حكم بوش الابن يسأم من حروبٍ هو من يدفع تكاليفها عن طريق ضرائب أنهكته دون سبب واضح ومفهوم.

إنّ نهاية الحرب الباردة رغم توقّع الواقعيين عكس ذلك، جعل النظام الدولي يتحول من الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في توازن القوى في المجال العسكري، ومحاولة التماشي مع التحولات التي تركز على توازن القوى في المجال الاقتصادي، الأمر الذي نتج عنه إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة، بتراجع القوة العسكرية لصالح القوتين الاقتصادية والتكنولوجية[1]، وهو السبب الذي أدّى بتفكك الاتحاد السوفياتي، حيث يقوم العامل الاقتصادي بدور كبير في صعود الدول وتنامي قوّتها، وانهيار دول أخرى وتراجع مكانتها، وخير مثال على هذا هو الصعود الصيني كقوة اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، القوة

1 – عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية، للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة المفكر**، المجلد 05، العدد 01، مارس 2010، بسكرة، ص 126.

المهيمنة على النظام الدولي، ويمكننا ممّا سبق الانتقال إلى نظرية أخرى من النظريات المُفسّرة للعلاقات الدولية، من أجل تفسير ظاهرتي التنافس والتعاون بين الدول.

المبحث الثاني: دور الليبرالية والتكامل الاقتصادي في تفسير ظاهرتي: التنافس والتعاون

حاول منظرو المدرسة الواقعية، تفسير ظاهرتي الصراع والتنافس على أنهما الصورة الطبيعية التي تعكس سعي الدول لضمان الأمن والبقاء، من خلال تحقيقها لمصالحها والحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، لاستخدامها اذا تطلّب الأمر ذلك، لكن بالمقابل، ظهر جلياً أن العلاقات الدولية ليست ذات طابع تنافسي وصراعي فقط، وقد أثبت التاريخ نجاح العديد من العلاقات القائمة على أساس التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول، خاصّة بعد تراجع نسبي للحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فكانت مخالفة جزئيّا لتوقعات الواقعيين، هذا ما ساهم في بروز انتقادات للواقعية، فكانت بمثابة رؤية جديدة لتحقيق المصالح دون اللجوء لاستعمال القوة.

المطلب الأول: مواطن الاختلاف بين الليبرالية الكلاسيكية Classical Liberal Theory والفكر الواقعي.

حاول منظرو الليبيرالية في العلاقات الدولية إيجاد مواطن الإجماع بينها غير أن ذلك لم يتحقق، وبالعودة الى المسار التاريخي لسير الأحداث الدولية، والتطور الذي شهده حقل العلاقات الدولية، يمكن ترتيب الاسهامات النظرية لليبيراليين على الشكل التالي:

- الليبيرالية الدولية بدءا من منتصف القرن التاسع عشر؛
- المثالية مع بداية القرن العشرين؛
- الوظيفية والوظيفية الجديدة في الخمسينيات؛
- الاعتماد المتبادل مع بداية السبعينات؛
- الليبيرالية الجديدة مع بداية الثمانينيات؛
- نظرية السلم الديمقراطي مع بداية التسعينات.[1]

1 – محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق الذكر، ص 158.

وقد كان البعض يسميها بالمثالية، نظرا لرؤيتها الإيجابية للطبيعة الإنسانية، عكس الواقعية التشاؤمية، ترى الليبيرالية ضرورة وحتمية التقدم الاجتماعي وتوافق المصالح، حيث انطلقت من فكرة أساسية وهي أن يحل القانون والمؤسسات الدبلوماسية محل القوة كأساس لتحليل العلاقات والتفاعلات الدولية.[1] لأنّه من غير المعقول أن تسعى كل الدول لتحقيق مصالحها الحيوية باستعمال القوة، وبما أنه يوجد تفاوت في امتلاكها، هذا يعني أن الدول العظمى تزداد قوة ونفوذا وهيمنة، على حساب الدول الضعيفة التي يتم استغلال مواردها بأبشع الطرق، دون أن تتمكن من الدفاع عن نفسها، ويرى الليبيراليون أن التعاون من شأنه إبعاد الدول عن خوض الحروب، ومن بينهم ميشال ديلو الذي يرى أن شكل التجارة الحرّة تجعل من التبادل والرفاه بين الدول تنتج سلاما بينها[2].

ومن بين أهم الباحثين والمنظرين الذين قاموا بتحليل النظرية الليبيرالية أيضا نذكر:

تيم دين (Tim Dunne)*، حسب المنطلقات الفكرية للفلاسفة وعلماء اللاهوت منذ القرن السادس عشر، يرى أن هذه النظرية تقوم على ثلاث اعتقادات أساسية:

1. الدول هي فواعل رئيسية في السياسة الدولية وليست الوحيدة وهذا يتعارض مع الواقعية؛
2. اعتبار أنّ الدول الصالحة "الديمقراطية"، تتبع سياسة التعاون مع استحالة قيامها بالحروب مع بعضها البعض، في حين الدول الشريرة "غير الديمقراطية" تميل الى العنف والتّسبّب في النزاعات؛
3. عدم إعطاء الأولوية لحسابات القوة، باعتبار أنّ الحسابات الاقتصادية والسياسية أكثر أهمية.[3]

كما أنّ التحليل الليبيرالي قد أكّد على المستويات العليا للاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، بدليل أن هذه الأخيرة ستسعى جاهدة للتفكير في التعاون فيما بينها، عوض الخوض في حروب وصراعات من أجل القوة، وأنه كلما زاد التعاون والتكامل فيما بينها، ساد الاستقرار والأمن،

---

1 – نورهان الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص 137.

2 – عومار بلحربي، **الثقافة الكنفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2019**، ص 20.

* **تيم دين (Tim Dunne):** أستاذ وباحث أول في مركز آسيا والمحيط الهادئ لمسؤولية الحماية، يملك 25 عامًا من الخبرة كباحث ومعلم وقائد أكاديمي، يُعتبر تيم دين من أكبر المساهمين في حماية حقوق الإنسان وصنع السياسة الخارجية في نظام عالمي متغير، كتب وشارك في تحرير عشرة كتب في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية. المصدر:
Professor Tim Dunne, https://policy-futures.centre.uq.edu.au/ , date of view :23/09/2022 09:58

3 – عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 84.

وعمّ الرفاه في كل منهما[1]، ونستطيع الاستنتاج أنّ مختلف التوجهات داخل المدرسة الليبرالية تشترك في الأفكار الآتية:

1- الطبيعة البشرية الخيرة: والتي تدفع الناس الى التعاون فيما بينهم؛

2- امكانية التقدم الحضاري: تكمن في اهتمام الانسان برخاء الآخرين الى جانب رخائه بدون أنانية؛

3- سوء أداء المؤسسات والترتيبات الهيكلية: ما الانسان للتصرف بأنانية وتحفّز سلوكه السيئ؛

4- الحرب ليست حتمية: ويمكن تفاديها بإزالة الظروف الفوضوية المحفزة لها؛

5- لمحاربة الحروب والمشاكل الدولية لابد من العمل في إطار جماعي، لعدم نجاعة أداء كل دولة منفردة؛

6- أهمية ودور المؤسسات في تنظيم المجتمع الدولي وبالتالي إزالة الفوضى؛

7- رغبة الدول التي تسعى الى التعاون وتفادي الحروب، تجعل من أهداف الليبرالية واقعية وغير صعبة التحقيق بدليل ما أثبته التاريخ؛

8- نشر المؤسسات الديمقراطية عبر العالم، تُعدُّ أفضل وسيلة لتامين السلام؛[2]

9- من شأن الأمن الجماعي أن يحل محل المساعدة الذاتية؛

10- تتطابق المصلحة القومية مع المصلحة الدولية عند قيام الشعوب والدول بحسابات رشيدة لمصالحها وعند التحلي بالإيمان والانسجام الطبيعي للمصالح؛

11- استمرارية حدوث النزاعات تستوجب تسويتها وفق اجراءات قضائية ثابتة؛

12- يرى الليبراليون أن السلام والرفاه والعدالة والتعاون تدار بواسطة مجموعة من القوى المعتمدة على بعضها البعض والتي تشكل أوجها لعمليات التحديث؛

13- الثورة العلمية والثورات الفكرية الليبرالية تحافظ على التحولات العميقة في العلاقات الدولية.[3]

---

1 - المرجع نفسه، ص 85.

2 - أنور محمد فرج، مرجع سابق الذكر، ص 276.

3 - المرجع نفسه، ص 277.

على العموم، تُعتبر النظرية الليبيرالية ذات طرح مثالي، لتركيزها على ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، وليس ما هي عليه في الواقع، كما أنها تؤمن بأولوية القواعد الأخلاقية وقوة تأثيرها أكثر من المصالح، حيث تُنظّم وترتّب العلاقات الإنسانية في المجتمع، ومنه تنظم العلاقات بين الدول لتُضفي نوعا من الاستقرار على كافة المجتمع الدولي[1]، كما ترى الليبيرالية أيضا، أن تحقيق التقدم يكون بزيادة التطور العلمي، الاقتصادي، والتكنولوجي والذي من شأنه أن يشمل الدول التي تتعاون فيما بينها، وتتجاوز الحدود والخلافات التي تعترضها، فيحدث انسجام طبيعي بين المصالح المشتركة ويمنع تضاربها، فيصبح الوصول الى هذه المصالح رغبة جماعية يسهل تحقيقها بالتعاون فيما بينها، وبالتالي تبتعد هذه الدول عن كل ما يهدد تحقيق مصالحها المشتركة، ممّا يساهم في الحد من الصراعات والحروب ويعمل على نشر الأمن والسلم الدوليين.[2]

هذا ما يدعم في السنوات الأخيرة، موقف وطبيعة علاقات القوى الكبرى ببعضها البعض، مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية، اللتان تحاولان رغم العديد من الخلافات بينهما في شتى المجالات، تجاوز ذلك بالعمل المشترك من أجل تحقيق مصالح ذات أهمية أكثر من الخلافات في حد ذاتها، لكن خلافا لليبرالية، لا تعتمد هذه العلاقات بين الدولتين على المُثل والأخلاق الدولية في التعامل، فمن جانب الولايات المتحدة الأمريكية، هي مجبرة نوعا ما على الحفاظ على سلمية العلاقة مع الصين، لما يربطهما من مصالح اقتصادية مشتركة، ولا تُنكر بعض الأحداث التاريخية تأزّم العلاقات بين الدولتين، حول قضايا معينة سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الفصول القادمة من الدراسة، إلاّ أن دبلوماسية كل من الطرفين واستراتيجيتهما العقلانية، تجعل الرغبة في التعاون، تطغى على كل الخلافات والصراعات الحاصلة.

المطلب الثاني: أهمية دور المؤسسات لدى الليوالية الجديدة Neoliberalism

تعددت تسميات الليبرالية الجديدة، إلّا أنّ ستيفن لامي (Steven L. Lamy)* لم يفرق بين تسميات الليبرالية الجديدة والليبرالية المؤسساتية، فهو يرى أنّ هذه الأخيرة تشجّع حرية التجارة والقيم

---

1 –نورهان الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص 140.

2 – المرجع نفسه، ص 142.

* **ستيفن لامي (Steven L Lamy):** أستاذ فخري في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعلوم المكانية، حاز على الدكتوراه في الدراسات المقارنة والدولية عام 1980، وهو المدير الافتتاحي لفرقة عمل دورنسيف للدراسات العالمية والسياسية وشغل منصب

الديمقراطية الغربية، ويؤكد على أهمية المؤسسات في تنظيم فوضوية النظام الدولي.[1] ولكن هذه الفوضوية أيضا تُعنى بالسوق الاقتصادية، هذه المفارقة التي انطلق منها الليبراليين المؤسساتيين، على عكس أنصار نظرية الاقتصاد الجزئي، فغياب المؤسسات أو الأنظمة المركزية يرَونه مصدر قوة رئيسي لعالم التجارة[2]، ويمكن ذكر المنطلقات الرئيسية للبرالية الجديدة كما حدّدها تيم ديم في النقاط الآتية:

1- **الفاعل:** حيث تعتبر الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع، مع تعدد الفواعل الأخرى، كالمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، حيث يساهم كل هؤلاء في دور الدولة.

2- **البنية:** الانطلاق من فوضوية النظام الدولي، وهي نفس النقطة التي تتفق فيها الليبيرالية الجديدة مع الليبيرالية التقليدية، لكن هذا لا يُلغي امكانية التعاون بين الدول، وهذا راجع إلى أن المؤسسات الدولية والأنظمة تستطيع التخفيف من حدّة الفوضى، بتشجيع التبادلية لتحقيق الأرباح.

3- **العملية:** نجاح التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي، تُعدّ امتحانا لأفكار الليبرالية الجديدة المؤسساتية، لأن من معوّقات نجاح التعاون هو عدم الالتزام وخداع الدول.[3]

4- **الدافعية:** الأرباح المطلقة هي أكثر أهمية من الأرباح النسبية بدليل أن كل الدول تستفيد من العملية التعاونية حتى وإن وجد تباين في حجم الاستفادة.[4] كما يؤكد رواد الليبرالية الجديدة أنّ القوة العسكرية مهمة ولكن ليست هي كل شيء كما يقول الواقعيون لأن الدول يمكنها الوصول لتحقيق مصالحها عن طريق التعاون وليس عن طريق القوة العسكرية.

ويضيف الليبيراليون الجدد ما يلي:

نائب عميد جامعة كاليفورنيا في دورنسيف للبرامج الأكاديمية من يوليو 2007 إلى أوت 2017، نشر البروفيسور لامي أكثر من 40 مقالة وفصل كتاب، في هذه المجالات، صدر كتابه المدرسي، "مقدمة في السياسة العالمية". المصدر:
Steven L. Lamy, https://spatial.usc.edu/team-view/steven-lamy/, date of view : 23/09/2022 17:08.

1 - Steven L Lamy, **Contemporary mainstream approches : Neo-realism and Neo-Liberalism, In : The Globalisation of world Politicsm : An Introduction to Internationalism relation** , ed, John Baylis and Steve Smith ,2nd ,New York: oxford University press, 2001, P188

2 – عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 93.

3 – محمد سمير عياد، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 21.

4 – عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 99.

- أنّ النظام لا يبرز من خلال توازن القوى، وإنّما من خلال التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة، والمعايير المتّفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية.

- أنّ الاعتماد المتبادل بين الدول ميزة مهمة في السياسة العالمية. حيث لا يمكن أن تبقى الدول بمعزل عن بعضها البعض، أو أن تعتمد اعتمادا ذاتيا ومنفردا على نفسها، لأنها ستكون حتما بحاجة للاعتماد على غيرها لتغطية ضعفها في بعض المجالات.

- لا يعتقد الليبيراليون الجدد أنّ السيادة مهمّة في الممارسة، كما رأى الواقعيون أهميتها، فالدول قد تكون ذات سيادة، لكن من حيث الممارسة لابد لها من التفاوض مع مختلف الفواعل الأخرى، هذا ما يجعل حريتها مقيّدة وغير كاملة[1].

وحسب الليبيرالية الجديدة، فإنّ الصين لم تستطع أن تبقى منعزلة على نفسها، فلو فعلت ذلك لبقيت في صفوف الدول المتخلّفة، دون أن تستفيد من مزايا ربط علاقات مع باقي دول العالم، من تبادل للمصالح والخبرات والثروات، مع أننا إذا عُدنا الى التاريخ، لفهم كيفية وأسباب شروع الصين في انفتاحها على العالم، بعدما أغلقت على نفسها بذلك السور العظيم، نجد أنّها عانت من أكثر الحروب قسوة وظلما وهي: "حرب الأفيون" والتي سنتطرق إليها لاحقا، مبرزين الطريقة المجحفة التي من خلالها فُرض على الصين الانفتاح على السوق العالمية، لكن الانفتاح في حد ذاته لم يكن سيئاً، بدليل اعتماده سياسة ضرورية لتحقيق التقدم والازدهار في عهد الرئيس "دينغ شياو بينغ"، وإنّما كان فكرة جديدة أخذت الصين من الدولة الرافضة لربط علاقات تجارية، وثقافية، ودبلوماسية خوفا على خصوصية النظام السياسي الصيني، وحفاظا على الثقافة والحضارة الصينية العريقة من الديانات الأخرى ومن مسار العولمة.

المطلب الثالث: أهمية التكامل الاقتصادي Economic integration theory في تحقيق المصالح المشتركة

أعطت فرضيات التكامل والاندماج دفعا قويا، لتطوير الصورة التعددية الليبيرالية للسياسة العالمية، واتخذت الدولة كوحدة تحليل، بالتركيز على جماعات المصالح، الفاعلين عبر الوطنيين في

---

1 – حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011، ص32.

إطار تفاعلات سوسيو اقتصادية شاملة، وطرح خيارات أخرى لتنظيم أفضل للمجتمع من الناحية السياسية، بصورة يمكنه تعويض الدولة الوطنية وإمكانية الوصول الى تنظيم عالمي، من هذا المنطلق يظهر التكامل كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة، تتركز في غالب الأحيان على بناء السلام الدولي، والابتعاد قدر المستطاع عن العلاقات الصراعية في السياسة العالمية، مناقضين بذلك تماما ما رأته النظرية الواقعية التي سبق التطرق اليها بشكل مكثف والتي كانت تنظر الى التفاعلات الدولية على أنها لعبة صفرية، أي أن ربح طرف ما يعني خسارة الطرف الآخر، أما نظرية التكامل فتعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تقود اللاعبين الى تحقيق فوائد مشتركة فتصبح اللعبة إيجابية وليس صفرية[1].

وفي هذا يرى كارل دويتش (karl Deutsct)* (1912-1992) ما يلي:

> " **التكامل هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي، أي حالة يحل فيها أفراد المجتمع الواحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء الى العنف**".[2]

من خلال هذا التعريف، نرى أن التكامل هو عبارة عن حالة وهدف في نفس الوقت، حيث تسعى الدول الى تطوير قوتها واقتصادها وتحقيق مصالحها بطرق سلمية بعيدة عن العنف والاكراه، فتصبح أهداف ومصالح هذه الدول والتي هي أساسا مصالح المجتمع والمواطنين من أولويات صناعة القرار في السياسة الخارجية، كما أن هذه الدول تصبح عقلانية أكثر وتميل الى التعاون من أجل تحقيق مصالح مشتركة، هذا ما يحدّ نوعا ما من الخلافات السياسية، ومثالا على هذا، العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجعل كلا البلدين يسعيان الى تحقيق

---

1 - حمدوش رياض، **مفهوم التكامل وأهدافه، محاضرات في نظرية التكامل والاندماج**، جامعة قسنطينة، تاريخ النشر: 2019/06/08، https://www.politics-dz.com/مفهوم-التكامل-و-أهدافه/، تاريخ الاطلاع: 2019/08/29.

* **كارل دويتش (karl Deutsct):** وُلد أستاذ السلام الدولي الفخري سنة 1912، كان دويتش مؤلفًا أو مؤلفًا مشاركًا لأربعة عشر كتابًا ومئات المقالات العلمية، ويتمثل تميُّزُه كعالم اجتماع في سعة اطلاعه، وقدرته على تطوير مفاهيم جديدة أدت إلى رؤى ثاقبة في القضايا الأساسية، مثل القومية والتكامل السياسي أو التفكك داخل الدول وفيما بينها، كرّس كارل دويتش الكثير من حياته المهنية للجهود المبذولة لربط النظرية بالأدلة بشكل منهجي وحتى كميّ. المصدر: Deutsch, Karl, https://www.harvardsquarelibrary.org/biographies/karl-w-deutsch/, date of view : 23/09/2022 18:54.

2 - حمدوش رياض، مرجع سابق الذكر.

مصالح وأهداف مشتركة، من أجل التنمية والرفاه الاقتصادي، مبتعدين بذلك عن فكرة التصادم العنيف واستعمال أدوات القوة والاكراه، كما أن ارتباط اقتصاد الدولتين ببعضه البعض، بسبب الاستثمارات الضخمة في كل منهما تجاه الآخر، يجعل من التكامل طريقة للحفاظ على سلميّة العلاقات وحماية ديمومتها، رغم الخلافات العديدة التي تتسبب أحيانا في ركود العلاقات بين الدولتين، و هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصول الآتية، إلاّ أن القوى الضاغطة خاصّة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهمّا وأكثرها تأثيراً، المستثمرين وأصحاب الشركات، فهُم لا يسمحون لاختلاف الرؤى والسياسات، بالتأثير سلباً على مصالحهم الحيوية المشتركة.

إنَّ نظريات التكامل الاقتصادي، قد تتوافق مع افتراضات المثالية في جزء منها فقط، كنبذ الحروب من خلال التأثير في البيئة الدولية، ومن خلال إنشاء منظمات فوق قومية، وكذلك التركيز على أهمية العلم والمعرفة والثقافة، كأولويات في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، وأيضا التركيز على تحقيق السلم والعمل على تهدئة النزاعات، كما ترى نظريات التكامل عامةً وجوب تحقيق السلم العالمي، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، والبحث عن وسائل لتنظيم التعاون الدولي وتخفيف حدة النزاعات الدولية[1]، لأنه لا يمكن للدول تحقيق التعاون المتبادل والتكامل فيما بينها في بيئة تعاني عدم الاستقرار الأمني والسياسي، أو تعاني من الحروب والنزاعات، وعلى هذا الأساس تقوم كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بحماية مناطق نفوذها واستثماراتها الاقتصادية بتحقيق الأمن داخل هذه الدول، وذلك بوضع قواعد عسكرية دورها الحفاظ على الاستقرار الأمني لهذه الدول، ومكافحة الإرهاب الذي يمثّل التهديد الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي والأمني للدول.

ومن خلال ما سبق يمكننا إسقاط هذه الافتراضات المثالية في موضوع دراستنا، على السياسة الخارجية الصينية، والتي سنتطرق فيما بعد الى أهم محدداتها التي في مجملها، تدعو إلى تهيئة البيئة الدولية السلمية الخالية من الصراعات والحروب، وكما سنلاحظ أيضا من خلال المحددات الاقتصادية، أن الصين تجتاح تقريبا كل الأسواق العالمية بسلعٍ تشمل مختلف المجالات، حتى أنها أصبحت من أكبر المصدّرين لبعض السلع، التي كانت حكرًا على الدول العظمى مثل" السلع الحربية" و"تكنولوجيا الروبوتات الآلية"، لذلك من مصلحة الصين أن يتحقق السلم العالمي، وذلك حفاظا على

1 – عياد محمد سمير، مرجع سابق الذكر، ص ص 24–25.

أسواقها ونفوذها الاقتصادي ومكانتها الإقليمية والدولية، هذا ما يصبُّ في جوهر الفكر التكاملي، حيث السعي الى التعاون من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، دون التفكير المُبالغ فيه بالاستغلال الأناني الذي يعود بالربح على الدول الكبرى، ويبقي الدول المُستَغَلَّة في فقر وتخلف.

كما التقت نظريات التكامل أيضاً، مع المدرسة الواقعية في بعض المفاهيم الرئيسية، كالقوة، المصلحة، الأمن والفوضى الدولية، لكنها تختلف معها باعتبار الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، بل تُعتبر الفاعل المؤثر مع وجود فواعل أخرى لا تقل أهمية كالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية، والشركات متعددة الجنسيات وشبكات الاتصال وحتى الأفراد.[1] وسنتطرق في الفصول القادمة، إلى دور هذه المؤسسات والشركات الأجنبية في الضغط على حكّامها، من أجل تغيير سياسات معينة ترى أنّها لا تخدم مصالحها الحيوية، ومثال على ذلك المستثمرين الأمريكيين، أصحاب أكبر الشركات الاستثمارية في الصين، الذين تضرروا من السياسات غير العقلانية للرئيس الأمريكي ترامب، منذ بدأه للحرب التجارية على الصين سنة 2018، برفضه تزويدها للتكنولوجيات اللازمة من أجل صناعاتها الالكترونية، وفرض تعريفات جمركية مُجحفة على السلع الصينية، والتي بدورها وبتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل فرضت الصين هذه التعريفات بنسبة أكبر، على السلع الأمريكية[2]، هذا ما أثّر على الاقتصاد الأمريكي بشكل عام، ومصالح المستثمرين وأصحاب الشركات والنفوذ بشكل خاص، ويمكن الاستنتاج من هذه السياسات الخارجية لكلا الدولتين، أنّ التنافس بينهما في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، من شأنه تعطيل مسار التنمية لكل منهما، وذلك بسبب الارتباط القوي لاقتصادهما، ومثلما تطرقنا سابقا فإن الصين من أكبر الدول المتوفرة على المعادن النادرة، والتي تدخل في الصناعات الدقيقة والالكترونية، لذلك لا ترى الولايات المتحدة الامريكية مصلحتها في كسب عداء الصين، نظرا لاعتبارات المصلحة المتبادلة.

إنّ صانعي القرارات في السياسة الخارجية لأية دولة، لابد لهم أن يراعوا مصالح كل المؤسسات والفواعل والقوى الضاغطة داخل وخارج حدودها، لكيلا يضطروا إلى إعادة النظر في سياساتهم والرجوع عن قرارات غير المدروسة بدقّة، لأن الدول لم تعد لوحدها الفواعل الوحيدة المؤثرة

---

1 – عياد محمد سمير، مرجع سابق الذكر، ص 26.

2 – **أمريكا والصين تتبادلان فرض تعريفات جمركية**، تاريخ النشر: 2018/09/24، https://www.cnbcarabia.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/10/23 20:08.

في العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل، طِبقاً للرؤية التكاملية الشاملة، وفي هذا الشأن وصف كينيث والتز في مقالة له سنة 1970، مصطلح الاعتمادية بقوله:

" أيديولوجية تستخدمها الولايات المتحدة والقوى الفاعلة في بنية النظام الدولي لتمويه المكاسب والمصالح التي تحققها في السياسة الدولية، بحيث تبدو الدول القوية والضعيفة، الغنية والفقيرة على حد سواء تخوض في شبكة كثيفة من الاعتماد المتبادل".[1]

لذا نجد تكيف التيارات الفكرية في الاتجاه النظري للتكامل الدولي، بصورة متفاوتة ومتباينة مع التحولات التي طرأت على النظام الدولي بعد الحرب الباردة، خاصة توجه الوحدات السياسية نحو التكتلات الاقتصادية وأصبحت الوظيفية الأصلية موضوعا للنقاش مع كتابات دافيد ميتراني David Mitrany*(1888-1975)، الذي كان يحاول من خلال أفكاره الوظيفية، تحقيق السلام والرفاهية وتعظيم المكاسب، من خلال السماح بالتدفق الحر للسلع والخدمات، وتنقل الأشخاص والأفكار والمعلومات عن طريق التنظيمات عبر وطنية، ويرى ميتراني أنّ تزايد القضايا الدولية ذات الطابع التقني، لا يمكن التعامل معها إلّا من خلال التعاون بين الدول، وتجاوز الصراعات والخلافات السياسية، وإحلال الثقة بدل الشكوك المتبادلة[2]، وهذا ما يفسّر لجوء الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى طاولة الحوار من أجل مناقشة القضايا الدولية التي تستدعي التعاون الدولي من أجلها، كقضايا مكافحة الإرهاب، وقضايا المناخ، وقضايا انتشار الأسلحة الاستراتيجية، وقضايا الصحّة ومكافحة الأوبئة، فرغم بلوغ هذه الدول للقوة العظمى في مختلف المجالات، تبقى عاجزة عن التعامل مع مثل هذه القضايا مُنفردة، وإيجاد حلول فعلية تحدّ من الخسائر الناجمة عن هذه التهديدات.

---

1 – أحمد قاسم حسين، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، مجلة سياسات عربية، العدد 20، 2016، ص 128.

* **دافيد ميتراني (David Mitrany):** هو أول أستاذ تم تعيينه في كلية الاقتصاد والسياسة، عمل على تطوير منظمات سلام فاعلة، عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان ديفيد ميتراني أحد المنشئين والمؤسسين تقريبًا ، للنهج الوظيفي لحكومة العالم، المصدر : DOROTHY ANDERSON, David Mitrany (1888–1975): an appreciation of his life and work, published on : 01/10/1998, https://www.cambridge.org/, date of view : 23/10/2022 20:52.

2 – نورهان الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص 197.

بالاعتماد على أفكار ميتراني التكاملية على كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإنّنا نجد أنّهما يسعيان الى الحفاظ على العلاقة السلمية بسبب تشابك المصالح المشتركة التي تجمعهما بعمق، في المجال الاقتصادي، والتكنولوجي والأمني، لدرجة أن أي مشكل أو أزمة تحدث لأحدهما لا يتأثر الطرف الآخر فحسب، وإنما يتضرر الاقتصاد العالمي ككل، بما أنّ الصين هي ثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن اقتصاد كلا البلدين مرتبط بحجم الاستثمارات بينهما، فإن هذا يدعو الى حتمية التفكير بشكل سلمي في طبيعة العلاقة بينهما، وانتهاج سُبُل التعاون والتكامل في السياسة الخارجية لكل من البلدين، مع الحرص على تهدئة الأوضاع بدبلوماسية الحوار والتفاوض في القضايا الخلافية الاقتصادية، الأمنية، والسياسية.

وبما أنّ العالم شهد جائحة كورونا كوفيد – 19، بداية من أواخر سنة 2019، بدأ تعامل الدولتين سياسيا (دبلوماسيا) مع هذا الحدث، إلّا أنّ الأمر كان عبارة عن تبادل الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حول المُتسبِّب في انتشار الوباء، حيث اتهمت الصين مُباشرة الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ هذا الفيروس من تدبيرها، أمّا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فقد وصف الفيروس في خطاب له "بالفيروس الصيني"، ممّا أثار الغضب الصيني، وكان سببا في تحديد مُستقبل التعاون والتكامل في العلاقات بين الدولتين، في فترة ما بعد الجائحة. وقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية السيد " قنغ شوانغ": "إن على ترامب الاهتمام بشؤونه أولاً"، وقال أيضا في مؤتمر صحفي يوم الثلاثاء "حاول بعض السياسيين الأمريكيين وصم الصين ... وهو ما تدينه الصين بشدة"، ثمّ أضاف: "إنّنا نحثّ الولايات المتحدة على وقف هذه الممارسة الدنيئة، نحن غاضبون جدًا ونعارضها بشدة"[1]، رغم تصعيد الخلافات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتبادل الاتهامات، ممّا أثر على العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، إلّا أنّ الاعتبارات الاقتصادية، والمصالح المشتركة تمنع من تفاقم شدّة الخلاف، عن طريق التحاور بين البلدين.

1 - Lily Kuo, **Trump sparks anger by calling coronavirus the 'Chinese virus'**, published on : 24/10/2022 01:24, https://www.theguardian.com/world/2020/mar/17/trump-calls-covid-19-the-chinese-, date of view : 24/10/2022 01:25

المبحث الثالث: محاولة تفسير نظرية اللّعب لسلوك الدول

تُحاول العديد من النظريات تفسير أهم الظواهر السائدة في العلاقات الدولية، كالصراع، والتعاون، والتنافس، والبحث عن القوة وتحقيق المصالح، وغيرها من المصطلحات السياسية التي تندرج في إطار فهم وتفسير فوضوية النظام الدولي، حيث أن كل هذه الظواهر سببها انتهاج الدول لسلوكيات متباينة، تتراوح بين السلمية والعدائية وأحياناً تأخذ صفة اللامبالاة، وبما أن صنّاع القرار في السياسة الخارجية يخضعون لعدة ضوابط ومحددات في سلوكياتهم تجاه بعضهم، ارتأينا التطرق لأهمية دراسة هذه السلوكيات في العلاقات القائمة بينهم، وما يجعل مِن هذه المخرجات ما تأثر على طريقة ونتيجة اللعب، وفق مدلول هذه النظرية التي يُسمّيها البعض نظرية المباريات، التي ستُبرِز لنا كيفية سير "اللعبة" بين القوى محل الدراسة – الصين والولايات المتحدة الأمريكية– وكيف يكون الأداء وفقها بينهم مقيداً بمحددات وضوابط، على اللاعبين احترامها لضمان تحقيق أكبر قدر من المصالح المشتركة وتجنب الخسائر قدر الامكان.

المطلب الأول: أهمية تفسير نظرية الألعاب Game Theory للعلاقات الدولية

تعتبر هذه النظرية من بين النظريات الاستراتيجية المهمة لاتخاذ القرارات، وقد ظهرت أهميتها خصوصا في النزاعات والصراعات الدولية، حيث عُرفت لأول مرّة عام 1944 من خلال كتاب "نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي" للباحثين: أوسكار مورجنسترن (Oskar Morgenstern)*(1902–1977) وجون فون نيومان (John Von Neumann)** (1903–

---

* **أوسكار مورجنسترن (Oskar Morgenstern):** ولد سنة 1902 في ألمانيا، وهو خبير اقتصادي، أسّس نظرية اللعبة مع عالم الرياضيات في جامعة برينستون جون فون نيومان، انضم إلى هيئة التدريس في جامعة نيويورك، حيث طور اهتمامه ببورصتها وأسعار الأسهم. المصدر: Oskar Morgenstern, https://www.informs.org/, date of view : 24/09/2022 08:00.

** **جون فون نيومان (John Von Neumann):** أحد علماء الرياضيات العظماء في القرن العشرين، ترك أثراً بارزًا في العديد من التخصصات مثل فيزياء الكم، أدى عمله في مشروع مانهاتن خلال الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء أول قنبلة ذرية، تضمنت مساهمات فون نيومان التقدم المبكر لنظرية الألعاب، ونظرية المنفعة، والتحليل العددي، وأجهزة الكمبيوتر القابلة للبرمجة. المصدر: John von Neumann, https://www.informs.org/Explore/History-of-O.R.-Excellence/Biographical-Profiles/von-Neumann-John, date of view : 24/09/2022 08:06

1957)، حيث طُبّقت هذه النظرية بشكل واسع في المجال الاستراتيجي والسياسات الدفاعية والتحليل الاقتصادي.[1]

على الرغم من أنّ هذه النظرية ارتبطت منذ نشأتها بالرياضيات والاقتصاد، إلاّ أنها تجاوزتها لتشمل علم الأحياء وعلم السياسة، وقد شهدت تطبيقاتها في دراسات العلاقات الدولية بفضل العالمين الاقتصاديين: مارتين شوبيك Marten Shopeek * (1926–2018) وتوماس شيلينج Thomas Schelling**(1921–2016).[2] ولقد قدّم شوبيك تعريفاً لهذه النظرية بقوله إنّها:

" **طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات**
ولا سيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون".[3]

أماّ توماس شيلينج فعرّفها على أنّها:

" **نظرية معنية مواقف، يكون أفضل سلوك أو حركة يقوم بها اللاعب،**
يعتمد على قدرته على توقع سلوك أو حركة الطرف الآخر".[4]

---

1 – شروق قصّاص، **نظرية المباريات في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2015/07/05، https://www.syr-res.com/article/6886.html ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/18، ص2.

* **مارتين شوبيك (Marten Shopeek)**: أستاذ فخري في الاقتصاد المؤسسي الرياضي، كان عضوًا في هيئة التدريس في جامعة ييل منذ عام 1963 طوال حياته المهنية، استخدم أدوات نظرية الألعاب لفهم العديد من ظواهر الحياة الاقتصادية والسياسية بشكل أفضل، من أكثر كتب شوبيك تأثيرًا هو نظرية الألعاب في العلوم الاجتماعية، حيث حصل المجلد الأول منه على جائزة لانشيستر عام 1983، حيث أثبت أن الرياضيات مهمة للعلوم الاجتماعية. المصدر:
Remembering Prof. Martin Shubik, 1926–2018, published on : 30/08/2018, https://som.yale.edu/news/2018/08/remembering-prof-martin-shubik-1926-2018, date of view : 24/10/2022 09:03.

** **توماس شيلينج (Thomas Schelling)**: أستاذ متميز في الاقتصاد بجامعة ميريلاند، حصل عام 2005 على جائزة نوبل في الاقتصاد لتعزيزه "فهم الصراع والتعاون من خلال تحليل نظرية الألعاب"، شغل مناصب في البيت الأبيض، والمكتب التنفيذي لرئيس جامعة ييل ومؤسسة RAND وقسم الاقتصاد ومركز الشؤون الدولية في جامعة هارفارد، ونشر منشورات حول الاستراتيجية العسكرية، ومراقبة التسلح، والطاقة، والسياسة البيئية وتغير المناخ، والانتشار النووي، والإرهاب. المصدر:
Thomas C. Schelling, https://www.econ.umd.edu/facultyprofile/schelling/thomas-c, date of view : 24/09/2022 19:36.

2 – سمير الشناوي، **نظرية الألعاب والعلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2018/10/18، https://elmahatta.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/18.

3 – شروق قصّاص، مرجع سابق الذكر، ص2.

4 – سمير الشناوي، مرجع سابق الذكر.

وقد قام شيلينج بدور نشط من خلال هذه الأفكار، التي جمعها في كتابه سنة 1960 بعنوان: "استراتيجية الصراع" الذي كان سبب شهرته الواسعة، وحسب رأيه، فإنّ الرّدع لا ينبغي أن يكون لعبة صفرية (حيث يخسر كل طرف ما يكسبه الآخر)، وإنّما يجب أن يكون مزيجاً من المنافسة والتعاون الضمني، هذا ما تعنيه استراتيجية الرد المتدرّج، مع استخدام مجموعة من الأسلحة المتنوعة، التي تكون دائماً أكثر فعالية من استراتيجية الدمار الشامل[1]، ولأنّ كل مِنَ الصين والولايات المتحدة الأمريكية تعملان على تطوير قوتها النووية، بوجود قوى نووية أخرى لا تقل قوّة عنهما، فإنّنا بصدد تفعيل سياسة الردع النووي، حيث امتلاك الأسلحة الاستراتيجية يكون كافيا لصدّ وإخافة الأعداء دون اللجوء إلى استخدامها، لأنه حسب شيلينج سيكون استعمال هذا النوع من الأسلحة ذو نتائج كارثية على جميع الأطراف، وقد عرّف قاموس « **Rund ums haus** » (الألماني– الإنجليزي)، طبعة عام 1987، الرّدع بأنّه: "توزيع الأسلحة النووية بين الدول، بحيث لا تُقْدِمُ دولة على بدء أي هجوم مخافة الرد الانتقامي"، وعُرِفت هذه الحالة باسم: "توازن الرُّعبْ"[2]، لذلك يرى أنصار نظرية الألعاب أنه على اللاعبين التعاون، من أجل تحقيق نتائج غير صفرية، وأن تكون هذه المنفعة متبادلة مع مُراعاة مصلحة كلا الطرفين.

ويرى شيلينج أيضاً أنّ نظرية اللعبة: هي تحليل كيفية تفاعل صانعي القرارات، في اتخاذ قراراتهم ومراعاة ردود فعل وخيارات صنّاع القرار الآخرين، لأنّ جوهر الصراع الدولي والكثير من الظواهر الأخرى في العلاقات الدولية، تكون نتيجة لقرارات هؤلاء الأشخاص الذين هم: قادة الدول، أو أعضاء الهيئة التشريعية أو العسكرية، أو أعضاء منظمات غير حكومية، أو مجرد مواطنين من بلد ما[3]، هذا يعني أنّ تأثير الأطراف المتفاعلة في النظام الدولي، هو الذي يتحكم في طبيعة العلاقات بين الدول، سواء فيما يخص التعاون، والتنافس، والصراع.

---

1 - Françoise PICHON-MAMÈRE, **SCHELLING THOMAS CROMBIE (1921-2016)**, https://www.universalis.fr/encyclopedie/thomas-crombie-schelling/, date of view : 24/10/2022 12:54.

2 – جوزيف إم سرياكوسا، **الأسلحة النووية**، (تر: محمد فتحي خضر)، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2014، ص 70.

3 - Stephen L. Quackenbush, **Game theory and interstate conflict**, published on : 19/05/2017, https://www.oxfordbibliographies.com/view/document, date of view :18/12/2019.

ونستنتج ممّا سبق، أنّه لفهم هذه النظرية، يجب الالمام بثلاث مفاهيم أساسية:

1) – **السيادة:** حيث يُعدُّ أهم اللاعبين في الساحة الدولية هم الدول، ويقصد بهذه الأخيرة، صاحبة الحق الوحيد والشرعي لاحتكار واستخدام القوة داخل حدودها.

2) – **الفوضى:** لا توجد على المستوى الدولي سلطة قاهرة أو حكومة فوقية تفرض النظام، تلجئ إليها الدول المعتدى عليها لحمايتها وارجاع حقوقها، فالدول الكبرى تفعل ما تريد خلال تحقيق مصالحها، متجاوزة أحيانا سيادة بعض الدول، لذلك وُصِف نظام العلاقات الدولية بالفوضوية.

3) – **الاعتمادية:** في الساحة الدولية تتفاعل الدول مع بعضها، كما تتأثر بتصرفات بعضها البعض، ولا يوجد قرار لا يُؤثر على دولة أخرى ولا ينعكس على الدولة متخذة القرار.[1]

أمّا الأسس أو العناصر التي يجب توفرها وفق نظرية اللعب فهي كالآتي:

1. **وجود طرفين أو أكثر:** سمّاهم شيلينج "اللاعبين"، لكل منهم قوته وامكانياته وأهدافه ومصالحه؛
2. **الاستراتيجية:** امتلاك كل من اللاعبين استراتيجية مضادة لاستراتيجية خصمه من أجل مواجهته؛
3. **البيئة:** وهي التي تتم فيها المباراة وتتحدد فيها النتيجة النهائية، فقد تكون بيئة محددة مادياّ، وقدد تكون بيئة واسعة ومعنوية مثل بيئة النظام الدولي؛
4. **الخيارات:** وهي البدائل التي يتم تحديدها مسبقاً واختيارها بصفة عقلانية نظراً للأهداف؛
5. **الأهداف:** هي التي توجه اللاعب لخيار معين، حيث يتم من خلالها تحقيق مصلحة كل طرف؛
6. **العقلانية:** حيث يتم الاختيار من البدائل المتاحة، والتي تحقق الأهداف المحددة للاعب ما، من أجل الحصول على أكبر قدر مِنَ الأرباح مِنْ أجل السيطرة والبقاء؛
7. **المعلومات:** تعتبر محددا مهما في عملية اختيار اللاعبين لاستراتيجيتهم بدقّة، وهي التي تحدد موقف اللاعب من خصمه ومن سير المباراة.[2]

لذا بعد توفر الشروط اللازمة في العلاقات بين الدول وِفق نظرية اللعبة، من وجود لاعبين أو أكثر يملكون هدفاً واستراتيجية، فإنّهم يتبعونها لتحقيق مصالحهم على حساب الطرف الآخر، في

---

1 – سمير الشناوي، مرجع سابق الذكر.

2 – شروق قصّاص، مرجع سابق الذكر، ص3.

بيئة معينة تشهد هذه التفاعلات بين هؤلاء اللاعبين، فنتوصل في الأخير الى النتيجة النهائية، والتي تحدد نوعية وطبيعة اللعبة.

المطلب الثاني: دور النظرية السلوكية Behaviorist theory في تفسير السلوك الصيني والأمريكي.

يرى مؤسس النظرية، جون واطسون John Broadus Watson (1878-1958)، من خلال قيامه بالعديد من التجارب العلمية، خلُص إلى أنّ السلوك هو البعد الوحيد من جميع أبعاد الانسان، القابل للمراقبة من الخارج من خلال تجارب موضوعية، لأنّ السلوك وليس الادراك هو الذي يعدُّ الموضوع الصحيح للبحث العلمي.[1]

اعتبر أنصار هذه النظرية، أنّ النظريات التقليدية السابقة غير واضحة، وليست شاملة لأنها لم تتمكّن من تحليل السلوك السياسي الدولي، وليست ثابتة أمام التجريب العلمي، وهذا راجع الى اعتمادها على التاريخ الدبلوماسي والأحداث التاريخية، لبنائها النظري للعلاقات الدولية، واستخدامها للأسلوب القصصي للتاريخ، أما أصحاب المدرسة السلوكية، فيعتمدون على الطرق التجريبية كالمنهج الاستقرائي، واختيار الفرضيات، والتأكد من القواعد والمبادئ عن طريق الملاحظة المتكررة والاختبار، وتحويل الأحداث الى بيانات وذلك بفضل الاتقان الجيد لتقنيات الإحصاء وعلوم الكمبيوتر.[2]

وقد وجد الاتجاه السلوكي مكانته في عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال التحولات على مستوى النظام الدولي، حيث أكد السلوكيون على أفضلية القيم والنظم الليبيرالية المعاصرة، حيث تدعوا الى سيادة الديمقراطية وانتشارها في كل أنحاء العالم، كما تستخدم هذه النظرية مجموعة من المفاهيم: كالبنية، الوظيفة، النسق والاتزان، معتمدة بذلك على أدوات إحصائية وكمية، وتدعوا الى أهمية المعلومات وتدفقها في عملية صنع القرار السياسي، هذا الأثر الإيجابي يعود الفضل فيه إلى قنوات نقل المعلومات من مختلف وسائل الاعلام والاتصال، وموارد الانترنت والاقمار الصناعية، معتبرة أن القرارات السياسية الناجحة، هي تلك التي تكون مزوّدة بكمّ هائل من المعلومات المفيدة

---

1 – محمد مكليف، **المدرسة السلوكية**، مركز راشيل كوري، تاريخ النشر 2013/12/15، http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10879 ، تاريخ الاطلاع: 2020/01/14 01:54.

2 - Roche jean jacques, **Théories des relations internationale**, Gualino edition, 2007, p 80.

والصحيحة، وهي نفسها المعلومات التي منحت للسلوكيين الأفضلية المنهجية في كشف أولى بوادر الانهيار السوفياتي وليس نهاية الحرب الباردة في حد ذاتها. [1]

وقد اعتمد السلوكيون، على خلاف الواقعيين، الفرد والجماعة كوحدتي تحليل والادعاء بأن النشاطات السياسية كمادة للتحليل السياسي المعاصر تسير بانتظام بنفس وتيرة الظواهر الطبيعية.[2]

وانتقد أنصار النظرية السلوكية، الواقعية من خلال النقاط التالية:

1. لا يمكن اعتبار الدول كفاعلين وحيدين في النظام الدولي.
2. لا يمكن اعتبار الدول كوحدات موحدة.
3. لا يمكن اعتبار القوة المحرك الوحيد لسلوكيات الدول.
4. صعوبة تعريف مصطلح القوة، وعدم إمكانية اخضاعه للقياس.
5. لا يوجد ميزان للقوة، لأن النظام يؤدي الى عدم الاستقرار بقدر ما يؤدي إلى النظام في حد ذاته.[3]

يرى السلوكيون أن العلاقات الدولية، هي دراسةٌ لأنماط الفعل ورد الفعل بين الدول ذات السيادة في نخبها الحاكمة، لذلك يكون التركيز مُنْصَبًّا على نشاطات الدبلوماسيين والجنود لما يشغلونه من مناصب أساسية في رسم السياسة الخارجية للدول، أمّا الدبلوماسيين ورجال السياسة فهم الذين يتخذون القرارات المناسبة للمواقف والأحداث الداخلية والخارجية، وأمّا الجنود والمقصود بهم كل القوى العسكرية فهي التي تُحدد مصير الحروب في ساحة المعركة، لأن طبيعة العلاقات بين الدول تتميز بالتقلب وعدم الثبات، فمثلما يمكن أن تكون صراعية، يمكن لها أيضاً أن تكون تعاونية.

ويرى السلوكيون أيضا، أن هناك مجموعة من المتغيرات تؤثر على سلوكات الدبلوماسيين والعسكريين منها: الظروف المناخية، والمكان الجغرافي، والكثافة السكانية، ونسبة التعليم، والتقاليد التاريخية والثقافية، والظروف الاقتصادية، والمصالح التجارية، والقيم الدينية والإيديولوجية.

---

1 – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 137.

2 – المرجع نفسه.

3 – محمد صخري، **المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، ص 4.

إنَّ مساهمة المدرسة السلوكية لا تتمثل في النتائج التي توصلت اليها، بل في التحوّل المنهجي الذي أحدثته في مجال العلاقات الدولية خلال الخمسينيات، وذلك بتطبيق المنهج العلمي في العلاقات الدولية، وهذا ما يجعل المنظرين يتمكنون من وضع دراسات استشرافية، وبالتالي التحكم في سلوكات الفاعلين لدى النظام الدولي[1]، حيث استخدمت المدرسة السلوكية ما يلي:

1- استخدمت السلوكية، أولا دراسة الشخصية القومية.

2- استقصاء اتجاهات الرأي العام إزاء مواقف خارجية معينة.

3- دراسة نفسية الجماهير في الأزمات الدولية، وتوقعاتها المبدئية ومطابقتها بالنتائج النهائية.

كما يدعوا أنصار هذه النظرية الى دراسة السلوك الإنساني، ومنه السلوك السياسي، لأن هناك العديد من النماذج الإنسانية، تتكرر فيها هذه السلوكيات، وهو الشيء الذي يسمح بتفسيره وتوقع ما يمكن أن يحدث مستقبلا، كما أن السلوك السياسي يمكن تحويله الى شكل كمي، مثل قياس القوة العسكرية لدولة ما.[2]

ومن أجل الوصول إلى نتائج أقرب للواقع، تنطلق نظرية اللعب من افتراضات السلوكية، التي ترى أنّ السلوك الإنساني هو نوع من اللعبة أو المباراة، حيث يسلك فيها الانسان سلوكاً تنافسيا مع طرف أو عدة أطراف، ويتحرك وفق أساس مبدأ الربح والفوز في نهاية المباراة، التي يخوضها مع الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى، ومن هذا الأساس الذي تقوم عليه نظرية اللعب والمتمثل في انتهاج سلوكات معينة، واختيار الحركة المناسبة والقدرة على معرفة سلوك الخصم والتنبؤ بخطواته المحتملة، كما أصبحت هذه النظرية تفسر العديد من سلوكيات الدول في إطارها التنافسي والسّلمي والصّراعي.[3] هذا ما جعلنا نعتمد على نظرية اللعب والنظرية السلوكية وذلك من أجل دراسة السلوكيات والتحركات الصينية والأمريكية، في إطار مُباراة تنافسيّة تتميّز بقوّة أطرافها (اللاعبين)، في المجالات: الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية، كذلك ستساعدنا المنطلقات الفكرية لهتين النظريتين، على التنبؤ

---

1 – محمد صخري، مرجع سابق الذكر، ص 5.

2 – طارق علي جماز، **العلاقات الدولية**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 46.

3 – عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، ط 1، الأردن، 2010، ص 64.

بأفعال وردود أفعال كل منهما تجاه الآخر، وكذلك تفسير السلوكيات التي تُكيِّف طبيعة العلاقات بين البلدين مع المستجدات التي تحدث في العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل.

المطلب الثالث: تحليل قواعد اللعبة الصينية – الأمريكية وتعليل النتيجة.

يرى أنصار هذه النظرية، أنه يمكنهم تطبيق افتراضاتهم –التي سبق ذكرها– على الواقع الدولي، لتفسير مختلف التفاعلات الدولية والعلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي، في كل من حالتي الصراع والتعاون، حيث تعتبر السياسة الصراعية والتعاونية، ماهي إلّا لعبة يحاول أطرافها انتقاء أفضل وأذكى الحركات، التي من خلالها يتم توقّع ما قد يُقْدِم عليه الطرف الآخر لتحقيق أفضل الإنجازات.[1]

وقد توصّل توماس شيلينج إلى نوعين من اللعب هما:

أوّلاً – اللعبة الصفرية (Zero sum game):

حيث تكون مكاسب الطرف الأوّل هي نفسها الخسائر التي يتأثر بها الطرف الثاني، ويكون هذا النوع من اللعب خلال فترات الحروب بين الدول، ومثالاً على ذلك مكاسب دول الحلفاء التي كانت نفسها خسائر دول المحور في الحرب العالمية الثانية.[2] في هذا النموذج من اللعب، لا يهتم أي لاعب بالتكلفة التي يمكن أن يتحملها، لأنه يفكر مباشرة في النتيجة وهي الفوز على حساب الطرف الآخر، ومثالا على ذلك ما اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد أفغانستان 2001 وحتى في الحرب على العراق 2003، حيث يجعل الإصرار على الفوز اللاعبين يغفلون تكلفة ذلك.[3]

ثانياً – اللعبة غير الصفرية (Non zero sum game):

حيث يكون التفاهم واضحاً بين الدول الأطراف في هذه اللعبة (اللاعبين)، من خلال التنسيق الجيد بينهم والتعاون في إيجاد حلول تُرضي الطرفين، فإمّا يخسران معاً أو يكسبان معاً، وهذا النوع من اللعب نجده في حالات الصراع والتنافس بين الدول.[4] إنّ الخيارات المتاحة لكل من

---

1 – محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 64.

2 – سمير الشناوي، مرجع سابق الذكر.

3 – محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 65.

4 – سمير الشناوي، مرجع سابق الذكر.

الطرفين هي التي تحدد ربح أو خسارة الطرف الآخر، وفي هذا النموذج من اللعب يختار اللاعبين، الخيارات التي لا تتضمن الحد الأقصى من المكاسب، لترك المجال أمام الطرف الثاني، أو أن يرضى كل طرف بقدر مقبول من الخسائر والأرباح.[1]

يُعتبر هذا النوع من اللعب، هو الأكثر انتشاراً في العلاقات الدولية، لما يُحقّقه من تجنب الدخول في صراعات وحروب بين الدول (اللاعبين)، رغم أنّ متخذي القرارات وصنّاع ا لسياسة يميلون إلى جعل اللعبة صفرية لصالحهم بتحقيق أكبر قدر من المكاسب والمصالح، إلّا أنهم يخططون لتحقيق منفعة دون مخاطر أو خسائر.

تساعدنا هذه النظرية على تحليل وتفسير: التنافس الصيني–الأمريكي موضوع دراستنا، فإذا افترضنا أنّ الصين هي اللاعب الاوّل، والولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الثاني، وِفق مُسلّمات توماس شيلينج، وأنّ لكل منهما: أهدافها ومصالحها واستراتيجيتها وقدراتها الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية، تبدآن لعبة الفوز بالبقاء في مرتبة الدول العظمى، التي تشغلها الصين اليوم، بفضل إصرارها واستراتيجياتها بعيدة المدى من أجل تحقيق ذلك، لكن الاشكال يكمن في كيفيّة الحفاظ على هذه المكانة، الأمر الذي يُعتبر في حدِّ ذاته تحدّياً مُهِماً للولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما زاد في حدّة التنافس في بيئة اللعب بين اللاعبين المتساويين تقريبا في القوة والمكانة.

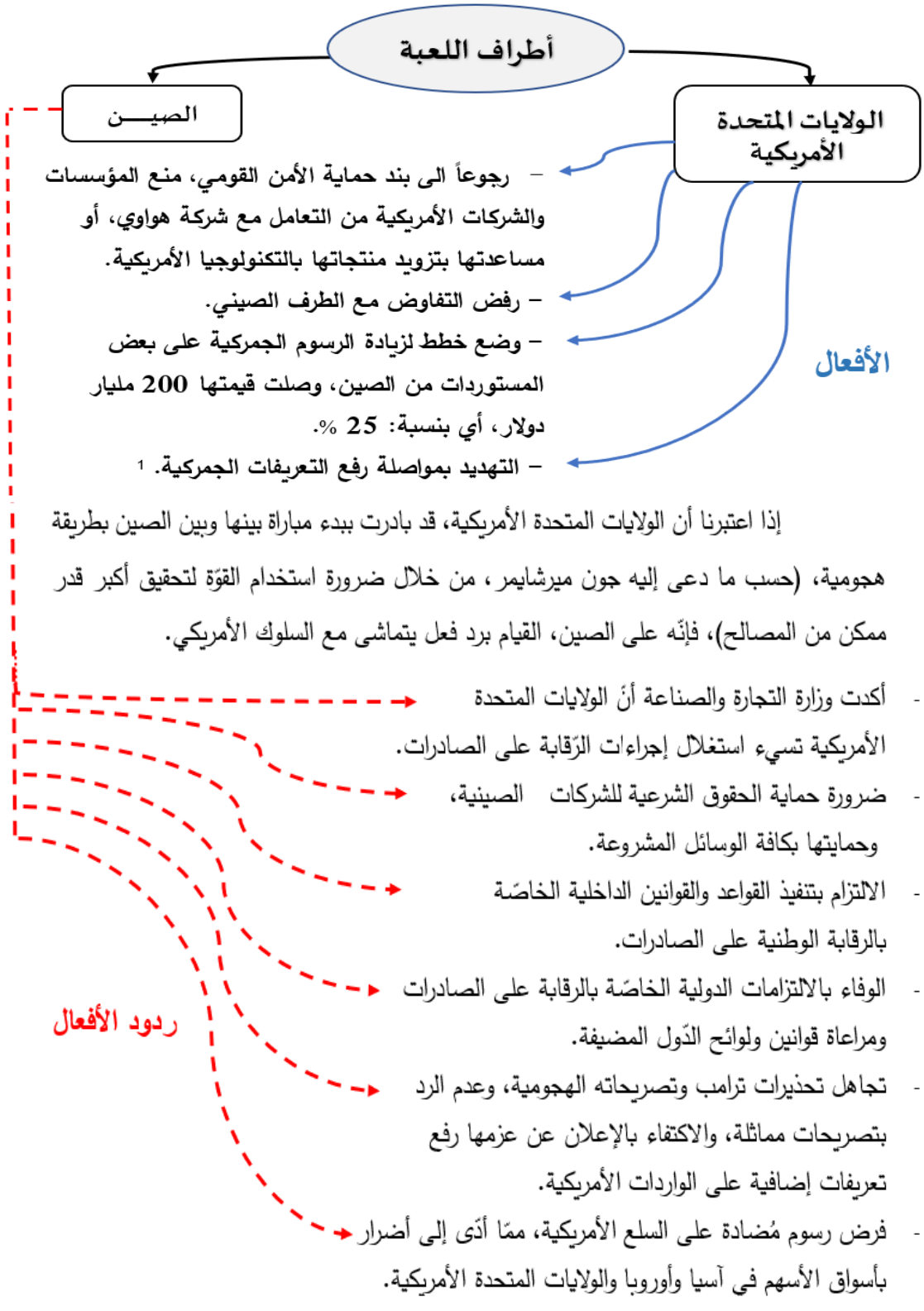
نفترض من خلال الواقع الدولي، أنّ طبيعة اللعبة يبن الصين والولايات المتحدة الأمريكية في 2019، كانت ذات طابع تجاري، وقد كادت تكون حرباً تجارية لولا اتقان كل من اللاعبين فنون وقواعد اللعبة، حيث على كل منهما عندما يقوم الأول بفعل، يُبادله الثاني برد فعل وهذا ما سنبينه من خلال المخطط الآتي.[2]

---

1 – محمد فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 66.

2 – محمود سعد دياب، **الحرب التجارية بين الصين وأمريكا تهدد بأزمة ماليّة عالمية تصيب رصاصاتها اقتصاديات العالم**، تاريخ النشر: 2019/05/19، http://gate.ahram.org.eg/News/2156091.aspx

الشكل 01: اللّعبة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين



الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع: محمود سعد دياب، مرجع سابق الذكر، http://gate.ahram.org.eg/News/2156091.aspx

وفي الأخير، تحلّت الصين بالعقلانية في اتخاذ قرارات سياستها الخارجيّة، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وحثّتها على العودة الى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن، وقبول الاجتماع والتفاوض، للتوصل الى اتفاق يحقّق منفعة متبادلة لكلا الطرفين، والفوز المشترك على أساس الاحترام المتبادل.[1]

وكردٍّ على الاستراتيجية التي تبنتها الصين في مباراتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، صرّح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق " روبرت جيتس" في حوار له مع قناة سي بي إس نيوز:

" إنّ الصين تتمتع بميزة في مواجهتها التجاريّة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأنّ واشنطن تفتقد استراتيجية بعيدة المدى للتعامل مع بكين، وأنّها تمتلك هدفاً تُدافع عنه بقوّة، وهو تحقيق التفوق لجميع شركاتها في مجال التكنولوجيا الحديثة، وخاصّة قطاعي صناعة الروبوتات والذكاء الاصطناعي بحلول 2025، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية، فهي لا تملك هدفاً بعيد المدى." [2]

ومنه نستنتج أن طبيعة "اللّعبة" بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية غير صفرية، لما تتضمنه من تشابك للمصالح بين الدولتين، حيث أنّ أي ضرر يلحق بالأولى ينعكس حتميا على الثانية، وعليه، فإنّه رغم تأزّم الأوضاع أحياناً بين الإدارة الأمريكية والصينية، إلاّ أنهما سرعان ما يعالجانها بطرق سلمية ودبلوماسية، لكن ذلك لا يعني أنهما راضيين كل الرضى عن تحركات وسياسات بعضهما البعض، ففي كثير من الأحيان تلعب الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توظيف ملف حقوق الانسان، الذي تعتبره الصين شأناً داخليّا، وتعتبره خطا أحمر لا يمكن تجاوزه، وأيضا اثارة قضية تايوان والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن دخولها في هذه المباريات مع منافستها الصاعدة من شأنه أن يضمن لها تحقيق مصالحها في المنطقة، ويُحدِث بعض الضغوطات على الصين.

---

1 – سعد دياب، مرجع سابق الذكر.

2 – المرجع نفسه.

المبحث الرابع: تفسير نظرية توازن القوى، وتحول القوة للتنافس الصيني الأمريكي

تهدف الدول المتنافسة في النظام الدولي، إلى تحقيق قدر مناسب من القوة، لكن تحديد مقدار هذه "القوة المناسبة" يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا ما يتسبب في كل مرّة في نشوب خلافات بين هذه الدول الراغبة في تطوير قوتها، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المسؤولة عن حماية الأمن والسلم الدوليين، نظرا لدورها الرئيسي في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ولدراسة تداعيات ظاهرة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، على الأمن والسلم الدوليين، لابد لنا من الاعتماد على النظريات التالية وهي: نظرية توازن القوى، ونظرية تحوّل القوّة، ونظرية توازن التهديد، وذلك من أجل تتبّع مسار المنافسة الأمريكية – الصينية في إطار تنامي القوة الصينية العظمى.

المطلب الأوّل: انعكاسات توازن القوى على النظام الدولي

يُعتبر توازن القوى من المرتكزات الرئيسية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، حيث يُساهم في ضبط قوة الفواعل الدولية الأكثر تأثيرا (القوى الكبرى والعظمى)، وبذلك يتحقق التوازن في ظل نظام عالمي فوضوي، لا تحكمه سلطة مركزية ضابطة، ومع أنّ توازن القوى ذو مفهوم معقد بين المنظرين الواقعين في العلاقات الدولية، إلا أنهم توصلوا إلى التفسير العام، على أنه النظام الذي يخلق توازناً بين الفواعل الدوليين، لمنعهم من انتهاك بعضهم، وأي خرق لأحد الفواعل بين دائرة التوازن، يعتبر ذلك إخلالاً بتوازن القوى، ويتوجب على جميع القوى، المساهمة بإعادة ضبط ذلك التوازن، وقبل أن نتطرق إلى كيفية عمل ميزان القوى، لا بد لنا أولاً تعريف هذه القوى المتفاعلة داخل النظام الدولي[1]، ويقضي مصطلح القوة العظمى بوجود تراتبية هرمية للقوى بين الدول، حيث تُعتبر القوة العظمى هي الدولة التي تؤدي دورا قياديا حاسما في النظام العالمي، فتتمكن من كسب ولاء دول أخرى، مع فرض إرادتها السياسية على الدول الأصغر منها في إطار دائرة نفوذها، وهي لا تملك مجرد القدرة على إرسال قواها العسكرية إذا مسافات بعيدة عن أراضيها فقط، بل تملك أيضا

1 – عمر جمال عمر شاور، **ما بين تأرجح واختلال توازن القوى، أين يسير النظام الدولي؟**، تاريخ النشر: 2021/09/09، https://democraticac.de/?p=77230، تاريخ الاطلاع: 2022/09/27 17:23.

مقومات عسكرية كبيرة تحت تصرفها، مهمتها الأساسية هي الحفاظ على النظام الدولي ومنه الأمن والسلم الدوليين[1].

وتُعتبر نظرية توازن القوى من أقدم النظريات في تاريخ العلاقات الدولية إلا أنه ما زال يكتنفها بعض الغموض المفاهيمي والادعاءات النظرية المنافسة لها أنا مفهوم توازن القوى يتميز بالحركية هو تغير فهو يدل على الاستقرار مثل ما يدل على الحرب وقد قال كينيث وولتز:

"إذا كانت ثمة نظرية متميزة للسياسة الدولية، فإنها لن تكون سوى توازن القوى".

ولذلك يتفق الواقعيون بجميع فروع النظرية الواقعية، على أن نظام توازن القوى هو جزء أساسي من السياسة الدولية، لأن التوازنات بين القوى تتكاثر بصعود قوى أخرى في النظام الإقليمي والدولي، ويرى هانس مورغانتو أنّ الهدف من إقامة التوازن بين القوى، هو الحفاظ على الوضع الوضع الراهن، الذي يقضي بعدم السماح لدولة ما، أنْ تقلب هذا التوازن بسيطرتها وفرض هيمنتها على باقي الدول[2]، وتعمل الدول على تبرير سعيها لامتلاك المزيد من القوة، بحجّة الإبقاء على ميزان القوى فيما بينها، إلاّ أنّ الملاحظ تاريخيا، أنّ الدول فعليا لا تكتفي بمجرد تحقيق التوازن فحسب، بل تسعى في كثير من الأحيان إلى تحقيق التفوق، نتيجة الشعور بالخوف والشك وعدم الثقة في علاقاتها مع باقي الدول، الأمر الذي يؤدّي إلى دخولها في سباقٍ دائمٍ نحو كسب المزيد من القوة، لذلك ينشأ تعادلٌ نسبي لتوزيع القوى، نتيجة لصراع الدول والتنافس بينها من أجل اكتساب القوة والنفوذ، وعليه فإن التوازن لا يُلغي الصّراع والتّنافس من أجل القوة، وإنّما يفرض على اللّعبة السياسية مجموعة من القواعد التي يتوجب الالتزام بها، وعلى سبيل المثال يقتضي التوازن المتابعة المستمرة من قبل الدول لسلوك بعضها البعض، وهنا يمكننا تفسير ما تُقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه سلوكهما المتّبع في المجالات الحيوية: الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، والدبلوماسية، وذلك من أجل من أجل التخطيط لرد فعل مناسب لتحقيق التوازن، ومثلما أشار "جون ميرشايمر"، فإنّ الدول لا تسعى فقط للسيطرة على الموارد في مختلف أنحاء العالم، وإنّما يكمنُ هدفها في احتواء ومحاصرة

---

1 – مركز الخليج للأبحاث، **القوة العظمى**، https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/11032.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/09/27 17:33.

2 – عادل عبد الحمزة ثجيل وعمّار كريم حميد، الموازنة والمسايرة في العلاقات الدولية – دراسة في نماذج التوازن الدولي، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 66، 2021، جامعة بغداد، ص 180.

بعضها البعض على ما تملكه من موارد ومقومات للقوة، ويمكننا اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الذي يسعى إلى الإبقاء على هذا التوازن بين الدول، لأنَّ أي اختلال فيه سيؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب تهدد الأمن والاستقرار الدوليين.[1] وتقدم نظرية توازن القوى تفسيراً قويا ومناسباً لاحتمالية تأثير القوة الصينية على الدول الإقليمية والعالمية، حيث ترى أنّ استمرار تطوير الصين لقدراتها الشاملة في جميع المجالات من شأنه أن يشكّل دافعا قويا لباقي الدول، محاولة منهم لموازنة القوة الصينية عن طريق الدخول في تحالفات للقوّة تعيد حالة اللّاتوازن في القوة إلى حالة التوازن[2].

ولا يعتبر توازن القوى سياسة بحد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها وتهدف إليها، فالدولة لا تسعى إلى إحداث التوازن، بل تسعى إلى التفوق والمزيد من القوة والهيمنة، هذا ما يؤدي إلى الوصول إلى توازن القوى، ونأخذ على سبيل المثال الصين في مرحلة صعودها واكتسابها للقوة، لم تكن تسعَ إلى تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل كان هدفها التفوق والتميز في العديد من المجالات الحيوية، لتصل بشكل تلقائي إلى حالة التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات، وتضعُ الصين حاليا في مخططاتها التنموية ومشاريعها طويلة الأمد، أهدافا استراتيجية تُحقق من خلالها المراتب الأولى الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، وليست مُجرد شعاراتٍ أو خطاباتٍ مُستحيلة التحقيق، وإنّما تسعى الصين من خلال تحديثها وتنميتها لقوتها لتُصبح أمام حالة من توازن القوى العظمى، ولا يبدو على الصين أنّها ستكتفي بهذا القَدْرِ منَ القوة، بل تريد أن تضع حدّا للهيمنة الأمريكية على النظام العالمي[3].

ومن هذه التعريفات السابقة، يمكننا الاستنتاج أن توازن القوى ليس اختيارا ترغبُ به الدول وإنّما ينتج عن تنافس هذه الدّول على السلطة في النظام الدولي، –وعلى غرار اليد الخفية التي تعمل

---

1 – أحمد مشعان نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 51، 2018، جامعة بغداد، ص 156.

2 – لزهر وناسي، **التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة: الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – روسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، ص 172.

3 – موسوعة مُقاتل، **أسس توازن القوى**، http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21، تاريخ الاطلاع: 2022/09/27 20:44.

في اقتصاد السوق من أجل تحقيق توازن بين العرض والطلب– فسّر المنظرون حالة التوازن التي تحدث في النظام الدولي بأنّها تتمُّ بشكل تلقائي ودون مساعدةٍ من أحد[1].

ويقوم مبدأ التوازن على قاعدتين أساسيّتين هما كالآتي:

1. إنّ الدول المُنضمّة إلى تجمعات ومحاور القوى المضادة، يجمعها هدف واحد وهو الحفاظ على الاستقرار السائد في علاقات القوة.
2. يتحقق التوازن عن طريق قدرة نظام توازن القوى على إنشاء ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوة وفي توزيعاتها القائمة[2].

لقد جاءت نظرية توازن القوى لتفسير وتحليل وتنظير واقع العلاقات الدولية، ففي نظام توازن القوى تختار الدول الانضمام إلى الطرف الأقوى أو محاولة موازنة هذا الطرف من حيث القوة، وقد أكّد "الواقعيون الدفاعيون" أنّ مصلحة الدول هي الحفاظ على الوضع الراهن بدلا من تعظيم قوتها، بينما يرى "الواقعيون الهجوميون" عكس ذلك، وأنّه على الدول المُهدَّدَة القيام بالتوازن ضد أعدائها، فزيادة الإنفاق الدفاعي وزيادة ميزانية التسلح هي التفسير المنطقي وراء سعي الدول لتعظيم قوتها [3].

وتقوم نظرية توازن القوى على التعادل الذي تُحقِّقُهُ الدول والتحالفات فيما يخص قوتها العسكرية، الأمر الذي يمنع نشوب حروب ونزاعاتٍ مُسلحة، إلّا أنّه في حالة سعي إحدى هذه الدول إلى زيادة قدراتها العسكرية، فإنّ الأمر سينعكس سلبا على ميزان القوى العالمي، ممّا يدعو للاضطراب ويُشجِّع باقي الدول الأخرى على تعزيز توازن القوة، فعلي سبيل المثال: بعد التحديثات العسكرية التي قامت بها الصين سنة 2015، سادت حالةٌ من القلق والخوفِ بين الدول المجاورة لها، وحتى البعيدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح السؤال المطروح هو: هل تسعى الصين إلى مضاعفة قوتها من أجل الهيمنة الإقليمية على آسيا؟ وهل لهذه السياسات المُتّبعة أبعادٌ وأهدافٌ توسعية؟ هذا ما جعل الصين تُطمئنُ هذه الدول القلقة، من سلمية تحديثاتها العسكرية، وأنها بغرض حماية اقتصادها وحماية

---

1 - Arnold Wolfers, THE BALANCE OF POWER IN THEORY AND PRACTICE, **Naval War College Review**, Vol. 11, No. 5, January 1959, page 6.

2 – شوقي عرجون، نظرية (ات) توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية، **مجلّة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 773.

3 – شوقي عرجون، مرجع سابق الذكر، ص 775.

حدودها وأمنها ومصالحها الوطنية، وتعتبر الصين أن امتلاكها لهذه القوة ومضاعفتها ليست هدفاً في حد ذاته، وإنّما هي وسيلة فقط لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، وأنّها لا تهدف حسبت ادّعاءاتها إلى تقلّد أي دور مهيمن قد يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويمكننا الاستنتاج أن هذا التوزيع للقوة بشكل نسبي، هو العامل الرئيسي الذي منح نظام العالمي توازنه، بحيث لا تستطيع أية دولة قلب موازين القوى، إلّا بامتلاكها قدرا أكبر من القوة يضمن لها الهيمنة الكلية داخل النظام، وهي الخطوة التي كانت تواجه في كثير من المرات، التجمعات الدولية من الدول المتضررة للوقوف ضدها[1]، وعلى سبيل المثال: إذا كان اعتراض" جزيرة تايوان" باعتبارها دولة متضررة من الضم القصري إلى الصين لها، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بجمع هذا الحشد الكبير، مِنَ القوى المعارضة للسياسة التوسعية الصينية، وهذا ما يُؤجج الخلاف بين بكين وواشنطن، حول ما تعتبره الأولى شأنًا داخليًّا لا يجب التدخل فيه، وما تعتبره هذه الأخيرة انتهاكًا لحق تايوان في الانفصال عن الصين.

يمكننا الاستنتاج من خلال ما تم التطرق إليه بخصوص نظرية ميزان القوى، أنّ تنامي الصين قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، من شأنه إحداث خلل في ميزان القوى العالمي، وبروز قوى مُوازِنة للقوة الأمريكية تُغير من طبيعة النظام الدولي من أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، حيثُ لا تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على النظام الدولي، وقد أصبحت واشنطن تعتبر بكين المنافس الأول لها، بوصفها بعبارة "الخطر الصيني"، حيث بدأت هذه الفكرة تنتشر بوضوح، خلال فترة رئاسة الرئيس "باراك أوباما"، الذي عمل على احتواء الصعود الصيني وتقويض تنامي قوته، وذلك من أجل إعادة التوازن إلى آسيا والمحيط الهادي، وقد تزايدت فكرة الخطر الصيني خلال فترة رئاسة الرئيس "دونالد ترامب"، ما جعله يخوض حربا تجارية لتعطيل تنامي القوة الاقتصادية الصينية، وفي مقال صدر لمدير المخابرات الوطنية "جون راتكليف" (John Ratcliffe) في فترة رئاسة "دونالد ترامب"، الذي نُشِر في مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) تحت عنوان: "الصين هي تهديد الأمن القومي رقم واحد"، قام فيه بتحذير الشعب والسّاسة من خطر الصين، الذي يُعتبر تهديدا حقيقيا على أمريكا والعالم، وحسب ادعاءاته فإنّه يرى أنّ بكين تنوي الهيمنة على العالم اقتصاديا، وعسكريا، وتكنولوجيا، وقد ظهر في فترة رئاسة الرئيس "جو بايدن" حجم الخوف الكبير

---

1 – لياس نايت قاسي ومليكة بلقاضي، نظام توازن القوى في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا 1648، **مجلة الباحث**، المجلد 13، العدد 01، سبتمبر 2021، ص 17.

من صعود الصين، والقلق من اختلال توازن القوى لصالحها في منطقة جزيرة تايوان وبحر الصين الجنوبي، حيث حذّر الرئيس "جو بايدن" أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من الخطر الصيني قائلا:

" إذا لم نتحرك سيهزموننا."

إنّ هذا التأرجح في ميزان القوى الدولي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يدخل العالم في مرحلة ترقب فاصلة حول إمكانية تحوّل النظام الدولي، ففي حين تُصِرُّ واشنطن على الحفاظ على تفوقها العالمي وهيمنتها على نظام الدولي والحد من تنامي الصعود الصيني، تقوم الصين في نفس الوقت بطموح كبير لإعادة بناء الإمبراطورية الصينية، وتحقيق النهضة العظيمة لأمّتها[1].

وقد حاول "ستيفن والت"* تقديم تفسير علمي وواقعي لتشكيل التحالفات، حيث أعاد صياغة نموذج "توازن القوى" ليسميه "نظرية توازن التهديد"، صفحة 184 معيار معاينة الموازنة والمسايرة حيث تنطلق هذه الأخيرة من طرح والت بأنّ الدول عند مواجهتها لتهديد خارجي، فهي تكون أمام خيارين:

أ. إمّا أن **تُوازن:** أي أنْ تتحالف مع القوى الأخرى ضدّ مصدر التهديد.

ب. أو أنْ **تُساير:** وهو التحالف مع مصدر التهديد في حد ذاته.

وتنطلق فكرته هذه من أنه في حالة كانت الموازنة أكثر شيوعا من المسايرة، فإنّ الدول ستكون أكثر أمناً لأنّ الدولة المُهدِّدة ستواجه معارضة مشتركة، أما إذا كانت المسايرة هي الاتجاه السائد في السياسة الدولية، فإنّ الأمن سيكون نادراً، لأنّ نجاح المُعتدين (الدولة المهددة والدولة المتحالفة معها)، سوف يجذب حلفاء إضافيين، ممّا يُعزّز قوتهم ويقلّص في نفس الوقت من قوة الخصوم[2]. لكن إذا طبقنا هذه الأفكار لكل من كنس وولت حول نظرية توازن القوى و ولدت ستيفن ولد حول نظرية التوازن التهديد وقمنا بإسقاط فرضيته ما على كل من الصين والولايات المتحدة

---

1 – جمال وشاور، https://democraticac.de/?p=77230، مرجع سابق الذكر.

* **ستيفن مارتن والت (Stephen Martin Walt):** هو أستاذ أمريكي للعلاقات الدولية في جامعة هارفرد كلية كندي للحكم، ينتمي للمدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، وقد قدّم مساهمات مهمة في نظرية الواقعية الدفاعية الجديدة، كما ألف نظرية "ميزان التهديد"، من بين الكتب التي ألفها (أو شارك في تأليفها): "أصول التحالفات والثورة والحرب" وكتاب "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية". المرجع: ستيفن والت، https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/10/28 16:04.

2 – عادل عبد الحمزة ثجيل وكريم حميد عمّار، مرجع سابق الذكر، ص 185.

الأمريكية نجد أن الأمر مختلف تماما لأن كلاهما يشكلان قوة عظمى كل واحدة مختلفة عن الأخرى من حيث أم سياسيا واقتصاديا ومن حيث العقيدة العسكرية حيث لا ترى الصين في الولايات المتحدة الأمريكية خصما يجب مسايرته وإنما تعتبره منافسا يجب موازنة قوته أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي ترى في الصين تهديدا يجب احتواؤه أو التصدي له لكنها أخفقت في ذلك أخفقت في مسايرته معدتي اعتبارات أهمها القوة العظمى التي وصلت إليه الصين ودورها الإقليمي البارز في العديد من القضايا دورها الإقليمي والدولي البارز في العديد من القضايا وأخيرا بسبب علاقاتها الوطيدة مع روسيا وتحالفهما في العديد من المجالات الحيوية مما يشكل تهديدا قويا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي.

ولضمان استمرارية هيمنتها العالمية، ترتكز استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على أربعة ركائز رئيسية:

1. جيواستراتيجيا: منع ظهور أقطاب أو تحالفات منافسة للولايات المتحدة الأمريكية؛
2. جيوسياسيا: الحد من شبكات التفاعل الداخلي في آسيا ومنع تهديد المصالح الأمريكية؛
3. من زاوية إعادة تعريف المصلحة الوطنية: تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع خريطة مصالحها في شكل شبكي يمتد إلى جميع أنحاء العالم؛
4. من حيث التفاعل: الارتباط بين الجيوسياسي والجيواقتصادي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مناطق انتاج الطاقة في العالم، خاصة الممرات البحرية الهامة المتحكمة في حركة مرور هذه الامدادات لباقي دول العالم[1].

المطلب الثاني: تفسير نظرية تحول القوة للتنافس الصيني الامريكي

تقوم نظرية تحول القوة على جعل ميزان القوة يتحول من صالح دولة إلى دولة أخرى، حيث تكون تلك الأولى هي القوة المهيمنة على الساحة الدولية، ويؤثر هذا بشكل كبير على الاستقرار السياسي، في حيث يُعتبر مؤشرا من مؤشرات نشوب حرب دولية، إنّ هذه النظرية تُخالف الفكرة السائدة بأن توازن القوى بين الدول الكبرى يضمن الأمن والاستقرار، لأنّ حدوث تحول في القوة يؤثر على شكل النظام الدولي وبنيته ويغير من طبيعة العلاقات بين الدول، كما أنّ تحول القوة قد يؤدّي

---

1 – نجيم حذفاني، **التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – باسيفيك – فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2022، ص ص 183 – 184.

إلى منع الدولة منفردة بالهيمنة على النظام الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول، تركز نظرية تحول القوة على مفهوم القوة النسبية، فبدل من قيام القوة المهيمنة بدور قيادي مُسيطر على النظام الدولي ككل، تقوم باقي الدول بالقيام بلعب دور في الشؤون الخارجية، ويقول رزيك رانس أنّ الاستقرار في النظام الدولي السابق وتوازن القوى بداخله لم يكن كافيا لمنع اندلاع حروب كبرى، ويشير مفهوم تحول القوة إلى فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي، لصالح دولة أخرى تتنامى قوتها بشكل متسارع، ومن أجل حدوث تحول للقوة يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة أو على الأقل تعادلها، وتعتبر فكرة تحول القوة إلى اللحظة التي تفقد فيها الدولة المهيمنة موقعها المتفوق للدولة الصاعدة[1]، وقد وضع ديفيد سينجر (David Singer)* وزملائه ستة مؤشرات لتحول القوة وهي:

- عدد السكان الإجمالي؛
- عدد السكان الحُضّر؛
- الأفراد العاملين في القوات المسلحة؛
- مقدار الإنفاق العسكري؛
- صناعات الحديد والصلب؛
- معدل استهلاك الطاقة.

وأكّد "أورغنسكي" و"كوغلر" أنّ الدّولة الصاعدة "المتحدي الصاعد" حسب ما أسموها تسلُك سلوكا تصادميا مع القوى العظمى، للوصول إلى موقع الصدارة في النظام العالمي، ولهذا تندلع الحروب بين القوى الصاعدة وتلك المسيطرة على الوضع القائم، ويرى "أورغنسكي" أنّ احتمالات الصراع تزيد كلما زادت مؤشرات قوة الدولة الصاعدة، التي تصل إلى نقطة التحول وهي عدم الرضا عن النظام الدولي القائم فتعمل على تغييره[2]، فإذا أسقطنا هذه الأفكار على التنافس المتزايد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نجد أنّ تنامي القوة الصينية من شأنه قلب ميزان القوى العالمي

---

1 – دينا سليمان كمال لاشين، **تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني (2008–2018)**، تاريخ النشر: 2020/02/18، https://democraticac.de/?p=64890، تاريخ الاطلاع: 2022/09/28 17:25.

* **ديفيد سينجر (David Singer):** تركز أبحاث البروفيسور سينغر وتدريسه في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، مع التركيز على العلاقات المالية الدولية، والهجرة، والمؤسسات الدولية والحوكمة، والسياسات النقدية، له عدّة مؤلفات من بينها كتب ومقالات.

2 – سليمان كمال لاشين، https://democraticac.de/?p=64890، مرجع سابق الذكر.

لصالحها، خاصّة أنها من أشدِّ المعارضين للوضع القائم الذي تقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدور مهيمن على النظام العالمي، وعليه يمكن اعتبار الصين قوة عظمى غير راضية على الوضع القائم، في حين تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ عليه، وتدّعي في ذلك أنّ أي إخلال بميزان القوى العالمي سيؤدي إلى نشوب حروب ونزاعات.

ومثلما قال جون ميرشايمر:

" أنه لسوء الحظ لا يمكن للدول أبداً أن تكون متأكدة من نوايا
بعضها البعض، ولا يمكنها أن تعرف بدرجة عالية من اليقين
ما إذا كانت تتعامل مع دول تعديلية أو قوى الوضع الراهن "[1]

ويمكن معرفة أنّ سياسات الحفاظ على الوضع القائم تهدف الى التوزيع الراهن للقوة في النسق الدولي في فترة زمنية معينة، كما تهدف إلى استقرار العلاقات في الأوضاع الدولية دون تعديل أو تغيير، وحسب "هانس مورجانتو" فإن سياسة الوضع القائم تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة كما هو في لحظة معينة من التاريخ، وهي تعارض أي محاولة لقلب علاقات القوة بين دولتين أو أكثر، كإنزال طرف (أ) من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية للقوة، وصعود الطرف (ب) إلى الوضعية البارزة التي كان يشغلها الطرف (أ) سابقاً، ويُعرّف "كينيث أورغنسكي"* دول الوضع القائم أنها: تلك المُشارِكة في تصميم قواعد اللعبة، حيثُ حاول أورغنسكي تفسير العوامل التي من شأنها دفع الدول إلى الحفاظ على الوضع القائم عوض تعديله، وقام بتصنيف الدول إلى أربع مجموعات:

أ. **دول قوية وقانعة:** وهي التي ترى أن قوتها مناسبة لما تمارسه من تأثير دولي، لذلك تميل إلى الإبقاء على الأوضاع الدولية الراهنة، باعتبارها في صالحها وملائمة لها.

---

* **كينيث أورغنسكي (Kenneth Organski):** أستاذ العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم والآداب، وكبير الباحثين في مركز الدراسات السياسية، معهد البحوث الاجتماعية، أدّى عمل البروفيسور أورجانسكي حول تأثير النمو الاقتصادي على النزاعات الدولية، إلى إجراء أبحاث رائدة حول أسباب الحروب الكبرى والعلاقة بين تنظيم الحكومات وقدرتها على تعبئة الموارد لتحقيق أهداف السياسة. المصدر: https://cps.isr.umich.edu/people/organski/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/29 08:56.

ب. دول ضعيفة وقانعة: وهي ذات التأثير الدولي المحدود، حيث لا يمكنها زيادة قدرتها على التأثير الدولي نظرا لإمكانيات تعريض أمنها للخطر، وهي قانعة وراغبة في الإبقاء على الوضع الراهن للحفاظ على أمنها[1].

أمّا سياسات مراجعة الوضع القائم، فهي تلك التي تنتهجها الدول من أجل تغيير توزيع القوى السائد في نسق دولي معين، لما يعود ذلك بالإيجاب على موقع هذه الدول في النسق القائم، ويمكن تسميتها بالدول التصحيحية أو المتحدية، حيث تريد ضمان موقع جديد في الجماعة الدولية يناسب قوّتها، وقد صنّف "اورغنسكي" هذه الدول وفق فئتين من الدول التصحيحية:

ج. دول قوية وغير قانعة: وهي التي تشعر بعدم تناسب حجم التأثير الذي تمارسه في النظام الدولي مع حجم إمكانياتها وقوتها خلال فترة معينة من الزمن، وهي ترى أن هناك فرقا كبيرا بين ما تحققه فعلا على المستوى الدولي من النفوذ، وبين المستوى من التأثير الجديرة به، وبما أنّ الوضع القائم لا يتوافق مع مصالحها، تسعى الدول القوية غير القانعة لزعزعة الاستقرار القائم من أجل تغيير الوضع القائم، وذلك ما يؤدي في غالب الأحيان إلى نشوب الحروب.

د. دول ضعيفة وغير قانعة: وهي الدول غير الراضية عن موقعها في النسق الدولي، حيث تشعر بالظلم نتيجة ما عانته من استغلال للدول القوية لها، وغالبا ما تنحاز هذه الدول إلى جانب الدول الكبرى القوية الرّاغبة في تغيير الوضع الدولي الراهن[2]، وإذا كُنّا بصدد إسقاط هذه الأفكار النظرية على الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها دولة قوية وراضية وتُحافظ على الوضع القائم، بما فيه من تحقيق لمصالحها وضمان لمكانتها الدولية، نُلاحظ تراجع الدور الأميركي في الهيمنة على النظام الدولي، خاصة في فترة رئاسة الرئيس "دونالد ترامب"، حيث تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها في ضمان الأمن الدولي، مقابل تركيزها على الشؤون الأمريكية فحسب، وقد ناقش "روبرت

---

1 – توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصّعود الصيني**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2015، ص 14.

2 – المرجع نفسه، ص 17.

جلبن"* (Robert Gilpin) هذا الوضع الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية الآن[1]، واعتبر أنّ التوازن يحدث عندما تستطيع قوة عظمى وحيدة، الهيمنة على النظام الدولي بموازنة تكاليف التوسع ومنافعه، أمّا إذا أصبحت هذه القوة المهيمنة غير قادرة على المحافظة على الوضع القائم يُصبح النظام غير متوازن، هذا ما يؤدي إلى التراجع السياسي والاقتصادي للدولة المهيمنة وبالتالي اختلال التوازن في النظام الدولي القائم، وقد اعتبر المفكرين الواقعيين مثل "كينيث وولتز" و"جون ميرشايمر" أنّ الأحادية القطبية ليست إلاّ فترة انتقالية يمرُّ بها النظام الدولي، وسُرعان ما يعودُ التوازن إلى سابق عهده إمّا بالثنائية أو التعددية[2]، وإذا عُدنا إلى نموذج الدولة القوية غير راضية، يُمكننا اعتبار الصين كأحسن مثال على ذلك، حيث يقوم الرئيس الصيني "شي جين بينغ" بمحاولة إحياء الإمبراطورية الصينية، وترسيخ الحضارة، وذلك من خلال تشكيل نظام ديمقراطي متعدد الأقطاب، تقوم فيه الصين بدور القوة الرئيسية في المحيط الآسيوي – الباسيفيكي، ولتستطيع الصين تحقيق هذا الهدف، لابد لها من الوصول إلى مكانة إقليمية مناسبة ترتكز عليها بشكل رئيسي لتحقيق مصالحها العالمية، وحسب "أورغنسكي" فإنّ الدول تتحرك خلال مرحلة نمو التحول بنمو سريع في قوتها، بحيث تستمر في تحقيق أعلى مستويات التقدم والنمو لتصل لمرحلة النضج، عندها يصبح نموها مستمرا لكن بوتيرة بطيئة[3]، وتفضّل الصين بالرجوع إلى عقيدتها ومبادئها الكنفوشيوسية، التقدم بسلاسة وحكمة لتحقيق نتائج أفضل وأرسخ، وفي طريقها لتحقيق طموحاتها المستقبلية، أصبحت الصين المنافس الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتكثيف الأبحاث والدراسات حول التنامي المتسارع لهذه القوة الصاعدة، وإنّ وصول الصين إلى القوة العظمى التي قد تكون موازنة للقوة الأمريكية في السنوات القليلة القادمة، يجعل من هذه الأخيرة دولة تصحيحية غير راضية عن الوضع الراهن الذي

---

* **روبرت جلبن (Robert Gilpin)**: هو عالم سياسي أمريكي، كان أستاذًا للسياسة والشؤون الدولية في كلية "وودرو ويلسون" للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون، يعتبر غلبن شخصية مؤثرة في مجالات نظرية العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي، من بين مؤلفاته: "الاقتصاد السياسي العالمي" و"الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، وفي السنوات الأخيرة من حياته المهنية، ركّز غلبن اهتماماته البحثية على تطبيق التفكير الواقعي على السياسات الأمريكية المعاصرة في الشرق الأوسط. المصدر: https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/10/29 13:09.

1 – زكرياء مقيدش، تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام الأحادية القطبية: دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة، **مجلّة مدارات سياسية**، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر، 2022، ص 209.

2 – زكرياء مقيدش، مرجع سابق الذكر، ص 209.

3 – فريدة العلمي، **استراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة: مقاربة من منظور الصّعود السلمي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2020، ص ص 108 – 109.

لا يضمن لها المكانة الدولية التي تليق بقوتها، وبالرجوع إلى تاريخ الصين السياسي وما لحقها من إذلال على يد فرنسا وبريطانيا خلال "حروب الأفيون"، نجد أن الصين تسعى إلى رد الاعتبار من خلال الحصول على دور رئيسي فالنظام الدولي، ورغم تفوقها الكبير في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، إلاّ أنّها لا تسعى إلى موازنة القوة العسكرية الأمريكية، وعليه لا يمكننا توقّع سقوط النظام الدولي أحادي القطبية، وتحوله إلى نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب، ما لم تحاول الصين تحويل قوتها وقدراتها المادية إلى قوة عسكرية عظمى[1]، ولأنّ النظام الدولي حاليا لا يضم قوى الوضع الراهن من دون الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، لأنها ترى ضرورة الحفاظ على توزيع القوة الحالي داخل النظام الدولي، لابد من تعاون القوى التصحيحية وتحالفها من أجل نجاح تعديل وتصحيح موازين القوى في النظام الدولي، بما يمنحها هي الأخرى الهيمنة والسلطة في الحفاظ على التوازنات الجديدة للقوة داخل النظام الدولي[2].

حيث قال "نونو مونتيرو"* (Nuno Monteiro) أنّه على الصين والقوى الكبرى الأخرى، تحقيق شرطين أساسيين من أجل تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأميركية، وإنهاء الأحادية القطبية:

- أنْ تكون للصين القدرة على نشر قوات عسكرية خارج منطقتها.
- أنْ تُحافظ الصين على قوتها الاقتصادية بالشكل الذي يوازن القوة الاقتصادية الأمريكية.

ويمكننا مُلاحظة توفر كلا الشرطين، بحيث تقوم الصين حاليا بنشر قوات عسكرية خارج حدودها، بحجة حماية مناطق نفوذها وحماية اقتصادها، ومن أجل فرض الاستقرار والأمن في المناطق التي تشهد تبادلات تجارية بشكل كبير مع الصين، تضع هذه الأخيرة قواعد عسكرية بالشكل الذي يقلق الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكل تهديدا على مصالحها ونفوذها في مختلف مناطق العالم، أمّا الشرط الثاني فيمكن استشعار ملامح حدوثه في الوضع الدولي الراهن، حيث لا تكتفي الصين بالمحافظة على قوتها الاقتصادية بالشكل الذي يُضاهي القوة الاقتصادية الأمريكية فحسب،

---

1 – زكرياء مقيدش، مرجع سابق الذكر، ص 210.

2 – أسماء بن مشيرح، **التنافس الجيواستراتيجي في جنوب آسيا: دراسة لمثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – الهند**، جامعة باتنة 1، 2022، ص 31.

* **نونو مونتيرو (Nuno Monteiro)**: برتغالي الأصل وتلقى تعليمه في جامعة شيكاغو، شغل منصب أستاذ في العلوم السياسية بجامعة يال بين عامي 2009 و2021، ومؤلف لنظرية "السياسة أحادية القطب" و"السياسة النووية: الأسباب الاستراتيجية للانتشار"، المصدر: https://politicalscience.yale.edu/people/nuno-monteiro، تاريخ الاطلاع: 2022/09/29 19:14.

وإنّما تسعى إلى تطوير هذه القوة الاقتصادية لتتفوّق على الاقتصاد الأمريكي في السنوات القليلة القادمة، وهذا ما يجعلنا أمام الاستنتاج التالي: إنّ زوال الأحادية القطبية لا يعني بالضرورة انهيار الدور الأميركي العالمي، وإنّما وفق نظرية "تحول القوة" يرى "أورغانسكي": أنّه مُجرد تراجُعٍ للأدوار فقط، حيثُ تتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن مكانتها المهيمنة، لتتقدم مكانها الصين بقوتها المتنامية باستمرار، هذا التحول في ميزان القوى، سيُفضي إلى التحوّل إلى نظام دولي جديد في الأمد القصير أو المتوسط، وفق المؤشرات الحالية في المجالات الحيوية: الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية[1].

1 – زكرياء مقيدش، مرجع سابق الذكر، ص 211.

الخلاصة:

نستخلص ممّا سبق أنّ علاقات التعاون والصراع بين الدول، من أكثر المواضيع تعقيدا من حيث الدراسة والتفسير والاستشراف، وقد تطرقنا في هذا الفصل لأهم النظريات في العلاقات الدولية، التي حاولت الانطلاق من فرضيات مفسّرة للواقع الدولي، من أحداث تاريخية وسياسات دولية وحتى سلوكيات حددت طبيعة بعض العلاقات، فجعلتها في إطار تنافسي أو صراعي أو تعاوني.

فقد بدأت دراستنا في الفصل الأول، من إطار نظري بحت، معتمدين في ذلك على النظريات التي فسّرت العلاقات التي تربط طرفي اللعبة: الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وخلصنا الى أن نظرية واحدة لا تكفي لتفسير العلاقة بين هتين القوتين، لأن لكل نظرية فرضياتها ومنطلقاتها الفكرية في تفسير واقع ومستقبل العلاقات التي تربطهما، وكل نظرية وزاويتها التي نظرت من خلالها للموضوع محل الدراسة، فالواقعية على سبيل المثال ترى أن الدول هي الفاعل العقلاني الوحيد في النظام الدولي، وهي الوحيدة التي لها حق اكتساب القوة، من أجل استخدامها بما يحقق لها المصالح الحيوية والنفوذ والهيمنة، كما أن فرضية النظام الدولي هي التي تفرض على الدول اكتساب المزيد من القوة لحماية نفسها من أية تهديدات، لكن هذه الفرضيات قد أغفلت إمكانية تعاون الدول في إطار الاعتماد المتبادل، وسعيها لتحقيق المصالح المشتركة بأقل التكاليف الممكنة وأقل الخسائر المتوقع حدوثها، رأت النظرية الليبرالية أن الدولة لوحدها لا تستطيع أن تكون الفاعل الوحيد المحرّك للعلاقات الدولية، وإنّما يوجد فواعل أخرى كالمؤسسات والمنظمات وحتى الأشخاص التي يمكنها أن تؤثر في سياسات الدول الداخلية والخارجية على حد سواء، وقد تطرّقنا الى أن المؤسسات يمكنها أن تكون سببا في نشر النظام والحد من النزاعات والحروب، فالمصالح المشتركة والشبكة المعقدة من التبادلات بين الدول وخاصة التكامل الاقتصادي بينهم، سوف يجعلهم يبتعدون عن الصراع فيما بينهم، تجنبا لخسائر هم في غنى عنها.

ثم تطرقنا أيضا للنظرية السلوكية، وكيف تؤثر سلوكيات القادة على السياسة الخارجية للدول، وأنه يجب التحلي بالعقلانية في التعامل مع الدول الأخرى، في إطار العلاقات السلمية، كما أن نظرية اللعبة أيضا تعتمد على تحليل سلوكات اللاعبين الدوليين، ودراسة الاحتمالات والبدائل التي يمكن أن تنتهجها، لأن المعرفة الحقيقية للخصم أو المنافس، تسّهل عملية قراءته، من حيث تفكيره واختياراته وحتى الخطوات التي سيعتمد عليها في سياساته المنتهجة، هذا ما يضمن فرص ربح أكبر

للطرف الآخر، وقمنا بالاعتماد على نظرية ميزان القوى وتحوّل القوة، من أجل تحليل الصعود الصيني وتراجع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

وقد قمنا بإسقاط كل هذه النظريات المدروسة من خلال مطابقة فرضياتها، على الموضوع محل الدراسة، فوجدنا أن كلا اللاعبين الصيني والامريكي، يسعيان إلى أداء لعبة استراتيجية غير صفرية، لأن الاعتماد المتبادل الذي يربط اقتصاديهما يمنعهما من توجيه ضربة قاضية يخسران فيها معًا، كما أنّ تشابك المصالح بين البلدين قد يُساعد في تقوية التعاون بينهما، خاصّة في القضايا الأمنية مثل مكافحة الإرهاب وقضايا المناخ ومختلف التهديدات اللاّتماثلية، أمّا تضارب المصالح يمكن أن يكون سببا رئيسيا في تعدد أوجه المواجهة، وتعطيل التنمية عن طريق القيام كل طرف بفرض سياساته ضد الطرف الآخر.

الفصل الثانـي

مرتكزات تطور القدرات الصينية

تمهيد:

في هذا الفصل سنتطرق إلى محددات السياسة الخارجية للصين، مُبرزين بذلك أهم الموارد والمؤشرات التي تعتبر الصين على أساسها من بين القوى العظمى في العالم في الوقت الراهن، من حيث الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، وعلى هذا الأساس سنقوم أوّلاً، بعرض الاحصائيات في مختلف المجالات للدلالة على الصعود الصيني، والتي تحدد قوة الدولة وتساعدها في حيازة المكانة المرموقة في النظام الدولي، ومنه تسمح لها برسم سياستها الخارجية مع باقي الدول الأخرى بالطريقة التي تراها مناسبة لمصلحتها، حيث وصلت الصين الى المراتب الاولى المنافسة للدول الكبرى، من خلال الخطط التي تضعها على المدى المتوسط والبعيد، والإصلاحات السياسية والاقتصادية في تطوير الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة، مستخدمه في ذلك قوتها البشرية منذ بداية الخطط الإصلاحية خلال مسيرتها التنموية.

ضمن هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول لمحددات القوة الاقتصادية الصينية، حيث سنبين الأهمية الاستراتيجية لمواردها الطبيعية والطاقوية، وكيف يمثل العامل البشري دوراً كبيراً في تنامي القوة الصينية، ثمّ سنركز على المقومات الحضارية والسياسية ومساهمتها في المسيرة التنموية للصين، وفي الأخير سنتطرق بشكل معمّق الى دور القوة العسكرية الصينية وتوسّع انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: محددات القوة الاقتصادية الصينية

يتناول هذا المبحث، أهمية الموارد الطبيعية والطاقوية والبشرية، ودورها في تنامي القوة الاقتصادية الصينية، من قوة صاعدة إلى قوة عظمى، منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأوّل: الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية الصينية.

أولاً – الموقع والمساحة الجغرافية: تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، بين دائرتي عرض 18° و54° وخطي طول: 74° و 135°، وهي ثالث دولة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وتُقدر مساحتها بـ: 9600 ألف كم^2 أي 15/1 من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية، أما من حيث الحدود فهي تتشاركها مع 14 دولة[1]، حيث تتاخمها من الشرق جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومن الشمال منغوليا، ومن الشمال الشرقي روسيا، ومن الشمال الغربي كازاخستان، قرغيزستان وطاجيكستان ومن الغرب والجنوب الغربي أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبهوتان ومن الجنوب ميانمار ولاوس وفيتنام، أما عبر البحار فتواجه الصين: جمهورية كوريا، اليابان، فلبين، بروناي، ماليزيا و إندونيسيا وغيرها في الشرق والجنوب الشرقي[2].

الشكل 02: خريطة قارة آسيا السياسية



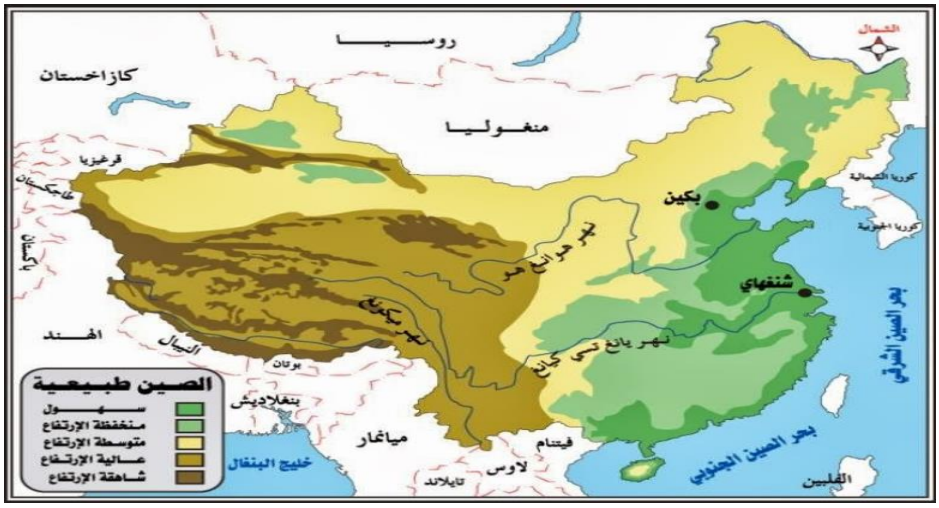
المصدر: https://168466856781861743.weebly.com/، تاريخ النشر: 2012/12/22، تاريخ الاطلاع: 2019/04/29.

1 – فوزي حسن حسين، **الصين واليابان مقومات القطبية العالمية**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 53.

2 – تشو مينغ وي، مرجع سابق الذكر، ص 14.

أ. تضاريس الصين: تعتبر المساحات الشاسعة ميزة خاصّة للدول، فهي عنصر قوة في حد ذاته، خاصة من الناحية العسكرية في حالة هجوم أو انسحاب ومناورة داخل أراضيها، هذا ما يسمى بالعمق الاستراتيجي، من ناحية أخرى تُعدُّ الحدود الفاصل بين سيادة دولة عن دولة ولها معان متداخلة قانونية، عسكرية اقتصادية وسياسية[1]، كما تتنوع المشاهد الطبيعية في الصين، ففي الشرق تقع على طول شواطئ البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، وعليه تكون الكثافة السكانية أكثر في السهول الغرينية منها في مناطق أخرى، أما على حواف هضبة منغوليا الداخلية في الشمال تتوزع المراعي وفي الجنوب توجد التلال والسلاسل الجبلية المنخفضة، تتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا، حيث تأخذ الجبال من مساحة الصين: 33،3 %، الهضاب: 26 %، الأحواض: 8،18 % السهول: 12 %، التلال: 9،9 %.[2]

الشكل 03: الموارد الطبيعية في الصين وأهم أنهارها



المصدر: https://www.teacher-sa.com/، تاريخ النشر: 2008/01/31، تاريخ الاطلاع: 2019/09/30.

يوجد أيضا في الصين 7 قمم جبلية من أصل 109 قمة جبلية في العالم، والتي يزيد ارتفاعها عن 7200 متر، من الغرب تقع سلاسل جبال "الهيمالايا" والتي ترتفع عن سطح البحر بـ: 6000 متر، وتبلغ أعلى قمة في الصين في جبل "إفرست" 8848،43 متر، لذلك تعد أعلى قمة في العالم[3]،

1 – أحمد عبد الجبار عبد الله، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص 71.

2 – عبد المعين الشواف، **الصين المارد القادم من الشرق**، ط1، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 2016، ص 25.

3 – المرجع نفسه، ص 26.

كما تعد السهول الشمالية والشمالية الشرقية للصين من أغنى الاراضي الزراعية، وهي مخصصة لإنتاج القمح، الازر، الذرة الصفراء، فول الصويا، وأوراق الشاي وغيرها من المحاصيل الأخرى[1].

ب. الموارد المائية الصينية: تعد الأنهار والبحيرات المورد الرئيسي للمياه العذبة بالصين، حيث تقدر بحوالي: 2 تريليون و712 مليار و700 مليون م^3، هذا ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى في مصادر الطاقة المائية الطبيعية بمعدل: 676 مليون كيلو واط[2]، وتملك الصين حوالي 3 مليون م^3 من المياه الإقليمية، الخاضعة لسيادتها حيث يتجاوز طول الخط الساحلي للصين 14000 كم وهو نوعان، فالسواحل الجنوبية معظمها حجرية لا تتجمد لذلك يمكن فتحها أمام الملاحة المائية طول السنة، أما السواحل الشمالية معظمها منبسطة ورملية صالحة لتطوير السياحة ومنها الطينية صالحة لصناعة الملح البحري وبذلك توفر المواد الخام للصناعات الكيميائية[3].

كما تمتاز الصين بكثرة أنهارها، حيث يبلغ عددها حوالي 1500 نهراً، من الأنهار الرئيسية يوجد في المركز الأول "نهر يانج تسي"، وهو أطول أنهار الصين يبلغ إجمالي طوله 6300 كم، وهو ثالث أنهار العالم بعد نهر النيل في إفريقيا ونهر الأمازون في أمريكا الجنوبية ،يخترق مجراه الأعلى جبالا شاهقة وأودية سحيقة وهو غني بموارد الطاقة المائية ويعتبر أيضا شريانا رئيسيا للمواصلات المائية، حيث يربط بين شرقي البلاد وغربيها، و"النهر الأصفر" ثاني أطول نهر في الصين يبلغ طوله 5464 كم وحوضه أحد مواطن الحضارة الصينية القديمة[4]، تعتبر هذه الأنهار موارد استراتيجية للصين، لكن معظمها يتسبب سنوياً في كوارث طبيعية بالغة الخطورة، عند فيضانها على السهول المجاورة، مُخلفة أضرارا بشرية واجتماعية واقتصادية معتبرة، أدّت بالصين الى إنشاء وزارة الطوارئ والتي تعمل على التقليل من الأضرار الكارثية لهذه الفيضانات واحتواء باقي الكوارث الطبيعية الأخرى.

ج. الموارد المعدنية الطبيعية للصين: تعتبر الصين ثالث أكبر دولة عالميا من حيث احتياطي الموارد الطبيعية المعدنية، حيث تبلغ نسبتها: 12 % من الاحتياطي العالمي، تأتي بعدها الولايات

---

1 – وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، **الاقتصاد الصيني**، دار النشر الصينية عبر القارات ،2010، ص 6.

2 – المرجع نفسه، ص 7.

3 – فوزي حسن حسين، مرجع سابق الذكر، ص 53.

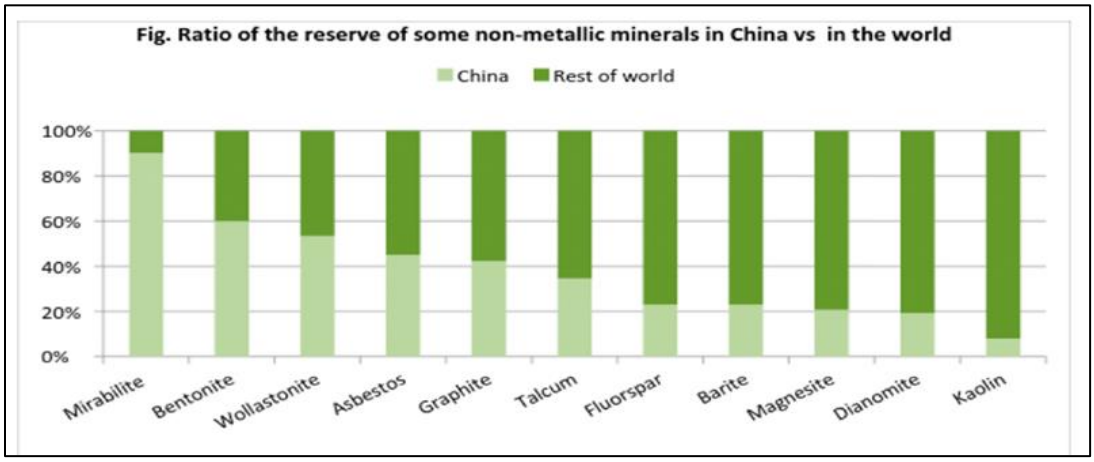
4 – تشو مينغ وي، مرجع سابق الذكر، ص 19.

المتحدة الأمريكية وروسيا، وقد توصلت الصين لحد الآن من استخراج 158 نوع من المصادر المعدنية من أصل 171، من بينها:

- 10 أنواع حاملة للطاقة.
- 41 نوع من المعادن الفلزية.
- 8 أنواع من المعادن النبيلة.
- 5 أنواع من الفلزات السوداء.
- 91 نوع من المعادن اللافلزية، 3 أنواع في الحالة السائلة والغازية. [1]

تحتل الصين أيضا، المراتب الأولى في غناها بالأتربة النادرة والمعادن اللافلزية، التي تُستخدم لأغراض كثيرة في كل جانب من حياتنا اليومية، وفي المجالات الصناعية، وتستخدم معظم المعادن اللافلزية في بلدها الأصلي، بسبب القيمة المكانية العالية، ولصعوبة توفرها بسهولة لدى الدول الأخرى[2]، هذا ما جعل الصين الدولة الأولى من حيث انتاجها، ليس فقط لتوفرها عليها بشكل كبير، وإنّما حتى لظروف استخراجها الصعبة والخطيرة على الانسان وعلى البيئة في حد ذاتها، بسبب الاشعاعات التي تنجم من بعض الأنواع المستخرجة، هذا ما يمنع الدول الأخرى للمخاطرة في البحث والتنقيب عنها بتكاليف باهظة، عوض شرائها من الصين بأسعار أقل.

الشكل 04: احتياطي بعض المعادن اللافلزية للصين بالمقارنة مع باقي دول العالم



المصدر: https://www.daydream.eu/fr/ ، تاريخ النشر: 2016/07، تاريخ الاطلاع: 2020/04/01.

1 – وودي لي سوي فو مين تشنغ لي، مرجع سابق الذكر، ص 8.

2 - **Brief introduction of Chinese market of non-metallic minerals Daydream Business Consulting Shanghai – July 2016**, published on : 26/08/2016, https://www.daydream.eu/fr/brief-introduction-of-chinese-market-of-non-metallic-minerals-daydream-business-consulting-shanghai-july-2016/, date of view : 01/04/2020 01:51.

ما نلاحظه من خلال هذا الرسم البياني، أنّ الصين هي الأولى عالميا من حيث احتياطي بعض المعادن اللافلزية، كالميرابيليت، بنتونيت وولاستونيت بنسب: 90 % و60 % و55% بالترتيب، أما باقي المعادن فتتراوح احتياطاتها بالنسبة للاحتياطي العالمي ما بين 40 % و7%.

بالإضافة إلى 12 نوع من المنتجات المعدنية الطبيعية مثل: الفاناديوم، التيتانيوم، البورون، الولفرام، الجرافيت، كبريتات الصوديوم المائية، الباريت، والماغنيسيت، وتتصدّر الصين المقدمة عالميا في امتلاك أكبر احتياطي من الفحم، الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس، الفضة، الزئبق، القصدير، النيكل، الفوسفور، والأمنيانت.[1]

سنركّز في هذه الفقرة، على هذه المعادن النادرة، باعتبارها نقطة قوّة للصين بالنسبة لباقي دول العالم، أما النفط والغاز الطبيعي والفحم، فسنتطرق إليها بالتفصيل في الجزء الخاص بالموارد الطاقوية، فباعتبار الحديث عن التربيوم، النيوديميوم واليوروبيوم أقل انتشاراً من الحديث عن الموارد الطاقوية الأخرى، فإنّ هذه المعادن النادرة المغمورة في الأرض الصينية بشكل كبير مثلما يُوضّحه الرسم البياني، فهي تلعب دوراً بالغ الأهمية في الصناعات التكنولوجية والالكترونية: كالهاتف المحمول، والكمبيوتر المحمول، والألواح الالكترونية الذكية، والشاشات التلفزيونية المُسطّحة، فلولاها لما وصلت هذه الأجهزة الى الحجم المضغوط الذي هي عليه الآن، فعلى سبيل المثال يوجد في الهواتف الذكية قُرابة الستة مكونات من هذه المعادن المشتقة من الأرض، كما تُستعمل أيضاً بشكل رئيسي في الطاقة النظيفة من صناعة مولدات الطواحين الهوائية الى صناعة محركات السيارات الكهربائية، تُستعمل أيضا في أجهزة التصوير بالرنين المغنطيسي، وكابلات الألياف الضوئية والصواريخ الموجهة بالليزر[2].

إنّ توزيع المعادن اللافلزية في الصين واسع وغير متوازن، ومعدل استغلال كل معدن يختلف حسب المنطقة والنوع، في وسط وشرق الصين حيث تتركز المناطق الأكثر نموًا اقتصاديًا، يتم

---

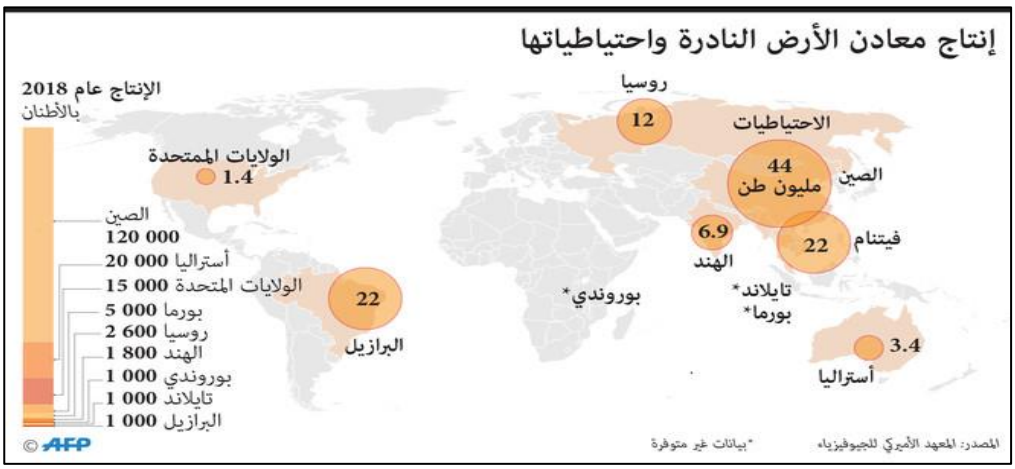
1 – تشو مينغ وي، مرجع سابق الذكر نفس المرجع، ص 8.

2 – صحيفة البيان، **المعادن النادرة تتيح هيمنة الصين على التكنولوجيا**، تاريخ النشر: 2011/04/08، https://www.albayan.ae/five-senses/the-4-courners/2011-04-08-1.1416977، تاريخ الاطّلاع: 2020/04/02.

استكشاف المزيد من الودائع واستغلالها لتلبية الاحتياجات الأكبر لصناعة الاستخدام النهائي. ومع ذلك، بعد أكثر من 30 عامًا من الاستخراج، لوحظ أن بعض الموارد المعدنية قليلة في هذه المناطق، على العكس من ذلك، في غرب الصين، عادة ما يتوفر إجمالي الموارد المعدنية بكميات كبيرة ولكن درجة التنقيب منخفضة يرجع بشكل رئيسي إلى: بيئة طبيعية غير مواتية، وانخفاض الطلب على المعادن لصناعة الاستخدام النهائي.[1]

وتُصنّفُ الصين بأنها ثالث أكبر دولة من حيث السطح، وهي واحدة من الدول القليلة في العالم التي تزخر بمجموعة كاملة من الموارد المعدنية اللّافلزية، هذا ما يجعلها أكثر الدول المستهلكة هذه المعادن، كما أنّها غنية أيضا بالنفط والغاز الطبيعي والطين الزيتي، حيث ينتشر النفط بصورة رئيسية في مناطق شمال الصين الغربي، وأيضا مناطق شمال الصين الشرقي وشمالي الصين والرصيف القاري الضحل المياه على سواحل الصين الشرقية.[2]

الشكل 05: خريطة انتاج معادن الأرض النادرة واحتياطاتها



المصدر: https://www.aleqt.com/2019/05/29/article_1608241.html، تاريخ النشر: 2019/05/30، تاريخ الاطلاع: 2020/04/18.

تُستخرج هذه المعادن من صخور نادرة جدّا في مناج م ضخمة، فالصين تنتج 97 % من تلك الفلزات الأرضية النادرة، لكنّها بدأت بتقليص حجم صادراتها، هذا ما أثار نوعا من القلق لدى الدول الغربية المُصنِّعة للأجهزة التكنولوجية والالكترونية، ولقد أشار "فيتاليج بيشارسكي" من جامعة

1 - https://www.daydream.eu/fr/ , Ibid.

2 – تشو مينغ وي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

أيوا الأمريكية، أنّ الصين عمدت الى تخفيض أسعار هذه العناصر المعدنية النادرة، بسبب اليد العاملة الرخيصة، والقيود البيئية المفروضة على عمل المناجم، الى درجة أجبرت فيها البلدان المنتجة الأخرى على وقف الإنتاج وغلق المناجم، هذا ما يعتبره البروفيسور بيشارسكي، لعبة ذكية لعبتها الصين لتحتكر مجال انتاج وتصدير هذه المعادن النادرة، وقد صرّح الزعيم الصيني " دينغ شياو بينغ " في 1992، بمقولة تؤكد افتخاره بما يُميز الصين قائلاً:

"**إنّ الشرق الأوسط يملك النفط، والصين تملك المعادن النادرة**".[1]

تفرض الصين قيود على صادرات هذه المعادن النادرة، الأمر الذي يحقق لها مكانة دولية معتبرة في السوق العالمي، ما جعل بقية دول العالم في تبعية تامّة لها في توفير هذه المادّة الأولية والأساسية التي بدونها لا يُمكن صناعة المغناطيسات العالية القدرة، والتي تستخدمها معظم شركات الصناعات الثقيلة الكبرى، وحتى شركات السيارات، وقد حذّرت أكبر شركات السيارات الأوروبية "Volkswagen" من هذه التبعية، وعزمت على وقف استخدام سبائك المعادن النادرة في صناعة مغناطيساتها، نظراً لتحكم الصين في انتاجها وتصديرها وفق سياستها،[2] وقد استعملت الصين هذه المعادن كسلاح في الحرب التجارية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهددت بوقف الامدادات إذا استمرت إدارة ترامب في سياستها الاقتصادية الهجومية على الصين، هذا ما سنتطرق اليه لاحقا.

ثانياً – الأهمية الاستراتيجية للموارد الطاقوية:

تعتبر الطاقة المحرِّك الرئيسي للاقتصاد العالمي ، وتوفرّها المستمر يُسرِّع وتيرة الصناعات ويعمل على تنمية الاقتصاد، كما يصبح من الضروري أن تعمل الدول على تحقيق أمنها الطاقوي، لحماية اقتصادها من الركود والأزمات، هذا ما تقوم به الصين للحفاظ على استمرارية نموها الاقتصادي ومنه باقي المجالات الأخرى، من خلال ما سنتطرق إليه في هذا العنصر ، ارتأينا المرور بخطوات مهمّة، أوّلها التعريف بهذه الموارد الطاقوية التي تنتجها الصين بمختلف أنواعها، ثمّ توضيح أهميتها بالنسبة للاقتصاد الصيني، سنتطرق أيضاً لاحتياجات الصين من الطاقة، وبحثها عن مناطق

---

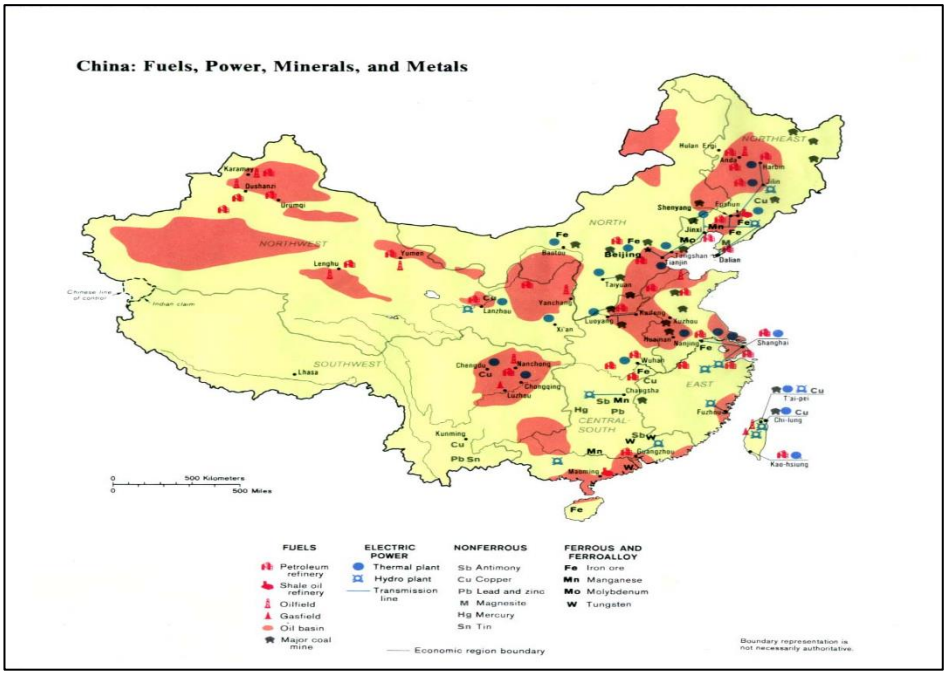
1 – صحيفة البيان، مرجع سابق الذكر.

2 – لوسي هورنبي وهنري ساندرسون، **الصين تتسلح بمعادن الأرض النادرة في الحرب التجارية**، جريدة الاقتصادية، عدد 06 جويلية 2019، https://www.aleqt.com/2019/07/05/ article_1631996.html، تاريخ الاطلاع: 2020/04/02 16:20.

نفوذ لتغطية النقص في هذه المواد الأولية، وأخيراً سنتطرق الى نظرة الصين لأمنها الطاقوي، وسياستها الطاقوية التي تنتهجها لضمان تزويد اقتصادها بما يلزمه من طاقة لاستمرارية نموه.

للعلم فإنّ صناعة الطاقة الكهربائية من أكثر الصناعات الصينية تطورا، فمنذ عام 1990 قفزت سعة المولدات المركبة في الصين من 100 مليون كيلوواط إلى 300 مليون كيلوواط، وقد بلغت قدرة توليد الكهرباء عام 2003 حوالي: 1910,8 مليار كيلواط/ ساعة، والآن يحتل كل من سعة المولدات المركّبة وقوّة توليد الكهرباء في الصين المرتبة الثانية عالميا.[1]

الشكل 06: خريطة الموارد الطاقوية التي تنتجها الصين



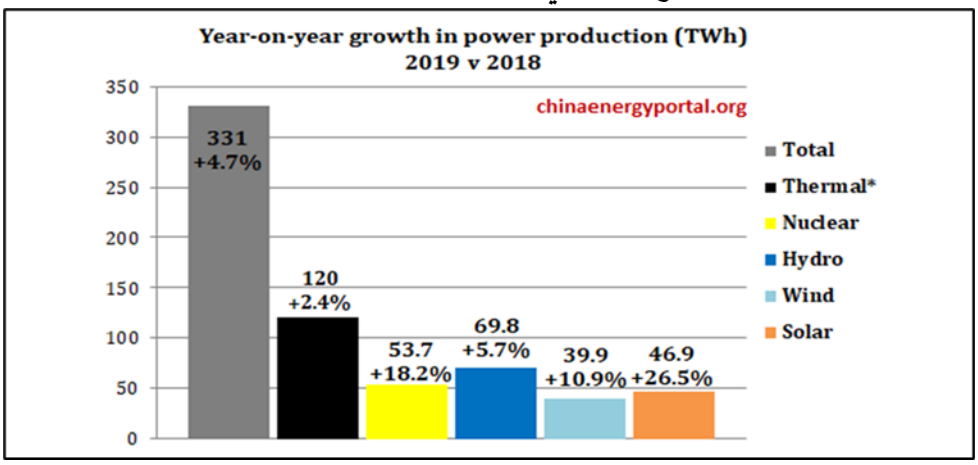
المصدر: https://mapcruzin.com/free-world-energy-maps.htm، تاريخ النشر: 1996، تاريخ الاطلاع: 2020/04/01.

تتمركز معظم الموارد الطاقوية المبينة في الخريطة في الجهة الساحلية، لسهولة استغلالها بأقل التكاليف الممكنة من نقل وشحن، ويقل تمركزها تدريجيا بالتوجه إلى الجهة الداخلية الغربية، التي تصعب فيها عمليات نقل هذه الموارد الطاقوية الى الموانئ، ومع ذلك نجد بعض شركات استخراج وتكرير المحروقات متمركزة في أقصى الشمال الشرقي للصين مع وجود مساحات شاسعة من أحواض الزيت.

---

1 – الصين، **صناعة الطاقة**، تاريخ النشر :2004، http://arabic.china.org.cn/arabic/138964.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10.

الشكل 07: إنتاج الطاقة في الصين بين 2018 و2019



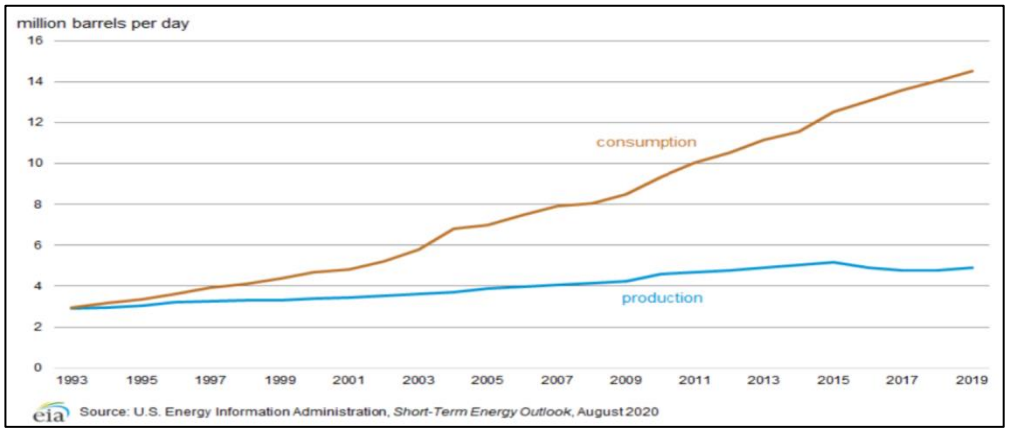
المصدر: https://chinaenergyportal.org/en/ ، تاريخ النشر: 2020/01/21، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26.

وفق ما يرد في البيانات الموضحة أعلاه، فإن إنتاج الصين الطاقوي في نمو مستمر، وذلك بسبب ضرورة مسايرة احتياجات الاقتصاد الصيني من هذه المواد الأولية، فقد زاد انتاج هذه الطاقة بمختلف أنواعها الناضبة والمتجددة، بنسبة 4,7 % في 2019، عما كانت عليه في عام 2018، وقد حظيت الطاقة الشمسية بأكبر نسبة نمو لسنة 2019، قُدّرت بنسبة: 26,5% مقارنة بعام 2018، وذلك بسبب الاهتمام المتزايد للصين بالطاقة المتجددة، والتي سنفصّل فيها بشكل أكبر لاحقاً، أمّا ثاني أكبر نسبة نمو فقد حازت عليها الطاقة النووية، بزيادةٍ قدّرت بنسبة: 18,2% لعام 2019، مُقارنة بعام 2018، وهي نسبة مثيرة للشكوك والتساؤلات، خاصة من طرف الإدارة الأمريكية حول النوايا الحقيقية للصين، من وراء تنامي إنتاج الطاقة النووية، هذه النسبة تدلّ على الاهتمام الصيني الكبير بتطوير هذا النوع من الطاقة، ذو الاستخدامات الكثيرة والمتعددة المجالات، من بين أهمها: المجال الحربي، والذي سنفصّل فيه أكثر في الموارد العسكرية، وفي هذا العنصر الخاص بالموارد الطاقوية، سنتطرق الى خمس أنواع من الطاقة منها:

النفط: وهو أهم مورد طاقوي تعتمد عليه الصين، حيث أصبح من الضروري أن تسعى الصين إلى تلبية احتياجاتها اللازمة من أجل المتطلبات التنموية، فبالإضافة الى انتاجها السنوي المعتبر، تلجئ الصين أيضاً للدول الأخرى المنتجة للنفط، بحُكم تنامي اقتصادها المتسارع والمستمر،

إلاّ أنّ هذا الأمر يوقعها في تبعية مستمرة بسبب خوفها من الركود الاقتصادي، وما سنعرضه من بيانات يوضّح الفارق الكبير بين ما تنتجه الصين من نفط وما تستورده من الخارج.

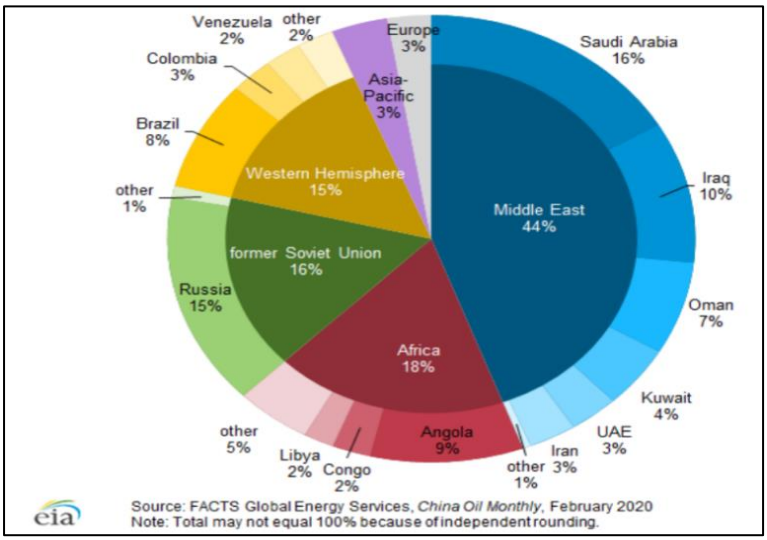
الشكل 08 : الإنتاج والاستهلاك الصيني للنفط 1993-2019



المصدر: https://www.eia.gov/ تاريخ النشر: 2020/09/30، تاريخ الاطلاع: 2020/10/12.

نلاحظ من هذه البيانات، أنّ الإنتاج والاستهلاك الصيني للنفط بدأ بوتيرة منخفضة جدا من سنة 1993، (بعد استئناف الإصلاحات الاقتصادية)، حوالي 3 ملايين برميل يوميا لكل من الإنتاج والاستهلاك معاً، إلّا أنّه منذ 1995 و1997 بدأ الفرق بين الإنتاج والاستهلاك يصبح أكثر وضوحاً، وقد بقي الإنتاج الصيني للنفط محافظا على وتيرة معتدلة أقصاها 5 ملايين برميل يوميا، على خلاف الاستهلاك الذي استمر في التنامي بوتيرة متسارعة، نظرا لاعتماد الاقتصاد الصيني على هذه المادة الأولية بشكل كبير، ليصل إلى استهلاك 15 مليون برميل يوميا سنة 2019.

الشكل 09: واردات النفط الصينية من مختلف بلدان العالم

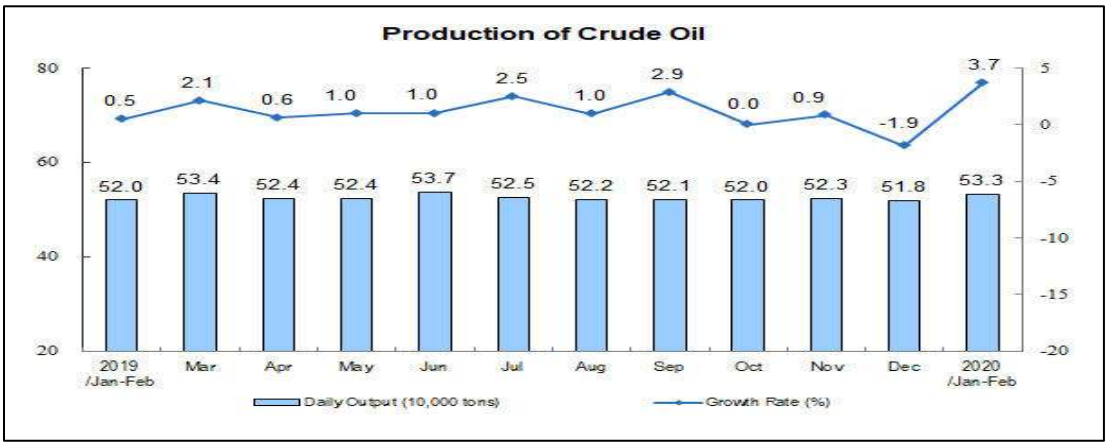


المصدر: https://www.eia.gov/ ، تاريخ النشر: 2020/09/30، تاريخ الاطلاع: 2020/10/12.

نلاحظ في الشكل (09) أن أكبر نسبة استيراد للنفط تستوردها الصين من الشرق الأوسط بنسبة 44%، حيث تشكل المملكة العربية السعودية لوحدها 16% من تلك النسبة، ثم إفريقيا بنسبة 18%، تليها روسيا والنصف الغربي للكرة الأرضية بنسبة قدرها 15%، أما أوروبا تشارك بنسبة 3% وبنفس النسبة آسيا المحيط الهادي.

تعرف الصين زيادة في إنتاج النفط الخام، من جانفي إلى فيفري 2020، حيث تم إنتاج: 32 مليون طن من النفط الخام بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 533 ألف طن، حيث قُدّرت الزيادة بنسبة: 3,7 % على أساس سنوي، ومع ذلك تمّ استيراد 86,09 مليون طن من النفط الخام، بزيادة قُدّرت بنسبة: 5,2 % على أساس سنوي[1].

الشكل 10 : بيانات إنتاج النفط الخام في الصين مع نسب النمو



المصدر: http://www.stats.gov.cn/، تاريخ النشر: 2020/03/17، تاريخ الاطلاع: 2020/03/24.

ما يمكن استنتاجه من هذه البيانات، أنّ نسبة النمو انخفضت في شهر ديسمبر 2019، بنسبة – 1,9 %، حيث يواكب هذا الانخفاض تراجعاً في إنتاج النفط الخام، وهو ما يؤثّر على النمو الاقتصادي للصين، أمّا من حيث معالجة النفط، فقد انخفض حجمها بنسبة 3,8 % ، حيث قُدّرت بنسبة: 99,19 مليون طن من النفط الخام، بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 1653 مليون طن، وعلى الصعيد الدولي، انخفض سعر النفط الخام بشكل حاد في 28 فيفري 2020،حيث قُدّر سعر برنت الخام في 31 ديسمبر 2019 بنسبة: 51,3 دولار للبرميل، بانخفاض 24,3 %[2]، ويرجع هذا الانخفاض في سعر النفط الخام الى تراجع الطلب الصيني عليه، بسبب انتشار فيروس كورونا (-19

1- National bureau of statistics of China, **Energy production in the first two months of 2020**, publication date:17-03-2020, http://www.stats.gov.cn/, date of view : 24/03/2020

2 - National bureau of statistics of China, Ibid.

COVID)*، حيث تُعتبر الصين المتضرّر الأوّل من هذا الفيروس، بما أنّه ظهر فيها لأول مرة بمدينة "ووهان"، وقد تم الإبلاغ عنه من طرف السلطات الصينية يوم 31 ديسمبر 2019، وعلى هذا الأساس اتبعت الصين العديد من الإجراءات الصارمة، لمحاولة احتواء هذا الفيروس ومنعه من الانتشار في كامل الصين، أوّل هذه الإجراءات الصارمة كان إغلاق مدينة ووهان، وعزلها عن بقية المدن الصينية، وكان هدف الحكومة الصينية هو التحكّم في الوباء وعدم فقدان السيطرة عليه، وعلى حسب ما جاء في تصريح ممثل الصين لدى الأمم المتحدة " غوادين غاليا "، أنّ الصين أثبتت قدرتها على تغيير مسار المرض، وقامت بالقضاء عليه أثناء نموه وتطوره، فووهان هي أكبر مدينة وسط الصين، حيث تُساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الصيني[1]، ورغم ذلك عندما انتشر فيها الفيروس بشكل كبير، كان على الصين غلق المصانع والقطاعات الحيوية، رُغم الخسارة الكبيرة التي ستنجم عن هذا العزل.

كما تُعتبر "ووهان" أضخم المناطق الصناعية داخل مقاطعة "هوباي"، حيث تقع في الوسط الشرقي من الخريطة الصينية، جنوب العاصمة "بيكين"، وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذه المقاطعة، في أنها تساهم في انتاج المواد الطاقوية[2]، وِفق ما توضّحه البيانات الآتية: فإنّ "وُوهان" تحتوي على عدّة مصانع تستهلك نسبا معتبرة من الطاقة المُحرّكة لها، منها الخاصّة بتكرير النفط الذي يساهم بنسبة 65 % من الاقتصاد الصيني، وإغلاق كلّ المصانع التي تحتويها هذه المقاطعة رغم أهميتها الاقتصادية الكبيرة، يُعتبر خطوة مهمة من طرف الإدارة الصينية لاحتواء الوباء والتحكم في انتشاره.

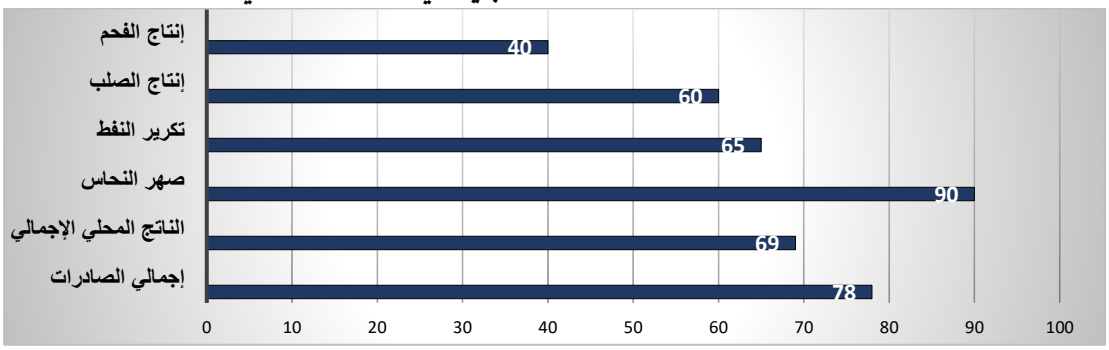
---

* **فيروس كورونا (COVID -19):** حسب منظمة الصحة العالمية في موقعها الرسمي، هو فيروس مُكتشف مؤخراً ينتمي إلى فيروسات كورونا، وهي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تستهدف الحيوان والإنسان معاً، حيث تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي، التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة، إلى الأمراض البالغة الخطورة، مثل "المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة "SARS" التي انتشرت ما بين سنتي 2002 و2003، وأيضاً "متلازمة الشرق الأوسط التنفسية" التي حدثت سنة: 2012 والتي أُطلق عليها تسمية "MERS"، المصدر : https://www.who.int/ar/

1 – أخبار الأمم المتحدة، **كورونا : الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لبقية دول العالم استقاء الدروس؟** تاريخ النشر : 2020/03/16، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051342 ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/13 17:34.

2 – "كورونا".. زلزال الاقتصاد العالمي، https://zatmasr.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/15 16:31.

الشكل 11 : نسبة مساهمة مقاطعة "هوباي" في الاقتصاد الصيني



المصدر: https://zatmasr.com/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/15.

أدّى تراجع الطلب الصيني على الطاقة، وغلق أهم الموانئ التي كانت تتزود من خلالها الصين بالموارد الطاقوية الأجنبية، إلى هبوط حاد في سعر النفط، استوجب تدخّل دول الأوبك (+) وخفض كمية الإنتاج.

الفحم: بداية من ثمانينيات القرن العشرين، قامت الصين باستثمار مجموعة من المناجم الكبيرة الحجم، هذا ما جعل الإنتاج الصيني للفحم يزداد تدريجيا منذ ذلك الحين، حيث بلغ انتاجه أكثر من مليار طن سنويا وبقي محافظا على نفس الوتيرة بعد عام 1989، بشكل مكّن مِنْ سدِّ احتياجات التنمية الاقتصادية في مجال استعماله، وذلك بفضل ارتفاع مستوى تقنيات صناعة الفحم وتحسين قدرة التصميم والتجهيز والإدارة لمناجم الفحم المكشوف[1]، ورغم توقيع معاهدة "ريو" عام 1992، والحديث المستمر عن التغير المناخي، إلّا أنّ القادة السياسيون في الصين أعطوا الأولوية للنمو الاقتصادي من أجل مواكبة اقتصاديات الدول الكبرى، ما جعل الصين تصبح أكبر دولة منتجة للكهرباء من الفحم على المستوى العالمي، وعلى هذا الأساس أصدر دنغ شياو بنغ عام 1990 – 1992، تصريحات حول ضرورة زيادة معدل النمو الاقتصادي، بغض النظر عن حماية البيئة، كما أنّه لم يتحدث عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[2].

ومن هذا المنطلق برزت الصين عام 2005، كأول منتج للفحم بنسبة 28 % من المنتوج العالمي، كما أنها في ذات الوقت تعتبر المستهلك الأول لهذه المادة، حيث يتطلب النمو المستمر والمتسارع لاقتصادها ما يُقدّرُ بنسبة: 40 % من الاستهلاك العالمي للفحم خاصة بتزايد اعتمادها

---

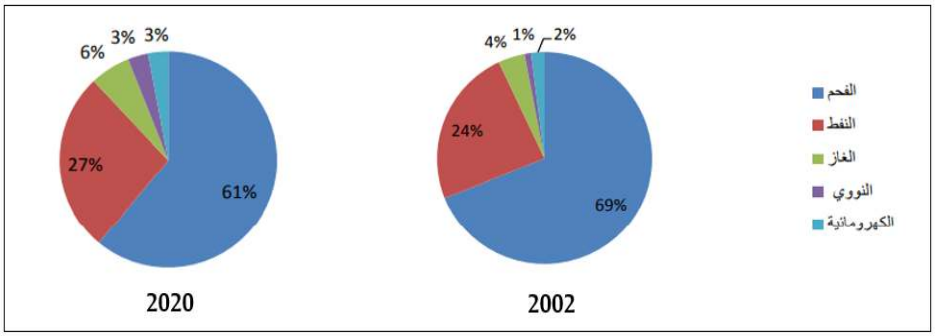
1 – الصين، **صناعة الطاقة**، تاريخ النشر :2004، http://arabic.china.org.cn/arabic/138964.htm ، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10.

2 – Gabriel Levy, **China's coal-fuelled boom: the man who cried "stop",** published on : 30/04/2020 , https://peopleandnature.wordpress.com/ , date of view : 11/11/2020.

على هذه المادة، نظرا لأهميتها البالغة المتمثلة في: إنتاج الفولاذ والعديد من المنتجات الكيميائية وكذا توفير متطلبات الارتفاع العالي في نمو الناتج الداخلي من أجل تنمية مستدامة.[1]

كما استطاعت الصين في 2013، إنتاج ما يُقارب 800 جيجا وات منَ الكهرباء منْ مادة الفحم، حيث أصبح هذا الأخير يُشكّلُ 64,3 % من إجمالي استهلاك الطاقة، وقد زاد الطلب العالمي عل الفحم من نفس السنة بمقدار 170 مليون طن، أمّا فيما يخص الصين لوحدها، فقد بلغت الزيادة في الطلب على الفحم: 165 مليون طن، أمّا إذا قارنا بين حجم الاستهلاك الصيني في مجال الطاقة المقدر بنسبة: 2806 مليون طن من الفحم وحجم الاستهلاك العالمي المقدر بنسبة: 5530 مليون طن، نجد أن الصين تعتمد على هذا المورد بشكل كبير جداً، رغم الأضرار البيئية الناتجة عنه، فالصين تُعدُّ من أكثر الدول المُشاركة في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، بنسبة 70% من الإجمالي العالمي[2].

الشكل 12 : الطاقة المستهلكة في الصين لسنتي 2002 – 2020



المصدر: عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص 96.

نلاحظ من البيانات الواردة في الشكل (12)، أنّ الصين لم تُغير سياستها الاستهلاكية فيما يخص الفحم، حيث قُدّرت نسبة الاستهلاك لهذه المادة عام 2002 بـ : 69 %، في حين لم تتراجع كثيرا رغم التحذيرات العالمية من المخاطر البيئية والصحية، حيث تراجعت بنسبة طفيفة لتصبح سنة 2020: 61 %، لكن ما توضحه البيانات أيضا أن اعتماد الصين على الأنواع الأخرى من الطاقة

---

1 – عبد القادر دندن، **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص ص 24، 25.

2 – علي عبد النبي، **الصين والفحم الحجري**، تاريخ النشر: 2014/04/27، https://www.elwatannews.com/، تاريخ الاطلاع: 2020/11/11.

قد تحسن فيما يخص الغاز والطاقة النووية والطاقة الكهرومائية، وذلك راجع الى العناية التي أصبحت الصين توليها للطاقة المتجددة والنظيفة، وذلك ما سنتطرق إليه لاحقاً.

جـ. الغاز الطبيعي: يَعرفُ إنتاج الغاز الطبيعي ارتفاعا معتبرا في الستينيات والسبعينيات وذلك راجع الى اكتشاف حقول كبيرة في مقاطعة سيشوان، ومع أنه لايزال مصدر هامشي للطاقة في المنظومة الطاقوية الصينية ولا يمثل إلاّ 30% من الاستهلاك العام للطاقة، إلاّ أن الصين تعمل على أخذ احتياطها المؤكد منه حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية سنة 2000 بنسبة 5.1 تريليون متر مكعّب، وارتفعت مجددا احتياطات الصين من الغاز الطبيعي سنة 2003 إلى 82 تريليون متر مكتب، حيث يقع هذا الجزء من الاحتياطات في غرب وشمال ووسط البلاد، وقد بلغ احتياطي الغاز الطبيعي لسنة 2006 ما يقدر 3720 مليار متر مكعّب، وهو ما يمثل 2 % من الاحتياطات الغازية العالمية، كما تخطط الحكومة الصينية جعل "حوض تاريم" المركز الأول للإنتاج في البلاد، لذلك توجه معظم استثماراتها لهذه المنطقة، أمّا الاحتياطات الموجودة في الحقول البحرية فتمثل حوالي 20 % من الاحتياطات الاجمالية المؤكدة، حيث يقع أغلبها في: خليج بوهاي وفي بحر الصين الشرقي وشمال بحر الصين الجنوبي، هذا من ناحية الاحتياط أما من ناحية الإنتاج فقط أنتجت الصين ما يعادل 51 مليار متر مكعّب عام 2005، ليرتفع الإنتاج بعد سنة واحدة بنسبة 17% ليبلغ حوالي: 60 مليار متر مكعّب[1].

أما الحقول البحرية التي بدأت بالإنتاج منذ منتصف التسعينيات فقد ساهمت بنسبة 15 % من الإنتاج الإجمالي، حيث تحظى هذه الحقول باهتمام متزايد لدعم نمو انتاج الغاز في الصين، وخصوصا في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه هذا ما يجعل الصين متمسكة بأحقيتها على هذا البحر نظرا لأهميته الطاقوية، حيث يعتبر "حقل ياشانغ" أكبر حقل غازي بحري في الصين، كما يعتبر الممول الرئيسي لمحطة الطاقة في "هونغ كونغ"، ومن أجل خفض نسبة التلوث البيئي في الصين، تهدف الحكومة الصينية الى رفع نسبة استهلاك الغاز الطبيعي وتقليل نسبة الطلب على الفحم الملوث للبيئة وعلى النفط الذي أصبح توفيره أحد أكبر التحديات الطاقوية التي تواجه الصين، وقد تضاعف الإنتاج الصيني من هذه المادة ما بين 1995 و2005 من 4.17% مليار متر مكعّب إلى 50 مليار متر مكعّب، كما تشير توقعات مختلف المؤسسات المتخصصة إلى تزايد الإنتاج

1 – عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص91.

الصيني للغاز الطبيعي مع نهاية عام 2020 ما بين 98 و120 مليار متر مكعب[1] ، بالإضافة إلى دخول أكبر مشروع للغاز الطبيعي والحيوي حيز الإنتاج حيث يعتمد على تكنولوجيا ألمانية رائدة في إنتاج الغاز الحيوي والتي تنطلق من معالجة المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وخلافه، ولقد أنجز المشروع ما بين 100 ألف طن و150 ألف طن من قش المحاصيل ما وفّر 14 مليون متر مكعب من الغاز الحيوي، و7ملايين متر مكعّب من الغاز الطبيعي عالي الجودة، وأكثر من 40 ألف طن من الأسمدة العضوية عالية الكفاءة، و6 ملايين متر مكعّب من الأسمدة الغازية[2].

د. الطاقة النظيفة: نظراً لاعتماد الصين بشكل كبير على مصادر الطاقة التقليدية المُلوثة للبيئة والتي أثارت قلق الخبراء الصينيين على مستوى العالم حول الاحتباس الحراري وتصاعد الأبخرة الملوثة لطبقات الجو، توجهت الحكومة الصينية الى الاعتماد على الطاقة النظيفة والتي سنذكر منها الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تعتبر الصين المنتج الأول على مستوى العالم للطاقة الكهرومائية وذلك لقدرتها على توليد: 430 مليار كيلوواط في الساعة من الكهرباء من مصادر مائية، وهو ما يمثل 1,14 % من مجموع الطاقة الكهربائية المُولّدة في الصين، ومازالت الصين تعمل على رفع المشاريع مستقبلاً للاعتماد على النوع النظيف من الطاقة والتقليل من استخدام الفحم والنفط، حيث تُعدُّ أكبر هذه المشاريع: مشروع بناء سد على طول "نهر اليانغتسي" حيث يضم 32 حاجز، يُولّد كل منها 700 ميغاواط ليصل مجموعه الى 5,22 جيغاواط ، ويُعدُّ هذا السد الكهرومائي الأكبر في العالم حيث يعتمد في انتاجه للطاقة الكهرومائية على 1500 نهر والتي يتركز معظمها في الجنوب الغربي وشرق البلاد، وقد تضمّن المخطط العاشر رفع الإنتاج من الطاقة الكهرومائية بـ 48 %.[3]

أمّا الطاقة المتولدة عن الرياح فهي ثاني أكبر مصدر للطاقة المتجددة في الصين، أما على المستوى العالمي فتعتبر الصين في المرتبة الخامسة من حيث الإنتاج، وذلك بتوليدها 6,5 مليار كيلوواط ساعي كان ذلك سنة 2007، ليصل الإنتاج إلى 10 جيغاواط سنة 2010، ويرجع هذا

---

1 – عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص92.

2 – صحيفة الشعب اليومية أونلاين، **الصين تحارب التلوث من أكبر معاقل إنتاج الفحم**، تاريخ النشر: 2019/10/28، http://arabic.peopledaily.com.cn/، تاريخ الاطلاع: 2020/11/10.

3 – عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص93.

الاهتمام الصيني بالطاقات المتجددة للضغوطات الناجمة عن تزايد الطلب الداخلي، ومتطلبات حماية البيئة، وبتطوير الصين للعديد من البرامج التنموية للطاقات المتجددة وصل الإنتاج من هذا النوع من الطاقة سنة 2015 حوالي 43 مليون طن مكافئ للفحم، وبما أن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات ضخمة وتمويل من مؤسسات مالية دولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والصندوق العالمي للبيئة، والبنك الآسيوي للتنمية التي تُموّل مشاريع في هذا القطاع، إلاّ أنّ هذا النوع من الطاقة لم يُساهم سوى بنسبة ضئيلة في الإنتاج الطاقوي مقارنة باستهلاك المحروقات، ورجوعاً إلى المخطط الطموح الذي أعلن عنه صناع القرار في الصين عام 2007، تحت مسمى: "المخطط المتوسط وطويل المدى لتطوير الطاقات المتجددة"، حيث يستهلك ما مقداره 2 تريليون يوان صيني (3.133 مليار دولار أمريكي) من أجل تحقيقه، حيث يهدف هذا المخطط الى خفض استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتوليد 10 % من الطاقة المعروضة في الصين من الطاقات المتجددة بحلول 2010، و15 % سنة 2020، كما يضع هدف التخلص من مقدار 2.1 مليار طن من الكربون عام 2020، هذا ما يعكس الرغبة الحقيقية للصين في التعامل بجدية مع تحديات التغيرات المناخية.[1]

وتعتبر مقاطعة "شانشي" من أكبر المقاطعات الصينية إنتاجا للفحم، ومع ذلك تعمل الصين على جعلها أكبر قاعدة منتجة للطاقة من المصادر البديلة الأكثر أمناً وملائمة للتنمية الخضراء*، وذلك من خلال 15 إجراء نذكر منها ما يلي:

- تغيير طريقة استخراج الفحم بما يحافظ على البيئة.
- اصلاح طرق استخدامات الفحم بشكل يجعله أكثر نظافة وكفاءة.
- استعمال أساليب جديدة ومتطورة في المناجم.
- تحويل المقاطعة التي يُستخرج منها الفحم إلى منطقة تعدين شاملة صديقة للبيئة.

---

1 – عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص 94.

* **التنمية الخضراء:** هي الاعتماد على مصادر الطاقات النظيفة، والإدارة المستديمة لموارد الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتشجيع النمو الاقتصادي مع التخفيض الفعلي والجدّي للملوّثات، كالغازات الدفيئة والنفايات المسببة للاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، كما تعني أيضا تحسين الظروف الصحية لمختلف المجتمعات، وضمان موارد الطاقة من خلال تقليل الاستيراد للوقود الصخري.

- الاعتماد على نظام ذكي ومتطور لإنتاج الكهرباء والاستثمار في الابتكارات العلمية والتكنولوجية.[1]

وكشف مسئولو المقاطعة عن نمو قدرات محطات طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية، حيث بلغ معدل النمو السنوي 16.3% و70.9% على التوالي خلال آخر 3 سنوات، وأصبحتا أكبر ثاني وثالث مصدر للطاقة في المقاطعة، وتجاوزت القدرة المركبة لمحطات طاقة الرياح 10 ملايين كيلووات، كما بلغ حجم الطاقة الكهروضوئية 4 ملايين كيلووات، لتحتل المرتبة الأولى في البلاد، وقد استطاعت المقاطعة دمج التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الطاقة، وذلك بإنشاء أنظمة ذكية للطاقة المتجددة، هدفها الربط بين التخزين المركزي وتوزيع الطاقة المتعلقة بمشاريع التدفئة، حيث تخطط الصين إلى الاستفادة من طاقة الرياح في التدفئة بمقدار يصل إلى 600 ألف كيلوواط عام 2020، بمساحة تصل إلى 12 ألف متر مكعب للمحطّة الواحدة، فضلاً عن تجاوز قدرة طاقة محطات الطاقة الكهروضوئية 10 ملايين كيلوواط سنة 2020.[2]

هـ. الطاقة النووية: تعتبر الصين الدولة الوحيدة التي تُخصّص أكبر قدر من الاستثمارات في الطاقة النووية، وقد كانت تعتمده على طاقة الرياح، أكثر من الطاقة النووية إلى غاية 2010، لكن تطويرها في مجال تكنولوجيات الطاقة واستثمارها أموالا أكثر من 2010 إلى 2020، جعلها تنجح في توليد طاقة أكبر من الرياح مقارنة بالطاقة المولّدة من المفاعلات النووية، ويعتبر المؤشر التنموي للتطورات المتصاعدة في الاستثمارات، دليلا على اهتمام الصين المتزايد بهذا النوع من الطاقة، وقد استثمرت الصين في الطاقة المتجددة سنة 2010 أكثر من باقي الدول على مستوى العالم، حيث بلغت الاستثمارات الصينية في الطاقة النووية لوحدها حوالي 10 مليارات دولار.[3]

تعمل الصين على تنمية انتاج طاقة الرياح منذ بداية 2006، كما أن السياسات الصينية التي سبق التطرق إليها، تعطي اهتماما بالغا لتطوير مجال الطاقة النظيفة، ومن ضمنها الطاقة النووية، التي اعتبرتها الصين، خياراً استراتيجيا، للأسباب التالية:

---

1 – صحيفة الشعب اليومية أونلاين، http://arabic.peopledaily.com.cn/، مرجع سابق الذكر.

2 – المرجع نفسه.

3 – مايكل شنايدر، **الطاقة النووية في العالم بعد فوكوشيما**، صحيفة لوموند، تاريخ النشر: 2011/07/10، https://ps.boell.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/11/19، ص12.

- السبب الرئيسي هو تلوث الهواء بالغازات السامة.
- سياسة الصين المتركزة حول امتلاك دورة وقود نووي مغلقة.
- آفاق السياسة الصينية في الوصول إلى العالمية، من خلال نجاحها في تصدير التكنولوجيا النووية بما في ذلك المكونات الثقيلة في سلسلة التوريد.
- الاستفادة من التكنولوجيا الغربية مع تحسينها وتكييفها مع الاحتياجات الصينية.
- الاكتفاء الى حد كبير من تصميم وبناء المفاعلات النووية [1].

شرعت الصين في برنامج محطات الطاقة النووية المتقدمة واسعة النطاق في 15 فيفري 2008، وقد جرى العمل في عملية البناء عام 2009، إلاّ أنّه توقف عقب حدوث الكارثة النووية الناجمة عن الزلزال الذي وقع في اليابان في مارس 2011، بعدها تم استئناف البناء مرة أخرى في أكتوبر2012، وقد تضمّن البرنامج النووي ثلاث مكونات: مفاعلات متطورة للماء المضغوط، مفاعلات للحرارة العالية الاستثنائية، وإعادة معالجة الوقود المستخدم، ومن المتوقع أن تقوم الحكومة المركزية باستثمار 9.11 مليار يوان و3 مليار يوان على التوالي في برنامجين فرعيين للمفاعلات النووية، ففي عام 2015 تمكنت الصين من انشاء 23 مفاعل نووي قابل للتشغيل و26 مفاعل إضافي قيد الانشاء [2].

وفي عام 2019، تم تشغيل 5.5 جيجاواط من القدرات النووية الجديدة، حيث يعد هذا انخفاضًا حادًا عن عام 2018، عندما تم توصيل 11.2 جيجاوات بالشبكة، وهي أعلى سعة إضافة منذ عام 1989، وتظل الصين وروسيا الدولتين الرائدتين من حيث توصيلات الشبكة الجديدة وإطلاق الانشاءات، وتقدّر نسبة 20% من المفاعلات النووية قيد الإنشاء على مستوى العالم موجودة أساساً في الصين، حيث بدأت هذه الأخيرة في بناء مفاعل نووي جديد واحد عام 2019، وهو الأول منذ عام 2016، ومن المتوقع في السنوات القليلة القادمة إطلاق العديد من المشاريع الجديدة، بما في ذلك المفاعلات الداخلية، لتصل إلى قدرة إجمالية تصل إلى 110 جيغاوات بحلول عام 2030 [3].

---

1 - **Nuclear Power in China**, published on : 01/2021, https://www.worldnuclear.org/ , date of view : 05/03/2021.

2 – كونغ كاو، **تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030**، 2018، ص 606.

3 - Michel Berthélemy, Sama Bilbao Y Leon, **Nuclear Power**, published on : 06/2020, https://www.iea.org/reports/nuclear-power, date of view : 05/03/2021.

استطاعت الصين في السنوات الأخيرة أن تنشئ 38 مفاعل نووي عامل و19 مفاعل قيد الانشاء وقال "زينغ مينغوانغ"، رئيس معهد شنغهاي لبحوث وتصميمات الهندسة النووية:

" إن الصين بلد كبير الحجم، وإنّ الطلب على الطاقة لدينا أعلى منه في البلدان الاخرى، بَيد أن لدينا أيضا مساحة أكبر للقوى النووية مقارنة بتلك البلدان" [1].

وحسب توقعات إدارة الطاقة الوطنية، وهي الهيئة الرقابية المعنية بالطاقة في الصين، أنّ القيمة المستهدفة للقدرة النووية في البلاد ستصل إلى ما بين 120 و150 جيغاواط بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 38جيغاواط عام 2017، وكما يقول الخبراء الصينيون أنّه بفضل هذا النطاق الكبير، تتسم القوى النووية بالقدرة على المنافسة الاقتصادية [2]، إلّا أن خبراء الرقابة على الأسلحة، قد تخوّفوا من الاعتماد على هذا المصدر للطاقة، بحجة توفيه لمواد ثانوية لصنع القنابل الذريّة، بالإضافة إلى إمكانية الاستيلاء على كمية قليلة من "البلوتونيوم" تكفي لصناعة قنبلة نووية ذات قدرة تدميرية هائلة[3]، لذلك تقوم الصين في كلّ مرة بطمأنة الدول الإقليمية على وجه الخصوص أن تحديثاتها النووية هي ذات أغراض سلمية، وأنها لا تنوي تطوير أسلحة نووية بغرض التوسع أو الهيمنة.

المطلب الثاني: دور الكثافة الديمغرافية في تنامي القوة الصينية

للموارد البشرية أهمّية استراتيجية كبيرة لنجاح أي دولة، لأنه بدون تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد البشرية، لا يمكن استغلال الموارد الأخرى بطريقة فعّالة وجيدة، فإذا كانت دولة ما تفتقر لهذا العنصر الحيوي المهم، تكون غير قادرة على النهوض باقتصادها وتنمية قطاعاتها الحيوية.

ويوضّح جيفري فيفر "Jeffrey Pfeiffer" في هذا السياق، أهميّة الموارد البشرية وضرورة إدارتها من أجل الحفاظ عليها واستغلالها استغلالا عقلانيا يضمن النتائج المرجوّة منها، ولأنّ أهمية هذه الموارد تكمن في إحداث فوارق كبيرة في التنافس بين الدول، من خلال توظيفها في تخفيض

---

1 – لورا غيل، كيف أصبحت الصين البلد الأسرع توسعا في إنتاج القوى النووية في العالم، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، نوفمبر 2017، ص 12.

2 – المرجع نفسه، ص 13.

3 – جميلة زيغم، **التنافس الأمريكي – الصيني على الطاقة في إفريقيا: دراسة حالة السودان**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017، ص 81.

تكلفة الإنتاج، تستطيع الصين استقطاب الشركات الأجنبية، بسبب وفرة اليد العاملة الرخيصة التي توفر لهم تكاليف الإنتاج الباهظة بالنسبة لبلدانهم الأصلية [1]، كما تعمل الصين على استغلال تفوقها في هذا المجال، باستخدام مواردها البشرية في تغذية المجالات التنموية في مختلف القطاعات: الزراعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، وحتى العسكرية، من خلال امتلاك أكبر جيش في العالم من حيث العدد.

مع نهاية عام 2019، بلغ العدد الإجمالي للسكان الصينيين: 1400.05 مليون، بزيادة 4.67 مليون بالنسبة لعام 2018، وقد بلغ عدد المتحضّرين (القائمين بصفة دائمة في المناطق الحضرية) 848.43 مليون وهو ما يُمثل 60.60 % مثلما هو موضّح في الجدول أدناه، بزيادة 1.02% بالنسبة لعام 2018.[2]

الجدول 01: تكوين السكان في الصين مع نهاية عام 12019

	السكان (10000شخص)	النسبة ٪
المجموع الوطني	140005	100.0
حضري	84843	60.60
قروي	55162	39.40
ذكر	71527	51.1
أنثى	68478	48.9
0–15 سنة، (تحت سن 16)	24977	17.8
الذين تتراوح أعمارهم بين 16–59 سنة	89640	64.0
من سن 60 إلى65	25388	18.1
65 سنة فما فوق	17603	12.6

المصدر: http://www.stats.gov.cn/، تاريخ النشر: 2020/02/28، تاريخ الاطلاع: 2020/03/26

1 – محمد توفيق ومان، **تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 23.

2 - National Bureau of Statistics of China, **Statistical Communiqué of the People's Republic of China on the 2019 National Economic and Social Development**, published on :28/02/2020, http://www.stats.gov.cn/, date of view: 26/03/2020 05:48.

تتميز الصين بكثرة القوميات وتنوعها، حيث من إجمالي عدد السكان في 31 مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم، يوجد 56 قومية، أكبر نسبة فيها هي قومية هان 1159,4 مليون نسمة بما يُعادل 91,59 % من إجمالي سكان الصين.[1]

وقد ورد في تقرير "السكان واقتصاديات العمل" الذي أصدرته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، في طبعتها الأخيرة من "الكتاب الأخضر"، حسب ما ذكرته شبكة أخبار "شين لانج" والذي يُعدُّ من التقارير السنوية المهمة، التي تراقب الصين من خلالها النمو الديمغرافي للسكان، وتكييف سياساتها الحكومية، أنَّ العدد المُتوقّع للسكّان سيصل إلى الذروة بحلول عام 2029، حيث من المتوقع أن يصل إلى 1.44 مليار نسمة، ثم تنخفض وتيرته لفترة طويلة لن تستطيع الصين ايقافها، بداية من عام 2030 وذلك بسبب استمرارية انخفاض معدّل الخصوبة، لينخفض عدد السكان إلى 1.36 مليار نسمة حسب ما تتوقعه دراسات وأبحاث هذه الأكاديمية، وما يُقلق الإدارة الصينية، هي الانعكاسات الخطيرة التي ستنجم عن هذا الانخفاض على اقتصاد الدولة، ما قد يعني تراجعا في القوى العاملة يصل إلى 200 مليون نسمة، وإذا ظلت معدلات الخصوبة دون تغيير، فإن عدد السكان قد ينخفض إلى 1.17 مليار بحلول عام 2065، مما سيؤدي إلى ارتفاع عدد المسنين كنسبة من السكان بشكل حاد وملحوظ، مؤثرا بذلك على نسبة العمّال في مختلف القطاعات. [2]

مع أنّ المسؤولين الصينيين يُحاولون عدم تضخيم الأمور، مثلما جاء في تصريحٍ لمفوّض مكتب الإحصائيات الوطني الصيني "نينغ جيزي"، حيث قال:

" إنّ النمو السكاني بلغ ذروته، لكن لا يزال لدى البلاد إمكانيات هائلة..

كما أنّ معدّل مشاركة العمالة لا يُعدُّ منخفضاً على الصعيد العالمي، إذ

أنَّ أكثر من 700 مليون مِن سكاننا (من هُم في سن العمل) موظفون،

ولا يزال هناك مجال للنمو".[3]

---

1 – عبد المعين الشواف، **الصين المارد القادم من الشرق**، دار الشواف للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2016، ص27.

2 – عادل صبري، **تعرف على عدد سكان الصين في عام 2019**، تاريخ النشر: 2019/01/06، http://www.chinabelaraby.com ، تاريخ الاطلاع: 2019/10/23.

3 – موقع عرب 48، **انخفاض معدلات الإنجاب في الصين قد يؤثر سلبا على اقتصادها**، تاريخ النشر: 2019/01/21، https://www.arab48.com/ تاريخ الاطلاع: 2020/04/09.

إلاّ أنه على حسب الخبير الديمغرافي "هي يافو" من مقاطعة غوانغدونغ الجنوبية، فإنّه يرى أن الدراسات المستقبلية، المنطلقة من مؤشرات التراجع المستمر على مدار سبعة سنوات متتالية، ستُسبِّب انخفاضاً حادّا بالنسبة للقوّة العاملة الصينية، قد يصل إلى 23%، مع حلول عام 2050.[1] لهذا السبب من الضروري التركيز على العمالة الصينية، التي تمثّل دوراً بالغ الأهمية في استمرارية التنمية في جميع القطاعات الحيوية، وأي خلل يُنقص من نسبها سيكون له تأثير بعيد المدى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصين.

وقد حذّرت معظم الدراسات والأبحاث التي تقوم بها المعاهد ومراكز البحث الصينية، من أنّ زيادة عدد المسنين والمتوقع وصوله إلى 400 مليون مع نهاية عام 2035، بعدما كان حوالي 240 مليون عام 2018، من شأنه إحداث زيادة كبيرة في معدّل الإعالة، خاصّة مع قرار تخفيف قانون الطفل الواحد سنة 2016، مما يؤدي الى تداعيات سلبية على الاقتصاد الصيني.[2]

المطلب الثالث: عوامل تطور القوة الاقتصادية الصينية

سنتطرق بشكل وجيز إلى الكرونولوجيا التي مرّ بها الاقتصاد الصيني خلال مسيرة تطوره وصولا الى ما هو عليه الآن "ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي" بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع أن الفترة الزمنية التي تتطرق إليها هذه الدراسة تبدأ من سنة 1989، إلا أننا ارتأينا التطرق الى أهمية الفترة التي سبقتها منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وبداية المراحل الأولى للإصلاح والانفتاح، لأنها ستكون تراكمات أساسية مُسببة لما حدث في الفترة الزمنية المحددة.

لقد أثر الفكر الاشتراكي على توجهات الصين الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والذي كان ينص على أن الفرد إذا لم يتحرر من الجوع والفقر فإن جميع عناصر الحرية الأخرى لا تعني شيئاً خاصة وأنّ الصين في تلك الفترة كانت تعاني من الفقر وتدني مستوى المعيشة، لكن الرؤية التي جاء بها "ماو تسي تونغ"* صاحب الكاريزما القوية بثت لدى الصينيين الأمل في مستقبل جيد

---

1 – https://www.arab48.com/، مرجع سابق الذكر.

2 – عادل صبري، مرجع سابق الذكر.

* **ماوتسي تونغ:** 1893–1976 دخل جامعة بكين وفيها اعتنق الشيوعية بعدها أصبح زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته، يُعد الأب الروحي للصين الحديثة والذي قاد الشيوعيين للانتصار على الوطنيين

يضمن لهم الرفاه والعيش الكريم ، وقد خالف الفكر الاشتراكي الفكر الغربي في نظرته للحرية التي لا يجب النظر إليها من جهة سياسية بحتة، لأن الحرية الاقتصادية هي شرط ضروري لتحقيق كافة الحريات الأخرى وتحديد مداها[1]، فإذا تحرر الفرد من الجوع توجه الى التفكير في باقي الإصلاحات، ولقد استلهم المذهب الاشتراكي أفكاره الأساسية من فلسفة كارل ماركس 1818 – 1883 الذي كان فيلسوفا واقتصادياً ثوريا، فقد انتقد سياسة وقانون المجتمع الألماني لأنه كان يؤمن بأن حل التفاوتات الاجتماعية يجب أن تقوم به الدولة وأن اصلاحها ينتج عنه اصلاح المجتمع [2].

لقد قام "ماو تسي تونغ" الرئيس الأول للصين الشعبية منذ تأسيسها عام 1949، إلى غاية 1978 ببناء اقتصاد الصين الشعبية، من خلال اطلاقه لمشروع " القفزة الكبرى للأمام" ويُقصد بها تحقيق الإقلاع الاقتصادي بنشر وتعميم المصانع في المدن والبوادي على حد سواء مع الاعتماد على الطاقة البشرية والديمغرافيا العالية التي تتميز بها الصين، بالإضافة الى بناء السدود وتوسيع شبكة المواصلات[3]، ولقد تبنى الزعيم الصيني في ذلك أفكار كارل ماركس ثم جعل أفكاره إيديولوجية ثورية جديدة للصين لابد أن تدور في فلكها، فاستخدمت ثورته الثقافية الصراع الطبقي عوضا عن البناء الاقتصادي، كما أنها كانت تدعو الى "تحطيم" التكنولوجيا الغربية، وهذا ما أعاق الصين من التقدم كثيراً، فقد كان يعزز الشعور بالتهديد الغربي لدى الصينيين، ويؤكد على أهمية القوة العسكرية التي تكفل للدولة مكانة اقليمية ودولية مرموقة، إلا أنه كان على يقين أنه لا يمكن تحقيق هذه القوة العسكرية إلاّ بتطوير القدرات الاقتصادية والمادية التي تضمن الاحتياجات المناهضة للحرب وفي نفس الوقت تمثل دعاية جيدة للترويج للحرب وجعلها مُبَرّرة [4].

وتأسيس جمهورية الصين الشعبية والتي قام بتحويلها الى أمة عصرية قوية، وقد استطاع بكاريزمته القوية أن يأسر قلوب الصينيين فكانوا يُقدسونه الى درجة أنهم وضعوا صورة له في بيوتهم يحيونها كلّ صباح.

1 – رشيدة العام، الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي والاجتماعي، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد 11، 2006/10، ص159.

2 – نور الدين حاروش، مرجع سابق الذكر، ص 392.

3 – زينب عبد الله منكاش، **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية**، أطروحة دكتوراه قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص 140.

4 – ابراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**، ط1، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008، ص 57.

ولقد أدخلت الصين العديد من التعديلات التي تتماشى مع طبيعة مجتمعها، فأصبح النموذج الذي اتبعته يُعرف بالنموذج الاشتراكي الصيني، ويعود الفضل الى الواقعية الصينية في التركيز منذ بداية الثمانينات على الاصلاح الاقتصادي، حيث أثارت ضجة حولها لِما رآهُ البعضُ مُناقضًا لمبادئ الاشتراكية، وقد عُرِف هذا المذهب ببراغماتية دينج شياوبنج* فإذا كان ماو تسي تونغ زعيماً ثورياً، فإنّ دينج كان عمليًّا براغماتياً رغم أنه كان يفتقر للسمات الكاريزمية البارزة التي كان يتمتع بها ماو، وإذا كان تصوّر ماو أن القوة العسكرية هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق المكانة المرموقة للصين فإنّ دينج وجد أن القوة الاقتصادية هي التي تجعل من الصين القوة الأولى وحدها اقتصادياّ قبل 2025، كما أن دينج كان يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والمنفعة من خلال الاصلاح والانفتاح وما كان ليحدث ذلك إلاّ عن طريق المنفعة المتبادلة [1]، فأصبح الأهالي يُمجدونه لأنه استطاع أن يُتيح لهم فرصة الحصول على ملكية الأراضي ليكون ذلك سببا في تراجع نسبة الفقر وتحسن المستوى المعيشي للسكان الصينيين.

لقد اتصف "دينج" بليونة براغماتية حتى شُبّه بليونة حركة التنين وهو رمز الصين السامي وقد اتخذت الصين استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المُستوى الدولي وتغليب البعد البراغماتي على البُعد الإيديولوجي كسياسة تتبعها مع دول الجوار وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع نفوذها عن طريق الانخراط في التكتلات الاقليمية ممّا وفر للصين مركزًا إقليميّا مؤثِّرًا [2]. وقد عُرف دينج بعدم تسرعه في الاصلاحات للحصول على نتائج مُرضية ومن شدة حرصه على مصلحة بلاده كان يمنع كل محاولات إحداث فوضى لأن الاستقرار السياسي يزيد من فرص الانتاج ومواصلة التطور.

---

* **دينج:** 1904–1997 كان جده من كبار موظفي البلاط الامبراطوري، تعلم القليل من اللغة الفرنسية مما أتاح له الحصول على منحة دراسية في فرنسا ثم أصبح سياسيا، اشترك في كفاح ماو وإقامة نظامه الشيوعي ولكنه فيما بعد أصبح ضحية الثورة الثقافية ونجى من الاعدام ومحاولات الاغتيال، بعد أن أصبح قائدا للحزب الشيوعي قام بعدة اصلاحات وقاد جمهورية الصين الشعبية نحو اقتصاد السوق مُحققاً بذلك مجدا وتطوراً مُبهراً ومكانة دولية مرموقة.

1 – عبد الكريم صالح المحسن، البراغماتية في النهضة الصينية المُعاصرة، عبد الكريم صالح المحسن، **البراغماتية في النهضة الصينية المُعاصرة**، تاريخ النشر: 2011، https://www.kitabat.info/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/05/12 12:53.

2 – إبراهيم الأخرس، مرجع سابق الذكر، ص ص 58–59.

أوّلا – أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الصيني:

– الخطة الخماسية الأولى: من 1953 الى 1957 سُميت " المشي على القدمين " نظرا لهدوئها وعدم التسرع، تضمنت 156 مشروع، ساعد الاتحاد السوفياتي فيه وقد تضمّن: 44 مؤسسة للصناعات العسكرية، 20 مؤسسة لصناعات التعدين، 7مؤسسات للصناعات الكيميائية، 24 مؤسسة لصناعة الأجهزة، 52 مؤسسة للصناعات الخاصة بمصادر الطاقة، 3 مؤسسات للأدوية والصناعات الخفيفة، وقد غيرت هذه الخطة وضع الاقتصاد الصيني بنسبة 70% الى الأحسن.

– الوثبة الكبرى: كانت من 1958 الى 1960 وقد تطلبت سرعة عالية في تطوير الإنتاج الصناعي والزراعي ومضاعفتها عشرات المرات لإحداث تغيير في وضع التخلف القائم ولكن اهمال المبادئ الاقتصادية النظرية أدّى الى عدم توازن كبير في نسب الاقتصاد القومي، وقد اُعتُبرت خطوة متهورة لما نتج عنها من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الصيني.

– الثورة الثقافية الكبرى: حركة سياسية واسعة بدأت من 1966 الى 1976 حيث عُرفت هذه السنوات بأنها أكثر المراحل المليئة بالكوارث، منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية حتى الآن، وقد حدثت هذه الثورة الثقافية بسبب أخطاء القادة، واستغلتها الجماعات المعارضة، لتُلحق بالحزب الشيوعي والدولة والشعب وكل القوميات، كوارث واضطرابات داخلية خطيرة.[1]

– مرحلة الاصلاح والانفتاح: من 1978 – 1988 وقد تميزت بالزيادة السريعة في الاقتصاد بعدما عُين "دينغ شياو بينج" قائدا ومُؤسسا لهذه المرحلة المُميزة حيث قال:

" حزب واحد، دولة واحدة، شعب واحد، إذا انطلق كل شيء من هذا المنطلق فلا يمكن للتحجر الفكري وشيوع الايمان بالخرافات أن يتقدم"[2].

أقرت الحكومة الصينية سنة 1979 العديد من الإصلاحات، أهمها حوافز الأسعار والملكية الممنوحة للفلاحين، حيث مكّنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرّة، بالإضافة إلى انشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة على السواحل وذلك من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية واستيراد

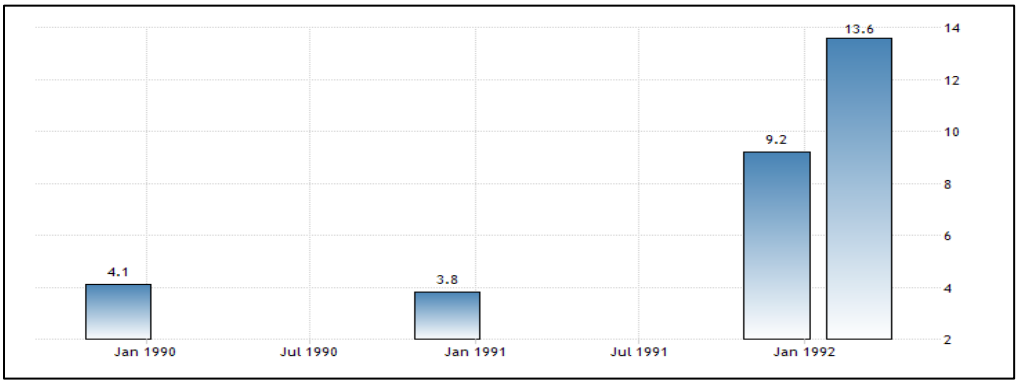
1 – وودي لي سوي فو مين تشنغ لي، مرجع سابق الذكر، ص ص 21– 23.

2 – المرجع نفسه، ص ص 24 – 25.

المنتوجات ذات التكنولوجية العالية. [1] وبدأت مؤشرات النمو بالظهور، بعد شروع الصين في مسيرتها الاصلاحية بقيادة دينج، خصوصاً بعد تبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في قطاع التجارة، والتخلي عن المراقبة الاقتصادية لأغلب المؤسسات واحالتها الى السلطات المحلية والقروية، التي سُمِح لها بالتفاعل والنقاش وفق مبادئ السوق الحرة، لكن هذه الإصلاحات تعرضت الى عراقيل مختلفة أهمّها اندفاع الاسعار والتضخم المالي، لذلك انتقلت الصين لمرحلة أكثر هدوءً وأقل حيوية.[2]

- تجميد الاصلاح: 1989 – 1991: أدى الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي الى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، بسبب التخزين واحتكار السلعة، مما أدى الى زيادة الغضب الشعبي، وارتفاع الاضطرابات الداخلية بسبب تفشّي الفساد، وارتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي، قامت على إثرها أشهر المظاهرات في ميدان "تيانانمين" والتي انتهت بمجزرة كبيرة مازالت الصين تعتذر عنها في كل ذكرى سنوية، وقد اضطرت الحكومة الصينية بسبب ارتفاع التضخم، الى تجميد الإجراءات الإصلاحية وفرض الرقابة على الأسعار، كما وجّه أيضاً انهيار الاتحاد السوفياتي صفعة قوية للمحافظين، فأدرك القادة الصينيون أن شرعية الحكومة الصينية، تقوم على ازدهار الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للشعب الصيني فعملت على تدارك الأخطاء والتخطيط لمرحلة جديدة.[3]

الشكل 13: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في فترة وقف الإصلاحات الصينية



المصدر: http://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual ، تاريخ الاطلاع : 2017/04/13.

1 – حكيمي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 48.

2 – محمد عطية محمد ريحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غزة: جامعة الأزهر، 2012، ص 69.

3 – ماهيناز الباز، **الاقتصاد الصيني ... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم**، تاريخ النشر: 2017، https://www.google.com/amp/s/www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history/amp/، تاريخ الاطلاع: 2020/10/07.

نلاحظ من هذه البيانات، أن الصين أوقفت الاصلاحات لإنعاش اقتصادها وبقيت مُحافظة على نفس وتيرة النمو البطيء، كي لا يتضرر اقتصادها بالتغيرات الاقتصادية الدُولية من أزمات مالية وتضخم، وأصبحت أكثر انشغالا بإصلاح الأوضاع الداخلية كتحسين مستوى معيشة الأفراد وتحسين المستوى العلمي والمعرفي والقضاء على الفقر بالدرجة الأولى.

- استئناف الإصلاح: 1992 إلى الوقت الحاضر: قامت الصين بقفزة كبرى حيث وصل معدل نموها إلى 13,6%، ما جعل الأنظار تتحول إليها كقطب صاعد منافس لاقتصاديات الدول العظمى، لكن استئنافها للإصلاحات جعلها تؤكِّد أكثر على التمسك بالاشتراكية مع دمجها قدر الإمكان بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية، وقد نجحت عام 1995 في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي خططت له قبل أوانه بخمس سنوات، وبخطى هادئة وأكثر تركيز وجدية استطاعت الصين الانضمام سنة 2001 الى منظمة التجارة العالمية رغم الضغوطات الكثيرة التي تعرضت لها آنذاك.[1]

وقد ساهمت السياسات الإصلاحية التي قامت بها الصين، في ترتيب أولويات سياستها الخارجية، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، حيث ساعد هذا التقدم الاقتصادي الذي حققته الصين في فترة الإصلاح والانفتاح، في تعزيز وترسيخ الطموح الصيني للوصول إلى المراتب العالمية الأولى، بالإضافة إلى الخطط الخماسية التنموية التي دفعت بالاقتصاد الصيني إلى درجة عالية من التقدم، لتصبح الصين دولة اقتصادية كبرى[2].

كرونولوجيا الخطط الخماسية التي من خلالها حقق الاقتصاد الصيني التطور الذي وصل إليه:

- **الخطة التنموية الأولى 1953 – 1957:** هدفها تحويل الصين من دولة زراعية إلى دولة صناعية، مع التركيز على الصناعات الثقيلة وتطويرها.
- **الخطة التنموية الثانية 1958 – 1963:** ركزت على التنمية الزراعية والصناعية، كما ركزت على الصناعات الثقيلة أيضا.
- **الخطة التنموية الثالثة 1966 – 1970:** هدفها تطوير الزراعة وتقوية الصناعات الأساسية.

---

1 – ماهيناز الباز، مرجع سابق الذكر.

2 – طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية أنموذجا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018، ص 9.

- **الخطة التنموية الرابعة 1971 – 1975:** هدفها زيادة الإنتاج الزراعي والتركيز على الصناعة والاستثمار في البنية التحتية.
- **الخطة التنموية الخامسة 1976 – 1980:** هدفها بناء نظام صناعي مستقل وكامل نسبيا.
- **الخطة التنموية السادسة 1981 – 1985:** هدفها الرئيسي تعديل وحل مشاكل الخطط السابقة.
- **الخطة التنموية السابعة 1986 – 1990:** كان هدفها الأساسي هو بناء أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي بخصائص صينية.
- **الخطة التنموية الثامنة 1991 – 1995:** حيث أعطيت الأولوية لإعادة الهيكلة الصناعية مع تطوير التكنولوجيا والتعليم والتجارة الخارجية.
- **الخطة التنموية التاسعة 1996 – 2000:** هدفها الرئيسي تأسيس اقتصاد سوق اشتراكي مبدئي مع زيادة تطوير الهيكل الصناعي.
- **الخطة التنموية العاشرة 2001 – 2005:** هدفها بناء نظام ضمان اجتماعي كامل نسبيا، مع تحقيق تقدم كبير في انشاء نظام مؤسسي حديث في الشركات المملوكة للدولة.
- **الخطة التنموية الحادية عشر 2006 – 2010:** كان هدفها تحسين الهيكل الصناعي مع تطوير وتحسين استخدام الموارد.
- **الخطة التنموية الثانية عشر 2011 – 2015:** هدفها زيادة المدخلات في التعليم والعلوم والتكنولوجيا، مع تحديد ووضع أهداف لحماية البيئة.
- **الخطة التنموية الثالثة عشر 2016 – 2020:** هدفها استخدام الابتكار لدفع التنمية[1].

ولم يكن هدف هذه الخطط في السنوات الأخيرة اقتصاديا فقط، بل كان يحمل العديد من الأولويات بما في ذلك حماية البيئة مع تحديد أهداف ضرورية لخفض انبعاثات الكربون، وتحسين استخدام الطاقة، كما أعطت الأولوية أيضا لبرامج الرعاية الاجتماعية تحقيقاً للأمن الصحي ومكافحة البطالة بإعطاء المزيد من فرص العمل.[2]

1 - **Designing the future China's five-year plans since 1953**, https://news.cgtn.com/ , date of view :01/12/2020.

2 - https://news.cgtn.com/, ibid.

- **الخطة التنموية الرابعة عشر 2021 – 2025:** أكّد الزعيم الصيني " شي جين بينغ " على وضع صحّة الشعب الصيني في مقدّمة أولويات استراتيجية التنمية، لما تمثله من أهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والازدهار الوطني، وذلك بتكوين أفضل للأخصائيين في قطاع الصحة، وقد شدد على أهمية مكافحة جائحة كورونا كوفيد – 19 من خلال تعزيز الروح العظيمة، واستخلاص التجارب والنماذج الفعّالة وبلورتها في المؤسسات، من أجل انشاء آلية مدخلات مستقرة لقطاع الصحة العامة والوقاية من الأمراض والسيطرة عليها، كما أكد الزعيم على ضرورة تعزيز التبادلات والتعاون الدوليين وضرورة الاستجابة لحالات الطوارئ الصحيّة العامّة العالمية الرئيسية، وبالإضافة الى قطاع الصحة تنص الخطة الخماسية الرابعة عشر على ضرورة تنمية قطاع التعليم واعطائه أهمية بالغة، بالإضافة الى تعزيز تنمية الإرث الثقافي وكذلك تنمية قطاع الرياضة لأنه الوسيلة المثلى لتحسين صحة الشعب وتحقيق تطلعاته لحياة أفضل من أجل تنمية بشرية شاملة وتحقيق الأمن للمواطنين الصينيين، وعليه تستعد الصين من أجل استقبال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في 2022، من أجل بناء صين قوية في مجال الرياضة.[1]

يعتبر الزعيم الصيني، أن ما يمرّ على شعبه هو معركة تستحق الخوض في غمارها بكل الوسائل المتاحة، خاصة المعنوية (الروحية والثقافية)، ومن أجل النهوض مجددا بالتنمية منذ بداية الجائحة، لابد من مضاعفة مجهودات الشعب والحزب بمختلف مؤسساته وتوثيق العلاقة بينهما، من خلال التكاتف والتحلي بروح المسؤولية الوطنية، من أجل مواصلة التنمية في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية منها، وما سنتطرق إليه بعد عرضنا لأهم الخطط التنموية التي تضعها الصين، هو تنامي اقتصادها خلال الفترة الآنفة الذكر، مع التوقف عند المراحل المهمة فقط.

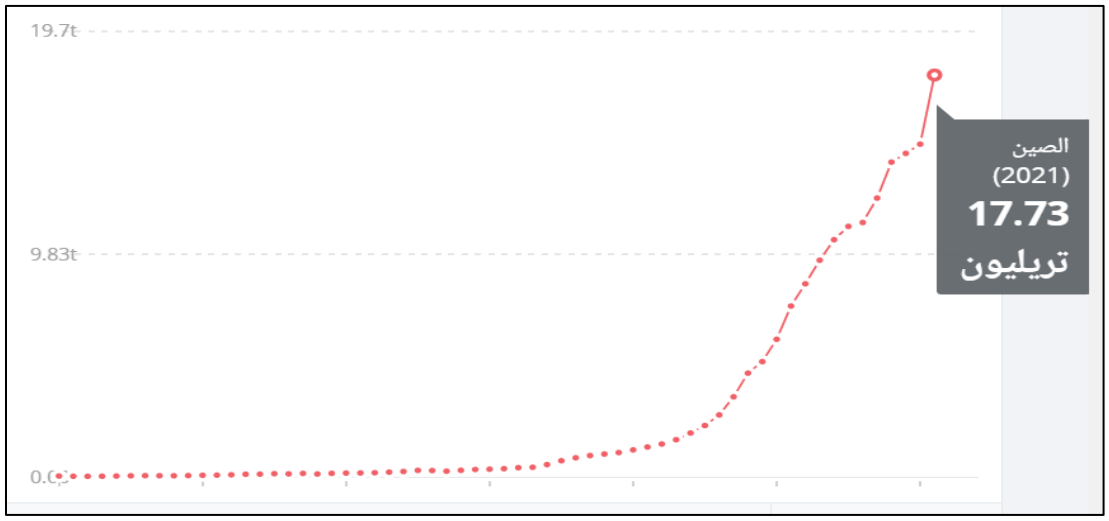
يُرجِعُ الاقتصاديون تنامي الاقتصاد الصيني المتسارع، إلى عاملين رئيسيين هما: معدلات الاستثمار العالية والتي استندت على الادخارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية، والنمو السريع في حجم الإنتاج، وهما عاملين مرتبطين ببعضهما البعض، حتى عندما حدثت الأزمة الاقتصادية التي حدثت بشرق وجنوب شرق آسيا خلال سنتي 1997 – 1998، بقي الاقتصاد الصيني قويا حيث صنّفه البنك العالمي في المرتبة السابعة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا،

---

1 – شبكة الصين، **شي يشدد على تعزيز وتنمية قطاعات التعليم والثقافة والصحة والرياضة**، تاريخ النشر: 2020/09/23، http://arabic.china.org.cn/txt/2020-09/23/، تاريخ الاطلاع: 2020/12/03.

فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا[1].

الشكل 14: إجمالي الناتج المحلي الصيني بالدولار الأمريكي 1960- 2021



المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/10/12.

وقد تعرّض العالم إلى أزمة مالية واقتصادية عام 2008، إلّا أنّ الصين استطاعت مرة أخرى الحفاظ على ارتفاع نسبة نموها، حيث بلغ متوسط النمو للناتج المحلي الإجمالي من 2008 – 2012 حوالي: 9,24 % وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بالدول الكبرى، فالصين تمتلك أكبر احتياطي للنقد الأجنبي في العالم، ويعود الفضل لمراكمتها لفوائض الميزان التجاري، كما أنّها تعتبر أكبر دولة تجارية على المستوى العالمي من حيث تصدير السلع وثاني أكبر مستورد لها. [2]

يرى بعض خبراء الاقتصاد أن تحويل الوحدة الصينية إلى الدولار الأمريكي، يُعتبر انتقاصاً من الحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني، وذلك بسبب تدني الأسعار بالنسبة للعديد من السلع والخدمات في الصين، مقارنة بما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى، لذلك حاول الاقتصاديون معالجة هذه الفروقات السعرية من خلال استخدام معايير المساواة في القدرة الشرائية (Parity power purchassing)(PPP))، فإذا اعتمدنا على هذه المعايير، فإن معدلات التحويل ترفع من تقديرات حجم الاقتصاد الصيني من 1,9 تريليون دولار إلى 58,1 تريليون دولار وبهذا الشكل تتخطى الصين معتبر الناتج الداخلي الإجمالي الياباني الذي يبلغ 40 تريليون دولار وتعادل ما يقارب 65 % الاقتصاد الأمريكي، إن معطيات المساواة للقدرة الشرائية ترفع أيضا من الناتج

1 – توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 49.

2 – حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص 63.

الداخلي الخام لكل فرد (Per capita GDP) الى 6210 دولار، لكن هذه المعطيات التي تبين الحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني الضخم، لا تتماشى مع معايير مستوى المعيشة الموجودة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، بدليل أن الناتج الداخلي الصيني بالنسبة لكل فرد هو: 14,7 % فقط مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

نتيجة للتطور الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين، بدأ اعتمادها على الدولار الأمريكي يتراجع بصورة ملحوظة، بفضل اعتمادها على العملات المحلية في التجارة ممّا قلل الرسوم المدفوعة في عمليات تحويل الدولار، ونتيجة للارتفاع الكبير في القطاع المالي الصيني، أعلن صندوق النقد الدولي عام 2015 أنّ العملة الصينية "اليوان" هي عملة عالمية[2]، وقد أكد جون ميرشايمر – الذي سبق التطرق الى أهم فرضياته الهجومية في النظرية الواقعية للعلاقات الدولية في الفصل الأول– أن هذا التنامي المستمر للاقتصاد الصيني، من شأنه التوجه إلى تطوير القطاع العسكري، ومنه التهديد لمناطق النفوذ الأمريكية، وتقليل تواجدها في آسيا على وجه الخصوص.

1 – توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 50 – 51.

2 – أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص 61.

ثانيا – مرتكزات الاقتصاد الصيني:

تعمل الصين على الاهتمام بجميع هذه المقومات دون اهمال أحدها، وهي كالآتي:

المقومات الطبيعية	- تزخر بالتنوع المناخي والتضاريس وبالتالي تنوع المحاصيل الزراعية. - وفرة الثروات الطاقية والمعدنية: نفط، غاز، حديد، رصاص، زنك. - تمتلك أكبر احتياطي من الاتربة النادرة
المقومات البشرية	- تحتل المرتبة الاولى من حيث السكان. - وفرة في اليد العاملة الرخيصة. - تملك كفاءات مؤهلة في الهندسة والعلوم والاقتصاد والمعلومات.
المُدن الصناعية والشركات متعددة الجنسيات	- تنفذ عمليات التجميع الكثيفة العمالة بواسطة مشاريع صغيرة ومتوسطة. - دعمت الشركات متعددة الجنسيات الاقتصاد الصيني القائم على التخطيط المركزي والتحول نحو آليات السوق مما زاد فرصة الاندماج والتعاون مع الاقتصاد العالمي.
التجارة الخارجية	- تعتبر من أهم الأنشطة الضرورية والاقتصادية. - تتحكم الدولة بهذا القطاع وذلك بضبط قوائم البضائع تصديراً واستيراداً بقصد تحقيق التوازن بين التصدير والاستيراد.
شبكة البنية الأساسية	- استعانة الصين بشركات مملوكة للدولة متكاملة في مجال الخدمات اللوجيستية والطاقة والطرق والاتصالات والنقل البحري والموانئ. - أساسها التخطيط والاستثمارات الضخمة الثابتة والضوابط الادارية.
التدفقات المالية	- سلسلة التوريد المالية الصينية تتسم بهيمنة البنوك المملوكة للدولة التي كانت تُمول مشاريع البنية الأساسية هي والتمويل الأجنبي لإنتاج الصادرات من خلال الاستثمار المُباشر الأجنبي والتجارة.
النظام الاقتصادي	- رأى دينج أن الانفتاح ضرورة تنقذ البلاد من الركود والجمود الفكري والعزلة التي كانت في حُكم ماو.
الخدمات الحكومية	- تمكنت من حماية حقوق الملكية. - تقليص تكاليف المعاملات. - جذب الاستثمارات المباشرة الاجنبية من خلال تقديم خدمات تسهيلية.[1]

1 – محمد عطية محمد ريحان، مرجع سابق الذكر، ص ص 149– 150.

تطرقنا لأهم مرتكزات الاقتصاد الصيني بإيجاز ومع ذلك لا يفوتنا التطرق للقطاعات الحيوية المُساهمة في نموه، حيث تنقسم إلى ثلاثة قطاعات: الأولية والثانوية والثالثية، فالقطاع الأول يشمل الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك، ويمثل حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، أما القطاع الثانوي فيشمل الصناعة التي تمثل 40 % من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل البناء منه 9 %، أمّا القطاع الثالث فيشمل تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين والبريد، العقارات، الوسائط المالية، خدمات الفنادق والمطاعم، فهي تمثل مجتمعة 44 % المتبقية من الناتج المحلي الإجمالي[1].

تعتبر القطاعات الثلاث: " الزراعة، الصناعة وقطاع الخدمات"، هي القطاعات المساهمة في نمو الاقتصاد الصيني، وعليه تُعتبر محور الإصلاحات الاقتصادية التي تسعى الحكومة الصينية لتحسينها سنويا، ومع أنها تولي اهتماما كبيرا بالزراعة، إلاّ أنها أصبحت تميل تدريجيا بصورة أكبر إلى التصنيع، على سبيل المثال، استمرت مُساهمة القطاع الزراعي الصيني في الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، من 28.4% عام 1985 إلى 18.4% عام 1998، وهو انخفاض صاف بنسبة 19.5%، واستمر الانخفاض إلى: 7,11% سنة 2019، في الوقت نفسه استمرت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الزيادة، من 43.1% عام 1985 إلى 48.7% عام 1998، بزيادة صافية قدرها 14.6%، وقد زادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 28.5% عام 1985 إلى 32.9% عام 1998، أي بزيادة إجمالية قدرها 5.9% فقط في نفس الفترة.[2]

لكن بزيادة الطلب فيما يخص هذا القطاع، ارتفعت مساهمته بشكل كبير في الاقتصاد الصيني، كما زادت سرعة نمو القيمة المضافة للصناعة الثالثة "الخدمات" سنة 2017 بنسبة 8,3%، فحققت قطاعات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات البريد ونقل المعلومات وبرامج الحاسب وخدمات التجارة وغيرها من الخدمات الإنتاجية، أصبح الاستهلاك القوة المحرّكة الرئيسية للنمو الاقتصادي، وارتفعت إثر ذلك نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى: 52,9 %، أما الانفاق الاستهلاكي فساهم بنسبة: 64,5% في الناتج المحلي

---

1 – **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الصيني**، https://tradingeconomics.com/china/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/10/06.

2 - **China - Economic sectors**, published on: 16/10/2011, https://www.nationsencyclopedia.com/, date of view : 06/10/2020.

الإجمالي.[1] وقد فاقت مُساهمة قطاع الخدمات القطاع الصناعي سنة 2019، وقُدِّرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ: 53,9 % كما بلغت مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني: 59,4 %، وفق ما ذكرته مصلحة الدولة للإحصاء.[2]

إنّ جائحة كورونا كوفيد – 19 التي ألمّت بالعالم مع أواخر 2019، والتي كانت بدايتها في الصين بالتحديد في مقاطعة هوباي، أحدثت ضررا بالغاً في الاقتصاد الصيني في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، حيث تسببت في انكماش قياسي للاقتصاد الصيني وصل إلى: **(– 6,8 %)**، وذلك بسبب إجراءات الحجر وعزل المقاطعة وغلق المصانع والموانئ، وقد سبق التطرق إلى أهمية هذه المقاطعة من الناحية الاقتصادية، إلاّ أن الصين تعاملت مع الجائحة بجدية وحذر بالغين، بدليل بنائها مستشفى في مدة 12 يوما بالقرب من المقاطعة المعزولة تجنبا لتفشي الوباء أكثر، ومنه أصبحت قضايا الأوبئة من أبرز القضايا والانشغالات الجيوسياسية في عالم اليوم، حيث التهديدات تتجاوز الأسلحة، وتفرض هذه القضايا نفسها لعدّة اعتبارات، لأنها تُهدّد استقرار الدول، ولأنّها تُوظف من طرف الدول الكبرى في سياستها الخارجية[3]، وليست هذه الأوبئة لوحدها ما يعيق الاقتصاد الصيني وانما تواجه هذه الدولة الكبرى، تحديات أخرى نذكرها كالآتي:

ثالثًا – التحديات التي تواجه نمو الاقتصاد الصيني:

1 – **التضخم:** يترافق نمو أي اقتصاد دولة مع ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم، وهذا ما حدث في الصين مثلما سبق التطرق اليه بعد الانفتاح السريع وسياسات الإصلاحات المكثفة، حيث بلغت أعلى نسبة قياسية سنة 1989، والتي قُدِّرت بـ: 28,5 % نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب احتكار السلع، وبعد تدارك الحكومة الصينية لتلك الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، اضطرت الى وقف الإصلاحات وفرضت الرقابة على الأسعار، فانخفض معدّل التضخم سنة 1990 ليصل ما بين: 1 و 5%، لكن

---

1 – ليو باو كوي، **مساهمات الاقتصاد الصيني**، http://www.chinatoday.com.cn/، تاريخ الاطلاع: 2020/10/06.

2 – **صناعة الخدمات تمثل 53.9% من إجمالي الناتج المحلي في الصين خلال عام 2019**، تاريخ النشر: 2020/01/18، http://arabic.news.cn/2020-01/18/c_، تاريخ الاطلاع: 2020/09/20.

3 – نور الهدى لخشب وتوفيق حكيمي، جائحة كوفيد – 19 والتميّز الاستراتيجي الصيني: كيف أسهمت السياقات الجيوسياسية زمن الجائحة في تعزيز موقع الصين العالمي؟ **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 07، العدد 02، جويلية 2022، ص 283.

سرعان ما ارتفع معدل التضخم بنسبة قدرها: 24,3 عام 1994، وكان ذلك بسبب زيادة الطلب الكلي على المنتجات مع ارتفاع في مستويات المعيشة، ذلك ما دفع الحكومة الصينية الى تعزيز سلطتها المركزية في القرار الاقتصادي، من أجل كبح الارتفاع في معدل التضخم دون التأثير على نسب النمو.[1]

وقد عادت نسبة التضخم للارتفاع سنة 2008 بسبب العواصف الثلجية التي أضرّت بالمحاصيل الزراعية وتزامنت مع تزويد المدن بالأغذية، مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والسلع الأساسية العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى زيادة تكلفة الواردات، لكن ذلك الارتفاع لم يتجاوز 5,9%، حيث فرضت الحكومة قيوداً معقدة على الأسعار.[2]

أما فيما يخص انعكاس جائحة كورونا كوفيد – 19 على نمو الاقتصاد الصيني، فقد حدث تضخم طفيف وصل الى: 2,9 % في 2019، و3,05 % في 2020، وتشير توقعات الاقتصاديين الى انخفاض النسبة إلى: 2,55 % سنة 2021.[3] وذلك راجع الى السياسة الاقتصادية الصينية الحذرة والمتأهبة لأية أزمات اقتصادية أو سياسية أو حتى تجارية مثلما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية وما نجم عنه من توتر في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين، ذلك ما سوف نتطرق إليه من خلال الفصل الخاص بالتنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي لاحقاً.

2 – **البطالة:** بلغ النمو الاقتصادي في الصين سنة 1980، بنسبة 9,3 % سجل خلالها معدل نمو العمالة بنسبة 3 %، وقد أظهرت المعطيات سنة 1990 أن حوالي 12 مليون صيني قد تركوا وظائفهم غير المربحة في القطاع الرسمي خصوصا القطاعات المملوكة للدولة والتعاونيات، وقد تمّ اعتماد سنة 1994 قانون العمل الجديد، الذي نص على الحد الأدنى للأجور واحتساب فوائد برنامج التأمين ضدّ البطالة، وقد بلغ سنة 2002 عدد العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية 7,7 مليون ليرتفع معدل البطالة إلى أعلى نسبة مسجلة رسميا قدّرت بـ 10 %. [4]

---

1 – زينب عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص ص 159 – 160.

2 - Keith Bradsher, **China's Rate of Inflation Is Highest in 11 Years,** published on : 03/11/2008, https://www.nytimes.com/ , date of view : 08/10/20.

3 - **Inflation rate in China from 2005 to 2021**, https://www.statista.com/, date of view : 08/10/20.

4 – محمد صخري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **وضعية البطالة واستراتيجية التشغيل في الصين**، تاريخ النشر: 2018/08/21، https://www.politics-dz.com، تاريخ الاطلاع: 2020/12/08.

استمرت نسب البطالة من 2002 إلى 2018 في الارتفاع والانخفاض ما بين 3,7% و4,3% وبقيت على نفس الوتيرة فيما يخص فئة الرجال والنساء في المناطق الحضرية والريفية إلى غاية نهاية سنة 2018، حيث ارتفعت معدلات البطالة الى 5 % ، بسبب نزوح العمال من الريف نحو المناطق الحضرية، وبقيت في نفس المستوى الى غاية تفشي جائحة كورونا حيث ارتفعت الى 6,3 % كأقصى نسبة، وكان ذلك بسبب غلق المصانع والشركات وتوقيف العمال عن العمل لمكافحة أفضل لفيروس كورونا كوفيد – 19، لكنها انخفضت مع نهاية سنة 2021 إلى 5.1 % بسبب التحكم في انتشار الوباء، وعودة الاقتصاد إلى النمو من جديد.[1]

وقد تمثلت تحديات التشغيل في الصين فيما يلي:

- العرض الكبير لليد العاملة والبنية غير العقلانية للعمالة المتواجدة من حيث كبر السن.
- تشابك الطلب على الوظائف بين القوى العاملة الجديدة والعمالة المسرحة المعاد توظيفها.
- ضغط العمالة الحضرية مع انتقال العمالة من الريف الى المناطق الحضرية وانخراطهم في العمالة المؤقتة أو غير الرسمية.[2]

ومازال الاقتصاد الصيني في تطور مستمر، حسب أغلب آراء مركز الشؤون الدولية للجيل القادم، وذلك بغض النظر عن أهم التحولات والانعطافات في سياستها الداخلية أو الدبلوماسية والدولية على حد سواء خاصة منذ بداية جائحة كورونا، فإنّ توقع موعد تطور الصين إلى قوة اقتصادية عالمية أولى، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية يبقى محل خلاف ونقاش في مراكز البحوث والدراسات الاستشرافية، وقد كان توقع مركز بحوث الاقتصاد والتجارة لتاريخ هذا التحول الكبير في ميزان القوى الاقتصادي، سنة 2028، أماّ المجلس الاستخباراتي القومي الأمريكي فقد حدّد سنة 2030 كأقصى تقدير.[3]

---

1 – **نسب البطالة في الصين 2002 – 2020**، تاريخ النشر: 2022/08، https://tradingeconomics.com، تاريخ الاطلاع: 2022/09/15.

2 – محمد صخري، مرجع سابق الذكر.

3 – منير مباركية، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، 2016، ص 202.

المطلب الرابع: عوامل تطور البنى التكنولوجية والعلمية الصينية

لقد عملت سياسة الإصلاح والانفتاح التي قامت بها الصين، على الصعود السريع باعتبارها قوة اقتصادية بارزة في النظام الدولي، وتُوظف في ذلك نظريات ومفاهيم ابتكرها القادة الصينيون بكفاءة عالية في الجانب الاقتصادي، حيث سعى الرئيس الصيني "هو جين تاو" إلى وضع مفهوم يعرف "بالآفاق العلمية للتنمية"، فأضفى صفة العلمية على التنمية، وقامت فيما بعد الدولة باعتماده سياسة رسمية لها في المجال السوسيو– اقتصادي، ويعتبر أبرز سمات هذه النظرة العلمية للتنمية هي تحرير العقل من تلك المعتقدات الأيديولوجية، التي أعاقت الصين فيما مضى نحو التقدم، وكان الحل في البحث عن الحقيقة من خلال مواكبة العصر والتحلي بالواقعية والبراغماتية، وعلى نفس الخطى لمسار كل من الزعيمين: "دينغ شياو بينغ" و"جيانغ زيمينغ"، وكان الطابع الاجتماعي هو الغالب على آفاق العلوم للتنمية [1].

وقد اهتمت الصين أيضاً بتطوير المجال المعرفي والعلمي، حيث تمكنت عام 2013 من تقديم 825,136 طلب براءة اختراع، وتركز بشكل كبير على العلوم الكيميائية، ممّا جعلها تمتلك أكثر من 25% من الأوراق التقنية في هذا المجال على المستوى العالمي، و18% من الأوراق الموثّقة رفيعة المستوى في مجالات التكنولوجيا وعلوم المواد، كما يوجد في الصين 750 مركز للبحث والتطوير المدعّمة باستثمارات أجنبية، وقد خصّصت الصين على البحث والتطوير نسبة 20,1 % عام 2016 من الانفاق الإجمالي العالمي[2]، وقد أعلنت وكالة الأخبار الصينية "شينخوا" في 28 مارس 2021، أن الصين ستقوم بزيادة إنفاقها على البحوث الأساسية بمعدّل قياسي يبلغ 8 %، خلال الخطة الخماسية الرابعة عشر (2021 – 2025)، ليصبح 441 مليار دولار، من إجمالي نفقات البحث والتطوير، وفقا لوزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية [3]، وتشير التوقعات أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية في إجمالي الانفاق على البحث والتطوير السنوي بحلول عام 2026،

---

1 – حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص ص 71– 72.

2 – أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص 64.

3 – **الصين ستزيد الإنفاق على البحوث الأساسية**، تاريخ النشر: 2021/03/28، http://arabic.news.cn/، تاريخ الاطلاع: 2022/10/12 08:56.

وتُعبّر هذه الاحصائيات على ربط الصين المسيرة التنموية بالعلم والمعرفة، ومُحصّلة هذا الاهتمام المعرفي تُوجهه الصين بالإضافة الى التفوق الاقتصادي في تطوير القطاع العسكري والتكنولوجي[1].

وبعد الادراك الصيني التام على ضرورة تطوير البحث العلمي من أجل الحفاظ على التنمية ومواكبة الدول المتطورة، تقوم الصين بإعادة هيكلة سياستها الخاصّة من أجل توجيه محاور البحث العلمي ونتائجه إلى الصناعة والاقتصاد، ومن بين الأمثلة الناجحة هو إنشاء الصين لبرنامج قومي من أجل النهوض بالبحث العلمي وتحسينه، حيث يرتكز على ثلاث عناصر أساسية:

- تحفيز الابداع التكنولوجي وتنشيطه من أجل تسويق نتائجه.
- تطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها من اجل تنمية الصناعة.
- تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية من أجل الانتقال السلس نحو العولمة.

ولقد تمكنت الصين من خلال هذا البرنامج من إقامة 54 منشأة تكنولوجية، و 465 حاضنة تكنولوجية، بالإضافة الى إنشاء مراكز تكنولوجية وقواعد صناعية، أما على مستوى الجامعات فقد قامت الصين بإعادة هيكلتها من خلال مشروع 211، كان الهدف منه تطوير 100 جامعة صينية وتهيئتها لمواكبة التطور العالمي، وقد استطاعت الصين إلى حدٍّ بعيد إنشاء نوع جديد من الشركات التي تديرها الجامعات، هدفها الأساسي تحويل السياسة البحثية من الوظيفة الأكاديمية إلى الوظيفة الاقتصادية، كما تمكنت هذه الإصلاحات البحثية والتعليمية، من تهيئة الجامعات لتصبح عامل أساسي في النظام القومي خاصّة مع التعداد السكاني الكبير[2].

كما أنّ تنامي القدرات الصينية الإبداعية في مجال البحث والتطوير، برزت من خلال إنتاج مؤسسات التعليم العالي لأعداد متزايدة من الخريجين، ذوو كفاءة عالية خاصة في مجال العلوم والهندسة، حيث قُدّر عدد الباحثين في الصين سنة 2013 حوالي 1,48 مليون باحث يعملون بدوام كامل، مع تزايد مستمر في عدد البحوث الدولية من قبل العلماء الصينيين، التي يتم نشرها في مجلات وردت في فهرس الاقتباس العلمي، أما فيما يخص التكنولوجيا الاستراتيجية المتطورة

---

1 – أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص 65.

2 – بوزيدي هدى وبورغدة حسين، قراءة في خبرات تطوير البحث العلمي لبعض الدول: أمريكا، الصين، أستراليا، فرنسا، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد 2، المجلد 4، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018، ص 382.

استطاعت الصين تحقيق إنجازات معتبرة في مجال الحوسبة الفائقة، وقد تمكنت من سد العديد من الثغرات التي كانت قائمة في مجال التكنولوجيا والمعدات، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة وحماية البيئة والتصنيع المتقدم والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها من الصناعات الاستراتيجية الناشئة في الصين، أما في مجال العلوم الطبية فقد تضاعفت المنشورات في هذا المجال وتجاوزت الثلاثة أضعاف، من 8700 منشور إلى 29295 وفقا لشبكة العلوم، وهي مرتبطة بعلوم المواد والكيمياء والفيزياء، وبدعم من البرنامج الدولي للعلوم الأساسية التابع لليونسكو عام 2015، التزم معهد "هويانغ "ببكين المتخصص في مجال التكنولوجيا الجينية، بما يُقارب 300 مليون دولار لتمويل مشروع المجموعة الكاملة للاختلافات الجينية البشرية، والذي سيقوم على مدار العشر سنوات القادمة بإنشاء 5000 قاعدة بيانات جديدة خاصة بتحديد الجينات والأمراض، إنّ التقدّم المتزايد للصين في مجال البحث والتطوير العلمي يمكن إرجاعه إلى اعتماد سياسة الباب المفتوح من خلال عدة سياسات:

- 1978: تجديد شباب الأمة بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم.
- 1995: تأهيل وتقوية الأمة بالمواهب
- 2001: بناء قدرة ذاتية على الابتكار.
- 2006: تحويل الصين إلى دولة موجهة نحو الابتكار، وهي الاستراتيجية التي استقرت في الخطة التنموية لتطوير العلوم والتكنولوجيا من 2006 إلى 2020 [1].

وقد استطاعت الصين تجاوز فكرة الانغلاق التي فرضتها سياسة ماوتسي تونج، وأدركت أنّ الانفتاح من شأنه مساعدتها على التنمية، هذا ما أثر إيجابيا على كفاءة الموارد البشرية خاصّة العاملين والموظفين، وقد حرصت الصين على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين (ذكور وإناث) سواء في التعليم أو العمل من أجل المساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد [2]، وبتبنيها لسياسة الباب المفتوح قامت الصين بإرسال أكثر من 3 ملايين طالب إلى الخارج من أجل التعلّم والانتفاع بالعلوم والتكنولوجيا الأجنبية، وقد عاد أكثر من مليون ونصف طالب صيني ومعهم عدد كبير من الخبرات والمشاريع والأفكار والرؤى المتميّزة، وقد استفادوا من فرص هائلة ساعدت في النمو الاقتصادي للصين، ومن أجل استرجاع باقي الطلبة الصينيين وإغراء النخبة الصينية للعودة إلى الوطن، قامت

1 – كونج كاو، **الصين**، تقرير يونسكو للعلوم، 2019، ص 595.

2 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 70.

الصين بمنح المهندسين الطموحين، والحاصلين على شهادات دكتوراه من جامعات اجنبية فرص عمل لمدّة خمس سنوات بدوام كامل بالإضافة إلى دعم مالي يبلغ 500 ألف يُوان، ومنحة بحثية بقيمة تتراوح من 1 إلى 3 مليون يُوان، ومع حلول سنة 2015 التحق بهذا البرنامج حوالي 4100 من الصينيين المغتربين والخبراء الأجانب بأوراق اعتماد لا يشوبها شيء، مستعدين للعمل من أجل تنمية بلادهم لتصبح كنظيراتها في القوة [1].

كما يعتمد الدفاع الوطني الصيني على تحديث قطاع العلوم والتعليم، حيث يستخدم بشكل كامل قوة العلوم والتكنولوجيا الوطنية لتنمية وتطوير البحوث العلمية والإنتاج للصناعة الحربية، حيث تعزّز علاقات التعاون والتبادلات الفكرية والمعرفية مع صناعات العلوم والتكنولوجيا العالية والحديثة، كما أنّ حرص الصين على تسريع خطوات البحوث العلمية من أجل الحصول على نتائج جيدة تساهم في تطوير التكنولوجيا الحربية [2]، من شأنه مكافحة مختلف التهديدات الحديثة سواء المادية التي تمس التراب الصيني، أو المعلوماتية التي تحدث في الفضاء السيبراني، وامتلاك الصين لهذه التكنولوجيات المتطورة يُخوّلها الادراك الجيد للتهديدات المختلفة في الوقت المناسب تفادياً للوقوع في أزمات أمنية حرجة، وتعمل الصين على دعم تطوير المجال العلمي والتكنولوجي، خاصة وأن أولويات التكنولوجيا الصينية المتطورة في مجال الدفاع الوطني تشمل النقاط التالية:

- تزويد الجيش بالأجهزة والمعدات الحربية ذات الجودة والكفاءة العالية.
- استخدام تكنولوجيا الصناعة الحربية للأغراض السلمية.
- تطوير الصناعات الكهرونووية والفضاء والطيران والسفن المدنية.
- تحقيق الدفع المتبادل الجيد بين الجيش والشعب.
- دعم صناعة العلوم والتكنولوجيا للدفاع الوطني لتطوير الاقتصاد الصيني والحفاظ على قوته[3]

---

1 – كونغ كاو، مرجع سابق الذكر، ص 598.

2 – شبكة الصين، **كتاب أبيض حول الدفاع الوطني الصيني**، تاريخ النشر :2000/10/17، http://arabic.china.org.cn/news/txt/2000-10/17/content_2001462.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/05/12 11:45.

3 – المرجع نفسه.

المبحث الثاني: المحددات الحضارية والسياسية لتنامي القوة الصينية

المطلب الأول: دور المقومات الحضارية في ازدهار القوة الصينية

تعتبر الكونفشيوسية من أعظم النزعات الفلسفية عند الصينيين، حيث ترجع الى مؤسسها كونغ فو دزه الملقب بكونفوشيوس* 551- 479 ق م الذي تأثر بواقع المجتمع الصيني السياسي والاجتماعي الذي كان يسوده الظلم والانحلال والكراهية بين الحكام والمحكومين، فبدأ يدعو الى مبادئ خاصة كانت خلاصة تأملاته في الشروط الأساسية لبناء مجتمع مثالي، وقد عمل على تعليم الناس الأخلاق التي هي عبارة عن ذاتية الفرد ممزوجة بالعرف العام، فالفرد والمجتمع كلاهما لا ينفصل عن الآخر.[1]

قام "كونفوشيوس" بعدة اسهامات في المجال السياسي وتنظيم السلطة التي يجب أن تتحقق بالاقتناع والقبول واحترام ممارسيها كما أن الرقابة ضرورية على السلطة لتجنب الانحرافات في ممارساتها ومن حق الحاكم أن تتوفر لديه ثلاث عناصر أساسية: الاقتصاد – الجيش – ثقة الشعب وبسبب الاصلاحات الهادفة التي قام بها كونفوشيوس في الدولة والمجتمع الصيني ككل سُمي بالمصلح أو المعلم الكبير[2]، وقد تبعه مئات الطلاب طمعاً في الأخذ من علمه ومعرفته التي استوحاها من الحياة، وقد اعتبر كونفوشيوس أن الانسجام الداخلي والكمال النفسي للفرد، تؤدي كلها إلى انسجام الدولة ووحدتها وكمالها في النهاية، وذلك راجع إلى اعتبار الفرد الصورة المصغّرة للدولة [3]، وعلى

---

* **كونفوشيوس:** نشأ كونفوشيوس في أسرة فقيرة وعمل في طفولته ليساعد والدته بعد موت أبيه وراح يوجد لنفسه وقتا يتعلم فيه الرماية والموسيقى رغم ذلك حتى بلغ الثانية والعشرين من عمره فبدأ يشتغل بالتعليم، وكان يتقاضى من التلميذ ما يستطيع دفعه مقابل تعليمه، ووضع منهجا لبرنامجه التعليمي الذي اعتمد فيه على نقل علمه مشافهة شأنه في ذلك شأن سقراط، فعلم تلامذته مختلف العلوم والفنون المتاحة في عصره من تاريخ وشعر، وآداب اللياقة، وكان قد أنجب ابنا وحيدا هو من تولى اتمام عمله بعد وفاته.

1 – سامي صلاح الدين زكي نجم، **الرجل الأعلى والأساس الخلقي عند كونفوشيوس: دراسة تحليلية نقدية**، بحث منشور، جامعة المنوفية، 2010.

2 – نور الدين حاروش، مرجع سابق الذكر، ص 33.

3 – صلاح بسيوني رسلان، **كونفوشيوس: رائد الفكر الإنساني**، 2007، ص 176.

هذه الأسس الفكرية الكونفوشيوسية، يعتبر الصينيون الأخلاق ذات صلة وطيدة مع السياسة، ويحرصون على تكريسها خاصة فيما يخص مكافحة الفساد، من أجل تحقيق العدل والمساواة.

لم تكن أفكار كونفوشيوس مُسالمة تمامًا، لأنه كان يؤمن بأسف أن هناك أوقات يجب أن يلجئ اليها ذوو الأخلاق الى القوة، كي يحموا أنفسهم والعالم من أن يستعبدهم، أولئك الذين يرون أن القوة هي حجتهم الوحيدة التي تضمن لهم البقاء، كما اعتبر كونفوشيوس القوة الملاذ الأخير الذي يجب أن يتبع العدالة حيث كان يؤمن بأن أي جيش لا يمكن أن يحارب حربا فعالة إذا لم يكن جنوده العاديون يعلمون السبب الذي من أجله يحاربون والهدف النبيل الذي لن يترددوا في الموت من أجله[1].

لقد حررت أفكار كونفوشيوس الذات الانسانية وذلك بمعرفة أهمية الفرد والقدرات الانسانية القابلة للتطور وكانت فلسفته حجر الأساس الذي من خلاله بدأ الصينيون في بناء ثقافتهم وحضارتهم ورُقيّهم[2]، فالإنسان إن لم يعرف قيمته، بقيت قدراته حبيسة معتقدات خاطئة وهذا ما يمنعه من الانتاج الفكري والمادي لذلك لابد من تحرير انسانيته.

المطلب الثاني: دور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الصينية

سلكت الصين طريقاً متدرجاً في طريقها للتحول السياسي وقد اتبعت خطّة سلسة وحذرة من حيث التداول السلمي على السلطة، وفي الوقت الذي شهد فيه الحزب الشيوعي الصيني إشكاليات وجدل كبير لعدم تبني النهج الديمقراطي الغربي من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية، كما أن الواقع الصيني السياسي أصبح يؤكّد على أنّ الصين ترتكز على الواقع العملي للظواهر الاقتصادية ذات الطابع البراغماتي، لأنها أدركت أن الأفكار القائمة على الأيديولوجيا كأداة لتصنيف الحلفاء والأعداء أصبحت معايير غير واقعية ولا تعود على الصين ذات القوة الاقتصادية والتجارية العظمى بالمنفعة ولا تحقق أية مصلحة، لكن الصين في بداية سياساتها الإصلاحية اهتمت بالجانب الاقتصادي فقط وقامت بتأجيل الاصلاح السياسي الى حين تقوية الاقتصاد وكانت حجتها في ذلك أن الشعوب لا تحتاج للديمقراطية بقدر حاجتها إلى تحسين معيشتها[3]، وقد شهدت الصين منذ تأسيسها عام 1949 أربعة دساتير: دستور عام 1954، دستور عام 1975، دستور عام 1978، والدستور

---

1 – كريل هرلي جليسنر، مرجع سابق الذكر، ص 45.

2 - Yu Dong, Zhong Fang, Lin Xiaoling, **Culture Chinoise**, tr: Lisa Carducci China, 2004, p 25.

3 – ابراهيم الأخرس، مرجع سابق الذكر، ص 221.

الأخير الذي تم وضعه عام 1982، والذي يضمُّ حوالي 138 مادّة مقسمة على أربعة أبواب وهي: الأحكام العامّة، الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، أجهزة الدولة، والعلم الوطني والشعار الوطني والعاصمة، أما التعديلات التي شملت هذا الدستور، فقد أجازها المجلس الوطني للنواب عام 1988، و1993، و1999، و2004 [1].

لقد ساهم "دنغ شياو بينج" في إخراج الصين من عزلتها وسيطرة الأيديولوجيا على طبيعة سياساتها المتبعة، والتي تبين أنها لم تصعد بالصين إلى صفوف الدول المتطورة، لذلك شهدت الفترة التي قادها "دنغ" نقلة نوعية وضعت الصين في مسار الإصلاح والتحديث [2]، ولم يكن "دينغ" متشددا في سياسته كما كان "ماو تسي تونج" (1949–1959)، حيث نقل سلطة الحزب وسيطرته على السلطات الرئيسية في الدولة وقام بنقل الاشراف عليها ليكون من قبل الحكومة، والسبب وراء ذلك (اللجوء الى سياسة التدرج المرحلي) إلى إرضاء الطبقات الدنيا من خلال التطور السلس والبطيء، هذا ما مميز المرحلة التي تميزت بالبراغماتية والعمل على تحقيق المصالح النفعية [3]، تبعه على نفس الوتيرة القائد "جيانغ زيمين" (1993–2003)، الذي واكب التغيرات التي شهدتها الصين مع نهاية الحرب الباردة والتي كان أهمها أحداث الميدان السماوي عام 1989، وتعبيراً عن فكره المنفتح قام جيانغ بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مرات، كما زار المملكة العربية السعودية حيث القى خطابا حول الإسلام والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة، كما زار أهم الدول الأوروبية، والآسيوية والافريقية، وقد كان هدفه من ذلك توطيد العلاقات بين هذه الدول وبين دولته التي عانت كثيراً من العزلة والتهميش، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 شهدت الصين تحضيراً لانتقال السلطة، بطريقة سلمية وسلسة، وهذا ما ميّز النظام السياسي الصيني منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية، بغض النظر عن طبيعة النظام الذي يصفه الغرب بالدكتاتورية والشمولية وسيطرة الحزب الواحد، إلاّ أن الانتقال السلمي للسلطة مكّن قيادات كثيرة ذات كفاءة عالية من تقلّد منصب الرئاسة، مواصلين

---

1 – منصور فالح اسماعيل الحيصة، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990 – 2008**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، الأردن: جامعة مؤته، 2009، ص 39.

2 – عبد القادر دندن، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991–2006**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية دراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص63.

3 – إبراهيم الأخرس، مرجع سابق الذكر، ص 62.

نفس المسيرة التنموية التي يتوقف عندها الرئيس السابق، وقد خلف "جيانغ زيمين" الرئيس: "هو جنتاو"[1]، والمعروف بخبرته الكبيرة جرّاء توليه المناصب السياسية والإدارية منذ أن كان بسن السادسة والعشرون، وقد وضع "هو جنتاو" بعض الضوابط الاقتصادية مع الحفاظ على الإصلاحات السياسية، أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد ركّز "هو جنتاو" على النهوض السلمي للصين، مع استخدام "القوة الناعمة" كاستراتيجية أساسية في العلاقات الدولية، مما أدّى الى ارتفاع النفوذ العالمي الصيني في افريقيا وأمريكا اللاتينية والعديد من البلدان النامية الأخرى[2].

أما الرئيس الحالي للصين، "شي جين بينغ"، فقد وصل للسلطة بعد تقلده للعديد من المناصب الإدارية والسياسية، بداية من منصب مسؤول الحزب الأول في مدينة شنغهاي، ثم انتخابه عضوا في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب، وصولاً إلى منصب الرئاسة في 2012، ويعتبر "شي جين بينغ" أقرب في شخصيته الى "ماو تسي تونج" من حيث التعقيد، والكاريزما المؤثّرة سواء على المستوى الداخلي، أو الإقليمي، أو الدولي، بدليل تحدّيه العلني للتقليد المتعارف عليه دستوريا ببقاء الرئيس لولايتين لا أكثر، فمع اقتراب انتهاء ولايته الثانية المقرّرة سنة 2023، لم يقم الرئيس الصيني بتقديم خليفة له مع انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي، وذلك بعد موافقة البرلمان على مُقترح الحزب الشيوعي بإلغاء فترات بقاء الرئيس في السلطة، مما يمنحه الحق في الرئاسة مدى الحياة[3].

ترتكز الصين في سياستها على الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي، ووفقاً لاعتمادها على أهم مفهوم من مفاهيم الواقعية وهو المصلحة القومية، إلاّ أنه كان ذو معنى أوسع حيث تمثل في مصالح رئيسية وهي: الأرض، الأمن والسيادة، كذلك لم تعد الصين تعتمد كثيراً في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعول على حجم المنفعة والضرر الذي قد يلحق بها جرّاء أي سلوك[4]، فهي من الدول التي لا تميل إلى افتعال خلافات ونزاعات خارجية بالتدخل في شؤون الغير، لأنها بالضرورة ستُأثر سلباً على اقتصادها ومكانتها الدولية، ورغم اعتمادها على الحزب الواحد، أقامت الصين تداولا سلمياً على السلطة بين أجيال القادة

---

1 – عبد القادر دندن، مرجع سابق الذكر، ص63.

2 – **هو جين تاو**، https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/01/09.

3 – شي جين بينغ: الرئيس الذي عاش في كهف، تاريخ النشر: 2018/03/11، https://www.bbc.com//، تاريخ الاطلاع: 2021/01/09 12:56.

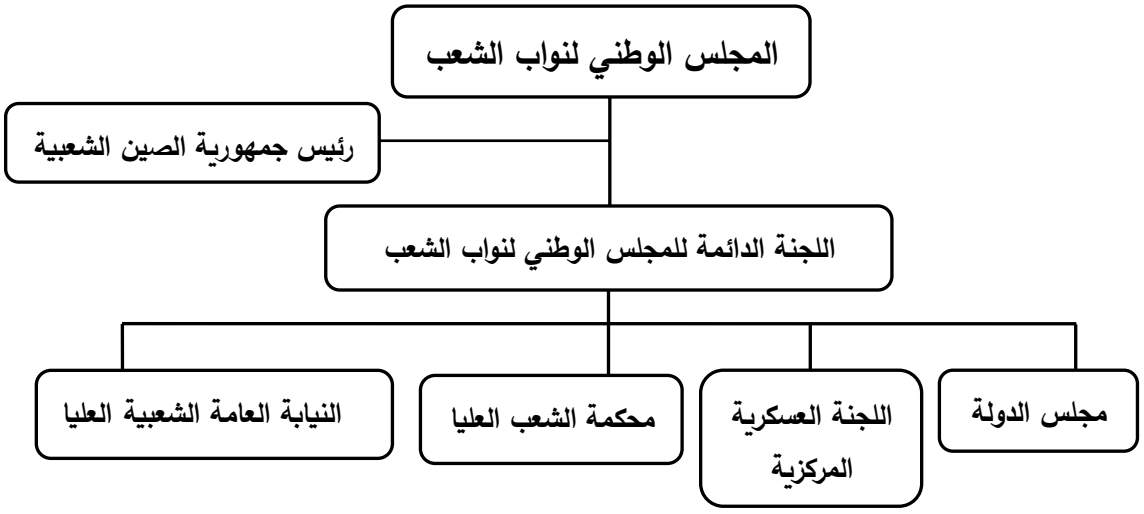
4 – منصور فالح اسماعيل الحيصة، مرجع سابق الذكر، ص 39.

في ظل حكومة مركزية، في حين أن القومية الصينية أصبحت بمثابة وحدة العيش المشترك والعنصر الأساسي الذي يُعطي للنظام السياسي صفته الشرعية [1]، وما كُل هذه الحيطة والحذر إلا نتيجة الدرس الذي تعلمته الصين من انهيار الاتحاد السوفياتي، فهي لن تسمح بتفكك أراضيها ووحدتها مهما كلّفها الأمر من أساليب الرقابة والضبط والديمقراطية المقيدة.

أوّلا- الحزب الشيوعي الصيني:

الحزب الشيوعي الصيني، هو الحزب الوحيد الحاكم في الصين، تأسس عام 1921 ثمّ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وبلغ عدد أعضائه حالياً أكثر من 70 مليون عضوا، يهدف الى تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي من خلال مبادئ اشتراكية بخصائص صينية والتي هي مزيج بين الماركسية وأفكار ماوتسي تونغ[2]، ومازالت الصين إلى يومنا تُحافظ على خصوصية نظامها السياسي تحت قيادة الحزب الشيوعي الصين الشعبية، حيث يتألّف المكتب السياسي للحزب من 17 عضواً و6 أعضاء مناوبين، بالإضافة الدولة، وزارات الخارجية، والدفاع، والمالية، والأمن العام، ووكالات الدولة للتخطيط، والآلات الصناعية والطاقة الكهربائية، وخطوط السكك الحديدية، أمّا المناصب الثانوية فتُمنح لغير الحزبيّين الشيوعيين[3].

الشكل 15: هياكل النظام السياسي الصيني



المصدر: تشو مينغ وي، مرجع سابق الذكر، ص 76.

1 – ابراهيم الأخرس، مرجع سابق الذكر، ص 222.

2 – فوزي حسن حسين، مرجع سابق الذكر، ص 59.

3 – منصور فالح اسماعيل الحيصة، مرجع سابق الذكر، ص 40.

ثانيا – نظام مجلس نواب الشعب:

هيئة دستورية في النظام السياسي في الصين، ويُعدّ الجهاز الأعلى لسلطة الدولة، من خلال أجهزته يقوم المواطنون بممارسة سلطة الدولة، مدته 5 سنوات وله عدة وظائف وهي كالآتي:

- تطبيق المركزية الديمقراطية وضمان التمتع بالديمقراطية وكافة الحقوق للشعب الصيني.
- تقسيم نطاق سلطة الدولة الادارية والسلطة القضائية وسلطة النيابة وسلطة القيادة للقوى المسلحة تقسيماً واضحاً كي تعمل أجهزة الدولة بشكل متناسق ومُوحّد.
- ممارسة السلطة التشريعية وتقرير المسائل السياسية الهامة كإقرار حالة الحرب والسلم.
- الفحص والمصادقة على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.
- انتخاب مسؤولي أجهزة الدولة العليا وكذلك عزلهم من مناصبهم[1].

تعمد الصين الى تعزيز بناء النظام السياسي الديمقراطي الاشتراكي، وذلك بضمان سيادة الشعب وهذا من خلال تحسين نظام مجلس نوّاب الشعب ودفعه لمواكبة العصر دون إفقاده خصائصه الصينية كما تُشجع الصين الديمقراطية التشاورية بإجراء قيادة الحزب مُشاورات واسعة حول أهم القضايا التي تهمّ مصالح الجماهير الحيوية[2]، هذا ما أكسبها شرعية دائمة وولاءً خالصاً من طرف الصينيين، ولقد أعادت الصين صياغة ايديولوجيتها وفق متطلبات الواقعية السياسية والواقعية الاقتصادية، من خلال التركيز على تحقيق جملة من الأولويات وهي كالآتي:

- تعميق الإصلاح الاقتصادي وتحسين ظروف الاستثمار؛
- تطوير القوة العسكرية وتحديث الجيش؛
- الحفاظ على وتيرة النمو المتسارعة لضمان مكانة دولية مرموقة؛
- منع إنشاء أية تحالفات إقليمية ضدها؛

---

1 – تشو مينغ وي، مرجع سابق الذكر، ص 80.

2 – **وثائق الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني**، ط1، الصين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2013، ص ص 37 – 38.

- العمل على إنشاء عالم متعدد الأقطاب تشارك فيه كافة الدول[1].

المطلب الثالث: التوجهات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الصينية

أولاً – الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الصينية:

لقد تطرقنا في الفصل الأول الى النظرية السلوكية، وكان اعتمادنا عليها محاولة لتبرير وفهم السلوك الصيني وتحليل السياسة الخارجية الصينية، وسبب الحرص على تطوير القوة العسكرية، وما توصلنا إليه، أن الصين لم تكتفِ باستيراد الأسلحة والتكنولوجيات الحديثة فقط، بل سلوكها السلمي وقيمها الحضارية العريقة، تدفعها إلى الاعتماد على تطوير قدرات وكفاءات الصينيين لزيادة الانتاج المحلي، وقد نتج فعلا عن هذا السلوك الهادف للتطور والتقدم، تفوق الصين على فرنسا وألمانيا في تجارة السلاح وحازت على المرتبة الثالثة عالميا، المثير للاهتمام أن هذا التقدم والتطور في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية هدفها الأول ضمان مكانة إقليمية ودولية مرموقة، بعيدة عن الاستخفاف بالقدرات الصينية من قِبل الغرب أو أيٍ كان، ولذلك سنركز في هذا الجزء من الدراسة على الدور الذي تمارسه الصين على الصعيد الإقليمي والدولي، وذلك من خلال تحليل سلوكها الخارجي نحو الدول المجاورة لها.

لقد برز الدور الإقليمي للصين خاصة في فترة قيادة الرئيس شي جين بينغ، حيث زادت أهميّة منطقة آسيا والمحيط الهادي ممّا حفّز النمو الاقتصادي العالمي، ويعمل صنّاع السياسات في الصين على الاستفادة من هذه القوة الكامنة، وتعزيزها أكثر، من خلال الدعوة إلى بناء "مجتمع ذو مصير مشترك" يتميز بدرجة عالية من التكامل الاقتصادي، وقد تمثّل ذلك من خلال مشروعات محددة أهمها المشروع الذي أطلقته الصين: "حزام طريق الحرير الاقتصادي البري" و"طريق الحرير البحري" المشار إليهما باسم مشروع: "حزام واحد طريق واحد"، وقد قام البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بطرح اتفاقيات تجارة حرة إقليمية مثل " اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" 2012، وقد أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ بأن الآسيويين يتمتعون بالقدرة على إدارة الأمن في آسيا بأنفسهم، كما أشار قادة الصين إلى منظمة شانغهاي للتعاون والمحادثات سداسية الأطراف

---

1 – عبد الرزاق مختاري، **تداعيات الصعود الصيني على دول منطقة آسيا – الباسفيك: فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2019، ص 117.

حول برنامج كوريا الشمالية النووي، ومؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة على أنها مبادرات تُؤيّد هذه الضرورة[1]، وعلى هذا الأساس ترى الصين أنَّ مكانتها الإقليمية والدولية هي ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أنها قادرة على تحقيق الأمن في المنطقة الآسيوية، كما أنها تحمل على عاتقها كامل المسؤولية لتحقيق ذلك، بما فيه الحد من اجتياح الوجود الأمريكي في القارة بهدف منافستها على الموارد الطاقوية، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل المخصص بالتنافس الصيني الأمريكي في المجال الطاقوي.

أما مع دول جنوب آسيا فقدّ أبرمت الصين العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية:

- رابطة الآسيان.
- الشراكة من أجل الصداقة والتعاون ومن أجل السلم والتنمية مع اليابان.
- الشراكة من أجل التعاون التام مع كوريا الجنوبية.

كما قامت الصين بحل 17 من أصل 23 خلاف حدودي، وربط علاقات مع دول كانت من أشد أعدائها كالهند وفيتنام، اليابان وكوريا الجنوبية [2].

ويلاحظ المتتبع لتاريخ السياسة الخارجية الصينية، أنها تتميز بالطابع السلمي لتفضيلها الاستقرار على الحرب، كما أنّ الاستراتيجية الصينية مع تنامي القوة العسكرية تنص على ضرورة عدم الهُجوم إلاّ إذا هوجمت من قبل أطراف خارجية أو حتى داخلية كعمليات التمرد والحركات الانفصالية، لكن الصين رغم سلميتها إلاّ أنها تسعى الى الوصول الى مكانة إقليمية ودولية مرموقة، فمنذ أن كانت دولة صاعدة في نظامٍ أحادي القطبية، أصبحت في فترة رئاسة الرئيس "شي جين بينغ" دولة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية مع تنامي قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، في نظام متعدد للأقطاب، وتدرك القيادة الصينية أنّه من أجل الوصول إلى المكانة العالمية التي تطمح لها والتي تخوّلها المساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي،

1 – تيموثي آر هيث، وآخرون، **إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي**، مؤسّسة راند، 2016، ص 7.
2 – توفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 94.

لابد لها أن تُحقّق مكانة إقليمية مرموقة وذلك باتباع "سياسة حسن الجوار"[1]، هذا ما يضمن للصين تحقيق مصالحها الحيوية على الصعيد الإقليمي والدولي.

ثانياً – الدور الدولي للسياسة الخارجية الصينية:

أصبحت الصين أكثر انفتاحاً على المؤسسات والمنظمات الدولية، بخلاف ما كان سائداً من قبل، فرؤيتها المحدودة أنّ هذه المؤسسات تُروِّج للمنظور الغربي بكل سياساته وأفكاره لم تُساعدها على فرض مكانتها إقليميا ودوليا باعتبارها دولة عُظمى، لذلك قامت الصين بالانخراط في معظم المؤسسات الدولية خاصّة المالية منها، حيث انضمت الصين الى:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 27 ديسمبر 1945.
- المؤسسة الدولية للتنمية في 24 سبتمبر 1960.
- مؤسسة التمويل الدولية في 15 جانفي 1969.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 30 أفريل 1988.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في 06 فيفري 1993.
- هيئة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945.[2]
- منظمة التجارة العالمية في 11 ديسمبر 2001.[3]

وتعمل الصين على توطيد علاقات سلمية بينها وبين الدول في سياستها الخارجية، خصوصاً أنها عُضو دائم في مجلس الأمن وتملك حق الفيتو، كما تنتمي للعديد من المنظمات الدولية[4]، وبما أن الصين تُعرف بحضارتها العريقة المُتشبعة بمبادئ السلم والعقلانية فقد كسبت مكانة إقليمية مرموقة، على المستوى الدولي، فهي كما تطرقنا في الفكر الكونفشيوسي دولة مُسالمة، ولا تملك أيّة

---

1 – رشيد ساعد، **الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا: الصين نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2018، ص 139.

2 – البلدان الأعضاء في مؤسسات البنك الدولي، تاريخ النشر:2017، www.albankadawli.org، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

3 – الصين منظمة التجارة العالمية، تاريخ النشر: 2002، www.arabic.china.org. ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/02.

4 – منصور فالح اسماعيل الحيصة، مرجع سابق الذكر، ص 40.

مُيولات ونزعات استعمارية وتسلطية، بل إنها لا تهدف إلاّ لضمان مصلحة شعبها ووِحدة بلادها والاستمرار في تقدمها وإثبات قوّتها على المستوى الإقليمي والعالمي.

يُشجّع القادة الصينيون منذ عام 2005 الرؤية المتفائلة حول فكرة "عالم يسوده الوئام"، وذلك لتوجيه السياسات الخارجية نحو تشكيل نظام عالمي بما يُناسبُ نهضة الصين ويُلائم تطلعاتها المستقبلية، وتحمل هذه الفكرة البارزة بوضوح فيما أطلق عليه الصينيون: "الحُلُم الصيني" عوامل الموائمة والتغيير، وبنظرة واقعية بحتة تُحاول الصين تحقيق مصالحها بصورة سلميّة دون إحداث فوضى، ودون المساس بالدول الأقل تطورًا مثلما تفعل معظم الدول الغربية، تُقرّ هذه الفكرة الصينية أيضاً بسلطة الأمم المتحدة والهيكل الأساسي للنظام السياسي والاقتصادي الحالي، كما تدعم أيضا تطوير المنظمات متعددة الأطراف لمعالجة النزاعات والصراعات بأسلوب سلمي اعتماداً على التعاون والتشاور، ومع ذلك ترى الصين ضرورة إجراء تغييرات تصوّرية على المؤسسات الحالية، بالإضافة إلى طرح مؤسسات جديدة، تعمل على تلبية احتياجات الصين والقوى الصاعدة الأخرى بشكل أفضل وأضمن لتحقيق المصالح، ومن بين الخطوات التي تؤيّد هذا التصور الصيني هو تأييد بيكين لتغيير حوكمة الانترنت من أجل توسيع نفوذها والنفوذ الروسي وقوى أخرى غير غربية، كما قامت الصين بتأسيس بنك التنمية الجديد المشهور "ببنك BRIX" والذي يضم: البرازيل، روسيا، جنوب إفريقيا والهند، وهو بديل للمؤسسات التي تراها غير عادلة في سياساتها ولا تتمتع بالعقلانية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي الأخير يبرز بوضوح أن الدور الدولي للسياسة الخارجية الصينية يكمن في ترويجها لمبادئ سياسية سامية أهمها مبادئ التعايش السلمي ومحاولة تعميمها لتصبح أساس القواعد والقوانين الدولية [1].

بالرغم من أن الصين تحافظ على خصوصية مبادئ سياستها الخارجية، والتي من أهمّها: انتهاج سياسة عدم التدخل، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلاّ أنها في إطار ضمان سيادة وحدة أراضيها وأمنها الداخلي لمواصلة المسيرة التنموية وحماية مصالحها الوطنية، تقوم الصين بتكييف سياستها الخارجية مع متطلبات الحفاظ على المن والسلم الدوليين، لذلك تنتشر قوات حفظ السلام الصينية التابعة للأمم المتحدة في كل من: لبنان، وجمهورية الكونغو، وجنوب السودان، وساحل العاج

1 – تيموثي آر هيث، مرجع سابق الذكر، ص 6.

وهايتي، ومالي[1]، فإذا كان اعتبار الصين قوة اقتصادية عالمية، فإنّ هذا يؤهلها الوصول إلى أغلب مناطق العالم، من أقصى الحدود الشرقية لآسيا، إلى أقصى الحدود الغربية للقارة الأمريكية، ووصولها إلى مناطق تعتبر من أهم مناطق نفوذ القوى الاستعمارية التقليدية، دليل على أنها قادرة على التوغل والتوسع دون أن تكون نواياها استعمارية ودون استعمال أية قوة عسكرية، إنّها فقط تنتهج سياسة خارجية سلمية تضمن جاذبيتها على وجه الخصوص لدى الدول السائرة في طريق النمو، وقد برز الدور الكبير للقوة الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة، كمعيار أساسي لتحديد قوة الدول وفق النموذج المعرفي الليبيرالي، هذا ما ساهم في تحقيق الصين لأهدافها في أن تكون ضمن الدول العظمى، وقد استخدمت في ذلك استراتيجية القوة الناعمة التي تعتمد أساساً على تصدير نموذجها التنموي، وتقديم مساعدات اقتصادية للدول النامية قصد تهيئتها كأسواق للاستثمار، وكذا نشر الثقافة الصينية عبر أنحاء العالم.[2]

تمكنت الصين بالفعل من أن تصبح المشارك الأكثر نشاطاً في الشؤون العالمية منذ تولي "شي جين بينغ" منصبه في 2012، وتعتبر مؤشرات قوة الصين الصاعدة هي النتيجة الطبيعية لنموها، حيث يظهر ذلك جلياً في خطابات الرئيس الصيني التي تركز في مُجملها على "اتباع مسار التنمية السلمية والعمل على بناء المصير المشترك للبشرية"، هذه الخطابات تم تحويلها إلى واقع عملي انعكس على الميزان التجاري والتجارة الخارجية، وعلى الرغم من أنّ الرئيس الصيني السابق هوجين تاو قد استخدم سابقاً عبارة "مجتمع المصير المشترك"، والتي هي في الأساس نظام دولي يعمل فيه التكامل الاقتصادي الفعلي والحوار السياسي، على تخفيف حدّة الصراع وتعزيز الأمن، يقوم شي جين بينغ بصورة استباقية ببناء هذا المستقبل، من خلال التركيز بصورة مُكثّفة على مُبادرة "الحزام والطريق والحوكمة العالمية"، حيث تعكس استراتيجية "السلام والتنمية" القناعة التّامة، بأن التنمية الاقتصادية للصين تتطلّب بيئة خارجية سلمية وعلاقات تعاون وطيدة مع القوى الكبرى، وعلى عكس ما عُرفت به العقيدة الماوية المتمثلة في الصراع الحتمي بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي، رأى "دينغ شياو بينغ" أن هذه الاستراتيجية ستساعد الصين على ممارسة تأثيرٍ أكبر بكثير، في نظام

---

1 – محمد زريق، الصين تتحدّى بالدبلوماسية العسكرية، موقع الصين بعيون عربية، تاريخ النشر: 2018/01/11، https://www.chinainarabic.org/?p=34838، تاريخ الاطلاع: 2021/02/07.

2 – علي العطري، التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 9، 2017/12، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ص 98.

عالمي تسوده الفوضوية وتهيمن عليه القوى الغربية، كما يرى الزعيم "شي جين بينغ" أن الاهتمام الشامل للسياسة الخارجية الصينية سيستمر في صنع بيئة دولية أكثر تمكينا لتنمية الصين باستمرار، بنفس الوتيرة التي تشهد مواصلة توسع المصالح الصينية، تزداد أيضاً رغبة الصين في القيام بدور جوهري، من خلال المشاركة في الشؤون العالمية[1]، وذلك ليس من أجل كسب عداء القوى الكبرى، بقدر ما هو رغبة في تحقيق المكانة المرموقة التي تواكب القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية.

يبرز أيضاً دور الصين الدولي من خلال سياستها الخارجية، في تنصيب نفسها كشرطي عالمي سواء في المناطق الإقليمية المجاورة لها أو على نطاق أوسع، وذلك مقابل استراتيجية الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وقد ورد في الكتاب الأبيض الذي سبق التطرق إليه، أنّ الصين تدعوا قواتها المسلحة إلى الالمام والقيام بمهام عالمية جديدة بطرق غير مسبوقة، تميل إلى ان تكون ذات طابع رقابي، تمهيدا للقيام بالدور الأمريكي عقب سقوط المعسكر الشيوعي نهاية القرن الماضي، ومن بين أهم هذه التدخلات والمساهمات التي تميز بها الدور الصيني من خلال سياسته الخارجية هو تحقيق أمن الممرات العالمية وخاصّة البحرية منها من أجل حماية سفنها وحتى رعاياها في الخارج، وبرز ذلك أيضاً من خلال اهتمامها بمضيق هرمز الذي يضمن لها الامدادات الطاقوية التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني، ولا تسعى الصين إلى تثبيت أقدامها وإقامة قواعد بحرية في منطقة الخليج فقط بالإضافة الى القاعدة الضخمة التي أنشأتها في جيبوتي، تُحاول أيضاً احتواء المنافسة الدولية التي بدأت تتوجه إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لذلك تبرز الصين بقوة من خلال القيام بدور بنّاء في تسوية أهم القضايا السياسيّة في المنطقة، كما يرى القادة الصينيون أنّ تعزيز الترسانة العسكرية بما يتناسب مع مكانة الصين الإقليمية والدولية ومصالحها العالميّة هو من أهم الأهداف للتحول إلى قوة عالمية بجيش متأهّب لأيّة تغيرات قد تطرأ على المستوى الإقليمي أو الدولي[2]، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال التحديثات التي طالت المؤسسة العسكرية، من أجل الوصول إلى القيام بدور فعال يتماشى مع التطلعات السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

---

1 - Neil Thomas, **Chinese foreign policy under Xi Jinping**, published on :21/10/2018, https://www.eastasiaforum.org/, date of view :11/02/2021.

2 – علي دربج، **الصين في الكتاب الأبيض الجديد: الاستعداد لدور "الشرطي العالمي"**، تاريخ النشر: 2019/09/10، https://al-akhbar.com/Opinion/276111، تاريخ الاطلاع: 2021/03/08.

أمّا فيما يخص الدور الدولي الرئيسي، الذي قامت به الصين خلال جائحة كورونا كوفيد – 19، قامت الصين بتدوينه في كتابها الأبيض في جوان 2020، حيث تضمّن الجهود الصينية المبذولة لمكافحة الوباء والحد من انتشاره، والتي تمثلت في اتباع استراتيجية شاملة من ضمنها الالتزام بالإجراءات الطبية والتقنية بشكل سريع وصارم، بالإضافة إلى اتباع بروتوكول علاجي أثبتت للعالم من خلاله نجاعة الجهود والتحديات المبذولة، فأصبحت التجربة الصينية مثالا يحتذى به في نجاحها للتصدي لهذه الجائحة، وبرز دورها الدولي في إرسال الفرق الطبية العالية الكفاءة، والمعدات اللازمة لمكافحة انتشار الفيروس، وتحسين صورتها أمام العالم بعد الادعاءات الأمريكية بأنّها منشأ الوباء والمُتسبّب الرئيسي في انتشاره عبر العالم، لذلك سعت الصين للقيام بأدوار عالمية من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة النظام الدولي[1].

المبحث الثالث: تطور القدرات العسكرية الصينية وتوسع انتشارها

بالإضافة لمحددات القوة الاقتصادية، تُحدِّد القوة العسكرية لكل دولة مكانتها الإقليمية والدولية، بحيث تبرز الدول في النظام العالمي وِفق عدّة مؤشرات، سنتطرق بالتفصيل إلى مُؤشّر لا يقل أهمية عن المؤشر الاقتصادي، ألا وهو المؤشر العسكري، انطلاقا من العقيدة والاستراتيجية العسكرية الصينية وصولا إلى أهم التحديثات العسكرية الصينية وتطوير القدرات النووية الرادعة.

المطلب الأوّل: العقيدة العسكرية الصينية

تقع الصين في القطاع الحدودي الشرقي لقارة أوراسيا، حيث تقع أراضيها في منطقة تلاقي المصالح الاستراتيجية على حدود الدول الكبرى، لذا يتأثر الأمن الوطني الصيني بدرجة كبيرة بالتنافس الاستراتيجي لهذه الدول، حيث التغيرات الكثيرة والبيئة الأمنية الجغرافية المعقدة[2]، إنّ أهمية الموقع الاستراتيجي للصين جعلها دائمة الحذر من أية أطماع محتملة، والتاريخ يُؤيد ذلك خصوصا ما جرى في حرب الأفيون الأولى عام 1840، حيث انهزمت الصين أمام بريطانيا مما أدى الى دخولها قرنا من الاذلال، لم ينتهي الّ بقيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949، هذا التاريخ الحافل

1 – لخشب نور الهدى وتوفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 288.

2 – بينغ غوانغ شيان، مرجع سابق الذكر، ص 7.

بالكفاح والمعاناة، جعل الصينيين يحاولون رد الاعتبار من خلال اكتساب قوة اقتصادية وعسكرية، تُمكّنهم من فرض هيبتهم على المستوى الإقليمي والدولي، وفي التقرير السنوي الذي يرفعه البنتاغون الأمريكي عن القوة العسكرية الصينية، تمّ ذكر أن صحيفة رسمية صينية قد نشرت الخطاب التالي:

" إنّه ينبغي على بكين، أن تطوّر قوة عسكرية تتناسب مع مكانتها العالمية، ولطالما أن المصالح الاقتصادية والدبلوماسية الصينية تمتد عبر العالم، فإنّ مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب". [1]

ولذلك تعمل الصين على التحديث المستمر لقواتها العسكرية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال عرض لمختلف القوات العسكرية الصينية مع تحليل لتطور هذه القوة منذ 1989، مع التطرق للعقيدة العسكرية الصينية والتوجهات الحديثة للسياسة الأمنية الصينية.

تعتبر المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية على المستوى العالمي، وهذا راجع إلى تفوقها من حيث العدد والعتاد سواء فيما يخص الأسلحة التقليدية أو الاستراتيجية، بالإضافة إلى التكنولوجيا الفائقة التطور والتقنيات العالية[2]، تحتل الصين المرتبة الثالثة عالميا من حيث القوة العسكرية، هذا ما يجعلها بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويُوضّح اتجاهها الجاد نحو تطوير قوة عسكرية إقليمية ما يراه جون ميرشايمر تفسيرا منطقيا، حيث يُؤكد على أن القوة الاقتصادية للصين سوف تدفعها الى التطوير العسكري وتحدي الهيمنة الأمريكية في شرق آسيا من جهة، ومن جهة أخرى فرض هيمنتها على مستوى النظام الدولي ككل[3]، وكما تطرقنا في الفصل الأول الى الواقعية الهجومية، تعتبر نظرة جون ميرشايمر، أكثر تشاؤما لانتهاج الصين سلوك التحديث العسكري، من منظور الواقعية الدفاعية، التي ترى بتفاؤل السلوك العسكري الصيني على أنه ذو طابع دفاعي بحت، بدليل العديد من المؤشرات التي سنتناولها بالتفصيل، والتي أهمها الطابع السلمي واعتماد الصين بصورة أكبر على قوتّها الناعمة وقوتها الاقتصادية، ويرى الواقعيون الدفاعيون أيضا أنّ اكتساب القوة والعمل على تطويرها وزيادتها، هو من أجل الدفاع عن المصالح الوطنية، فالقوة

---

1 – حذفاني نجيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 43 – 44.

2 – حسين سالم، **العلاقات الصينية المغاربية – الجزائر أنموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2018، ص 46.

3 – أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص ص 62 – 63.

الاقتصادية الكبيرة التي وصلت اليها الصين لابد لها من تكافؤ في القوة العسكرية التي تحميها وتدعّمها، خاصّة مع تنامي المنافسة بين الدول الكبرى.

أوّلا – الخلفية التاريخية الفكرية للعقيدة العسكرية الصينية:

يعتبر سور الصين العظيم، أعظم مشروع دفاع استراتيجي في العصور القديمة وفي التاريخ الصيني يُمثّل رمز الاستقلال والدفاع الوطني، حيث يبلغ حوالي 2300 كم شمال الصين، هدفه الاستراتيجي الدفاع عن الوحدة الصينية، ورفض أية تهديدات خارجية، ذلك ما انعكس على السلوك العسكري للصين، حيث لا تتحالف مع أية دولة أو مجموعة دول أو أية مجموعة عسكرية، لأن ذلك بمثابة الميل الى كفّة دون الأخرى، ممّا يشكل عداوات وخلافات هي في غنى عنها [1]، ويقول الجنرال " لي جي جن " نائب الرئيس السابق للأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية:

" الثقافة هي جذر الاستراتيجية وأساسها. التفكير الاستراتيجي في تطوره التاريخي يصب في التيار الفكري الرئيسي للبلد، أو الثقافة الاستراتيجية للأمة. والثقافة الاستراتيجية لكل بلد أو أمة لا يمكن إلّا أن تحمل بصمة التقاليد الثقافية وهي تصف صنع القرار الاستراتيجي وتحدده، وذلك عبر وسائل لا واعية ومعقدة ".[2]

هذا ما يجعلنا نستنتج أنّ العقيدة العسكرية والتفكير الاستراتيجي مُتّصل بصورة وثيقة مع الإرث الثقافي والحضاري للدول، كما أنّها تترسخ في أذهان الصينيين والقادة ككل، على أنّها مبادئ لا يجوز الحياد عنها أو إغفالها، فرغم توالي القيادات الصينية على الحزب الشيوعي الصيني، بقيت العقيدة الصينية مُتأصّلة في عمق الحضارة الكونفشيوسية.

وقد تمّ شرح الفلسفة الصينية في كتاب أحد العسكريين " ليو مينغ تشو " تحت عنوان: (الحلم الصيني)، حيث قال: " الصين تمتلك جينا ثقافيا متفوقا، يُؤهلها لتصبح قائدة العالم، وبالتالي الصين ليست مُجرّد دولة مُهمة لكنها دولة حضارية تعمل على إلهام العالم لكي يصبح مثلها ويقبل أسلوب الحكم فيها "[3].

---

1 – بنغ غوانغ شيان، مرجع سابق الذكر، ص 26.

2 – عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 21، قطر، 2016/07.

3 - Mayelz mahochon yo, **understanding china's strategic cultur through its south china sea gambit**, published on : 09/05/2016, https://www.hoover.org/research/understanding-chinas-strategic-culture- , date of view : 22/10/2020.

إذن تعتمد العقيدة العسكرية الصينية على الجذور الثقافية والتاريخية للحضارة الصينية، حيث يستمد السلوك الاستراتيجي معالمه الرئيسية من الكنفشيوسية التي تُرجّح كفة التناغم والانسجام والسلم، على كفة النزاع والصراع والحرب، كما أنّها تغلِّبُ الدّفاع على الهجوم، هذا ما اعتمدت عليه الواقعية الدفاعية في تبريرها لتنامي القوة العسكرية الصينية، واعتبارها دفاعية وليست هجومية ومن أبرز المفكرين الذين تأثروا بالكنفشيوسية، المفكر الاستراتيجي سانتزو* (Suntzu ، وقد أشار في كتابه أنّ الهدف الاستراتيجي المُفضّل هو أن تربح حرباً دون قتال، أمّا الهدف التكتيكي المُفضّل هو أن تقهر عَدُوًا من دون حرب[1]، وقد ورد في الفصل الثاني من كتاب "فن الحرب" لسانتزو في الفقرة الثالثة: "وعلى أية حال إذا طال أمد حملتك العسكرية، فموارد الدولة لن تُعادل النفقات العسكرية"، وفي الفقرة السادسة يقول: "لا توجد سابقة في التاريخ تُؤكّد أنّ بلداً ما قد استفاد من دخوله حروباً طويلة" [2]، ورغم قِدم هذا المُؤلف من الناحية التاريخية إلاّ أنّه وبإسقاط أفكاره على الولايات المتحدة الأمريكية، يُفسّر جليا أن خوضها حروبا عديدة لم يُفدها كثيرا في نشر ما تدعوا إليه من ديمقراطية وقيم غربية وتوسيع لشبكة المصالح ، كما أنّ نفقاتها العسكرية المتزايدة دائماً ما تُحدِث استنفارا للرأي العام الأمريكي والمنظمات الحقوقية الرافضة للحروب، أمّا إذا أسقطنا أفكار سانتزو على السلوك العسكري الصيني، نجد أن القيادة السياسية الصينية تعمل على تبني مبدأ عدم التدخل، واستثمار ميزانية الدولة في الجانب التنموي في كل المجالات من بينها المجال العسكري، ليس من أجل الدخول في حروب مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنّما من أجل الدفاع عن وحدة الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية: (الاعتداء، والتمرد، والانقسامات..)

من المميزات الرئيسية للعقيدة العسكرية الصينية ما يلي:

- أهم مصادرها الفلسفة الكونفشيوسية المحافظة على الوحدة والتوازن.
- الطابع السلمي ونبذ العدوانية والاستعمار والحركات التوسعية.
- الاعتقاد السائد بالتميّز الثقافي والسياسي الصيني، باعتبارها حضارة عريقة.
- تأكيد الوحدة والسيادة داخليا وعدم التدخل الخارجي.

---

* **سانتزو:** هو صاحب أقدم الوثائق العسكرية المكتوبة في التاريخ، حيث يعود كتابه "فن الحرب" الى القرن الخامس قبل الميلاد.

1 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 52.

2 – سانتزو، **فن الحرب**، (ت: أكرم مُؤمن)، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2016، ص 19.

- التخطيط على المدى البعيد لتجنب الحروب والمواجهات المباشرة.
- رسوخ الثقافة الاستراتيجية بتغير القيادات السياسية.
- العمل الجاد من أجل الحفاظ على قوة الدولة وطاقات المجتمع [1].

لكن العقيدة العسكرية الصينية آخذة في التطور مع تقدمها تكنولوجيا واقتصاديا وعسكريا، حيث أصبحت تهتم بالتدريب المهني والسياسي المستمر والرصد العسكري لقوة الأعداء والمنافسين وحتى الأصدقاء، والعمل على تحقيق الأمن القومي الصيني، ورُغم التطور التكنولوجي إلاّ أنّ الصين بقيت محافظة على أهم العناصر لعقيدتها العسكرية التقليدية وهي:

- الاعتماد على الدفاع وليس الهجوم مع الاستعداد المستمر للهجوم إذا لزم الأمر.
- استمرار خضوع الجيش للحزب الشيوعي واستمرار تفاعله مع الشعب في حدود العقيدة الأيديولوجية للحزب وفلسفته المتطورة.
- التركيز على الأراضي الصينية وليس الانطلاق أو التوسع أو القتال خارج حدودها.

ثانياً – الاستراتيجية العسكرية الصينية:

تُفسَّر استراتيجيات الدول العسكرية وسلوكها، وِفقًا لتراكمات تاريخية تُشكّل ما يُعرف بالفكر الاستراتيجي، يعود إليها المحلّلون السياسيون لمعرفة التوجهات المحتملة للدول في سياستهم الخارجية، فإذا اعتمدنا على ما سبق التطرق إليه في العقيدة العسكرية الصينية ونظرتها الفوقية لباقي الدول، نجد أنّ "مركزية الصين" مثلما ورد في كتاب "الحلم الصيني" للعقيد "ليومينجفو"[2]، وافتخارها بحضارتها العريقة البالغة أكثر من خمسة آلاف سنة، تخوّلها السير وفق استراتيجية الهيمنة، سواء داخليا بفرض سلطتها على كافة أقاليمها وبالأخص تايوان، أو إقليمياً بالتمسك بأقاليمها البحرية على نطاق أوسع ببسط نفوذها على آسيا ونبذ أي تغلغل أجنبي خاصّة الأمريكي المهدّد للأمن الصيني ومصالحه في القارة الآسيوية.

إنّ الفكر الاستراتيجي يختزل كل الأحداث التاريخية التي عايشتها الصين والتجارب المؤلمة التي تسعى إلى ترويجها عبر الأجيال ن خلال زرع الحقد تجاه ما تعتبره " الدول الصغيرة " الأقل

---

1 – منصور فالح إسماعيل الحيصة، مرجع سابق الذكر.

2 – عبد الرحمن رضوان، **فهم الاستراتيجية الصينية عن طريق ثقافتها**، تاريخ النشر: 2016/05/29، www.ultrasawt.com ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/12.

تطورا والتي لم تحترم مكانتها العظيمة وحضارتها العريقة، وليس هناك ما تراه الصين قوة صاعدة، وإنّما تؤمن من خلال فكرها الاستراتيجي أنّها تعود للقوة التي كانت عليها من قبل، وهي تسير اليوم على هذا الأساس، فلو لم تواجه الصين عقبات الذل والاهانة بسبب الغزو وما انجر عنه من نهب للثروات وطمس للمعالم الأثرية الحضارية، لما تخلّفت عن ركب القوى العظمى، وربما كانت لتكون القوة المهيمنة على النظام الدولي ككل مكان الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها لم تُنهِك اقتصادها بالحروب والانفاق العسكري الضخم كما فعلت الأولى.

ومع ذلك يمكننا القول بأنّ للفكر الاستراتيجي دور كبير في تحديد الاستراتيجية العسكرية الصينية، من خلال تبني فرضيات مستقرة توجّه وتؤثّر في قراءة الواقع الاستراتيجي وتقييمه، ومنه ضبط الخيارات المناسبة على مستوى الاستراتيجية الشاملة والعسكرية، نزولاً لمستويات العمليات والتكتيك، كما يعتبر الفكر الاستراتيجي غير ثابت ومتجدّد بتغير الأولويات وظهور المستجدات[1]، إلاّ أنّ تلك التراكمية في التجارب والأحداث التاريخية هي التي تجعل الاستراتيجية العسكرية ترتكز عليها، على أساس الاستفادة من الدروس السابقة وعدم تكرار الأخطاء، ربّما لهذا السبب تتشبّثُ الصين بتايوان وتعتبرها مسألة غير قابلة للنقاش أو المساومة.

يعتبر التوجه الرئيسي للفكر العسكري الصيني منذ القدم ذو طابع دفاعي، حيث تُؤمن النخب الصينية أنّ التقليد الاستراتيجي للدولة يقوم على أساس سلمي ونبذ التوسع والاعتداء على دول أخرى، لكن بعض الباحثين الغربيين أنكروا ذلك، من بينهم "ألاستير جونستون"، حيث رأوا أنّ الواقعية السياسية هي التي تغلب على الفكر الاستراتيجي الصيني، بدليل شنّه لبعض الحروب سابقاً، إلاّ أنّه خلافاً لهذه الأفكار، يرى "آندرو سكوبيل" أنّ الثقافة الاستراتيجية الصينية تتضمّن (مبادئ كونفوشيوس وأفكار سان تزو من جهة والواقعية السياسية من جهة أخرى)، مُشكّلان ما أسماه بـ: "عقيدة تقديس الدفاع" والتي تتضمّن ما يلي:

- الصينيون شعب محبٌّ للسلام.
- الصينيون ليسوا عدائيين أو توسعيين.

---

1 – مصعب، **حوارات في الاستراتيجية1: الثقافة الاستراتيجية والانقلابات العسكرية**، تاريخ النشر: 2019/12/05، https://strategic-exploration.org/2019/12/05/ ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/12.

- الصينيون لا يلجئون للقوة إلّا دفاعاً عن النّفس.[1]

تَطَوَّر التقييم الصيني للتهديدات الراهنة، التي قد تكون داخل الصين أو محيطة بها، وعلى هذا الأساس تقوم الصين بتكييف استراتيجيتها العسكرية وِفق التهديدات المتغيرة، معتمدة على عقيدتها وفكرها الاستراتيجي، ولقد شملت الاستراتيجية العسكرية الصينية على مفهومين رئيسيين وهما: الدفاع النشط، والحرب المعلوماتية المحليّة.

1. **الدفاع النشط:** بمعنى أنّ جيش التحرير الشعبي بدأ ينخرط في سياسات دفاع استراتيجي، مع عدم المبادرة بالهجوم، أمّا مصطلح "نشط" فهو يعني التموضع الدفاعي المُدمج مع تموضع عملياتي هجومي، لأنّ طابع الضربة الأولى يمكن ألاّ يكون عسكريّاً، كأن يكون اقتصاديا أو سياسيا، وبما أنّه يعتبر تهديداً للمصالح الصينية، فإنّ الصين وِفق هذا المبدأ عليها بالمبادرة بالضربة الأولى التي تتميز بهجوم تشغيلي لإعاقة العدو.[2] وفي هذه النقطة نوضّحُ معاصرة الاستراتيجية الصينية للتطلعات الأمنية الدولية، والتحديثات التي طرأت على الفكر الاستراتيجي الصيني، بحث نلخصها في النقاط التالية:

- الانتقال من الدفاع السلبي إلى الدفاع الإيجابي أو النشط، كما سبق التطرق إليه، انطلاقا من "الهجوم كوسيلة للدفاع".
- المزج بين التكتيكات العسكرية والتسليح في آن واحد لتفادي الأخطاء التاريخية التي أطاحت بالصين في يد القوى الخارجية.
- الانتقال من مبدأ الدفاع عن النفس إلى السعي نحو التعاون العسكري الدولي والعمل على تحقيق الأمن المشترك.
- الانتقال من تفضيل الجيش البري على القوات البحرية إلى إحداث التوازن بينهما والاهتمام بجميع فروع القوات المسلحة.[3]

1) - الحرب المعلوماتية المحلية : بمعنى أن الحروب المستقبلية ستتمركز جغرافيا على طول الحدود الخارجية للصين مع محدودية في النطاق والمدّة والوسائل، وسيتم إجرائها وفقًا " لظروف

---

1 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 86.

2 – مؤسسة راند، إعادة تطوير الجيش، ص 34.

3 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 88.

المعلوماتية " ولذلك يجب اتخاذ قرارات سريعة من أجل الحصول على نتائج أسرع ومنه إنهاء الصراع بنجاح ضد خصم ذو كفاءة تقنية عالية [1].

لم تعد للمسافات الجغرافية أهميّة في ساحة المعركة، منذ تغير مفهوم التهديد والأمن، والصين على دراية تامة أن حمايتها لحدودها الجغرافية لا يمنع التهديدات العابرة لهذه الحدود والتي تكون في معظم الأوقات متنقلة عبر الفضاء السيبراني* الذي أصبح يدور فيه نوع آخر من الحروب أصبحت تُسمّى بحروب الجيل الخامس، حيث يتم تهديد الأمن القومي للدول من خلال الجسس على أكثر المؤسسات الحساسة فيه، كالمؤسسات العسكرية والاقتصادية (كبرى الشركات الاقتصادية والبنوك)، كما تُعدُّ الفيروسات والقرصنة الالكترونية هي وسائل وأدوات هذا النوع من الحروب، حيث تهدد المنظومات المتطورة من الأسلحة عن الأسلحة البريّة والجويّة والبحرية.

وعلى هذا الأساس تكثّف الصين مجهوداتها التكنولوجية، لضمان حماية منظومتها المعلوماتية من الاختراق من جهة، وإحباط أية محاولات هجومية فور اكتشافها جهة أخرى، لأنّ الطرف الرابح اليوم هو الأسرع في امتلاك المعلومة والتحرّك وفقها مع المحاولة قدر الإمكان عدم الوقوع في الخطأ، ومن أجل طمأنة مختلف الدول المُشكّكة في النوايا الفعلية للصين سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، تقوم القيادة الصينية بتوضيح سلميّة استراتيجيتها العسكرية ذات الطابع الدفاعي بشكل متواصل، من خلال تقارير عسكرية وأمنية تتّسم بالشفافيّة والوضوح ويتم تنظيم تلك التقارير فيما يُسمّى: " الكتاب الأبيض ".

بدايةً من عام 1998، قامت الصين بنشر كتابها الأبيض كل سنتين، ففي سنة 2006 كشفت الصين عن استراتيجيتها النووية، وفي كتاب سنة 2008 كشفت الصين لأوّل مرّة عن احصائيات حول انفاقها الدفاعي لثلاثة عقود، وفي عام 2013 كشفت الصين عن التسليح الصاروخي لفيالق المدفعية الثانية، أمّا كتاب سنة 2015 فيتضمن 9 آلاف صفحة جاء بعنوان: الاستراتيجية العسكرية الصينية، حيث تطرّق لأشد المواضيع حساسيّة يمكن للدول كشفها، والمتعلقة بالسياسة

---

1 – مؤسسة راند، مرجع سابق الذكر، ص 35.

* **الفضاء السيبراني:** يعتبر مجالا جديدا في العلاقات الدولية العابرة للحدود، سواء من قبل الفاعلين من الدول وغير الدول، ويعتبر امتدادا للنشاط الإنساني سواء المدني أو العسكري، وتعبّر كلمة سيبراني عن العلاقة بين الانسان والآلة وذلك ما ورد أول مرة في أعمال " نوربرت واينر" حيث افترض أن تلك العلاقة توجِد محيطاً افتراضياً غير مادي يقوم بدور بيئة للاتصال.

العسكرية والأمنية للصين ممّا أثبت جدّيتها في الوفاء بالتزاماتها السلمية[1]، وتعتبر هذه التقارير التي تكشف فيها الصين عن تحركاتها الاستراتيجية ورغبتها السلميّة في تحديث قدراتها العسكرية خطوة جريئة، من خلالها تُبين لجميع الدول أنّها لا تسعى وراء أغراض توسعية ولا تملك أية نوايا عدائية كإحداث صراعات أو حروب على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

تسعى الصين لتحقيق عدّة أهداف رئيسية في سياستها الدفاعية، نلخّصها في النقاط التالية:

- تطبيق الاستراتيجية العسكرية المتمثلة في الدفاع النشط أو الفعّال.
- الحفاظ على سياسة الامتناع عن استخدام السلاح النووي إلاّ في حالة التعرّض لضربة نووية.
- الحفاظ على استراتيجية عدم الاعتداء على أحد ما لم يعتدي هو.
- عدم السعي إلى الهيمنة والتوسّع العسكري[2].

تتأثر السياسة العسكرية للدول بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والتي تتميز بأنّها متغيّرة وغير ثابتة، خاصة أثر التطور العلمي والتكنولوجي، فقد أصبح من الضروري اعتماد الاستراتيجية على أحدث الإنجازات والاختراعات التي تُسهِّل عمل الجيش الشعبي الصيني في إدراك مكامن التهديد والخطر[3].

وعلى هذا الأساس، يبدو أنّ الصين لم تُبقِي على أسلوبها الهادئ والناعم فيما تنشره للعالم من خلال تقاريرها الواردة في كتابها الأبيض للدفاع الوطني، حيث تغير الأحداث بصفة مستمرة وتوالي الصراعات والحروب النفسية، التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب* إلى السلطة، وتصعيد السياسات الى حروب تجارية وضغوطات اقتصادية وأزمات سياسية، قامت الصين بتغيير نبرة الخطاب ليحمل في طياته، ما رآه الباحثون والمحللون

---

1 – **الكتاب الأبيض الصيني حول الدفاع يُؤكّد على الالتزام بالسلام والشفافية العسكرية**، تاريخ النشر: 27/ 2015/05، http://arabic.news.cn/big/2015-05/27/c_134274625.htm، تاريخ الاطلاع: 2020/09/13.

2 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 90.

3 – الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مفهوم الاستراتيجية العسكرية، تاريخ النشر: 2018/06/29، https://bit.ly/3ipNkk1 ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/14.

* **دونالد ترامب (Donald John Trump):** هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة من الفترة 2017 إلى 2021، قبل دخوله السياسة، كان رجل أعمال وشخصيّة تلفزيونية، أسس ترامب وأدار عدة مشاريع وشركات ومنتجعات ترفيهية، التي تدير العديد من الكازينوهات، الفنادق، ملاعب الغولف، والمنشآت الأخرى في جميع أنحاء العالم. المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الاطلاع: 2022/08/04.

السياسيون " نوعاً من التهديد للمصالح الأمريكية "، وكما أشرنا سابقاً أنّ الاستراتيجية تتأثر بمجموعة عوامل، أهمها أنه ليس بالضرورة أن تتعرض الصين لهجوم عسكري لكي تُعلن حالة الطوارئ، وهي تدرك أنّ تَعَرُّضُها لتهديدات اقتصادية وتجارية وسياسية من شأنه أيضاً تهديد أمنها الوطني، وعليه لابد لها من الدفاع عنه بما تملك من قوة عسكرية وتكنولوجية، ورد هذا التطور في الموقف الصيني، في الكتاب الأبيض لسنة 2019، حيث لأوّل مرة يحمل عنوان: " الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد 2019 "، وسيتم التطرق إليه بتوضيح أكثر لاحقاً، فيما يخص مظاهر التنافس العسكري الصيني – الأمريكي.

ويمكن تلخيص الأولويات الرئيسية لسياسة الدفاع الوطني الصيني في النقاط الآتية:

1- تكثيف الدفاع الوطني ومقاومة أي عدوان داخلي أو خارجي.
2- الحفاظ على سيادة الدولة الأم ووحدة أراضيها.
3- الاحتراس الإيجابي والتأهب المستمر لأي هجومات مُحتملة.
4- التمسك بفكرة الحرب الشعبية، أي توثيق العلاقة بين الجيش والشعب.
5- تطوير وتحديث الدفاع الوطني خدمة لمصلحة البناء الاقتصادي ككل.
6- معارضة أعمال التوسع والهيمنة ومختلف سياسات القوة والسيطرة.
7- تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية من أجل صيانة السلام العالمي[1].

ومع ذلك تتبنى الصين في كثير من الأحيان استراتيجيات آمنة فيما يخص القضايا الدولية الحسّاسة، بمعنى عدم اتخاذ أيّة مواقف قبل إدراك وتحليل مواقف الدول الأخرى، وقد وُصِف ذلك بـ " دبلوماسية دولة المقاعد الخلفية "، وهذا أحسن دليل على أن الصين لا تسعى لصدارة المواقف بشأن المسائل الدولية [2]، وذلك من أجل الحفاظ على سلمية علاقتها مع الدول الأخرى، وعدم كسب العداء أو احداث فوضى، لذلك تُشجّع الصين على تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية حفاظاً على أمنها وأمن المنطقة الآسيوية وعلى الأمن والسلم الدوليين بصفة عامّة.

---

1 – شبكة الصين، مرجع سابق الذكر، http://arabic.news.cn/big/2015-05/27/c_134274625.htm.

2 – حكمت العبد الرحمان، اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، **مجلّة سياسات عربية**، العدد 35، دمشق، نوفمبر 2018، ص 121.

المطلب الثاني: تركيبة جيش التحرير الصيني ومهامه.

أوّلاً – مراحل تكوين جيش التحرير الصيني:

كان في البداية يُعرف بالجيش الثوري للعمال والفلاحين الصينيين، ثم الجيش الأحمر للعمال والفلاحين الصينيين، ثم أصبح جيش الطريق الثامن، الجيش الرابع الجديد، أمّا التسمية التي يحملها الآن فكانت في أكتوبر 1946، وقد خاض عدّة حروب منذ تأسيسه:

- (1927–1937): حرب الثورة الأرضية.
- (1937–1945): حرب ضد الغزو الياباني.
- (1945–1949): حرب التحرير[1].

صقلت هذه الحروب جنود جيش التحرير الشعبي الصيني، لما واجهوه من مخاطر وصعوبات فرغم قوة الأعداء إلاّ أن حبّهم للوطن وخوفهم من فقدانه جعلهم أكثر إصراراً في انتزاع الحرية التي سُلبت منهم واسترجاع المناطق التي نُهِبت من البلد الأم، وما تطرقنا إليه سابقاً من خلال العقيدة العسكرية التي يتبناها قادة الحزب الشيوعي الصيني، فإنّ المهمة الأسمى للجيش الصيني هي حماية وحدة التراب الصيني من أي عدوان خارجي أو حتى داخلي (كالتمرّد والمطالبة بالانفصال)، وعلى هذا الأساس مازالت الصين تقوم بمجهودات كبيرة لتحديث وتطوير جيشها وتزويده بالمعدات والأسلحة والتكنولوجيات الحديثة المواكبة لاستراتيجيتها الدفاعية الجديدة.

ومنذ تأسيس الجمهورية الصينية عام 1949، اعتمدت الحكومة الصينية على مواقف ورؤى أساسية تجاه الداخل والخارج على حد سواء، يمكن تحديدها في ثلاث مراحل:

أ – بداية الستينات الى مرحلة الإصلاح والانفتاح في نهاية السبعينات من القرن الماضي:

تميزت هذه الفترة بالتوتر الأمني وسوء العلاقات الصينية – السوفياتية وترقّب الخطر من المواقف الأمريكية، هذا ما دفع الصين الى رفع حجم جيشها بنسبة 153 % من عام 1958 إلى 1971، بالإضافة الى قدرتها على تحقيق أهم إنجاز في مجال التكنولوجيا الحربية وهو: حصولها على القنبلة النووية، والقنبلة الهيدروجينية وقدرتها على صناعة الأقمار الصناعية والغواصات النووية، كل هذه

---

1 – مروان سوداح، **التحرير الشعبي الصيني: جيش السلام الأممي**، تاريخ النشر: 2018/09، موقع الصين بعيون عربية، https://www.chinainarabic.org/?p=39441 ، تاريخ الاطلاع: 2020/09/12.

الإنجازات المهمّة عزّزت من القدرات الصينية في الردع، وإفشال وصد أي تهديدات لأمنها القومي وترابها الوطني[1]، ولا تستطيع دولة بحجم الصين وتعدادها السكاني، أن تثق في حسن النوايا الدولية، فوفقاً للنظرية الواقعية للعلاقات الدولية، لن تُدافع الدول عن بعضها البعض بدون مُقابل، لذلك وُجدت التحالفات العسكرية والاقتصادية من أجل العمل المشترك لتحقيق المصالح الوطنية، لكن إذا سعت دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها، أو توسيع دائرة اهتماماتها ومصالحها وصولاً الى آسيا ذات الأهمية الجيواستراتيجية، فمن المنطقي أن يتنامى شعور الصين باقتراب الخطر، لأن تقاطع المصالح أو تضاربها يُعدُّ من اهم أسباب اندلاع الحروب عبر التاريخ، وعليه بالرجوع إلى مبادئ الواقعية بشقيّها الدفاعي والهجومي، فإنّه على الصين اكتساب القوة الرادعة من أجل حماية هذه المصالح الحيوية، والتي لا تتعدى إلى حد التوسع أو الاعتداء كما ادّعت الواقعية الهجومية، لأن تنامي قدرتها على صد الهجوم بصورة كبيرة (إمكانية الصد النووي) ينفي احتمال الهجوم من جذوره حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين.

يعتبر الجيش الصيني أكبر الجيوش في العالم من حيث العدد، وكما أشرنا سابقاً أنه تأسس قبل قيام جمهورية الصين الشعبية، ويُلقّب بالجيش الأحمر بسبب الشارة التي اتخذها رمزا له، والتي تتكون من دائرة محاطة بعيدان القمح وترس العجلات الصناعي، ومن النجمة الحمراء التي تضم كلمة واحد ثمانية بالحروف الصينية رمزاً للتذكير بانتفاضة نانشانغ[2]، والتي اندلعت في 1927/08/01 في مدينة نانتشانغ، حيث ضمّت 22 ألف شخص لم يبق منهم سوى 800 شخص على قيد الحياة، أصبحوا فيما بعد النواة المؤسسة لجيش التحرير الشعبي الصيني، أمّا مدينة نانتشانغ فأصبحت قاعدة لصناعة الطائرات، حيث تم تصنيع أوّل طائرة (CJ-5) في 1954 ومنها واصلت الصين في تطوير صناعة الطيران في مدينة نانتشانغ، وقد تمكنت في 2017 من صناعة طائرة ركاب صينية كبيرة (C919)، حيث هبطت في مطار بودونغ الدولي بشانغهاي[3].

---

1 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 76.

2 – كفاية العبادي، **تعداد الجيش الصيني**، تاريخ النشر: 2016/05/08، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع: 2017/02/15.

3 – الصين اليوم، **نانتشانغ: مدينة التاريخ العريق والأبطال الصناديد**، تاريخ النشر: 2018/10/26، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/ly/، تاريخ الاطلاع: 2021/01/19.

ولا تزال الصين تخلد التاريخ بكل التجارب التي خاضتها، وتعتبر أنه من الكارثي أن تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية على حساب اقتصادها، هذا هو الفخ الذي وقع فيه الاتحاد السوفياتي، الذي دخل في حرب باردة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استنزف اقتصاده بشكل كبير دفعه الى الانسحاب والانهيار، أمام القوة العظمى المهيمنة التي غيّرت طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية إلى نظام دولي أحادي القطبية، ومنه نجد أن التجارب الدولية والدروس التاريخية تُعدُّ مرجعاً للعديد من الدول، فقيام قوة عسكرية يستلزم قوة اقتصادية قادرة على تلبية احتياجاتها، وتغطية النفقات التي يتطلبها الجيش القوي، هذا ما أدركته الصين من خلال الانتقال الى المرحلة الثانية.

ب – المرحلة الثانية: الاصلاح والانفتاح:

وهي السياسة التي انتهجتها الصين مع نهاية السبعينيات واستمرت لحوالي عقدين من الزمن، حيث ركّزت على سياسة التحديثات الأربعة الهادفة إلى تطوير مجال الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع، وقد احترمت الصين هذا الترتيب من حيث التركيز أوّلاً على تنمية وتقوية بنية الاقتصاد وعليه قال "دينغ شياو بينغ" في جوان 1985 خلال اجتماع اللجنة المركزية العسكرية للحزب الشيوعي الصيني:

" **سيكون على الجيش التحلي بالصبر والانتظار لعدّة سنوات** "[1].

وعلى هذا الأساس خفّضت الصين عدد قوات الجيش الذي كان يبلغ 4,23 مليون، إلى حوالي 3,24 مليون جندي من 1985 إلى 1987، وقامت بتخفيض آخر ليصل تعداد أفراد الجيش الصيني إلى 2,3 مليون جندي سنة 1990، حتى عام 1997 كانت ميزانية الصين منخفضة جدًّا مقارنة بباقي الدول الأخرى حيث بلغت 9,8 مليار دولار مع أنّها بلغت المرتبة السابعة عالميا بالناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى حوالي 902 مليار دولار[2]، وِفق هذه الخطى الحذرة والمدروسة والتجارب التاريخية التي سبق التطرق إليها، وبفضل المخططات التي وضعتها الصين للنهوض باقتصادها، استطاعت في مختلف المجالات أن تحقق تطوّراً ملحوظاً خاصّة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، ممّا شكّل قاعدة متينة يمكن للقوة العسكرية أن تستند عليها، وأن تزداد تطورا بفضل التكنولوجيا الحديثة ما جعلها تنافس القوى العظمى في الصناعات الحربية التي كانت تستوردها منهم.

---

1 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 77.

2 – المرجع نفسه، ص 78.

جـ – المرحلة الثالثة تمتد من بداية القرن الواحد والعشرين إلى يومنا:

جمعت الصين بين التركيز على المجالين الاقتصادي والعسكري معاً بصورة يكمّلان بعضهما البعض، حيث يعتمد الاقتصاد على الصناعات الحربية الصينية، وفي نفس الوقت يعتمد القطاع العسكري على الاقتصاد من خلال تمويله بالمعدات اللازمة والتجهيزات الحديثة والتكنولوجيات الحربية المتطورة، وقد ساعد نمو الصين الاقتصادي الكبير الذي قفز من المرتبة السابعة إلى الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية بمعدّل 10,5 % في تعزيز قوّتها العسكرية [1].

ثانياً – تركيبة جيش التحرير الشعبي الصيني:

هيئات المؤسسة العسكرية: وهي المسئولة عن اتخاذ القرارات، نذكرها كالتالي:

أولا. اللجنة العسكرية المركزية: هي الهيئة المرتبطة بالمكتب السياسي للحزب، التي تضع جميع سياسات التحديث، ما يجعل منها سلطة الوصل بين الجيش والحزب، وهي ترتبط بثلاث هيئات:

أ – هيئة الأركان العامة: حيث تشرف على جميع أنشطة الجيش بالإضافة الى عدد من الشركات المتخصصة في مجال التقنيات العسكرية.

ب – الدائرة السياسية العامة: وهي الهيئة التي تشرف على كافة النشاطات السياسية داخل المؤسسة العسكرية، كما أنها تقوم بتنسيق استخدام وسائل الاعلام والمنشورات العسكرية.

جـ – الدائرة اللوجستية العامة: وهي الهيئة المسؤولة عن تقديم احتياجات الجيش اللوجستية من مواد غذائية وملابس ومواد البناء والوقود والآليات.

ثانيا. مجلس الحكومة: تكمن مهمته في الاشراف على الشركات الصناعية ذات العلاقة بالجيش بالإضافة الى اعتبار وزير الدفاع أحد أعضاء المجلس ويرتبط مجلس الحكومة بثلاث هيئات وهي:

- هيئة التصنيع: تكمن مهمتها في انتاج العربات المصفحة والمدفعية وأسلحة المشاة والرادارات.
- الهيئة الفضائية: وهي مجمّع لعدد كبير من الصناعات الفضائية، بالإضافة الى عربات الاطلاق والصواريخ وأنظمة التوجيه.
- اللجنة النووية: حيث مهمتها هي الاشراف على جميع نشاطات تطوير الطاقة النووية.

---

1 – علي حسين محمود باكير، مرجع سابق الذكر، ص 79.

ثالثا. وزارة الدفاع الوطني: وهي السلطة المدنية المسؤولة عن القوات العسكرية [1].

رابعا. لجنة العلوم والتقنية والصناعة للدفاع الوطني: وهي الهيئة المركزية التي تحدد الاحتياجات التقنية للمؤسسة العسكرية.

خامسا. أكاديمية العلوم: تعتبر مؤسسة شبه مستقلة، تقوم في بعض الأحيان بالتعاقد مع المؤسسات التقنية لصالح الجيش [2].

من بين مليار و439 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2021[3]، يبلغ تعداد الجيش الشعبي الصيني: 2,183,000 جندي في الخدمة، وهو أكبر عدد من القوات العاملة في العالم، ومع ذلك يُصنّف في المرتبة الثالثة من حيث القوة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا [4].

أمّا من حيث الاحتياط فيبلغ العدد 510 ألف جندي احتياط، مع ميزانية دفاع تُقدّر بـ: 237 مليار دولار[5].

وكما تطرقنا سابقا إلى أهم مراحل تكوين جيش التحرير الشعبي الصيني، وأهم التعديلات التي طرأت عليه من تخفيض العدد، وتجميد للإصلاحات فيما يخص المؤسسة العسكرية، وأهم التصفيات التي مست القيادات العسكرية في إطار مكافحة الفساد، تعمل الصين على تطوير صناعتها الحربية، بحيث تنافس أسلحتها بقوة داخل أسواق السلاح الإقليمية والعالمية، وطبقًا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية فإن الصين تقوم بتطوير أسلحة الطاقة الحركية، وأشعة الليزر عالية الطاقة، وأسلحة الميكروويف عالية الطاقة، وأسلحة حزم الجزيئات، وأسلحة النبضات الكهرومغناطيسية [6].

---

1 – وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010**، ط 2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 133.

2 – المرجع نفسه، ص 134.

3 – **عدد سكان الصين 2021 والترتيب العالمي للصين من حيث الكثافة السكانية**، تاريخ النشر: 2020/07/17، https://www.softarabia.com/china- ، تاريخ الاطلاع: 2021/01/21.

4 – جمال نازي، **تعرّف على أقوى خمس جيوش في العالم**، تاريخ النشر: 2020/05/20، https://www.alarabiya.net/ar/last-page/، تاريخ الاطلاع: 2021/01/21.

5 – إسلام شلبي، **تصنيف Global Fire Power: ترتيب أقوى جيوش العالم 2020.. بينهم بلد عربي**، تاريخ النشر: 2020/06/22، https://halageorgia.com/، تاريخ الاطلاع: 2021/01/21.

6 – علاء الدين السيد، **القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالية**، تاريخ النشر: 2015/09/13، https://www.sasapost.com/china-armed-forces، تاريخ الاطلاع: 2017/01/11.

الجدول 02: مكونات جيش التحرير الشعبي الصيني

– فرقة من المشاة.	15
– فرق المشاة الآلية.	3
– ناقلات للأقسام.	9
– لواء منقول برياً.	22
– لواء مُدرّع.	12
– لواء جوي.	19
– كتيبة مدفعية مضادة للطائرات.	14
– فرق الهجوم البرمائي، فرقة منهما مشاة ميكانيكية.	2

جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: أحمد يوسف ريان، **كم عدد الجيش الصيني**، تاريخ النشر:2018/10/24، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع:2021/01/21

أما العتاد العسكري فيشمل:

الجدول 03: أنواع الأسلحة الصينية البرية

نوع السلاح	العدد	المرتبة عالميا.
الدبابات: تملك الصين أكبر أسطول دبابات تحت الخدمة في العالم[1].	**6900** دبابة	الأولى
العربات العسكرية	**4788** عربة	الخامسة عشر.
المدافع ذاتية الدفع	**1710** مدفع	الخامسة.
القوة المدفعية المسحوبة يدويا	**6246** قطعة	الثانية بعد الهند.
منصة إطلاق صواريخ	**1770** منصة	الثالثة بعد روسيا وكوريا الشمالية.[2]

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر: السيد، مرجع سابق الذكر.

الجدول 04: أنواع الأسلحة الصينية الجوية

نوع السلاح	العدد	المرتبة
مختلف أنواع الطائرات الحربية.	**2860** طائرة	المرتبة الثالثة بعد USA وروسيا.
الطائرات المقاتلة والاعتراضية.	**1066** طائرة	المرتبة الثانية بعد USA.

1 – **تفوّقت على أمريكا وروسيا.. كيف أصبحت الصين تمتلك أكبر أسطول من الدبابات تحت الخدمة في العالم؟**، تاريخ النشر: 2021/01/01، https://arabicpost.net/، تاريخ الاطلاع: 2021/01/22.

2 – علاء الدين السيد، مرجع سابق الذكر.

طائرات النقل الحربية.	**876** طائرة	المرتبة الثالثة.
طائرات هيلكوبتر: من بينها: **196** هجومية.[1]	**908** طائرة	/
CHENGDU J-20 FIGHTER: هي طائرة مقاتلة شبحية متعددة المهام، اسمها في الناتو هو النسر الأسود، تعدُّ أولى مُقاتلات الجيل الخامس، حيث تقوم الصين بتصنيعها محليا للقوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني، وتعدُّ الصين الدولة الثالثة التي تصنع وتنفذ اختبار الطيران لطائرة J-20 بعد الولايات المتحدة وروسيا[2].		

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: علاء الدين السيد، مرجع سابق الذكر.

جـ – الأسلحة البحرية:

تبرز جهود جمهورية الصين الشعبية لإبراز نفوذها العسكري حول شرق آسيا والعالم ككل، من خلال أسطولها البحري، حيث ورد في تقرير البنتاغون لعام 2020 حول القوة العسكرية الصينية، أن الأسطول البحري للصين أصبح الأكبر في العالم من حيث عدد الهياكل، مع حوالي 350 سفينة وغواصة[3]، و52 فرقاطة حربية، 36 مُدمّرة، 23 سفينة حربية كورفيت[4].

أما الصواريخ، فتملك الصين صواريخ باليستية مضادّة للسفن من نوع **(DF-21D)**، وهي أخطر ما يُقلق الولايات المتحدة لأنها ملقبة بقاتلة حاملة الطائرات، وهي مُخصصة تحديداً لمهاجمة حاملات الطائرات بسرعة أعلى من سرعة الصوت وبمدى يصل إلى: 1500 كم، وقد طورت الصين صاروخا مشتق من **(DF-21D)** يدعى: **(SC-19)**، محمّل بمركبة قتل الطاقة **(KT-2)** حيث يتم اطلاقه في الفضاء، وتوجيهه بالأشعة الحمراء، وتكمن خطورته في تهديد أقمار الملاحة الأمريكية[5].

---

1 – علاء الدين السيد، مرجع سابق الذكر.

2 - Airforce Technology, **Chengdu J-20 Multirole Stealth Fighter Aircraft**, https://www.airforce-technology.com/projects/chengdu-j20/, date of view : 22/01/21.

3 - Steven Stashwick, **Pentagon Releases Annual China Military Power Report**, published on: 03/09/2020, https://thediplomat.com/2020/09/pentagon-releases-annual-china-military-, date of view :22/01/21.

4 – علاء الدين السيد، مرجع سابق الذكر.

5 – المرجع نفسه.

ومع تنامي القوة العسكرية الصينية، حدّد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" هدفين رئيسيين لجيش التحرير الشعبي: إكمال التحديث بحلول عام 2035، ليصبح جيشاً من "الطراز العالمي"، ويُفترض أن يكون ذلك قبل الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 2049، ويشير البنتاغون إلى أنّ الصين لا تنوي تطوير جيشها من أجل العرض فقط، بدليل أنّ الحزب الشيوعي الصيني يعمل على تحويل جيشه إلى أداة عملية في فن الحكم لديه، بالإضافة إلى تفعيل دوره في تعزيز السياسة الخارجية الصينية، خاصّة المتعلقة بالمصالح العالمية المتنامية للصين[1].

المطلب الثالث: تحديث المؤسسة العسكرية الصينية

تقوم الصين مُواكبةً لتنامي قوتها الاقتصادية بالتوجه إلى تحديث مؤسستها العسكرية ومثلما سبق التطرق إليه، فقد بدأت بذلك من عمق تكوين جيش التحرير الشعبي مُعتمدة في ذلك على معايير موضوعية مرتكزة في نفس الوقت على مكافحتها للفساد، مع العلم أنّها صادقت عل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2013، ولكن قبل أن نبحث في طبيعة هذه التحديثات التي شملت المؤسسة العسكرية، سنتطرق إلى أهم الأسباب الرئيسية، التي اعتبرتها الصين مؤشرات تهدد أمنها وسيادتها الوطنية، والتي دفعتها للقيام بهذه التحديثات والإصلاحات الصارمة والجدية، وهي:

- تكثيف أبحاث كل من كوريا الجنوبية واليابان في مجال تصنيع الأسلحة النووية التكتيكية المحلية بهدف تطوير الردع الموسع.
- تطوير الهجوم الدقيق بعيد المدى في كل من تايوان وكوريا الجنوبية والهند.
- انتشار التقنيات التقليدية خاصة في اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ويشمل ذلك المقاتلات الجوية من الجيل الخامس.
- تنامي القدرات الحربية المضادة للغواصات والغواصات ذات القدرة خاصة التي يتم شراؤها من فيتنام واليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وسنغافورة.
- وجود الصواريخ المضادة للسفن في كل من فيتنام وكوريا الجنوبية وتايوان والتي تستهدف حاملات الطائرات.
- انتشار الحروب السيبرانية والفضائية والالكترونية وتطوير تقنياتها.[2]

1 - Steven Stashwick, Ipid.

2 – علي دربج، مرجع سابق الذكر.

تُعد كل هذه التحركات العسكرية المجاورة للصين، بمثابة تهديد صريح للمصالح الصينية في المنطقة الآسيوية، من حيث تهديد سيادتها ووحدة ترابها، كما أنّ تنامي القدرات البحرية لهذه الدول المجاورة للصين، تعمل على تقويض تحركها في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي ترى أحقيتها عليه، وهذا ما يجعل الصين في حالة تأهب قصوى من الناحية العسكرية والاستراتيجية، بدليل أنّ كل هذه التهديدات دفعتها إلى تغيير استراتيجيتها الدفاعية، وتعويضها بسياسة الدفاع النشط، من خلال الإعلان بصفة صريحة عن نواياها الهجومية، في حالة تهديد مصالحها في المنطقة.

ولقد قام الرئيس الصيني شي جين بينغ في 2015 ببعض التحديثات، مُعلنا عن بداية مرحلة جديدة من السياسة العسكرية الصينية، حيث يكون للجيش الشعبي الصيني الدور المحوري والرئيسي في إنجاحها، خاصة بعد بلوغه القوة اللازمة من حيث العتاد والعدد، ما يمكّنه من الأداء الأفضل لما تنص عليه السياسة العسكرية الصينية الجديدة.[1]

وكما سبق التطرق أيضا إلى أهم النقاط التي وردت في الكتاب الأبيض الصيني لسنة 2015، والذي نص على محاور رئيسية وهي:

- حالة الأمن القومي الصيني. – المبدأ التوجيهي الاستراتيجي.
- بناء وتطوير القوات المسلحة الصينية. – التحضير للصراع العسكري.
- البعثات والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة الصينية – التعاون العسكري والأمن.[2]

يمكننا ملاحظة مستوى التأهب والتخطيط، الذي تبديه الصين فيما يخص أمنها القومي ووحدة ترابها الوطني، كما نلاحظ أيضا عزم القيادة الصينية على تطوير القدرات العسكرية، بما يتماشى والتهديدات الأمنية الجديدة التي تطرقنا إليها بالتفصيل فيما سبق.

وعلى هذا الأساس قامت الصين بتحديث الأهداف الرئيسية للدفاع الوطني الصيني، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- حماية الأمن السياسي الوطني وأمن الشعب الصيني واستقراره الاجتماعي.
- حماية السيادة الوطنية والوحدة والسلامة والأمن الإقليميين.

---

1 – **السياسة العسكرية الصينية.. تأثيرها وأهدافها**، تاريخ النشر: 2015/11/25، http://alwaght.com/، تاريخ الاطلاع: 2017/04/20.

2 – طارق الشيخ، **الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع**، تاريخ النشر:2015/01/08، http://www.ahram.org.eg/News، تاريخ الاطلاع: 2017/04/20.

- حماية الحقوق والمصالح البحرية الصينية.
- ردع العدوان ومقاومته.
- حماية المصالح الأمنية للصين في الفضاء الكهرومغناطيسي والفضاء الالكتروني.
- حماية مصالح الصين الخارجية.
- قمع مؤيدي الحركات الانفصالية مثل استقلال التبت وإنشاء تركستان الشرقية.
- معارضة استقلال واحتواء تايوان.
- دعم التنمية المستدامة للصين.[1]

تعتبر هذه الأهداف المنطلقات الرئيسية للتحديثات العسكرية الصينية، والتي تركّز في مجملها على القضايا القومية والسيادية للصين، ولن تتنازل عنها قيادة الحزب الشيوعي الصيني، باعتبارها من أولويات الدفاع الوطني، كما أنّ الإصلاحات التنموية المستمرة في المجال الاقتصادي، أصبحت ركيزة أساسية ترتكز عليها الصين في عملية تحديثاتها العسكرية وصناعاتها الحربية المحلية.

من خلال ما سبق ذكره، نلاحظ أنّ الصين أصبحت قادرة على تطوير القدرات التكنولوجية والاقتصادية الصينية، أصبحت الصين قادرة على تطوير مؤسستها العسكرية بالشكل الذي يضمن مصالحها الإقليمية والدولية، كما أنّ التحديثات العسكرية التي قامت بها، تُعدُّ رسائل صريحة مُوجّهة للدول الإقليمية والقوى العظمى بشكل عام، مُعبّرة على النوايا السلمية التي ترتكز عليها الصين، وقد قال سكرتير القوات الجوية الأمريكية "فرانك كيندال":

" نواجه تحديات عسكرية اليوم، أكثر فاعلية من أي وقت مضى في أي وقت آخر في تاريخنا.. أسلحة تفوق سرعة الصوت ومجموعة كاملة من الأنظمة المضادة للأقمار الصناعية، بالإضافة إلى الحرب الإلكترونية والإلكترونية وتحدّي الهواء الجوي الصواريخ كلها جزء من المخزون المتزايد للقدرات الصيني".[2]

ومن خلال الشروع في التحديثات العسكرية التي سنذكرها لاحقا، يمكن تفسير توجّه الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية بالرجوع إلى النظرية الواقعية في تحليل العلاقات الدولية، أنه على الدول القوية الحفاظ على قوّتها باكتساب المزيد من القوّة، بالرغم من أنّ هذا التصور الهجومي يدعوا إلى

---

1 – علي دربج، مرجع سابق الذكر.

2 - Judith Bergman, **China's Military Modernization**, published on :16/11/2021, https://www.gatestoneinstitute.org/17944/china-military-modernization, date of view :13/10/2022 20:30

سباق من التسلح في المنطقة الآسيوية، إلاّ أنّ حالة الريبة والشك التي تُضمرها الدول الآسيوية لبعضها البعض، تجعلها في حالة تأهب واستعداد لأيّة هجومات مُباغتة وغير متوقعة.

مجالات تحديث جيش التحرير الشعبي:

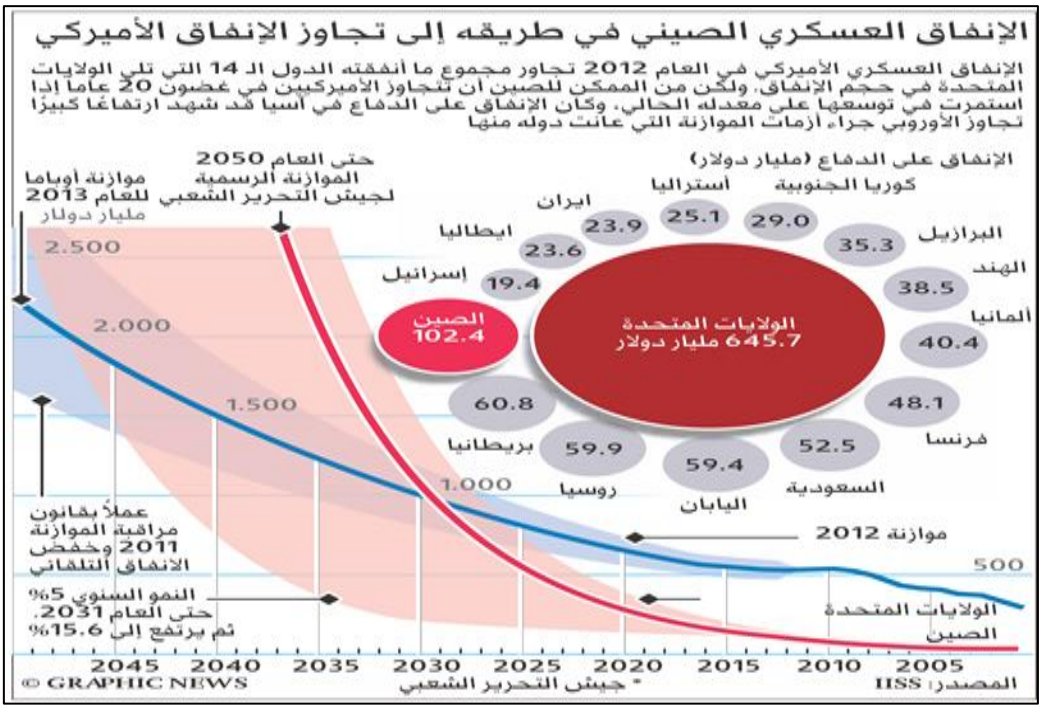
1. إعادة تنظيم هيكل القوات العسكرية لتسهيل القيادة والتحكم، والعمليات المشتركة.
2. إجراء تغييرات على نظام الأفراد العسكريين.
3. زيادة قدرات القيادة والتحكم والاتصالات والحوسبة والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع البرية والجوية والقدرات الفضائية وزيادة كفاءة جمع المعلومات بغرض الهجوم.
4. استخدام نُظُم أسلحة هجوميّة دقيقة متقدّمة وبعيدة المدى.
5. تطوير قوة ردع نووية أصغر حجماً وأكثر فاعلية وكفاءة.
6. اختبار منصات جديدة عالية التقنية ونشرها.
7. اختبار طائرات بدون طيار وطائرات حربية بدون طيار.
8. تطوير الهجوم بعيد المدى (الصواريخ الباليستية والقذائف الانسيابية).
9. تطوير إمكانات التجسس الالكتروني، من أجل تقليل قدرة الخصم الهجومية ضد الأهداف الاستراتيجية كشبكات الكهرباء وشبكات المواصلات والأنظمة المالية.
10. تطوير قدرات الحرب الالكترونية البرية والفضائية.
11. العمل على تحقيق التطور المتكامل للمكننة والمعلوماتية، من اجل امتلاك "جيش ذكي" يملك قدرات استراتيجية عالية الكفاءة مع حلول عام 2035.[1]

ونتيجة لهذه التحديثات، بدأت القوة العسكرية الصينية تتطور بشكل ملحوظ، خاصّة مع زيادة الصين لإنفاقها العسكري، الذي يغطي خدمات واحتياجات الجيش من تكنولوجيا عالية وعتاد متطور، والشكل التالي يبين حجم الإنفاق العسكري الصيني بالمقارنة مع حجم الإنفاق العسكري الأمريكي، وما يشيره قانون مراقبة الموازنة، فإنه من المُرجّح أن يتجاوز الانفاق العسكري الصيني نظيره الأمريكي سنة 2050، هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الرابع، من خلال تحليل المنافسة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وأهم انعكاساتها على مصالح الدولتين وعلى الأمن والسلم الدوليين.

1 – علي دربج، مرجع سابق الذكر.

لكن رغم التحديثات التي شملت المؤسسة العسكرية الصينية وأهدافها القريبة والبعيدة المدى، إلا أنّ ميزانية الصين العسكرية لم تتجاوز 10% منذ سنة 2015، وقد أشار "جيمس شار" الخبير في الجيش الصيني في جامعة التكنولوجيا في نانيانغ بسنغافورة، أنّ النفقات العسكرية الصينية تتناسب مع النمو السنوي لإجمالي الناتج الداخلي، كما أنّ للصين أولويات وطنية أخرى، إذا أصبح اقتصادها عسكريا إلى مستوى مُبالغ فيه، فهذا قد يحرم الحكومة من الموارد التي تحتاج إليها بشدّة.[1]

الشكل 16 : الانفاق العسكري الصيني في طريقه إلى تجاوز الانفاق الأمريكي



المصدر: http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2013-03-16-1.184، تاريخ الاطلاع: 2017/04/22.

المطلب الرابع: تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الصينية

تمتلك الصين قوة نووية استراتيجية منذ سنة 1964، بالإضافة إلى ما سبق التطرق إليه فيما يخص القوة النووية كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة، مازالت الصين تعمل على التطوير المستمر لقدراتها النووية الاستراتيجية مع الحفاظ على النهج المُتّبع منذ البداية والذي يجسد شعار: "عدم المبادرة بالاستخدام No first use " والذي أطلقته الصين بعد فترة قصيرة من أول تجربة نووية لها سنة 1964، كما تعتبر الصين دائمة المساندة على الصعيد الدولي لوقف سباق التسلح النووي، وعلى هذا الأساس تطور قدراتها النووية بالإضافة على التأكيد على مسألة الردع النووي وقدرتها على

1 – **زيادة الإنفاق العسكري الصيني بـ 7.5% تجدد مخاوف تايوان**، تاريخ النشر: 2019/03/06، https://aawsat.com/home/article/1620436/، تاريخ الاطلاع: 2021/03/08.

القيام بالضربة الثانية، ومن أجل تحقيق مقولة ماو تسي تونج سنة 1959: سوف يكون لزاما علينا بناء غواصات نووية حتى وإن تطلّب الأمر منا عشرة آلاف سنة "، ولقد باشرت الصين استثمارات واسعة لتطوير منظومتها النووية الاستراتيجية وتحديث الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.[1]

الجدول 05: كرونولوجيا المسار التاريخي لتطور السلاح النووي الاستراتيجي الصيني

1955	اعلان ماو تسي تونج عن إطلاق البرنامج النووي الصيني.
1964	تفجير أول قنبلة ذرية.
1966	إجراء تجارب غير مسبوقة على الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.
1967	تفجير أول قنبلة هيدروجينية.
1980	أول اختبار ميداني للصاروخ العابر للقارات DF-5 ICBM
1988	نجاح تجربة إطلاق صاروخ JL-1 SLBM من الغواصة Xia SSBN
1995	نجاح تجربة إطلاق صاروخ DF31- ICBM العابر للقارات
2004	إطلاق الغواصة 094 SSBN وفشل تجربة إطلاق الصاروخ JL-2
2013	دخول أول حاملة طائرات صينية حيز الخدمة، وامتلاك ترسانة نووية تقدر بـ 250 رأس حربي.
2016	ارتفاع حجم الترسانة النووية ليبلغ 260 رأس حربي.
2018	ارتفاع حجم الترسانة النووية ليبلغ 280 رأس حربي.
2019	ارتفاع حجم الترسانة النووية ليبلغ 290 رأس حربي.
2020	نجاح تصميم قاذفة قنابل شبح تحت صوتية قادرة على حمل أسلحة نووية بحمولة 45 طن، و4 صواريخ كروز شبح، وقد تحدد تقدير دخولها الخدمة سنة **2025**.

جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، مرجع سابق الذكر، ص 91.
- Arms control association, **Arms Control and Proliferation Profile : China,** published on :07/2017, https://www.armscontrol.org/factsheets/chinaprofile ,date of view: 17/03/2021.
- **شي آن إتش-20**، https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/03/17.

وقد اختلف تقدير اتحاد العلماء الأمريكيين لحجم الترسانة النووية الصينية للأرقام المُعلنة سابقاً، حيث وصفه بأنه أكبر من العدد المصرّح به، فقد يصل إلى 320 رأس نووي، والمثير للقلق

1 – توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، مرجع سابق الذكر، ص 90.

الأمريكي هو نجاح الصين في الوصول إلى القدرة النووية المعروفة بـ " **الثالوث** "، وهي قدرة الجيش الصيني على شن ضربات عبر إطلاق رؤوس نووية بواسطة صواريخ باليستية برّا وبحراً وجوًّا.[1]

وفي هذا الشأن، يرى خبراء الاستراتيجية الصينيون، أنّ الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية للردع الاستراتيجي الشامل في الصين، حيث يصرّح كتاب علم الاستراتيجية لعام 2013، أنه يجب على الصين إدراك الدور الهام للقوات النووية في ضمان مكانة الصين كقوة عظمى غير خاضعة، كما يكمن دورها في حماية المصالح الجوهرية للأمة الصينية، من أي انتهاك ما يسمح بتكريس بيئة آمنة للتنمية السلمية، ومازالت الصين تعمل على تطوير الرادع النووي، خاصّة بعد التحديثات العسكرية التي سبق التطرق إليها، حيث استند التقرير الحكومي للاستراتيجية العسكرية لعام 2015، على أهمية تطوير وتحسين قدرات القوات البحرية وسلاح المدفعية في جيش التحرير الشعبي الصيني، بآليتي الردع الاستراتيجي والهجوم النووي المضاد، وقد ركّز التقرير على أهمية تطوير الجانب المعلوماتي والأوامر والتحكم والتحذير المبكر وقابلية التنقل والقدرة على الرد السريع وقدرة الاختراق والبقاء من أجل رفع موثوقية الردع النووي[2]، هذا ما يسمح للصين في السنوات القليلة القادمة حسب ما وضعته كهدف في خطّتها الخماسية الأخيرة، أن تكون في مستوى امتلاك جيش عالمي قادر على التصدي لأيّة تهديدات محتملة.

خلال خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ سنة 2016، ولأوّل مرّة في تاريخ الصين العسكري، تجمّعت القوات الصينية المسلّحة في 4000 مكان مختلف من كل أنحاء الصين، حيث كان الخطاب في غاية الجدية وبنبرة صارمة قال القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس الصيني: " **لا يجب الخوف من المشقة ولا حتى من الموت** "، هذا التصريح يُفسّر الرؤية الاستراتيجية للرئيس الصيني على إقدام جيشه خوض أية حرب محتملة يمكن للصين أن تتعرض لها، لقد تزامن هذا التصريح مع زيادة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية، واحتمال نشوب حرب نووية بينهما،

---

1 – خير الدين الجابري، تاريخ النشر: 2020/12/17، https://arabicpost.net/، تاريخ الاطلاع: 2021/03/17.

2 – مايكل إس تشايس وآرثر تشان، **نهج الصين المتطور إزاء "الردع الاستراتيجي المتكامل"**، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 22.

حيث وكان بمثابة رسالة موجهة للكل أن الصين لن تتردد في استعمال الرادع النووي إذا تعرّضت للتهديد، حيث قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تغريدة له:

" قال زعيم كوريا الشمالية كيم جون أون أنّ الزر النووي على طاولته بشكل دائم، هل يمكن لأيّ شخص من حاشيته إبلاغه أنّ لديّ أيضاً زرّ نووي؟ لكنه أكبر وأكثر قوّة، وزرّي يعمل" [1].

مثل هذه الرسالة يمكن تفسيرها على أنها تهديد للأمن الدولي عامّة، والأمن الصيني على وجه الخصوص، لأنّ استعمال السلاح النووي ضد أي دولة قريبة من الصين، يجعلها هي الأخرى مستهدفة، مماّ يجعلها دائمة الاستعداد للقيام بالضربة الثانية من أجل صدّ مثل هذا النوع من الهجومات المحتملة.

كما أن عدم تصريح الصين عن العدد الفعلي للرؤوس النووية التي تمتلكها في حدّ ذاته يعتبر نوعاً من الردع، حيث يؤدي الى الترقب والحذر الدولي باعتبارها قوة نووية منافسة من جهة، كما يؤدي إلى الشك والريبة فيما يخص النوايا الحقيقية للتطوير المستمر لقدراتها النووية من جهة أخرى، فإذا اعتمدنا على ما سبق التطرق إليه من المبادئ الراسخة التي تنتهجها الصين في سياساتها الأمنية، والتي أهمها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فإنّ ذلك يدفعنا إلى استنتاج النوايا الحقيقية من وراء تطويرها لقوتها النووية، والتي تظهر في طابع سلمي من خلال اكتساب الرادع النووي، ليس من أجل المبادرة باستعماله وإنما من أجل الرد على الهجوم الأول في حالة حدوثه.

1 – محمد زريق، مرجع سابق الذكر.

خلاصة:

استطاعت الصين تحقيق المرتبة الثانية عالميا من حيث القوة الاقتصادية، ولقد بلغت هذه المرتبة بفضل اتباعها لسياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها بجدية من أجل تحقيق التنمية، وقد رأينا كيف حققت الصين تنامي في مختلف المجالات الاقتصادية الحيوية، عن طريق اتباع الخطط الخماسية التي مازالت تسير عليها إلى يومنا هذا.

ورغم الأزمات الاقتصادية، خاصّة أزمة 2008، التي أثّرت بشكل سلبي على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الدولي ككل، كانت الصين الوحيدة التي تُحقّق نمو في ناتجها المحلي الخام، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الرشيدة التي تتبعها الحكومة الصينية، ورغم جائحة كورونا أيضا، استطاعت الصين تدارك الأوضاع الاقتصادية الحرجة، التي وصل إليها اقتصادها، ومن أجل حماية هذا الاقتصاد الآخذ في التنامي، أصبحت الصين تُطوِّر قدراتها العسكرية والنووية، تحسّبا لأية تهديدات راهنة.

إنّ عدم تطوير الصين لقدراتها النووية المواكبة للتكنولوجيا المتطورة والأسلحة الاستراتيجية للدول الكبرى، يجعلها في تهديد كبير داخليا من قبل الحركات الانفصالية الداعية للاستقلال، وإقليميا كخسارة الممرات البحرية والسيادة الكلية عليها ممّا يهدد امداد الاقتصاد الصيني بالطاقة، وعلى الصعيد الدولي بتراجع المكانة الدولية في النظام العالمي، لذلك تسعى الصين إلى مواصلة تطوير قوتها في جميع المجالات الحيوية الاقتصادية، والتكنولوجية والعسكرية والنووية من أجل الحفاظ على سيادتها ووحدة ترابها، والحفاظ على مصالحها الحيوية إقليميا ودوليا، ولا يمكن اعتبار تطوير الصين لقدراتها النووية خطر على الأمن الدولي، مادامت سياساتها الداخلية والخارجية وعقيدتها العسكرية، تشير إلى عدم استعمال الأسلحة النووية إلاّ عند الضرورة القصوى.

الفصل الثالث

مرتكزات ومصادر القوة الأمريكية

بعد التطرق إلى أهم مرتكزات القوة الصينية في الفصل السابق، ووصول الصين إلى امتلاك قوة ومكانة متقدمة على الصعيد الإقليمي والدولي، وثاني اقتصاد عالمي، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مكانتها العالمية، والبقاء في الريادة بدور المهيمن على النظام الدولي في إطار الأحادية القطبية.

ونظراً لتزايد المنافسة بين الدولتين سنركّز في هذا الفصل على مقومات القوة الأمريكية، في كل من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وعلى هذا الأساس تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف جهودها، بتطوير مرتكزات قوتها المحددة لسياستها الخارجية، والتي تمكِّنها من تحقيق مصالحها في مناطق نفوذها الهامة، وذلك وفق ما سبق التطرق إليه من خلال الاعتماد على أهم مبادئ الواقعية وِفق توجه: "القوة والمصلحة".

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الاول مخصص لمحددات القوة الاقتصادية الأمريكية، والثاني يتناول المحددات التاريخية والسياسية لتنامي القوة الأمريكية، أمّا المبحث الثالث والأخير فهو مخصّص لدور القوة العسكرية وتوسع انتشارها، وتكمن أهمية التطرق إلى جميع هذه المجالات، بالاعتماد عليها في الفصل الأخير الخاص بدراسة الجانب التنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار تطوير كل طرف لقوته في المجالات سابقة الذكر بمثابة تهديد لقوة ومصالح الطرف الآخر.

المبحث الأول: محددات تنامي القوة الاقتصادية الأمريكية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحددات التي ترتكز عليها قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تقسيمه إلى أربعة مطالب، الأول يتناول الموارد الطبيعية والطاقوية وإبراز الدور الاستراتيجي المهم الذي تمثله، ثم المطلب الثاني الذي يركز على دور العامل الديمغرافي في تنامي القوة الأمريكية، أما المطلب الثالث فيُشير بشكل بارز لتنامي القوة الاقتصادية الأمريكية، وفي المطلب الرابع نوضح تطور البنى التكنولوجية والعلمية الأمريكية.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية والطاقوية الأمريكية

أ – الموارد الطبيعية:

1. موقع ومساحة الولايات المتحدة الأمريكية: تقع الولايات المتحدة الأمريكية، في قارة أمريكا الشمالية، إلى الشمال من المكسيك، وإلى الجنوب من كندا، رابع دول العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والصين، وهي الدولة الثالثة من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، وتمتد من المحيط الأطلسي شرقًا إلى المحيط الهادئ غربًا. وتضم، أيضًا، ألاسكا وجزر هاواي[1].

وتمتد بين درجة العرض 25° شمالاً (عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة فلوريدا) حتى درجة العرض 49° شمالاً، (وهو الخط الذي يساير في معظمه الحدود السياسية بين كندا والولايات المتحدة)، وبين خطي طول 67° غرباً و124 ° غرباً، وقد سُمّيت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الاسم، نسبةً إلى عدد الولايات (خمسون ولاية) التي انضمّت واتّحدت لتكوّن دولةً شاسعة، ومعظم هذه الولايات تقع داخل حدود القارة الأمريكيّة ما عدا ولاية آلاسكا، وهي ولاية تقع بالقرب من كندا شرقاً وبالقرب من روسيا من الجهة الغربيّة، وتتميّز بالطّقس البارد الجاف الثّلجي، وأمّا الولاية الأخرى هي ولاية هاواي، وتقع ضمن أرخبيل من الجزر تتوسّط المحيط الهادئ، وجزر تتوسط البحر الكاريبي، لذلك يشار في العلم الرّسمي بخمسين نجمة نسبة إلى عدد الولايات المتحدة الأمريكية[2].

1– منظمة المعارف، **الولايات المتحدة**، https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 2019/10/21، 23:15.

2– كفاية العبادي، **أين تقع الولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2019/06/20، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع:2019/10/21، 10:23.

أما من حيث مساحة الولايات المتحدة، فتبلغ: 9,363,520كم²، حيث يصل طول الحدود البرية 12,034 كم، مع كندا 8893 كم، 2477 كم منها مع ألاسكا ومع المكسيك 3141 كم، أما الشريط الساحلي، فيقدّر طوله: 19,924 كم.[1]

الشكل 17: الخريطة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: https://www.merefa2000.com/2019/06/blog-post_168.html ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/17

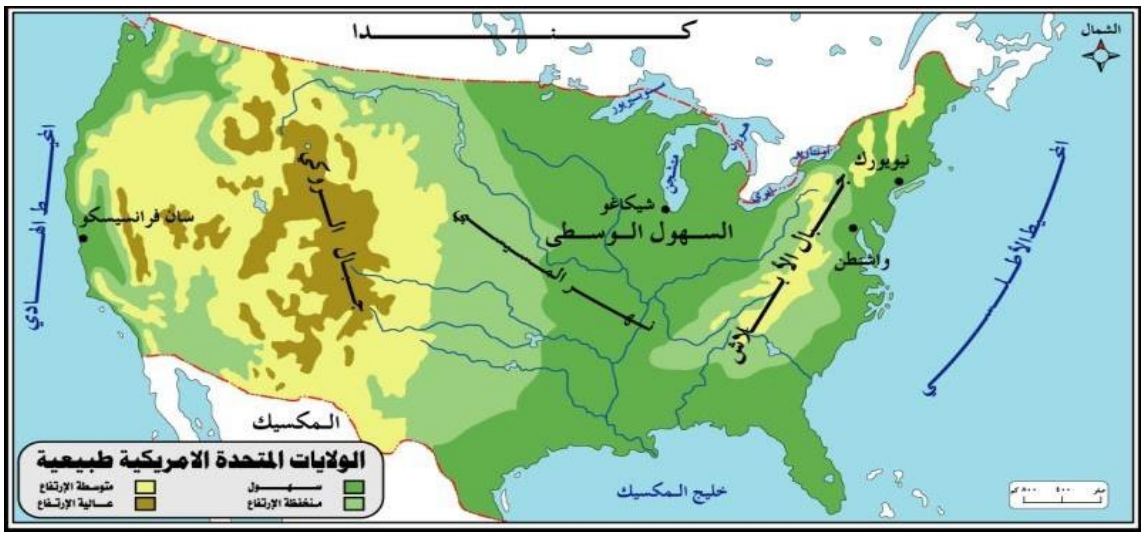
تتميز تضاريس الولايات المتحدة الأمريكية بالتنوع مثلما تُوضّحه الخريطة الآتية، حيث تسمح لها هذه المساحات الخضراء بممارسة مختلف النشاطات الزراعية التي تساهم في الاقتصاد الأمريكي، وسنتطرق الى ذلك في المحددات الاقتصادية، توضح الخريطة الجزء الكبير الذي تشغله السلسلة الجبلية وعلى رأسها جبال الروكي، حيث تكسوها الغابات التي تساهم في صناعات الأخشاب والتعدين.

بشكل عام، يُعتبر الجنوب الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية حار وجاف، ممّا يُسبّبُ جفاف الغابات وأيضا الحرائق في فصل الصيف، أمّا في فصل الشتاء فتتعرض هذه السلسلة الجبلية الى العواصف الرعدية والثلوج الكثيفة، تُعتبر السهول العظمى شبه قاحلة وجافة وهي منطقة تكثر

1 – منظمة المعارف، مرجع سابق الذكر.

فيها الأعاصير الموسمية، أمّا خارج الولايات المتحدة القرية، فتعتبر هاواي ذات مناخ مداري طول السنة تقريبا وذات أمطار معتدلة، أمّا ألاسكا فتتميز بمناخ القطب الشمالي من درجات حرارة تحت الصفر وثلوج وظلام دامس لعدّة أشهر.[1]

الشكل 18: خريطة أهم الأقاليم الطبيعية الأمريكية



المصدر: https://astroom.club/، تاريخ النشر: 2020/04/12، تاريخ الاطلاع: 2020/04/18، 14:25.

2. الموارد الطبيعية:

تتميز الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية بتنوعها وذلك بسبب تنوع التضاريس والمناخ، إلّا أنّ أكثر المحاصيل زراعة فيها الذرة وفول الصويا في الغرب الأمريكي الأوسط، حيث يحظيان بأعلى نسبة مبيعات في قطاع التصدير العالمي، أمّا في ولايات كانساس، داكوتا، مونتانا، وواشنطن فتتركز زراعة القمح[2]، التي هي أيضاً تُمثّل قدراً كبيراً من نسب التصدير، حيث تُصدّر الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها ما يُعادل تقريبًا نصف صادرات الحبوب في العالم، والتي تُقدّر بـ : 200 مليون طن سنويا، هذا راجع الى شساعة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي 177 مليون

1 – Geography, **United states**, https://geography.name/united-states/, date of view :18/07/2020, 09:23.

2 – منظمة Share America، **المزارعون الأميركيون يوفرون الغذاء للعالم**، تاريخ النشر: 2019/03/06، https://share.america.gov/ar/، تاريخ الاطلاع: 2020/07/21، 02:46.

هكتار أي نسبة 21 % من المساحة الاجمالية للبلاد[1]، ليس هذا وحده سبب ازدهار الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تتميّزُ الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعدّة خصائص نذكرها كالتالي:

- شساعة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.
- الزراعة للغرض التجاري: سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية.
- استعمال الآلات المتطورة للزراعة ممّا أدى الى زيادة حجم المزارع.
- التخصص الإقليمي في الإنتاج الزراعي: كإقليم الذرة، إقليم قطن وإقليم للقمح.
- مكننة الزراعة قلّص من اليد العاملة المُكلِّفة.[2]

3. الموارد المعدنية:

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعدين مجموعة من المعادن، بقيمة: 74,6 مليار دولار سنة 2016، ووفق المركز الوطني للمعلومات المعدنية « USGS National information minerals » الذي تُصدره الولايات المتحدة الأمريكية كل سنة، فإنّ أكبر خمس سلع معدنية تنتجها هذه الأخيرة هي:

أ. **الذهب** (Gold): يأتي ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع عالميا من حيث إنتاج الذهب، بعد الصين وأستراليا وروسيا، هذا يعود إلى كَون هذا المعدن النفيس، حيث تتوجه استخدامات الذهب الى المجوهرات والإلكترونيات والعملات المعدنية، تبلغ القيمة الاجمالية لإنتاج الذهب: 8,5 مليار دولار، أمّا الحمولة (إنتاج المناجم) فتُقدّرُ بـ: 209 طن متري[3]، يرتكز إنتاج الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، حيث توجد مناجم "نيفادا" و"ألاسكا"، من حيث الترتيب العالمي: يحتل مجمّع كارلين نيفادا "Carlin Nevada Complex" المرتبة الثالثة، بإنتاج

---

1 – زينب عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص 95.

2 – جاسم شعلان كريم الغزالي، **النشاط الزراعي في أمريك الشمالية**، تاريخ النشر: 2012/12/23، http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture. ، تاريخ الاطلاع: 2020/07/21، 15:32.

3 - Alex Demas, **The Top 5 U.S Minerals by production value**, published on : 07/04/2017, https://www.usgs.gov/news/top-5-us-minerals-production-value, date of view : 21/04/2020, 12 :02.

سنوي يُقدّر بـ: 2 مليون أوقية[1]، أمّا منجم جولد ستراييك "Goldstrike" شمال وسط ولاية "نيفادا" فيُعدُّ أكبر منجم لإنتاج الذهب في أمريكا الشمالية [2]، والخامس من حيث المرتبة العالمية.

ب. **النحاس** (Copper): يتمّ نتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية، في أريزونا، نيومكسيكو، يوتا، نيفادا، مونتانا، ميتشيغان، حيث يُقدّر إنتاج التعدين: 1,41 مليون طن متري، بقيمة إجمالية تُقدّر: 6,8 مليار دولار، وقد ذهب إنتاج النحاس حسب إحصائيات 2016: 44 % منه إلى تشييد المباني، 19% خُصِّصت إلى مُعدّات النقل، 18% دخلت في تركيب المنتجات الكهربائية والالكترونية، أما الباقي ذهب إلى منتجات متنوعة.[3] إن القدرة الهائلة للنحاس على مقاومة التآكل، تجعل منه معدنا مُهمّا في الصناعات الحربية: من مركبات عسكرية وطائرات ودبابات وسفن حربية.[4]

جـ – **البريليوم** (Beryllium): وهو المعدن الأساسي في تطوير التكنولوجيا الأمريكية، يتميّز بأنّه أقوى ستة مرات من الفولاذ، ومع ذلك فهو أخف من الألمنيوم، ويتحمّل درجات عالية من الحرارة، وحسب احصائيات سنة 2015، فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بإنتاج قُدِّر: 275 طن، تليها الصين في المرتبة الثانية بإنتاج 20 طن، وتكمن أهميّة هذا المعدن في استخداماته الاستراتيجية والحيوية، حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية عليه، في زيادة سرعة الطائرات المُقاتلة، وتعزيز تكنولوجيا المراقبة الأمريكية مما يُساهم في تحقيق الأمن القومي الأمريكي، كما يُستخدم في المجال الطبي كصناعة الماسحات الضوئية، أمّا فيما يخص الطاقة النظيفة، فهو يُستعمل في ألواح الطاقة الشمسية كمعدِّل للحرارة.[5] لكن هذا المعدن لوحده رغم أهميته، إلاّ أنه لا يكفي الاحتياجات الأمريكية، لذلك تعمل هذه الأخيرة على تعزيز سياسات التعدين، بالإضافة الى التزود بالمعادن الأجنبية.

---

1 – نادية راضي، **أكبر مناجم الذهب في العالم**، تاريخ النشر: 2018/10/04، https://www.almrsal.com/post/120687، تاريخ الاطلاع: 2020/04/24، 05:14.

2 – شركة مصفاة دمشق للبتروكيماويات، **الدول الأكثر إنتاجا للذهب في العالم**، تاريخ النشر: 2019/10/03، https://damasoil.com/2019/10/03/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/24، 17:26.

3 - Alex Demas, ibid.

4 - **Resource seccurity,** https://mineralsmakelife.org/resource-security/,date of view: 25/04/2020.

5 - Minerals make life, **Beryllium: America's « Miracle » Metal Behind Advanced Technology,** published on : 29/06/2016, , https://mineralsmakelife.org/resources/beryllium-americas-miracle-metal-behind-advanced-technology/ , date of view : 25/04/2020, 02 :03.

رغم أنّ إنتاج المعادن في الولايات المتحدة الأمريكية يُساهم بمقدار 6,2 تريليون دولار، إلاّ أنها تستورد 18 معدن بنسبة 100%، وأكثر من 30 معدن بنسبة 50 %، هذا ما يضع الاقتصاد الأمريكي في خطر، ويُهدّدُ قدرات الدفاع، حيث تستخدم وزارة الدفاع الأمريكية حوالي 750.000 طن من المعادن، من بينها المعادن النادرة التي تستوردها بشكل كبير من الصين.[1]

د – المعادن النادرة: يُطلق عليها تسمية "المعادن الحرجة"، لضرورتها المُلحة وعدم توفرها بسهولة، حيث تبقى الولايات المتحدة الأمريكية رغم انتاجها المعتبر نسبيا، مضطرة للتعامل مع منافسها القوي "الصين"، وبما أن هذا الأخير هو المزوّد العالمي الوحيد لهذه المعادن، وضعت إدارة ترامب هذا الأمر بالحسبان، خلال المفاوضات التي أقامتها الدولتين، لمنع تصعيد الخلافات التي اشتدت منذ سنة 2017، والوصول لحلول سلمية تُرضي الطرفين.

تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه المعادن في العديد من الصناعات، كالإلكترونيات الاستهلاكية مثل أجهزة "iPad" و"iPhone" التابعة لشركة "Apple"، تستعمل كذلك في التكنولوجيات الخضراء، في صناعة توربينات الرياح الكهربية العامّة، وسيارات (Tesla) الكهربائية، والطائرات المقاتلة F–35، لذلك تضع الإدارة الأمريكية هذه المعادن في قائمة العناصر الشديدة الأهمية للأمن الاقتصادي والقومي لها، وتُعفي إدارة ترامب هذه المنتجات من المعادن النادرة من التعريفة الجمركية، عكس البضائع الصينية الأخرى التي بلغت تعريفاتها 300 مليار دولار.[2]

يعتبر الدكتور أندروا روس، أستاذ التجارة الدولية بجامعة ليدز، أن احتمالات الصين في وقف امداداتها من المعادن النادرة ضئيل جدا، حتى وإن زاد قلق الإدارة الأمريكية من هذه الخطوة، إلاّ أنّ التجارب السابقة ومن بينها توقف الصين عن تصدير هذه المعادن لليابان سنة 2010، بسبب اصطدام سفينة صيد صينية مع دورية يابانية قرب جزيرة متنازع عليها، هذه التجارب قد بينت أن الأمر مختلف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لأن حرمان هذه الأخيرة من المعادن النادرة له نفس تداعيات اللجوء للخيار النووي، وعلى الصين إدراك الخطر الذي سيلحق باقتصادها وبنظامها

---

1 - Resource seccurity, ibid.

2 – جيريمي هسو، **لا داعي للخوف بشأن العناصر الأرضية النادرة**، تاريخ النشر: 21/07/2019، https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/features/dont-panic-about-rare-earth-elements/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/21، 18:22.

المالي على وجه الخصوص كردة فعل أمريكية[1]، السؤال المطروح هنا: هل ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية في تبعية تامّة للإمدادات الصينية من هذه المعادن؟ هذا ما يجيب عليه "جولز" الذي عمل في منصب كبير مستشاري نائب مساعد وزير الدفاع لسياسات التصنيع والقواعد الصناعية في الفترة ما بين 2010 و2012، حيث قال إنه في حالة قطع الإمداد الصيني لمدة أطول، فإنّ منجم العناصر الأرضية النادرة بكاليفورنيا قد يكون على الأرجح المكان الأول الذي يبدأ بالإنتاج بعد التنشيط وبدأ التشغيل في 2020 ".[2]

ب – الأهمية الاستراتيجية للموارد الطاقوية الأمريكية

تعبر الموارد الطاقوية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي، نذكرها في مايلي:

1. النفط: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد كميات كبيرة مِن النفط مِنْ مختلف بلدان العالم، بالإضافة إلى منظمة الأوبك، رغم إنتاجها لكميات معتبرة، وامتلاكها احتياطاً مُهمّا من هذا المورد الحيوي.[3] وهذا الرسم البياني يُبيّن الجهات التي تستورد منها الولايات المتحدة الأمريكية النفط، حيث نلاحظ انخفاض في الواردات بداية من 2005، حيث بلغ متوسط صافي واردات النفط حوالي 0.6 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 3% من إجمالي استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وقد انخفض هذا الرقم عن الحصة القياسية التي بلغت 60% في عام 2005 .[4]

---

1 – هشام محمود، **المعادن النادرة تدخل على خط النزاع الصيني – الأمريكي .. بكين تلوح بتقييد الصادرات**، تاريخ النشر: 2019/05/30، https://www.aleqt.com/2019/05/29/article_1608241.html، تاريخ الاطلاع: 2020/04/21.

2 – جيريمي هسو، مرجع سابق الذكر.

3 – زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق، **مجلة سياسات عربية**، العدد: 3، جويلية 2013، ص 19.

4 - **Oil : crude and petroleum products explained oil imports and exports**, published on:27/04/2020, https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products /imports-and-exports.php, date of view: 29/04/2020, 22 :23.

الجدول 06: واردات النفط للولايات المتحدة الأمريكية من 1998-2019

مليون برميل / يوميا

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
Opec	4.2	4	5.1	5.7	5	3	1.8
Persian gulf	2	1.9	2.7	2.2	1.7	1.5	1
Canada	1	1.8	1.9	2.2	2.6	3.9	4.2
المجموع	7.2	7.7	9.7	10.1	9.3	8.4	7

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

https://www.eia.gov/ ، تاريخ النشر: 2019، تاريخ الاطلاع: 2020/05/04 22:15.

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير قدراتها الإنتاجية من النفط والغاز الصخري، وذلك بفضل التكنولوجيا العالية، التي تُساهم في إنتاج أنواع جديدة من النفط والغاز غير التقليدية: كالغاز الصخري والنفط الصخري، مما سيمثّل نَقلة نوعية في إنتاج النفط وتوسع مجالها إلى مناطق أخرى من العالم.[1] ويستلزم إنتاج النفط الصخري إلى عمليات خاصّة تحدث شقوقاً وانكسارات تسمح للسوائل النفطية بالانتقال الى السطح، عن طريق ضخ ما يُقارب خمسة ملايين جالون من الماء، لذلك عززت الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه التقنية بالقرب من الموارد المائية المتاحة[2]، وفي عام 2018 وصل الإنتاج النفط الخام بالولايات المتحدة الأمريكية إلى: 10,7 مليون برميل يومياً، وهي نسبة تجاوزت بها الولايات المتحدة الأمريكية روسيا لأوّل مرّة منذ عقدين، وقد تجاوزت قبل ذلك بأشهر إنتاج المملكة العربية السعودية لأوّل مرّة كذلك منذ أكثر من 20 سنة، وتبرر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الارتفاع المذهل لإنتاج النفط الخام إلى ما يُعرف بثورة النفط الصخري الأمريكي"* للعم فأن الاستيراد الأمريكي للنفط بدأ في الانخفاض منذ 2005 لترتفع مكانه نسبة الانتاج، لكن هذا الأخير تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليصل الى أدنى مستوياته، ثم ارتفع انتاج النفط

1 – زهير حامدي، مرجع سابق الذكر.

2 – عثمان الخويطر، **خواطر نفطية: خوفنا ليس من الاستغناء، بل من النضوب**، ط1، ج2، الرياض، 2018، ص297.

الأمريكي الخام الى 12,66 مليون برميل يوميا سنة 2019، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للنفط الخام في العالم[1].

لكن الإنتاج المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية، وتنامي الإنتاج العالمي للنفط الخام، اصطدم بالمستجدات التي فرضت نفسها مع بداية سنة 2020، حيث أن وباء فيروس كورونا (كوفيد – 19) قد عطّل حركة الاقتصاد الصيني، كما سبق الإشارة إليه من قبل، فأصبحت الصين –أكبر المستوردين للنفط– غير قادرة على استيراد الكميات المعتادة، بسبب الإجراءات الوقائية التي قامت بها، من غلق للمصانع، وأوقف حركة الموانئ المُستقبلة للموارد الطاقوية، ممّا أدّى الى تراجع أسعار النفط، وعلى إثر هذه الأوضاع، يشهد سوق النفط اضطراباً، حيث انخفضت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية، مثلما حدث سنة 1999 بنسبة 15%، ليصل إلى 15,54 دولار للبرميل، لكنها لم تكن بنفس الحد الذي وصلت إليه في أفريل 2020.[2]

يُعدُّ تاريخ الاثنين 20 أفريل 2020، تحوّلا مُهمّا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ بدء التداول عام 1983 حدثاً في جميع وسائل الاعلام ، تمّ تسعير العقود الآجلة للنفط الخام من غرب تكساس الوسيط، في بورصة نيويورك التجارية بالدولار السلبي للبرميل، حيث وصلت إلى: – **40,32** دولار للبرميل، وقد بقيت الأسعار دون الصفر لجزء مِنَ اليوم التالي للتداول، هذا ما سبب إشكالاً في عملية تخزين الكميات الكبيرة من النفط الخام سواء المنتجة أو المستوردة، حيث بلغ التخزين 60 مليون برميل، من السعة الاجمالية للتخزين والمقدرة بـ 76 مليون برميل في مخزونات كوشينغ .[3]

---

1 – العين الإخبارية، **ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي لمستوى قياسي في أكتوبر**، تاريخ النشر: 2019/12/31، https://al-ain.com/article/us-oil-production-increased-record-level-october، تاريخ الاطلاع: 2020/04/29، 19:20.

2 – **النفط الأمريكي ينخفض إلى أدنى مستوياته منذ 21 عام**، تاريخ النشر: 2020/04/20، https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/20/global-stocks، تاريخ الاطلاع: 2020/04/28، 22:25.

3 - **Low liquidity and limited available storage pushed WTI crude oil futures prices below zero**, published on : 27/04/2020, https://www.eia.gov/todayinenergy/detail .php ?id=43495, date of view : 29/04/2020, 23:12.

هذا ما يقودنا الى تحديد انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد-19) على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أدّت إلى ما يلي:

- انخفاض الطلب الصيني على النفط العالمي وبالخصوص الأمريكي، وغلق مصانع التكرير؛
- انهيار سوق النفط بسبب زيادة العرض وتراجع الطلب؛
- انخفاض العقود الآجلة للنفط الأمريكي؛
- أُجبِر منتجو النفط على الدفع للمشترين مقابل تخليصهم من النفط الذي لا يمكن تخزينه؛
- تتأثر صناديق التقاعد بعدم ربحية شركات النفط، التي غالبا ما تستثمر فيها.

وعليه، تدخّل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لعقد صفقة بين أكبر المنتجين للنفط (المملكة العربية السعودية وروسيا) لخفض انتاجهما بما يقدّر 10 ملايين إلى 20 مليون برميل من النفط في اليوم، لكن لم تكن تلك التخفيضات كافية لتدارك هذه الخسائر وتعويضها.

2. الفحم: يتواجد الفحم بشكل رئيسي في ثلاث مناطق حيوية، حيث تُساهم خمس ولايات في إجمالي إنتاج الفحم الأمريكي بنسبة 71 % سنة 2018، كنتاكي 5%، إلينوي 7 %، بنسلفانيا 7 %، فرجينيا الغربية 13 %، وايومنغ 40 %، وفي نفس السنة أنتجت مناجم الفحم 756 مليون طن في 23 ولاية أمريكية، حيث كانت المناجم السطحية مصدراً لـ 63 % من إجمالي إنتاج الفحم الأمريكي، وقد ساهم إجمالي المناجم الأمريكية الأخرى في 0,1 % من إجمالي إنتاج الفحم.[1]

يعدُّ الفحم مصدرا مهما للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يساهم بنسبة 37% في توليد الكهرباء، لكن من المتوقع أن تقلّ هذه النسبة لتصل إلى 32% سنة 2040، وقد وصل عدد محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1387 محطّة، بإجمالي قدرة 318 جيجاوات، حيث يتراوح عمر المحطة من 50 إلى 60 سنة، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد امتنعت عن التوقيع على اتفاقية كيوتو للبيئة، إلاّ أنها تعلم أن الفحم كمصدر للكهرباء، ليس المناسب فعلاً لتنمية الاقتصاد الأمريكي دون اعتراض المنظمات البيئية المنددة بخطر استغلاله، وذلك بسبب ما يُحدِثه حرق الفحم الحجري من انبعاثات غازات ضارة على البيئة والانسان معاً، وعليه عمدت وكالة حماية البيئة EPA (الخاصّة بالزئبق وسموم الهواء)، بفرض استخدام بعض المعدات التي تعمل على تصفية غاز المداخن من المواد السامّة، لكن هذه التكنولوجيا باهظة الثمن، لذلك

1 - U.S Energy Information Administration, **Coal explained, where our coal comes from**, published on: 10/ 2019, https://www.eia.gov/energyexplained/coal/where-our-coal-comes-from.php, 09/05/2020, 15:20.

كانت السبب في توقيف العمل بهذه الطاقة، ويقول خبراء أمريكيون: "إنّ تكنولوجيا العزل والتخزين ستكون متاحة في السوق العالمي في حدود عام 2020، وأنّ التكاليف ستكون العنصر الحاسم المحدّد للنجاح أو الفشل".[1]

الجدول 07: انتاج، واستهلاك، وتصدير مادة الفحم للولايات المتحدة الأمريكية 1990-2021

مليون / طن

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2021
الانتاج	950	1000	980	1050	1000	700	537
الاستهلاك	780	800	1050	1070	790	630	493
التصدير	87	83	40	43	75	70	85

جدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على المصادر التالية:

- https://www.eia.gov/totalenergy/data/monthly/pdf/sec6.pdf، تاريخ النشر: 2019، تاريخ الاطلاع: 2020/05/12، 15:20.
- Tyler Godwin & Shashwat Pradhan, **US 2021 Coal Production Expected to Rise 15.6% on Year: EIA,** published on : 14/01/2021, https://www.world-energy.org/article/15261.html, date of view : 15/10/2022 11:39.

نلاحظ من المعطيات السابقة، والتي تبين إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للفحم واستهلاكها وأيضا تصديرها، أنّ الإنتاج والاستهلاك كانا في تزايد مستمر منذ الثمانينات الى غاية 2005، السنة التي سبق وأن تطرقنا إليها التي شهدت ثورة النفط الصخري وما أصبح يشكله من مصدر للطاقة، فبدأ الإنتاج والاستهلاك في انخفاض مستمر، كما تمثل ضغوطات المنظمات البيئية سببا أيضا في التقليل من الاعتماد على الفحم نظرا للأضرار الكبيرة على المناخ كالتلوث والاحتباس الحراري.

3. الغاز الطبيعي:

تم اكتشاف الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1626، وفي عام 1821، حفر ويليام هارت أول بئر ناجح للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في فريدونيا بنيويورك، وتم تأسيس شركة Fredonia Gas Light، لتصبح أول شركة أمريكية لتوزيع الغاز الطبيعي، وفي عام 1836، أنشأت مدينة فيلادلفيا أول شركة توزيع غاز طبيعي مملوكة، وتعد أعمال فيلادلفيا للغاز أكبر نظام عامل في الولايات المتحدة، حيث أصبح يبلغ عدد أنظمة الغاز العامة في الولايات المتحدة

---

1 – علي عبد النبي، **أمريكا والفحم الحجري**، الوطن، تاريخ النشر: 2014/04/20، https://www.elwatannews.com/news/details/465792، تاريخ الاطلاع: 2020/05/12، 12:20

أكثر من 900 [1]، وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال إنتاج الغاز، حيث تستحوذ على شركة إكسون (XOM) وهي أكبر منتج للنفط والغاز، برأسمال سوقي يُقدرُ بِحوالي 89 مليار دولار في جانفي 2020.[2] ورغم أنّها تملك احتياطي ضخم من هذه المادة الطاقوية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعها من الاستيراد ولو بكميات قليلة، والجدول الآتي يُوضِّح لنا المسار التاريخي لإنتاج الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، والاحتياطي والاستيراد من سنة 1989 إلى سنة 2021.

الجدول 08: انتاج واستيراد واحتياطي الغاز الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية

/ مليار متر مكعّب

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019	2021
الانتاج	510	515	518.6	489.4	575.2	740.3	928.1	934.2
الاستيراد	1532	2841	3782	4341	3741	2718	2742	2808
التصدير	86	154	244	729	1137	1784	4658	6653

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- N. Sönnichsen**, Natural gas exports from the United States in selected years from 1975 to 2021**, published on : 01/04/2022, https://www.statista.com/statistics/241704/us-natural-gas-imports-since-1955/, date of view : 15/10/2022 14:07.
- N. Sönnichsen, **Total natural gas imports into the United States from 1955 to 2021**, published on : 01/04/2022, https://www.statista.com/statistics/, date of view : 15/10/2022 14:22.
- N. Sönnichsen , **Natural gas production in the U.S. 1998-2021,** published on : 06/07/2022, https://www.statista.com/statistics/265331/natural-gas-production-in-the-us/, date of view :15/10/2022 14:32

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في زيادة انتاجها للغاز الطبيعي، بحيث أنتجت سنة 1990 ما مقداره: 510 مليار متر مكعّب، ليرتفع الإنتاج إلى: 934.2 مليار متر مكعّب سنة 2021، ورغم تنامي معدّلات تصدير الولايات المتحدة الأمريكية للغاز حيث بلغت: 6653 مليار متر مكعب سنة 2021، مقارنة مع 86 مليار متر مكعب سنة 1990، إلاّ أن الإدارة الأمريكية مازالت تحافظ على مقدار معين من الغاز المستورد، حيث بلغ الاستيراد سنة 2021

1 - American public gaz association, **A Brief History of Natural Gas**, https://www.apga.org/apgamainsite/aboutus/facts/history-of-natural-gas, date of view : 26/03/2021, 20 :26.

2 – **أفضل شركات الغاز الطبيعي في العالم**، https://www.plus500.com/ar/Instruments/NG/The-Top-Natural-Gas-Companies-in-the-World~3، تاريخ الاطلاع: 2021/03/29، 05:53.

مقدار: 2808 مليار متر مكعب، منخفضا بشكل كبير عما كان عليه سنة 2005، حيث بلغ استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للغاز: 4341 مليار متر مكعّب.

إنَّ التغيرات المتوقعة في صافي تجارة الطاقة، هي مدفوعة في غالب الأحيان بالتدفقات التجارية المتزايدة على الوقود السائل والغاز الطبيعي، وبالرجوع إلى توقعات منظمة الطاقة السنوية الصادرة حديثا عن تقييم الأثر البيئي، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستصدر المزيد من النفط والسوائل الأخرى بعد عام 2020 أكثر ممّا تستورده، وذلك بسبب زيادة إنتاج هذه المواد الأحفورية مع انخفاض الاستهلاك المحلي لها، وتهيمن صادرات الغاز الطبيعي المُسال خاصة عبر خطوط أنابيب من وإلى كندا والمكسيك، وذلك راجع إلى تنامي البنية التحتية لخطوط الأنابيب بهما، مما يسمح بتوليد الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي، أما فيما يخص الطلب المتزايد على الغاز في آسيا، مع ثبات أسعاره في الولايات المتحدة الأمريكية، يجعل قدرة تصدير الغاز أكثر قبل أن تتعادل بعد عام 2030، مع دخول موردين جدد بأسعار تنافسية، وتتوقع وكالة تقييم الأثر البيئي أن يزيد الفارق بين صادرات الغاز الطبيعي والواردات ليصل إلى 23 مليار م^3 عام 2050.[1]

4. الطاقة النظيفة:

يرى العلماء من جميع أنحاء العالم، أنّه يجب خفض انبعاثات الكربون العالمية بحلول سنة 2030، وذلك من أجل تجنب التأثيرات المناخية الكارثية، وعليه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق 90% من الكهرباء النظيفة الخالية من الكربون بحلول عام 2035، وقد ورد في تقرير عام 2035 الذي قامت بإعداده جامعة كاليفورنيا، ومدرسة جولدمان للسياسة العامة في بيركلي، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها للوصول لـ 90% من الطاقة النظيفة [2] وذلك من شأنه تحقيق ما يلي:

- إمكانية ضخ 1،7 تريليون دولار في الاقتصاد؛
- دعم زيادة نصف مليون وظيفة في قطاع الطاقة سنويا؛

1 - **The United States is expected to export more energy than it imports by 2020**, published on : 29/01/2019, https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=38152, date of view : 01/04/2021, 07 :00.

2 - Energy Innovation, **Reaching 90 Percent Clean Electricity In The U.S. By 2035**, published on :10/06/2020, https://energyinnovation.org/publication/reaching-90-percent-clean-electricity-in-the-us-by-2035/, date of view : 06/04/2021, 09 :15.

- خفض الانبعاثات بنسبة 27%؛
- إيقاف جميع محطات الفحم عام 2035؛
- التقليل من توليد الكهرباء من الغاز الطبيعي بنسبة 70%؛
- منع حوالي 85 ألف حالة وفاة مُبكّرة بسبب التلوث عام 2050.[1]

كما تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديا، لإنجاح الرؤية المستقبلية للطاقة النظيفة، ونجاح وصولها إلى " 90 %من الطاقة النظيفة " مرتبط بأداء المشرعين ومخرجات السياسات العامّة في مجال الطاقة، والشكل أدناه يوضح الفرق بين نتائج أداء المرافق لعملها كالسابق (أي الاعتماد على المواد الطاقوية الأحفورية الملوثة للبيئة)، ونتائج التحول إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من خلال دعم المشرعين للسياسات المؤيدة للطاقات المتجددة.

5. الطاقة النووية:

يتواجد أقدم مفاعل نووي في نيويورك، حيث بدأ التشغيل التجاري سنة 1969، أما الأحدث فتم تشغيله سنة 1996، وفي نهاية ديسمبر 2019 حازت الولايات المتحدة الأمريكية على 96 مفاعل نووي تجاري عامل في 58 محطة للطاقة نووية منتشرة في 29 ولاية، يبلغ متوسط عمر هذه المفاعلات حوالي 38 سنة، حيث هناك 17 مفاعل للطاقة النووية التجارية مغلق في 16 موقع في مراحل مختلفة من إيقاف تشغيلها، وفي عام 1990 بلغت الحصة الثابتة من إجمالي توليد الكهرباء سنويا 20% وقد سعت محطات الطاقة النووية في الحفاظ على هذه النسبة، ورغم أن عدد المفاعلات النووية سنة 2003 بلغ 104 مفاعل نووي عامل، إلاّ أن القدرة الاجمالية لتوليد الطاقة الكهربائية النووية سنة 2019 هي نفسها لكن بعدد مفاعلات نووية عاملة أقل (58 فقط)، وهذا راجع إلى التعديلات التي شملت زيادة السعة لمحطات الطاقة النووية، كما زادت بعض المفاعلات من توليد الكهرباء سنويا، عن طريق تقصير المدة الزمنية التي تكون فيها المفاعلات غير متصلة بالوقود.[2] وبالاتجاه بشكل كبير نحو توليد الكهرباء من الطاقة النووية، أصبح الاعتماد على هذه الأخيرة يتزايد على حساب الفحم.

1 - **Electricity**, https://www.2035report.com/electricity/, date of view :06/04/2021, 09 :35.

2 - **Nuclear explained,** U.S. nuclear industry, published on : 01/03/2020, https://www.eia.gov/energyexplained/nuclear/us-nuclear-industry.php , date of view : 24/07/2020, 13:23.

الجدول 09 : توليد الولايات المتحدة للكهرباء من الفحم والطاقة النووية (2005–2020)

مليار ميغاواط

السنوات	2005	2010	2015	2020
توليد الكهرباء من الفحم	2	1.8	1.4	0.5
توليد الكهرباء من الطاقة النووية	0.8	0.8	0.8	0.8

جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

- توليد الولايات المتحدة للكهرباء من الفحم والطاقة النووية (2005–2020)، تاريخ النشر: 2021/03/18، https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=47196، تاريخ الاطلاع: 2021/04/04 21:28.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن توليد الكهرباء بالاعتماد على الفحم بدأ في التراجع منذ 2008، فقد أدّت الأزمة العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي للدول، إلى ضرورة إيجاد مصدر طاقة آخر، متحرر من تغير الأسعار المفاجئ ومن تبعية الأسواق الخارجية، وبدأ الطلب على الفحم يتراجع، حيث بلغت آخر قدرة حققها في توليد الكهرباء سنة 2008 تقدّر بحوالي: 2 بليون ميغاوات في الساعة، إلاّ أن هذا المعدّل بقي في انخفاض بشكل كبير ليصل إلى 0,8 بليون ميغاوات في الساعة سنة 2020، وهي نفس قدرة توليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة النووية من نفس السنة لكن بأقل التكاليف.

ولقد قدمت الطاقة النووية 55% من الكهرباء الخالية من الكربون عام 2019، وهذا ما يجعلها أكبر مصدر محلي للطاقة النظيفة لأنّ محطات الطاقة النووية لا تنبعث منها الغازات الدفيئة أثناء توليدها للكهرباء، ولحد الآن تعتبر الطاقة النووية مصدر الطاقة الأكثر موثوقية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعمل بكامل طاقتها أكثر من 93%، مقارنة بمصانع الغاز الطبيعي التي توفر 57%، والفحم 48%، والرياح 35%، ومصانع الطاقة الشمسية 25%، حسب مكتب الطاقة النووية فإنّ خمس الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية تأتي من الطاقة النووية كل عام، حيث تمّ توليد 809 مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء عام 2019، وقد تمّ تصميم محطات الطاقة النووية لتعمل 24 ساعة في اليوم، 7أيام في الأسبوع، لأنّها لا تحتاج في غالب الأحيان إلى صيانة مستمرة، وهي قادرة على العمل لفترات أطول قبل إعادة التزود بالوقود، عادة كل سنة ونصف أو كل سنتين.[1]

1 - Office of Nuclear Energy, **5 Fast Facts About Nuclear Energy**, published on : 23/03/2021, https://www.energy.gov/ne/articles/5-fast-facts-about-nuclear-energy, date of view : 28/03/2021, 20 :00.

لكن ما يهدد هذا المصدر من الطاقة، هو بلوغ عمر نصف المفاعلات النووية 30 عاماً، والذي يبلغ عددها 104 مفاعل نووي، ووفقا للّجنة التنظيمية النووية الأمريكية، يبلغ عمر المفاعلات النووية الباقية 20 عاماً على الأقل، لقد منحت هذه المصانع تراخيص للعمل لمدة 40 عاماً، هذا ما جعلها تقدم بطلب لتمديد التراخيص، لكن حسب ما قاله ايرا هلفاند عضو مجلس إدارة " أطباء من أجل المسؤولية الاجتماعية "، أنّ الانفجارات التي وقعت في العديد من المفاعلات النووية اليابانية، تجعل إغلاق المصانع القديمة في الولايات المتحدة أمراً حتميا، فإذا كانا لمصنع يعمل لفترة معينة من الزمن فهو لا يعني أنه سليم ميكانيكياً، خاصّة أن القلق زاد بشكل كبير بسبب أن المفاعلات 23 في الولايات المتحدة الأمريكية لها نفس التصميم مثل المفاعلات الفاشلة حاليا في اليابان (جنرال إلكتريك مارك 1)، كما أنه من الصعب والمكلِّف جدا بناء محطات طاقة نووية جديدة، رغم ان إدارة الرئيس السابق باراك أوباما ساندت بشكل كبير الطاقة النووية، وخصصت ميزانية بمليارات الدولارات في ضمانات القروض للمساعدة على بناء مصانع جديدة، في حين يرى منتقدوا الطاقة النووية، أنّه من أجل تدارك هذا النقص في الطاقة مستقبلا، يمكن أن يعوضه الغاز الطبيعي على المدى القصير، ومصادر متجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[1]

المطلب الثاني: دور العامل الديمغرافي في تنامي القوة الأمريكية.

بلغ عدد السكان في آخر إحصاء قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في 2010: 309321.67 نسمة، حيث شارك في إعداده 150 ألف موظف للتحقق من العناوين، وقد عملت منذ بداية جانفي 2020 للتحضير لتعداد سكاني آخر، بموجب الدستور الأمريكي في الفقرة الثانية من المادّة الأولى، الذي يقضي بإجراء إحصاء للسكان كل عشر سنوات[2]، حيث يتم إحصاء كل الأفراد الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية، بالغين وأطفال وحتى الرّضّع، يقوم به مكتب الإحصاء الأمريكي كل عشر سنوات وهو هيئة من الهيئات الحكومية، تكمن أهمية هذا التعداد السكاني، في معرفة حجم الميزانية المخصصة وفق الكثافة السكانية لكل منطقة، كما يُحدد عدد المقاعد لكل ولاية في الكونجرس ورسم حدود الدوائر الانتخابية، وعلى هذا الأساس أبلغ مكتب

1 - **Half of U.S. nuclear reactors over 30 years old**, published on : 15/03/2011, https://money.cnn.com/2011/03/15/news/economy/nuclear_plants_us/, date of view : 23/07/2020, 10:47.

2 – مكتب الإحصاء الأمريكي، **كيفية المشاركة في التعداد السكاني 2020**، https://2020census.gov/ar.html، تاريخ الاطلاع: 2020/04/19.

الإحصاء الأمريكي وسائل الاعلام يوم 12 أوت 2019، ببدء عملية الإحصاء الجديدة وفحص العناوين بدقة، رغم توفير مكتب الاحصاء سنوياً لأرقام تقديرية لعدد السكان الأمريكيين، إلاّ أن التعداد السكاني يكون مرجعاً حكوميا أكثر رسمية ودقة.[1]

الجدول 10 : تعداد سكان الولايات المتحدة الأمريكية (1990-2021)

السنوات	تعداد السكان/مليون	الكثافة (كم2)	معدل النمو %
1990	248	27.56	0.95
1995	265.7	28.99	1.01
2000	282.4	30.80	1.22
2005	296.8	32.25	0.93
2010	311	33.78	0.93
2015	324.6	35.08	0.76
2020	335.9	36.19	0.59
2021	337	36.39	0.61

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

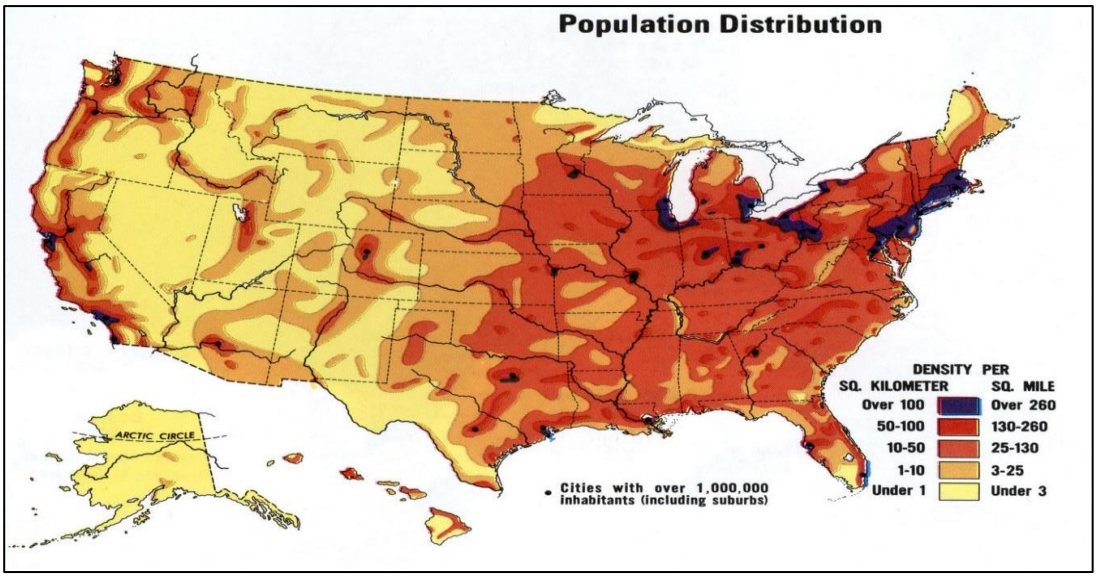
- United States Population 2022, https://worldpopulationreview.com/countries/united-states-population, date of view : 15/10/2022 18:49.

نلاحظ من خلال الشكل التالي، تزايد سكان الولايات المتحدة الأمريكية من 309 مليون نسمة سنة 2010 إلى 337 مليون نسمة مع نهاية سنة 2021، حيث بلغ متوسط الزيادة 0،60 % عام 2016، وهو أدنى معدّل سجلته الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرن، ويرجع سبب ذلك انخفاض عدد المواليد على مدار العام، كما أن مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية وصلوا إلى سن الشيخوخة ممّا زاد من عدد الوفيات، لكن على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني إلاّ أنه مازال من المتوقع ان يكون مستمرا، وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات الهجرة، والزيادة الطبيعية وعلى عكس الصين والهند، من المتوقع أن يستمر نمو عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية على مدار قرن آخر بحلول عام 2067، ليصل عدد السكان الى 400 مليون شخص، حيث ستتراوح الزيادة بين 0،07 % و0،09 % حسب مكتب الإحصاء الأمريكي، الذي يقدّم المعلومات التي يتم جمعها في عمليات التعداد السكاني من أجل التأكد من أن كل مقعد في الكونغرس يمثل تقريبا نفس العدد من الأشخاص،

1 – مكتب الإحصاء الأمريكي، **مكتب الإحصاء الأمريكي يُعلن بدء العملية الميدانية الرئيسية الأولى للتعداد السكاني لسنة 2020**، تاريخ النشر: 2019/08/12، https://www.census.gov/newsroom/press- ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/19 12:54،

كذلك تستخدم الحكومات الوطنية وحكومات الولايات معلومات التعداد لتحديث الخدمات: كالتخطيط لبناء المزيد من المساكن والمدارس والمستشفيات في المناطق التي تعرف سرعة في النمو وتعمل أيضا على إصدار تقديرات سكانية سنوية من أجل إعطاء صورة مُحدّثة لطبيعة تغير النمو السكاني في أمريكا بين التعدادات[1]، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، وأكثر الولايات اكتظاظا فيها بالسكان هي كاليفورنيا، البالغ عدد سكانها 39،5 مليون نسمة، فإذا كانت ولاية كاليفورنيا دولة فستحتل المرتبة 36 من حيث عدد السكان في العالم، أمّا اقتصادها فسيكون ثامن إقصاد في العالم مع نفس الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا، ورغم ذلك تُعتبر مدينة نيويورك البالغ عدد سكانها 8،4 مليون نسمة الأكبر من حيث الكثافة السكانية، رغم أنّ تكساس تفوقها أيضا من حيث التعداد السكاني البالغ 28،7 مليون نسمة.[2]

الشكل 19: خريطة توزيع السكان في الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: https://ar.maps-usa.com/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/19.

إنّ تزايد تعداد سكان الولايات المتحد الأمريكية من 240 مليون نسمة عام 1985، إلى 332 مليون نسمة مع بداية سنة 2021، رغم أن معدل النمو تناقص من 0،94 % سنة 1985، إلى 0،61 % سنة 2021 إلاّ أن الكثافة السكانية مازالت في تزايد مستمر خاصة في المدن الأمريكية

1 - Graham Zabel, **PEAK PEOPLE : THE INTERRELATIONSHIP BETWEEN POPULATION GROWTH AND ENERGY RESOURCES**, published on : 20/04/2009, https://www.resilience.org/stories/2009-04-20/peak-people-interrelationship-between-population-growth-and-energy-resources/, date of view : 24/11/2021 00 :21.

2 - **United States Population 2021**, published on : 01/2021, https://worldpopulationreview.com/, date of view : 23/11/2021, 14 :36.

الكبرى مثلما يبينه الشكل التالي، حيث تزايدت من 26/م^2 سنة 1985 إلى 36/م^2 سنة 2021، هذا التباين في الأرقام يرجع إلى الأسباب السالفة الذكر بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي جعل الكثافة تزيد في المدن الساحلية والمدن التي تتوفر على فرص العمل، هذا ما انعكس بالسلب على المناطق الريفية والزراعية.

يرى الخبراء الاقتصاديين وعلماء الاجتماع أن هذه الزيادة في تعداد السكان في دولة عظمى بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنها مؤشّر جيد للنمو الاقتصادي، إلاّ أنها تشكل عبئاً على مصادر الطاقة التي تستهلك بشكل كبير خاصة في المدن الكبرى، ومنه أصبح النمو السكاني مرهونا بوفرة هذه المصادر الطاقوية، التي تُعدُّ اليوم مصدر قلق كل الدول الكبرى من أجل الحفاظ على أمنها على جميع المستويات، فإذا كانت هذه الموارد الطاقوية على ارتباط قوي بالنمو السكاني في العالم، فإنه على الأرجح أن يختلف عدد السكان عام 2050 اختلافاً كبيرا عن توقعات الأمم المتحدة حول عدد الأشخاص الذي يمكن أن تستوعبهم الأرض[1].

ويتميز سكان الولايات المتحدة الأمريكية بالتنوع من حيث أصول أجدادهم، حيث يعود معظمها إلى أوروبا، بسبب الهجرة في القرن السادس عشر، فكان معظم المهاجرين في بداية الأمر من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا، وفي القرن التاسع عشر قدِم الآسيويين، من اليابان، والهند والفليبين، أماّ الصين فكانت الأكثر عددا، هذا ما يُفسّر كَون اللغة الصينية هي الثالثة في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناطقين بها بعد الإنجليزية والاسبانيّة، حيث يتكلمها 2 مليون شخص يتمركزون في كاليفورنيا، أمّا السكّان الأصليون فهم الهنود الحمر، والإسكيمو، والهاوايين[2]، وإذا أردنا مقارنة نتائج الإحصاء الذي قام به المكتب الأمريكي للإحصاء لسنتي 2010 و2020 نجد ما يلي:

- السكان البيض: يمثلون أكبر مجموعة عرقية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ عددهم سنة 2010: 235،4 مليون شخص منفردين أو بالاشتراك مع مجموعات أخرى، أما سنة 2020 انخفض عددهم بنسبة 8،6 % ليصبح 204،3 مليون شخص.
- السكان السود أو الأمريكيين من أصل افريقي: يشكل عددهم ثاني أكبر عرقية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد زاد عددهم بنسبة 12،4% من: 38،9 مليون شخص، إلى 41،1 مليون شخص.

1 - Graham Zabel, op.cit.

2 – منظمة معرفة، مرجع سابق الذكر، تاريخ الاطلاع: 2020/04/19.

- الهنود وسكان آلاسكا الأصليين: بلغ عددهم 2،09 مليون شخص سنة 2010، وقد زاد بنسبة 1،1% سنة 2020 ليصل إلى: 3،7 مليون شخص.
- الأمريكيين من أصل آسيوي: بلغ عددهم سنة 2010: 14،7 مليون شخص، وقد زاد بنسبة 6% ليبلغ: 19،9 مليون شخص.
- سكان هاواي الأصليون وسكان جزر المحيط الهادئ: تم تحديد عددهم بـ 540 ألف شخص سنة 2010، وقد زاد عددهم بنسبة 0،2 % ليصل إلى 690 ألف شخص سنة 2020.
- السكان من أصل اسباني أو لاتيني: زاد عددهم من 27،9 مليون شخص سنة 2010، إلى 45،3 مليون شخص.
- السكان متعددي الأعراق: مجتمعين بالنسبة لجميع الفئات العرقية قد بلغ عددهم سنة 2010: 19،1 مليون شخص، أما حسب آخر تعداد سكاني سنة 2020 فقد زاد عددهم بنسبة 8،4 %، ليصل إلى 27،9 مليون شخص[1]، أمّا من حيث التقسيم العمري وفق آخر إحصائيات لسنة 2020، فإنّ عدد الذكور مقارنة بالإناث في مختلف الأعمار، وأكبر النسب العمرية تتراوح بين 25 سنة و34 سنة، ما يشكّل قوّة بشرية في الوقت الراهن تساهم بشكل كبير في التقدم الاقتصادي من خلال اليد العاملة المؤهلة.

المطلب الثالث: عوامل تنامي القوة الاقتصادية الأمريكية

يحتل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا، حيث ظهر بشكل كبير هذا التقدم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب خروجه من الحرب أقوى ممّا كان عليه من قبل، هذا لأنّه لم يواجه مشاكل إعادة التعمير، التي عرفتها أوروبا، وبما ان الحرب انتهت، كان الاقتصاد الأمريكي مهددا بنقص الطلب على القطاع الحربي لذلك كانت الدعوة الى تعمير أوروبا خير وسيلة لخدمة الاقتصاد الأمريكي بتوفير أسواق جديدة في فترة التعمير من جهة ومن جهة أخرى ارسال شركاء في المستقبل بعد نهوض الاقتصاد الأوروبي.[2]

---

1 - NICHOLAS JONES and others, **2020 Census Illuminates Racial and Ethnic Composition of the Country**, published on : 12/08/2021, https://www.census.gov/library/stories/2021/08/improved-race-ethnicity-measures-reveal-united-states-population-much-more-multiracial.html, date of view : 24/11/2021 19 :20.

2 – حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2000، ص18.

1 – الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية:

يقاس نمو الاقتصاد الأمريكي بالتغير في حجم ناتجه أو في الدخل الحقيقي لسكانه، فحسب أهم مؤشرات حساب النمو حسب نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لسنة 2008، نجد حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثّل كل الإنتاج المحلي، دون مراعاة إذا ما كان الدخل يتراكم لمؤسسات محلية أو أجنبية[1].

الجدول11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للولايات المتحدة الأمريكية (1990–2021)

(بالنسبة المئوية)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الناتج المحلي	4.8	5	4.9	4.1	4.1 –	4	8.4 –	12.5

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر : https://ar.tradingeconomics.com ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/11 13:34.

ولقد عرف الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 1989 إلى غاية 2022، تذبذبات كثيرة خلال الفترة المذكورة سابقا، وذلك لعدة أسباب راجعة للسياسات الاقتصادية الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، وبناء نظام دولي جديد يكون فيه الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصاد في العالم، إلاّ أننا نلاحظ انخفاضا حاداً في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009 حيث وصل إلى: – 4،5 %، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في سبتمبر سنة 2008، بسبب انهيار عدد كبير من شركات مقرّها في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم التركيز على البنوك الاستثمارية، وشركات التأمين وبنوك الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تأثرت بشكل كبير بهذه الأزمة.

كما أنّ أزمة 2008 لم تكن الوحيدة التي أثّرت بشكل كبير على الاقتصاد الأمريكي، فقد تسبّبت جائحة كورونا (كوفيد – 19) التي سبق التطرق إليها، في انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في جويلية 2020 لتصل إلى: – 9،1 % وهي أدنى نسبة عرفها الاقتصاد الأمريكي في التاريخ، وذلك بسبب شلل الاقتصاد العالمي وتفشي الجائحة في جميع دول العالم، مما

1 - The World Bank, **GDP growth (annual %) - United States**, https://data.worldbank.org /indicator/ , date of view : 13/04/2021, 06 :23.

استدعى وقف حركة المواصلات، وغلق الحدود وجميع المصانع والمرافق الحيوية لمنع انتشار الفيروس، أما في جويلية 2021 عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا، حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إلى: 12،2 %، إلاّ أنه من المرجح على المدى القريب انخفاض هذه النسبة تدريجيا، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الأمريكية المتذبذبة تجاه القوى الصاعدة والقوى المنافسة كالصين، والتي سنتطرق إليها لاحقا فيما يخص المنافسة الاقتصادية الصينية – الأمريكية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

2 – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي:

الناتج المحلي الإجمالي السنوي هو المقسوم على المتوسط لعدد السكان في نفس السنة، وبما أننا تطرقنا إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي مع ملاحظة نموه المتواصل ، فإن هذا يبرر الارتفاع المستمر لنصيب الفرد الأمريكي منه، هذا ما يُصنِّف الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة عالميا منْ حيث نصيب الفرد منَ الناتج المحلي الإجمالي بقيمة: 63051.4 دولار أمريكي، بعد لكسمبورغ الذي يبلغ نصيب الفرد فيها: 109602.36 دولار أمريكي، وسويسرا: 81867.46 دولار أمريكي، وإيرلندا: 79668.5 دولار أمريكي، ونورواي: 67988.59 دولار أمريكي[1]، ومن المرجح أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى: 73974.36 دولار أمريكي عام 2025.

3 – مساهمة القطاعات الاقتصادية في تنمية الاقتصاد الأمريكي:

يشمل هذا القطاع كل الأنشطة غير الصناعية والزراعية، حيث يُقدِّم خدمات المعلوماتية، والخدمات العلمية، والقانونية، والتجارية، والإدارية وكذلك الترفيهية، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية 35 مؤسسة من مجموع 100 مؤسسة عالمية عاملة في هذا القطاع.[2]

تساهم القطاعات الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن حسب ما يوضّحه الشكل فإن التباين كبير جدًّا بين هذه القطاعات، حيث تساهم

1 - Aaron O'Neill, **Countries with the largest gross domestic product (GDP) per capita 2020**, published on : 31/03/2021, https://www.statista.com/statistics/270180/countries-with-the-largest-gross-domestic-product-gdp-per-capita/, date of view : 16/04/2021, 06 :21.

2 – عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص 103.

الزراعة طول السنوات المحددة بنسبة لا تتجاوز 1%، ويساهم قطاع الصناعة بنسبة لا تتجاوز هي الأخرى: 25 %، أمّا النسبة الكبرى المتبقية فهي لقطاع الخدمات والذي يساهم بمقدار: 75%.

قطاع الزراعة: تعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكبر مصدر للمواد الغذائية والزراعية في العالم، حيث تمّ شحن منتجات زراعية إلى الخارج بقيمة 139،5 بليون دولار عام 2018، ومن أهم الصادرات الزراعية الأمريكية: فول الصويا، والذرة، والمكسرات، والقطن، ورغم أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة ضئيلة جدًّا، إلاّ أنه يوفر أكثر من مليون وظيفة أمريكية، ويُتوقع بحلول عام 2050 أن يزداد الطلب العالمي على الغذاء بنسبة 60 %، هذا ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لابتكار وتطوير الممارسات الزراعية وإيجاد أسواق جديدة لتغطية هذا الطلب العالمي، وتعتبر أهم الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية الأمريكية: كندا في المرتبة الأولى، المكسيك، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، وأخيراً كوريا الجنوبية [1]، تكفي محاصيل الولايات المتحدة الأمريكية لإطعام نصف سكان الأرض ، فهي تتحكم في 9 % من صادرات العالم من الذرة، و45 % من صادرات العالم للصويا، و24 % من صادرات العالم للقمح [2]، وهذا يرجع إلى ما سبق التطرق إليه في شساعة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، واعتمادها على الزراعة للأغراض التجارية، وكذلك اعتمادها على التكنولوجيا المتطورة من أجل تحديث الآلات الزراعية.

قطاع الصناعة: يتميز بتنوع مجالاته هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى، حيث يعتمد هذا القطاع الإنتاجي على العديد من الصناعات الخفيفة، والثقيلة، والتحويلية [3] وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أكبر على الصناعات المتقدمة*، حيث يرتكز عليها هذا القطاع بشكل كبير، حيث يشمل على 50 صناعة متنوعة، بما في ذلك 35 صناعة، 3 صناعة طاقة، و12 صناعة خدمية، تندرج ضمن هذه الصناعات التحويلية: صناعة السيارات، والطائرات،

---

1 – مرجع سابق الذكر، https://share.america.gov/ar/، تاريخ الاطلاع: 2021/04/16، 08:37.

2 – عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص 105.

3 – مجد خضر، **مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2016/06/29، https://mawdoo3.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/04/17، 08:12.

* **الصناعات المتقدمة:** هي الصناعات الفنية عالية التقنية والمهارات العالية، حيث تشكل القطاع التجاري الأعلى قيمة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتطلب عمليات بحث وتطوير كبيرة، كما تعتمد على عدد غير متناسب من العاملين والمتخصصين في مجال التكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

والأجهزة الطبية والدوائية، والصناعات الموجهة للطاقة الضرورية لاستخراج النفط والغاز وتوليد الطاقة الكهربائية، والصناعات التكنولوجية الفائقة الدقة كتصميم أنظمة الحاسوب، وخدمات البحث والتطوير، والبرمجيات والاتصالات[1]، حيث تنتشر هذه الصناعات الدقيقة في الشرق والجنوب والمناطق الغربية التي تضم أهم منطقة صناعية وهي وادي السيليكون الذي سنتطرق إليه بشكل أوسع لاحقا، ووفق الشكل الذي يتطرق إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي، نجد أن قطاع الصناعة رغم عدم تجاوزه 25 % من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنه يعرف منافسة عالمية شديدة مع الدول الكبرى، خاصّة مع ثاني أكبر اقتصاد عالمي وهي الصين، ممّا يجعل العمل على تطوير وتنمية قطاع الصناعة ضرورة مُلحة على كل الدول للحفاظ على نمو الاقتصاد، المكانة العالمية والهيمنة على الأسواق الداخلية والخارجية.

قطاع الخدمات: يشمل هذا القطاع كل الأنشطة غير الصناعية والزراعية، حيث يُقدّم خدمات المعلوماتية، والعلمية، والقانونية، والتجارية، والإدارية، وكذلك الترفيهية، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية 35 مؤسسة من مجموع 100 مؤسسة عالمية، عاملة في قطاع الخدمات[2]، لقد كانت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبب الأساسي وراء تداول الخدمات بشكل أفضل، حيث أصبحت هذه الأخيرة تُقدّم في إطار تنافسي حر داخل حدود الدول في حد ذاتها، وهذا راجع إلى انخفاض تكاليف الاتصال بشكل سريع وزيادة استخدام الانترنت في كل أنحاء العالم، كما أنّ سرعة انتشار خدمات الانترنت واسعة النطاق باستخدام شبكات الاتصال أصبح يتيح نقل المنتجات الخدمية بصورة فورية عبر مسافات طويلة، وهكذا تجتمع التكنولوجيا والتجارة المتزايدة من أجل تحسين إنتاج قطاع الخدمات، ورغم اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قطاع الصناعة التحويلي بشكل كبيرة، إلاّ أنه خلال السنوات الأخيرة بدأ الاقتصاد الأمريكي يعتمد بشكل أكبر على قطاع الخدمات، ومن الحقائق الواضحة بقوة في وادي السيليكون بكاليفورنيا أن: 70 % من الأجهزة عبارة عن برمجيات، حيث أصبحت مبيعات أجهزة الكمبيوتر مرتبطة بشكل وثيق مع الخدمات البرمجية، وسيتم التفصيل لاحقا في هذا العنصر بشكل أكبر في القوة التكنولوجية الأمريكية، ولقد ارتفعت صادرات الخدمات الأمريكية

---

1 - Mark Muro, Siddharth Kulkarni, and David M. Hart, **America's Advanced industries : New trends**, published on:04/08/2016, https://www.brookings.edu/research/americas-advanced-industries-new-trends/, date of view : 18/04/2021, 09 :30.

2 – عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص 103.

في مختلف أنحاء العالم لتفوق صادرات الصناعة التحويلية، كما أن تصدير الخدمات للاقتصادات النامية ارتفع بشكل أكبر من صادرات الخدمات للاقتصادات المتقدمة، وقد لعبت شدة المنافسة دوراً هامّا في هذا القطاع حيث تسعى كل الدول على تقديم خدمات أفضل وبأسعار تنافسية، هذا ما سنتطرق إليه في العنصر الخاص بالتنافس الصيني الأمريكي في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.[1]

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تُحقّق المرتبة الأولى، فيما يتعلق بمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، فعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي ونمو الوظائف الأمريكية، إلاّ أن قطاع الخدمات مازال يُمثل حوالي 77 % من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث يبلغ حوالي 15،1 تريليون دولار، وتمثل العمالة به 79،14 % من إجمالي العمالة، بالمقابل نجد الصين تتصدر الدول الآسيوية بناتج يبلغ 6،3 تريليون دولار من قطاع الخدمات، إلاّ أن نسبة العمالة في هذا القطاع لا تُمثّل إلاّ: 44،61 % من إجمالي العمالة.[2] ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تنمية قطاع الخدمات لتستطيع الحفاظ على مكانتها العالمية، في إطار منافسة القوى الكبرى والقوى الصاعدة أيضا.

4 – معيقات التنمية الاقتصادية الأمريكية:

أ. ارتفاع معدل التضخم: هو مصطلح يستخدم لوصف ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ولمعرفة معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم مؤشر أسعار المستهلك الذي يحدد التغير في مستوى الأسعار، ومعدل التضخم هو معدل زيادة مؤشر أسعار المستهلكين، وهو النسبة المئوية للتغير في مستوى الأسعار مع مرور الزمن، كما أنه معدل انخفاض في القدرة الشرائية[3]، ويعتبر التضخم استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات سواء

---

1 – براكاش لونغاني وسوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، **مجلة التمويل والتنمية**، جوان 2014، ص 51.

2 – **بالأرقام.. كيف يقود قطاع الخدمات اقتصاد العالم؟**، تاريخ النشر: 2019/10/04، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1318380، تاريخ الاطلاع: 2021/04/28، 11:49.

3 - **United States: Inflation rate from 1990 to 2020,** published on: 23/02/2021, https://www.statista.com /statistics/191077/inflation-rate-in-the-usa-since-1990/, date of view: 20/04/2021, 11:46.

كان نتيجة عن زيادة كمية النقد، لتصبح أكثر من حجم السلع المتاحة أو العكس، حيث تحدث نتيجة ثبات الإنتاج وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]

عرفت الولايات المتحدة ارتفاع كبير في معدل التضخم في ثمانينيات القرن العشرين، فرفع رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي آنذاك بول ووكر سعر الفائدة إلى 19،1% سنة 1981، وقام بكبح التضخم مؤقتاً، إلاّ أن ثورة الحواسيب الشخصية أدّت إلى زيادة المنافسة، فبدأت الشركات الأمريكية بخفض العروض والوظائف لزيادة الأرباح وأسعار الأسهم، ومنذ عام 1990 فقد الإنتاج 5 ملايين وظيفة، بالمقابل أتاح مجال الخدمات المهنية والتجارية والصحة والمطاعم 25 مليون وظيفة إضافية، ومنه استطاعت الثورة الرقمية نقل الولايات المتحدة الأمريكية من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد الخدمات والتكنولوجيا والترفيه.[2]

تعتبر النسبة المقبولة للتضخم حوالي 4%، إلا أنه في حالة تجاوزها فهذا يُفسّر وجود خلل اقتصادي كبير[3]، ولقد عرف الاقتصاد الأمريكي أكبر نسبة تضخم عام 1989 قُدّرت بـ: 5،8% و5،4% مع بداية سنة 1990، وذلك راجع الى السياسات الاقتصادية غير المدروسة للرئيس ريتشارد نيكسون، الذي وضع ضوابط على أسعار الأجور مما أدّى إلى ركود كبير، ولتدارك ذلك قام الرئيس الأمريكي بإخراج الدولار من قاعدة الذهب، ممّا أدّى إلى تضخم كبير مع انخفاض قيمة الدولار.[4] أما سنة 2008 فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة اقتصادية حادة، كانت الأولى بعد أزمة الكساد لعام 1929، حيث سميت "بأزمة العقارات" نظراً لتسبب هذه الأخيرة في انتشار الأزمة أكثر، خاصّة مع وجود عدد كبير من مالكي المنازل، الحاصلين على قروض ائتمانية لم يتمكنوا من تسديدها، وصلت إلى نسبة 100% أو أكثر من قيمة المنزل[5].

---

1 – عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص 109.

2– ناديجدا أنيوتينا، **الولايات المتحدة تودع عصر الازدهار**، تاريخ النشر : 2017/09/02، https://arabic.rt.com/business/897035-، تاريخ الاطلاع: 2021/04/19، 05:34.

3 – عبد الله منكاش، مرجع سابق الذكر، ص 110.

4 - Kimberly Amadeo, **Inflation and Deflation, Their Causes and Effects**, published on :01/12/2020, https://www.thebalance.com/inflation-and-deflation-definition-causes-effects-3306106, date of view : 20/04/2021, 14 :30.

5 - Kimberly Amadeo, **2008 Financial Crisis**, published on : 30/10/2020, https://www.thebalance.com/2008-financial-crisis-3305679, date of view : 27/04/2021, 14:13.

حيث حدث انكماش كبير سنة 2008 وصل إلى: – 0،4 %، ويعتبر الانكماش أسوء من التضخم، لأنّه لا يمكن تخفيض أسعار الفائدة إلاّ إلى الصفر، فالتضخم يُقلل من مستوى معيشة الفرد خاصة إذا لم يتماشى دخله مع ارتفاع الأسعار، أمّا إذا بلغ التضخم نسبة 2% ، فإنّ الأفراد يتّجهون إلى عملية الشراء قبل ارتفاع الأسعار أكثر مستقبلا، وهذا من شأنه تحفيز النمو الاقتصادي، أمّا الانكماش فهو عكس التضخم حيث يمتنع الأفراد عن الشراء، فيقللون نفقاتهم ممّا يؤدّي إلى تراجع الطلب، وهذا الأخير يسبب انخفاض الأسعار استجابة لذلك، ممّا يعود على الشركات بربح أقل، وإذا استمرت الأسعار بالانخفاض فإنّ صاحب العمل يضطرّ إلى تسريح العمّال أو غلق المصانع، ذلك ما يتسبّب في رفع نسبة البطالة والتأثير على النمو الاقتصادي[1].

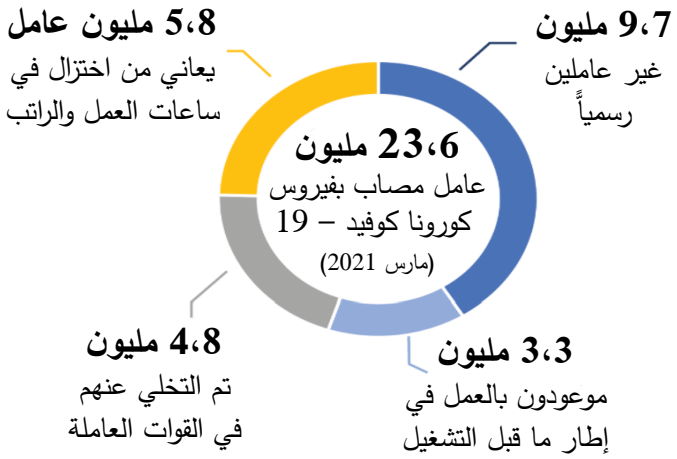
ب. **ارتفاع نسب البطالة:** يتأثر الاقتصاد الأمريكي بمختلف الأحداث الداخلية والدولية، والبطالة هي من المؤشرات المهمة التي تتأثر بالأزمات الاقتصادية، كما انها تتأثر بحدوث التضخم والانكماش، فتسريح العمال، أو فقدانهم لوظائفهم تحت أي ظرف من الظروف ونتيجة مجموعة من الأسباب، من شأنه إحداث تذبذب في معدل العمالة بالولايات المتحدة الأمريكية.

يتزامن ارتفاع وانخفاض نسب البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، مع فترات انتعاش وانكماش الاقتصاد، فعلى سبيل المثال نجد نسبة البطالة قد وصلت إلى 7،5% عقب التضخم الكبير الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي سنة 1990، ونفس الأمر حدث عقب الأزمة الاقتصادية سنة 2008، حيث كانت سببا في ارتفاع معدل البطالة إلى: 9،3 % سنة 2009، و9،6 % سنة 2010، وفي كل مرّة تحدث فيها هذه الأزمات الاقتصادية، يتم تسريح عدد من العمال أو حتى جميعهم بسبب غلق المصانع، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن الاقتصاد الأمريكي عرف تدهوراً سريعا عقب انتشار جائحة كورونا كوفيد – 19، حيث تم إجبار حوالي 84 مليون امريكي بالبقاء في منازلهم من أجل مكافحة هذا الوباء واحتوائه قبل أن يسبب خسائر بشرية أكثر.[2]

1 - Kimberly Amadeo, **Inflation and Deflation, Their Causes and Effects,** ibid, 27/04/2021, 14 :52.

2 – دلال العكيلي، **الاقتصاد الأمريكي تحت ضربات كورونا**، تاريخ النشر: 2020/03/22، https://annabaa.org/arabic/economicreports/22602، تاريخ الاطلاع: 2021/04/30، 11:10.

الشكل 20 : تأثر العمالة الأمريكية بفيروس كورونا مارس 2021



المصدر: https://www.epi.org/indicators/، تاريخ النشر: 2021/04/02، تاريخ الاطلاع: 2021/04/30، 8:57.

وقد تم اغلاق الشركات والمصانع ممّا أحدث شللاً في الاقتصاد الأمريكي ككل، فنتج عن هذا الانهيار الاقتصادي، زيادة نسبة البطالة بشكل يفوق قدرة الإدارة الفدرالية الأمريكية على إيجاد حلول فورية له، وقد توقّع "مايكل فيرولي" كبير خبراء الاقتصاديين أن البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية سترتفع إلى 25،6 % مع حلول منتصف عام 2020.[1]

إلّا أنّ الأمر لم يكن كارثيا مثلما توقعه الخبير الاقتصادي "مايكل فيرولي"، فيما يخص النسبة الفعلية للبطالة، حيث يُوضّح الشكل (20) أن أقصى نسبة وصلت إليها البطالة كانت في شهر أفريل 2020، حيث وصلت إلى: 14،7 %، ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا مع عودة الاقتصاد الأمريكي إلى حركته المعتادة قبل الجائحة، لتصل نسبة البطالة إلى: 6 % في شهر مارس 2021، ورغم أن سوق العمل الأمريكي لايزال منخفضا بمقدار 8،4 مليون وظيفة، إلاّ أنّه قد تم إضافة 916000 وظيفة في مارس 2021، حيث يعتبر أقوى نمو للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية منذ صيف 2020 [2]، فهل يُعدُّ هذا مؤشراً يدل على تعافي الاقتصاد الأمريكي من جائحة كورونا كوفيد – 19 وعودته إلى مكانته العالمية السابقة؟ هذا ما سنتطرق إليه من خلال العنصر الخاص بالمنافسة الاقتصادية الصينية – الأمريكية، وكيف عادت كلا القوتين إلى العالمية، من خلال التنافس في فترة السعي لاحتواء الجائحة.

---

1 – دلال العكيلي، مرجع سابق الذكر.

2 - Elise Gould, **Economic Indicators : Jobs and unemployment**, published on : 02/04/2021, https://www.epi.org/indicators/unemployment/, date of view : 01/05/2021, 09:13.

جـ – تزايد المديونية الأمريكية: قبل الشروع في معرفة المديونية لابد لنا من معرفة ماهية السندات، إنّها تلك العقود الموقعة بين صاحب القرض والمُقترض، أما بالنسبة للسندات الحكومية المعروفة بـ "السندات السيادية"، فإن الحكومات تلجئ إلى اقتراض أموال بهدف تمويل مشاريعها أو نفقاتها المختلفة، والسندات هي المحدّدة لنسب الفائدة والدفعات الزمنية المحددة للتسديد، وتعتبر أيضاً أصولا مالية أكثر استقراراً من الأسهم، لأنّ عائدها يكون متفقًا عليه ومعروفاً مُسبقًا مما يجعلها أقل خطورة، وترتبط السندات بمعدّلات الفائدة، فكلّما زادت الفوائد زادت جاذبية السندات وارتفع سعرها.[1]

وبعد معرفتنا للأهمية الاقتصادية الكبيرة للسندات الحكومية، يأتي الحديث الآن عن اليابان كثاني أكبر حائز لهذه السندات الأمريكية سنة 2016، حيث اشترت سندات بقيمة 5،3 مليار دولار ليصبح اجمالي ما تملكه من سندات بقيمة 1،121 تريليون دولار، أمّا الصين فقد رفعت حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية بحوالي 4،3 مليار دولار، ليصبح اجمالي ما تملكه بقيمة 1،153 تريليون دولار سنة 2016 [2]، أما سنة 2021 فقد تمكنت اليابان فعلاً من تجاوز الصين لتصبح أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية، والشكل يبين أهم الدول الحائزة على أكبر عدد من السندات الأمريكية، محددة بمليار دولار، حيث تبلغ اليابان المرتبة الأولى بقيمة: 1.276.7 مليار دولار، ثمّ الصين بقيمة: 1.095.2 مليار دولار، ثمّ تليها مختلف الدول التي ترى في السندات الحكومية الأمريكية، مجالاً آمناً ومربحاً للاستثمار.

وللسندات الحكومية أهمية سياسية بالغة الخطورة، حيث بإمكانها أن تكون وسيلة ضغط تمارسها الدول صاحبة القروض، من أجل تغيير سياسات الإدارة الأمريكية غير المرغوب فيها، وخير دليل على ذلك، ما شهده الاقتصاد العالمي من حرب تجارية، بين العملاقين الاقتصاديين الصيني والأمريكي خلال إدارة الرئيس "دونالد ترامب"، فقد عبّرت الصين بشكل غير رسمي، استعدادها لإبطاء عملية شرائها لسندات الخزانة الأمريكية إلى مستويات 800 مليار دولار، أو وقفها إذا تطلّب الأمر

---

1 – **سوق السندات**، تاريخ النشر: 2021/04، https://ar.tradingview.com/markets/bonds/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/05/01، 9:39.

2 – **اليابان أكبر دائن للولايات المتحدة للمرّة الأولى منذ الأزمة العالمية**، تاريخ النشر: 2016/10/17، https://eliktisad.com/news/show/32124/، تاريخ الاطلاع: 2021/05/01، 9:55.

ذلك[1]، فإذا حدث ذلك فعلاً فإنّ أسعار الفائدة الأمريكية سترتفع، ممّا يُسبّب تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي، ومع انخفاض الطلب على الدولار وانهياره، فإنّ الاقتصاد العالمي سيتعرض لأزمة أشد من أزمة 2008 [2]، هذا ما اضطرّ الرئيس الأمريكي ترامب إلى إعادة النظر في سياساته الاقتصادية تجاه الصين، ولمزيد من التفاصيل سنتطرق إلى هذا العنصر، في الجزء الخاص بتدهور العلاقات الصينية – الأمريكية خلال الحرب التجارية بينهما، وقد بدأت الصين عام 2021 بزيادة حيازتها للسندات الأمريكية بمقدار: 23 مليار دولار، ومن المرجّح انتعاش استثمارها في هذا المجال خلال فترة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بشكل أكبر[3]، وذلك راجع إلى تهدئة العلاقات بين الدولتين في إطار التبادلات التجارية بينهما وحفاظاً على المصالح المشتركة.

د – العجز التجاري: رغم ما سبق التطرق إليه من مؤشرات تبرز قوة الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرارية محافظتها على المرتبة الأولى باعتبارها أقوى اقتصاد في العالم، إلّا أنه في فترة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017–2021)، تراجع الأداء الأمريكي فيما يخص الحفاظ على هذه المكانة، إنّ التعاون من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة لابد منه، خاصة بعدما رأينا سابقاً شدّة ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالسندات التي تستثمر فيها الصين سنويا، واذا اعتمدنا على ما ورد في نظرية المباراة، نجد أنه من مصلحة الولايات المتحدة ألّا تتوصل الى لعبة صفرية، لأنها ستكون الطرف الخاسر مع الصين وليس الرابح، وفق العديد من المؤشرات، أهمها العجز التجاري.

منذ أزمة الرهن العقاري سنة 2008، تواصل العجز التجاري في الاقتصاد الأمريكي، لكنّه بلغ ذروته سنة 2018 ليصل إلى: 621 مليار دولار، ما يفسّر الفشل الواضح لسياسة ترامب الاقتصادية، حيث ارتفع حجم الواردات إلى 217،7 مليار دولار بينما لم تتجاوز الصادرات الأمريكية 148،9 مليار، هذا ما يعني تنامي الهوّة بين الصادرات والواردات.[4]

---

1 – أحمد حاتم، **استثمارات الصين بالسندات الأمريكية في عهد "بايدن" إلى أين؟**، تاريخ النشر: 2021/03/18، https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: 2021/05/01، 11:42.

2 - Kimberly Amadeo, **US Debt to China, How Much, Reasons Why, and What If China Sells**, published on : 07/04/2021, https://www.thebalance.com/u-s-debt-to-china-how-much-does-it-own-3306355, date of view : 09/05/2021, 10 :45.

3 – أحمد حاتم، مرجع سابق الذكر.

4 – وليد عبد الحي، https://www.politics-dz.com/ ، مرجع سابق الذكر.

المطلب الرابع: تطور البنى التكنولوجية والعلمية الأمريكية

ترتبط القوة الجيوسياسية بشكل متزايد بالتقدم التكنولوجي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأولى في مجال التكنولوجيا المتطورة، إلى أن لحقت بها القوى العظمى لتتنافس في هذا المجال الحيوي البالغ الأهمية[1]، والمرتبط بالمجالات: الصناعية، الزراعية، العسكرية، البيئية، والعديد من المجالات التنموية الأخرى، كما يعتبر العلم والتكنولوجيا والابتكار الركيزة الأساسية للاقتصاد الأمريكي، وعليه تتكاتف جهود الوزارات الأمريكية وعلى رأسها وزارة الدفاع ، على تشجيع المشاريع العلمية والابتكارات من أجل تسريع النمو الاقتصادي وتوسيع اهتمامات وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية [2]، وقد قال وزير الخارجية الأمريكية الحالي أنتوني بلينكن (Antony Blinken) فيما يخص الذكاء الاصطناعي:

> **" تجري الآن ثورة تكنولوجية عالمية، تتسابق القوى الرائدة في العالم لتطوير ونشر تقنيات جديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية التي يمكن أن تُشكِّل كل شيء في حياتنا من أين نحصل على الطاقة، إلى كيفية قيامنا بوظائفنا، إلى كيفية خوض الحروب، نريد من أمريكا أن تحافظ على تفوقنا العلمي والتكنولوجي، لأنّه أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا أن نزدهر في اقتصاد القرن 21 ".**[3]

ولذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على المراتب الأولى في الصناعات التكنولوجية، ولقد عرفت ثورة المعلومات ليدعّم المجال الصناعي والاقتصادي والعسكري، كما أثبتت الولايات المتحدة الأمريكية تقدمها في مجال التكنولوجيا المعقدة، كالتكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا الفضائية، والاتصالات والمعلوماتية والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية والتي زادت من القوة التكنولوجية الأمريكية هي صناعات المادة الرمادية: المايكرو إلكترونيك، تكنولوجيات برامج الكمبيوتر، والرقائق المعلوماتية التي تشهد تنافسا كبيرا على المستوى العالمي بين القوى الكبرى، وقد سبق التطرق إلى هذا العنصر في الجزء الخاص بالمعادن النادرة التي تعتبر الركيزة الأساسية بهذه

---

1 - Asa Fitch and Stu Woo, **The U.S. vs. China: Who Is Winning the Key Technology Battles?**, published on : 12/04/2020, https://www.wsj.com/articles/the-u-s-vs-china-who-is-winning-the-key-technology-battles-11586548597, date of view : 12/04/2022 09:25.

2 - **Science, Technology, and Innovation**, published on : 2021, https://www.state.gov/policy-issues/science-technology-andinnovation/? , date of view : 12/04/2022 09:46.

3 - U.S Department of State, Artificial Intelligence (AI), published on : 2021, https://www.state.gov/artificial-intelligence/, date of view : 09/05/2022 16:24.

الصناعات الدقيقة، وبما القوة العسكرية تعتمد على تقنية المعلومات فمن الضروري الحفاظ على تطوير هذا المجال التكنولوجي ليواكب مختلف التهديدات الجديدة[1]، ويمكننا توضيح أهم مجالات التفوق الأمريكي من الناحية التكنولوجية فيما يلي:

1) امتلاك القدرة التقنية:

حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأسرع في مجال الابتكار واستغلال تقنيات التكنولوجيا الحديثة، وهذا راجع إلى الانفاق المعتبر على البحوث العلمية والتطوير التقني، فهي تخصّص سنويا مقدارا جيدا من الميزانية يضمن لها البقاء في المراتب الأولى حسب مؤشر الابتكار العالمي الذي احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بعد سويسرا والسويد في الابتكار والتطوير وفق تقرير 2021 حيث زادت الابتكارات من أجل احتواء جائحة كورونا كوفيد – 19، ومحاولة تدارك الأزمات الاقتصادية ما بعد الجائحة[2]، ولقد جاء في تقرير معهد اليونسكو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تُوظّف: 4295 باحث لكل مليون نسمة، مقابل 1096 باحث في الصين رغم الفارق الكبير في التعداد السكاني بين الدولتين.[3] هذا ما مكنها من تحقيق: 50 % من براءات الاختراع في العالم، و30 % من المنشورات العلمية، بالإضافة إلى أن: 90 % من الذين فازو بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد هم أمريكيين، كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال نصف الأقمار الصناعية الموجودة في الفضاء بفضل الأبحاث التي تقدّمها "وكالة ناسا" الفضائية.[4]

---

1 – عادل علي سليمان موسى العقيبي، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991–2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 104.

2 – مؤشر الابتكار العالمي 2021: الاستثمارات في الابتكار صامدة على الرغم من جائحة كوفيد–19، تاريخ النشر: 2021/09/20، https://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2021/article_0008.html، تاريخ الاطلاع: 2022/10/16 08:30.

3 – **البلدان الأكثر إنفاقًا على البحث والتطوير.. أمريكا أولًا والصين ثانيًا والسعودية الأولى عربيًا**، تاريخ النشر: 2018/07/18، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/560700، تاريخ الاطلاع: 2022/05/14 12:29.

4 – عادل علي سليمان موسى العقيبي، مرجع سابق الذكر، ص 105.

2) في مجال الالكترونيات:

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في انتاج الالكترونيات بنسبة 40 %، وتحتل الصدارة في إنتاج الحواسيب، بفضل: شركة أبل "Apple"، شركة ديل "Dell"، شركة إتش بي"HP"، وشركة مايكروسوفت "Microsoft"، لصناعة البرمجيات وتطويرها.

3) التكنولوجيا العسكرية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مجمّعاً صناعيا ضخما، حيث يعمل فيه أكثر من 30 % من المهندسين، في التكنولوجيا والمعلومات، مهمتهم تطوير وإدخال التقنيات الالكترونية الحديثة لينجو ما يسمّى بالأسلحة الذكية، والأسلحة ذات التحكم عن بعد، والطائرات بدون طيّار، وذلك من أجل تقليل الخسائر البشرية من جهة، ومن جهة أخرى الدقة في إصابة الهدف والقوة التدميرية من جهة أخرى.[1]

ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة تطوير قدراتها التكنولوجية، لتبقى ضمن مساعي تكنولوجيات الدول الكبرى (روسيا، الصين، واليابان)، وإذا رجعنا إلى تاريخ تطور التكنولوجيا الأمريكية، نجد أنها انطلقت من منطقة لا تتجاوز 100 كم^2، والتي تعتبر الآن عاصمة التكنولوجيا في العالم "وادي السيليكون Silicone Valley"، حيث يقع في سان فرانسيسكو، جنوب كاليفورنيا غرب الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شهدت هذه المنطقة العديد من الاختراعات، كالتلغراف الذي استخدم من قبل الجيش الأمريكي لتبادل الرسائل بين مختلف القواعد العسكرية، كما أنها تعتبر المقر الأول للإنترنت، ومقر العديد من الشركات الكبرى، وقد بدأت تسميتها مع تسعينيات القرن الماضي نسبة لرقائق المُعالجات المصنوعة من السيليكون[2]، كما توجد فيها أعرق الجامعات الأمريكية "جامعة ستانفورد" التي تم تأسيسها في 1891/10/01، من قِبل "ليلاند ستانفورد" عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق، وكان هدفها تطوير البحث العلمي، ومساعدة الطلاّب على إنجاز مشاريعهم الخاصّة، وقد قدّمت هذه الجامعة اختراعات كبرى من بينها تطوير "كليسترون" وهو أنبوب الكتروني مُفرغ مهمته تحديد وتدمير غواصات العدو، تم استعماله في الحرب العالمية الثانية، وبسبب الدعم

---

1 – عادل علي سليمان موسى العقيبي، مرجع سابق الذكر، ص 106.

2 – وكالة ستيب نيوز، **ما لا تعرفه عن وادي السيليكون.. منبع الاختراعات ومقر الشركات الكبرى**، تاريخ النشر: 2020/04/19، https://www.youtube.com/watch، تاريخ الاطلاع: 2022/05/09 17:54.

الحكومي اللامحدود تطورت هذه المنطقة بسرعة وأصبحت من أغنى المناطق في العالم، وقد زادت الابتكارات التكنولوجية خاصّة في مجال صناعة الالكترونيات النشطة، حتى أصبح وادي السيليكون يمثّل ثلث رأس المال الاستثماري للولايات المتحدة الأمريكية، وأكثرها استقطابا للشركات التقنية الناشئة، لما يميّز بيئة العمل فيه بالابتكار والتعاون والمخاطرة.[1]

ومن بين المخاطرات التي نشأت في مرأب سيارة صغير، ظهرت شركة آبل "Apple"، التي بدأت إنجازاتها سنة 1976 في تطوير الاختراعات التكنولوجية وأدوات البرمجة وقد أحرزت تقدما مهمّا، حيث بلغ صافي مبيعاتها عبر العالم 365،82 مليار دولار سنة 2021، مقارنة بسنة 2005، حيث لم يتعدّ: 13،9 مليار دولار[2]، أما إيراداتها فوصلت إلى 83،4 مليار دولار سنة 2021[3]، ما جعل قيمتها التجارية ترتفع إلى: 2 ترليون دولار، حسب احصائيات 2021، وقد تم توضيح هذه الأرقام الخاصة بشركة آبل، كنموذج للتطرق لاحقا إلى المنافسة الشديدة في مجال التكنولوجيات الدقيقة، التي ميّزت العلاقات الأمريكية – الصينية في فترة رئاسة دونالد ترامب فيما يخص شركة هواوي ودخول الطرفين إلى حرب تجارية خطيرة، ذلك ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الرابع.

لكن شركة آبل ليست وحدها البارزة في كاليفورنيا، والمساهِمة بشكل كبير في تنامي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، بل هناك عدة شركات كبرى تشاركها النجاح والتميّز، وهي تستقطب سنويا عدد كبير جدًّا من المخترعين والمبرمجين والمهندسين التقنيين على مستوى العالم ككل[4]، نذكر منها: ميكروسوفت Microsoft، أمازون Amazon، جوجل Google، وفيسبوك Facebook، حيث تساهم هذه الشركات بشكل كبير في ترسيخ تبعية جميع الدول للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة المتحكمة في وسائل التواصل الاجتماعي، والأجهزة الالكترونية وأجهزة الذكاء الاصطناعي.

---

1 – آية القواسمي، **أهمية وادي السيليكون**، تاريخ النشر: 2022/03/28، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/05/10 09:56.

2 – فيديريكا لاريكيا، **إيرادات Apple في جميع أنحاء العالم 2004–2021**، تاريخ النشر: 2021/10، https://www.statista.com/statistics/265125/total-net-sales-of-apple-since-2004/#statisticContainer، تاريخ الاطلاع: 2022/05/11 15:48.

3 – **Apple تعلن عن نتائج الربع الرابع من العام**، تاريخ النشر: 2021/10/28، https://www.apple.com/ae-ar/newsroom/2021/10/apple-reports-fourth-quarter-results/، تاريخ الاطلاع: 2022/05/11 17:12.

4 – وكالة ستيب نيوز، مرجع سابق الذكر.

هذا الخيار التكنولوجي أصبح من الأهداف الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومنه يمكننا القول أن سعيها لتطوير التكنولوجيا الدقيقة هو المسؤول عن كسب أي حروب سيبرانية " في الفضاء الالكتروني"، وتطور طبيعة التهديدات الراهنة لا تجعل من الأسلحة الأداة الوحيدة للهجوم، حتى وإن كانت أسلحة نووية يبقى تشغيلها خاضع للبرمجة الالكترونية الدقيقة، وعلى هذا الأساس تُطوّر الولايات المتحدة الأمريكية منظومتها العسكرية للتصدي لجميع أنواع التهديدات، خاصة الجوسسة على الأجهزة الحكومية الحساسة التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، والقرصنة مجهولة المصدر للأجهزة الالكترونية لكبرى الشركات، والبنوك.

المبحث الثاني: المحددات التاريخية والسياسية لتنامي القوة الأمريكية

إنّ العودة إلى الأحداث التاريخية في العلاقات الدولية، ليس من شأنها سرد التاريخ وتذكر الماضي فقط، فالاعتماد على بعض آليات المنهج التاريخي له أهمية كبرى في عملية تحليل السياسة الخارجية للدول في حقبة من الزمن، ولا يمكننا معرفة سبب وصول الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه القوة الحالية، إلاّ بالعودة الى التاريخ ومعرفة أهم خطوات سياستها الخارجية، التي كان لها الفضل في هذه النقلة المميزة، والتي سمحت لها فيما بعد بالتحكم في مُجريات الاحداث الدولية اللاحقة، هذا ما سنتطرق إليه من خلال المطلب الأول الخاص بدور العوامل التاريخية في تنامي القوة الأمريكية، ثم المطلب الثاني الخاص بدور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، أمّا المطلب الثالث والرابع فيتطرقان الى الدور الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: دور العوامل التاريخية في تنامي القوة الأمريكية

شهد العالم بعد مرور عشرون سنة من اندلاع الحرب العالمية الأولى، حرباً عالمية أخرى كان من المُتوقع نشوبها على إثر مُخلّفات الحرب التي سبقتها، والتطورات التي شهدتها القارة الأوروبية، ومن أهم أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية ما يلي:

- صرامة العقوبات المفروضة على الدول المنهزمة.
- انتشار القوميات والأقليات بناءً على التقسيم غير العادل، والمراعي فقط لمصالح الدول المنتصرة.

- ظهور الأنظمة الشمولية كالنظام الفاشي والنازي، وقد تجسدت النزعات الاستعمارية في ضم ألمانيا للنمسا وغزو اليابان لمنشوريا.
- التنافس الاستعماري وظهور الأحلاف العسكرية، حيث ظهر ما يُسمى "دول المحور": ألمانيا، إيطاليا واليابان، و"دول الحلفاء" الذي يضم: بريطانيا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية [1].

تزايد الاهتمام الامريكي بما يحدث في القارة الأوروبية، خاصّة بعد عدم تحقيق أية مصالح خارج الحدود الأمريكية في فترة العزلة، لذلك توجهت السياسة الخارجية الامريكية للقيام بدور أساسي من خلال دخول الحرب العالمية الثانية، بعد أن كانت رافضة المشاركة فيها وفق مبدأ ترومان الذي كان يدعوا للأمن والسلم ورفض الحروب والصراعات، إلا أن قصف اليابان للأسطول الأمريكي المتواجد في القاعدة البحرية في بيرل هابر بجزر هاواي عام 1941، كان الدافع الملح لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب مع دول الحلفاء[2]، ولقد ساهم العامل الاقتصادي بشكل كبير في ميل كفة الحلفاء على حساب دول المحور، وذلك راجع الى ما ساهمت به الولايات المتحدة الامريكية من جيوش ومعدات حربية ومساعدة بريطانيا لاحتلال إيطاليا، أما الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية هي التخوف الأمريكي من خسارة مصالحه الحيوية في منطقة الشرق الأقصى بسبب الاجتياح الياباني، وكذلك رفض الأنظمة الشمولية والعمل على نشر الديمقراطية.

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية إنهاء الحرب العالمية الثانية بطريقة مهّدت لها الحصول على مكانة دولية استثنائية، وجعلتها بدون منازع القوة العظمى الأولى في العالم التي تملك صلاحية فرض النظام بما تراه مناسباً لها، وتحقيق الأمن والسلم بين الدول حتى وإن كان ذلك عن طريق استخدام القوة، فكما تم التطرق اليه سابقا في الفصل النظري أن الحفاظ على المصالح والنظام في عالم فوضوي، لا يتم إلاّ بالقوة أو التهديد باستخدامها، وفق ما رآه الواقعيون أنسب سلوك لدولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالفعل قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أقوى سلاح عرفه التاريخ وهو القنبلة الذرية، بعدما رفضت اليابان الاستسلام كباقي دول المحور، وقد كان ذلك في 06 أوت 1945 حيث

---

1 – محمود أنس العلي، **الحرب الباردة بين القوى العظمى: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 8–9.

2 – المرجع نفسه، ص 23.

ألقت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية الأولى على مدينة هيروشيما باليابان، وتبعها بعد ثلاثة أيام قنبلة ذرية أخرى في ناغازاكي، هذا ما فرض على اليابان اعلان الاستسلام قصرا يوم 02 سبتمبر 1945، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة التي استطاعت إنهاء الحرب بالقوة مع الاستحواذ على مناطق نفوذ في شرق آسيا [1].

إن الدور الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، كان سببا في قيامها بتحديد النتائج الأخيرة لهذه الحرب على الصعيد العالمي، وبما أن الحرب لم تحدث داخل حدودها ولم تُدمّر أية مدينة من مدنها، فقد سلمت من الدمار الشامل الذي لحق بأوروبا (بغض النظر عمّا حدث في بيرل هاربر)، وحتى فيما يخص الخسائر البشرية فقد خسرت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 260 ألف جندي، ولم يكن لها خسائر أرواح المدنيين، على خلاف عدد الوفيات في جميع أنحاء العالم، فقد بلغ حوالي 50 مليون شخص، وقد كان هذا العدد كفيلا بتذكير العالم منذ ذلك الحين إلى يومنا، فظاعة الحروب والصراعات المهددة للأمن والسلم الدوليين[2].

وقد ظهرت قوة الولايات المتحدة الأمريكية جليا على الساحة الدولية، بعد تراجع مكانة فرنسا وبريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية، حيث أدى خروج بريطانيا مثقلة بالديون، بدفعها مرّة ثانية إلى التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لتقوم هذه الأخيرة بشراء سندات وأسهم شركات بريطانية حساسة، ومع ذلك لم تستطع بريطانيا تفادي العجز الاقتصادي مما دفعها إلى بيع كمية من الذهب بقيمة 100 مليون دولار للبنك المركزي الأمريكي[3].

ورغم تنامي الدور الأمريكي من خلال ما سبق التطرق إليه، إلا أنّه لم يمنع بروز قوة منافسة وهي الاتحاد السوفياتي، حيث ظهرت بوادر العداء بينهما، من خلال محاولة فرض كل طرف لأيديولوجيته، وفي طريقها لنشر نظامها الرأسمالي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من المشاريع، في سبيل الحد من تغلغل الشيوعية وتهديدها لمناطق نفوذها في آسيا على وجه الخصوص

---

1 – كيث روبنز، **تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية**، تر: هبة حاتم، ط1، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 87.

2 – كيث روبنز، مرجع سابق الذكر، ص87.

3 – أحمد الشيباني، الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال، دار اليقظة العربية، دمشق، 1949، ص 65.

والعالم بصفة عامة[1]، إنّ الفرص الذهبية التي حصلت عليها الولايات المتحدة الامريكية، جعلتها تُحكم زمام الأمور فيما يخص مصير الدول الأوروبية، لتصبح من أهم المستثمرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولعل أهم خطوة سنتطرق إليها هي مشروع مارشال الذي يعتبر من أهم المشاريع الأمريكية في القارة الأوروبية.

مشروع مارشال*: هو مشروع اقتصادي لإعادة إعمار أوروبا، بعد الدّمار الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية، استمر تنفيذ هذا المشروع من 1948 إلى 1951، حيث قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية 13 مليار دولار آنذاك، ما يعادل حاليا 150 مليار دولار تقريباً، وقد كان في شكل إعانات موجّهة للمشاريع الاقتصادية من أجل النهوض باقتصاديات الدول المتضرّرة المشتركة في المشروع، وقد حظيت كل من:

- بريطانيا: 3،6 مليار دولار.
- فرنسا: 3،1 مليار دولار.
- إيطاليا: 1،6 مليار دولار.
- ألمانيا الغربية: 1،4 مليار دولار
- بالإضافة إلى هولندا، اليونان، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، ايرلندا، ايسلندا، يوغسلافيا، لوكسمبورغ، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، وتركيا.[2]

ومع هذه المساعدات الأمريكية، وإن كان رأي العديد من دارسي العلاقات الدولية، أنها تحمل دوافع غير تلك المعلن عنها، من إعادة إعمار للدول الأوروبية المدمرة، وأن الغرض الأساسي منها هو وضع أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي، القائم على حرية التجارة وتنقل رؤوس الأموال، تمهيدا لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي يكون فيها كسب الولاءات وضم الدول الحليفة، أهم

---

1 – أحمد عبد السلام فاضل، السياسة الخارجية الأمريكية 1945 – 1956، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد 19، العدد 2، جويلية 2018، ص 115.

* **مشروع مارشال:** نُسب لجورج مارشال George Marshall، وهو جنرال في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، عُيّن لاحقاً وزيرا للخارجية، ثمّ أصبح صاحب برنامج الانتعاش الأوروبي الذي اقترحه عام 1947.

2 – أمينة عمر، الموسوعة السياسية، **مشروع مارشال**، https://political-encyclopedia.org/dictionary/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/10/13، 20:12.

الأدوات لصد المد الشيوعي، خاصّة في مرحلة الحرب الباردة، التي لن نخوض في تفاصيلها كثيرا، بما أن المدّة الزمنية للدراسة تبدأ من سنة 1989، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى بالفعل، ولم يكن رجوعنا لفترة الحرب العالمية الثانية، إلاّ بغرض دراسة الانتقال من دولة منعزلة إلى دولة عظمى ذات مكانة دولية مرموقة، أمّا مشروع مارشال فقد كانت أهمية التطرق إليه، تكمن في إبراز تنامي الدور الأمريكي خارج حدوده، وتوسيع دائرة نفوذه مع الحفاظ على مصالحه الحيوية، من خلال التغلغل في القارة الأوروبية على حساب الوجود السوفياتي، وتجنباً للخوض في المشاريع الأمريكية الأخرى في سبيل نشر الرأسمالية، والمشاريع المضادة للاتحاد السوفياتي في سبيل نشر الشيوعية، سنمر مُباشرة الى التفوق الأمريكي ونهاية الحرب الباردة.

لكن اختلف بعض الباحثين حول ماهية النظام الدولي القائم، هل هو نظام أحادي القطبية، أم أنه متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، وروسيا الاتحادية، الأمر الذي كان مطمئناً للولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، هو أنّ هذه الدول لم تكن مؤهلة بعد للعب دور القطب، بل إنّها عاجزة حتى على التنافس فيما بينها.[1] وقد دعّم هذه الأفكار العديد من المفكرين والمنظرين الأمريكيين، الذين رأوا أن الولايات المتحدة الأمريكية، قادرة على استيعاب التطورات الديناميكية التي تحدث على مستوى النظام الدولي، واحتوائها لما تملكه من إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية وجيوسياسية، أمثال هؤلاء المفكرين وليم وولفورث William C Wohlforth، حيث يعتقد أنّ:

" نظام الأحادية القطبية يؤدّي إلى السلام، لغياب مصدر مُهم من مصادر الصراع، وهو التنافس، من أجل فرض الهيمنة والانفراد بزعامة النظام الدولي، وسيكون التنافس بين القوى الكبرى أقل، وستحاول الدول الأخرى مجاراة هذا القطب الذي ستكون تكلفة إحداث التوازن معه باهظة ".

أمّا زبغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski (1928–2017) مستشار سابق للأمن القومي الأمريكي، فيشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تملك القوة الاقتصادية الضخمة التي جعلت منها الأولى عالميا[2]، لذلك من واجبها أن تبقى المهيمن الوحيد في النظام الدولي، في إطار الأحادية القطبية.

---

1 – النظام الدولي، الموسوعة السياسية، مرجع سابق الذكر.

2 – أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص 13.

المطلب الثاني: دور المحددات السياسية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية

بعد تطرّقنا لأهم المحددات التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في تنامي القوة الأمريكية منذ خروجها من مرحلة العزلة، يمكننا اعتبار انتصاراتها العسكرية والسياسية خارج حدودها، الحجر الأساس الذي ترتكز عليه في تبرير ضرورة هيمنتها على النظام العالمي، حيث تجسّد قراراتها الخارجية مبدأ البراغماتية القائمة على تحقيق المصالح وتحديد الأهداف من خلال السلوك السياسي في البيئة الدولية، لذلك ترتبط السياسة الخارجية الأمريكية بحجم طموحها السياسي ومدى سعيها لتحقيقه[1]، ويعتبر النظام السياسي من أهم المحددات السياسية، من حيث تأثيره على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فالنظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية فدرالي تتجسد فيه الديمقراطية مع المبادئ الأمريكية التي وضعها الرؤساء المتعاقبين على الحكم، وقد أُنتخب جورج واشنطن كأوّل رئيس للاتحاد المركزي، بعد إنشاء الولايات المتحدة أول نظام رئاسي لها بمقتضى الدستور الصادر سنة: 1789، والذي مازالت تعمل به إلى غاية اليوم مع إضافة تعديلات بسيطة عليه، وقد تمّ وضع السلطة التنفيذية في يد رئيس منتخب بعد توفره على ثلاث شروط رئيسية وهي: أن يكون مولودا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يكون قد بلغ سن الخامسة والثلاثون، وأن يكون قد أقام أربعة عشر سنة على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ولمعرفة كيف يتم اتخاذ القرارات المحدّدة للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي لها دور حاسم في العديد من الأحداث الدولية، ونظرا لأهمية تأثير القرارات الأمريكية في تحديد طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، لابد لنا من دراسة مؤسّسات صناعة القرار الأمريكية.

أوّلا – المؤسسات الرسمية لصنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية:

1. **مجلس الشيوخ (الكونجرس):** يعتبر المؤسسة التشريعية ويتكون من مائة عضو، حيث يضم عضوين من كل ولاية من الولايات الأمريكية البالغ عددها خمسون، وينتخب العضو لمدّة ستة سنوات

---

1 – مروان محمد حج محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية**،https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الاطلاع: 2021/11/02 13:01.

2 – فيصل براء متين المرعشي، **النظام الرئاسي الأمريكي**، https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الاطلاع: 2021/11/03 09:36.

قابلة للتجديد، ويُجدّد كل أعضائه كل سنتين قابلة للتجديد، أمّا مجلس الشيوخ ككل فهو غير قابل للحل[1]، وقد تنامى دوره الفعال في صنع السياسة الخارجية بعد حرب الفيتنام، حيث بدأ في مواجهة المؤسسة الرئاسية، عن طريق تحديد صلاحيات الرئيس وضرورة رجوعه إلى مجلس الشيوخ في القرارات الاستراتيجية[2]، ويمتلك الكونغرس أدوات أساسية تُمكِّنه من التدخل في السياسة الخارجية الأمريكية وهي: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات وتعيين السفراء، لجنة الميزانية، إعلان الحرب وإحلال السلم، والمصادقة على التمويل.[3]

2. **الرئيس:** حيث يعتبر المُحدِّد للخيارات والبدائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، والمعروضة عليه من قِبل المؤسسات الاستشارية، كما يمنحه الدستور العديد من الصلاحيات، فهو مسؤول عن السلطة التنفيذية، ويُعين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونجرس، يعمل على تطبيق القانون كما له حق الاعتراض على مشاريع القوانين، يمكن للرئيس دعوة الكونجرس الى الاجتماع في دورة خاصّة، كما يخوّل له الدستور إبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على الأقل[4]، والرئيس هو صانع السياسة الخارجية الأمريكية، ومن بين أهم مستشاريه في بناء العلاقات الدولية: وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومساعده لشؤون الأمن القومي، ومجلس الأمن القومي، ورؤساء أركان حرب القوات المشتركة، ومديرو وكالات الاستخبارات المختلفة.[5]

3. **الحزب المسيطر في الكونجرس:** وله دور هام في التأثير على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وفق حزبين: ديمقراطي وجمهوري والحزب الذي يحظى بأكبر عدد للمؤيدين هو الذي ينجح في الانتخابات، وبالتالي هو الذي يصبح الحزب المسيطر على الكونجرس، ورغم وجود أحزاب أخرى تدعى بـ: "الأحزاب الثالثة"، مثل الحزب الدستوري، حزب

---

1 – محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق (1990–2006)**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 41.

2 – رقولي كريم، السياس الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2018، ص 300.

3 – محمد أحمد أبو غنيم، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، غزة، 2013، ص 64.

4 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 42.

5 – محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سابق الذكر، ص 62.

الخضر، والحزب التحرري، إلّا أنها لم تستطع الحصول على الدعم الكافي للتنافس من أجل رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية [1].

4. **مجلس الأمن القومي:** تأسّس سنة 1948، مهمّته وضع الخطط والأُطر العامّة للسياسة الخارجية، بالإضافة إلى تقديم المشورات للرئيس فيما يخص السياسة الخارجية، وقد خضع هذا الجهاز لعدة تحسينات على أن يكون مُساعد في عملية اتخاذ القرار، لا أن يكون في حدّ ذاته هيئة صنع القرار [2]، ولقد ارتبط مفهوم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ارتباطا وثيقًا بالرؤية الأمريكية وتصوراتها الفعلية لمسألة الأمن القومي الأمريكي، وكل ذلك ينطلق من أسس العقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالأمن القومي، والملاحظ لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية يُدرك أن مصالحها ذات امتداد عالمي وغير محدود [3]، لذلك يعمل مجلس الأمن القومي في كل مرّة على تجديد المصالح المناسبة للأمن القومي الأمريكي، وفق التغير الذي طرأ على مفهومي الأمن والتهديد بعد الحرب الباردة، فالإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والهجومات السيبرانية، كلها تمثل تحديات جديدة للأمن القومي الأمريكي.

5. **وكالة المخابرات المركزية:** تعتبر أداة استراتيجية لما توفره من معلومات مهمّة لصانع القرار من أجل صياغة السياسة الخارجية، وهي من أهم الوكالات الأمريكية في الخارج، فمهمتها التجسس على الدول الأجنبية، ورغم أنها تخضع من الناحية النظرية إلى الكونجرس، إلاّ أنها لا تشاركه المعلومات السرية التي تتوصّل إليها، وإنّما تقوم بتحليلها وتقديمها مُباشرة للرئيس [4]، كما أن المُلاحظ لتاريخ الرؤساء الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية، يستنتج أن المبادئ والطرق التي اتبعتها الإدارة الأمريكية ترتكز على أساس ثابت، وهو ما قاله الرئيس جيرالد فورد (Gerald Rudolph Ford):

> **" إنّ التجسّس في العصر الحديث ضروري جدًّا لتحقيق أمننا الوطني وأكثر من ذلك، فهو ضروري لاستمرارنا، إنّ دور التجسّس يمكن أن يكون أكثر أهميّة في زمن السلم ناهيك عن زمن الحرب".** [5]

---

1 – موقع معرفة، الأحزاب في الولايات المتحدة، https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/11/04 08:29.

2 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 48.

3 – محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سابق الذكر، ص 63.

4 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص ص 48 – 50.

5 – ف.ف بيتروسنكو، **البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية**، تر: ماجد علاء الدين وماجد بطح، ط 1، دار الأدهم للنشر، 1986، ص 11.

وما يزيد من قوّة الدّول، هو امتلاك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، من أجل القيام بقرارات مهمة ومصيرية كاستعمال أسلحة الردع النووي، لصد هجومات مؤكّدة.

6. **وزارة الدفاع:** تعتبر من أكبر المؤسسات في الحكومة الأمريكية ومقرّها واشنطن، تضمّ أكثر من مليون موظّف مدني ومليونين من العسكريين، أمّا وحدات الاحتياط التي تساندها في حالات الطوارئ فيبلغ عددها مليونين ونصف المليون، تقوم وزارة الدفاع بتشكيل القوات المُسلّحة وإعدادها وإدارة القواعد العسكرية في مختلف أنحاء العالم، وتعتبر هيئة الأركان الركيزة الأساسية لوزارة الدفاع الأمريكية، فهي تضم رئيس الهيئة ورؤساء جميع الفروع العسكرية، مهمّتها الرئيسية تقديم الاستشارات لوزير الدفاع ورئيس الدولة فيما يخص الاستراتيجية العسكرية وميزانية الدفاع اللازمة [1]، كما تعمل على توفير المعلومات العسكرية والقدرات الجوية لرئيس الدولة، وتقوم بدور استشاري للرئيس من خلال إعطاءه النصح أثناء الحروب[2].

ثانيا – المؤسسات غير الرسمية لصنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية:

1. **الجماعات الضاغطة:** وهي كل الاتحادات التي هدفها التأثير في السياسة العامّة للدولة، تعمل في شكل منظم إلّا أنها لا تسعى إلى المناصب الحكومية، ويطلق على هذه الجماعات بجماعات المصالح أيضاً، وهي مكونة من أفراد تجمعهم أهداف ومساعي مشتركة يحاولون الوصول إليها عن طريق التأثير في قرارات الحكومة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد اللوبي الصهيوني، الذي يملك أقوى التأثيرات على صنّاع القرار مقارنة بالجماعات الأخرى، وبما أنّ إسرائيل تُعتبر موضوعاً حسّاساً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما تُمثّله من أهمية جيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، يسعى صُنّاع القرار إلى ضمان بقاء هذا الكيان المستعمر رغم الانتهاكات التي يقوم بها في فلسطين، بحيث أنّ ضمان بقاء إسرائيل وتحقيق مصالحها من شأنه ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبالمقابل يلقى اللوبي الصهيوني أكثر من 20 % من المساعدات الأمريكية الخارجية، بالإضافة إلى صفقات الأسلحة المتطورة[3]، هذا ما ساعد على تغلغله أكثر وصعوبة محاكمته على جرائمه.

---

1 – محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سابق الذكر، ص 65.

2 – كريم رقولي، مرجع سابق الذكر، ص 300.

3 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص ص 58 – 59.

2. **وسائل الاعلام والرأي العام:** برزت أهمّية وسائل الاعلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في الميدان السياسي، من خلال تعظيم الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إيقاف الحرب وإحلال الأمن والسلم الدوليين، وقد وتعتبر الدعاية المُكثّفة من الوسائل الفعّالة للسيطرة على الجمهور في الدّاخل والخارج، حيث تقوم بإضفاء الشرعية على المواقف الأمريكية، لذلك يعتبر تأثير وسائل الاعلام على الرأي العام في كثير من الأحيان ناجحاً، لما فيه من الترويج للسياسة الخارجية وِفق ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على الإرهاب، ونشر السلام والقيم الديمقراطية والدفاع عن الحريات وحقوق الانسان، إلاّ أنّ ما تمارسه الإدارة الأمريكية في الدّاخل، من إرغام الشعب الأمريكي عن طريق صناعة القبول أمر منافٍ لحرية الرأي والتعبير والديمقراطية، لأنّ اللجوء إلى تقنيات الإعلام، وتزييف الحقائق، وتضخيم بعض القضايا (مثل الخطر والتهديد الصيني للأمن القومي الأمريكي)، كلّه يصبُّ في المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية داخل وخارج حدودها، من أجل ضمان سيطرتها على مناطق نفوذها عبر مختلف مناطق العالم[1].

يظهر تنامي تأثير الرأي العام على السياسات الخارجية الأمريكية، في تعديل وتغيير بعض القوانين والسياسات الأمريكية خاصة في حالات الحرب، مثلما حدث في 2001، حيث كان الرأي العام مُؤيّداً لخيار الغزو على أفغانستان، والحرب على الإرهاب[2]، بعد التعبئة التي تلقاها من وسائل الإعلام، وفي حالات أخرى يكون الرأي العام رافضا للحروب، ومُطالباً بإيقافها، والحد من التسلح المتزايد، وتقليص ميزانية الدفاع من أجل إحلال السلم، لما تبثه وسائل الاعلام من دمار وجوع وانتهاكات لحقوق الانسان.

3. مراكز الأبحاث والدراسات: وهي مؤسّسات علمية تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية بكثرة يُرمز إليها بالتسمية «Think Tank»[3]*، وهيشبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير في العديد من مجالات العلوم والمعرفة، تهدف إلى تحديث قواعد الفكر والمعرفة ومحاولة إيصالها لصنّاع القرار

---

1 – محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سابق الذكر، ص 67.

2 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص65.

* Think Tank : هي تسمية تطلق على مراكز بحوث أمريكية، حيث تعني الكلمة الأولى "التفكير"، أما الثانية فتعني"الدبّابة" وهي الآله الحربية، ومنه فالمعنى الإجمالي هو: الفكر والسلاح.

والرأي العام، ويكون ذلك من خلال المشاركة في بحوث السياسات العامّة والاستراتيجية[1]، وقد قال الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" في إبراز أهميتها:

نفوذ هذه المؤسّسات ينطوي على تفويض لم
يُصوِّت عليه أحد، وسلطته لا تخضع لحساب." [2]

يوجد في الولايات المتحدة أكثر من 1600 مركز بحث، لكنها غير متجانسة من حيث التمويل، والموقع، والتفويض، واتساع نطاق المواضيع، ويتمثل الدور الكبير الذي تقوم به فيما يلي:

- المساهمة في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية الأمريكية، عن طريق إمداد صانعي القرار بدراسات وتحليلات حديثة لأهم القضايا.
- المشاركة في تحديد أولويات القضايا الاستراتيجية التي تُواجه الولايات المتحدة الأمريكية.
- تقديم مقترحات لكيفية التعامل مع القضايا السياسية والأمنية والعسكرية.
- المشاركة في تحديد المسارات الواجب سلوكها عبر تقديم سيناريوهات فيما يخص التعامل مع القضايا المهمّة والحسّاسة، خاصّة تجاه القوى العظمى والقوى الصّاعدة.
- إمداد وسائل الإعلام بمختلف التحليلات للعديد من القضايا المهمّة من أجل تثقيف الشعب.
- تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في المناصب الحكومية.
- توفير مكان للنقاش على أعلى المستويات.
- المشاركة في الجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات.[3]

ومن ضمن أهم هذه المراكز نذكر ما يلي:

- المشروع الأمريكي أُنشِأ منذ 60 سنة.
- مؤسسة التراث أُنشِأت منذ 30 سنة.
- مركز مانهاتن للدراسات أُنشِأ منذ 25 سنة.
- مركز هوفر أُنشِأ منذ 25 سنة.[4]

---

1 – رشيد ساعد، مرجع سابق الذكر، ص 47.

2 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 64.

3 – محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سابق الذكر، ص 55.

4 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 64.

المطلب الثالث: الدور الإقليمي للسياسة الخارجية الأمريكية

سيتم التركيز في هذا المطلب، على الدور المهم الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك، بما أنهما الدولتين اللتان تشاركانها الحدود شمالا وجنوبا، ولتحديد طبيعة هذا التأثير لابد لنا من الإحاطة بتاريخ العلاقات بين هذه الدول، لأن بعض الأحداث التي سنتطرق إليها، كانت من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه الدول الإقليمية في فترة من الزمن.

انضمت كندا للحرب العالمية الثانية بطواعية منها ضد ألمانيا سنة 1939، وقد كانت مستقلة عن دول الكومنولث البريطاني، ورغم أنّ قوتها كانت ضعيفة آنذاك إلاّ أن إقدامها على الحرب جعلها تسعى إلى تنمية قدراتها العسكرية من عتاد وعدد، لتصل القوات الجوية الكندية عام 1944 إلى أكثر من 200 ألف طائرة، أما القوة البحرية التي بدأت من الصفر مع بداية الحرب فقد وصلت إلى 700 سفينة مع 95 ألف فرد، أما عدد الجيش الكندي فقد بلغ نصف مليون جندي، قاتل بعضهم إلى جانب الأمريكيين والبريطانيين في إيطاليا، وما عزّز من مكانة كندا خلال الحرب العالمية الثانية، إعلانها الحرب على اليابان بعد قصفها لقاعدة بيرل هاربر، ولم تتلق في ذلك أية مساعدة مالية من الولايات المتحدة الأمريكية بل العكس، قامت بتقديم 4 مليارات دولار للأمم المتحدة، حيث ساهم فيها الشعب الكندي بدفعه ضرائب أكثر تحت مُسمّى "تكلفة الحرب"، ومنه أصبح المجتمع العالمي يعتبر كندا دولة قوية، وقفت جنبا لجنب مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد تم انتخابها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1946.[1]

أمّا بالنسبة للمكسيك، فقد كانت مشاركتها غير مُباشرة في البداية، وذلك عن طريق بيع المواد الخام للحلفاء، وقد كانت نهاية ترددها لدخول الحرب عام 1942، إثر تدمير ناقلات النفط المكسيكية من قبل الغواصات الألمانية، لقد كانت المكسيك آنذاك تحت الحصار التجاري الذي كان مفروضًا عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تأميمها للنفط، فمنعت السلع المكسيكية من أن تباع في غير أسواقها، إلا أنّ مجريات الحرب وإرسال الولايات المتحدة الأمريكية أعدادا كبيرة من الجنود، جعلها تعدل عن قراراتها تجاه المكسيك، وتقوم بضمها لزيادة قوة الحلفاء، فبدأت بعقد اتفاق مع المكسيك بتوظيف عمالّها، في المناصب الأمريكية الشاغرة من أجل تغطية العجز الحاصل، أما من

---

1 – المنظمة الأمريكية التاريخية، **ما هو دور كندا في الحرب العالمية الثانية**، تاريخ النشر: 2021، https://www.historians.org/about-aha-and-membership/، تاريخ الاطلاع: 2021/11/29 11:43.

حيث التجنيد فقد زوّدت الولايات المتحدة الأمريكية المكسيك بأحدث الأسلحة، إلاّ أن كل هذا الدعم لم يمنع ألمانيا من وقف هجوماتها على امدادات النفط المكسيكية لدول الحلفاء، وأصبحت المكسيك المُموّل الرئيسي للفضة والنحاس والنفط للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، بالإضافة إلى إحصاء 250 ألف جندي أمريكي من أصل مكسيكي، هذا مّا عزّز دورها في الحرب العالمية الثانية وأبرز مكانتها من خلال مواردها الاستراتيجية الهامّة التي صدّرت منها 2% فقط الى القارة الأوروبية في حين بلغت صادراتها 90 % للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم السماح للمكسيك بعد نهاية الحرب كمكافئة لها على مجهوداتها، بأن تكون احدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، كما شاركت في السنوات التالية في مؤتمرات بالغة الأهمية كمؤتمر بريتون وودز ومعاهدة سان فرانسيسكو.[1] لقد كانت فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، بداية البروز الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية إقليمياً ودوليّا، لأن تلك المرحلة هي التي أثبتت قوة الطرف الأمريكي في إمالة كفّة موازين القوى وذلك بضم أكبر عدد من الحلفاء خلال الحرب أوّلا، وثانيا قدرتها على إنهاء الحرب بالوجه الذي يمنحها فيما بعد أحقية فرض الأمن والسلم الدوليين، وذلك باستخدام أقوى سلاح عرفته البشرية آنذاك.

أما في ظل الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، نجد أنّ الاقتصاد العالمي قد توجه نحو التكتلات الاقتصادية مع إنشاء مناطق للتجارة الحرّة، كإعلان إنشاء السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992، وإنشاء سوق حرّة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989، والتي ضمّت: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيث أصبحت هذه الكتلة الإقليمية التجارية تتقلّد دور المُحرِّك لتنمية التجارة الدولية.[2]

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement(NAFTA))

تعتبر هذه الاتفاقية شكل من أشكال التكتل الاقتصادي، حيث تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وقد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1994، وتضم الاتفاقية الفصول التالية: الدخول إلى سوق السلع، وحماية الاستثمارات الأجنبية، وحماية الملكية الفكرية، والدخول للأسواق العمومية،

---

1 – **مشاركة المكسيك في الحرب العالمية الثانية: دخول، أسباب، تنمية**، https://ar.warbletoncouncil.org/participacion-mexico-segunda-guerra-mundial-3264، تاريخ الاطلاع: 2021/11/30 14:23.

2 – ماجد أحمد الزاملي، النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، **مجلة الحوار المتمدّن الالكترونية**، العدد: 4094، تاريخ النشر: 2013/05/16، https://www.ahewar.org/debat/show.art. ، تاريخ الاطلاع: 2021/11/30 16:13.

وسوق العمل والبيئة، وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الدول الثلاثة السالفة الذكر بإزالة الحواجز التجارية الجمركية، بالإضافة إلى الاتفاق على أهم القضايا الجهوية التي فشلت منظمة التجارة الحرة في حلّها، كتجارة الخدمات والاستثمارات[1]، إلاّ أنّ توالي الرؤساء على الإدارة الأمريكية، باختلاف تصوراتهم وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية، كان في غالب الأحيان يعكس تأثيراً أمريكيا صارما على كلا البلدين وخاصّة المكسيك، بسبب مشاكل الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، و تعتبر مرحلة الرئيس دونالد ترامب أهم مرحلة في التاريخ الحديث للبلدين.

حكم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتوجه براغماتي مُطلق تحت مُسمّى" أمريكا أوّلا "، واعتبر قراراته فيما يخص السياسة الخارجية تصحيحاً لسياسة الرئيس السابق، "باراك أوباما" التي عُرفت بالتنازلات حسب رأيه، والمصالحة والانفتاح، وهو ما كان يبدو للرئيس دونالد ترامب نوعا من الضعف في الأداء وعدم إبراز القوة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس كانت معظم خطابات وقرارات ترامب، صادمة للمدافعين عن دبلوماسية القوة الناعمة والسعي لتعزيز التعاون الدولي، لا الدخول في صراعات متشعبة على المستوى الخارجي مع العديد من دول العالم، بالإضافة إلى كسب العداء الداخلي سواء من معارضيه، أو أعضاء إدارته بالبيت الأبيض، وحتى الرأي العام العالمي، وكما جاء في حملته الانتخابية حول ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية المُسبِّبة لارتفاع نسبة الجرائم، طلب دونالد ترامب من الكونغرس تمويلا بقيمة 18مليار دولار، من أجل بناء جدار عازل على امتداد الحدود الأمريكية المكسيكية، هذا ما زاد من توتر العلاقات بين البلدين[2]، وأثار جدلا واسعا خاصة بين أوساط الأمريكيين من أصل مكسيكي، والمكسيكيين في حد ذاتهم، ولم يكتف ترامب بهذه الخطوة فقط، بل دعى إلى إعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، حيث رأى أن العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك كارثي ولا يخدم

---

1 – زين الدين حماشي، تأثير تكتل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA على التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية في المكسيك، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 21، العدد 01، تاريخ النشر: 2018/06/01، ص 13.

2 – سمر الخمليشي وأنس كويز بنعلال، **إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية**، تاريخ النشر: 2019/02/27، https://eipss-eg.org/، تاريخ الاطلاع: 2021/12/06 9:36.

المصالح الاقتصادية الأمريكية، وقد تم تفسير هذه السياسة الخارجية العدائية على انها وسيلة ضغط أمريكية تجاه المكسيك، لتقدّم المزيد من التنازلات والامتيازات لصالح الشركات الصناعية الأمريكية.[1]

أما فيما يخص كندا، فالولايات المتحدة الأمريكية تشترك معها في أطول حدود دولية عالميا، حيث يبلغ طولها: 5525 ميل مع 120 منفذ دخول برّي، تجمعهما علاقات وطيدة، خاصة على المستوى الاقتصادي حيث يعبر بينهما أكثر من 1.7 مليار دولار في تجارة السلع والخدمات، أمّا مواضيع السياسة الخارجية الأمريكية الكندية فتدور حول: دعم الازدهار المتبادل والتجارة الحرّة، إنشاء شراكة بشأن تغير المناخ وحماية البيئة، تعزيز الأمن الصحي العالمي، تعزيز التعاون في مجال الدفاع والأمن.[2] رغم هذه المعطيات الإيجابية إلّا أن كندا لم تسلم هي الأخرى من سياسة الهيمنة والتسلط التي أراد دونالد ترامب فرضها بالقوة، فقد قام بالتوجه إلى الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك من خلال صفقة تجارية باسم الأمن القومي، حيث فرض من خلالها رسوماً جمركية كبيرة على الألمنيوم بنسبة 10% والصلب بنسبة 25 %، هذا ما ساهم في تأزّم العلاقات والاقتراب من خسارة الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً تاريخيا دام ثابتا في مواقفه لأكثر من 150 سنة.[3]

وعلى خلاف دونالد ترامب، جاء جو بايدن ليعيد وصل ما قطعه الرئيس السابق من علاقات، سواء إقليمية أو دولية، ففي حين تعيش الولايات المتحدة الأمريكية منافسة قوية من قبل الصين وروسيا في العديد من المجالات الحيوية، سيكون من الأفضل لهذه الدول المتنافسة كسب حلفاء يعزّزون قوتها ومكانتها الدولية.

ومنه تركّز السياسة الخارجية الأمريكية إقليميا على: القضايا البيئية وتغير المناخ، وسياسات الطاقة المتجددّة التي سبق التطرق إليها في الجزء الخاص بالطاقة النظيفة، صناعة السيارات، معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية مع المكسيك، التنمية الاقتصادية طويلة المدى في أمريكا الوسطى،

---

1 – الخمليشي وكويبز بنعلال، مرجع سابق الذكر.

2 - U.S. DEPARTMENT of STATE, **U.S. Relations With Canada**, published on: 07/07/2021, https://www.state.gov/u-s-relations-with-canada/, date of view : 06/12/2021 18:19.

3 - **US-Canada Relations**, https://www.globalsecurity.org/military/world/canada/forrel-us.htm, date of view :06/12/2021 18 :46.

تعزيز سياسة المساعدات قصيرة المدى خاصة في فترة الجائحة، وانتهاج الدبلوماسية الناعمة مع المكسيك على عكس ما حدث في فترة ترامب.[1]

ولممارسة هذه السياسات الخارجية التي تعزز المكانة والدور الأمريكي على المستوى الاقليمي، استقبل الرئيس جو بايدن يوم 18 نوفمبر 2021 بواشنطن، في "قمة الأصدقاء الثلاثة"، رئيس الوزراء الكندي جوستين ترودو، والرئيس المكسيكي أندريس أوبرادور، التي كان قد ألغاها من قبل الرئيس السابق دونالد ترامب، وقد هدفت إلى إعادة الشراكة بين الدول الثلاثة، الاحترام المتبادل، تقوية دول أمريكا الشمالية، التنسيق المشترك لحل مشكل الهجرة غير الشرعية، وتغيّر المناخ، وتمّ في الختام الاتفاق على عقد القمّة القادمة سنة 2022 بالمكسيك، ورغم أن الأمر يبدو مُطمئنا بعض الشيء، إلّا أن جو بايدن لم يستغني كُليا عن سياسة ترامب "أمريكا أوّلا"، وإنّما استبدلها بـ "اشتري المنتجات الأمريكية"، والتي خصّت قطاع الطاقة النظيفة، حيث اقترح الحصول على ائتمان ضريبي لتشجيع صناعة السيارات الكهربائية أمريكية الصنع بشكل كامل، الأمر الذي أثار قلق كندا والمكسيك من تنامي الطموح الأمريكي في احتكار صناعة السيارات الكهربائية[2]، المثير للاهتمام هو أن السياسة الخارجية الأمريكية لطالما تبنّت الواقعية البراغماتية، على أساس تحقيق المصلحة الوطنية، والحفاظ على المكانة الإقليمية والدّولية في سبيل إبقاء ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الرابع: الدور الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية

لقد كانت أواخر فترة الثمانينات من القرن العشرين، حافلة بالأحداث الدولية، سواء على مستوى النظام الدولي، أو على المستوى الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان جورج دبليو بوش، الرجل الأنسب لمهمة ممارسة سيادة أمريكا الطاغية باعتدال وحكمة، حسب رأي هنري كيسنجر في كتابه: " النظام العالمي"، فإنّ بوش قدر تعامل بقدر كبير من المهارة، مع العديد من الأزمات المتعاقبة التي واجهت كل من القيم الأمريكية من جهة، وقوتها الهائلة من جهة أخرى، ومن إنجازاته

---

1 – هبة المنسي، **كيف يمكن تصحيح سياسة الولايات المتحدة تجاه المكسيك وكندا؟**، تايخ النشر: 2020/12/14، https://alwatanalarabi.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/12/09 17:44.

2 – **الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ملفات خلافية تخيم على قمة "الأصدقاء الثلاثة"**، تاريخ النشر: 2021/11/19، https://arabic.euronews.com/2021/11/19/united-states-canada-mexico- ، تاريخ الاطلاع: 2021/12/09 20:06.

أيضا الحفاظ على المبادئ الأمريكية وأفق التعاون، من خلال إدارة عملية توحيد ألمانيا الأمر الذي كان من الممكن أن يتسب في حرب أخرى، وقد استعمل دبلوماسية "بارعة" من خلال قراره القاضي بعدم احراج السوفييت من انهيار امبراطوريتهم، حيث قام برفض جميع الاقتراحات التي قضت بالتحليق فوق برلين احتفالاً بانهيار السياسة السوفياتية، كان ذلك سنة 1989، مع سقوط جدار برلين. كانت الأوضاع السياسية الأمريكية في ذروة نجاحها بإيصال الحرب الباردة الى نهايتها، رغم وجود نزعات داخلية كانت تمثل تحديات المرحلة التالية، إلّا أن الاجماع الأمريكي رأى أن المهمة الرئيسية قد أُنجزت، ولابد من انبثاق نظام عالمي سلمي طالما بقيت الأنظمة الديمقراطية حريصة على مساعدة وإنجاح التحولات الديمقراطية في البلدان الخاضعة للأنظمة الدكتاتورية.[1]

مع نهاية الثمانينات، وبعد اعتقاد جورج بوش بنجاحه في إيقاف الحرب الباردة، ومنعها في أن تكون سببا في نشوب حرب عالمية ثالثة، قاد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الثابتة والتي لم تتغير بتغير رؤسائها منذ الحرب العالمية الثانية، فقام باحتلال العراق حفاظاً على السياسة الأمريكية بالمنطقة، حيث تمثلت الأهداف في: محاربة الغزو السوفياتي، حماية إسرائيل وضمان أمنها، والمحافظة على مصالحها النفطية.[2]

ولقد أدّى انتهاء الحرب الباردة الى تحولات عديدة في أوروبا الشرقية على وجه الخصوص، في أواخر الثمانينات، حيث حدث اختلال في النظام العالمي، نتيجة سقوط منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية، كان يُعدّ سببا في توازن ميزان القوى العالمي، وبزواله رست الكفة الأمريكية وظهرت تحالفات جديدة، كان هدفها تعبئة ذلك الفراغ الدولي، وبحسب قدرتها وحجم قوتها، سعت تلك الدول إلى بسط نفوذها وترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية، بما يتماشى ومصالحها الحيوية، هذا ما أدّى الى التمهيد لنشوب العديد من الصراعات والحروب، والذي كاد أن يصل الى حرب كونية

---

1 – هنري كيسنجر، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، تر: فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، لبنان، 2015، ص 307.

2 – نهلة محجوب أحمد، **حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية – الأمريكية**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2003، ص 67.

مُشابهة للحربين العالميتين الأولى والثانية وهي: "حرب الخليج الثانية 1990–1992 "، والتي تعد أهم مرحلة شهدها النسق الدولي لما تضمّن من تجميع وتكثيف للعديد من القوى الدولية.[1]

وقد شكّل النفط في هذه المرحلة، سلاحاً ذو تأثير كبير على اقتصاديات الدول الكبرى، ممّا أدّى إلى الادراك التام لأهميّة المنطقة الخليجية، وضرورة احتواء العراق وإيران، لعدم الوصول إلى الهيمنة الإقليمية في شرق أوروبا أو حتى فيما يخص الوطن العربي.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، أعلن جورج بوش الأب (George Walker Bush)، عن النظام العالمي الجديد، حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية دورًا منفردًا فيه كقوّة عظمى وحيدة، الأمر الذي نشر حالة من الارتباك في الأوساط الأكاديمية وذلك بسبب عدم قدرة منظري العلاقات الدولية على إدراك وتوقّع النتيجة الفعلية التي انتهت بها الحرب الباردة، وأن انتهائها بطريقة سلمية كان مُخالفاً لتنبؤاتهم التي أكّدت على حتمية اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والتحاد السوفياتي، من بين هؤلاء: كينيث والتز – الذي سبق التطرق الى أهم أفكاره الواقعية الجديدة – حيث دعا الى توازن القوى، وأن حالة الأحادية القطبية في النظام الدولي ستحدث خللاً في هذا الميزان، هذا ما ينعكس على الأمن والسلم الدوليين ويؤدّي الى عدم الاستقرار.[2]

وعقِب نهاية فترة حُكم الرئيس بوش ومجيء الرئيس "بيل كلينتون" (Bill Clinton)، الذي أتى بطرح مغاير له، وهو الاهتمام بالقضايا الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، فصوّت له الشعب الأمريكي الذي كان رافضا للحرب الخليجية، التي استنزفت الخزينة الأمريكية بصورة واضحة، لكن بيل كلينتون سرعان ما حذى حذو الرئيس السابق، فبدلا من اتخاذ سياسة الاحتواء في سياسته الخارجية، أعلن عن سياسة "التوسيع" بحجة دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، حيث تعهّد أن السياسة الأمريكية سوف تكون متطلعة نحو عالم زاخر بأنظمة ديمقراطية تتعاون فيما بينها حسب منظوره، وكان أوّل تطبيق لهذه النظرية التوسّعية، مع الصين، من خلال جعل الروابط الاقتصادية مشروطة بتعديلات سياسية في النظام الصيني، هذا ما قوبِل بالرفض الحاد من قِبل القادة الصينيين.[3]

---

1 – نهلة محجوب، نفس المرجع، ص 78.

2 – أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص 26.

3 – هنري كيسنجر، مرجع سابق الذكر، ص ص 308 – 309.

إنّ دعم كلينتون للديمقراطية والحرص على نشرها، جعله يقع في خطأ استبدال الخطر الشيوعي، بـ" الخطر الإسلامي" كما تمت تسميته آنذاك من قِبل الإدارة الأمريكية، واعتماد نفس تكتيكات الحرب الباردة، مُغفِلا بذلك ضرورة التمييز بين الإسلاميين الذين يصلون إلى البرلمان عن طريق الانتخاب، والإسلاميين الذين يستخدمون العنف ويلحقون الضرر بالمصالح الأمريكية.[1] هذا ما جعل الادارة الأمريكية تخوض حرباً من نوع جديد، أساسها إيديولوجي قيمي، واتخذت من الإسلام السياسي الراديكالي عدواً تحاربه من أجل القيم الديمقراطية الأمريكية، حسب ما تقرّر في خطاباتها الرسمية.

تعدّدت القراءات السياسيّة بعد الحرب الباردة أبرزها أولا، على المستوى الاستراتيجي: ظهور عالم بدون معالم ثابتة، حيث تم طرح إعادة مسألة الحدود، التي هي من نتائج وانعكاسات الحربين العالميتين، وثانياً على المستوى الاقتصادي: ظهور العولمة الذي أدّى إلى عالم بدون حدود، حيث برز طرح مفهوم الدولة الأمّة في العلاقات الدولية، أمّا ثالثاً وأخيراً على المستوى الأيديولوجي، أدّى نهاية الشيوعية بسقوط الاتحاد السوفياتي إلى ظهور عالم بدون عدو واضح، ممّا أدّى إلى التفكير في استحداث عدو آخر، حيث التناقض بين الشرق والغرب.[2]

في نفس سياق تحقيق المصالح الأمريكية، تضاعفت صادرات السلاح الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1990 و 1995، فكانت بالنسبة للكويت من 798 مليون دولار الى 2298 مليون دولار، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، من 75 إلى 296 مليون دولار، وقد شملت هذه الصادرات العديد من دول المنطقة بسبب الاضطرابات التي ميزت الشرق الأوسط في تلك الفترة، مما عزّز تبعية هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية ومنح هذه الأخيرة امتيازات في بسط نفوذها وإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه الدول الخليجية، ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، إبرامها صفقات سلاح بقيمة 171 مليار دولار في عام 2002،

---

1 – أمين شعبان أمين، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مصر**، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2015، ص 264.

2 – نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990–2012، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جوان 2013، جامعة ورقلة، ص 380.

هذا ما جعلها تُوفّق إلى حد كبير في إدارة الصراع في الشرق الأوسط، وفق ما يتماشى مع تحقيق مصالح وأهداف المجتمع الصناعي الحربي بأمريكا.[1]

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية، طريقة لتعويض النفقات الحربية، وهي إنتاج وتصدير الأسلحة، خاصّة بعدما سُمّي بالحرب العالمية على الإرهاب، لكنّها وقعت في تناقضات بمنع إيران والدول المعادية لسياستها من امتلاك الأسلحة الاستراتيجية، لكنّها بالمقابل تُسارع الى بيع الأسلحة لدول معيّنة ذات نفس النطاق الإقليمي، حصلت المملكة العربية السعودية على أسلحة بقيمة 50 مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، كما وقّعت معها في أواخر 2005 على مذكرة تفاهم، بقيمة 19 مليار دولار وذلك من أجل اقتناء 72 طائرة قتالية، وصواريخ أرض جو بعيدة المدى، وحصلت على أسلحة بحرية، جوية وبرية بقيمة 5253 مليار دولار منذ 1997 إلى غاية 2006.[2]

إنّ اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للحل العسكري لأكثر قضايا الخليج حساسيّة، مكّنها من الحصول على المزيد من القوة والهيمنة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي والعالمي، وكما سبق التطرق إليه من خلال مسلمات الواقعية الهجومية، فإنّ بيئة النظام الدولي الفوضوية وغياب سلطة عليا لفرض الأمن والنظام، جعلت الدّول في حالة استعداد لأيّة تهديدات مُرتقبة، لكنّها في المقابل دفعتهم لتبني سياسات التوسع لما تفرضه متطلبات البيئة الدولية، لتكون أكثر قوّة من باقي الدول، هذا ما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيقه، في إطار معادلة رياضية بسيطة تتمثل في: (النفط + القوة = الهيمنة)[3]، وعليه فإنّ الأهمية الاقتصادية للمنطقة الخليجية تتجلى في تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية الأمن الطاقوي، ولهذا السبب يعتبر التموين الطاقوي مسألة حيوية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، ويُصرّح المحلل السياسي الفرنسي برنارد رفانال Bernard (Ravenel) في هذا السياق قائلاً:

" القضية الاستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينات والقرن الواحد والعشرين، هو التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أنّ: 50 %

---

1 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 191.

2 – عبد الكريم باسماعيل، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 06، جانفي 2012، جامعة ورقلة، ص295.

3 – عبد الكريم باسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 296.

من احتياجات الاقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول، وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي، وهو ما يتوقف على استيرادها من الموارد الأولية وبشكل خاص البترول".[1]

وبسبب الحاجة المُلحة لهذه الموارد الطاقوية للحفاظ على قوة الاقتصاد، تعرف الولايات المتحدة الأمريكية منافسة حادة بينها وبين الصين وروسيا، هذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا.

المبحث الثالث: دور القوة العسكرية الأمريكية وانتشارها

بعد التطرق إلى أهميّة الدور الأمريكي على الصّعيدين الإقليمي والدّولي، لابد من التطرق إلى الاستراتيجيات العسكرية المُتّبعة للحفاظ على ذلك الدور، وذلك في المطلب الأوّل، ثمّ عرض تركيبة الجيش الأمريكي ومهامه، ولأجل تحليل السياسات الخارجية الأمريكية، ومختلف مواقفها في القضايا الدولية، لابد من التطرق إلى التحديثات التي شملت المؤسسة العسكرية، من حجم ميزانية التسلح والتكنولوجيات الحربية التي تتنافس عليها القوى العظمى، وفي المطلب الأخير سنتطرق إلى تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الأمريكية، وأهميتها في الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة على النظام الدولي في إطار المنافسة الدولية.

المطلب الأول: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المعتمدة

تعتبر الاستراتيجية العسكرية جميع الأفكار التي تُساعد على توظيف مختلف أدوات القوة، بطريقة منظمة ومتكاملة وذلك من أجل تحقيق أهداف مُعينة، سواء كانت على ساحة العمليات أو بصفة عامة أهداف وطنية، كما يمكن فهم الاستراتيجية على أنّها استخدام القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السيكولوجية والعسكرية، بصورة منسجمة، مع توجيهات السياسة المعتمدة، وذلك من أجل التأثير في الظروف التي تحمي المصالح القومية ضد الدول الأخرى، كما أن الاستراتيجية تبدأ

---

1 – شقرون الجيلالي، السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ومصالحها الجيواقتصادية، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، المجلد: 3، العدد: 1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص 181.

بعملية التفكير، ثم التخطيط وهذا ما يعتمد عليه الأمن القومي الأمريكي في البيئة الدولية، حيث تتم دراسة البدائل والمسارات المُتاحة، انطلاقاً من الخلفية الفكرية للرئيس الأمريكي وإدارته[1].

تعتبر الاستراتيجية الأمريكية عسكرية بالأساس منذ القرن الثالث عشر، حيث كان يديرها أصحاب المصالح المهتمين بالتوسع الأمريكي من الداخل إلى الخارج، وقد تم تبني "مبدأ العصا الغليظة"، من قِبل الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت **" تحدث بلطف، واحمل عصا غليظة "**[2]، وقد برزت عسكرة الاستراتيجية بشكل كبير منذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها، حيث بدأت باستخدام القوة على المستوى الداخلي من أجل الانفصال عن بريطانيا سنة 1783، ومن أجل السيطرة الكاملة على أمريكا الشمالية والجزر المجاورة لها في المحيطين الهادي والأطلسي، قامت بالقضاء على السكان الأصليين بغرض التوسع، وما سمح للولايات المتحدة الأمريكية ببناء قوّة ذاتية معتبرة، هو مجموعة المبادئ الراسخة التي سنتطرق إليها باختصار وهي كالآتي:

1. **مبدأ مونرو** سنة 1823: نسبة للرئيس الأمريكي جيمس مونرو James Monroe، من خلال مبدئه في اتخاذ قرار العزلة، حيث كانت غايته التحذير من التدخل الأوروبي قصد تحقيق: " أمريكا للأمريكيين "، ولقد ترسّخت المصلحة القومية الأمريكية في السياسة الخارجية حيث كانت مزيجا من ثلاث عناصر وهي: القيم والقوة والتجارة، فبروز التحالف بين رجال الدين والساسة ورجال المال، جعل التوجه الأمريكي براغماتي يسعى لتطوير القوة الأمريكية من أجل تحقيق المصلحة القومية.[3]

إنّ استعمال القوة كمبدأ من مبادئ الاستراتيجية العسكرية، لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في سياسة العزلة، ولم يكن في بداية الأمر تأكيد السيادة الأمريكية على النصف الغربي من الكرة الأرضية، بل كان القضاء تماماً على الهيمنة الأوروبية على أمريكا الشمالية، وبتنامي القوة المادية والصناعية والاستقرار السياسي للنظام الداخلي، وكذلك تأييد المجتمع الأمريكي لنظام الحكم، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على قوّتها وزيادتها في مختلف المجالات، وقد تبنى

---

1 – يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، **مجلة قراءات استراتيجية**، العدد 20، أفريل 2018، ص 27.

2 – يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، مرجع سابق الذكر، ص 29.

3 – مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامّة**، العدد 4، جوان 2014، ص 180.

صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عقيدة مهمّة في رسم سياستهم الخارجية، تتمثل في أن البقاء للأقوى ولا مكان للضعفاء.[1]

2. **مبدأ ترومان** سنة 1949: نسبة للرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman، الذي وضع نظام دفاعي ضد أي تهديد محتمل، وقد ورد فيه ضرورة التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها وذلك بهدف تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لجميع الدول المناهضة للأيديولوجية الشيوعية، وقد جاء في هذا المبدأ تأييد تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل، هذا ما بقي ثابتا في الاستراتيجية الأمريكية وعقيدتها الأمنية الراسخة إلى يومنا من خلال حماية أمن إسرائيل.[2]

3. **مبدأ أيزنهاور** سنة 1957: نسبة للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower، يتضمن هذا المبدأ تقديم المساعدات العسكرية، ودعم السلام العالمي، لكن الغرض الحقيقي منه كان حماية منطقة الشرق الأوسط من أي هجوم سوفياتي، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بتخطيط مُحكم إلى إنشاء حلف بغداد بسبب موقعه الاستراتيجي، والذي يحمي المصالح الاقتصادية الأمريكية، ويضمن تزويدها بالموارد الطاقوية اللازمة لإبقاء اقتصادها في نمو مستمر، فضلاً عن رغبتها في محاربة المد الشيوعي آنذاك في المنطقة.

4. **مبدأ نيكسون** سنة 1970: نسبة للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon، حيث نص على تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها الدولية المتمثلة في حفظ الأمن والسلام، بالإضافة إلى حرصها على حماية حُلفائها، والمُشاركة في تطوير قدراتهم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبدأ نيكسون إلى ضمان مصالحها في الشرق الأوسط عن طريق الدول الوكيلة، فكانت إيران تقوم بهذا الدور في تلك الفترة إضافة إلى إسرائيل الحليف الاستراتيجي والدائم للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

5. **مبدأ كارتر** سنة 1980: نسبة للرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter، وينص على:

– ضرورة الحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال رفع ميزانية الدفاع الأمريكية بنسبة 5 % سنويا بشكل متتالي.

– تطوير قدرة التدخل السريع خارج حدود القارة الأمريكية.

---

1 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 34.

2 – المرجع نفسه، ص 34.

3 – المرجع نفسه، ص ص 35 – 37.

- تقوية حلف الناتو وكذا الأحلاف الأمنية الأمريكية الأخرى.
- ضمان أمن إسرائيل وحمايتها من خلال تسوية النزاع العربي الإسرائيلي.
- تعزيز التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عن طريق إقامة قواعد عسكرية بالمنطقة.[1]

لقد ساعدت هذه الاستراتيجية في تطوير القوة العسكرية الأمريكية، وذلك من أجل استعراضها دون استعمالها، وإن تطلّب الأمر أكثر من ذلك، فإن التهديد باستعمالها كفيل بتطبيق أساليب الردع، التي تعتمد عليها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في وقتنا الحالي، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لأنّ أي استعمال مُبالغ فيه للقوة العسكرية، سيُحرِّض باقي الدول على استعمالها هي الأخرى من أجل الحفاظ على أمنها وسلامتها.

6. **مبدأ ريغان** سنة 1981: نسبة للرئيس الأمريكي رونالد ريغان Ronald Reagan، وقد شملت استراتيجيته على إنشاء قوات عسكرية سريعة الانتشار والحركة، إنشاء أسطول عسكري جديد، إقامة قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط، واستعمال القوة إذا تطلّب الأمر ذلك [2].

يمكن اعتبار هذه المبادئ السالفة الذكر، الأسس الجوهرية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، فإذا قُمنا بتحليلها مُجتمعةً مع بعضها، نُلاحظ أنّ الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تتبنى عقيدة راسخة لم تتغير مع توالي الرؤساء على الإدارة الأمريكية، حتى وإن اختلفت طرقهم في صناعة قرارات السياسة الخارجية، إلاّ أنهم يتفقون على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، لما تتميّزُ به من ثروات طاقوية يعتمد عليها الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير.

وكما سبق التطرق إلى التنافس الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الأمريكي مع باقي القوى العظمى، فإنّ منطقة الشرق الأوسط تُعتبر محل تنافس الجميع، خاصّة روسيا والصين بحُكم الموقع الجغرافي والمكانة الدولية، لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء قوتها العسكرية في تأهب مستمر تحسّباً لأي تجاوزات مرتقبة في المنطقة، كما تتعهد باستعمال هذه القوة من أجل الحفاظ على مناطق نفوذها ومصالحها الوطنية خارج حدودها.

وبالاستناد إلى مجموعة المبادئ السالفة الذكر، كُتِبت أول استراتيجية للأمن القومي الأمريكي عام 1987، حيث ساهمت في وضعها كل مؤسسات الدولة الأمريكية، بعد الموافقة عليها من قِبل

---

1 – شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 38.

2 – المرجع نفسه، ص39.

الكونغرس، وقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ تلك السنة سبعة عشر (17) وثيقة استراتيجية للأمن القومي الأمريكي، حيث تضمُّ شرحاً لرؤية واستراتيجية الرئيس وإدارته، وقد تضمنّت هذه الوثائق الاستراتيجية بعض الثوابت الى حد ما بالإضافة الى متغيرات تتماشى مع تحولات النظام العالمي[1]، وبالاعتماد على ما سبق التطرق إليه سابقاً، فإنّ الإدارة الأمريكية تعتمد في استراتيجيتها الحفاظ والإبقاء على الوضع الراهن، من خلال تحقيق مصالحها ومنع ميزان القوى من الميل لصالح أحد منافسيها أو جميعهم، ليتم الانتقال من نظام الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، ولقد تجسدت السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1989، على ما أقرّته النظرية الواقعية في تحليل العلاقات الدولية، حيث اعتمدت على قوتها العسكرية وتبنت استراتيجية القوة العظمى، حيث أنّ الحفاظ على القوة وزيادتها يضمن التفرّد بالهيمنة الإقليمية والدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عمدت هذه الأخيرة بتوالي الرؤساء الأمريكيين، الحفاظ على الأمن القومي بكل الإمكانيات المتاحة والتحديثات المتتالية التي عرفها الجيش الأمريكي والتي سنتطرق إليها لاحقا.

وقد تميزت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ انهيار المعسكر الشيوعي بالتوجه الهجومي على الصعيد الدولي، والاعتماد على الأداة العسكرية، بعد محاولة عسكرة مفاهيم الأمن القومي الأمريكي بشكل شبه تام، حيث انطلق الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال مواجهته للإرهاب، على عدم وجود حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية أو عدم الوثوق فيهم إن وجدوا، والانطلاق من هذا المفهوم زاد من ثقل المسؤولية على المؤسسة العسكرية، حيث ارتفعت ميزانيتها بالتدريج من أجل تطوير القوة العسكرية، التي تضمن من خلالها تطبيق الديمقراطية ومحاربة العنف في الدول الدكتاتورية ذات الأنظمة الشمولية[2] وِفق فلسفتها السياسية ومقارباتها الأمنية، وعلى نقيض جورج بوش الابن الذي شوّه صورة الولايات المتحدة الأمريكية وبيل كلينتون، أراد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن يُخرج مفهوم الأمن القومي الأمريكي، من الإطار العسكري الضيق، من دولة محِبّة للحروب مُبالغة في استخدام قوتها العسكرية إلى دولة تتميز بطبيعتها الديمقراطية المُسالمة، على هذا الأساس

---

1 – يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، مرجع سابق الذكر، ص 29.

2 – مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، **التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر: 2001-2015**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 2016/01/19، https://www.democraticac.de/، تاريخ الاطلاع: 2021/12/20 21:42.

توجّه باراك أوباما إلى فضاء أكثر اتساعاً نحو الأمن العالمي أو الكوني بأبعاد غير عسكرية، وهي كالتالي:

- **البعد السياسي:** يتجسد ذلك في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- **البعد الاقتصادي:** يسعى إلى توفير احتياجات الشعب من تنمية ورفاهية.
- **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى توفير الاستقرار مما يزيد من الشعور بالانتماء.
- **البعد الأيديولوجي:** وذلك بالحفاظ على العادات والتقاليد والقيم وتقبل المعتقدات الأخرى.
- **البعد البيئي:** وذلك من خلال الحد من التلوث والحفاظ على البيئة من أجل حياة مستقرة وآمنة.
- **البعد الديمغرافي:** وذلك عن طريق الدراسة المُعمّقة لموجات الهجرة وكثافة السكّان.
- **البعد الجيوسياسي الاستراتيجي:** حيث إنّ العوامل الجغرافية من حجم الدولة وشكلها ودرجة تأثيرها في تنظيم الدفاع، كلّها تُساعد في قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي[1].

من هذه المستويات والأبعاد نلاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية توجهت نوعاً ما من عسكرة الأمن القومي الأمريكي، إلى مستويات كان من الضروري على الإدارة الأمريكية الاهتمام بها من أجل تحسين الصورة الأمريكية داخليا وخارجياً، مع حماية مكانتها بين الدول، ورغم أنّ إدارة باراك أوباما كانت نوعاً ما إدارة مُسالمة نابذة للعنف واستعمال القوة العسكرية، إلّا أنّ أطرافاً أخرى لم تكن تُؤيّد هذه الرؤية، وأهمّهم تُجّار السّلاح الذين من مصلحتهم قيام الحروب والصراعات، وذلك من أجل تصدير أسلحتهم وضمان استمرارية مكانتهم في أسواق السلاح العالمية.

أما إدارة الرئيس "دونالد ترامب" فتميزت بإعادة ترتيب الأولويات، والاهتمام بالمجال التجاري والمالي سعيا لتحقيق شعار "أمريكا أوّلاً" وذلك نظراً لكونه رجل أعمال اقتصادي بالدرجة الأولى، وعلى خلاف الاستراتيجية العسكرية التي تم التطرق إليها سابقا في عهدة كل من جورج بوش وباراك أوباما حول مكافحة الإرهاب، لم يعط ترامب نفس الأولوية لذلك، حتى أنّه قدّم تصريحات عديدة حول ضرورة إعادة هيكلة السياسة الأمريكية ورفضه للمساعدات الموجهة للدول المُكافِحة للإرهاب ومعظمها دول افريقية، ومع أنّه في نفس فترة حكمه انتشرت الجماعات الإرهابية بشكل كبير في الساحلين الشرقي والغربي، إلاّ أن البنتاغون وافق على اقتراح دونالد ترامب بخفض عدد القوات الأمريكية المتواجدة في إفريقيا، حيث تمّ سحب حوالي 700 جندي أمريكي كان متواجدا في الصومال

---

1 – عبد الحميد عبد المجيد، مرجع سابق الذكر.

في ديسمبر 2020، وبما أنّ انتشار جائحة كورونا تسبّب في زيادة الانشغال بالجانب الصحي، بلغت العمليات الإرهابية 99 عملية داخل الصومال و7 عمليات داخل كينيا من جانفي 2020 إلى فيفري من نفس السنة وهي فترة قصيرة جدا مقارنة بعدد العمليات الارهابية، إن مثل هذا القرار الخطير الذي أقدمت عليه إدارة ترامب كان له أبعاد اقتصادية وتجارية لمحاولة تدارك العجز خلال تلك الفترة الحرجة، لكنه كان على حساب الأبعاد الأمنية، كما أنّ تراجع الدور العسكري الأمريكي في مكافحة الإرهاب وضع الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن" خلال حملته الرئاسية في موقف صعب للغاية، يدور حول إمكانية عدم قدرته على إنهاء الحروب خلال فترة رئاسته[1].

لقد عرفت سنة 2021 استمرارية في مكافحة جائحة كورونا، خاصة مع ظهور متحورات جديدة لهذا الفيروس الخطير، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول الأكثر تضررا من انتشار هذا الفيروس، تمثّلت استراتيجية بايدن العسكرية في تراجع القدرة على توفير الدعم العسكري والأمني للدول الأخرى، وبالتالي فقدان القدرة على تمويل أنظمة التسلح على مختلف دول العالم وأكثرها الدول الافريقية النامية، التي كانت تعتمد على التمويل الأمريكي في دعم ملف مكافحة الإرهاب[2]، إنّ مثل هذه الخطوة قادرة على إفقاد الولايات المتحدة الأمريكية لمكانتها في القارة، وبالتالي ترك المجال مفتوحاً لأهم منافسيها: روسيا والصين، وبما أنّ للدعم العسكري أهميّة كبرى في مثل هذه القضايا الحساسة مثل مكافحة الإرهاب وإحلال الأمن والسلم الدوليين، فإنّ التركيز على الدور الدولي من شأنه تعزيز المكانة الدولية لهذه الدول المتنافسة، هذا ما يُفسّر تنامي الشراكات والتحالفات الافريقية مع كل من روسيا والصين على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 – نهال أحمد السيد، **ترتيب الأوراق من جديد.. هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد بايدن؟**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: 2021/02/22، https://www.almesbar.net ، تاريخ الاطلاع: 2021/12/30 16:25.

2 – نهال أحمد السيد، مرجع سابق الذكر

المطلب الثاني: تركيبة الجيش الأمريكي ومهامه.

يعتبر الجيش الأمريكي من أقوى جيوش العالم، حيث يحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث امتلاكه للترسانة العسكرية القوية، أما من حيث التعداد فهو يحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الجيش الصيني[1]، ويمكن القول أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتزايد في كل مرّة بسبب التحديثات العسكرية والتكنولوجية التي تحظى بها المؤسسة العسكرية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا، أما كبداية لهذا الجزء من الدراسة لابد لنا من الإحاطة بظروف تأسيس الجيش الأمريكي، حيث يعود ذلك إلى عام 1775، أي قبل تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها، ففي بداية الأمر كان الجيش عبارة عن قوة عسكرية محاربة خلال الثورة الأمريكية، كانت تضم 22 ألف عسكري في شكل ميليشيات يطوقون ولاية بوسطن، و 5000 عسكري آخر متمركزين في ولاية نيويورك، أمّا قيادته فقد كانت تحت خمسة حكام مدنيين ولاتزال كذلك إلى يومنا هذا، إلاّ أنّ الرئيس الأمريكي آنذاك جورج واشنطن، أدرك أن هذه الميليشيات تتفرق عند عدم الشعور بخطر يداهم البلاد، وتنسحب مغادرة إلى بيوتها، لذلك أصدر الكونغرس عام 1776 قرارا بإنشاء قوة عسكرية واحدة تكون مستقلة عن باقي الميليشيات، كي تكون الركيزة الأساسية للجيش النظامي.[2]

أ. العناصر الأساسية للجيش الأمريكي:

- القوات البرية الأمريكية: تشمل القوات الخاصّة بالمدفعية والمدرعات والدبابات والمشاة.
- القوات البحرية الأمريكية: تشمل السفن والغواصات والجميع الطواقم المدربة على قيادتها.
- القوات الجوية الأمريكية: تشمل قوات الطيران، حيث تتضمن أحدث الطائرات المُصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- قوات مُشاة البحرية: والتي يُطلق عليها تسمية المارينز الأمريكية.

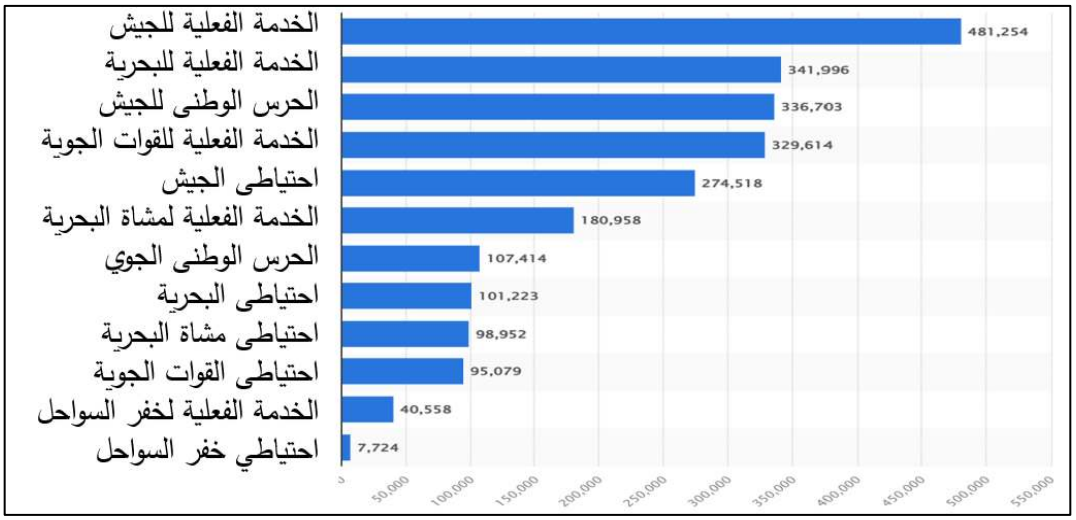
---

1 – كفاية العبادي، **كم عدد أفراد الجيش الأمريكي**، تاريخ النشر: 2016/06/29، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع: 2021/12/30 22:25.

2 – إحسان العقلة، **أقوى دولة في العالم عسكريا**، تاريخ النشر: 2018/06/28، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع:2022/01/01 18:29.

- قوات حرس السواحل الأمريكية: والمدعمة بأحدث السفن البحرية.[1]

الشكل 21: أعداد أفراد القوات العسكرية الأمريكية النشطين والاحتياطيين في عام 2020.



المصدر: https://www.statista.com/statistics/، تاريخ النشر: 2021/12/07، تاريخ الاطلاع: 2022/01/03 23:42.

ب. مهام الجيش الأمريكي:

تتعدد مهام الجيش الأمريكي بما يتماشى مع المهمة الشاملة للحفاظ على الأمن والسلام الداخلي، والإقليمي، والدولي، حيث يتخصص كل فرع من فروع الجيش بما يلي:

- الجيش والجيش الاحتياطي: هو القوة البرية المهيمنة خاصة في حالات الانتقال، حيث يعمل على تأمين القوات وتنظيمها، وحراسة المنشآت والممتلكات الأمريكية في جميع أنحاء العالم.
- سلاح الجو والقوات الاحتياطية له: هي مصدر القوة الأمريكية في المجال الجوّي والفضائي، وتكمن مهمتها الأساسية في استخدام الطائرات والمروحيات والأقمار الصناعية، بما يتماشى مع التهديدات القائمة والمستجدّة.
- الحرس الوطني الجوّي: وهي قوات احتياطية منفصلة عن القوات الجوية لكنها مكملة لها.

---

1 – حسين سمير، **ما هي عناصر الجيش الامريكي الرئيسية ؟**، تاريخ النشر: 2019/04/07، https://ujeeb.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/03 23:48.

- الحرس الوطني للجيش: لكل ولاية حرسها الخاص مثلما ينص عليه الدستور الأمريكي، حيث يتكون هذا الحرس من نخبة من الجنود المتخصصين في الخدمة [1].
- خفر السواحل والقوات التابعة له: تتمثل مهمتهم في حماية السواحل والممرات المائية المحلية، بالإضافة إلى عمليات الإنقاذ وتنفيذ القانون فيما يخص منع المخدرات وإزالة المجاري المائية.
- فيلق البحرية ومُشاة البحرية: يُطلق على هذا الفرع قوات الردع السريع، حيث يتم تدريبهم على القتال بحرا وبرّا، وتعرف بأنها من أشد محاربي العالم قوة وصلابة.
- القوات البحرية والقوات الاحتياطية لها: حيث تتركز مهامها في الإطار البحري بشكل رئيسي، وكذلك عن طريق الجو والأرض، مهمتها حماية المحيطات في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وهذا من شأنه تأمين البحار للسفر والتجارة [2].

إنّ مهام جيش الولايات المتحدة الأمريكية مرتبط بما سبق التطرق إليه من العقيدة العسكرية الأمريكية واستراتيجيتها الحربية، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي وفق الأحادية القطبية فهي تحرص على تأدية مهامها الرئيسية المتمثلة في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، بغض النظر عن المنافسة الموجودة والصراعات التي تُخوِّل لها إنشاء قواعد عسكرية في بعض مناطق العالم.

لكن بالاعتماد على نظرية توازن القوى، فإنّنا نلاحظ أنّ ظهور قوى عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العسكري مثل الصين وروسيا، لا يجعل هذه المهمة حكراً على الجيش الأمريكي فقط، وإنّما يُصبح تحقيق الأمن والسلم الدوليين مهمة كل من يملك القوة العسكرية المناسبة لذلك، خاصّة مع وضع القوتين العظميين (الصين وروسيا) لقواعد عسكرية خارج حدودهما بدافع حماية مصالحها الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وكذلك تطويقا للتواجد العسكري الأمريكي في جميع أنحاء العالم.

---

1 – إيمان الحياري، **كم عدد الجيش الأمريكي**، تاريخ النشر: 2018/07/18، https://mawdoo3.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/11 11:57.

2 – إيمان الحياري، مرجع سابق الذكر.

الجدول 12 : تعداد القوات العسكرية الأمريكية 1985-2022

	1989	1995	2000	2005	2010	2015	2020
تعداد الجيش الأمريكي	2 مليون و240 ألف	1 مليون و635 ألف	1 مليون و480 ألف	1 مليون و454 ألف	1 مليون و569 ألف	1 مليون و347 ألف	1 مليون و195 ألف

جدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

- **U.S. Military Size 1985-2022**, https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-army-size, date of view :16/10/2022 19:51.

نلاحظ من هذا الجدول، أن تعداد القوات العسكرية الأمريكية قد بلغ ذروته عام 1989، ليصل إلى: 2 مليون و240 ألف جندي، وهي الفترة التي عُرِفت بالحرب الباردة، حيث كانت المنافسة شديدة بين الاتحاد السوفياتي (روسيا سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع كليهما إلى سباق نحو التسلح، لكن ذلك العدد الكبير من الجنود بدأ في الانخفاض المستمر منذ انهيار المعسكر الشيوعي، وقد عرف حجم الجيش في بعض الفترات ارتفاعا مثل سنة 2010 حيث بلغ: مليون و659 ألف جندي، والذي كان سببه التوجه العسكري نحو أفغانستان لمحاربة الارهاب، إلا أن منحنى الزيادة عاد في الانخفاض مرة أخرى، وذلك بسبب رفض الرأي العام الأمريكي للحروب والنزاعات التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ تنامي المصالح الأمريكية خارج حدودها لم يتواكب مع سياسة تخفيض القوات العسكرية، خاصّة مع المتطلبات الجديدة آنذاك للساحة الدولية، من زيادة القوة العسكرية الصينية وتحديثها للتكنولوجية الحربية التي برزت بشكل ملحوظ منذ 2015، ومواكبةً لإدارة ترامب الذي سعى بكل الوسائل إلى التنافس مع الصين وروسيا في مجال الصناعات الحربية، وتفعيل الدور الأمريكي على المستوى العالمي، أصبحت المصلحة الوطنية تعني بالضرورة تنمية وتحديث جميع أنواع القوة خاصّة: الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، وذلك حسب ترامب: " أمريكا أولاً "، وحسب أصحاب النظرية الواقعية، من أجل الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية إقليمياً ودوليّا، والحرص على استمرارية هيمنتها على النظام الدولي.

ج. الإمكانات والعتاد العسكري للجيش الأمريكي:

يتضمن التقرير الخاص بأسلحة الجيش الأمريكي لسنة 2021، ثمانية وعشرون (28) نوعاً من الأسلحة التي تم تحديثها، موزعة على 6 برامج تسليح وهي كالآتي:

الجدول 13 : برامج التسليح والعتاد العسكري للجيش الأمريكي

البرنامج النووي الأمريكي	– الطائرات حاملة الأسلحة النووية بعيدة المدى (B–21): تم استحداثها في ميزانية الجيش الأمريكي لعام 2021، يمكنها البقاء مستعدة لمدة معتبرة بحمولة نووية وأسلحة ذات هجوم مُباشر. – غواصة الصواريخ الباليستية طراز كولومبيا: وقودها نووي كافي لتشغيلها طول فترة خدمتها المقدرة بحوالي 24 سنة. – الردع الاستراتيجي الأرضي: هو نظام أمريكي للقذائف العابرة للقارات، كل رأس حربي فيه أقوى 20 مرة من القنبلة الذرية التي أسقطتها الولايات المتحدة الأمريكية على مدينة هيروشيما.
أنظمة الصواريخ الدفاعية الأمريكية	– صواريخ (SM-3IIA): مضادة للصواريخ الباليستية، وللأقمار الصناعية. – نظام أيجيس (Aegis) المضاد للصواريخ: يعتبر جزء من مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي. – نظام الدفاع الصاروخي ثاد (Terminal High Altitude Area Defense). – صواريخ باتريوت (Patriot).
أسلحة القوات الجوية الأمريكية	– الطائرة المقاتلة (F-35 Joint Strike Fighters). – الطائرات الناقلات العسكرية KC-46. – الطائرة المقاتلة (F / A-18 E / F Super Hornets). – المروحية الهجومية أباتشي (AH-64E): وهي طائرة الهجوم الرئيسية للجيش[1]. – الهليكوبتر الرئاسية "سيكورسكي / لوكهيد مارتن VH–92" – طائرة بوينج بيه–8 بوسيدون (P-8A Aircraft). – مروحيات هليكوبتر سيكورسكي (CH-53K King Stallion). – الطائرة المقاتلة متعددة المهام ماكدونيل دوجلاس (F-15EX).
	– يحتوي الاسطول البحري الأمريكي 490 وحدة بحرية، منها 10 حاملات طائرات حيث تم استحداث حاملة الطائرات يو إس إس جيرالد فورد (FORD CVN-78) والتي يبلغ طاقمها 4660 جندي وطيار.

1 – أحمد حسن عبد الكريم، **أسلحة الجيش الأمريكي الأحدث والأكثر فتكًا بالصور والمعلومات والسعر**، تاريخ النشر: 2021/06/17، https://www.bayanalysis.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/02/16 22:00.

أسلحة القوات البحرية الأمريكية	– غواصة فيرجينيا كلاس: تستطيع حمل 40 سلاح وقوات العمليات الخاصة ومركبات بدون طيار تحت عمق 490 متر تحت البحر. – المدمرة (DDG-51 Arleigh Burke). – فرقاطة (FFG (X)). – سفينة منصة هبوط (LPD).
أسلحة القوات البرية الأمريكية	– تمتلك الولايات المتحدة الامريكية 6100 دبابة، وقد تم استحداث دبابة (أبرامز M-1): من نوع دبابات الجيل الثالث التي تم تصميمها لحرب المدرعات الحديثة، أما المدرعات فتمتلك 39 ألف و253 مدرعة.
ذخائر الأسلحة في الجيش الأمريكي	– ذخيرة هجوم مباشرة مشترك (JDAM). – نظام إطلاق الصواريخ المتعددة الموجهة (GMLRS). – صاروخ طويل المدى مضاد للسفن.[1]

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

- https://www.bayanalysis.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/02/16 22:00.

تعتبر هذه الإمكانات والمعدات العسكرية الأمريكية متطورة وذات تكنولوجيا عالية من حيث جاهزيتها للتصدي للتهديدات الجديدة، وسنتطرق إلى المخصّصات المالية في ميزانيتها في العنصر الموالي، حيث كلفت هذه التحديثات في العتاد الحربي مبالغ ضخمة من ميزانية 2021، بعدما وافق الكونغرس عليها لما تسببت فيه الأحداث الدولية من إلحاح على ضرورة الاستعداد للتصدي لأي خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي، لكن ما سنركّز عليه أكثر من غيره هو تنامي القوة البحرية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، التي تلت استحواذ الصين على البحر الجنوبي، هذه الخطوة المهمة في استراتيجية الصين حملت معها تهديدا مباشرا لجميع الدول بأن الصين لن تتنازل عن أي شبر من أراضيها، وإن تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية، وعليه أدركت الإدارة الأمريكية أن الحرب القادمة إذا اندلعت سيكون سببها التنافس على البحار والممرات البحرية، الغنية بالموارد الطاقوية، ذات الأهمية الجيوسياسية في مختلف المجالات.

بعد سنوات من تطوير الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها الجوية، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طرح اقتراحه على الكونغرس من أجل بناء 350 سفينة بحرية، وذلك بعد توتر العلاقات الامريكية الصينية بخصوص بحر الصين الجنوبي، لكن التكلفة كانت باهظة والظروف لم تكن

1 – أحمد حسن عبد الكريم، مرجع سابق الذكر.

ملائمة (الركود الذي تسبب فيه انتشار جائحة كورونا) مما أدى إلى تعطيل المشروع، ومع نهاية سنة 2020 وبداية سنة 2021، بدأ الأسطول البحري في التوسع مع تسليم سفن جديدة، خاصّة القتالية الساحلية والمدمّرات، وكذلك الغواصات الهجومية التي نالت دعم وموافقة إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، ولأنّ تكلفتها تبلغ حوالي 3،3 مليار دولار للغواصة الواحدة في نسختها الحالية فإن زيادة الإنتاج أمر صعب للغاية من الناحية المالية[1].

د. تنامي ميزانية التسلح الأمريكية:

تتميز ميزانية الدفاع الأمريكية بالتباين والاختلال، حيث تتميّز بمواكبة كل زيادة في الميزانية لحدث عسكري معين: الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، وحرب الفيتنام، والحرب الباردة، وحرب الخليج، وهجمات 11 سبتمبر 2001، ثم تنخفض ميزانية الدفاع بزوال الحدث، وهذا ما تسبب في تَأَخُّر تحديث الجيش الأمريكي، لأن استقرار الميزانية من شأنه العمل على تطوير وتحديث القطاع العسكري من عتاد وعدد وأداء، خاصة من الناحية التكنولوجية ليتماشى مع تطور التكنولوجيا الحربية للقوى الكبرى المنافسة.

عرقلت تلك التقلبات التي شهدتها ميزانية الدفاع الأمريكي، تطوير برنامج دفاعي مستقر ومتماسك على المدى الطويل، والجدول التالي يوضح ميزانية الدفاع الأمريكي بين الزيادة والتخفيض مع إجمالي الانفاق العسكري ونسبة ذلك من الناتج الإجمالي المحلي.

الجدول14 : ميزانية الدفاع الأمريكي، وإجمالي الانفاق العسكري ونسبته من الناتج الإجمالي المحلي

الفترة الرئاسية	السنة المالية	الميزانية الأساسية لوزارة الدفاع / مليار$	إجمالي الانفاق العسكري / مليار$	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
بوش الأب من 1989 إلى 1993	1989	321،87	663،78	% 5.9
	1990	325،13	636،17	% 5.6
	1991	299،37	561،97	% 4.9
	1992	325،03	592،21	% 5
أهم الملاحظات	– نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الشيوعي. – بداية انخفاض ميزانية الدفاع والانفاق العسكري.			

1 – **البحرية الأميركية..نحو أسطول بـ 355 سفينة**، تاريخ النشر: 2017/11/19، https://www.alittihad.ae/، تاريخ الاطلاع: 2022/01/08 14:23.

بيل كلينتون من 1993 إلى 2001	1993	316،72	560،51	% 4.6
	1994	308،08	531،38	% 4.2
	1995	295،85	496،36	% 3.9
	1996	287،96	469،36	% 3.6
	1997	293،17	466،93	% 3.4
	1998	291	456،39	% 3.2
	1999	298،09	457،51	% 3.1
	2000	320،09	475،21	% 3.1
أهم الملاحظات	– عُرفت هذه الفترة بعطلة الشراء (التوقف عن شراء العتاد العسكري). – انخفاض الانفاق العسكري بزوال تهديد الاتحاد السوفياتي.			
جورج بوش الابن من 2001 إلى 2009	2001	331،81	479،07	% 3.1
	2002	378،46	537،91	% 3.4
	2003	364،9	437،4	% 3.8
	2004	376،5	467،6	%4
	2005	400،1	478،9	[1].% 4.1
	2006	410،6	644،3	% 4
	2007	431،5	721،5	% 4.1
	2008	479	792،9	% 4.5
أهم الملاحظات	– بداية ارتفاع ميزانية الدفاع، وزيادة الانفاق العسكري بسبب هجومات 11 سبتمبر 2001. – إعلان الرئيس بوش الابن الحرب على الإرهاب. – الحرب في كل من العراق وأفغانستان.			
باراك أوباما	2009	513،2	815،7	% 4.9
	2010	527،2	851،6	% 4.9
	2011	528،3	855،2	% 4.8
	2012	530،4	816،3	% 4.5
	2013	495،5	746،4	% 4

1 - Sipri, **Military expenditure by country, in local currency, 1988-2020**, published on :2021, https://sipri.org/sites/default/files/Data, date of view : 2022/03/18 07 :53.

من 2009 إلى 2017	2014 2015 2016	496،3 496،1 521،7	753،6 736،4 767،6	% 3.7 % 3.5 [1]% 3.4
أهم الملاحظات	– تكاليف ارسال 30 ألف جندي إضافي لأفغانستان. – تكاليف انسحاب القوات الأمريكية من العراق في 2010[2]. – استمرار مكافحة الإرهاب في دول اعتبرت ملاذا للقاعدة كاليمن والتدخل لمساعدتها، التدخل في الصومال لحفظ السلم[3]، ثم بداية انخفاض ميزانية الدفاع من 4،9 % إلى غاية 3،4 %.			
دونالد ترامب من 2017 إلى 2021	2017 2018 2019 2020	523،9 574،5 616،2 633،3	818،9 890،8 904،3 935،8	% 3.3 % 3.3 % 3.4 % 3.7
أهم الملاحظات	– الطابع الهجومي للسياسة الخارجية الامريكية لدونالد ترامب. – رفع ميزانية الدفاع بمقدار 10% مع زيادة الانفاق العسكري. – تقدم للكونغرس بطلب إنشاء أسطول من 355 سفينة حربية[4]. – توتر العلاقات الصينية الأمريكية، بسبب التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي، والدخول في منافسة تجارية.			
جو بايدن من 2021	2021 2022	636،4 768	933،8 ---	% 3.6 ---
أهم الملاحظات	– سحب القوات الأمريكية من أفغانستان وإجلاء 5500 مواطن أمريكي.			

1 - Sipri, Ibid.

2 – **الكونجرس الأمريكي يجيز ميزانية عسكرية بقيمة 636 مليار دولار**، تاريخ النشر: 2009/12/19، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/12/091219_ra_us_budget_tc2، تاريخ الاطلاع: 2022/03/18 7:04.

3 – **امريكا تبحث زيادة سلطات البنتاجون لمساعدة اليمن ودول أخرى، تاريخ النشر**: 2010/01/19، https://www.reuters.com/article/oegtp-yemen-us-at4-idARACAE60I0YY20100119، تاريخ الاطلاع: 2022/03/19 5:24.

4 – **الميزانية العسكرية الأمريكية**، https://www.marefa.org/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/03/16 14:09.

	زيادة تكاليف الانفاق العسكري بإعطاء الأولوية للتحديث النووي (27،7 مليار$)، الدفاع الصاروخي (20 مليار$)، العلوم والتكنولوجيا (14،7 مليار $)، القوات الجوية (52،4 مليار$)، القوات البحرية (34،6 مليار$). – اعتبار الصين عدوّا مستقبلي وتهديدا للمصالح الامريكية. – الاستعداد لمختلف التهديدات الناجمة عن أي تحالف روسي صيني.

الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- KIMBERLY AMADEO, **U.S. Military Budget, Its Components, Challenges, and Growth**, published on :24/02/2022, https://www.thebalance.com/u-s-military-budget-components-challenges-growth-3306320, date of view :16/03/2022 22 :34.
- **U.S. Military Spending/Defense Budget 1960-2022**, published on :2022, https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-spending-defense-budget, date of view : 16/03/2022 19:40.
- **SIPRI, Military expenditure by country as percentage of gross domestic product, 1988 – 2020**, published on :2021, https://www.sipri.org/sites/default/files/Data, date of view :18/03/2022 06:58.

تعتبر قراءة الأرقام وتحليلها في المراحل التاريخية قيد الدراسة، بدايةً لمعرفة التوجهات الأساسية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية وتعاملها مع الغير، وبقاءها في أفغانستان لمدة 20 سنة لم يكن في صالحها، بالنظر إلى إنفاقها العسكري المتزايد خلال تلك الفترة، وقد كانت خطوة الانسحاب لابد منها من الناحية الاقتصادية، إلّا أن معارضو الرئيس جو بايدن وصفوها بالانسحاب المُذل الذي لا يليق بقوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبحت الإدارة الأمريكية مؤخرا، تدرك أنّ خوض حروب متفرقة وتشتيت القوات العسكرية الأمريكية بدافع نشر الديمقراطية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، قد جعلها تغفل عن التنامي البطيء للقوة الصينية منذ انهيار المعسكر الشيوعي، وأن التهديد الحقيقي للمصالح الأمريكية والأمن القومي، يمكن أن يكون في أوجه كثيرة بعيدة كل البعد عن استخدام الأسلحة، وعلى هذا الأساس تركز إدارة بايدن بشكل أكبر، على مجابهة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري للصين باعتبارها العدو الأول، وذلك بتخصيص قدر معتبر من الميزانية للبحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وتحديث للترسانة النووية تحسّباً لأية حروب أو تهديدات لاتماثلية.

ووفقاً لوليام هارتونغ، مدير مشروع الأسلحة والأمن في مركز السياسة الدولية، فإنّ اعتبار الصين وروسيا تهديد عسكري للولايات المتحدة ما هو إلاّ ذريعة لزيادة الميزانية العسكرية، بحيث

أصبح الانفاق العسكري الأمريكي يبلغ 10 أضعاف الانفاق الروسي، وحوالي 3 أضعاف الانفاق الصيني، وهذا ما يقود القوى العظمى إلى سباق نحو التسلح والنظام العالمي إلى حرب باردة.[1]

المطلب الثالث: تحديث الامكانات العسكرية الأمريكية

بعد انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية ما سمي بالحرب الباردة، لم تجد الولايات المتحدة دافعاً للتخطيط لاستراتيجية دفاعية متماسكة ومواصلة شراء الأسلحة أو صناعتها، فسميت تلك الفترة "بعطلة الشراء"، والاكتفاء بما لديها من معدات سباق التسلح الذي خاضته مع الاتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، لذلك حدّدت الإدارة الأمريكية ثلاث أهداف استراتيجية وهي:

- الدفاع عن الوطن.
- ردع العدوان وصد التهديدات على القريبة المدى.
- ضمان فعالية القدرة القتالية التقليدية على المدى الطويل.[2]

إلاّ أنّ ظهور تهديدات جديدة، غير تلك التي تعتمد على الأسلحة التقليدية والهجوم المباشر على أرض المعركة، وبالتحديد بعد هجوم 11 سبتمبر 2001، وانتشار مفهوم مكافحة الإرهاب، أدّى ذلك إلى تراجع أداء القوات الأمريكية، مع زيادة تكلفة صيانة وإصلاح المعدات والأسلحة التقليدية، كما أنّ التنافس الشديد على الموارد ومصادر الطاقة بين القوى الكبرى، زاد من صعوبة إجراء تحديثات شاملة وعاجلة داخل القطاع العسكري، لذلك تم تحديث الأهداف الاستراتيجية أولّا، لتواكب التهديدات الجديدة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية حربها على الارهاب، إلى غاية السنوات الأخيرة والتي أهمها:

- الهجوم بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات.
- الإرهاب الذي يشمل أسلحة الدمار الشامل.
- الهجمات الالكترونية ضد البنية التحتية.

---

1 – **لماذا تتّجه الولايات المتحدة إلى إقرار أكبر ميزانيّة عسكريّة في تاريخها؟**، تاريخ النشر: 2021/12/10، https://www.almayadeen.net/news/politics، تاريخ الاطلاع : 2022/03/20 7:04.

2 - Jack Spencer, **Guidelines for Modernizing America's Armed Forces**, published on :28/03/2001, https://www.heritage.org/defense/report/guidelines-modernizing-americas-armed-forces, date of view : 19/02/2022 18:09.

لا تستطيع القوات الأمريكية الرد على هجمات هذه التهديدات، لو بقيت محافظة على نفس استراتيجية الرئيس جورج بوش الابن في استخدامه للقوة الصلبة، فهي دائما ما تكون مفاجئة وسريعة ومجهولة المصدر وكارثية النتائج، لذلك أصبحت تُعتبر من نقاط ضعف الجيش الأمريكي، مقارنة مع بعض الدول العظمى كروسيا والصين، التي تعملان على تطوير قوتهما العسكرية والتكنولوجية، ومن المحتمل أن يكون هذا سببا كافيا، لزيادة القلق الأمريكي وحرصها على ضرورة التحديث العسكري بصورة مستمرة ودائمة، مع إعطاء أولوية لزيادة ميزانية الدفاع سنويا .

أمّا الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فتعمل كل من الصين وروسيا على تحديثها وتطويرها لتتماشى مع التهديدات الراهنة إضافة إلى كوريا الشمالية وإيران، هذا ما يجعل ضرب هذه الدول لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، أو القواعد الأمريكية، أو حتى الأراضي الأمريكية ممكن الحدوث.

وعلى هذا الأساس، ترى الإدارة الأمريكية ضرورة تقوية نقاط الضعف، عن طريق وضع استراتيجية توجيهية جديدة تُساير استخدام القوات العسكرية الأمريكية في الدفاع عن الوطن، حيث تتمثل فيما يلي:

- اعتماد خيار الردع.
- جمع المعلومات الاستخبارية. [1]
- توجيه الضربات الوقائية ضد جميع الكيانات التي تشكل تهديدات محتملة.
- تقوية وتحديث الدفاع الصاروخي.
- البحث والتطوير في التدابير المضادة من أجل الدفاع عن الوطن. [2]

ومن أجل ضمان نجاح هذه الأدوار، نلاحظ مما سبق التطرق إليه في المطلب السابق، أنّ تنامي ميزانية الدفاع والتحديثات التي تقوم بها الإدارة الامريكية، فيما يخص الجيش والمعدات العسكرية أصبحت ضرورية، خاصة بعد إقدام روسيا والصين بتحديثات عسكرية، وتطوير التكنولوجيا الحربية والمعلوماتية، وسنتطرق بشكل أوسع في الفصل الرابع إلى انعكاس هذه التحديثات لكل من الطرفين على طبيعة العلاقة بينهما، وكيف تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن كل تنامي للقوة

---

1 - Jack Spencer, ibid.

2 - ibid.

العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية لهذه القوى العظمى، على أنه تهديد لمصالحها الحيوية وبالتالي تهديدٌ لمكانتها الدولية ككل.

بعد تحديث الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المناسبة للتهديدات التي تم ذكرها سابقا، تركز ميزانية الدفاع بالدرجة الأولى على تحديث الجيل الحالي من الأسلحة، لأن صيانة الأجهزة التقليدية، لا يعني سوى المزيد من التكاليف الباهظة عديمة النفع، مع انخفاض قدرة هذه المعدّات على صد الأسلحة المنافسة العالية الأداء والمتطورة من حيث التكنولوجية الحديثة، فامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لكمّ هائل من الأسلحة والمعدات الحربية، والقوة البشرية الكافية لصد التهديدات، لا يعني بالضرورة جاهزيتها وقدرتها الفعلية وقت حدوث التهديد، لأنّ عملية التحديث ليست مرتبطة بحدث معين أو تهديد قريب المدى، يجب أن تكون دورية بنفس وتيرة تحديث قوة الأعداء المحتملين، لذلك أدركت الإدارة الأمريكية أن تخصيص نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الخام في رفع ميزانية الدفاع أمر لابد منه للحفاظ على أمنها الوطني ومصالحها الحيوية في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة الى الإبقاء على أحادية النظام العالمي في إطار منافسة القوى العظمى: الصين وروسيا على وجه الخصوص، وصد الخطر الكبير في حالة إقامة تحالف عسكري بينهما والهيمنة على منطقة آسيا مع الممرات البحرية الاستراتيجية التي تحيط بها.

وقد سبق التطرق في الجزء الخاص بالعتاد العسكري الأمريكي، إلى جميع المعدات العسكرية بالتفصيل التي شملتها عملية التحديث، حيث نالت مبالغ ضخمة من ميزانية سنة 2021، التي تم تحديدها في الجزء الخاص بميزانية الدفاع الأمريكية، كما تمّ ارفاقها بمنحنى يوضح كرونولوجيا أحداث تاريخية واكبتها زيادة الميزانية العسكرية، التي سرعان ما كانت تنخفض بزوال التهديد أو القضاء عليه، وهذا ما شكل ضعفا في جاهزية واستعداد الجيش الأمريكي، الذي بقي في كل مرة يرمّم معداته التي استنزف كل قدرتها على القتال، في حروب سابقة لم تعد مواكبة لتهديدات وخصائص الحروب الحالية.

المطلب الرابع: تطوير القدرة النووية الاستراتيجية الأمريكية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتفجير أوّل قنبلة نووية في 16 جويلية 1945، في صحراء نيومكسيكو، حيث سُمّي التفجير آنذاك باسم " ترنتي Trinity"، وكان الهدف من ذلك أن جيش الولايات المتحدة الأمريكية أراد القيام بهذه التجربة من أجل فحص تأثير القنبلة النووية، ولقد خلّفت

هذه التجربة سحابة هائلة قدِّر ارتفاعها بـ 7،5 ميلاً كما ترك التفجير حفرة عميقة قدِّرت بـ 3 أمتار وعرضها 330 متر، ولم تبقِ في دائرة قطرها البالغة ميلاً كاملاً أي شيء على قيد الحياة، حينها أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهميّة هذا السلاح، وكانت متيقنة إلى حدٍّ كبير أنه الوحيد القادر على إيقاف الحرب العالمية الثانية، وفي 06 أوت من نفس السنة، وبالتحديد بعد ثلاث أسابيع من التجربة النووية التي قام بها الجيش الأمريكي، ألقت الطائرات العسكرية الأمريكية قنبلة أمريكية على مدينة هيروشيما في اليابان، تلتها قنبلة ثانية في 09 أوت على مدينة ناغازاكي، وبالفعل حقّقت الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت متأكدة منه، وهو إنهاء الحرب العالمية الثانية، لكن بالمقابل كانت النتيجة مقتل 200 ألف إنسان، ما كان يُشكِّل 98% من مجموع ساكني المدينتين اليابانيتين[1]، إنّ نهاية الحرب العالمية الثانية بهذه الطريقة كانت بمثابة بداية لتطوير هذا السلاح الفتّاك، ليكون النقطة الحاسمة في كلّ صراع، حتى وإن لم يتم استخدامه إلاّ أنّ امتلاكه فقط والعمل على تطويره وتحديثه، يُعد بمثابة قوّة رادعة تقف في وجه القوى النووية الأخرى.

قامت الأسلحة النووية الأمريكية بدور حاسم في منع الصراع بين القوى الكبرى، حيث اعتمدت على قدرتها في ردع الهجمات واسعة النطاق، سواء المهددة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية أو لحلفائها وشركائها، وقد بقي الردع النووي المهمة الأساسية للأمن القومي الأمريكي، من حيث اعتماد جميع العمليات العسكرية عليه، لكن مع تغير طبيعة التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول، وتغير بيئة التهديد النووي بشكل كبير من النموذج الذي كان قائما على التدمير الثنائي المتبادل الذي شمل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة إلى بيئة تهديد نووي متعدد الأقطاب والذي يتضمن تحديات معقّدة وتهديدات متزايدة، أصبح من الصعب أن تقوم قوات الردع النووي الأمريكية من القيام بمواجهة هذه التغيرات، مع تلاشي الفعالية الشاملة لقدرتها على الردع، وذلك بسبب ثلاث تحديات كبرى تواجهها في السنوات الأخيرة، وهي:

- تقادم الرؤوس الحربية النووية الأمريكية، وأنظمة إيصالها وقيادتها والتحكم فيها.
- تردّي البنية التحتية المتهالكة والمتداعية للأسلحة النووية.
- تراجع المورد البشري العامل في المجال النووي.

---

1 – بيرغيتا أوستر رات، **اختبار ترنتي: الانفجار الذي دشّن عصر السباق النووي**، تاريخ النشر: 2015/07/16، https://www.dw.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 2021/03/27.

وعلى هذا الأساس تقوم الولايات المتحدة الأمريكية منذ تزايد التهديدات النووية على المستوى العالمي، بتحديث الدعائم الأساسية لقوتها النووية (البرية، والجوية، والبحرية)، بما في ذلك أنظمة القيادة والسيطرة النووية، هذا ما يتطلب تلك الأرقام المتزايدة باستمرار التي تشهدها ميزانية الدفاع الأمريكية – التي تم التطرق إليها سابقا – واعتبار ذلك مُبرّراً مقنعاً لنيل موافقة الكونغرس عليه.[1]

كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير قدرتها النووية منذ بداية العصر النووي سنة 1945، إلاّ أنها دفعت بذلك جميع الدول لتطوير قدراتهم النووية خوفاً من نفس المصير الذي آلت إليه اليابان، فكان مُجمل عدد التجارب النووية انطلاقا من تلك السنة: 2000 تجربة نووية كالتالي:

- الولايات المتحدة الأمريكية: أكثر من 1000 تجربة نووية.
- الاتحاد السوفياتي: أكثر من 700 تجربة نووية.
- فرنسا: أكثر من 200 تجربة نووية.
- المملكة المتحدة: 45 تجربة نووية.
- الصين: 45 تجربة نووية.

أما بعد المصادقة على معاهدة حظر التجارب النووية سنة 1996، تم خرق الحظر من خلال 10 تجارب نووية تمت بين 1998 – 2017، حيث قامت الهند بتجربتين، وباكستان قامت بتجربتين، و8 تجارب قامت بها كوريا الشمالية [2]، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية أمام تهديدات نووية متعددة الأقطاب، مُهدّدة للأمن والسلم الدوليين، وبما أنها تعتبر القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، جعلت من مسؤوليتها ردع أي قوة نووية من شأنها التسبب في الدمار الشامل.

ولكن بعد سنة 2017، وبسبب التحديثات العسكرية التي قامت بها الصين، في مختلف المجالات البرية والجوية والبحرية على وجه الخصوص، وإقامة ثلاث قواعد عسكرية في جزر اصطناعية قامت بإنشائها، أدركت الإدارة الأمريكية أن الصين تسعى للهيمنة الإقليمية، ومنه تهديد

---

1 - Patty-Jane Geller, **U.S. Nuclear Weapons Capability**, published on : 20/10/2021, https://www.heritage.org/military-strength/assessment-us-military-power/us-nuclear-weapons-capability, date of view : 14/04/2022 10:37.

2 – هيئة الأمم المتحدة، **إنهاء التجارب النووية**، تاريخ النشر: 2021/08/29، https://www.un.org/ar/observances/end-nuclear-tests-day/history، تاريخ الاطلاع: 2022/04/15 11:21.

المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد يكون التنامي المتسارع لقوتها العسكرية ذو أبعاد غير سلمية، وفق ما يراه جون ميرشايمر من منظور واقعي بنيوي، لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحديث قوتها العسكرية والنووية على وجه الخصوص لمواجهة هذه القوى العظمى.

إنّ اعتبار الإدارة الأمريكية "الصين" تهديداً فعليا ورد بشكل صريح لأول مرّة، في البرامج العسكرية التي نصت عليها ميزانية الدفاع لسنة 2022، حيث تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث تحديات ذات أولوية قصوى، وهي:

- الاستعداد لمكافحة الأوبئة وكورونا بقيمة: 500 مليون دولار.
- الاستعداد للتغيرات المناخية بقيمة: 617 مليون دولار.
- الردع الأمريكي للصين في المحيط الهادي بقيمة: 5،1 مليار دولار.[1]

يمكن تفسير هذا التباين في الأرقام بين التحديين الأول والثاني ومقارنتهما بالرقم الضخم الذي حظي به التحدي الثالث وهو الصين، على أنه ادراك الولايات المتحدة الأمريكية للخطر الصيني، وعليه زادت نسبة التسليح النووي الأمريكي بقيمة 22،2 %، لتبلغ: 2 مليار و35 مليون دولار[2]، وقد تطرقنا إلى مختلف الأسلحة النووية التي شملتها عملية التحديث للقوة العسكرية والنووية الأمريكية، فالتهديدات الراهنة لا تتطلب عمليات صيانة للترسانة النووية القديمة، خاصة بعد تقاعد العاملين الذين أشرفوا عليها طيلة تلك السنوات، وإنّما التحدّي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلّب أسلحة متطورة ذات تكنولوجيا عالية، قادرة على ردع وصد الهجمات المختلفة المصادر والواسعة النطاق (براّ، وجوّا، وبحراً).

لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ببناء سلاح دمار شامل جديد، قادر على الانطلاق لمسافة 6000 ميل، ويحمل رأساً نووية أقوى 20 مرّة من القنبلة الذرية التي تم إسقاطها على هيروشيما، أما الكمية فتنوي الادارة الأمريكية طلب أكثر من 600 صاروخ، وكعقد أولي منح سلاح الجو: 13،3 مليار دولار لبدء تصنيع هذا الصاروخ، إلّا أنّ الفاتورة الاجمالية التي ستنفقها الحكومة

---

1 – أحمد حسن عبد الكريم، **ميزانية الجيش الأمريكي 2022 «تخصيص ميزانية لردع الجيش الصيني في المحيط»**، تاريخ النشر: 2021/06/18، https://www.bayanalysis.com/2021/06/US-military-budget-2022-deter-Chinese-army-America.html، تاريخ الاطلاع: 2022/04/16 1:40.

2 – أحمد حسن عبد الكريم، **ميزانية الجيش الأمريكي 2022**، مرجع سابق الذكر.

هي: 100 مليار دولار، وسيكون هذا السلاح جاهزا للاستعمال بحوالي سنة 2029، وتقوم القوات الجويّة بالتخطيط لتعميد هذه الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، في صوامع أرضية منتشرة على نطاق واسع في ثلاث مجموعات تُعرف بالأجنحة، في خمس ولايات، وتُشدّدُ الإدارة الأمريكية على أن أي هجوم نووي سيكون الرد عليه فظيعا للغاية، مُشيرة إلى أن الغرض من هذه الصواريخ: الردع بالدرجة الأولى لا الهجوم الأول والرد على أي هجوم نووي، لكن دُعاة السلام يرون أنّ هذه الحجة تستند على منطق خاطئ وتبرير مُبالغ فيه، حيث أن انعدام أي هجوم نووي على الولايات المتحدة الأمريكية لا يستدعي بالضرورة تثبيت 3800 رأساً نوويًا أرضي، لأنّ هذا العدد سيكون زائداً عن الحاجة وعبئاً ثقيلا على ميزانية الدولة.[1]

نلاحظ الفارق الشاسع بين ما تملكه الصين من رؤوس حربية نووية، وبين الترسانة النووية الأمريكية والروسية والتي تُمثّل مُجتمعة: 90 % من المخزون العالمي، بالإضافة إلى وضعية هذه الرؤوس الحربية النووية، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تضع أكثر من 1500 رأس حربي نووي استراتيجي في حالة تأهّب قصوى (أي تم نشرها على صواريخ عابرة للقارات)، على خلاف الصين التي تكتفي بالحفاظ عليها في المخزون بدون نشرها في قواعد عسكرية، ومع ذلك فإنّ مُجرّد امتلاك هذه الأسلحة النووية، يعتبر تهديداً في حد ذاته، دون اللجوء إلى استخدامه، وهذا هو" الردع النووي" الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيزه، بترسانة أكثر حداثة وتطور من الناحية التقنية والتكنولوجية ومن حيث سرعة الجاهزية.

وقد انتقد نُشطاء السلام والذين هم عبارة عن قادة عسكريين متقاعدين، المنصات الأرضية لهذه الصوامع باعتبارها أهدافاً مكشوفة، وبالتالي ستشكّل خطرا من حيث سهولة استقطابها لأي هجومات نووية مُحتملة، وفي حالة حدوث ذلك ستكون النتائج وخيمة للغاية بحصيلة قتلى تفوق 10 ملايين شخص، وتحويل المنطقة إلى أرض قاحلة وغير صالحة للسكن لعدّة قرون[2]،

---

1 - Elisabeth Eaves, **Why is America getting a new $100 billion nuclear weapon?**, published on :08/02/2021, https://thebulletin.org/2021/02/why-is-america-getting-a-new-100-billion-nuclear-weapon/, date of view : 16/04/2022 13:02.

2 - Elisabeth Eaves, **Why is America getting a new $100 billion nuclear weapon?**, published on :08/02/2021, https://thebulletin.org/2021/02/why-is-america-getting-a-new-100-billion-nuclear-weapon/, date of view : 16/04/2022 13:02.

وقد جادل ويليام جيه بيري وزير الدفاع خلال فترة الرئيس كلينتون، حيث قال:

" لا نحتاج ببساطة إلى إعادة بناء جميع الأسلحة التي كانت لدينا خلال فترة الحرب".

وهو يقصد أنّ استبدال الصواريخ النووية الأرضية، سوف يُزاحم التمويل اللازم لبناء قدرات حديثة للتعامل مع الإرهاب والهجمات الالكترونية، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة مؤخراً من خلال ميزانية الدفاع الضخمة التي خصصتها لسنة 2022، فالهجمات الالكترونية لها نتائج وخيمة كالإنذارات الكاذبة لأيّ هجومات نووية، مثلما حدث في: 13 جانفي 2018، حيث تلقى سكّان هاواي إخطارات على هوا تفهم الذكية، عن وجود هجومات بصواريخ باليستية مع ضرورة إخلاء المنطقة، ولم يتم تصحيح هذا الخبر الكاذب لمدّة 38 دقيقة كانت كفيله بنشر القلق والرعب[1]، مثل هذه الإنذارات الكاذبة يُمكن لها أن تجُرَّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى البدء في عملية الردع باستخدام أسلحتها النووية دون داعٍ حقيقي لذلك، وهو ما سيكون سبباً فعليّاً للدخول في حرب نووية مدمِّرة، ولذلك تعمل مراكز البحوث الأمريكية على تطوير تكنولوجيا دقيقة للكشف عن أي تهديدات هجومية ورصد الاشعارات الكاذبة، ولتفعيل ذلك لابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بقدرتها على القيام بالضربة النووية الثانية، لصد الهجمات النووية في حالة حدوثها، مع الإبقاء على قواتها العسكرية في البحار لحماية التجارة والامدادات الطاقوية مع تعزيز دور المخابرات الأمريكية[2].

1 - Eaves, ibid.

2 – أسماء بن مشيرح، مرجع سابق الذكر، ص 91.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم مقومات القوة الأمريكية، وذلك من أجل تحديد طبيعة المنافسة مع الصين بما أنها تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث القوة الاقتصادية، وتشير المؤشرات الأمريكية في المجالات التكنولوجية، والاقتصادية، والعسكرية، إلى الدور الأمريكي المهيمن على النظام الدولي في ظل الأحادية القطبية، بحيث تأثر أي مجال من مجالات القوة الأمريكية يُؤثّرُ بدوره على العالم ككل مثلما حدث مع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008.

وتقوم هذه المقومات، بدور بالغ الأهميّة في تحديد ورسم السياسية الخارجية الأمريكية، بحيث تمنحها السلطة في الهيمنة على النظام الدولي، وكان هذا بسبب التعجيل في إيقاف الحرب العالمية الثانية باستخدام السلاح النووي، ومنه ردع أية دولة يمكن لها أن تهدّد الأمن والسلم الدوليين، وفي إطار الدور الإقليمي والدولي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة إيجاد حلول لمختلف القضايا الدولية الهامّة، نجد أن الصين قوة عظمى منافسة بجميع الوسائل والأساليب لضمان مكانتها الإقليمية والدولية في النظام الدولي.

الفصل الرابع

تأثير التنافس الصيني – الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين

تمهيد

تقوم دراسة العلاقات بين الدول، على عدة معايير يجب توفرها، لمعرفة طبيعتها إن كانت علاقات تعاونية أو تنافسية، مروراً بالكثير من المراحل التي تحددها الأحداث، والتجارب المشركة التي تصوغ تاريخ كل منها على حدى، أمّا تأثير هذه العلاقات فينعكس سواء على المستوى الداخلي للدول، أو على مستوى بيئة النظام الدولي ككل، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير قواعد اللعبة، فتبرز دول على واجهة النظام الدولي من خلال قوة تأثيرها في العلاقات الدولية، وتتراجع دول بتخلّفها عن المراتب الأولى وعدم قدرتها على المنافسة.

وبما أنّ موضوع دراستنا يقوم على الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كنموذجين يمثلان التنافس الشديد حول القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي، سنقوم بدراسة الطبيعة التنافسية للعلاقات المعقدة التي تجمع بينهما، في المجال الاقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري، من سنة 1989 إلى سنة 2021.

ورغم أنّ العلاقات بينهما تعود بنا إلى تاريخ أبعد بكثير، إلاّ أننا اخترنا موضوعا لهذه الدراسة، العلاقات التنافسية بين الدولتين في المجالات السابقة الذكر، خارج إطار الثنائية القطبية، التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتنافس فيها مع الاتحاد السوفياتي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى هذا الأساس يعتبر تفكك الاتحاد السوفياتي، بمثابة ترك المجال مفتوحاً لقوة صاعدة جديدة مع نهاية تسعينيات القرن العشرين، لتصبح الآن قوة عظمى تُهدد المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وتعيد ترتيب موازين القوى وِفق نظام متعدّد الأقطاب.

بعد دراستنا لمقومات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في المبحث الأول، بداية من بعض الأحداث المهمة التي أثرت على تطور العلاقات في مراحل زمنية معينة، ثم ننتقل إلى تحليل الجانب التنافسي في كل من المجالات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، وذلك في المبحث الثاني والثالث والرابع، مع تحديد طبيعة انعكاس كل من هذه العلاقات على الأمن والسلم الدوليين، وكيف تُؤثر هذه العلاقات التنافسية على الوضع الدولي ككل.

المبحث الأول: تطور العلاقات الصينية – الأمريكية: 1989 – 2021

إنّ دراسة طبيعة العلاقات بين الدول، من شأنها تفسير سلوكها تجاه بعضها البعض، في إطار سياستها الخارجية، وفق محدّدات مهمّة سبق التطرق إليها في الفصلين السابقين، فيما يخص الدولتين موضوع الدراسة: الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل تحليل الجانب التنافسي في أهم المجالات المحددة سابقاً، لابد لنا أوّلا من التطرق إلى أهم المراحل، التي مرت بها هذه العلاقات بين أكبر قوتين في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: الأوضاع الدولية السائدة قبل 1989.

رغم أن دراستنا للعلاقات الصينية – الأمريكية تبدأ منذ سنة 1989، إلّا أنّ تاريخ هذه العلاقات يعود بنا لفترات زمنية سابقة بالغة الأهمية، ستساعدنا على فهم طبيعة التنافس القائم بين الدولتين، وكيف تمكنت الصين من دولة تقاسمتها القوى الكبرى في السابق، إلى دولة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على النظام الدولي، لذلك سنقسم هذا الجزء من الدراسة إلى بعض المراحل التاريخية التي نرى أنّها مهمة، بحيث نعرض كل واحدة منها بإيجاز كالآتي:

1. تنامي القوى الأوروبية:

- انعزال الولايات المتحدة الأمريكية وانشغالها بالحروب الأهلية على أراضيها؛
- انعزال الصين وحرصها على حدودها وعقيدتها الكنفشيوسية، التي تشجع الشعب على الاعتماد الذاتي خاصة في المجال الزراعي؛
- بداية العلاقات الأمريكية – الصينية ذات الطابع التجاري منذ سنة 1784؛
- توجه بريطانيا وفرنسا نحو آسيا، لتعزيز التجارة خاصة بعد الثورة الصناعية؛
- تضييق الصين على التجارة الخارجية بفتح بوابة بحرية واحدة تستقبل السفن الأجنبية.[1]

2. حروب الأفيون وتقسيم الصين:

- مساعدة الولايات المتحدة لبريطانيا في تهريب الأفيون إلى الصين لما فيه من أرباح كبيرة؛
- منع إنتاج وتجارة الأفيون في الصين منذ سنة 1800؛

---

1 – صهيب سيف الدين شرباتي، **التحول في العلاقات الصينية من المواجهة إلى الوفاق 1945–1972**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، قطاع غزة، 2007، ص 23.

- دخول الصين وبريطانيا فيما سُمي بحرب الأفيون الأولى والثانية*، انتهت بعدة معاهدات أطلق عليها الصينيون لاحقا " المعاهدات غير المتكافئة "، لما فيها من ظلم وإذلال للشعب الصيني؛
- تقسيم الأراضي الصينية بين القوى الكبرى: بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة؛
- رفض الولايات المتحدة الأمريكية انفراد القوى الكبرى باستغلال ثروات الصين؛
- فتح 11 ميناء صيني لصالح بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛
- إقرار الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الباب المفتوح[1]** وانضمت إليها اليابان، خوفا من تنامي قوة كل من: فرنسا وبريطانيا وروسيا وهيمنتهم على شرق آسيا. [1]

3. الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918:

- عدم استقلال الصين في قراراتها، جعل موقفها من الحرب العالمية الأولى ضعيفاً؛
- عدم وضوح السياسة الخارجية الصينية، حيث أعلنت الصين حيادها مع بداية الحرب، ثم غيّرت موقفها بشكل سريع من خلال إعلانها الحرب مع عدم المشاركة فيها، ثم تحول قرارها إلى ارسال العمال في منتصف الحرب إلى غاية نهايتها، وفي الأخير وصلت إلى الفشل الدبلوماسي في مؤتمر باريس للسلام، هذا ما أثّر بشكل كبير على موقف الصين ومكانتها الدولية.[2]

4. الغزو الياباني للصين 1931:

- لم تكتف اليابان بحربها الأولى مع الصين سنة 1894 بغزوها لتايوان، ونهبها ما قيمته 230 مليون أوقية من الفضة، تكرر العدوان بشكل أوسع سنة 1931 بإقامة اليابان دولة منشوريا، حيث استمر الحكم الاستعماري الياباني لمنطقة شمال شرق الصين 14 سنة[3]، ورغم أن الواقعية في تلك

---

* **حرب الأفيون الأولى:** (1839–1842) مع بريطانيا، وحرب الأفيون الثانية: (1856–1860) مع بريطانيا وفرنسا ودعم أمريكي وروسي غير مُباشر بإرسال مبعوثين فقط.

** **سياسة الباب المفتوح:** (1899) قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح للقوى الاستعمارية: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان وروسيا، الحفاظ على نفوذها داخل الصين دون السيطرة عليها مُنفردة، مع ترك المجال مفتوح للتجارة مع كل الدول السابقة الذكر. سياسة الباب المفتوح، منظمة معرفة https://www.marefa.org/.

1 – صهيب سيف الدين شرباتي، مرجع سابق الذكر، ص 24.

2 – **الصين والحرب العالمية الأولى**، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-06/24/content_625756.htm، تاريخ الاطلاع: 2022/06/09 12:43.

3 – صالح عيدروس علي، **الصين ودورها في الحرب العالمية الثانية: انتصار على العدوان الياباني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، تاريخ النشر: 2015/09/21، https://www.chinainarabic.org/?p=20910، تاريخ الاطلاع: 2022/06/13 08:27.

الفترة كانت تُشجع فكرة المصلحة والقوة، وأنه على الدول أن تتحصل على الموارد والثروات التي تجعل منها قوية ومهيمنة، لم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الصين، لا بدافع المصلحة ولا بدافع التجارة [1]، فقامت الصين بالاعتماد على شعبها في صد هذا العدوان بقيام الثورة اليابانية – الصينية سنة 1937.

5. الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945:

- شاركت الصين في الحرب العالمية الثانية، إلى جانب دول الحلفاء: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، والاتحاد السوفياتي، ضد دول المحور: ألمانيا، إيطاليا واليابان؛
- نالت الصين كتعويض عن خسائرها في الحرب، مقعد دائم في مجلس الأمن مع دول الحلفاء، وحصولها على حق الفيتو منحها الحق في التأثير على القرارات الحاسمة لمجلس الأمن؛
- اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى مهيمنة، بسبب استعمالها القنبلة الذرية لوقف الحرب ودفع اليابان للاستلام؛
- تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها المسؤول الرسمي عن حماية الأمن والسلم الدوليين؛
- سعي الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في العالم.

6. تأسيس جمهورية الصين الشعبية 1949:

- نجاح الثورة الشيوعية في الصين تسبّب في نشوب خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية دام أكثر من 20 سنة، لأنها كانت معارضة لقيام نظام صيني شيوعي، مضاد لسياسة الاحتواء والهيمنة التي كانت تفرضها على المنطقة؛
- احتلال الصين للتبت عام 1950 زاد من القلق الأمريكي حول مصالحه في القارة الآسيوية؛[2]
- إطلاق زعيم الشيوعية ماو تسي تونغ " للقفزة الكبرى للأمام" سنة 1958، التي سبق التطرق إليها في المقومات الاقتصادية الصينية؛
- بداية الثورة الثقافية في الصين سنة 1966 لتطهير الفئات الحاكمة الفاسدة؛

---

1 – صهيب سيف الدين شرباتي، مرجع سابق الذكر، ص 27.

2 – سالي نبيل شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 37.

- كان الاتحاد السوفياتي على وشك مهاجمة الصين، التي رفضت اقتراحه بإنشاء أسطول بحري عسكري صيني – سوفياتي لمواجهة العدو الأمريكي، فكان الزعيم "ماو تسي تونغ" مضطرا إلى إغاظة هذا الأخير، بالتوجه للولايات المتحدة الأمريكية وإنهاء الخصام مع توخي الحذر[1].

7. بداية سياسة الإصلاح والانفتاح:

- بعد وفاة الزعيم "ماوتسي تونغ" سنة 1976، سارع الرئيس "دينغ شياو بينغ" لبدأ الإصلاح والانفتاح
- انضمام الصين للمؤسسات الدولية مع حفاظها على الاشتراكية ذات الطابع الصيني؛
- انخراط الصين في النظام العالمي والتسليم بجملة من قواعده[2]؛
- ادخال الصين لإصلاحات على النموذج الاشتراكي ليتوافق مع متطلبات الرأسمالية، جعلها تستقطب استثمارات ضخمة نظرا لليد العاملة الوفيرة، مع زيادة حجم التبادلات التجارية الدولية؛
- اعتماد القيادات التكنوقراطية في السلطة السياسية بدل القيادات الأيديولوجية [3].

8. الحرب الباردة:

إن تنوع العلاقات الصينية – الأمريكية بين الهدوء والتوتر، يقوم على طبيعة السياسة الخارجية لكل منهما، من حيث الأفعال وردود الأفعال، فما تراه الصين يخدم مصالحها الوطنية ويحافظ على أمن ترابها وشعبها، تراه الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من التهديد بالتوسع والتغلغل في القارة الآسيوية، لكن في تلك الفترة الزمنية لم تُشكّل الصين ذلك القدر الكبير من التهديد الذي تُشكّله الآن، وقد سبق التطرق في الفصل السابق، كيف كانت الصين تتعمّد عدم الظهور في الواجهة، لأنها كانت تُدرك أن النزعة الاستقصائية الأمريكية ستُزيح القوى البارزة في النظام الدولي، لتبقى القوة المهيمنة الوحيدة في العالم، وخير مثال على ذلك الاتحاد السوفياتي، والحرب الباردة التي شهدت أشد أنواع التنافس الأمريكي – السوفياتي، لم تكن الصين حينها قوية كفاية لتتواجه مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تنافسها، لذلك تماشت سياستها الخارجية مع الأحداث الدولية، التي كانت تتأثر بها كل الدول بمختلف الطرق، وكانت على قدر كبير من العقلانية والحرص ألاّ تميل إلى الاتحاد السوفياتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بل كانت حذرة من الأطماع السوفياتية في السيطرة على

---

1 – هنري كيسنجر، مرجع سابق الذكر، ص ص 220.

2 – المرجع نفسه، ص 221.

3 – صافا يمينة، مكانة الصين في المؤسسات السياسية الدولية، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيارت، 2022، ص 177.

القارة الآسيوية، ومنه تهديد المصالح الصينية في المنطقة، وهي نفس الشكوك التي كانت تُقلق الإدارة الأمريكية، مع خوفها هي الأخرى من التهديد السوفياتي لمناطق نفوذها ومصالحها في القارة الآسيوية، مع نشر الشيوعية المنافية للنظام الرأسمالي الأمريكي.

المطلب الثاني: واقع العلاقات الصينية – الأمريكية بعد 1989:

شهد العالم تحولات جذرية في النظام السياسي العالمي، والتي تمثلت في تداخل وتشابك قوى التغيير، التي أخذت تأسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد، وقد أخذت طابعا تأسيسيا وفاصلا، بصورة سريعة وفجائية، بدءا من عام 1989 حين تهاوت أنظمة الحكم الاشتراكية بسقوط حلف وارسو، وتفكك الاتحاد السوفياتي، مما أدّى الى نهاية نظام الثنائية القطبية الذي كان قائما أساسا على الصراعات الأيديولوجية، وقد رأى بعض الباحثين أن نهاية ما سُمّي بالحرب الباردة حدث بعدما ترك الاتحاد السوفياتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل منه[1]، وعليه أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة، وشرعت في إدارة العالم منفردةً بالتأثير الكبير على سير العلاقات الدولية في إطار الأحادية القطبية، هذا ما ساعدها على فرض هيمنتها التامة على العالم، مع منع صعود أية قوى منافسة لها[2]، لكن التجارب التاريخية التي خاضتها الصين، دفعتها إلى الصعود في مختلف المجالات، رغم الضغوطات الداخلية والخارجية، لتصبح المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية.

ووفقاً لمخططي فترة ما بعد حرب تصفية الإيديولوجيات، فإنّ مصالح الأمن القومي الأمريكي تبرّرُ وجود النظام الدولي، لأنه يحمي القيم الأمريكية ويحافظ على البيئة المناسبة، التي تعزّزُ القيم الديمقراطية وحرية المجتمعات، كما تمّت صياغة هذا الموضوع من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، من طرف جميع الإدارات الجمهورية والديمقراطية خلال الحرب الباردة، وفقاً لما ورد في استراتيجيات الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية القومية، وقد عادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في كثير من الأحيان، بصفة متكررة الى العلاقة بين القوة والمصالح الأمريكية والنظام الدولي، مع الرجوع دائماً الى المواضيع الحيوية: كالردع، حصر استخدام القوة، نشر الديمقراطية وتطبيق القواعد

---

1 – النظام الدولي، الموسوعة السياسية، https://politicalencyclopedia.org/dictionary/ ، تاريخ الاطلاع: 2019/10/31 08:41.

2 –أسيل شماسنة، مرجع سابق الذكر، ص 13.

والمعايير[1]، هذا ما أكّد عليه أنصار الواقعية البنيوية، مثلما سبق التطرق إليه في الفصل النظري، حيث أشرنا الى أهم أفكار جون ميرشايمر، الذي يرى أن فوضوية النظام الدولي، هي التي تجعل الدول العظمى تسعى الى الحفاظ على مكانتها الدولية، وأنّ امتلاك القوة الهجومية من شأنه الحفاظ على المصالح الحيوية وزيادتها، حتى وإن كان على حساب الدول الضعيفة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في موقع قوة مهيمنة، ممّا يسمح لها استعمال أساليب القمع والاكراه، من أجل فرض قيمها الديمقراطية تحت مُسمّى "حماية حقوق الانسان"، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كانت الصين منهمكة في بناء قوتها وفق المخططات الخماسية التنموية التي تطرقنا إليها بالتفصيل في المقومات الاقتصادية الصينية، لم يكن ذلك النمو الاقتصادي الصيني عائقا كبيرا أمام الطموحات الأمريكية في منطقة وسط وشرق آسيا، وبما أنّ الدور المهيمن الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، كان يخوّلها العديد من الصلاحيات، أهمها "حماية حقوق الانسان"، فإن أي انتهاكات بخصوص هذا الموضوع، يجد صنّاع القرار في الإدارة الأمريكية ذرائع جيدة تتيح لهم التدخل، بطريقة تضمن مكانتهم الدولية وتُحافظ على صورتهم كدولة عظمى مهيمنة أمام الشعب الأمريكي، وأمام الرأي العام العالمي، وهذا ما يقودنا الى المجزرة الإنسانية التي حدثت في الصين، لتكون سببا رئيسيا لتوتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أ. حقوق الانسان في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية:

قبل التطرق إلى أحداث 1989 التي لا يراها القادة الصينيون الآن بالمُشرِّفة في تاريخهم العريق، لابد لنا من الحديث أوّلا عن أحداث كثيرة ميزت تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، الذي لم يكن هو الآخر مُشرّفا فيما يخص حقوق الانسان بصفة عامة، فالأقليات من السكان الأصليين وهم الهنود الحمر، لم تُمنح لهم فرصة التعايش مع المهاجرين، بل كان التاريخ الأمريكي مليء بالقتل والعنف وإبادة الأطفال والنساء والتنكيل بالجثث، وقد أعطى جورج واشنطن الرئيس الأمريكي في فترة (1789–1797) أوامره إلى الجنرال "سوليفان" بإبادة العديد من القرى[2]، هذا يدلُّ على أنّ تأسيس دولة الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاته، قائم على انتهاك حقوق الانسان، من الحق في الحرية إلى أهم الحقوق الأساسية وهو الحق في العيش.

---

1 – مايكل جيه مازار وآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، مؤسسة Rand، كاليفورنيا، 2016، ص 47.

2 – رشا سهيل محمد وبان غانم الصائغ، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين 1989 – 2006، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 19، العدد 05، جامعة الموصل، 2012، ص 202.

بعد الهمجية العنصرية للمؤسسين الأوائل للولايات المتحدة الأمريكية، وإسرافهم في القتل والقضاء على السكان الأصليين، بلغت الحصيلة الاجمالية للإبادة الجماعية: أكثر من 400 شعب وقبيلة، كانت منتشرة في الشمال الأمريكي، في مساحة قدرها حوالي مليون ميل مربّع[1]، بدأ الحديث عن الشعارات المُسالمة، مثل كونية حقوق الانسان، ونشر الديمقراطية، التي لا تتوافق مع التاريخ الأمريكي ذو السمعة السيئة، تم الإعلان العالمي لحقوق الانسان في ديسمبر 1948 بعد اعتماده من قبل الجمعية العامّة، ويعتبر أهم وثيقة تاريخية تستهدف كافة الشعوب والأمم[2]، تقع الولايات المتحدة الأمريكية في تناقضات كثيرة فيما يخص سياستها الداخلية والخارجية، ففي كثير من الأحيان تكون مخالفاتها لحقوق الانسان واضحة للرأي العام، سواء الشعب الأمريكي أو الرأي العام العالمي، لكنّها تُمارس في نفس الوقت ضغوطات دولية كثيرة على الدول من أجل حماية حقوق الانسان، وفي العديد من المرات يكون هذا سببا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفرض عقوبات صارمة إذا استدعى الأمر ذلك، وهو الأمر الذي حدث مع الصين سنة 1989.

يعتبر تميز الحزب الشيوعي في فترة ثمانينات القرن الماضي بعدة خصائص كانت سببا في تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في تلك الفترة وهي:

- تركيز السلطة في عدد محدد من الأفراد؛
- التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية؛
- البيروقراطية والفساد الإداري[3].

ب – أحداث ساحة "تيان آن من" 1989:

تسبّب الانفتاح والإصلاح الذي عرفته الصين، في غضب العمال بسبب البطالة، ولإضفاء الشرعية على إصلاح السوق، قام "دينغ شياو بينغ" بالاستعانة بالطلبة والأكاديميين، واختار "هو ياوبانغ" أمينا عام للحزب الشيوعي، حيث بدأ بتشجيع الفكر الاجتماعي البرجوازي الغربي في الجامعات الصينية، وقد لقيت هذه الأفكار انجذاب العديد من الطلاب، فقاموا باحتجاجات مطالبين

---

1 – رشا سهيل محمد والصائغ بان غانم، مرجع سابق الذكر، ص 204.

2 – هيئة الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**، https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html، تاريخ الاطلاع: 2022/06/18 16:07.

3 – صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 3، العدد 12، جامعة تكريت العراق، 2011، ص 167.

بالديمقراطية، والقضاء على الفساد سنة 1986 و1987، أدى ذلك إلى إخافة دينغ شياو بينغ، فقام بإقالة "هو ياوبانغ"، إلاّ أنّ هذا الأخير توفي بنوبة قلبية، فأشاد طلاب الجامعات بفضائله وأفكاره التحررية، وتحولت التجمعات الطلابية للحداد، إلى تجمعات بالآلاف في مسيرة انطلقت إلى ساحة "تيان آن من" وسط بيكين، مطالبين بتبني أفكار "هو يوبانغ" الداعية: للديمقراطية، وحرية الصحافة، وزيادة تمويل التعليم، وعدم تقييد المظاهرات، وإجراء انتخابات ديمقراطية من أجل القضاء على فساد المسؤولين الحكوميين[1].

لم تتوقف المظاهرات ودامت إلى غاية 1989/06/04، فأرسلت الحكومة حافلات مليئة بالجنود، وعدد قليل من المدرعات لفتح الطرق المسدودة بالحواجز، من أجل إعادة سير حركة المرور التي أوقفها العمال، فكان الأمر في البداية سلميا مع إطلاق رصاص مطاطي في الهواء، ومحاولة تفريق المتظاهرين، إلا أن الوضع خرج عن السيطرة، عندما أقدم العمال المستائين الذين كانوا يسدون الشوارع البعيدة عن الميدان، بإطلاق مئات من قنابل البنزين على المدرعات والحافلات تسببت في مقتل العشرات من الجنود حرقاً، عندها اضطرت الحكومة إلى إرسال جنود مسلحين، ومعدات عسكرية[2]، وقد بدأ إطلاق النار بالذخيرة الحية على المتظاهرين لمنعهم من إعادة إقامة الحواجز، ثم تم استهداف الجيش لمقر اتحاد العمال المستقل، بما أسفر عن مقتل العديد من المتظاهرين بالدبابات والمدرعات، بعد هذه الجرائم نفى النظام الصيني مقتل أي مدنيين، ثم أبلغ عن حصيلة رسمية بلغت 241 قتيلا من بينهم جنود، إلاّ أن الحصيلة قد وصلت إلى 7000 قتيل، ولا يمكن الجزم بهذا العدد إلى غاية اليوم، وأعقب المذبحة حملة قمع على مستوى الدولة ككل، موجه بشكل خاص ضد العمّال وقادتهم، واعتقل نحو 40 ألف ناشط وأُعدِم العشرات[3].

لقد تم توثيق هجوم الجيش الصيني رسميا فرآه العالم ككل، واستنفر الرأي العام العالمي المجازر التي أُرتُكِبت في حق المتظاهرين، لكن خلال دراستنا لهذه الحادثة، صادفنا العديد من الآراء المتضاربة حول خلفيات هذا الحدث، الذي أسماه الغرب بالمجزرة، وأسماه النظام الصيني بمنع تمرد

1 - John Chan, **Origins and consequences of the 1989 Tiananmen Square massacre**, published on : 04/06/2009, https://www.wsws.org/en/articles/2009/06/tien-j04.html, date of view : 22/06/2022 16:41.

2 - Larry Romanoff, **Tiananmen Square: The Failure of an American-instigated 1989 Color Revolution**, published on : 13/06/2022, https://thewallwillfall.org/2022/06/13/tiananmen-square-the-failure-of-an-american-instigated-1989-color-revolution/, date of view : 22/06/2022 16 :25.

3 - John Chan, Ibid.

العمال على السلطة وإيقاف الشغب، أما جانب آخر من الآراء نسب ما حدث إلى نظرية المؤامرة*، فتكلم عن المؤامرة الأمريكية التي أُرتُكِبت ضد النظام الشيوعي الصيني باستغلال الطلبة، الذين تمت تعبئتهم منذ سنة 1980، حيث تلقى قادة الحركة الطلابية الصينية تدريبا في هونغ كونغ على يد العقيد "روبرت هيلفي"، وهو ضابط في وكالة الاستخبارات الأمريكية، وقد أمضى 30 سنة في التحريض على الثورات في كافة الدول الآسيوية، ورغم الاستنكار الأمريكي لما حدث، إلّا أن الاستراتيجية الأمريكية كانت تُخطط مسبقا لهذه العمليات التمردية، حيث كان الطلاب يستمعون إلى إذاعة "صوت أمريكا" التي كانت تُبثُّ على مدار 24 ساعة طول فترة المظاهرات، وكانت الإذاعة تستفز الحكومة الصينية عن طريق تشجيع الطلاب على الاستمرار في مطالبهم[1]، يمكن اعتبار ما حدث مؤامرة أمريكية، غايتها تهديد الاستقرار الداخلي للصين، وتشويه صورة النظام الشيوعي أمام العالم، حيث تُشير العديد من الأدلة إلى صحّة هذا التوجه، فالمستفيد الأول في تلك الفترة من حالة الفوضى، وانتهاك حقوق الانسان في الصين هو الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الحفاظ على نفوذها في المنطقة الآسيوية، وبالأخص الحفاظ على تواجدها في الصين، عن طريق شركاتها الاقتصادية الحيوية، مع ورقة ضغط راسخة في التاريخ.

ما حدث في الميدان عبارة عن تداخل بين فئتين: مطالب سلمية لطلاب الجامعات، غايتهم الحصول على الحرية التي روّجها لهم الغرب في قالب الديمقراطية، فأرادوا الحصول على حرية التعبير والانتخاب وحرية الصحافة، أما الفئة الثانية: كانت العمّال الذين عبّروا بغضب عن إصلاح السوق وفتحه أمام العالم، لكن كانت هناك فئة ثالثة شبه خفية، لم تنتمي إلى الطلاب ولا إلى العمّال، بل كانت مرتزقة مدربين تدريبا مُحكما، مع معرفتهم التامة كيفية صناعة قنابل البنزين، خاصة مع تقنين البنزين لا يمكن توفير العمال البسطاء لآلاف القنابل[2]، وبالرغم من أنّ الصين اعتبرت ما حدث في ميدان "تيان آن من" شئنا داخليا لا يحق للدول التدخل فيه، إلّا أنّ الأوساط السياسية في واشنطن والرأي العام العالمي، عبّر عن استيائه الشديد لما حدث، رغم محاولة الحكومة الصينية التعتيم

---

* **نظرية المؤامرة** (Conspiracy theory): هي تفسير مُقترح لحدث تاريخي أو موقف، حيث يكون للعملاء سواء حكومات أو جهات أخرى، الذين يتصرفون بتناسق وسرية دورٌ سببي مهم، وتتضمن في غالب الأحيان أفعالا غير قانونية أو مؤذية، وتتجسد نظرية المؤامرة في ثلاث مبادئ: لا شيء يحدث بالصدفة، ولا شيء يبدو كما يبدوا عليه، وكل شيء مرتبط ببعضه. مرجع: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **نظرية المؤامرة**، تاريخ النشر: 2020/03/17، https://www.politics-dz.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/25 19:42.

1 - Romanoff, Ibid.

2 - Ibid.

الاعلامي لصور المجزرة، تعالت أصوات من اليمين واليسار الأمريكي، مطالبة بقطع العلاقات مع الصين لتلقينها درسا في حقوق الانسان[1]، وهذا ما قامت به الإدارة الأمريكية من خلال الآتي.

جـ – الموقف الأمريكي من أحداث ساحة تيان آن من:

كان الرد الأمريكي سريعا على أحداث 1989، حيث عقد الرئيس جورج بوش الأب مؤتمرا صحفيا، أدان فيه بشدة الحكومة الصينية لقمعها الوحشي للمظاهرات الشعبية السلمية، حيث قال:

" كان المتظاهرون في ميدان تيانانمين يدافعون عن حقوق الانسان الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات، هذه هي الأهداف التي ندعمها في جميع أنحاء العالم، هذه هي الحريات المنصوص عليها في كل من الدستور الأمريكي والدستور الصيني، ونحن نقف في جميع أنحاء العالم مع أولئك الذين يسعون إلى مزيد من الحرية والديمقراطية ".[2]

كما أعلن جورج بوش عن وقف جميع مبيعات الأسلحة إلى جيش التحرير الشعبي الصيني، بالإضافة إلى جميع زيارات المسؤولين العسكريين الصينيين، كما أعلن عن قبول جميع طلبات البقاء للطلبة الصينيين مع عرض المساعدة الإنسانية والطبية من خلال الصليب الأحمر، وفي وقت لاحق، فرضت إدارة بوش والكونغرس بعض العقوبات التجارية على الصين[3].

الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين:

- إيقاف جميع التبادلات الرسمية رفيعة المستوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛
- إيقاف بعض البرامج التجارية والاستثمارات مع الصين؛
- تعليق الأنشطة الجديدة إلى غاية جانفي 2001، بعد رفع الرئيس بيل كلينتون للتعليق؛
- منع تصدير الأسلحة إلى الصين؛
- منع صندوق النقد الدولي من دعم الإقراض المصرفي للصين باستثناء مشاريعها الإنسانية؛ حظر استيراد مواد الدفاع من الصين.

---

1 – مشاور صيفي، **الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 44.

2 - Eric Revell, **How the U.S. Responded to China's Massacre at Tiananmen Square 30 Years Ago On This Date**, published on : 06/04/2019, https://www.causes.com/articles/28780-u-s-responded-china-s-massacre-tiananmen-square-30-years-ago-date, date of view : 24/06/2022 06:42.

3 - Eric Revell, Ibid.

وانتهت العلاقات العسكرية ومبيعات الأسلحة الأمريكية – الصينية بشكل تام وصارم عام 1989، ولم يتم استئناف هذه العلاقات إلى غاية 2020، وبسبب هذه العقوبات الأمريكية أصبح الرأي العام الصيني أشد عداءً للولايات المتحدة الأمريكية[1]، ليبدأ الشعب الصيني مرحلة بناء القوة الصينية، بعقيدة راسخة لا تُزعزعها الحريات والديمقراطيات الغربية.

كان لهذه الهزيمة التي تلقاها العمّال بعد فشل مظاهراتهم، عواقب سيئة بعيدة المدى سواء في الصين أو حول العالم، حيث أصبحت العمالة الصينية هي الأرخص عالميّا، أما فيما يخص الشركات الأمريكية ومختلف الشركات متعددة الجنسيات العملاقة، بالكاد أخفت سعادتها من مجزرة "تيان آن من" لأنها تعتبر وحشية الحكومة الصينية مع العمال، ما هي إلّا ضمان لأمن استثماراتهم وحماية مصالحهم، لتصبح الصين واحدة من اهم المراكز الرئيسية في العالم في انتاج اليد العاملة الرخيصة، التي تتطلب أدنى شروط العمل.

تتعمد الإدارات الأمريكية فتح ملف أحداث "تيان آن من"، في مناسبات عديدة لتذكير الصين ببشاعة المجازر التي قامت بها في حق المتظاهرين، فعلى سبيل المثال صدر بيان أمريكي عام 2006، ينتقد هذه الأحداث، ويدعوا إلى ضرورة إعادة تقييم الإجراءات التي اتخذتها بيكين لقمع المظاهرات، إلاّ أن الصين استنكرت هذا التدخل العلني لشئونها الداخلية، وقد تكرّر الأمر سنة 2012، عندما طلبت الحكومة الأمريكية من الصين إطلاق سراح السجناء المسجونين منذ 23 عام[2]، أماّ في الذكرى السنوية الثلاثون لاحتجاجات ميدان "تيان آن من"، دعا وزير الخارجية مايك بومبيو (Michael Pompeo) الصين إلى إنهاء اضطهادها لنشطاء حقوق الانسان ومسلمي الإيغور، إلاّ أنّ السفارة الصينية وصفت تصريحات هذا الأخير بأنها: "إهانة للشعب الصيني، وانتهاك خطير للقانون الدولي، والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية"[3]، ولم يتوقف الأمر عند حادثة تاريخية مضى عليها أكثر من 30 سنة، بل بدأت الإدارة الأمريكية في البحث عن طريقة جديدة تغافلها الرؤساء من قبل.

على عكس الرئيس الأسبق "دونالد ترامب"، الذي زادت جرائم الكراهية ضد الإسلام خلال فترة رئاسته، جاء بعده الرئيس "جو بايدن" بمشروع جديد واسع الأبعاد ومفتوح الوِجهة: "**مشروع قانون**

---

1 – **العلاقات الأمريكية الصينية**، https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/26 17:26.

2 – سالي نبيل شعراوي، مرجع سابق الذكر، ص 39.

3 - Eric Revell, Ibid.

الاسلاموفوبيا* **الدولي**"، والذي جاء في هذا التوقيت بالذات، من أجل حماية المسلمين في العالم بصفة عامة والصين بصفة خاصّة، ولأن هذا المشروع لقى ترحيبا كبيرا من قبل المسلمين داخل أمريكا وخارجها، إلا أنّ الأمر لا يبدوا كما هو عليه من ناحية الدفاع عن الإسلام والمسلمين، فبالنسبة لجو بايدن تكمن مصالحه في كل من الشرق الأوسط، وإفريقيا وكل مناطق نفوذ روسيا والصين[1]، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرّة تسعى لإيجاد أعذار تمنحها الحق في التدخل (كامتلاك العراق للسلاح النووي، ومكافحة الإرهاب في أفغانستان)، وجدت من خلال هذا المشروع، مسلمي الإيغور المضطهدين في الصين كذريعة للتدخل، لا من أجل حماية حقوق الانسان أو حماية المسلمين، وإنّما من أجل تشويه صورة الصين دوليا، والتأثير على قوتها الاقتصادية من خلال العقوبات، والتشكيك في نواياها العسكرية على المستوى والإقليمي، والدولي.

بدأ جو بايدن عقابه للصين بالاستعانة بحلفائه، من خلال مقاطعة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي تستضيفها بيكين لعام 2022، والحجة الظاهرية هي انتهاكات الصين لحقوق الانسان، وبالتحديد في إقليم "شينج يانج" حيث مسلمو الإيغور، بل وقاطعت المنتجات الصينية التي تأتي من ذلك الإقليم، بحجة اضطهاد المسلمين واحتجازهم، فكان الرد الصيني عن طريق "وانغ وين بن"(Wang Win Bin) المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الصينية قائلا:

"إنّ واشنطن وحلفائها ستدفع ثمن قراراتها الخاطئة" [2].

هذا ما سنتطرق إليه بتفصيل أكثر في العناصر التالية، فهل ستفوز إدارة بايدن بحربها ضد "الاسلاموفوبيا" وتحمي المسلمين في الصين؟ أم ستنفذ الصين تهديدها وتزيد من قوتها العسكرية كرد اعتبار لمكانتها الإقليمية والدولية، وتكشف مجدّدا عن أوراق ضغطها الاقتصادية؟

---

* **الاسلاموفوبيا:** استعمل هذا المصطلح لأول مرة سنة 1970، ويُقصد به الخوف والكراهية للإسلام، التي تتجسد على شكل عنف كالاعتداء الجسدي والاهانة اللفظية، والتمييز ضد المسلمين في المعاملة. مرجع: محمد قنديل.

1 – محمد قنديل، **مشروع قانون مكافحة الإسلاموفوبيا الدولي: السياقات والمآلات**، تاريخ النشر: 2022/02/15، https://trendsresearch.org/ar/insight/international-anti-islamophobia/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/27 09:30.

2 – وكالة ستاب نيوز، **"ستدفع الثمن" و"تلعب بالنار".. الصين تحذر أمريكا والحرب وصلت للسماء**، تاريخ النشر: 2021/12/17، https://www.bing.com/videos/search، تاريخ الاطلاع: 2022/06/27 11:47.

المطلب الثالث: العلاقات الصينية – الأمريكية منذ 1989 بين التعاون والتنافس

وِفق المنظور الواقعي الذي يرى أنّه لا مجال للعاطفة، تتماشى السياسة الخارجية الأمريكية مع ما يحقق المصلحة القومية، ويزيد من نفوذها وقوتها على المستوى الداخلي والخارجي، لذلك تستعمل هذه الأخيرة مسألة حقوق الانسان بمثابة ورقة ضغط اقتصادية، من أجل تعديل بعض السياسات الاقتصادية الداخلية الصينية الضارّة بالتجارة الأمريكية، مثل حقوق الملكية الفكرية[1].

وقد أصدرت السلطات الصينية مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، بياناً تؤكد فيه أن الاستقرار السياسي يُعدّ جوهريا لاستمرارية التنمية الاقتصادية، وبرّرت انتهاكاتها لحقوق الانسان، بالحاجة لمواجهة ما قد يحدث من تهديد للنظام السياسي[2]، وبقيت الصين على هذه الوتيرة من التقدم الحذر، مع القضاء على كل التهديدات المحتملة لاستقرارها الداخلي ولوحدة شعبها وترابها.

شجع تزامن النمو الصيني بعد انهيار القطبية الثنائية رؤية النظريات الأمريكية التي تدّعي أن الصين عدو محتمل، خاصة في إطار نظرية صدام الحضارات لصامويل هنتغتون (Samuel Huntington)، ونظريات الصعود الصيني[3]، لذلك واجهت الصين بعد نهاية الحرب الباردة تحديات عديدة، خاصّة وأنها الدولة الشيوعية الوحيدة المتبقية، بالإضافة إلى العزلة التي فرضتها عليها الدول الغربية، بسبب ما حدث في ساحة "تيان آن من"، لذلك سعت الصين إلى تقوية مكانتها الإقليمية عن طريق إقامة روابط وتحالفات أمنية مع الدول الإقليمية، وعلى وجه الخصوص بدأت تعزز تواجدها الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق آسيا، من أجل الوصول إلى المياه الزرقاء الاستراتيجية[4]، ولا شك في أن لهذه الفترة التي تم عزل الصين فيها دوليا، دور كبير في تنامي القوة الإقليمية الصينية، وضمان أكبر عدد ممكن من الحلفاء في آسيا، إلّا أن محاولات احتواء الصين خلال عهدة الرئيس جورج بوش الأب لم تتحقق، بل زادت الصينيين تمسكا بخصوصية نظامهم، ولكي لا تقيم الصين تحالفات ضد المصالح الأمريكية في المنطقة الآسيوية، أتى الرئيس "بيل كلينتون" (William

---

1 – وجيه أحمد عبد الكريم، **القطب القادم "الصراع الصيني الأمريكي"**، ط 1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص 49.

2 – رشا سهيل محمد وبان غانم الصائغ، مرجع سابق الذكر، ص 204.

3 – سالي نبيل شعراوي، مرجع سابق الذكر، ص 40.

4 – إبتسام رمضاني وعبد الطيف بوروبي، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018، ص 104.

Jefferson Clinton) برؤية مختلفة عن "الاحتواء" من خلال سياسة خارجية أقل تشددا وهي: "التوسيع"، حيث قال:

"هدفنا الطاغي يجب أن يتركز على توسيع الأسرة الدولية القائمة على الأنظمة الديمقراطية المستندة إلى السوق وتقويتها" [1]

وقد أراد الرئيس "بيل كلينتون" التغاضي عن الخلافات السابقة، بسبب تنامي القوة الصينية في العديد من المجالات الحيوية، ولجهودها في سياساتها الخارجية ذات الطابع السلمي، ودورها الفعال في العديد من القضايا الدولية: كمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل[2]، إلاّ أن موقف الصين كان قطعيا وهو: استحالة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ على أساس جيواستراتيجي فقط، دون تبني الصين للديمقراطية السياسية أو أي شروط أخرى[3]، فبقيت العلاقات بين الدولتين ذات طابع تجاري بحت، مع موافقة الولايات المتحدة الأمريكية دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، بعدما كانت ترفض ذلك مُسبقا[4]، لكن بغض النظر عن العلاقات الأمريكية مع الصين، واجهت إدارة الرئيس كلينتون العديد من التهديدات الأمنية الخطيرة، على رأسها تنظيم القاعدة*، التي أصدرت فتوى سنة 1998 تدعوا إلى قتل كل الأمريكيين واليهود في مختلف مناطق العالم[5]، ومع تنفيذ التهديد من خلال هجومات 11 سبتمبر 2001، أصبح التوجه الفكري العام للشعب الأمريكي يميل إلى خطاب اليمين المتشدد، الذي يدعوا إلى حماية الأمن القومي الأمريكي من أي تهديد محتمل[6]، في تلك الأثناء كانت الصين تحاول جاهدة إحراز تقدم اقتصادي في إطار منافستها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن أحداث 11 سبتمبر جعلتها تُدرك أن العلاقات الدولية هي السبيل للهيمنة على النظام الدولي، لذلك انتهجت الصين توجهات سياسية جديدة، تُمكّنها من

---

1 – هنري كيسنجر، مرجع سابق الذكر، ص 308.

2 – سالي نبيل شعراوي، مرجع سابق الذكر، ص 40.

3 – هنري كيسنجر، مرجع سابق الذكر، ص 309.

4 – وداد المساوي، **العلاقات الأميركية – الصينية.. التطورات والإشكاليات**، تاريخ النشر: 2021/09/15، https://eipss-eg.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/28 19:07.

* **تنظيم القاعدة:** هو تنظيم سلفي جهادي مُسلّح، أُنشئ في أفغانستان سنة 1988، مصنف كتنظيم إرهابي، استهدف العديد من الأهداف المدنية والعسكرية في العديد من الدول، وهو الهدف الرئيسي للحرب الأمريكية على الإرهاب. مرجع: https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/28 12:52.

5 – هنري كيسنجر، مرجع سابق الذكر، ص 310.

6 – محمود شرقي، مرجع سابق الذكر، ص 82.

ربط شبكة علاقات وطيدة مع الدول، وبما أن الإدارة الأمريكية تبنت المقولة: "من ليس معنا فهو ضدّنا"[1]، صوتت الصين لقرار مجلس الأمن رقم 1373 الذي يدعم التحالف في أفغانستان، وساهمت أيضا بمساعدات قيمتها: 150 مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان بعد هزيمة طالبان، وما ساعد على ربط العلاقات بن الدولتين قبول الصين لقرار الحرب على العراق، وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب[2]، ومنه أصبح الطرفان يناقشان معا قضايا الأمن والسلم الدوليين.

مع اقتراب نهاية العهدة الثانية للرئيس "جورج بوش الابن" سنة 2008، تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة قوية، ففي حين تضرّر الاقتصاد الأمريكي بصورة كبيرة، كان الاقتصاد الصيني يحقق أعلى درجات انتعاشه، وقد سبق التطرق إلى هذا العنصر في المقومات الاقتصادية لكل من الدولتين، كما أسست الصين مع دول الآسيان منطقة التجارة الحرة رسميا سنة 2010، ما يجعلها أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم[3]، وهذا من شأنه إضعاف التواجد الأمريكي، وتهديد المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

وقد زادت العلاقات الصينية – الأمريكية ودية، مع مجيء الرئيس "باراك أوباما"، الذي زار الصين في نوفمبر 2009، وأكّد على عبارة: "مصالح البلدين"، هذا ما لقى استحسانا من الرئيس الصيني "هو جين تاو"[4]، الذي كان يفضّل فكرة التعاون وتحقيق المصالح المشتركة على التنافس والصراع، كما ترى نظرية الألعاب، فالتعاون لا يجعل اللعبة صفرية بربح الطرف الأمريكي على حساب الطرف الصيني، مثلما كانت الإدارة الأمريكية تخطط من قبل، وإنّما يُحقق ربحاً لكلا الطرفين، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تعامل الصين كلاعب دولي أساسي، رغم أنه في تلك الفترة كانت تحقق نسباً عالية في ناتجها المحلي الخام، إلاّ أنّ كتابات وتحليلات المنظرين حول تسارع النمو الاقتصادي الصيني، وتنامي دوره العالمي، يفرض إشكالية خطيرة على صناع القرار في واشنطن أن يتعاملوا معها بحذر وهي: هل فعلاً انتهى زمن الهيمنة الأمريكي على النظام العالمي بوجود قوة

---

1 – **18 عاما على هجوم 11 سبتمبر.. كيف تغير وجه العالم؟ اقتصاديا الصين تحجز مكانها بعد أمريكا**، تاريخ النشر: 2020، https://akhbarak.net/news/2019/09/11/20614285/articles/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/28 16:00.

2 – **العلاقات الأمريكية – الصينية**، https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/28 19:24.

3 – إبتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق الذكر، ص 104.

4 – https://www.marefa.org/، مرجع سابق الذكر.

عظمى جديدة؟ أم أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتعامل مع الصين بنفس الأسلوب الذي أنهت به تواجد الاتحاد السوفياتي؟

المطلب الرابع: أسباب توتر العلاقات الصينية – الأمريكية منذ 2015

منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 2008–2009، ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة هيكلة اقتصادها، بزيادة فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية في العالم، كما واصلت الإدارة الأمريكية الحفاظ على علاقات مستقرة مع الصين، كي لا تشتت تركيزها على المستوى الداخلي[1]، وبانتهاج نفس السياسة، سعت الصين أيضا الى الحفاظ على التوازن واستقرار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى إقامة شراكة بينهما من أجل مواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الدولية، وقد أكد عالم السياسة "جوزيف ناي" (Joseph Nye): بقوله أن السياسة الدولية تشبه "لعبة الشطرنج" ذات الثلاثة أبعاد، فعلى المستوى الاعلى القائم على القوة العسكرية، يعتبر نظام أحادي القوة، أما على المستوى المتوسط المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين الدول يصبح العالم متعدد الأقطاب، بتصاعد قوى اقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وتراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، أمّا على مستوى العلاقات عبر القومية، فإن القوة موزعة بشكل فوضوي[2]، هذا ما يُفسّر القوى المتضاربة في النظام العالمي، التي تبرّر زيادة قوتها للحفاظ على مصالحها، ومنه ضمان بقائها ضمن الدول القوية القادرة على حماية نفسها من أية تهديدات محتملة، هذا ما فسّره "جون ميرشايمر" في النظرية البنيوية، حيث يرى أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، هي التي تدفع الدول إلى اكتساب القوة، والبحث عن المزيد منها، وقد طرح إشكالية الصعود السلمي للصين، وهل يمكنها أن تتحكم في توسيع مناطق نفوذها، بحيث لا تُشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في العالم، خاصّة مع تنامي الادّعاءات المندّدة "بالتهديد الصيني"، ركّزت الصين من خلال سياستها الخارجية على "الصعود السلمي" و"عالم مُتآلف"[3]، وكان الغرض منهما طمأنة العالم ككل فيما يخص أهدافها ونواياها الحالية والمستقبلية، لكن بالمقابل فإن مسؤولية إحلال السلم لا تعود على ضرورة الانضباط

---

1 – وداد المساوي، **مسارات التعاون والتقارب الأمريكية – الصينية**، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2021، ص 1.

2 – المرجع نفسه، ص2.

3 – فاطمة الزهراء حاشاني وتوفيق حكيمي، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحوّل وخلفياته، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020، ص 781.

الصيني فقط وجعل صعوده سلميا، وإنّما على المجتمع الدولي ككل العمل على توفير الظروف اللازمة لذلك[1].

وإنّ المتتبع لمراحل نمو القوة الصينية اقتصاديا، وتكنولوجيا، وعسكريا، مع ربط هذا النمو بالسياسات الخارجية، يلاحظ عقلانية القادة الصينيين في اتخاذ القرارات فيما يخص علاقاتهم مع الدول، وفيما يتعلق بأهم القضايا والأزمات الدولية، لذلك قد يكون القلق الأمريكي ناتج عن الخوف من فقدان المكانة الدولية، خاصة مع التطور السلس للقوة العسكرية الصينية، التي أخذت بعداً جديدا منذ سنة 2015، ولقد تطرقنا سابقاً إلى أهم التحديثات العسكرية التي قامت بها الصين، والمتزامنة مع التغييرات الجذرية التي أحدثها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عقيدته العسكرية.

لم يعُد يقتصر دور الجيش الشعبي الصيني على الحدود الإقليمية الداخلية للصين بل أصبح دوره ذو طابع عالمي، من خلال تدخله في عمليات الإغاثة تحت شعار" الإنسانية"، كما ترسل الصين جنودها لحفظ الأمن والسلم الدوليين بموجب عضويتها في مجلس الأمن الدولي.

إلّا أنّ الصين لم تعد تتساهل في قضايا أمنها ووحدة ترابها وشعبها، ففي ماي 2015 حرّكت الصين معدات تنقيب النفط الخاصّة بها لتضعها في النطاق الاقتصادي الخاص بفيتنام في البحر جنوب الصين، وبالتحديد عند جزر "باراسيل" المُتنازع عليها، وقد أخذت معها 80 سفينة عسكرية مُسلّحة، حيث أطلقت النار بشكل مكثف على سُفن مدنية فيتنامية، لتدمّرها بالكامل[2]، لا تُعدّ هذه الخطوة الهجوميّة مصدر تهديد وقلق لفيتنام لوحدها، وإنّما ما أقدمت عليه الصين يُهدّد أمن الدول الإقليمية المُجاورة لها، وهي الدول التي تتنازع على أحقية بحر الصين الجنوبي.

إنّ استحواذ الصين على هذا البحر وادعاء ملكيتها على بعض الجزر فيه، يُمثّل تهديدا للوجود الأمريكي في آسيا، ففي حين تتوجه الصين لتعزيز وجودها العسكري البحري في المنطقة، تُعلن الولايات عن "سياسة الارتكاز الآسيوية"، لتعزز هي الأخرى وجودها العسكري في المنطقة

---

1 – سليم قسوم، نظرية انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018، ص 153.

2 – نهى خالد، **موازين القوى في شرق آسيا**، تاريخ النشر: 2015/01/09، https://www.noonpost.com/content/4970، تاريخ الاطلاع: 2022/07/05 05:15.

الآسيوية مع حلفائها الاستراتيجيين (اليابان، والفيليبين، وتايوان)[1]. وسنتطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل لاحقا.

وقد كان الموقف الأمريكي معارضا لتوسع مناطق النفوذ الصينية الإقليمية، منذ بداية إعلان الرئيس الصيني "شي جين بينج" عن عزم دولته على ردع أية قوة تهدد وحدة التراب الصيني، فامتلاك القوة العسكرية لا يعني الاكتفاء باستعراضها أمام الدول، وإنّما القدرة الفعلية على استخدامها لصد أي تهديد محتمل، سواء إقليمي أو عابر للقارات.

أدركت إدارة الرئيس باراك أوباما أن الصين رغم أنها شريك أساسي في العديد من القضايا الدولية المهمة، إلّا أنها في نفس الوقت عدو قوي يهدد المصالح الأمريكية، سواء في آسيا أو في مختلف مناطق النفوذ الإستراتيجية، التي تتنافس عليها القوى العظمى، ومع ذلك تميز الخطاب الأمريكي المُوجه للصين بالعقلانية والهدوء، حيث صرّحت وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون:

" إنّ ازدهار أمريكا أمر جيد للصين، والصين المزدهرة أمر جيد لأمريكا،
وكلا البلدين بإمكانهما الكسب من التعاون أكثر بكثير من الصراع "[2].

وهنا نعود إلى التفسير الليبيرالي للعلاقات الأمريكية – الصينية، الذي يرى أنّ التعاون من شأنه تحقيق المصالح المشتركة دون اللجوء للقوة او الصراع، حتى وإن حدث تضارب أو تداخل في مصالح الدولتين، يكون الحوار الحل الأنسب لإرضاء الطرفين، وقد أقدم الرئيس "شي جين بينغ" بزيارة واشنطن عام 2012، للتأكيد على مفهوم "نمط جديد لعلاقات القوى الكبرى" الذي ظهر لأول مرة خلال فترة حكم الرئيس "هو جينتاو"، حيث كرر الرئيس الصيني دعوته بضرورة توسيع الصين والولايات المتحدة لمصالحهما المشتركة، وتعاونهما المتبادل من أجل تشكيل نوع جديد من العلاقات بين القوى العظمى في القرن الحادي والعشرين[3]، واستمرت العلاقات الصينية – الأمريكية على هذه الوتيرة، إلى غاية قدوم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald John Trump) سنة 2017، الذي عُرف بخطاباته العدائية والمتهورة في كثير من الأحيان، مع إصداره اتهامات مباشرة للصين في

---

1 – نهى خالد، مرجع سابق الذكر.

2 – أسماء باهي ورضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين 2009 – 2020، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 01، ماي 2022، ص 476.

3 – فاطمة الزهراء حشاني وتوفيق حكيمي، مرجع سابق الذكر، ص 788.

العديد من القضايا، التي سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا، وهي من القضايا الخلافية التي تُؤثر بشدة على اقتصاد كل من الدولتين، في كل مرة يتم طرحها، وعلى خلاف التوترات التي كانت تحدث سابقا مع الصين بتغير الرؤساء الأمريكيين، كان الرئيس دونالد ترامب الوحيد الذي يهاجم الصين بصفة عامة والحزب الشيوعي الصيني على وجه الخصوص، مُدّعيا أنّ الصين قامت بما يلي:

- انتهاك التزاماتها بموجب منظمة التجارة العالمية؛
- المطالبة بشكل غير قانوني بأراضي في المحيط الهادي؛
- سرقة الملكية الفكرية الأمريكية؛
- خنق حرية هونغ كونغ؛
- التجسس الذي يقوم به جهاز أمن الدولة الصيني[1].

لم تكن هذه الاتهامات كافية لاستفزاز الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، المعروف بعقلانية قراراته، وخطاباته الدقيقة والمتزنة، وبالاعتماد على النظرية السلوكية، التي تُفسّر السياسات الخارجية للدول، انطلاقا من السلوك الإنساني للقادة السياسيين، فإنّ تحليل سلوك وخطابات الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وتدخلاته في العديد من القضايا الدولية، مع سلوك وخطابات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بالاعتماد على ما ورد في قرارات سياساته الخارجية في مختلف القضايا الدولية، نجد أن الرئيس الصيني يسعى الى السلمية، والحفاظ على الطابع التعاوني للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما الرئيس دونالد ترامب، فنلاحظ السلوك العدائي والهجومي في خطاباته الموجهة للدول عامة والصين على وجه الخصوص، وقد يكون هذا السلوك راجع إلى كونه رجل اقتصاد بالدرجة الأولى، يفهم لغة الأرقام ولا يجيد فن الدبلوماسية، لذلك يبدوا من خطاباته عدم الاكتراث لانعكاسات أسلوبه الهجومي، وكلماته الاستفزازية على العلاقات مع الصين، أو حتى على الاقتصاد الأمريكي في حد ذاته.

الأمر الذي أثار استياء وغضب الرئيس "شي جين بينغ"، هو إرسال الولايات المتحدة الأمريكية سُفنا عسكرية إلى المياه الإقليمية الصينية، بحجة حرية الملاحة، هذا ما اعتبرته الصين

1 - Ben Weingarten,**Trump's China Speech Marks A Historic Departure From Establishment Status Quo**, published on : 05/06/2020, https://thefederalist.com/2020/06/05/trumps-china-speech-marks-a-historic-departure-from-establishment-status-quo/, date of view : 06/07/2022 05:47.

انتهاكا للقانون الصيني والدولي، وتهديد لسيادتها الوطنية، خاصّة وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة قواعد عسكرية وتعزيز تواجدها العسكري في منطقة تلاقي: الشرق الأوسط، وسك آسيا، وجنوب آسيا، حيث تبرز القوى الأربعة الكبرى: الصين، وروسيا، والهند، وإيران[1]، ومع نهاية سنة 2017 إثر جولة الرئيس الأمريكي في آسيا، قام بزيارة الصين ليدعوا إلى استقرار العلاقات الامريكية الصينية، مع مناقشة قضية نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية[2]، إنّ وصف العلاقات الصينية – الأمريكية يزداد صعوبة عند تدخّل العديد من المعطيات والمحددات، فعوامل التوتر والصراع تتغير خاصة بتغير الإدارات الأمريكية المتوالية، لذلك يدّعي الرئيس دونالد ترامب أن الصين هي العدو الذي يسرق من الأمريكيين كل شيء حتى أفكارهم، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الادعاءات الأمريكية بسرقة الصين لحقوق الملكية الفكرية، يمكن اعتبار فترة الرئيس دونالد ترامب، فترة الاتهامات وخطابات الحقد والكراهية الموجهة للصين.

بما أن فترة رئاسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تخللتها العديد من الأحداث المهمة والمتسارعة، والتي كانت سببا في تجميد العلاقات، وجعلها تتراوح بين السطحية والقطيعة، سنحددها بشكل منفصل في العناصر التالية من الدراسة: فحقوق الملكية الفكرية؛ وقضية تايوان؛ والرسوم الجمركية؛ والتجاوزات في بحر الصين الجنوبي؛ وأزمة كورونا كوفيد –19، كلها كانت أسباب ساعدت في تدهور العلاقات الصينية – الأمريكية في فترة الرئيس دونالد ترامب.

أمّا الرئيس "جو بايدن" فكان أقل عنفاً وتهجما على الصين في خطاباته، إلّا أنه لم يتجاوز المخالفات الصينية فيما يخص القضايا السالفة الذكر، وإنّما أضاف إليها قضية تتجدد باستمرار وقد سبق الحديث عليها بإسهاب، وهي قضية "حقوق الانسان"، والدفاع عن مسلمي الإيغور المضطهدين في الصين، لذلك لا يبدوا أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ستعرف هدوء في السنوات القليلة القادمة، خاصّة في فترة رئاسة الرئيس "جو بايدن"، وبنفس الطريقة والتعقيد، تصل العلاقات بين الدولتين إلى أعلى درجات التصعيد بسبب تضارب المصالح، وعدم تنازل الدولتين خوفا على تراجع قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وحتى تصبح الحرب بينهما أمرا حتميا ويحتدم الصراع ليتجسد في أفعال وردود أفعال، يتراجع أحد الطرفين أو كلاهما بدافع العلاقات الاقتصادية المتشابكة،

---

1 – جميلة زيغم، مرجع سابق الذكر، ص 121.

2 – https://www.marefa.org/، مرجع سابق الذكر.

وكي لا تُصبح الخسائر كبيرة لكلا الطرفين، فهل سيتكرر ما حدث مع الرئيس السابق دونالد ترامب خلال حربه التجارية ضد الصين؟ أم ستكون حرب الرئيس جو بايدن من نوع آخر، حيث تقوم على أساس القيم، والإسلام، وحماية الأقليات.

المبحث الثاني: مظاهر التنافس الصيني – الأمريكي في المجال التكنولوجي.

تعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بتطوير قطاع التكنولوجيا بشكل مستمر، سواء المتعلق بالتكنولوجيا الحربية اللازمة لصناعة العتاد العسكري المتطور، أو التكنولوجيا الدقيقة والذكاء الاصطناعي، الذي يمثل أساس شبكة الاتصالات في جميع القطاعات، وكما أشرنا سابقا "أنّ من يملك المعلومة، يملك القوة"، تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير الجانب التكنولوجي، لتكون على علم بكل ما يحدث في العالم، وذلك من أجل حماية أمنها القومي والحفاظ على قوّتها الإقليمية والدولية، ومع وجود الصين منافس قوي في هذا المجال، فإنّه من الضروري دراسة طبيعة هذا التنافس القائم على الصراع، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكيف يمكن لهذا التنافس أن يسبب التوتر والحذر لكلا الطرفين، عوض البحث عن سبل التعاون في مجال التكنولوجيا الحيوي، فهل سيجد الطرفان وسيلة للتفاهم والاستفادة من تطور كل منهما في هذا المجال؟ أم أن تنافسهما باستخدام التكنولوجيا سيكون سلاحاً يُهدّد الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال العناصر الآتية.

المطلب الأول: التنافس الصيني – الأمريكي في المجال التكنولوجي الحربي.

إن التغير في طبيعة التهديدات دفع كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين إلى تطوير مجال التكنولوجيا الحربية، التي لم تعد تتوقف عند الغزو الخارجي أو الاعتداء على المناطق الحدودية للدول فقط، وإنّما أصبحت التهديدات تندرج ضمن ما يُسمّى "حروب الجيل الخامس"، التي تتميز بالغموض وعدم اليقين حول طبيعة المواجهات العسكرية، بالإضافة الى التحالفات بين الدول والفاعلين المسلحين من غير الدول، كما أن الدمج بين حسابات الهجوم والردع، دفع الدول بصفة عامة والقوى العظمى بصفة خاصّة إلى زيادة قدراتها الدفاعية، وقوة ردع التهديدات المحتملة وغير المتوقعة، لذلك زاد تغير طبيعة الحروب من ضرورة البحث عن تكنولوجيا سريعة، ذات تقنيات متقدمة في المجال

الحربي، إلى تطوير أدوات عالية التقنية، لمواجهة هذا النوع من الحروب[1]، وكما سبق التطرق الى التهديدات السيبرانية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، وشكوكها الدائمة في النوايا الفعلية للصين حول تحديثاتها التكنولوجية، يجعلها في تنافس دائم لتطوير قدراتها على صد هذا النوع من الهجمات الالكترونية، حيث يكون المصدر مجهولا ممّا يجعل الاتهامات الأمريكية باطلة، ورغم توتر العلاقات الصينية – الأمريكية بخصوص هذا الموضوع والذي سنتعرض له بالتفصيل أكثر لاحقا، تعمل كلا الدولتين للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، خاصّة في المجال العسكري والتكنولوجي، من أجل توظيفها في مختلف القطاعات الحيوية، هذا ما يدفع كل منهما إلى تطوير مختلف أنظمة الجوسسة الحديثة.

كما تساعد التكنولوجيا الأمريكية على تعزيز القطاع العسكري، لذلك يعمل الكونغرس على زيادة ميزانية البحوث العلمية والتكنولوجية، التي يتوجه جزء كبير منها لتطوير التكنولوجيا الحربية، وتحديث العتاد العسكري بما يتناسب والتهديدات غير التقليدية، وقبل أن تصبح الطائرات بدون طيّار "الدرون" في خدمة القطاع العسكري، قامت شركة "3D Robotics" الأمريكية بتطويرها لتصبح ذاتية القيادة، حيث تنتج الملايين منها بتكلفة منخفضة، للاستخدام في المجال الزراعي من أجل تسهيل عملية مراقبة المزارعين لمحاصيلهم، لكن سرعان ما أصبحت سهلة الاقتناء بالنسبة للمنظمات الارهابية، حيث قامت بالتوظيف العسكري غير التقليدي للتكنولوجيا المدنية، وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية هؤلاء الفاعلين المسلحين من غير الدول في حربها ضد الإرهاب خاصة في أفغانستان، حيث تعرضت لتفخيخ "طائرات الدرون" وتوجيهها للهجوم، كما تُستخدم القوارب الموجهة عن بعد لمواجهة الملاحة البحرية، والاعتماد على خرائط محرك البحث "غوغل Google" لتوجيه الهجمات وتحديد الأهداف[2]، يمكننا استخلاص أن الولايات المتحدة الأمريكية حتى من التكنولوجيا التي تقوم هي بتطويرها، ويجب عليها أن تُعزّز سُبُل التصدّي لأي هجومات داخلية كانت او خارجية، وكما تحدثنا سابقا حول الهجمات الالكترونية تحتاج تكنولوجيا متطورة عالية التقنية لأنها قد تستهدف الأجهزة الحساسة للدولة وتشل حركة المؤسسات التي تعتمد على الرقمنة.

---

1 – شادي عبد الوهّاب، حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم، **مجلة دراسات المستقبل**، العدد 1، الامارات العربية المتحدة، نوفمبر 2017، ص 14.

2 – عبد الوهاب شادي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

إنّ المُتتبّع للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، يدرك أنها ذات طابع صراعي أكثر منه تعاوني، فالمنافسة الأمريكية – الصينية بشكل خاص تنطوي على العديد من الخلافات، التي تجعل العلاقات بين الدولتين في غاية التعقيد، وقد تبذل الولايات المتحدة الأمريكية مجهودات معتبرة من أجل الحد من مكاسب الصين[1]، ليس فقط في مناطق النفوذ الأمريكية، ولكن من أجل عدم نيل المزيد من القوة سواء في آسيا أو في العالم ككل، وهذا مناقض لما تراه الواقعية البنيوية، التي تدّعي أنه على الدول الكبرى أن تكتسب المزيد من القوة، لحماية مكانتها في النظام الدولي ذو الطبيعة الفوضوية، وكانت هذه مبررات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المحافظة على قوتها وهيمنتها الدولية، فكيف يمكن للصين أن تحمي قوتها، وتحافظ على مكانتها الإقليمية والدولية، دون أن تقوم بتطوير قدراتها التكنولوجية والعسكرية؟ خاصّة أنها لم تعد دولة صاعدة، وإنّما دولة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على النظام الدولي، الذي أخذ في التراجع من ميزة الأحادية القطبية السائدة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

1 – الهجومات الصينية السيبرانية: الأمر الذي جعل الصين تلجئ إلى مختلف الطرق في إطار منافستها التكنولوجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بإنشاء وحدة سريّة خاصة بجيش التحرير الشعبي الصيني، أطلقت عليها اسم "الوحدة 61398"، مهمتها القيام بعمليات التجسس الالكتروني، وسرقة المعلومات الاقتصادية والتكنولوجية، خاصة المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكّد تقرير صادر عن الشركة الخاصة بالأمن الالكتروني الأمريكي، أن "الوحدة 61398" بدأت في شنّ أولى هجماتها منذ سنة 2006، حيث قامت بسرقة بيانات 141 منظمة تشمل: المخططات التكنولوجية، وعمليات التصنيع، والبيانات، والوثائق، وخطط التسعير والتسويق، ورسائل البريد الالكتروني، وقوائم الاتصال، ومن ضمن هذا العدد الكبير من الشركات، يوجد 115 شركة تقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وجّه مكتب التحقيقات الفدرالي، تهما جنائية لخمسة ضباط تابعين للجيش الشعبي الصيني بسرقة معلومات حسّاسة من خمس شركات أمريكية كبرى، وطلب من الحكومة الصينية تسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية[2]، وعليه تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة

---

1 - Xiangning Wu, **Technology, power, and uncontrolled great power strategic competition between China and the United States**, published on :24/06/2020, https://link.springer.com/article/, date of view : 15/07/ 2022 18:56.

2 – وداد المساوي، **الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات الأمريكية – الصينية**، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2021، ص 3.

الرقابة فيما يخص أمنها المعلوماتي، وسرقة التكنولوجيا من طرف الخبراء الصينيين الذين يعملون على تطوير وتحديث العتاد العسكري وأنظمة الاتصالات وفق هذه المعلومات والمعطيات المهمة.

كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية، أن دعم التقنيات الأوتوماتيكية والروبوت، لتمكين الوصول لأهداف عسكرية واستعمال طائرات الدرون، هي أكثر ملائمة في مواقف القتال الحقيقية، هذا ما ركّزت عليه الصين من خلال تحديثاتها العسكرية منذ سنة 2015، إعطاء الأولوية لجاهزية الجيش وقدرته التكنولوجية على الردع، وقد أصبحت شركات القطاع الخاص تشارك أيضا في مجال تطوير التكنولوجيا الحربية مثل تطوير القيادة الذاتية، والذكاء الاصطناعي، وهي نفسها المجالات التي أصبحت الصين تسعى للتفوق فيها على الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الخبراء الأمريكيين يدّعون أنّ الصين ما كانت لتصل إلى هذا القدر العالي من المنافسة، لو لم تكن تعتمد على "استراتيجية اللحاق"، حيث تقوم بنسخ التقنيات الموجودة بالفعل، ومنه اللحاق بشكل أسرع عمّا كان ممكنا في حالة تجربة التطوير من البداية، لكن هذا لا ينفي أنّ الصين تقوم باستثمار حجم كبير من الموارد في الأبحاث والتطوير، تحقيقا للهدف المُعلن وهو أن تصبح الصين أكبر معقل دولي للعلوم والتكنولوجيا، لأن تطوير التكنولوجيا يعزز دورها في السياسات العسكرية المعاصرة، مما يمنحها القدرة على التصدي للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية[1]، وأية تكنولوجيا قد تهدد الأمن الوطني الصيني، سواء الداخلي أو الخارجي.

لذلك تُكثِف الصين من أبحاثها التكنولوجية في المجال الحربي، وخاصّة في مجال الفضاء، لتدعم هدف القيادة المتمثل في "نشر جيش عالمي بحلول عام 2050"، وتطوير قدرات جيش التحرير الشعبي الصيني من أجل تحدي تفوق الفضاء الأمريكي، وتقوم الصين حاليا بتطوير سلاح الطاقة الموجهة* Directed energy weapon (DEW)، وتعمل على تطوير منصات فضائية أيضا[2]، وعلى

---

1 – سوزوكي كازوتو، **الصين والولايات المتحدة: الحرب التجارية ومعركة التفوق التكنولوجي**، تاريخ النشر: 2019/08/06، https://www.nippon.com/ar/currents/d00501/، تاريخ الاطلاع: 2022/07/16 14:22.

* **سلاح الطاقة الموجهة:** هو نوع من الأسلحة يقوم بتوجيه الطاقة نحو اتجاه معين بدون وجود قذيفة، ويقوم بنقل الطاقة إلى الهدف ليحقق التأثير المرغوب فيه. المرجع: سلاح الطاقة الموجهة، https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/07/18 17:32.

2 - Oskar Glaese, **China's Directed Energy Weapons and Counterspace Applications**, published on : 29/06/2022, https://thediplomat.com/2022/06/chinas-directed-energy-weapons-and-counterspace-applications/, date of view : 18/07/2022 00:50.

عكس الاتحاد السوفياتي الذي نافس الولايات المتحدة الأمريكية بوصوله للفضاء، دون الارتكاز على اقتصاد قوي أو تكنولوجيا عالية التقنية، تعمل الصين على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا، وتكنولوجيا، وعسكريا، وهي المجالات الثلاثة التي تركز عليها هذه الدراسة، فالتفوق التكنولوجي الذي تريد الصين تحقيقه، يتطلب ميزانية ضخمة تتوجه للأبحاث العلمية والتكنولوجية، حتى وإن كانت الصين تعمل على نسخ التكنولوجيا الأمريكية، إلّا أنها تعمل على تطويرها وإضافة لمستها الخاصّة بأقل التكاليف لتحقق خطة "صُنِع في الصين 2025"، وهذا ما يسبب انهيارا في مبيعات الأجهزة التكنولوجية المتطورة، والأسلحة الحديثة، التي سنتطرق إليها بالتفصيل في عنصر المنافسة العسكرية.

2 – التنافس من أجل تطوير الذكاء الاصطناعي: ومع كل هذا الإصرار الصيني في التفوق على التكنولوجيا الغربية، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمضاعفة مجهوداتها في هذا المجال من أجل الحفاظ على قوّتها وعلى مكانتها الدولية، وقد بلغت شدة التنافس بين الدولتين إلى درجة جعلت كلاهما يتجهان إلى الذكاء الاصطناعي، بصناعة روبوتات مقاتلة ذكية، بعد أن كان تطويرها يعزز المجال الطبي، أصبح من الضروري على الإدارة الأمريكية، التفكير في استغلال هذا الذكاء لزيادة جاهزية الجيش، من حيث الاستطلاع والقدرة على مساندة الصفوف الأمامية لتجنب الخسائر البشرية، وعليه قامت الشركة الأمريكية "Ghost Robotics" بتطوير الروبوت الجديد القاتل، وعرضه في المعرض التجاري للجيش الأمريكي في "ولاية نيفادا"، حيث يتطلّع ضبّاط الجيش إلى استخدامه في عمليات أمن المحيط، وعمليات الاستطلاع، بالإضافة على قدرته على الانتشار في مساحات صغيرة جدا وضيقة، ويتميز هذا الروبوت بذكاء عالي بسبب تزويده بخوارزميات متطورة جدّا قادر على حل 2000 عملية رياضية في الثانية، كما أنه مزوّد ببندقية يتم التحكم بها عن بُعد تُمكِّنه من القنص بدقة وإصابة الأهداف على بعد 3940 قدم، وقد قال الرئيس التنفيذي لهذه الشركة، أنهم يعملون على تطوير هذا الروبوت ليصبح مثل الجندي الحقيقي[1]، وبهذا تحُلّ الولايات المتحدة الأمريكية، مشكلة المورد البشري العسكري الذي تتفوق بفضله الصين عليها.

---

1 – طه الراوي، **الجيش الأمريكي يضم رسميا الروبوتات القاتلة إلى صفوفه**، تاريخ النشر: 2021/10/14، https://alkhaleejonline.net، تاريخ الاطلاع: 2022/07/19 02:14.

بالمقابل كان الرد الصيني مماثلا وفي نفس المجال، التكنولوجيا الحربية، حيث قامت بتطوير ياك (YAK) روبوتي ضخم، قوي رباعي الأرجل يستطيع حمل حمولة تصل إلى 352 رطل، مع إمكانية الركض بسرعة 6 أميال في الساعة، في مختلف الظروف الجوية وفي جميع أنواع الطرق: جبال، وصحاري، وحقول الثلج الوعرة، مهمة هذا الروبوت الانضمام إلى الجيش الصيني في مهام لوجستية استطلاعية، خاصة في المناطق الحدودية النائية، ومناطق القتال عالية الخطورة، وقد استطاع الخبراء الصينيين تزويد هذا الروبوت بأجهزة استشعار لمعرفة التضاريس والتكيف معها، بالإضافة الى تزويده بدرجة عالية من الوعي الظرفي، مهمته جمع المعلومات التكتيكية في ساحة المعركة، وتغذيتها مرّة أخرى إلى قادة المهام[1]، وتستمر الصين في تطويرها لتكنولوجيا الحروب القادمة، حيث يصبح للجندي البشري مهام القيادة عن بعد.

وقد نشر جيش التحرير الشعبي الصيني، فيديوهات في صحيفة الشعب اليومية الصينية الالكترونية، لقطات لأسلحة ومعدّات جديدة عالية التقنية، أبرزها بدلة الهيكل الخارجي التي يمكن تجهيزها لأي جندي، مهمتها تحسين قدرة الجندي على حمل وزن ما بين 50 و80 كغ، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار، ونوع سيارة بدون سائق، وروبوت كلاب عسكرية[2]، ولا تزال الاختراعات متواصلة في هذا المجال الحساس، الذي أثبتت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قدرتها على التنافس فيه، من خلال الابتكار وتوظيف الاختراعات في مجال التكنولوجية الحربية، لكن تطوير القدرات في مجال صناعات الذكاء الاصطناعي، غالبا ما تقود الدول إلى الفضاء، مثلما حدث للاتحاد السوفياتي الذي وضع كل امكانياته لينافس الولايات المتحدة الأمريكية، دون التفكير في عواقب استنزاف موارده على اقتصاده وعلى قدرته التنافسية.

3 – انتقال المنافسة إلى الفضاء: ورغم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في سباقها نحو الفضاء في منتصف القرن العشرين، إلّا أنّ قدراتها تقلصت، بسبب اعتمادها على صواريخ روسية من 2011 إلى 2020، في رحلات الفضاء المأهولة، لكن التنافس مع قوة عظمى كالصين، التي

---

1 - Ryan Morrison, **Forget robot dogs! Chinese military develops an enormous robotic YAK that is strong enough to carry up to 352 pounds and can sprint at 6mph**, pulished on : 21/01/2022, https://www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-10427193/Robots-Chinese-military-develops-enormous-robotic-YAK-cover-harsh-terrain.html, date of view : 19/07/2022 17:22.

2 - Gerrard Kaonga, **WW3 warning : China unveils terrifying high-tech robot soldiers in chilling military video**, published on : 01/09/2020, https://www.express.co.uk/news/world/1329934/WW3-warning-world-war-3-China-news-military-update-latest-robot-soldiers, date of view : 19/07/2022 18:11.

تختلف من حيث طبيعة نظامها السياسي، وقوة اقتصادها، وجيشها، مع غموض نواياها الجيواستراتيجية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية في سباق زمني مع الصين، من حيث تحديث وتطوير تكنولوجيا الفضاء، ففي حين نجحت الولايات المتحدة الامريكية في الصعود على سطح القمر سابقاً، استطاعت الصين ان تتحداها بالهبوط على الجانب المظلم من القمر، وأصبحت الآن كلا القوتين تتنافسان من أجل الهبوط على المريخ، خاصّة بعد اختبار الصين لصاروخ دار حول العالم في ماي 2021، بمعدل خمسة أضعاف سرعة الصوت، مع الحفاظ على قدرته على المناورة، وقد وصفته القيادة العسكرية الصينية بأنّه "مُذهل وبالغ الأهمية"[1]، ولا يبدو الأمر مثلما وصفته وسائل الاعلام العالمية بأنّه "صاروخ تاه"، أو مثلما ادعت الحكومة الصينية بأنه "خارج عن السيطرة"، لأن التكنولوجيا الدقيقة للصواريخ لا يمكن أن تخطئ بالدوران حول الأرض، بتلك السرعة والدقة، مع عدم الوقوع والانفجار في مناطق عشوائية.

يبدو لنا هذا التصرف من الناحية الاقتصادية، أنّه استعراض عالمي للقوة والامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية الصينية، أما من الناحية العسكرية، فإن الصين تحاول تجسيد مفهوم الردع بما فيه الردع النووي، حيث أن امتلاك الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل ليس فقط من أجل إخافة العدو، وإنّما القدرة على استخدامها في حالة التهديد للأمن الوطني للصين ووحدة أراضيها، إذن يمكننا استنتاج أن إطلاق ذلك الصاروخ، كان بمثابة رسالة تهديد عمليّة للقوى النووية والعالم ككل، بأن الصين لن تتأخر عن اطلاق صواريخها، العابرة للقارات والفائقة التكنولوجيا، في حالة ما إذا تعرضت لأي تهديد داخلي أو خارجي.

وتعمل الصين على تطوير أسلحة مضادة للأقمار الصناعية، مهمتها حجب الرؤية أمام الأقمار الصناعية الأمريكية، أو إتلافها، أو تدميرها، أو حتى الاستيلاء عليها، حيث انها تملك فرعا كاملا في الجيش مكرّس للفضاء، والانترنت، والحرب الالكترونية، يسمّى "قوّة الدعم الاستراتيجي للجيش"، على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، التي أنشأت "قوّة الفضاء" كفرع خدمة عسكرية

1 - Joe Schuman, **Military-Technology Competition Between the United States and China**, published on : 12/04/2022, https://gjia.georgetown.edu/2022/04/12/military-technology-competition-between-the-united-states-and-china/, date of view :20/07/2022 15:09.

سادس عام 2020، إلّا أنه لا يزال أصغر فرع عسكري، يركّز على الأقمار الصناعية، وليس لديه ما يصد التهديدات السيبرانية أو الالكترونية [1].

المطلب الثاني: تداعيات تطور تكنولوجيا الاتصالات الصينية على الأمن القومي الأمريكي

لم يكن التطور التكنولوجي الصيني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حديث النشأة، بل واكب سياسة الإصلاح والانفتاح، حيث بدأت الصين مسيرتها في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT (information and comunication technology)، واعتبرتها الحكومة الصينية القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت صناعة المعلومات الالكترونية في الصين تتطور بسرعة فائقة، إلّا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنظر لتطور تكنولوجيا الاتصالات الصينية، على أنّها تهديد لأمنها القومي، هذه المخاوف خرجت عن السيطرة خاصّة مع قدوم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب[2].

ومن بين أهم مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شركة "هواوي Huawei" التي تأسست سنة 1987، حيث نجحت في تطوير التكنولوجيا الخاصّة بها، ببناء شبكة اتصالات ضخمة، وازدهرت كمنتج وموزِّع لأجهزة شبكات بجودة عالية وبأقل التكاليف، وقد استطاعت الاستحواذ على مجال الجيل الخامس من الانترنت 5G، network"5 Generation " حيث تقدّم خدمات تتيح بناء شبكات عالية السرعة وبأسعار لا يمكن منافستها خاصّة من طرف الشركات الأمريكية، كذلك ساعدت شركة هواوي على تطوير هذه التقنيات الحديثة، لاعتمادها كبنية تحتية أساسية، لأنترنت الأشياء كالمركبات ذاتية القيادة، لكن في المقابل تدّعي الولايات المتحدة الأمريكية، أن أجهزة ومعدّات هواوي تهدّد الأمن القومي الأمريكي، بدليل أن الرئيس التنفيذي للشركة خدم في جيش التحرير الشعبي وبما أن شركة هواوي مازالت تزوِّد الجيش بالأجهزة، فإنّها حتماً مُلزمة بتقديم البيانات والمعلومات إلى الحكومة الصينية، بموجب قانون الاستخبارات الصيني[3].

---

1 - Joe Schuman, Ibid.

2 – عُلا علاء الدين عبد الفتاح، **التطور الزمني لصناعة المعلومات في الصين**، تاريخ النشر: 2018/08/05، https://www.chinainarabic.org/?p=38996، تاريخ الاطلاع:2022/07/21 17:24.

3 – سوزوكي كازوتو، مرجع سابق الذكر.

وعلى هذا الأساس زاد التخوّف الأمريكي من نجاح الصين في الهيمنة على التكنولوجيات العالية التطور، بشكل يهدد الأمن القومي الأمريكي (اقتصاديا وعسكريا)، لذلك أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قرارا بمنع شركة "هواوي" و "Zte" الصينية من شراء معالجات الهواتف الذكية والمحمولة من شركة "كوالكوم" الأمريكية المتخصصة في صناعة الرقائق الالكترونية، وكانت حجتها في ذلك انتهاك الصين للوائح إدارة التصدير الأمريكية، وبيع منتجات لإيران[1]، ولم يكتفِ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بإبعاد منتجات شركة هواوي عن الأسواق الأمريكية فقط، بل قام بدعوة حلفائه أيضا، الذين امتنعوا في جانفي 2020 عن حظر شركة هواوي رغم المخاطر الأمنية التي تدّعي واشنطن أنها تمثلها، وقد أعربت بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا استعدادها للسماح لشركة هواوي بالمساهمة في شبكة (5G) الخاصة بها، على أن تتخذ هذه الدول تدابير أمنية مناسبة عوض سياسة الحظر الكلي، هذا ما أدى إلى غضب الرئيس ترامب في فشل ضمّه لحلفائه من أجل حظر شركة هواوي، وقوله أن الدول الأوروبية انتهجت مسارا خطيراً للغاية[2]، يمكن أن يكون لهذا الحظر خلفيات أكبر مما يبدوا عيه الأمر، فالصين نجحت في الوصول إلى الجيل الخامس من الانترنت "5G"، ذو السرعة العالية في نقل البيانات، والذي أحدث ثورة في شبكة الاتصالات العالمية، إذن يمكننا القول أن الرئيس ترامب لم يكن يتهجّم على شركة هواوي، إلاّ بسبب التطور الكبير الذي حققته في تنمية الاقتصاد الصيني، واستحواذها على التميز العالمي في مجال الاتصالات، وقد لا يكون السبب الفعلي استغلال البنية التحتية من أجل الجوسسة، وتهديد الأمن القومي الأمريكي، حتى وإن كانت هذه الحجة ممكنة الحدوث، من خلال التعرض لهجمات سيبرانية، تتم فيها سرقة البيانات الأمريكية بشكل كبير، ونظراً لتزايد قلق الإدارة الأمريكية من خطة "صُنِع في الصين 2025"، بدأ الاستهداف المتزايد لصناعة التكنولوجيا الصينية، من تهديد شركة هواوي إلى سرقة الملكية الفكرية التي سنتطرق إليها بالتفصيل في العنصر الموالي.

إنّ تولي الرئيس ترامب لمنصبه جعله يكشف من خلال خطاباته المتعددة عن المنافسة القوية للصين، وبما أنه رجل أعمال ويجيد لغة الأرقام فإنّه يدرك تماماً التهديد المتزايد الذي تُمثّله الصين من خلال تنامي قوّتها التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، فلقد رأى ترامب أن كل مؤشرات الصعود

---

1 – شريفة كلاع، الصراع الأمريكي – الصيني للحصول على التكنولوجيا الفائقة التطور، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 14، العدد 03، أكتوبر 2022، ص 600.

2 - Xiangning Wu, ibid.

الصيني، لا تمكنّها من احتلال المرتبة الأولى كأقوى اقتصاد عالمي، وإنّما تحقّق لها الهيمنة المطلقة على النظام العالمي ككل، مما يعني تراجع المكانة الأمريكية، وانهيار النظام أحادي القطبية، هذا ما يُفسّر صرامة القرارات الأمريكية المركزة في فترة حكم الرئيس ترامب، من خلال تكرار عمليات الحظر الاقتصادي، الذي أدخل الدولتين في منافسة تجارية لم يشهدها العالم من قبل لتمهِّد الدخول إلى حرب عالمية ثالثة بين أكبر قوتين عظميين.

في حين بلغت ميزانية البحث والتطوير الأمريكية لسنة 2022، حدّا كبيرا يعتبر الأضخم في تاريخ ميزانية الجيش الأمريكي، حيث ركّزت هذه الأخيرة على الجانب الأمني والعسكري، بتقسيمها الميزانية البالغة 130 مليار و272 مليون على المحاور الآتية:

- البحث والتطوير، والاختبار والتقييم بقيمة 112 مليار دولار.
- العلوم والتكنولوجيا: بقيمة 14.7 مليار دولار.
- الالكترونيات الدقيقة (Micro-electronic) بقيمة: 2.3 مليار دولار.
- الذكاء الاصطناعي بقيمة: 874 مليون دولار.
- شبكة الجيل الخامس بقيمة: 398 مليون دولار[1].

تشير هذه الميزانية الضخمة، الموجهة للقطاع التكنولوجي، في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اهتمام الكونغرس، بتحديث المجال العسكري وذلك نتيجة ظهور العديد من التهديدات الراهنة للأمن القومي الأمريكي، وقد أصبحت هذه التهديدات أكثر فاعلية في الفضاء السيبراني أكثر منها في الفضاء التقليدي (البري، والجوّي والبحري)، لذلك تسعى الإدارة الأمريكية إلى تطوير مجال البحث والتكنولوجيا، في ما يخص شبكة الاتصالات والمعلومات، فعلى سبيل المثال تخصيصها لميزانية 398 مليون دولار لشبكة الجيل الخامس، وهذا ما يفسّر تخوّفها من التهديدات التي قد تنبعث من هذه التقنية، وهي النسخة الأحدث للشبكة اللاسلكية التي نجحت الصين في تطويرها، إلّا أن الإدارة الأمريكية لديها رؤية أخرى مناقضة لمزايا هذا الجيل المتطور من شبكة الاتصالات، حيث تمّ ربطه بالأمن القومي الأمريكي الذي قد يتسبب في انهيار النظام العالمي في وقت وجيز.

كما تتصارع القوتين العظميين حول الصّدارة باللحاق أوّلا والتميّز، فالذي يسبق إلى بناء شبكات الاتصالات أوّلا يعني أنه المتحكم الوحيد في الاقتصاد العالمي من حيث بيع أجهزة وتقنيات

1 - وجيه أحمد عبد الكريم، مرجع سابق الذكر.

هذا الجيل المتطور من الاتصالات والمعلومات، ورغم أنّ الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في إطلاقها للجيل الخامس من الاتصالات، زاد الإصرار الأمريكي على امتلاك الجيل السادس (6G) وهو الذي سيعيد المكانة الاقتصادية والتكنولوجية المهيمنة على الاقتصاد العالمي للولايات المتحدة الأمريكية إن حدث.

لم يتوقف طموح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في الريادة العالمية، ولم تكتف الصين بنجاحها في إطلاق الجيل الخامس من شبكة الاتصالات، التي لا تملكها إلّا 38 دولة في العالم، في حين مازالت باقي الدول تستخدم الجيل الرابع، أطلقت الصين بنجاح أوّل قمر صناعي في 6 نوفمبر 2021 لاختبار الاتصالات والتحقق من أداء شبكة الجيل السادس في الفضاء، وسيتم توسيع نطاق (6G) لتحقيقه المزايا التالية:

- جعل التكنولوجيا أسرع بما يقارب 100 مرّة عن الجيل الخامس؛
- إتاحة النقل السريع والسليم للبيانات دون فقدانها في الفضاء؛
- تحقيق اتصالات بعيدة المدى بجودة عالية؛
- إنشاء البنى التحتية للشبكات في مختلف بلدان العالم[1]؛
- إمكانية الوصول للبيانات الكبيرة "Big Data"* بسرعة فائقة؛
- التحكم في التكنولوجيا العالمية بتصدير جميع أجهزة وأجزاء الشبكة.

هذا ولقد بلغ التنافس أعلى درجاته، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على سوق البيانات الضخمة، خاصّة أنّ أول مديري البيانات هم الأربع أو الخمس الشركات الكبرى "BigTech"، التي تهيمن على صناعة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة وهي: (Google), (Amazon),

---

1 – الصين تفاجئ العالم، **شبكات الجيل السادس 6G**، تاريخ النشر: 2021، https://www.youtube.com/watch?v=dDat_BdnUqk، تاريخ الاطلاع: 2022/07/24 11:50.

* **البيانات الضخمة Big Data**: مفهومها جديد نسبيا، مع أنها كانت متواجدة في سبعينات القرن الماضي، عندما كان عالم البيانات في بدايته، ومع التقدم التكنولوجي، أصبحت البيانات كبيرة ومعقدة وسريعة التدفق، حيث زادت قيمتها لتصبح رأس مال في حد ذاته، خاصة بيانات الشركات الكبرى والمتنافسة، ويتم استخراج المعلومات منها بغرض تحليلها ومعالجتها لإنتاج المزيد من الكفاءة والتطوير للمنتوجات، ومن أجل استخراج هذا النوع من البيانات، لابد من برمجيات متطورة يضمنها الجيل الخامس والسادس من شبكة المعلومات والاتصالات، فلا يمكن للبرمجيات التقليدية معالجة هذا النوع من البيانات والتعامل معها مطلقًا. المرجع: **What is Big Data**, https://www.oracle.com/big-data/what-is-big-data/, date of view :24/07/2022 12:49.

(Apple), (Meta) وتُضاف إليهم شركة (Microsoft)، مع أنها ظهرت منذ وقت بدء إدارة البيانات فقامت بجمعها وتحليلها وإعادة بيعها، إلا أنها نالت هذه التسمية بعد التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية سنة 2017 [1]، لذلك تصر الإدارة الأمريكية على احتواء التطور التكنولوجي الصيني، في مجال البيانات الضخمة لما فيه من تهديد لأمنها القومي، في مختلف المستويات، الاقتصادية، والعسكرية على وجه الخصوص، خاصّة وأن البنية التحتية لإنشاء شبكة الجيل الخامس والسادس، التي توفرها مختلف دول العالم للصين الراغبة في هذه التقنية المتطورة، ستجعل الصين قادرة على امتلاك كمّا معتبراً من هذه البيانات، وتحليلها واستغلالها، من أجل إعادة بيعها في سوق البيانات الضخمة.

وقد أدى التطور التكنولوجي الصيني في مجال المعلومات والاتصالات، مع الهيمنة على الجيل الخامس وتطوير الجيل السادس من الانترنت، إلى نجاح الصين في إنتاج البيانات الضخمة، مما يقودها إلى الهيمنة العالمية في هذا المجال، كما أن براعة الخبراء الصينيين في مجال الذكاء الاصطناعي، ونشرهم لأوراق علمية في هذا المجال قد فاق الخبراء الأمريكيين، ويعود السبب وراء هذا النجاح، إلى الدّعم الحكومي المباشر للشركات والمختبرات التكنولوجية، وكذلك القدرة الكبيرة للوصول إلى البيانات الضخمة دون رقابة، وذلك بالاستثمار في شركات تكنولوجية عملاقة تساهم في تطوير تطبيقات التواصل الاجتماعي، والبيع المجزأ، والتبادل التجاري كعملاق التجارة الإلكترونية علي بابا (Ali BABA)، وشركة (Tencent) التي طورت تطبيق (WeChat) لجميع الأغراض، وDJI التي تهيمن على سوق الطائرات دون طيار للاستهلاك المدني، و(SenseTime) التي توفّر تقنية التعرف على الوجه، وهي شركة الذكاء الصناعي الأكثر قيمة في العالم[2]، وتشير تقديرات خبراء الاقتصاد إلى أن حجم صناعة البيانات الضخمة في الصين، سيتجاوز ثلاثة (03) تريليون يوان بحلول عام 2025، بمعدل نمو يبلغ حوالي 25٪، وفقا لخطة تطوير صناعة البيانات الضخمة،

1 - Big Tech, https://en.wikipedia.org/wiki/Big_Tech, date of view :24/07/2022 17:03.

2 – نبيل عودة، **التكنولوجيا والتنافس العالمي على الهيمنة**، تاريخ النشر: 2021/03/18، https://www.trtarabi.com/issues/، تاريخ الاطلاع: 2022/07/24 06:25 18:25.

خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة عشرة (2021–2025)، الصادرة عن وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات[1].

المطلب الثالث: الخلافات الصينية – الأمريكية حول حقوق الملكية الفكرية.

لم تكن الصين بنفس القوة التي هي عليها في الوقت الراهن (القرن 21)، في المجال التكنولوجي، وذلك بدليل التصنيفات الدولية لها من حيث مستويات التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، والابتكار، فالعزيمة الصينية وإصرار قادة الحزب الشيوعي على التقدم بالصين، جعلهم ينتهجون مسارا جديا من خلال الاستثمار في الثروة البشرية، وبحسب اختبارات برنامج التقييم الدولي للطلاب (Program for International Student Assessment)، المعروف باختصار "PISA"، أن الصين احتلت المرتبة السادسة سنة 2015 في مجال الرياضيات، والمرتبة الأولى سنة 2018، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز التاسع والثلاثين سنة 2015، والمركز الثاني والعشرون سنة 2018، ومن بين الكليات العشرة الأولى عالميا في مجال الهندسة، توجد أربع كليات صينية وأربعة أمريكية، تُمثّل القوة الدّافعة للعلوم والتكنولوجيا، وتسرِّع من النمو الاقتصادي لكلا الدولتين، لكن الصين تُساهم سنويا بعدد خريجين يقارب 1.3 مليون طالب، بالمقابل يتخرج من الجامعات الأمريكية ما يُقارب: 300 ألف طالب فقط[2]، حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار الفارق في عدد سكان كل من الدولتين، إلّا أنّ المستوى المعيشي في الولايات المتحدة الامريكية هو أكثر ملائمة وتشجيعا على إنتاج كفاءات علمية عالية المستوى، وحسب مؤشر رأس المال البشري في منظمة اليونسكو (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization UNESCO)، لسنة 2021، فإنّ معدّل نمو رأس المال البشري للصين مقارنة بالدول المتقدمة هو الأعلى، حيث يشغل الباحثين الصينيين دواما كاملا في الشركات الصينية التابعة للقطاع الخاص، بنسبة وصلت إلى: 78.16 % سنة 2021، وتقوم الصين باستغلال الكفاءات من الباحثين والمهندسين في تطوير

1 - Kirana Aisyah, **China's Big Data Industry on the Rise**, published on : 22/12/2021, https://opengovasia.com/chinas-big-data-industry-on-the-rise/, date of view : 24/07/2022 17:52.

2 – غراهام أليسون، **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**، تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص 53.

مجال الصناعة وزيادة التفاعل بين الجامعات والشركات[1]، ويمكننا ملاحظة الفرق الكبير في أعداد الخريجين من الجامعات في كل من الصين والولايات المتحدة، من خلال الأرقام السابقة وهو ما يفسّر التطور الصيني في مجال العلوم والتكنولوجيا، ورغم أننا أشرنا سابقا إلى ادعاءات نسخ الصين للتكنولوجيا الغربية، خاصّة الأمريكية، إلّا أنها تُساهم بشكل كبير بفضل خبرائها في تطوير هذه التكنولوجيات، وجعلها أفضل مما كانت عليه، وبالتالي التميز في الصناعات التكنولوجية الصينية، فهي تُفكّك، تكتَشف، ثمّ تُطوّر، وهذا هو سبب الخلاف الصيني – الأمريكي حول التجسس وسرقة المعلومات والمخططات الاقتصادية الامريكية، بل وحتى سرقة الملكية الفكرية للشركات الأمريكية، فما هي هذه الأخيرة، وماهي أهميتها؟ ولماذا تقوم الصين بسرقتها؟، رغم الاتفاقيات بين الدولتين التي تحظر مثل هذه التجاوزات، هذا ما سنفصل فيه لاحقا.

تعتبر الملكية الفكرية مثلما عرّفها المنتدى العالمي للملكية الفكرية، بأنّها: "إبداعات العقل الإنساني، مثل الاختراعات؛ والأعمال الأدبية والفنية؛ والتصاميم؛ والابتكارات المستخدمة في مجال التجارة، بما فيها من رموز وأسماء وصور"، وتعتبر هذه الابداعات محمية بموجب القانون، من أجل استفادة المبدعين من عملهم، واستخدام أفكارهم المستحدثة والفريدة لدفع الأعمال التجارية والفن والتصميم، لكن هذه الملكية الفكرية تتعرض باستمرار للسرقة من قبل قراصنة المعلومات، سواء في الفضاء السيبراني، عبر اختراق حواسيب الشركات والكيانات الأجنبية، وسرقة الأسرار التجارية، أو عبر رشوة الموظفين وهي جميعها طرق تمارسها الصين حسب الادعاءات الأمريكية من أجل الحصول على التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها[2]، هذا ما تعتبره الولايات المتحدة غير منصف بالنسبة للمبتكرين الذين يتعرضون لخسائر مادية كبيرة، حيث لا تصبح أفكارهم وابتكاراتهم حصرية وذات قيمة عالية، حتى أنهم يفقدون مكانهم في الريادة وسط المنافسة المحلية والعالمية.

لقد تعرضت العديد من الشركات الأمريكية إلى أضرار اقتصادية خطيرة، نتيجة سرقة الصين لملكيتها الفكرية عن طريق النسخ؛ والتقليد المزيف؛ والتطوير، ذلك ما أدى إلى:

---

1 - Agab Akli, La Chine est-elle déjà à la tête du classement mondial dans la recherche et l'innovation technologique ? Uneétude comparative entre la Chine et les pays développés, **Revue Abhath**, Volume 07, numéro 01, juin 2022, page 769.

2 – **تقنية الجيل الخامس للاتصالات تثير المخاوف بشأن حقوق الملكية الفكرية في العالم**، تاريخ النشر: 2019/09/10، https://share.america.gov/ar/، تاريخ الاطلاع: 2022/07/27 15:15.

- ضعف العائدات المالية مقابل الابداعات الأمريكية المقدمة في الأسواق المحلية والخارجية.
- عدم قدرة العائدات المالية على تغطية تكاليف البحث للمنتوجات الأمريكية وتطويرها.
- تنامي المنافسة غير القانونية من طرف المقلّدين وقراصنة الملكية الفكرية.
- تراجع حجم الإيرادات الناتجة عن الضرائب المُحصّلة لأن القراصنة أطراف غير رسمية.
- تقليل حجم الاستثمار وضياع فرص التطور والنمو[1].

للعلم فقد اعتمد العديد من الأمريكيين في تسعينيات القرن الماضي، على رؤيتهم السطحية للصعود الصيني في مختلف المجالات، وتجاهلوا إمكانية تحوّل هذا الصّعود لقوة عظمى حتى حدث ذلك بالفعل، فأصبح العالم أمام تساؤلات كثيرة تدور حول بداية انهيار القوة الأمريكية، وبروز الصين قوة عظمى مهيمنة على النظام الدولي، فما كان على الأمريكيين إلّا الادّعاء أن التطور التكنولوجي الصيني يعتمد بشكل أساسي على البيانات المسروقة، ممّا يسهّلُ عملية انتاج كميات ضخمة في وقت وجيز، استندت هذه الادعاءات إلى مبرّرات واقعية، فسرقة الممتلكات الفكرية، تتم إمّا بالطريقة التقليدية عبر الجوسسة، أو وفق الطرق الأعقد من الناحية التكنولوجية، وهي استغلال الثغرات الموجودة في البرمجيات الأكثر تداولا، واللجوء لهجومات سيبرانية مهددة للأمن المعلوماتي للدول، وقد قال جيمس كومي (James Comey)، مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي FBI:

" لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية سوى نوعين من الشركات الكبيرة، شركات تعرضت للقرصنة من قِبل الصينيين، وشركات لا تعرف بعد أنّها قد تعرضت للقرصنة من قبل الصينيين" [2].

وهذا ما تطرقنا إليه سابقا، من خلال تداعيات تطور تكنولوجيا الاتصالات الصينية، على الأمن القومي الأمريكي، حيث لم يكن خطر القرصنة تهديدا جديدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الاتهامات الأمريكية للصين منذ ما يقارب عقدا من الزمن، حين اقتصر الأمر على هجمات تجسس عبر الانترنت، وذلك باستخدام رسائل البريد الالكتروني منخفضة المستوى، ضد الشركات الأمريكية من أجل سرقة الملكية الفكرية، ففي سنة 2009 حسب تقدير الاستخبارات القومية، تصدّرت

---

1 – دلال العكيلي، **حرب الملكية الفكرية**، تاريخ النشر: 2018/05/19، https://m.annabaa.org/arabic/ economicreports/15291، تاريخ الاطلاع: 2022/07/27 19:10.

2 – غراهام أليسون، مرجع سابق الذكر، ص 54.

الصين وروسيا قائمة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية عبر الانترنت، إلا أن الصين اعتُبِرت التهديد الأكثر إلحاحاً بسبب حجم سرقة أسرار التجارة الصناعية [1].

وقد برزت الصين في مجال القرصنة عام 2010 بقيامها بهجمات على شركة غوغل Google، وشركة الأمن آر أس إي RSA، وعام 2013 قامت باختراق صحيفة نيويورك تايمز، وخلال فترة إدارة الرئيس باراك أوباما، زادت هذه الانتهاكات من سلسلة اتهامات الإدارة الأمريكية للصين، بسرقة الملكية الفكرية للعديد من الشركات، وخلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الأولى للبيت الأبيض عام 2015، هدد مسؤولو الرئيس "باراك أوباما" بفرض عقوبات صارمة خاصّة بعد الهجوم الذي تعرّض له مكتب إدارة شؤون الموظفين للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمت سرقة أكثر من 20 مليون بصمة لأمريكيين حاصلين على تصريح أمني[2]، إلّا أنّ العودة للقرصنة والهجومات السيبرانية، وتكثيف عمليات سرقة الملكية الفكرية زاد بشكل كبير منذ تولي الرئيس دونالد ترامب لمنصبه الرئاسي، وقد كانت الخطابات العدوانية تجاه الصين محفّزا كبيرا على ذلك، وكما أشرنا سابقا إلى أن الرئيس ترامب، هو بالدرجة الأولى رجل أعمال منه رجل سياسة، فهو يدرك حجم الخسائر الضخمة التي تُسبّبها الصين للاقتصاد الأمريكي، ما يعتبر تهديدا قويا للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ركّز على هذه القضية بقوة في سياسته الخارجية ضد الصين، مع القيام بإجراءات صارمة، حيث شملت العقوبات الاقتصادية كالحظر، والامتناع عن بيع التكنولوجيا الأمريكية، وضم الحلفاء من أجل تعميم المقاطعة لبعض المنتجات الصينية، وعوض أن تهدأ الهجمات الالكترونية نتيجة العقوبات، أصبحت أكثر عدوانية، ودقّة.

حيث كشفت الصين من خلالها أنّها تحولّت إلى خصم رقمي أكثر تعقيدا وخطورة، وبحسب تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز، أنّ إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" تدّعي أن الصين أعادت تنظيم عمليات القرصنة، حيث أصبحت هجمات رقمية؛ لا مركزية؛ وشبحية، يصعب تعقبها وإثبات مصدرها، كما أنّها أصبحت موجّهة ضد الشركات والمصالح الأمريكية في جميع أنحاء العالم، وحسب

---

1 – جريدة الرأي الالكترونية، **تحولت إلى التهديد الإلكتروني الأول.. كيف تستخدم الصين هجمات الشبح المعقدة ضد الولايات المتحدة؟**، تاريخ النشر: 2021/07/27، https://alrai.com/article/10600247/، تاريخ الاطلاع: 2022/07/26 01:2.

2 – جريدة الرأي الالكترونية، مرجع سابق الذكر.

الادعاءات الأمريكية، فإنّ التطور التكنولوجي الصيني أدّى إلى تطوير الأداء الصيني خلال الهجمات السبرانية ، خاصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، حيث خفّضت الصين من حملات التجسس، وقامت بتعويضها بتقنيات متطورة، تشمل استغلال الثغرات الأمنية، غير المعروفة في البرامج المستخدمة على نطاق واسع، مثل خدمة البريد الالكتروني ميكروسوفت (Microsoft exchange) التي تم اكتشاف أربعة عيوب فيها في 2021 سمحت بالدخول من خلالها، وأجهزة أمان (Pulse VPN)، هذه الثغرات الأمنية يصعب الدفاع عنها، كما تسمح لمتسللين بالعمل لفترات طويلة دون اكتشافهم، وقد قال جورج كورتز (George Kurtz)، الرئيس التنفيذي لشركة الأمن السبراني:

> **"ما رأيناه خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية، هو تطور صاعد من جانب الصين، إنّهم يعملون كجهاز استخباراتي أمني عالي المستوى، ولم يعودوا مجرد مُشغِّلين لمخترقين وقراصنة كما كانوا في الماضي".**[1]

إن اختراقات الملكية الفكرية أفادت كثيرا الخطط الاقتصادية الصينية حسب الادعاءات الأمريكية، حيث أنها أعطتها تكنولوجيا متطورة جاهزة للاستعمال والتطوير، خاصّة أنّها تعتمد على شبكة مرنة من المهندسين المنتمين لأهم شركات التكنولوجيا في الدولة، وقد قدمت الإدارة الأمريكية سنة 2021 مزيدا من التوضيحات حول لائحة الاتهامات الأمريكية ضد الصين، حيث ورد فيها اتهام وزارة أمن الدولة الصينية، بمساندة الهجومات العنيفة على أنظمة البريد الالكتروني ميكروسوفت، وقد وجهت وزارة العدل اتهامات بسرقة أسرار شركات في مجال الطيران والدفع، والمستحضرات الصيدلانية والبيولوجية، وغيرها، كما اتهمت الإدارة الأمريكية الجامعات الصينية، بالقيام بدور أساسي، من خلال تجنيد الطلاب في الشركات الأمامية، لإدارة عملياتها التجارية الرئيسية، ككشوفات الرواتب[2].

لقد بلغت خسائر الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2017، بسبب سرقة الصين لملكيتها الفكرية، ما بين 225 مليار دولار و600 مليار دولار سنويا[3]، وهو رقم ضخم بالنسبة للأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، من عجز، ومديونية، ومنافسة شديدة مع الصين، واذا ما اعتمدنا على النظرية الواقعية في شقها الهجومي، نرى أن جون ميرشايمر لا يمانع من استعمال الدول لجميع

---

1 – جريدة الرأي الالكترونية، مرجع سابق الذكر.

2 – المرجع نفسه.

3 – //https://share.america.gov/ar، مرجع سابق الذكر.

أساليب القوة، والتي سمحت للإدارة الأمريكية بالاعتماد على الحروب الاستباقية من أجل مكافحة الارهاب، مادامت تحقق مصالحها، وتحافظ على قوّتها ومكانتها الدولية، لكنه عنما طرح فرضياته هذه كان يقصد الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها، فهل تنطبق نفس الفرضيات على الصين؟ وهل يمكن للصين استعمال قوّتها، وجميع الوسائل الممكنة، حتى غير الشرعية منها، للحفاظ على نموها الاقتصادي، وهيمنتها في مجال التكنولوجيا؟ هذا ما سنتطرق إليه لاحقا من خلال ردود أفعال الحزب الشيوعي الصيني، والإجراءات التي يقوم بها، فيما يخص اتهامات سرقة الملكية الفكرية الأمريكية، وتداعياتها على الأمن القومي الأمريكي ومنه الأمن والسلم الدوليين.

على إثر الاتهامات الأمريكية للصين بسرقة ملكيتها الفكرية، وبموجب احترام قوانين المنظمة العالمية للتجارة، بدأت الصين في مكافحة سرقة حقوق الملكية الفكرية، وذلك بتكثيف الحماية القضائية لدعم التنمية المدفوعة بالابتكار، وقد استطاعت التحقيق في 466 ألف قضية متعلقة بحقوق الملكية الفكرية من الدرجة الأولى عام 2020، حيث زادت التعويضات عن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية بنسبة 39،3 %، وقد حسنت الصين نظام التعويضات التأديبية عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، وعزّزت دور محكمة الشعب العليا في هذه القضايا، حيث حاكمت 12 ألف شخص بتهمة انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وفقا لتقرير عمل نيابة الشعب العليا، وقد أنشأت هذه النيابة، جهازا خاصّا يدمج وظائف النيابة الجنائية؛ والمدنية؛ والإدارية، ممّا أدّي إلى تحسين أداء هذا الفريق المحترف، في حمايته القضائية الشاملة لحقوق الملكية الفكرية، ووفقا لتقرير هذه النيابة تمنح الصين حماية متساوية، لحقوق الملكية الفكرية للشركات سواء الداخلية أو الخارجية[1]، ومع ذلك تبقى المجهودات الصينية غير قادرة بشكل كبير، على تلبية المتطلبات الأمريكية في حماية ملكيتها الفكرية.

وفي إطار تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، تم الاتفاق التجاري في أوائل عام 2020 من أجل مناقشة الممارسات التجارية الصينية، بما في ذلك إيجاد حلول لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وكذلك دراسة تطور المشاركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتعاون الثنائي من أجل إصلاحات قوانين حماية الملكية الفكرية، تدعو هذه الاتفاقية التي وقعها الطرفان في 15 جانفي 2020، إلى التفاوض بشأن التغيرات التشريعية، التي كانت تجريها الصين في نظام

---

1 – **الصين تكثف الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية**، تاريخ النشر: 2021/03/08، https://www.chinainarabic.org/?p=57947، تاريخ الاطلاع: 2022/07/28 12:22.

الملكية الفكرية الخاص بها، وكان هناك عدد من القوانين أهمها حماية الملكية الفكرية الصيدلانية، حيث تلتزم الصين بزيادة الشفافية الشاملة في مجال الملكية الفكرية، كما قامت بتحسينات في القوانين الخاصة بحماية الأسرار التجارية، وحماية التكنولوجيا المالية؛ والبرمجيات؛ والاختراعات الجينية[1]، إلا أن الأمر الذي تُآخذ عليه الصين أنها لم تفعل الكثير، فيما يخص القضايا المتعلقة بالأجانب، حيث يتم عرض 50 فقط من الحالات، لتبقى قضية الملكية الفكرية سببا في توتر العلاقات الصينية – الأمريكية، نظرا لقلة الأدلة وصعوبة إثبات الاتهامات الموجهة للصين، ولعدم قدرة الصين في العديد من الحالات، التحكم في وقف سرقة القراصنة للبيانات والمعلومات على حسب ادعائها.

المطلب الرابع: انعكاسات التنافس التكنولوجي الصيني– الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين

تتنافس الدول فيما بينها على أساس البقاء للأقوى والتاريخ يثبت ذلك، من صعود قوى جديدة وانهيار قوى عظمى، وبعض الدول مازالت سائرة في طريق النمو، وبعودتنا إلى تاريخ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في الجزء السابق من الدراسة حول المقومات التاريخية، نجد أنّ كل منهما خاضت حروبا من أجل البقاء، ولعلّ الصين كانت الأكثر مقاومة لمختلف أنواع الاستعمار، خاصة ما عاناه الشعب الصيني من ظلم بعد حروب الأفيون، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكان تأسيسها قائم على إبادة السكان الأصليين، ونهب أرضهم بالقوة، وبالتالي انتهج كل منهما سلوكه في الدفاع عن أرضه؛ وحدوده؛ وشعبه؛ ومصالحه الوطنية، ولكلٍّ الحق في استعمال القوة المناسبة لذلك: سواء القوة العسكرية؛ والاقتصادية؛ والتكنولوجية؛ أو غيرها، حسب ادّعاءات المنظور الواقعي.

إلاّ أن التنافس الصيني – الأمريكي، قد يأخذ أبعاداً خطيرة إذا ما اعتمد على القوة التكنولوجية، خاصّة إذا كان اقتصاد كل منهما مستعد لتمويل هذا النوع من الحروب، على عكس التنافس الأمريكي – السوفياتي، الذي انتهى بسبب فشل هذا الأخير في تطوير قوة اقتصادية، وعسكرية مناسبة للتصدي للقوة الأمريكية، وبما أن الصين تعلّمت جيّدا من دروس التاريخ، بدأت في تطوير قوة اقتصادية ضخمة، قد تتفوق على القوة الأمريكية في السنوات القادمة، حسب آراء المنظرين في العلاقات الدولية.

---

1 - Mark Cohen, **U.S.-China Intellectual Property Issues in a Post-Phase-One Era**, published on: 29/01/2022, https://www.nbr.org/publication/u-s-china-intellectual-property-issues -in-a-post-phase-one-era/, date of view : 28/07/2022 14:55

وفي هذا العنصر من الدراسة، سنبين كيف يمكن للتنافس الصيني – الأمريكي في المجال التكنولوجي، أن يكون سببا مُباشرا في تهديد الأمن والسلم الدوليين، وذلك بالتطرق إلى الآتي:

أ. **تهديد التكنولوجيا الحربية للأمن والسلم الدوليين:** لقد كان التهديد قبل زوال القطبية الثنائية متجسدا في شقه التقليدي (التهديد العسكري)، حيث تواجه الدول تهديد أمنها من خلال الهجومات العسكرية على أرضها وحدودها، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز تهديدات مختلفة ذات طابع غير عسكري، أصبح من الضروري تغيير مفهوم الأمن والسلم الدوليين، وبما أن مجلس الأمن هو الهيئة المكلفة بحماية الأمن والسلم الدوليين والضامن الرئيسي لهما، عملا بنص المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، تم توسيع مفهوم التهديد الذي تواجهه الدول[1]، لكن تنامي هذه التهديدات غير التقليدية، مع التطور التكنولوجي، أعطت تهديدات جديدة ذات طابع عسكري بتكنولوجيا فائقة التطور، ومن بين هذه التهديدات: تكنولوجيا الروبوت، حيث لا يتم الاعتماد على العامل البشري بشكل أساسي في الحروب، ويتم تعويضه بروبوتات يتم التحكم فيها عن بعد عبر تقنيات متطورة بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، وهذا ما سبق لنا التطرق إليه، في العنصر الخاص بالتكنولوجيا الحربية، التي أصبحت الصين والولايات المتحدة الأمريكية رائدتين فيها، ب من حيث المبيعات في سوق الأسلحة.

إنّ التكنولوجيا المتطورة أصبحت ضرورة مُلحّة من أجل ضمان الأمن والسلم الدوليين، لأنه حسب ما يرى "جون ميرشايمر"، أنّ امتلاك القوة هو وسيلة وغاية في نفس الوقت، وعلى الدول أن تصل إلى امتلاك هذه التكنولوجيا الحربية من أجل حماية أمنها، وبالتالي ردع الدول المتسبّبة في الحروب، لذلك تسعى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، للحفاظ على القدر الذي تراه مناسباً من هذه التكنولوجيا الحربية، ليس فقط من أجل إخافة العدو، وإنّما من أجل الاستخدام الفعلي لهذه التكنولوجيات، لذلك تقوم الصين كل عام في احتفالاتها السنوية بتأسيس جمهورية الصين الشعبية، باستعراض مختلف أسلحتها المتطورة ذات التكنولوجيا العالية، وهذا يُعتبر رسالة لجميع الدول، مفادها أن الصين أصبحت قوة عظمى لا يستهان بها، وكما تطرقنا إلى آخر عرض قدّمته الصين من خلال وسائل اعلامها الالكتروني، حيث عرضت الروبوتات ذات التحكم عن بعد، التي تُمثّل ثورة في الجيش الشعبي الصيني، فمن خلالها تتجنّب الكثير من الخسائر البشرية من جهة وتتمكن من الحصول على بيانات ومعلومات، من خلال تجسس هذه الأخيرة ووصولها إلى مناطق وتضاريس وعرة، نفس الأمر

1 – صالح حاج امحمد وصوفيان شعبان، مرجع سابق الذكر، ص186.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بعرض آخر الروبوتات الحربية والتي تعزم من خلالها حماية الصفوف الأمامية في حالة الحرب، وتقديم الدعم اللوجستيكي، من خلال التزويد بالمعلومات المهمة.

تحدثنا أيضا عن التكنولوجيا النووية، وكيف تسعى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى امتلاك أكبر قدر من الترسانة النووية، وهي تقوم بجهد كبير في هذا المجال، ففي حين أن الاسلحة النووية هي من أخطر التهديدات على الأمن والسلم الدوليين، إلا أنها اِستُعمِلت من قبل وكانت أبشع سلاح دمّر مُدُناً بما فيها وعجّل بنهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد أعوام كثيرة زاد إدراك الدول لخطورة هذا السلاح النووي، فأصبح من غير الممكن إلقاء الضربات سواء القيام بالمبادرة الأولى، أو استعماله من أجل الضربة الثانية والتصدي لأي هجوم نووي، لما سيخلّف مِن آثارٍ بالغة الخطورة على جميع الدول، وعلى هذا الأساس تمتنع القوى النووية عن استعمال هذا النوع من الأسلحة، لما فيه دمار متبادل لها، وإبادة للجنس البشري، ومع ذلك تقوم الدول بتطوير التكنولوجيا النووية لاستعمالات محدودة وذلك لمواكبة مختلف التهديدات المستجدة، تحسبا لأي تهديدات مفاجئة أو هجومات طارئة.

إن تطوير الصين للتكنولوجيات الحربية فيما يخص الترسانة النووية، يزيد من قلق الإدارة الأمريكية، حتى وإن كان هذا التحسين من أجل القدرة على البقاء، والحفاظ على القوة فقط، وليس من أجل تسديد الضربة الأولى، مثلما رأينا في العقيدة العسكرية الصينية، إلا أن هذا التطوير للتكنولوجيات الحربية فيما يخص السلاح النووي، يقلّل من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحد من الأضرار، في حالة نشوب حرب نووية شاملة مع الصين[1].

لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى، بتطوير الدفاع الصاروخي وقدرات القوة المضادة، ومن الخطير أن تسعى كلا القوتين إلى التنافس في مجال أسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك لا يهدد فقط الأمن والسلم الدوليين، وإنما يقوم بالإبادة الجماعية للجنس البشري، والدليل على ذلك ما رأيناه من النتائج الوخيمة، التي خلفتها القنبلة الذرية في كل من هيروشيما ونغازاكي، حيث انعدمت الحياة لسنوات عديدة على نطاق واسع، حتى الذين وُلدوا بعد الحادثة بكثير عانوا تشوهات خطيرة

1 - Caitlin Talmadge, **The US-China nuclear relationship :Why compitition is likely to intensify**, published on :09/2019, https://www.brookings.edu/research/china-and-nuclear-weapons/, date of view : 31/07/2022 20:12.

أودت بحياة الكثيرين منهم، وقد زاد القلق الأمريكي من حرص الصين على امتلاك ترسانة نووية أكبر وأقوى، حتى ولو كانت أهدافها الاستراتيجية محدودة مع ثبات عقيدتها النووية[1]، إلّا أنّ الصين غيرت هذه العقيدة إلى "الدفاع النشط"، حيث أنها لن تتساهل في حال ما إذا تم التعدي على أرضها وحدودها، ما يجعل جميع الاحتمالات واردة، في لجوء الصين إلى ترسانتها النووية، وهذا من شأنه تهديد الأمن والسلم الدوليين.

لقد كان الفضاء أيضاً مساحة مثيرة للفضول بالنسبة للدول، حيث شهدت الحرب الباردة أشد مظاهر التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حتى وصل كلاهما إلى التنافس في الفضاء، ورغم أن تكنولوجيا الفضاء من أشد التكنولوجيات استنزافا للموارد الاقتصادية، فشل الاتحاد السوفيتي آنذاك في حربه مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما أفسح لهذه الأخيرة المجال لتطوير المؤهلات الاقتصادية والتكنولوجية لضمان بقائها الحصري في هذا المجال، لكن سرعان ما أبدت الصين اهتمامها هي الأخرى بتكنولوجيا الفضاء، وقد صرحت في مناسبات عديدة أنها تقوم بتطوير هذه التكنولوجيات من أجل التجارب العلمية والتكنولوجية، وتطوير تكنولوجيا الاتصالات، وبنجاحها في الهيمنة على الجيل الخامس من الإنترنت 5G، أصبح لها حضور قوي في الفضاء، من خلال الأقمار الصناعية، وشبكات الاتصالات عالية التقنية، ومع تفكك الاتحاد السوفياتي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الصين، روسيا منافس قوي في الفضاء، ليزيد الحذر الأمريكي والإصرار على التفوق في هذا المجال.

لم يعد الصراع على الفضاء من أجل اكتشافه فقط، وإنما من أجل فرض الهيمنة عليه، وتكمن خطورة هذا الجانب من التكنولوجيا، قيام كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية باختبار أسلحة مضادة للأقمار الصناعية، فالصين تعمل على ابتكار تكنولوجيات مشوشة للأقمار الصناعية، غرضها الجوسسة والوصول إلى البيانات والمعلومات، فأصبح الأمر بمثابة نقل التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى الفضاء، وبالرغم من جائحة كورونا (كوفيد-19) التي عرفها العالم خلال السنوات: 2019؛ و2020؛ و2021، إذ كان من المتوقع أن تتراجع القوى العظمى عن مخططاتها فيما يخص الفضاء، نتيجة الانعكاسات الاقتصادية والانكماش في التبادلات التجارية إلا أن ذلك لم يمنع وزارة الدفاع الأمريكية، التي أعلنت في جوان 2020 عن استراتيجية الفضاء الجديدة،

1 - Talmadge, ibid.

وهدفها في المحافظة على تفوقها في الفضاء، خاصة من أجل حماية الأقمار الصناعية المستخدمة لتحديد المواقع، والتي يعتمد عليها الجيش، بالإضافة إلى أجهزة الطوارئ والنقل، في الوقت ذاته أعلنت الصين في جويلية 2020، عن اكتمال نظام بايدو "Beidou"، للملاحة بالأقمار الصناعية، وهو نظام يتألف من 35 قمر صناعي في أنواع مختلفة من المدارات حول الأرض، هدفها تحديد الموقع على الأرض في نطاق يصل إلى نحو 2.6 متر، وتكمن أهمية هذا الموقع والذي يجعل من الصين الدولة الرابعة في العالم التي تملك هذه التكنولوجيا، إمكانية تحديد المواقع "GPS"، إلا أن لهذا النظام مهام عسكرية أخرى، وهي إحدى القدرات الرئيسية، التي تعتمد عليها الجيوش الحديثة [1].

إذا كان الفصل 51 من ميثاق الأمم المتحدة ينص على أنه: "يمكن لدولة ما أيضا استخدام القوة العسكرية لحماية نفسها من الأعمال العدائية، وحماية ممتلكاتها في الفضاء" فالأمر يُعدُّ عقلانيا إذا ما سعت الصين إلى ذلك، بحكم أنها دولة لديها ممتلكاتها في الفضاء، لكن إذا زاد التنافس بين الدولتين حول الفضاء، يصبح الأمر في غاية الخطورة، وقد تترتّبُ عليه تداعيات على الأمن والسلم الدوليين، لأن تطوير الصواريخ وإكثار التجارب العلمية، من شأنه أن يدفع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى التنافس من أجل الريادة، وهذا ما شجّع الصين على إطلاق الصاروخ الذي أسمته وسائل الإعلام "بالصاروخ التائه" نظرا لخروجه عن السيطرة، فلو اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن إفلات هذا الصاروخ من السيطرة الصينية هو أمر متعمد، كان الأمر ليُدخِل الدولتين في حرب حقيقية، يكون سببها الرئيسي التهديد بالصواريخ العابرة للقارات، خاصة إذا ما تسبب هذا الصاروخ في تهديد الأمن القومي لإحدى الدول من خلال انفجاره على أرضها.

ممّا سبق نستنتج أهم الانعكاسات على الأمن والسلم الدوليين فيما يلي:

- غياب المعايير الدولية الخاصّة بتنظيم الفضاء واستخداماته، تؤدي إلى فوضوية وتصادم بين القوى الكبرى؛ بسبب تزايد الأطماع وتضارب المصالح بينها؛
- فشل مباحثات الأمم المتحدة سنة 2019 لوقف التسلح في الفضاء، يؤدّي إلى زيادة إقدام الدول على إجراء التجارب ذات الطابع العسكري؛

---

1 – داليا السيد أحمد، **الصراع الدولي على تسليح الفضاء.. الأبعاد والتداعيات على الأمن والسلم الدوليين**، تاريخ النشر: 2021/01/09، https://arab-military.com/threads/ ، تاريخ الاطلاع: 2022/08/01 01:24.

- عسكرة الفضاء من شأنه تهديد الأمن البيئي، وذلك نتيجة الاستغلال غير العقلاني للتجارب الصاروخية، والنفايات الفضائية الناتجة عن تحطم الأقمار الصناعية؛
- التمهيد للحرب الباردة واندفاع العديد من القوى الكبرى لتأكيد تفوقها العسكري في الفضاء؛
- السيطرة على المعادن النادرة والموارد الثمينة التي تدخل في صناعة التكنولوجيات الدقيقة[1].

إنّ امتلاك كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، المزيد من هذه التكنولوجيا الحربية وتطويرها باستمرار، يعني بالضرورة اتباع مسار السباق نحو التسلح، بالاعتماد على القوة الاقتصادية والتطور التكنولوجي، كما يؤدّي تنامي التنافس بين الدولتين في هذا المجال، إلى تزايد احتمالات التصادم بينهما، مما يزيد في الشكوك المتبادلة حول النوايا الفعلية تجاه بعضهما البعض، وتجاه أطماعهما الحقيقية في توسيع مناطق النفوذ الاستراتيجية، هذا الأمر يقود كل من هاتين الدولتين إلى ابتكار المزيد من أسلحة الدمار الشامل، المهدّدة للأمن والسلم الدوليين، وتشجيع باقي الدول الكبرى على ذلك.

ب. تهديد تكنولوجيا الاتصالات للأمن والسلم الدوليين: لقد سبق التطرق إلى هذا العنصر من خلال تحذيرات الإدارة الأمريكية، حول التهديد الكبير الذي ستمثّله شبكة الاتصالات الصينية إذا ما تمّ تعميمها في جميع دول العالم، هذا يعني أنّ الصين ستصبح على اطلاع كامل وشامل للمعلومات والبيانات المهمة، حتى تلك الخاصّة بأمن الدول، فإذا ما اعتمدنا على نظرية توازن القوى، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تتخوف من التفوق الصيني في المجال التكنولوجي، خاصة بعد شروعها في إرساء شبكات الجيل السادس من الانترنت، هذا ما يفسِّر هيمنة الصين على مجال المعلومات والاتصالات، والذي من شأنه الاستحواذ على البيانات العالمية، حيث كان الرئيس ترامب يرغب بشدّة، بل ويُلِحّ على ضرورة حصول بلاده على هذه التكنولوجيا المتطورة، وذلك حفاظاً على ميزان القوى العالمي، الذي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية، المهيمن الوحيد على النظام الدولي من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق التطور الاقتصادي الكبير، الذي يمثله امتلاك هذه التكنولوجيا العالية التطور، وفي حالة أي تأخر ستتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي، مفسحة المجال لعملاق التكنولوجيا الصيني، وستكون الإدارة الأمريكية منشغلة بالتصدّي للتهديدات الأمنية المختلفة التي ستواجهها من تنامي التكنولوجيا الصينية.

---

1 – داليا السيد أحمد، https://arab-military.com/threads/، مرجع سابق الذكر.

ولقد أقدمت الولايات ا لمتحدة الأمريكية على تحديد التهديدات التي يواجهها أمنها القومي، ولأول مرّة خلال رئاسة الرئيس دونالد ترامب، حيث تعتبر الصين مصدر تهديد لأمنها، رغم العلاقات التجارية الكبيرة التي تجمعهما، إلاّ ان القضايا العالقة بين الدولتين، والتجاوزات التي تقوم بها الصين على حسب ادعاءات واشنطن، لابد لها من التأثير على حدّة المنافسة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، الأمر الذي قد يهدد الأمن والسلم الدوليين بالدخول في حروب سيبرانية وتهديد الامن المعلوماتي للدول، وبما أن أنظمة الصواريخ العابرة للقارات، وأنظمة المراقبة واستشعار إطلاق الصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى الأقمار الصناعية، كلها تكنولوجيات تستخدم الحواسيب والبرمجيات المتطورة، فإن الهجومات السيبرانية والاختراقات المعلوماتية، تكون سهلة الحدوث إذا ما عثر القراصنة والخبراء التقنيين على ثغرات أمنية، وعيوب في البرمجيات.

وحسب ما تتعرض له شبكات الاتصالات الأمريكية من هجومات الكترونية حسب ما تدّعيه الإدارة الأمريكية، أدركت هذه الأخيرة أنها أمام تهديد كبير لأمنها المعلوماتي، قد يدفعها لمغالطات ذات نتائج وخيمة، فإذا اتخذنا احتمال التعامل مع المعلومات وفق استعجالية الموقف، فقد يؤدي ذلك إلى استخدام قوات الردع الأمريكية من أجل صدّ الهجمات الصاروخية المُبلّغِ عنها، لذلك تطوّر وزارة الدفاع الأمريكي أنظمة الاشعارات الكاذبة، وكذلك تطوير البرمجيات المضادة للتشويش على الأقمار الاصطناعية، من أجل عدم التهور في اتخاذ تدابير وقائية قد تهدد الأمن والسلم الدوليين.

إنّ تنامي المنافسة الأمريكية – الصينية في المجال التكنولوجي، من شأنه دفع كل من الدولتين إلى تفعيل دور الاستخبارات وتطوير أنظمة الجوسسة، وبالتالي اختراق أجهزة أمن الدول للحصول على المعلومات اللازمة لحماية أمنها ومصالحها، لكن هذا في نفس الوقت يعتبر تعدّيا على حقوق الدول في حماية أمنها المعلوماتي، لقد زاد هذا التنافس العنيف بين واشنطن وبيكين، حول ضرورة امتلاك التكنولوجيا العالية للاتصالات والمعلومات من القلق الدولي، وأصبح المنظرون في العلاقات الدولية والمحللين السياسيين، يترقبون السلوكيات المحتملة لهتين القوتين العظميين، واحتمالية أن يقودهما التنافس التكنولوجي إلى الحرب الحتمية بينهما.

المبحث الثالث: انعكاسات التنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي على الاستقرار العالمي

تعتبر العلاقات الصينية – الأمريكية ذات الطابع الاقتصادي، من أعقد العلاقات الدولية في الوقت الراهن، فلا هي وصلت إلى درجة التكامل بين الدولتين، نظراً لتشابك المصالح بينها وكثرة المعاملات التجارية، ولا هي وصلت إلى درجة الحظر وقطع العلاقات، نظرًا للخلافات والصراعات التي تنشب بينهما في كل مرّة، هذا ما يميّز التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، عن غيره من العلاقات التنافسية بين الدول، هل يرجع ذلك إلى الغاية من التنافس في حد ذاته، وحِرصِ كلُّ طرف على مصالحه الوطنية؟ أم أنّ الأمر يدور حول إمكانية تَفَوُّق الاقتصاد الصيني على الأمريكي، ليُعطيه الأولوية في الهيمنة على النظام الدولي ككل؟ سنجيب عن هذه التساؤلات من خلال العودة بإيجاز إلى أهم مميزات التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ثمّ سنبيّن دور وأهمية مشروع طريق الحرير، في توسيع مناطق النفوذ الصينية، وكيف يُؤثّر ذلك على المصالح الأمريكية، ثمّ سنتطرق إلى التنافس الطاقوي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكيف يؤدي تنامي شدّة هذه المنافسة الاقتصادية إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الأول: واقع التنافس الاقتصادي الصيني – الأمريكي.

منذ التفوق الأمريكي الذي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، عرف الاقتصاد الأمريكي نموا مستمرا، رغم العقبات التي كانت تُعيقه، والأزمات التي أثرّت على اقتصاد الدول كافّة، إلاّ أنه أصبح يواجه منافسا قويا، مُشكِّلا خطرا أمام هيمنته على الاقتصاد العالمي، ولقد تطرقنا من خلال العناصر السابقة في هذه الدراسة، إلى المقومات الاقتصادية لكلٍّ من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك بغرض تحديد طبيعة القوة الاقتصادية لكل منهما، والتي تعتبر من أهم محددات السياسة الخارجية بينهما، ولقد أثبت التاريخ أنّ الدول القوية من حيث اقتصادها تمارس قوة أكبر في العلاقات الدولية، ومثل ما قال آدم سميث (Adam Smith):

إنّ التجارة تُثري البائع والمشتري على حدٍّ سواء، ممّا يُحقق منفعةً أكبر للجميع".[1]

1 - Graham Allison and others, **The Great Economic Rivalry: China vs the U.S**, published on : 23/03/2022, https://www.belfercenter.org/publication/great-economic-rivalry-china-vs-us, date of view : 05/08/2022 02:22.

بالإضافة إلى ذلك فإنّ العلاقات الاقتصادية تصنع شبكات عديدة مترابطة مع بعضها البعض، تقوم على الاعتماد المتبادل بين الدول، وتحقيق المنفعة المُشتركة في إطار اللعبة غير الصفرية رابح – رابح، التي نصّت عليها نظرية الألعاب، وبالرغم من أنّ الصين هي ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية بعد كندا، وتعتبر ثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا والمكسيك[1] إلّا أنّ العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد، تقوم على الخلافات الاقتصادية الكبيرة التي تقع فيها كلا الدولتين، والتي تجعل من عملية تبادل المنفعة يُصبح أكثر تعقيدًا وصعب التحقيق على وجه يُرضي الطرفين،

لذلك رغم أن التنافس الصيني – الأمريكي، يُميِّزه في الكثير من الحالات الصراع وتتخلّله الأزمات، إلاّ أنه يساهم في جعل العلاقات الاقتصادية أكثر تشابك وترابط، وِفق مبدأ المصلحة المتبادلة بين الدولتين، وإذا أردنا اختصار الأداء النسبي للصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الجيل الماضي، يمكننا تحديد الخطوط الأساسية التالية:

1. حقّق النمو الاقتصادي تطوّرا مهمّا للصين على مدى الأربع عقود الماضية، بمعدل متوسط أربعة أضعاف معدل الولايات المتحدة، هذا ما أدى إلى إعادة تعريف النظام الاقتصادي العالمي؛
2. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين من 1.2 تريليون دولار، إلى 17.7 تريليون دولار في المقياس التقليدي لسعر الصرف في السوق منذ عام 2000، وفقا لهذه المعايير ترى كل من وكالة المخابرات المركزية وصندوق النقد الدولي، أن الصين تجاوزت بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، إذا ما اعتمدنا على مقياس مقارنة الاقتصادات الوطنية في تعادل القوة الشرائية؛
3. تجاوزت الصين الولايات المتحدة في القطاع الصناعي، لتصبح ورشة التصنيع في العالم؛
4. تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص علاقاتها الاقتصادية مع الدول، لتصبح الشريك التجاري الأول في معظم دول العالم؛
5. هيمنة الصين فيما يخص الواردات، لتصبح الأكثر أهمية في سلاسل التوريد العالمية الحيوية؛

---

1 – سهام موسي، **إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018، ص 140.

6. حلت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية، كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي العالمي منذ الأزمة المالية عام 2008، حيث كان ثُلُث إجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في دولة واحدة فقط وهي الصين؛
7. عام 2020 حلّت الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية، كموطن لأكبر عدد من الشركات العالمية الأكثر قيمة، وهي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في جذب الاستثمارات الأجنبية؛[1]
8. الدولار العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم، يمثل 60% من احتياطات النقد الأجنبي؛
9. تُعدُّ أسواق الأسهم الأمريكية الأكبر في العالم، كما تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بريادة كبيرة في استثمارات رأس المال الاستثماري، باعتبارها الدولة التي تجذب المخترعين ورجال الأعمال، من خلال منحهم الحرية والفرصة لتحقيق مشاريعهم وطموحاتهم[2]،

تقوم الصين بتكثيف جهودها وتسخير جميع مواردها، للحفاظ على نموها الاقتصادي، ففي جويلية 2020 وضع الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، استراتيجية جديدة للتداول المزدوج، من أجل تعزيز الإمكانات الكاملة للطلب المحلي الصيني، وبناء أشكال عديدة من الاعتماد على الذات في أسرع وقت ممكن، ممّا يساعد على وضع الصين وتسهيل انخراطها بشكل أفضل، في الأسواق الدولية وبشروط ملائمة، ويشمل ذلك إنشاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، من أجل التنمية الاقتصادية المحلية، وهو رد مُستعجل وحاسم على سياسات فك الارتباط، للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، حيث يشجع الحزب الشيوعي الصيني منذ وقت طويل، على التباعد الاقتصادي والاعتماد على الذات، في العديد من المجالات، لذلك سعت بكين إلى تحديد اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز نظام اقتصادي متمركز حول الصين، مستبعدا الولايات المتحدة الأمريكية في عدة جوانب مهمة، هذا ما يميز العلاقات التنافسية الاقتصادية بين الدولتين[3].

كما تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية والصين اقتصاديا، من خلال التقدم في المجال التكنولوجي، لأن الأمن الاقتصادي الأمريكي راسخ في القيادة التكنولوجية الأمريكية، وما يُميز القرن الواحد والعشرون، هو تنامي هذه المنافسة بين القوى العظمى، خاصة الصين والولايات المتحدة

1 - Graham Allison and others, ibid.
2 - ibid.
3 - John lee, **The US-China Economic Competition: Economic Distancing, But on Whose Terms?**, published on : 22/10/2020, https://www.hudson.org/research/16444-the-us-china-economic-competition-economic-distancing-but-on-whose-terms, date of view : 25/07/2022 10 :15.

الأمريكية، وسيحدد كلاهما وفق هيمنتهما على مجال التكنولوجيا طبيعة المنافسة (إما التعاون أو الصراع)، لكن حسب ما تم التطرق إليه في العنصر السابق، حول التنافس الصيني الأمريكي في مجال التكنولوجيا، وكيف تُهدّد التكنولوجيا الصينية الاقتصاد الأمريكي، عن طريق سرقة الملكية الفكرية، من الصعب أن تنتهج الدولتين مسار التعاون، حتى وإنْ أبدت الصين جدّيتها في مُكافحة سرقة الملكيّة الفكرية، سيكون الفارق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كبيرا، من حيث التفوق الصيني في المجال التكنولوجي على الطرف الأمريكي، وبما أن كيفية تسخير التكنولوجيات الجديدة، ستقوم بدور كبير في مكافحة الأمراض، والأوبئة، ومكافحة تغير المناخ، وكسب الثروة، واكتشاف الفضاء، وتحقيق المصالح، والتحكم في شبكات الاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي[1]، ستكون الصين المُهيمنة على الاقتصاد العالمي، من خلال تنامي قوتها الاقتصادية والعسكرية لعقود قادمة، وبما أن الصين أصبحت منافسا تكنولوجيا خطيرا وفقا للادّعاءات الأمريكية، فهي في نفس المرتبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص الهيمنة، حيث يكمن جزء كبير من نجاح الصين، في صياغة استراتيجية حكومية طويلة الأجل، في كسب الهيمنة على التكنولوجيات الاستراتيجية الرئيسية، على خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقوم بعملية صنع السياسات بطريقة تفاعلية ومجزئة [2].

ما يميز التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، اعتماد الصين على "نظرية النفوذ"، حيث تجمع بين الحكم الاستبدادي القائم على الحزب الواحد، ونموذج النمو الذي تطمح الدولة إلى تحقيقه، وما يميز الصين عن الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، أنها تتعهد بتطوير منطقة صناعية أوراسية متكاملة، تستطيع من خلالها الصين أن تحدّ من خيارات الدول الأخرى، كما تسعى بفضل نموها الاقتصادي، إلى تقديم إعانات كبيرة للاستثمارات المحلية في التكنولوجيات الحدودية، وما يمنحها ميزة كبيرة على الولايات المتحدة، في بناء البنية التحتية، والاتصال في جميع أنحاء العالم النامي، هذا ما حققته الصين من خلال شبكات الجيل الخامس من الإنترنت، وتخطيطها لامتلاك تقنية الجيل السادس من الإنترنت، حيث سيُمكِّنها ذلك من الهيمنة على شبكات الاتصال عبر العالم، كما يسمح لها بناء شبكات الاتصال بالولوج إلى

1 - Martijn Rasser, **U.S.-China: Winning the Economic Competition**, published on : 22/07/2020, https://www.cnas.org/publications/congressional-testimony/u-s-china-winning-the-economic-competition, date of view : 06/08/2022 12:11.

2 - Martijn Rasser, ibid.

البنية التحتية للدول، تتفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استراتيجيتها الاقتصادية الكبرى طويلة الأجل، مثل ما تم التطرق إليه من خلال الخطط الخماسية، التي شرعت الصين في تحقيقها منذ تبنيها لسياسة الإصلاح والانفتاح، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتقيد في كل مرة بالتفكير التفاعلي قصير الأجل[1].

لقد بدأت سياسة "فك الارتباط" مع مجيء الرئيس دونالد ترامب، وانعكست قراراته فيما يخص السياسة الخارجية، التي انتهجتها إدارته ضد الصين، على طبيعة العلاقات الاقتصادية بينهما، ففي حين كانت الصين تردُّ بتدابير دفاعية لحماية نفسها من الهجوم الاقتصادي الأمريكي، كانت تقوم في نفس الوقت بتنفيذ الخطوات اللازمة للابتعاد والانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية، بل وتجاوزها من الناحية الاقتصادية[2].

ورغم انتشار جائحة كورونا (كوفيد- 19)، استطاع الاقتصاد الصيني أن يقاوم الأزمة الاقتصادية العالمية، حتى مع عودة الوباء في 2021، حيث حقق الاقتصاد الصيني نموا بنسبة 8.1%، على أساس سنوي بمقدار 114.37 تريليون يُوان، أي حوالي 18 تريليون دولار أمريكي، وأوضحت هذه البيانات أن نسبة النمو هذه، كانت أعلى بكثير من توقعات الحكومة، التي كانت تأمل تحقيق نمو فوق 6% فقط[3]، إن استمرارية تنامي القوة الاقتصادية الصينية تسبب قلقا للإدارة الأمريكية، بدليل أنها أصبحت تعتبر الصين منافس اقتصادي بالغ الخطورة، بإمكانه تهديد الاقتصاد الأمريكي.

أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، فقد سجل نموا بنسبة 5.7% خلال سنة 2021، رغم تسجيله انكماشا كبيرا عام 2020 بلغ نسبة 3.4% بسبب جائحة كورونا، أمّا بالنسبة للصين فيمكنها إذا استمرت على نفس وتيرة التقدم، أن تحقق ارتفاعا في الناتج

---

1 - Michael J. Mazarr and Ali Wyne, **The Real U.S.-China Competition: Theories of Influence**, published on : 29/01/2020, https://www.rand.org/blog/2020/01/the-real-us-china-competition-theories-of-influence.html#, date of view : 07/08/2022 02:28.

2 - John Lee, **China Is Overplaying Its Hand in the Pacific Islands**, published on :30/05/2022, https://www.hudson.org/experts/576-john-lee, date of view : 05/08/2022 01:36.

3 – شبكة الصين العربية، **الناتج المحلي الإجمالي للصين يتجاوز 110 تريليونات يوان عام 2021**، تاريخ النشر: 2022/01/17، http://arabic.china.org.cn/txt/2022-01/17/content_77993957.htm، تاريخ الاطلاع: 08/08/ 2022 01:48.

المحلي الإجمالي بنسبة 71%، وبحلول عام 2025 سترتفع هذه النسبة إلى 82% [1]، يمكن ملاحظة الفرق بوضوح فيما يخص نمو الناتج المحلي للدولتين، وهو المؤشر الأساسي في تحديد قوة الدول، ولا تتخوف الإدارة الأمريكية من هذا النمو الصيني فحسب، وإنما تقوم بأبحاث ودراسات من خلال مؤسساتها البحثية التي تدرس بدقة تنامي القوة الصينية، في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، وبما أن المجالات مترابطة فيما بينها، فإن تنامي القوة الاقتصادية الصينية سيؤدي بالضرورة إلى سعيها للحفاظ عليها، من خلال توظيف قوتها العسكرية.

على العموم فإن فترة رئاسة الرئيس جو بايدن تعرف تقليل التركيز على العقوبات والتعريفات وزيادة التعريفات الجمركية، إلا أنها لا تنوي التساهل فيما يخص سرقة الملكية الفكرية الأمريكية، أصبح ينظر إلى الصين على أنها منافس مباشر في التقنيات الناشئة، التي ستحدد اقتصاد المستقبل، وعلى هذا الأساس اقترح الرئيس جو بايدن خطته البالغة 400 مليار دولار المسماة (اشتري المنتجات الأمريكية)، وذلك من أجل تعزيز طلب القطاع العام على المنتجات الأمريكية، بالإضافة إلى تشجيع الشركات على إعادة سلاسل التوريد إلى الولايات المتحدة[2]، ورغم التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن اقتصادهما مرتبط بشكل كبير مع بعضهما البعض، ففي 2019 دعمت الصادرات الصين 1.2 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم توظيف 197 ألف شخص في الولايات المتحدة من قبل الشركات الصينية (متعددة الجنسيات)، بالمقابل استثمرت شركات الأمريكية 105 مليار دولار في الصين، وعليه فإن هذه الأرباح تساعد على دفع القدرة التنافسية لهذه الشركات، من خلال البحث والتطوير والاستثمار المحلي، إلا أن تنامي المنافسة الصينية – الأمريكية قد يأخذ منحنى الصراع بسبب الخلافات التجارية، التي طغت على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين خلال فترة رئاسة الرئيس دونالد ترامب، حيث أدت قراراته وسياساته العقابية إذا خفض النمو الاقتصادي الأمريكي وتشغيل العمالة، مما أدى إلى خسارة 245 ألف وظيفة، بالإضافة إلى المعدلات العالية للتعريفة الجمركية، ورغم توصل الدولتين إلى اتفاق تجاري فيما يخص مجالات الزراعة؛ والخدمات المالية؛ وحماية الملكية الفكرية، إلاّ أنها فشلت في معالجة العديد من

---

1 – أحمد حاتم، **الاقتصاد الأمريكي ينمو 5.7 بالمئة في 2021**، تاريخ النشر: 2022/01/27، https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: 2022/08/08 01:54.

2 – إسلام عيادي، **طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية في ظل إدارة بايدن 2021**، تاريخ النشر: 2021/02/08، https://www.politics-dz.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/07/25 21:32.

المخاوف الإدارية، بشأن تخصصات الشركات الصينية المملوكة للدولة؛ والبيانات؛ والأمن السيبراني، وحماية الملكية الفكرية، ويمكن لتزايد التوترات التجارية بين الدولتين مع اتباع سياسة الانفصال عن الصين، أن يضر بالاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، مع تقليل فرص العمل، وقد تؤدي سياسة فك الارتباط إلى التسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، على مدى السنوات الخمس المقبلة بداية من عام 2022 [1].

ولقد أصبحت المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تتميز بتنامي المجهودات التي يبذلها كل طرف، لفصل نفسه عن الآخر وفك الارتباط الاقتصادي بينهما، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي شرعت في تنفيذ هذه الاستراتيجية، إلا أنه سيتم تحديدها من الطرف الذي يمكنه الابتعاد اقتصاديا، بشكل أفضل؛ وبشروط ملائمة؛ ومصالح محددة على حساب الطرف الآخر، وما سيميز المنافسة في السنوات المقبلة، هو التباعد الاقتصادي المتزايد بين الدولتين[2]، إنّ بقاء التفوق الصيني في المجال الاقتصادي، سيحل محل الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي إذا ما استمر على نفس الوتيرة، وستتمكن الصين من تعظيم قوتها الاقتصادية، للحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية وإحداث تغيير في النظام العالمي يكون لصالحها.

المطلب الثاني: دور مشروع طريق الحرير في توسيع مناطق النفوذ الصينية

بناء على النمو السريع للاقتصاد الصيني، وانعكاس ذلك على المجالات الحيوية الأخرى، أصبحت الصين أمام استراتيجية تعمل على تحقيقها، وهي توسيع مناطق نفوذها عبر العالم، لأن تنامي القوة الاقتصادية يدفع الدول إلى البحث عن أسواق جديدة، وعلاقات تجارية أوسع، وبالنسبة لثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل الصين على التوسع السلمي، لتوطيد علاقاتها التجارية مع الدول الإقليمية والدولية خاصّة النائية منها، ومشروع طريق الحرير هي الصورة الأنسب التي اعتمدتها الصين في القديم من أجل تعزيز التبادلات التجارية.

1 - THE US-CHINA BUSINESS COUNCIL, **The US-China Economic Relationship**, published on : 01/2021, https://www.uschina.org/reports/us-china-economic-relationship, date of view : 07/08/2022 13:25.

2 - John Lee, ibid.

وترتكز مبادرة الحزام والطريق على أُسس طريق الحرير القديم[1]*، وسُمي هكذا لأنه كان ينقل حرير الصين ومنتجات الحرير، غربا إلى غرب آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى تصدير الشاي والخزفيات، ومع مرور السنوات تشكل طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري، حيث انقسم الطريق إلى ثلاثة خطوط ،هي: طريق الحرير الشمالي الغربي وهو الطريق الرسمي الذي سافر من خلاله "تشانغ شيان" إلى المناطق الغربية، وطريق الحرير الزراعي الذي يربط آسيا الوسطى في الجنوب من خلال السفح الشمالي لجبال تيان شان، وطريق الحرير البحري الذي يبدأ من الصين الجنوبية ويقطع بحر الصين الجنوبي، بالدخول للمحيط الهادئ والمحيط الهندي والخليج الفارسي وصولا إلى إفريقيا وأوروبا وقد قام طريق الحرير القديم بدور إيجابي في التعاون الاقتصادي؛ والتجاري؛ والتبادلات الثقافية؛ والاستقرار الوطني، كما تطور من طريق تجاري إقليمي، إلى طريق عالمي يربط الشرق بالغرب[2]، وتم الإبقاء على تسمية الحرير نسبة إلى كمية الحرير الكبيرة، التي كانت تصدرها الصين إلى الدول الغربية من خلال هذا الطريق، ومثل ما سافرت صناعة السفن والسكك الحديدية من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، سافرت هذه الصناعة النسيجية، التي كانت الصين الوحيدة التي تمتلك تكنولوجيتها، إلى الدول الغربية، كما صاحب التجارة تصدير الثقافة الصينية من: لغة؛ ولباس؛ وتقاليد؛ بالإضافة إلى الديانات: كالبوذية؛ والإسلام، والاختراعات البشرية: مثل البارود؛ والورق؛ والحبر[3]، ويعتبر هذا الطريق أساس ربط العلاقات الاقتصادية مع باقي دول العالم، من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة، وهي نفس الفكرة التي تسعى الصين لإعادة تحقيقها.

---

* **طريق الحرير القديم**: في فترة حكم سلالة هان، قام الدبلوماسي والرحالة "تشانغ تشيان" بأمر من الإمبراطور، بقيادة أكثر من 100 شخص من مقاطعة "لونغ تشي" إلى المناطق الغربية، حيث نجح بعد 13 سنة بفتح درب الشرق والغرب، الذي يربط أراضي الإمبراطور بالمناطق الغربية، وقد كانت تلك المهمة الدبلوماسية خطيرة للغاية، بدليل أنه تم سجنهم مرات عديدة في ولايات العدو وعاد منهم شخصان فقط، أمّا في المهمة الثانية أمر الإمبراطور "تشانغ تشيان" أن يقود وفدا آخر، يضم أكثر من 300 شخص إلى المناطق الغربية، حاملين معهم عملات ذهبية؛ وحرير؛ وكنوز أخرى؛ وحوالي 10 ألاف رأس من الماشية، كانت هذه الخطوة الرئيسية التي أسّست العلاقات التجارية، بين الصين وغرب آسيا وأوروبا [1]، كما أنها روّجت للتبادلات الحضارية الشرقية والغربية

2 – وانغ ييواي، **مبادرة الحزام والطريق: ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017، ص 39.

3 – محمد الشريف بن جدو، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة، **مجلّة الأصالة للدراسات والبحوث**، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 16.

لا تستطيع الدول مهما بلغت قوتها، أن تحافظ على نموها الاقتصادي بمعزل عن بقية العالم، هذا ما انتهجته الصين أولا من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح، وثانيا من خلال من خلال إعادة بناء طريق الحرير، لأن تعزيز المكانة الدولية والحفاظ على الهيبة الإقليمية، لا يتم إلا من خلال توطيد العلاقات مع باقي الدول، من أجل تحقيق المصالح المشتركة [1]، وعليه أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" "مبادرة طريق الحرير الجديد" سنة 2013، تحت عنوان "حزام واحد، وطريق واحد" حيث يقصد بالطريق المسار البري، أما الحزام فهو المسار البحري، وقد تم إدراج هذا المشروع رسميا في برنامج الحكومة الصينية سنة 2014، حيث كان الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، يهدف من خلال اقتراحه لمبادرة الحزام والطريق إلى تحسين الاتصال والتعاون عابر للقارات، رغم أن هذا الاقتراح يعتبر تحديا كبيرا، إلاّ أن الصين أصرّت على الشروع فيه، مع فتح المجال لجميع الدول للمشاركة[2]، إلى غاية سنة 2016، "مبادرة حزام واحد طريق واحد"، أصبحت تُعرف بتسمية: "مبادرة الحزام والطريق"، "The Belt and Road Initiative"، وهي اختصار "لمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، يعكس اقتراح الرئيس "شي جين بينغ"، الرؤية الصينية التي تطمح من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها كالآتي:

1. سد الفجوة بين المدن الساحلية المزدهرة، والمناطق الداخلية الفقيرة؛
2. استيعاب الطاقة الفائضة في بعض القطاعات، من خلال تعزيز الاتصال بين المناطق الجنوبية الغربية والغربية من الصين، وجنوب شرق ووسط وجنوب آسيا؛
3. تعزيز التكامل المالي، وتوثيق العلاقات التجارية مع الدول الأخرى؛
4. حث الدول على التعاون حيث تتضمن المبادرة 1000 مشروع يتم تنفيذها بالتدريج؛
5. تعزيز التواصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا عبر الجسور والطرقات والسكك الحديدية والموانئ؛
6. زيادة التبادل التجاري بين الدول من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي؛
7. تعزيز الصداقات بين الدول وتفعيل التبادل الثقافي بين الدول[3]؛

---

1 – إلهام ناصر، **مبادرة الحزام والطريق**، https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الاطلاع: 2022/08/10 16:30.

2 - THE WORLD BANK, **Belt and Road Initiative**, published on : 29/03/2018, https://www.worldbank.org/en/topic/regional-integration/brief/belt-and-road-initiative, date of view : 09/08/2022 19:45.

3 - Jennifer Hillman and David Sacks, China's Belt and Road: Implications for the United States, published on :03/2021, https://www.cfr.org/report/chinas-belt-and-road-implications-for-the-united-states/introduction, date of view : 11/08/2022 01:59.

8. بناء مرافق اتصال وبنى تحتية جديدة؛
9. تبادل التكنولوجيا والخبرات والبحث العلمي؛
10. تعزيز العملة الصينية وتصدير فائض النقد نحو الخارج[1].

ولنجاح هذه المبادرة تقوم الصين بتمويل مجموعة واسعة من الطرق، والسكك الحديدية، ومحطات الطاقة، والموانئ، والمدن الذكية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات، ومنصات التجارة الإلكترونية، في جميع أنحاء العالم، ومن خلال هذه المبادرة تلبي الصين احتياجات العديد من الدول النامية، وتملأ الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف[2]، لكن رغم أهداف المُبادرة التي تبدوا سلميّة، وتخدم المصالح الحيوية للدول المُنضمة، إلاّ أن البعض يرى، أن "مبادرة الحزام والطريق" ما هي إلّا نسخة صينية عن "مشروع مارشال"،

الذي قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من أجل دعم أوروبا اقتصاديا وإعادة إعمارها، حيث قدمت المواد، والموارد، والعملة، والعمال، والدعم السياسي لدول أوروبا الغربية، بشرط استخدام الدعم المالي المقدم في شراء بضائع أمريكية، رغم إزالة الحواجز والتعريفات الجمركية، وإلغاء قيود سعر الصرف أو تخفيفها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تشترط على هذه الدول، تزويدها بالموارد الاستراتيجية المنتجة في أراضيها ومستعمراتها، وقد تضمن مشروع مارشال بنودا صارمة ومجحفة في حق الدول المستفيدة، لذلك لا يبدو الشبه بين مشروع مارشال ومبادرة الحزام والطريق، لأن هذه الأخيرة هي اقتراح لمشاركة القدرة، بين الصين والدول الأخرى الواقعة على طريق الحرير، وبدلا من المنفعة أحادية الجانب مثل ما حدث في مشروع مارشال، تؤيد الصين من خلال مبادرتها مشاورات واسعة، حول استثمار المشاريع؛ والتشييد المشترك للبنية التحتية؛ ومشاركة أرباح هذا التعاون والشراكة، وهي تسعى إلى إنجاز ترابط من خلال هذه الطرقات، مع حرية التجارة؛ وعدم عرقلتها؛ وتسهيل التداول المالي؛ وتعزيز التفاهم بين الشعوب وعليه فإنه مبادرة الحزام والطريق بعيدة في مضمونها، عن كلّ أشكال الاستغلال للدول المنضمة للمبادرة، حتى وإن كثرت الشكوك والادعاءات الأمريكية التي سنتطرق إليها بالتفصيل لاحقا[3]، بالرغم من الطبيعة الاقتصادية

---

1 – الشريف بن جدو، مرجع سابق الذكر، ص 19.

2 - Jennifer Hillman and David Sacks, Ibid.

3 – وانغ ييواي، مرجع سابق الذكر، ص ص 52–53.

للمشروع الصيني، إلّا أنّ بعض المتشائمين منه، ادّعوا أنّ الصين تنوي تسريع أحداث إزاحتها للولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة على النظام الدولي، وأن "مشروع الحزام والطريق" ما هو إلّا الخطوة الرئيسية لتحقيق ذلك[1].

أصبحت هذه المبادرة المحرك للسياسة الداخلية والخارجية الصينية، فمع أواخر سنة 2021 أصبحت "مبادرة الحزام والطريق" أكبر مشروع للتعاون الدولي في العالم، حيث انضمت إليها 141 دولة و32 منظمة دولية، وحسب أحدث تقرير للبنك الدولي، والذي يركز على 71 اقتصاد يقع جغرافيا على طول ممرات مبادرة الحزام والطريق، فإن مشاريع هذه المبادرة يمكن أن تساعد في القضاء على معدلات الفقر، بمعدل 7.6 مليون شخص يتم انتشالهم من الفقر المدقع، و32 مليون شخص من الفقر المتوسط على مستوى العالم[2]، ومع ذلك هناك بعض الدول لم تنضم للمبادرة رغم توقيعها على المشاريع الاقتصادية التي تضمنتها، وهذا راجع إلى ارتباط مصالح هذه الدول مع الدول العظمى والتي تتعارض في نفس الوقت مع توجهات الصين، مثل دول الخليج العربي المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية[3]، كما أن الوجهة الجديدة للمشاريع والاستثمارات الصينية هي المشاريع الكبرى، ذات التشغيلية الهامة في المجال التكنولوجي والتقني، وتعتبر خصوصية مشاريع مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها الكثير من دول حول العالم، هي مشاريع كبري وعملاقة شعارها رابح – رابح[4]، وهي نفسها المبادئ التي تنتهجها الصين إذا ما اعتمدنا على نظرية المباريات، لأنها تسعى أن تكون لعبتها مع مختلف دول العالم، لعبة غير صفرية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية، التي أثبتت من خلال مشروع مارشال أنّ إستراتيجيتها هي السعي إلى تحقيق الربح المنفرد على حساب خسارة الأطراف الأخرى (انتقال احتياطي الذهب من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة

---

1 – عبد الوهاب لوصيف، **تفاعلات الملف النووي الإيراني وتداعياتها على المثلث الاستراتيجي العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الصين**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2021، ص 80.

2 - THE WORLD BANK, Ibid.

3 – حيدر زهير جاسم الوائلي، **مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، العراق، 2021، ص 24.

4 – راقية سالمي، **مشاريع ضخمة في اطار مبادرة "الحزام والطريق" لم تر النور بعد رغم طاقتها التشغيلية الكبرى**، تاريخ النشر: 2022/01/02، https://www.africa-press.net/tunisia/economy/، تاريخ الاطلاع: 2022/08/10 15:42.

الأمريكية)، وعليه تعمل الصين من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز المنفعة المتبادلة وتجسيد أسس التكامل من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

المطلب الثالث: تأثير التنافس الطاقوي الصيني – الأمريكي على الاقتصاد العالمي.

يتزايد الطلب العالمي على الطاقة بسرعة كبيرة، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاد الأمريكي والصيني، وبما أن النفط والغاز الطبيعي، هما المحركان الأساسيان للاقتصاد العالمي، فزيادة الطلب عليهما والاعتماد على الدول النفطية والغازية، في مناطق مختلفة من العالم، ممّا ساهم في حدّة التنافس القائم بين الدولتين، وفي سعي كل منهما إلى تأمين حاجته من الطاقة، تتضارب المصالح، وتتشابك السياسات الاقتصادية، حول أحقية كل منهما في مناطق النفوذ العالمية، الغنية بمصادر الطاقة، ويزداد التنافس أيضا على السوق العالمية لتسويق الإنتاج، حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مفهوم الأمن القومي الأمريكي، على العديد من المناطق في العالم ذات الأهمية الأمنية الإستراتيجية بالنسبة لاقتصادها (مناطق النفوذ الأمريكية)، حيث ترى واشنطن ضرورة الهيمنة عليها، وذلك باحتوائها عن طريق اتفاقيات أو معاهدات أمنية وتجارية واقتصادية، وذلك بهدف تغطية أمنها الطاقوي من جهة، ومن جهة أخرى عدم السماح للصين بالاستحواذ على أهم مصادر الطاقة[1]، ووفقا للإحصائيات التي سبق التطرق إليها، أن حوالي 80% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المواد الطاقوية النادرة تأتي من الصين، وحتى العناصر المعالجة لتلك المواد يتم انتاجها في المنجم الوحيد الموجود في الصين، حيث يقوم بمعالجتها وإعادة تصديرها مرة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه الأخيرة بدفع تعريفة جمركية تقدر بنحو 25% [2]، هذه التبعية الأمريكية للصين فيما يخص مصادر الطاقة النادرة، يمكن لها التسبب في أزمات قوية لأهم الصناعات الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة ما إذا أقدمت واشنطن على التعامل بسلوك هجومي مع بيكين، مثل ما حدث خلال الحرب التجارية في فترة رئاسة دونالد ترامب، رغم أن للولايات المتحدة بدائل أخرى مثل أستراليا وماليزيا، إلا أنها لن تكون بنفس القدرة الإنتاجية للصين، لذلك تسعى واشنطن إلى البحث عن مناطق نفوذ أخرى أهمها الفضاء، ومثلما سبق التطرق إلى أهمية العناصر النادرة

---

1 – حسان صادق حاجم، **التنافس الأمريكي – الصيني على الطاقة في إفريقيا**، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2020، ص 48.

2 – هشام محمود، https://www.aleqt.com/2019/05/29/، مرجع سابق الذكر.

الموجودة في الكويكبات والجسيمات الفضائية، هذا يجعل مستوى التنافس يتجه إلى الفضاء، باستعمال تقنيات تكنولوجية عالية الدقة، والذكاء الاصطناعي من خلال الروبوتات.

في حين تبحث الولايات المتحدة الأمريكية، عن مناطق نفوذ ثابتة في الشرق الأوسط وفي آسيا ككل، تتبنى الصين دبلوماسية الطاقة، حيث تسعى لإنشاء قوة بحرية ضخمة، قادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية، وحماية الممرات التي تزودها بالطاقة، وذلك عبر المضايق والممرات البحرية، هذا ما تم تسميته باستراتيجية "عِقد اللؤلؤ"، حيث تقوم الصين بدفع القوى الأخرى المُنافسة خارج مجال بحر الصين الجنوبي، خاصة القوى الأمريكية، مع توثيق العلاقات الاستراتيجية مع الدول المجاورة لبحر الصين الجنوبي وصولا للشرق الأوسط، كثفت الصين مجهوداتها لتفعيل هذه الاستراتيجية، عن طريق بناء موانئ؛ ومنشآت حيوية؛ وقواعد؛ وطرق؛ ومنشآت الخدمات اللوجستية، في كل من بنغلاديش وبورما وكمبوديا ومالديف وميانمار والسيشل وسيريلانكا وتايلاند وباكستان، يمكن لهذه الخطوة أن تزيد من القلق الأمريكي، خاصة مع توظيف القوة العسكرية الصينية في هذه المناطق، وبما أن للمضائق البحرية أهمية كبيرة في التزويد بالنفط والغاز الطبيعي، ومرور الإمدادات الطاقوية الأخرى، تعمل الصين على تحقيق أمنها الطاقوي، وتأمين هذه الطرق خاصة إذا ما تعلق الأمر بثاني اقتصاد عالمي[1]، وتعرف قضية التنافس الطاقوي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، العديد من فترات الصراع، خاصة عندما يتعلق الأمر ببحر الصين الجنوبي، إنّ إصرار الصين على أحقيتها لهذا البحر، له أسباب رئيسية أهمها: اكتشاف مصادر طاقة مهمة في أعماقه، بالإضافة إلى العديد من العناصر النادرة، التي تدخل في الصناعات الدقيقة والتكنولوجيات المتطورة، وتعتمد الصين على حجتها التاريخية في بسط سيادتها على هذا البحر، وأنه من غير الممكن أن تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستغلاله، أو عرقلتها في ضمه إلى إقليمها، ورغم تهدئة الإدارة الأمريكية حول عسكرة الممرات المائية، التي تضمن الإمداد الطاقوي للصين، إلاّ أن الشكوك الأمريكية في تزايد مستمر، عندما يتعلق الأمر باستحواذ الصين لمصادر الطاقة الحيوية.

لم يتوقف التنافس الصيني – الأمريكي حول مصادر الطاقة، عند المناطق الجيواستراتيجية المعروفة، والتي تتواجد غالبا في آسيا، والشرق الأوسط، وإفريقيا، بل توجه التنافس إلى القطب

---

1 – جميلة طيب، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، **مجلة الحقيقة**، مجلد 18، العدد 01، مارس 2019، ص 529.

الشمالي، مع تزايد الاهتمام الصيني باكتشاف ما تُغطّيه تلك المساحات الشاسعة من الجليد، ومع قيامها بالبحوث العلمية لتعزيز سياساتها القطبية، قامت الصين بإنشاء المؤسسة الصينية للبحوث القطبية في "شانغهاي" عام 1989، حيث جمعت القوى العلمية في القطبين، من كبار العلماء في علم الجليد وعلم المحيطات وعلم الأحياء، وقد كانت هذه المؤسسة تحت سلطة وزارة الموارد الطبيعية، ومن أجل إرساء شرعيتها العلمية، كان على الصين أولا استكشاف المناطق القطبية بنفسها على الأرض أو بالأحرى في البحار، فبدأت بممارسة دبلوماسيتها العلمية، التي كانت إلى حد كبير الخطوة الأولى في مشاركاتها في القطب الشمالي، وقد قرر الصينيون تزويد أنفسهم بسفينة كاسرة للجليد ليثبتوا جدّيتهم في هذا الموضوع، فانطلقت سفينة البحث العلمي "شوي لينغ" سنة 1993، في بعثة استكشافية للقطب الشمالي، لكن النجاح الفعلي كان سنة 2013، عندما حققت سفينة "يونغ تشينغ" إنجازا تاريخيا وحصريا، باعتبارها أول سفينة شحن صينية تصل إلى أوروبا عبر القطب الشمالي، هذا ما دفع الرئيس "شي جين بينغ" إلى تسمية الطريق، "بطريق الحرير القطبي"، حيث يعكس تماماً طموحات الصين الجديدة في الشمال الأقصى، وبما أنّ الصين تعتبر نفسها قوة عظمى، يجب أن يكون لها مكانة دولية مرموقة تحقق من خلالها مصالحها وتحافظ على قوتها الاقتصادية [1]، (وبعد كسب الصين لثقة الدول القطبية حول نواياها السلمية)، تمّ السّماح لها سنة 2013، بأن تصبح مُراقباً دائماً في مجلس القطب الشمالي، ممّا يُسهّل عليها ما تطمح إليه، وهو إقامة علاقات تجارية مع الدول المُجاورة، مثل اتفاقية التجارة الحُرّة مع آيسلندا [2]، إن الصين تسعى للاستفادة من منطقة القطب الشمالي إلى أقصى الحدود، رغم الشكوك الكثيرة التي تراود الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أنها لم تقم بأية خطوات جدّية، للاستثمار في القطب بنفس الوتيرة التي تتّبعها الصين.

أمّا من جهة الدول القطبية، فهي لا تُمانع مراقبة الصين للمنطقة القطبية بحجة المناخ، مادامت استثماراتها الاقتصادية تخدم الكل، وتحقّق المنفعة المتبادلة، ووفقاً لدراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، فإنّ القطب الشمالي يحتوي على قرابة 13 % من نفط العالم، و20 % من

---

1 – الشرق للأخبار، **صعود الصين – وثائقيات الشرق**، تاريخ النشر: 2021/11/21، https://www.youtube.com/watch?v=GnflQZaKXRo، تاريخ الاطلاع: 2022/08/14 14:23.

2 – فرانشيسكو بيرغامو، **القطب الشمالي صنع في الصين**، تاريخ النشر: 2016/08/08، https://ar.difesaonline.it/geopolitica/analisi/artico-made-china، تاريخ الاطلاع: 2022/08/18 08:05.

الغاز الطبيعي المُسال، و30 % من موارد الغاز، بالإضافة إلى التيتانيوم؛ والفحم؛ والكروم؛ والنحاس؛ والنيكل؛ والذهب؛ والفضة، كل 84 % في المياه البعيدة عن الشاطئ[1].

تدرك الصين جيدا أنّ أمنها الاقتصادي، يعتمد بالدرجة الأولى على ضمان امدادها بموارد الطاقة، وكذلك تطوير طرق التجارة من خلال "مبادرة الحزام والطريق"، مع أن القطب الشمالي يبدو بعيدا عن الصين بما أنّها ليست دولة قطبية، إلّا أنّ الرئيس "شي جين بينغ" يريد توسيع أفق طموحاته، تلبية لحاجة بلاده للموارد، فإن كان الاستثمار الصيني في القطب الشمالي سيُؤمّن حياة أفضل للسكّان هناك فلماذا رُفِض التواجد الصيني والتخوف منه؟ الجواب واضح وهو تزايد الادّعاءات الأمريكية، حول النوايا الحقيقية لاهتمام الصين بالقطب الشمالي، وتخوّفها من تهديد أمنها القومي باحتمالية عسكرة القطب، أو إخفاء غواصات حاملة لصواريخ نووية، وهي نفس الشكوك التي تحاول واشنطن نشرها بين الدول القطبية، فروسيا تُسيطر على نصف القطب الشمالي، ولدى الولايات المتحدة الأمريكية ألاسكا، وحليفتها كندا في قارة أمريكا الشمالية، ثم لدينا أوروبا من خلال "غرينلاند" وهي منطقة دنماركية، وكذلك النرويج، لذلك تتبنى الصين أسلوباً حذرا حتى تتفادى عزلها من قِبل القوى القطبية العظمى.

حيث نجدها تُبرّرُ اهتمامها بالقطب الشمالي، بحجّتها المقنعة وهي "الاحتباس الحراري" وحماية أمنها البيئي، حيث تواجه المدينة الكبيرة الساحلية "شنغهاي" وهي العاصمة الاقتصادية للصين، الواقعة شرق الصين بعيدا عن القطب الشمالي، تهديدا حقيقيا مع استمرار الجبال الجليدية بالذوبان، حيث تغمر الفيضانات هذه المدينة الكبيرة، مفسدة المناطق الزراعية، والمواشي، ممّا يهدد أمنها الاقتصادي، وعليه ترى الصين أنّه من حقها الاعتماد على هذه الحجة في القمم الدولية، لإقناع الدول القطبية بضرورة تواجدها في القطب الشمالي، مع واجبها في المشاركة باستثمارات من أجل حماية المناخ.

1 – فرانشيسكو بيرغامو، https://ar.difesaonline.it/geopolitica/ ، مرجع سابق الذكر.

المطلب الرابع: تنامي المنافسة الاقتصادية العالمية وانعكاسها على الأمن والسلم الدوليين.

من خلال ما سبق التطرق إليه حول تنامي القوة الاقتصادية الصينية، وتوسع مناطق نفوذها، وكيف استطاعت ربط علاقات كثيرة مع الدول من خلال مبادرة الحزام والطريق، يمكن لنا معرفة ردود الفعل الأمريكية من خلال قرارات السياسة الخارجية المتخذة ومواقف الرؤساء وسلوكياتهم تجاه الصين وتجاه قرارات الرئيس "شي جين بينغ"، وقد كتب الكثيرون من دارسي العلاقات الدولية والمحللين الاستراتيجيين، حول الطموح المتزايد للرئيس الصيني، حيث زاد القلق الأمريكي والشكوك حول ما إذا كانت هذه الطموحات تملك حدودا أم لا، ففي حين يتزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين سنويا، تزيد حاجة الصين للموارد الطاقوية، ما يجعلها في تأهب دائم لتحقيق أمنها الطاقوي، ولا يحدث هذا بالبحث في نطاق ضيق على المستوى الإقليمي فقط، أو في الشرق الأوسط أو إفريقيا، بل امتد ذلك إلى القطب الشمالي، واحتمالية تسببه في إحداث توترات، بين دول القطب الشمالي وبين القوى العظمى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن وصول الصين إلى القطب الشمالي رغم أنها ليست دولة قطبية، يُفسّر إصرارها على مواصلة التقدم، والحفاظ على المكانة الاقتصادية الدولية التي وصلت إليها، وتُشير العديد من البيانات التي سبق التطرق إليها في المقومات الاقتصادية لكل من الدولتين، أنّ المؤشرات الحالية والمُتوقّعة وحسب دراسة أجراها بنك "HSBC" العالمي، فإنّ الاقتصاد الصيني سيتفوق على الاقتصاد الأمريكي بحلول سنة 2030 بإجمالي ناتج محلي 26 تريليون دولار[1]، وهذا ما وضعه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" كهدف طويل المدى، منذ مواصلته لمسيرة الإصلاح والانفتاح.

إن هذا التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة وخطيرة على الاقتصاد العالمي، حيث ترتبط جميع اقتصادات الدول بهاتين القوتين العظميين، وقد تؤدّي الأزمات الاقتصادية التي من المحتمل أن يتسبب فيها هذين الطرفين في أزمات دولية اقتصادية، من شأنها التأثير على طبيعة الدول، ففي حين ترى النظرية البنيوية أن على الدول الحفاظ

---

1 – هديل عادل، جريدة العين الإخبارية، **دراسة: الصين تتفوق على أمريكا وتقود اقتصاد العالم بحلول 2030**، تاريخ النشر: 2018/09/28، https://al-ain.com/article/china-world-s-largest-economy-by-2030، تاريخ الاطلاع: 2022/10/18 06:37.

على قوتها وعلى مكانتها بين الدول، وأنّ فوضوية النظام الدولي تجعل الدول عرضة للصراعات والحروب، فإن العامل الاقتصادي هو من أهم المؤشرات المغذية للصراعات بين الدول.

رغم الطابع السلمي للسياسة الخارجية الصينية، وعقيدتها المتمثلة في عدم التدخل في شؤون الدول، إلا أنه يمكن لحاجة الصين للمواد الطاقوية، أن تدفعها إلى حماية اقتصادها بمختلف الطرق، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فهي تحقق أمنها الطاقوي، وفق المبدأ المكيافيللي: "الغاية تبرر الوسيلة"، وبنفس الطريقة التي دفعتها للبقاء في الشرق الأوسط، والقيام بحروب من أجل حماية حقوق الإنسان، ومن أجل مكافحة الإرهاب، إلّا أن الأسباب الحقيقية هي اقتصادية بالدرجة الأولى، هذا ما يجعل الأمن والسلم الدوليين في تهديد مستمر.

إن التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى التواجد الروسي وقوى نووية أخرى، من شأنه تصعيد التنافس في المجال العسكري، ففي حين تقوم كل دولة بحماية مناطق نفوذها عن طريق إقامة قواعد عسكرية، يجعل من الأمر مثيرا للشك والريبة حول نوايا الدول تجاه بعضها البعض، وهذا ما تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة، خلال المؤتمرات الدولية؛ والمحافل؛ واجتماعات هيئة الأمم المتحدة؛ ومجلس الأمن.

ويستند تبرير اعتبار الصين تهديدا للأمن والسلم الدوليين، إلى تنامي توسّعها اللاّمحدود حول العالم حسب الادعاءات الأمريكية، حيث تدفع غاية حماية التقدم والنمو الاقتصادي، الصين بالضرورة إلى توظيف قوّتها العسكرية، وهي نفس الاستراتيجية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى، في حال تهديد الأمن والسلم الدوليين، وحسب ما يراه المنظور الواقعي، فإذا كانت كل القوى العظمى تسعى لحماية اقتصادها بتوظيف القوة العسكرية، لماذا يُنظر للصين مُنفردة على أنها تهديد للأمن والسلم الدوليين؟ يُجيب جون ميرشايمر أن الصين لن تبقى محافظة على صعودها السلمي، وأنها سوف تصل إلى مستوى تكون فيه قوتها العظمى هي الدافع الرئيسي لشنها الحروب، من أجل الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، وهذا ما سنراه من خلال موقفها من تايوان.

لقد كان الأمن في السابق عبارة عن سلامة الدول وحدودها، وعدم تعرّضها لأية هجومات عسكرية قد تشنها الدول على بعضها البعض، وهو ما يُعرف الآن "بالأمن التقليدي"، إلا أن المفهوم الحالي للأمن الذي تأثر بالعولمة والطبيعة المتغيرة للتهديد في حد ذاته، أصبح أكثر توسعا وتشعبا، حسب ما يراه باري بوزان (Barry Buzan)، الذي حدد له خمسة أبعاد أساسية: الأمن العسكري؛

والأمن السياسي؛ والأمن الاجتماعي؛ والأمن الاقتصادي؛ والأمن البيئي، حيث يُقصد بالأمن الاقتصادي توفير الموارد والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على قوة ورفاه الدولة[1]، وعليه تتضارب المصالح بين الدول من أجل تحقيق هذا المستوى من الأمن، فإمّا تتنافس بتعاونها مع بعضها البعض، وإمّا تتنافس بانتهاجها جميع سبل الصراع والتهديد لمصالح بعضها مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

أمّا كينيث والتز، من خلال النظرية الواقعية الجديدة، ينفي إمكانية تعاون الدول في المجال الأمني دون تحقيق أرباح نسبية للتعاون، وهذا ما تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية مع باقي الدول، حيث أنّ الحماية الأمريكية لابد أن يكون لها مقابل مادي، لأن بنية النظام الفوضوية حسب ما يرى الواقعيين، هي المتسبّب الرئيسي في النزاعات والحروب، فسعي كل الدول لاستعمال القوة من أجل تحقيق أهدافها، يؤدي بالمقابل لاستعمال الدول نفسها للقوة العسكرية للحفاظ على بقائها، وعليه فإنّ تحقيق المصالح يؤدّي إلى مزيد من الشك والريبة، وقد رأينا ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق، التي مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تتخوّف من أهدافها الحقيقية، الأمر نفسه يشمل الاهتمام الصيني بالقطب الشمالي.

مازالت الإدارة الأمريكية رغم السياسات الخارجية المختلفة لكل من الرئيس ترامب والرئيس بايدن، تُشكِّك في النوايا الفعلية للرئيس الصيني "شي جين بينغ"، وأطماعه اللامتناهية التي قد تصل إلى عسكرة القطب، وبالتالي تهديد الأمن القومي الأمريكي، وقد حذر البنتاغون، من أن الصين قد تستخدم وجودها من أجل البحث العلمي في القطب الشمالي، لتقوية وجودها العسكري، ويتضمن ذلك نشر الغواصات في المنطقة كرادع في حال هجوم نووي بالنسبة إلى الصين، وبالنظر من زاوية الأمن النووي، القطب الشمالي هو الباب الخلفي المعرض للخطر للصين، فالمحيط القطبي مهم بالنسبة إلى الصين في حالة وضع غواصة محملة برؤوس نووية أسفل جليد القطب الشمالي، ذلك سيوفر رادع هجوم ثاني للصين[2]، وعلى هذا الأساس ألغى ترامب الاتفاقية التي كانت ستعود بنفع كبير على "آلاسكا" من خلال الاستثمارات الصينية في القطب الشمالي.

---

1 – الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مفاهيم أمنية: الأمن الموسع باري بوزان**، تاريخ النشر: 2019/09/20، https://www.politics-dz.com/، تاريخ الاطلاع: 2022/08/21 21:24.

2 – الشرق للأخبار، مرجع سابق الذكر.

إن تضارب المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجال الاقتصادي كان سيؤدي إلى حرب باردة، كما أن زيادة التوتر بين الدولتين يؤثر بالسلب على الأمن الدولي ككل، إن العقوبات المفروضة في فترة رئاسة دونالد ترامب كان من شأنها دخول الطرفين في حرب حتمية، لأن تهديد المصالح الاقتصادية، يؤدي إلى ضرر يمس أمن الدولة ككل، هذا ما دعى الدولتين بإدراكهما لعواقب تصعيد الخلاف الاقتصادي إلى طاولة التفاوض، من أجل إيجاد حلول ترضي الطرفين، وتعيد إرساء الأمن الاقتصادي الدولي.

إنّ محاولة الدول العظمى الحفاظ على اقتصادها من خلال البحث على موارد طاقوية من أجل الإنتاج، وعلى أسواق خارجية تسوق فيها المنتوجات، وعلى مناطق نفوذ تحقق أمنها الاقتصادي، كل ذلك يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن والسلم الدوليين، من خلال التأثير في الاقتصاد العالمي، لأن الحفاظ على القوة الاقتصادية إما يتم عن طريق القوة الناعمة مثلما تنتهجها الصين، أو عن طريق القوة الصلبة مثلما تفضل الولايات المتحدة الأمريكية استعمالها، فهل ما تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها كحق في الحفاظ على قوتها ومكانتها الدولية، يعتبر تهديدا للأمن والسلم الدوليين إذا ما انتهجته الصين بنفس الطريقة؟

المبحث الرابع: تطور التنافس الصيني–الأمريكي في المجال العسكري

يتميز تنامي وتطور قوة الدول العظمى بالتنوع والشمولية، فلا يمكننا الحديث عن تطور تكنولوجي أو عسكري دون أن يرافقهما تطور اقتصادي، والعكس صحيح، لا يمكننا تحقيق نمو اقتصادي في بيئة ينعدم فيها الاستقرار الأمني، أو تحيط بها التهديدات العسكرية بمختلف المستويات، ولقد تمّ التمهيد لهذا الجزء من الدراسة، من خلال ما سبق التطرق إليه في المجالين التكنولوجي والاقتصادي، حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بدور بالغ الأهمية في زيادة قوة الدول والحفاظ عليها، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية التي تدعم باقي القطاعات وتموّل مشاريعها وأبحاثها، من أبسط التجارب العلمية، وصولا إلى أبحاث الفضاء، والأسلحة النووية.

في هذا المبحث سنتطرق إلى مجال آخر من مجالات التنافس الصيني – الأمريكي، وهو المجال العسكري، حيث سنحدد طبيعة هذه المنافسة من خلال السباق نحو التسلح، وكيف يؤثر تنامي القوة العسكرية الصينية على مناطق النفوذ الأمريكية، ثم سنحدد أهم القضايا الخلافية التي تشكل مصدراً للتوتر الدائم بين بيكين وواشنطن، وفي الأخير سنعمل من خلال ما تمَّ التَوَصُّلُ إليه، إلى تحديد تأثير التنافس العسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الامن والسلم الدوليين.

المطلب الأول: تنامي التنافس الصيني– الأمريكي في مجال الصناعات العسكرية.

تتنافس القوى العظمى حول امتلاك المزيد من القوة وتسعى للحفاظ عليها، فحسب الواقعيين، لابد على الدول حماية ما وصلت إليه من قوة ومكانة دولية، وقد أثبت التاريخ أنّ الدول غير القادرة على ردع أية تهديدات لأمنها الشامل، تفقد هيبتها بين الدول وتصبح عرضة للزوال، لذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تنافس مستمر مع منافسيها خاصّة الصين، خوفا من فقدان هذه المكانة الدولية، التي أعطت لها صلاحية وضع النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن أجل تعزيز هذه القوة، رأينا سابقا من خلال دراسة المقومات العسكرية الأمريكية والصينية، كيف تعمل كلتا الدولتين في تنافس ذو طابع صراعي، حيث يقابل كل تحديث للصناعات الحربية الصينية، تطوير أكبر وأدق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تحسّبا لأية تهديدات للأمن القومي الأمريكي، ورغم أن العلاقات الصينية – الأمريكية تتميز بالتقلب المستمر، والتأرجح بين الصراع والتعاون، إلّا أن كلا الطرفين يُدرك جيّدا خطورة المواجهة المباشرة، والدخول في حرب نووية خاسرة،

خاصّة مع تعدد بيئة الصراع لتصل إلى الفضاء والفضاء الالكتروني، وعلى هذا الأساس تحاول كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إثبات مكانتها والحفاظ عليها داخل وخارج حدودها، بما في ذلك أسواق الأسلحة العالمية، مع عدم ترك المجال للدول المنافسة بأخذ مكانها في الصدارة.

لقد اعتمدت الصين في صناعة أسلحتها بشكل كبير على التكنولوجيا العسكرية الغربية وكذا السوفياتية سابقاً، حيث بدأت الصين بشكل أساسي في صناعة الأسلحة على التقنيات السوفيتية القديمة، وقد تمّ بفضل التحديثات الأربعة تحت قيادة الرئيس "دينغ شياو بينغ" سنة 1978 والتي شملت: الزراعة، والصناعة، والبحث العلمي، والدفاع الوطني، إعطاء الأولوية، زيادة الميزانية المخصصة للدفاع لتغطي تكاليف البحث والتطوير في المجال العسكري، حيث قلّلت هذه الاستراتيجية بشكل كبير الوقت والجهد والتكاليف، ممّا أدى إلى تسريع الجهود الصينية في تحديث الجيش الشعبي الصيني، وتصحيح القصور التكنولوجي خاصة في مجال الطيران؛ وبناء السفن البحرية؛ وإنتاج الصواريخ[1].

لذلك يزيد سباق التسلح كلما زاد إدراك الصين والولايات المتحدة الأمريكية لخطورة تهديد كل منهما على الأخرى، ومع تنامي القلق الأمريكي من الخطر الصيني والروسي المتزايد، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن تشكيل مجموعة عمل لتسريع عمليات بيع الأسلحة لحلفائها، وذلك بهدف منافسة بكين وموسكو على وجه التحديد، وفقا لما ذكرته صحيفة "وول ستريت" الأمريكية، فإن عمل هذه المجموعة المُشَكّلة من كبار المسؤولين، هو معالجة أوجه القصور في مبيعات الأسلحة الأمريكية التي تقدر بمليارات الدولارات في مختلف الدول، وقد احتلّت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول الأكثر تصديرا للأسلحة، بين 2017 و2021 بنسبة 39%، وفق ما نصّ عليه تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "SIPRI"، وقد احتلت روسيا المركز الثاني عالميا بنسبة 19%، وفرنسا المركز الثالث بنسبة 11%، أما الصين فقد كانت في المرتبة الرابعة بنسبة 4.6% [2]، مع مقارنة هذه الأرقام بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، نلاحظ الفرق الكبير بينهما في تصدير الأسلحة لباقي دول العالم، رغم القلق الأميركي من منافسة الصين لمنتوجاتها العسكرية في الأسواق العالمية، إلا أن

1 - **How Developed Is China's Arms Industry?**, https://chinapower.csis.org/arms-companies/, data of view : 07/09/2022 19:28.

2 – أمينة ذكى، **خطة البنتاجون لبيع الأسلحة.. سباق التسلح يشتعل بين الولايات المتحدة وروسيا والصين**، تاريخ النشر : 2022/09/03، https://www.dostor.org/4166949، تاريخ الاطلاع: 2022/09/09 11:58.

الأرقام تشير إلى عدم تضخيم الأمور، ووفق هذا التقرير الذي أعده معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن الصين رغم تراجعها من حيث الصادرات عام 2021، إلا أنها تعتبر ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتراوح قيمة مبيعات الأسلحة الصينية ما بين 70 و80 مليار دولار سنويا، وقد حققت أربع شركات صينية للأسلحة مبيعات كافية لتصنيفها منفردة من بين أكبر 20 شركة مُصدّرة للأسلحة عالميا[1].

وقد سعت الصين للحصول على تقنيات عسكرية أجنبية ذات استخدام مزدوج، منها ما هو قانوني مثل توقيع اتفاقيات بين شركات الأسلحة الصينية مع شركات أجنبية، ومنها ما هو غير قانوني مثل ما سبق الإشارة إليه من خلال الجوسسة، وسرقة الملكية الفكرية الأجنبية خاصة الأمريكية، إذ قامت الصين أيضا بنسخ التكنولوجيا العسكرية الأجنبية بشكل غير قانوني عن طريق شراء طائرات مقاتلة روسية وأنظمة صواريخ، والقيام بهندستها العكسية، بالإضافة إلى نسخ مختلف المعدات والتقنيات بما في ذلك محركات الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي والصواريخ، بالإضافة إلى حملات التجسس الإلكتروني ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ففي 2007 و2009 و2011، تمكن القراصنة الصينيون من الحصول على 50 تيرابايت من بيانات وزارة الدفاع الأمريكية، التي تحتوي على مخططات لمقاتلات التخفي الأمريكية، ومعلومات عسكرية حساسة، لم تكن الصين لتنجح نجاحا سريعا في مجال بيع الأسلحة وتطويرها، لو لم تعتمد على هذه الاستراتيجيات القانونية وغير القانونية، فقد بلغت واردات الصين 6.3 مليار دولار ما بين 2015 إلى 2020، مما جعلها خامس أكبر مستورد للأسلحة في العالم، بعد المملكة العربية السعودية؛ والهند؛ ومصر؛ وأستراليا، ما يميز صناعة الأسلحة في الصين هو الإنتاج الضخم والمنخفض التكلفة، ممّا سمح للشركات الصينية بالسيطرة على قطاعات عديدة من الأسواق العالمية للأسلحة.[2]

وبعد عقود من سياسات الإصلاح والانفتاح، وتحقيق نسب نمو اقتصادي عالية، بالإضافة إلى تكثيف حملات التحديث العسكري، وتطوير التكنولوجيا الحربية، استطاعت الصين أن تكون فاعل رئيسي في تجارة الأسلحة العالمية على مدى سنوات، ووفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن الصين كانت خامس أكبر مصدر للأسلحة في العالم، في السنوات ما بين 2010

---

1 – أمينة ذكى، مرجع سابق الذكر.

2 - https://chinapower.csis.org/arms-companies/, Ibid.

و2020، بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ وروسيا؛ وفرنسا؛ وألمانيا، حيث قامت الصين بتصدير حوالي 16.6 مليار TIV* (Trend-Indicator Value) [1] حجم عمليات النقل من الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم، متوجهة بنسبة 77.3 % إلى آسيا، 19.1 % إلى إفريقيا، وتصدير 3.6 % إلى مختلف أنحاء العالم، ومع تداعيات جائحة كورونا كوفيد – 19، تراجعت مبيعات الأسلحة الصينية 1.5 مليار عام 2020، لتصل إلى 759 مليون TIV فقط، وهو أدنى مستوى منذ عام 2008[1]، لا يُعدُّ تطور بيكين وواشنطن عتادهما الحربي من أجل إخافة العدو فحسب إنّما من أجل تفعيل "سياسة الردع" مثلما سبق الإشارة إليها، الردع الفعلي الذي لا يتوقف عند استعراض القوة العسكرية فقط، وإنّما استعمالها أيضا عند الضرورة، حتى بالنسبة للردع النووي رغم خطورة نتائجه على جميع الأطراف، إلاّ أن استخدامه يبقى واردا، عند التعرّض للضربة الأولى، وعليه لم تتوقف الصين عن تطوير قوتها النووية، رغم توجيه الاتهامات الأمريكية لها حول النوايا الفعلية لقيامها بذلك، حتى خلال جائحة كورونا كوفيد – 19، تباطئ تطوير هذا القطاع الصناعي لكنّه لم توقف، نظرا لأهميته وشدّة المنافسة بين الدول.

رغم أن الصين أصبحت تتصدّر قائمة منتجي الأسلحة في العالم، إلا أن القيمة الإجمالية لتجارتها لا تزال تتضاءل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث قامت الولايات المتحدة بتصدير 105 مليار دولار TIV، من إجمالي الصادرات في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، أي أكثر من ستة أضعاف الإجمالي الصيني، أما روسيا فقد صدرت 70.5 مليار TIV بمعدل أربعة أضعاف صادرات الصين، ففي نفس الوقت الذي تتنافس فيه الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السباق نحو التسلح، حققت الصين مكانة دولية بارزة في تجارة الأسلحة العالمية، ولا تشمل الصادرات الصينية العتاد العسكري فقط، وإنما وسّعت مبيعاتها لتصل إلى أنظمة تكنولوجية عالية الدقة والتقنية، ففي مارس 2018 أعلنت بكين عن بيع أنظمة تتبع بصرية متطورة لباكستان، يمكن

---

* TIV (Trend-Indicator Value) : طوّر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام الدولي، نظامًا فريدًا لقياس حجم عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية الرئيسية، باستخدام وحدة مشتركة، قيمة مؤشر الاتجاه (TIV)، حيث يعتمد TIV على تكاليف إنتاج الوحدة المعروفة لمجموعة أساسية من الأسلحة، ويهدف إلى تمثيل نقل الموارد العسكرية، بدلاً من القيمة المالية لعملية النقل، ويتم مقارنة الأسلحة التي لا تُعرف تكلفة إنتاجها بالأسلحة الأساسية بناءً على: خصائص الحجم والأداء (الوزن والسرعة والمدى والحمولة)؛ نوع الإلكترونيات؛ ترتيبات التحميل أو التفريغ؛ المحرك؛ المسارات أو العجلات؛ التسلح والمواد؛ والسنة التي تم فيها إنتاج السلاح. المرجع:
SIPRI Arms Transfers Database – Methodology, https://www.sipri.org/databases/armstransfers/background, date of view :06/09/2022 00:04.

1 - **How Dominant is China in the Global Arms Trade ?,** https://chinapower.csis.org/china-global-arms-trade/, date of view : 06/09/2022 23:16.

استخدامها في صواريخ حربية برؤوس نووية، كما قامت بتزويدها بصواريخ باليستية طويلة المدى؛ وطائرات متطورة؛ بالإضافة إلى السفن الحربية المتطورة، وتعتمد الصين في معاملاتها التجارية على علاقتها الجيدة مع جيرانها، فبعد باكستان نجد بنغلاديش حيث صدرت الصين ما بين 2010 و2020 ما يقارب 2.6 مليار (TIV) من الأسلحة إليها، ما يجعل الصين تنجح في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في أسواقها العالمية وتقلّص تواجدها في الأسواق الآسيوية، دعمها لهذه المشتريات الحربية للدول من خلال قروض سخية، وأسعار تنافسية، فضلا عن عدم امتناعها عن بيع الأسلحة فائقة التطور، المحظورة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كالطائرات بدون طيار[1].

أما في إفريقيا مثلت مبيعات الأسلحة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أقل من 15% من إجمالي صادرات الصين من الأسلحة، حيث اشترت البلدان الإفريقية مجتمعة حوالي 19.1% ما بين 2010 و2020، ما يعادل 3.2 مليار دولار أمريكي من إجمالي صادرات الصين من الأسلحة، وقد كانت دول شمال إفريقيا الوجهة الرئيسية للأسلحة الصينية، حيث شكل 49 % من الصادرات الصينية إلى القارة، أما صادرات الأسلحة الأمريكية إلى إفريقيا خلال العقد الماضي فقد بلغت 5.4 مليار دولار أمريكي، تم شراء 87% من قبل مصر والمغرب وحدهما، وحصلت الجزائر ومصر على 84.3 % من مبيعات الأسلحة الروسية[2]، لكن ما يشكل عائقا أمام الصين في مجال تجارة الأسلحة، هو تخلفها بسبب مشاكل الجودة، حيث تشير وزارة الدفاع الأمريكية إلى العديد من أوجه القصور في الجودة، التي تجعل الصين عاجزة عن توسيع أسواق تصديرها، إلا أن انخفاض السعر يجعل الأسلحة الصينية مرغوبة بالنسبة للعديد من الدول، لا تتوقف صادرات الصين عند آسيا وإفريقيا فقط، وإنما وصلت إلى الأمريكيتين حيث بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة الصينية للأمريكيتين عام 2018 حوالي 577 مليون (TIV)، وتتركز صادرات الأسلحة الصينية في الأمريكيتين في فنزويلا بنسبة 85.8% في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، أما روسيا فقد سيطرت على كاراكاس بنسبة 59.6% من وارداتها من الأسلحة، ورغم قدرتها على تصدير الأسلحة بشكل موسع في العالم، بلغت واردات الصين من الأسلحة الأوروبية 13.7 مليار (TIV)، بينما تصدر لها 26 مليون (TIV) من أسلحتها الخاصة، وتستطيع الصين أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في مجال صناعة الأسلحة، بفضل الاستثمارات الضخمة في البحث والتطوير، بحيث تحتل الصين

1 - **How Dominant is China in the Global Arms Trade ?,** https://chinapower.csis.org/china-global-arms-trade/, date of view : 06/09/2022 23:16.
2 - https://chinapower.csis.org/china-global-arms-trade/, Ibid.

المرتبة الثانية في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير، بالإضافة إلى استفادة الصين من الأسلحة الروسية فقد بلغت وارداتها سنة 2005 حوالي 60.2%، إلاّ أنها انخفضت لتصل إلى 18.7% عام 2020 بسبب تنامي قدرة الصين على إنتاج أنظمة أسلحة متطورة محليا، واستفادتها من تطوير التكنولوجيات الأجنبية، ما يساعدها على الاستغناء التدريجي على الواردات الأجنبية من الأسلحة[1]، يمثل سباق التسلح الذي تخوضه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مبررا كافيا لباقي دول العالم من أجل الاستعداد لحروب ممكنة مُستقبلاً تكون أكثر دماراً وتوسّعاً، ومثلما أشرنا إلى بوادر قيامها خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من خلال تصعيد التوتر التجاري بينهما، أصبحت الدول تتسارع لاقتناء الأسلحة المتطورة عالية التقنية، من أجل ضمان مكانتها مستقبلا، ولا يمكننا وفق المنظور الواقعي أن نوجه الاتهامات إلى باقي الدول من انتهاج هذه الخطوة الحذرة، إذا كنا أمام سباق فعلي للتسلح بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم.

ورغم أن إدارة الرئيس "دونالد ترامب" حاولت السيطرة على انتشار الأسلحة الاستراتيجية مع إقدامها على تجديد معاهدة تخفيض الأسلحة "ستارت الجديدة" في فيفري 2021، أصرّ المسؤولون الأمريكيون على أن تمديد هذه المعاهدة لابد أن يشمل الصين أيضا، إلا أن هذه الأخيرة رفضت ذلك بحجة ضرورة تطوير ترسانتها النووية، التي تعد الأصغر بالنسبة للقوى النووية الأخرى، وقد تمَّ التطرّق لذلك من خلال عرض قوتها النووية، ومن الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية والسيطرة على انتشارها، هو أنّ بكين تعمل بسرعة كبيرة على تضييق الفجوة في قوتها العسكرية الشاملة مع واشنطن، بالإضافة إلى التحديث النووي الصيني الذي يتم بوتيرة أسرع من القوى النووية الكبرى الأخرى على مدى العقود الثلاثة الماضية، ممّا يجعل واشنطن قلقة بشأن المسار المستقبلي، والهدف الذي تسعى الصين إلى تحقيقه من خلال تعزيز قوتها النووية[2]، لكن ما تقوم به الصين من تحديث لقوتها العسكرية، ما هو إلا انعكاس لعدم اهتمام واشنطن بالالتزام باتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ومواصلتها تحديث قوتها النووية، وتطوير عتادها العسكري بدليل ما خصّصته من ميزانية ضخمة لوزارة الدفاع، لذلك فإن الإصرار الأمريكي لتعزيز

1 - https://chinapower.csis.org/china-global-arms-trade/, Ibid.

2 - Ankit Panda, **The United States, China, and the Future of Arms Control**, published on : 08/07/2020, https://thediplomat.com/2020/07/the-united-states-china-and-the-future-of-arms-control/, date of view : 07/09/2022 19:12.

سياسة الحد من التسلح، ليس إلا ذريعة تستخدمها الادارة الأمريكية لعرقلة التطور الصيني في هذا المجال، وبالتالي الانفراد بامتلاك الأسلحة الاستراتيجية، وتجارة الأسلحة في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: انعكاسات تنامي القوة العسكرية الصينية على مناطق النفوذ الامريكية.

يعتبر الأمن مطلبا أساسيا تسعى الدول إلى تحقيقه، حيث أصبحت الدول تتنافس من أجل تحقيقه، وباعتباره شرطاً أساسيًّا لتحقيق التنمية للدول، فإنّ هذه الأخيرة تربط علاقات عديدة، في إطار تحقيق المنفعة المتبادلة وتحقيق المصلحة الوطنية، إلاّ أنّ بعض الصور الأخرى من تحقيق هذه المصلحة أتت بواسطة البحث عن مجالات نفوذ خارج حدود الدول، تعمل على ضمان استمرارية توفير ما تحتاجه الدول القوية.

وفي هذا التحوّل برز من جديد مصطلح "مجال النفوذ" (Sphere of Influence) الذي ظهر لأول مرة، خلال تقسيم إفريقيا في مؤتمر برلين عام 1884 – 1885، حيث قُسِّمت القارة بين بريطانيا؛ وبلجيكا؛ وفرنسا؛ وألمانيا؛ وإيطاليا؛ والبرتغال؛ وإسبانيا، كما قسمت الاتفاقية الثنائية خليج غينيا بين بريطانيا العظمى وألمانيا، حيث تعهد كل منهما بعدم التدخل في مصالح الطرف الآخر[1]، وتُعرّف مناطق النفوذ بأنّها تلك التشكيلات الدولية التي تحتوي على دولة واحدة مُؤثرة، التي تتمتع بسلطة متفوقة على الآخرين، هي عادة إقليمية من حيث توفيرها مزايا دفاعية، وتسمى أيضا بالدول العازلة، وأحيانا تكون دُول عميلة أو صديقة، كما سعت الدول الكبرى إلى توسيع حدودها لضمان مناطق عازلة، تقف بينها وبين الأنظمة القوية التي أرادت السيطرة عسكريا على حدود بعيدة عنها[2]، مثلما تتعامل الولايات المتحدة الأمريكية حاليا مع الصين، فهي تحاول كسب العديد من مناطق النفوذ القريبة جغرافيا من الصين، لتكون على علم بكل تحركاتها في المنطقة، خاصة فيما يخص نشاطاتها العسكرية في بحر الصين الجنوبي، تريد واشنطن تقويض واحتواء التقدم الصيني نحو مناطق نفوذ جديدة قد تُشكّل تهديدا للمصالح الأمريكية، لذلك تقوم بمناورات تبدو مُستفزة للصين، أهمّها تصدير الأسلحة لتايوان ودعم استقلالها، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

---

1 - Chas Freeman, **About Spheres of Influence**, published on : 09/03/2022, https://chasfreeman.net/about-spheres-of-influence/, date of view : 09/09/2022 20:16.

2 - Ryan McMaken, **Yes, The US Has Its Own 'Sphere Of Influence' And It's Huge – OpEd**, published on : 08/03/2022, https://www.eurasiareview.com/08032022-yes-the-us-has-its-own-sphere-of-influence-and-its-huge-oped/, date of view : 09/09/2022 10:47.

إنّ سعي القوى العظمى لم يتغير في مواصلة سياستها لظم مناطق نفوذ كلّما دعت الضرورة، وذلك لأجل الأهداف الآتية:

- الحد من الاستقلالية الفعلية للدول الصغرى؛
- حرمان القوى الأخرى من النفوذ في المنطقة ومنعهم من تعزيز تواجدهم؛
- رفض الاستخدام الإستراتيجي للأراضي أو الموارد للخصوم المحتملين؛
- منع دمج الدول العازلة المحتملة في مناطق نفوذ الآخرين؛
- ضمان التوافق الأيديولوجي أو الولاء للدول العاملة ونخبها؛
- ممارسة سيطرة شبه الإمبريالية على الدول الصغرى؛
- الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الأراضي التي يتم من خلالها توفير موارد الطاقة؛
- استبعاد المنافسين من الأسواق ومنعهم من السيطرة عليها.

فقد بدأ تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على مناطق نفوذ منذ "مبدأ مونرو"، لكن بمجرد انخراطها في الصراع مع الاتحاد السوفيتي من أجل الهيمنة الاستراتيجية والأيديولوجية على العالم، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء مناطق نفوذ جديدة، خارج نصف الكرة الغربي على أساس المعاهدات التي توفر الحماية للدول من الخطر السوفيتي، هذا ما أدّى إلى انضمام العديد من الدول في أوروبا وآسيا في هذا السياق، وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بدرجات متفاوتة من الولاء مقابل الحماية، حيث شكلت هذه الدول عامل استقرار مهم في إطار النظام ثنائي القطب[1].

وعلى هذا الأساس يشتدّ التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، للحصول على مناطق نفوذ في كل أنحاء العالم، ففي حين كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على نصف الكرة الغربي سابقاً، أصبح هدفها الحالي الهيمنة على العالم ككل، لكن لتحقيق هذا الهدف يتصادم الطموح الأمريكي، مع ما تسعى إليه الصين بالاعتماد على قوتها الناعمة في التوسع، وعلى الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال تسهيل التعاملات التجارية وربط علاقات غير مشروطة مع الدول، هذا ما منحها أفضلية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، في التعاملات الاقتصادية خاصة مع الدول النامية، بالإضافة إلى دبلوماسيتها العلمية، حيث رأينا كيف اجتاحت القطب الشمالي مع أنها

1 - Chas Freeman, Ibid.

دولة غير قطبية، وأثبتت تواجدها من خلال الاستثمارات الضخمة لتضمن مناطق نفوذ في أقصى الشمال، ولقد تكلمنا أيضا عن دبلوماسيتها الصحية، التي ظهرت بقوة خلال جائحة كورونا كوفيد – 19، عندما تراجع الدور الأميركي العالمي، ما منحها القدرة على كسب ولاء جميع دول العالم المتضررة من الوباء، وكان ذلك عن طريق تقديم الدعم والمساعدات المادية، إن تعزيز الدور الإقليمي والدولي لقوة عظمى مثل الصين، فتح لها العديد من مجالات النفوذ عبر العالم، خاصة مع "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2013، هذا ما يؤدّي إلى تحقيق شبكة علاقات متغلغلة عبر العالم، تسهّل من عملية التبادلات مع الصين في جميع القطاعات، وهذا ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا فعليّا لمناطق نفوذها عبر العالم، ليس ذلك فقط وإنما اعتبار الصين ككل تهديدا لهيمنتها على العالم.

لقد أدّى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى بقاء العراق وسوريا وحيدتين، فراهن العراق على إمكانية تخفيفه للإنهاك المالي، الذي كان نتيجة حربه مع إيران لثماني سنوات، فقام بالاستيلاء على الكويت من أجل ثرواتها النفطية، وكان الرد على ذلك قيام تحالف بتفويض من الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية هدفه تحرير الكويت، وقد أرادت سوريا الانضمام إلى هذا التحالف في رغبتها في استكشاف العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية كبديل عن الاتحاد السوفيتي المتلاشي إلا أنه تم رفضها بسبب عدائها لإسرائيل، عام 2003 غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق وأطاحت بحكومته، وحاولت دمجه في مجال النفوذ السياسي العسكري الأمريكي، وقد أرادت واشنطن التقرب من إيران، لكن فشلت جهودها في هندسة تغيير النظام السوري، هذا ما سمح بترسيخ النفوذ الإيراني، وتوفير الفرصة المناسبة لعودة النفوذ الروسي خلال حكومة الأسد، في أثناء إقامة الولايات المتحدة وجود عسكري غير قانوني في سوريا، أصبحت الصين المشارك الأجنبي البارز في الاقتصاد العراقي، لتتراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط مع القرن الحادي والعشرين، على الرغم من تجدد النفوذ الروسي في المنطقة، إلا أنّ الصين أصبحت قوة عظمى كأكبر شريك اقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، ممّا دفع لتحرر هذا الأخير من هيمنة أية قوة عظمى عليه[1]، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في آسيا، تلاشت مُبررات التعاون الاستراتيجي بين بكين وواشنطن، وحلّت مكانها الخلافات الأيديولوجية بعد تنامي القوة الصينية في مختلف

1 - Chas Freeman, Ibid.

المجالات، وأصبح المخططون العسكريون في البنتاغون، ينظرون إلى الصين على أنها منافس مهدد للمصالح الأمريكية، لذلك عزمت واشنطن بعد الحرب الباردة على منع صعود أي قوة في أي مكان من العالم قد تنافسها، فبدأ الجيش الأمريكي بتكثيف الأنشطة العسكرية العدوانية على طول حدود الصين، من أجل تحقيق التوازن مع القوة الصينية المتزايدة، لكن بعجز الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بقيادتها الاقتصادية السابقة في منطقة شرق آسيا، أصبحت تركز على الصين بشكل منفرد، هذا ما ترك المجال مفتوحا أمام روسيا لربط علاقات وطيدة مع الصين، فأصبح كلاهما يمثلان خصما أيديولوجيا وجيوسياسيا للأطماع الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى تنسيق السياسات والإجراءات الصينية – الروسية الموجهة من أجل تقليل التواجد العسكري الأمريكي، المهدد لكل منهما في شرق آسيا، لذلك تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية من "مناطق النفوذ" وبدأت بمعارضة الاعتراف بها، وذلك لأنها تتطلع إلى دفع العالم بأسره إلى دائرة نفوذها، وقد كتب "جراهام أليسون" (Allison Graham) في مجلة "Foreign Policy" عام 2020، أنه:

" عندما يتعلق الأمر بإعلان نهاية مجالات النفوذ، في أذهان دعاة الهيمنة الأمريكية العالمية في واشنطن، هذا يعني استبدال الفكرة القديمة لمناطق النفوذ متعددة الأقطاب، بمنطقة نفوذ واحدة، وهي نظام عالمي تُهيمن عليه واشنطن".[1]

بدأت الهيمنة الأمريكية تتلاشى، بعد إدراك واشنطن ضرورة دخولها لما تسميه "حقبة جديدة من المنافسة بين القوى العظمى"، حيث تستخدم الصين وروسيا قوتهما بشكل متزايد، لتحقيق المصالح والقيم التي تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالح واشنطن، إلّا أن صُنّاع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، يأخذون الأمور على محمل الجد وبقلق وشك كبيرين، محاولين استيعاب ما تعنيه هذه الحقبة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وما هو الدور الذي يجب عليها القيام به في العالم من أجل الحفاظ على مكانتها الدولية، لكن رغم استمرارية القادة الأمريكيين في الإعلان عن طموحات كبيرة، فإنّ الاعتماد على وسائل ضئيلة سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق نتائج ضئيلة أيضا، إذ يرى الكاتب غراهام أليسون، أن النظام الأحادي القطبية قد انتهى، وبالنسبة للولايات المتحدة

1 - Ryan McMaken, Ibid.

الأمريكية، سيتطلب ذلك قبول حقيقة، أن هناك مناطق نفوذ في العالم اليوم، وأنها ليست كلها مناطق أمريكية.[1]

لا يبدوا أنّ إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، ستكون أقل عدائية للصين من إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب"، فاعتبار اجتياح الصين لمناطق نفوذ جديدة من خلال مبادرة الحزام والطريق، مع كسب ولاءات وتحالفات الدول خاصة الواقعة على طول طريق الحرير، من شأنه تهديد المصالح الأمريكية في العالم، ومنه تهديد الأمن القومي الأمريكي ككل، لذلك يحاول الرئيس "جو بايدن" البقاء قريبا من منطقة شرق آسيا، من أجل مراقبة ما يمكن للصين تخطّيه من قوانين دولية، فيما يخص البحر الصيني الجنوبي وقضية تايوان، ولقد سبق وأن تطرقنا إلى العذر الجديد الذي طرحته إدارة الرئيس "جو بايدن" على الكونغرس، لتضع الصين في أجندتها الحالية والمستقبلية كتهديد بالغ الخطورة، وهو قضية حقوق الانسان وبالتحديد حقوق مسلمي الإيغور، فهل دفاع الرئيس الأمريكي عن الإسلام والمسلمين في الصين بالتحديد، سيمنحه منافذ موثوقة للتدخل في القارة الآسيوية بعد قبول الكونغرس والرأي العام العالمي؟ هذا ما ستكشفه السياسات الخارجية الأمريكية مستقبلاً، وردود الأفعال الصينية تجاه أي تدخل في شؤونها الداخلية، أو علاقاتها الإقليمية والدولية.

أما فيما يخص القارة الإفريقية، اتضحت العلاقات بين آسيا وإفريقيا منذ عام 1955 مع مؤتمر "باندونغ"، كان حينها الهدف منه تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي ومحاربة الاستعمار ودعم الحركات التحررية في القارة، وكانت أولى العلاقات التي أيدت التواجد الصيني في إفريقيا هي سياسية بالدرجة الأولى، حيث وجدت الصين في هذه الدول الناقمة على الاستعمار حلفاء لها، يساندونها في المحافل الدولية في القضايا التي من شأنها إثارة المشاكل كقضايا حقوق الانسان، والاعتراف بتايوان، خاصة بعد أحداث ميدان تيان آن مين والعقوبات التي فُرضت على الصين، لم تجد هذه الأخيرة إلا إفريقيا كحليف يساندها في تلك الفترة الحرجة من الحظر[2]، لقد مهّدت الصين لتواجدها في إفريقيا خلال الثورة الثقافية، حيث قدّمت مساعدات لإفريقيا بقيمة 988 مليون يووان، رغم المشاكل الاقتصادية الداخلية التي كانت تعاني منها، إلّا أنها نجحت في ربط علاقات دبلوماسية وطيدة مع

---

1 - Graham Allison, **The New Spheres of Influence**, published on : 03/2020, https://www.belfercenter.org/publication/new-spheres-influence, date of view : 10/09/2022 16:58.

2 – ريمة كاية، القوة الناعمة الصينية في إفريقيا: الأدوات والوسائل، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد 16، العدد 02، جوان 2021، ص 19.

19 دولة إفريقية، ارتفع عددها مع منتصف الثمانينات إلى 44 دولة إفريقية [1]، وبالمقابل قدمت الصين العديد من المساعدات لإفريقيا بتبنيها القوة الناعمة، ولم تكن هذه الأخيرة مماثلة للاستراتيجية الأوروبية والأمريكية، القائمة على الاستعمار أو المساعدات المشروطة، وإنما كانت في كثير من الأحيان عبارة عن قروض بدون فوائد، هذا ما عزّز العلاقات الصينية – الإفريقية، التي قامت على ايديولوجية التعايش السلمي؛ والاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ والمساواة؛ والمنفعة المتبادلة، وتقوم الصين بتوطيد العلاقات مع إفريقيا لعدّة أسباب أهمها:

- الحد من التغلغل الغربي في القارة الافريقية خاصّة الأمريكي.
- تعزيز التبادلات التجارية خاصة في إطار "مشروع الطريق والحرير".
- ضمان الإمدادات الطاقوية في ظل المنافسة مع الولايات المتحدة.
- احتواء النفوذ الياباني الذي يسعى إلى ضم أصوات الدول الافريقية في هيئة الأمم المتحدة، من أجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.
- ضمان الدعم الافريقي في قضية النزاع بين الصين واليابان حول المناطق الاقتصادية الخالصة في بحر الصين الجنوبي[2].

وتعبيرا عن الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية، قام الصينيون بالاستثمار في منتصف التسعينيات، عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات الصينية الإفريقية، وتم عقد منتدى التعاون الصيني الإفريقي سنة 2000، حيث يجتمع رؤساء الدول ورجال الأعمال مرة كل ثلاث سنوات[3].

وفي الكتاب الأبيض الصادر عن الحكومة الصينية لسنة 2011، الذي ورد فيه سياسة المساعدات الخارجية، قامت وزارة المالية بتصنيف المساعدات كالآتي:

- المنح: تشمل الإعانات المقدمة لمشاريع بناء المستشفيات، والمدارس، والمساكن منخفضة التكلفة، ومشاريع إمدادات المياه، والمساعدات الطارئة.

---

1 – مصطفى جالي، **الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟**، تاريخ النشر: 2021/09/12 https://studies.aljazeera.net/ar/article/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/11 16:25.

2 - Zohra Filali, LA CHINE EN AFRIQUE : COOPÉRATION OU DOMINATION ?, **Revue Idara**, volume 19, numéro 01, juin 2009, page 75.

3 – مصطفى جالي، مرجع سابق الذكر.

- القروض بدون فوائد: تضمن المرافق العامّة، مشاريع تحسين سُبل العيش.
- القروض التساهلية: تشمل مشاريع البنية التحتية الكبيرة والمتوسطة الحجم ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية[1].

لكن مع نهاية الحرب الباردة وتنامي الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، رأى العديد من الكتّاب الأمريكيين ضرورة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالدور العالمي في النظام الدولي الجديد، من بينهم "صامويل هنتغتون" (Samuel Huntington)، الذي أشاد بالقوة الشاملة، التي تعطي للولايات المتحدة الأمريكية أحقية انفرادها بالهيمنة، نظرا لتوفر جميع مصادر القوة فيها، وهو نفس ما عبّر عنه "زبيغنيو بريجنسكي" (Zbigniew Brzeziński)، عندما اعتبر أنه لم يعد هناك مثيل لقوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها هي الضامن الأساسي لاستقرار وأمن العالم، لأن قوتها العسكرية لا مثيل لها، وفعالية ونشاط اقتصادها يضمن صحة الاقتصاد العالمي وحركيته[2]، وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية هيمنة كبيرة خارج مناطق نفوذها، لتصل لاعتبار العالم ككل منطقة نفوذها الفعلية.

بالمقابل لم تواجه الصين صعوبة كبيرة في التغلغل في إفريقيا، فقد كانت هذه الأخيرة تعاني من مخلّفات الاستعمار، الذي كان يستنزف مواردها دون مقابل، فمع انهيار الاتحاد السوفياتي قبل عشر سنوات، كانت لفرنسا 100 قاعدة عسكرية في إفريقيا، خاصة بعد اكتشاف النفط في منطقة خليج غينيا، لقد كانت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا تقوم على بعض القضايا الأساسية، وهي:

- ضمان ابتعاد الدول الإفريقية عن خطر الشيوعية؛
- حماية خطوط التجارة البحرية؛
- الوصول إلى مناطق النفط والمواد الخام؛
- دعم ونشر القيم الليبرالية خاصة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان[3].

---

1 – حسين قوادرة، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2019، ص 117.

2 – عبد الوهاب عميري، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحوّل القوة، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد 05، العدد 02، أفريل 2022، ص 775.

3 – أمينة رباحي، قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الافريقي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 15، ديسمبر 2020، ص 202.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تهتم كثيرا بالمجال التنموي في إفريقيا، مثلما كانت تهدف للحفاظ على الموارد الطاقوية خاصة النفط، هذا ما أدى إلى الإهمال الكبير والذي أتت الصين لتعوضه لِتُقيم علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الإفريقية على أساس التوازن الاستراتيجي، من خلال كسب حلفاء يباركون وجودها ويزيدون من نفوذها، ولعل ما يعزز ذلك هو طبيعة السياسة الصينية، التي لا تفرض قيمها أو ثقافتها على الدول الإفريقية، فهي تقدم نفسها كشريك وليس وصي، هذا ما أكدته الصين من خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي، عندما أعلنت تبنيها اللّآت الخمسة في علاقتها مع إفريقيا وهي كالآتي:

- لا تدخل في الشؤون الداخلية؛
- لا فرض للإرادة الصينية على تلك الدول؛
- لا قيود سياسية فيما يتعلق بالمساعدات؛
- لا تدخل في سعي الدول الإفريقية نحو مسارات التنمية التي تناسب ظروفها الوطنية؛
- ولا سعي إلى تحقيق مكاسب سياسية أنانية في مجال الاستثمار والتجارة.

وتعتبر هذه الاستراتيجية السبب الأساسي، وراء تحقيق نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري صيني في إفريقيا بأسلوب ناعم، عكس الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية[1]، ولقد أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأكثر أهمية لإفريقيا، بعد التوسع الذي شهدته التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي منذ 2019، حيث حققت التجارة بينهما في نفس السنة حوالي 192 مليار دولار، حيث شرعت الشركات الصينية المملوكة للدولة، بإنشاء مشاريع البنية التحتية الضخمة التي تضمنت السدود؛ والموانئ؛ والسكك الحديدية؛ وشبكات الاتصالات[2]، ومازالت الصين تربط القارة الافريقية عن طريق مبادرة الحزام والطريق، التي من شأنها تسهيل التبادلات التجارية بين الطرفين، وتقريب المسافات التي تجعل العلاقات وطيدة بالشكل الذي يُهدّد المصالح الأمريكية في القارة.

---

1 – محمد محياوي ومحمد هاملي، الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، أفريل 2022، ص 203.

2 - claire Brenner, **The Rise of Great Power Influence in Africa**, published on : 19/01/2021, https://www.americansecurityproject.org/the-rise-of-great-power-influence-in-africa/, date of view : 12/09 /2022 06:08.

حيث تشهد القارة تنافساً كبيرا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل ضمان موارد الطاقة للحفاظ على النمو، لكن ما يجعل الدول الإفريقية تفضّل الصين في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية المتبادلة، هو الرغبة الصينية الفعلية في تنمية القارة، وقد تجسّد ذلك من حيث حرصها على إنشاء البُنى التحتية مع تقديم الكثير من القروض غير المشروطة، والاستثمار في العديد من المجالات التي تعود بالمنفعة على الدول الافريقية، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تضع شروطا كثيرة، أولها الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتفعيل الحكم الرشيد.

بالإضافة إلى أن التواجد الأمريكي في القارة الافريقية، يقوم على التركيز على مناطق إقليمية معينة فقط كاختيار بعض الدول التي تخدم المصلحة الأمريكية، كجنوب إفريقيا والسنغال ونيجيريا مع التركيز على عسكرة القارة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بتمويل قوات إفريقية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وحماية مناطق نفوذها، وعلى عكس الصين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاربة الأنظمة "المارقة" لدعمها للإرهاب حسب زعمها، كالسودان وليبيا، وتشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل ما يرى جون ميرشايمر، أن استمرار النمو الاقتصادي الصيني يدفع الصين إلى سياسة الهيمنة على مجالات إقليمية آسيوية وإفريقية، بنفس الطريقة التي تهيمن من خلالها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، الأمر الذي يؤدي إلى مسابقة أمنية مع احتمالات كبيرة للحرب، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تركيزا على معطيات التغلغل الصيني في منطقة إفريقيا، خاصة بعد ارتفاع نسبة التعاملات التجارية والمالية، واحتلالها المراكز الأولى كأكبر مُصدّر ومستورد وأكبر احتياطي للنقد الأجنبي، وأكبر دائن للدول النامية، بنسبة تفوق نسبة البنك العالمي[1]، حاول الرئيس جو بايدن، إعادة العلاقات الأمريكية – الافريقية إلى سابق عهدها، خاصة مع المساهمات الكبيرة التي بذلتها واشنطن في مكافحة الإرهاب في افريقيا، وإقامة علاقات اقتصادية، على أساس المنفعة المتبادلة بين الطرفين، حيث تعهد الرئيس جو بايدن إلى عزم إدارته الالتزام، بتعزيز السلام، والازدهار، والديمقراطية في القارة الافريقية [2]. إلّا أنّ العداء الذي تسبب فيه الرئيس السابق "دونالد ترامب"، مع الدول الافريقية وخطاب الكراهية "أمريكا أوّلا"، أفسح

1 – نجية بلخيثر، صراع النفوذ في إفريقيا: بين التغلغل الاقتصادي الصيني، والتواجد العسكري الأمريكي، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، العدد 2، مارس 2016، ص 50.

2 - Claire Brenner, Ibid.

المجال للترحيب بالصين، لتصبح شريكا في المجال السياسي؛ والثقافي؛ والاقتصادي؛ والتكنولوجي؛ وحتى العسكري، مما زاد من القلق الأمريكي حول تنامي مصادر القوة الصينية.

لقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها الحق في توسيع مجالات نفوذها لتشمل العالم ككل، إلّا أنّ ما يعرفه العالم هو اجتياح صيني بطريقة ناعمة ليصبح هو الآخر مُهيمنا ليس على مناطق نفوذ مُحدّدة فحسب، وإنّما على العالم بأسره، فقد لا يكون الطموح الصيني هو اعتبار العالم منطقة نفوذ صينية بأكملها، لكن المعطيات والمؤشرات الاقتصادية خاصّة، والعسكرية والسياسية والدور الإقليمي والدولي من خلال انتهاج العديد من أشكال الدبلوماسية (الاقتصادية، والعلمية، والصحية، والناعمة، والذكية)، أصبح للصين دوراً قيادياً يهدد الهيمنة الأمريكية ليس على مناطق نفوذها فقط، وإنّما على النظام العالمي ككل.

المطلب الثالث: أهم القضايا الخلافية الأمنية الصينية – الأمريكية.

تطرقنا في العناصر السابقة للدراسة، إلى العديد من القضايا الخلافية بالتفصيل، والتي تعتبر أسبابا مباشرة لتنامي التنافس الصيني – الأمريكي وزيادة التوتر بينهما، لذلك تمّ ربط كل قضية بمجالها من أجل تحليلها بدقة ودراسة تداعياتها على العلاقات الصينية – الأمريكية، من بين هذه القضايا الخلافية: قضية حقوق الانسان؛ سرقة الملكية الفكرية؛ الخلافات التجارية، التحديثات العسكرية خاصّة النووية، ذكرنا من خلال كل هذه القضايا أنّ بعضا منها يُشكّل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، حسب الادعاءات الأمريكية، أمّا البعض الآخر فيُعتبر عرقلة للنمو الصيني حسب الادعاءات الصينية، كالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الصين.

في هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى قضايا خلافية أخرى، أكثر أهمية من حيث تأثيرها على سلمية العلاقات، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها في كثير من الأحيان تكون سببا في تصعيد الخلافات، لتصل إلى صراع يقوم فيه الطرفان باستفزاز بعضهما البعض، إمّا عن طريق الضغوطات الاقتصادية أو المناورات العسكرية حول مناطق نفوذ كل منهما، من بين أهم هذه القضايا نذكر ما يلي:

1. قضية جزيرة تايوان:

تُعتبر القضية التايوانية بالنسبة للقادة الصينيين، تحدِّيا سياسيًّا لا يقبل المُساومة أو التَّفاوُض، حيث يفصل تايوان عن البر الرئيسي مضيق تايوان، على مسافة تُقدّر بحوالي 140 كم، هذا ما يجعل الصين تَعتبرُ هذه الجزيرة جزء لا يتجزّأُ منها، وقد قبِلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأمر خلال فترة رئاسة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون"، بشرط تحقيق الوحدة بالتراضي بين الطرفين[1]، وعلى هذا الأساس تحُثُّ الصين جميع الدول للاعتراف بتبعيّة تايوان لسيادتها، بل وتشترط ذلك في تعاملها مع باقي الدول، تُمثِّلُ قضية تايوان عقبة رئيسية في تطور العلاقات الصينية – الأمريكية، وقد مرّر الكونغرس الأمريكي قانون العلاقات مع تايوان عام 1979 حيث يسمحُ باستمرار العلاقات غير الرسمية بين واشنطن وتايوان، مع توقيع معاهدة دفاع مشترك في نفس السنة، تضمنت ما يلي:

- اِعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أنّ حل القضية التايوانية بالطرق غير السلمية، هو تهديدٌ للأمن والسلم في غرب المحيط الهادي، ومنه تهديد المصالح الأمريكية؛
- تأكيد واشنطن استمرارها في تزويد تايوان بأسلحة دفاعية بغرض الحفاظ على أمنها؛
- تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمتلك جميع الصلاحيات لمقاومة أيّ تصرّف يهدف إلى تغيير ميزان القوى في تايوان.[2]

وقد تميزت العلاقات بين الصين وتايوان بالهدوء والسلمية في الثمانينيات، عندما طَمأنتْ الصين تايوان باقتراحها "دولة واحدة ونظامان"، لكنّ الحزب الحاكم الشيوعي أصدر ما يُعرف "بقانون مناهضة الاستقلال"، الذي ينص على حق الصين في استخدام كلّ الوسائل المشروعة وغير المشروعة ضد تايوان، في حالة إصرارها على الاستقلال، وبين أفعالٍ وردود أفعال بين الطرفين، زادت التدخلات الأمريكية بخصوص هذه القضية، خاصّة مع تولّي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للرئاسة سنة 2017، قطعت الولايات المتحدة الأمريكية علاقتها مع تايوان، من أجل تحسين العلاقات مع الصين، إلّا أنّها بقيت مُتعهِّدة بتزويدها بكافة الأسلحة الدفاعيّة، من أجل التصدّي لأيّ هجومات صينية محتملة على تايوان، لقد تميزت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بالتذبذب، والغموض الاستراتيجي

---

1 – نور الدين عفان، **تأثير الاستراتيجية الدفاعية لصون تزو على العلاقات الصينية الأمريكية في فترة ترامب – تايوان أُنموذجا**، ط 1، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2020، ص 100.

2 – وجيه أحمد عبد الكريم، مرجع سابق الذكر، ص 120.

تجاه القضية التايوانية، فهي تارة تعترفُ بالصين دولةً واحدة، وتارة أُخرى تُساعد تايوان من خلال بيعها أسلحة تواجه بها الصين حفاظا على أمنها واستقرارها، للعلم فإنّ تايوان تُعتبر من الدول المتطورة تكنولوجيًّا، حيث تحتوي على أكبر مصنع للرّقائق الإلكترونية، التي تدخل في الصناعات الدقيقة، لذلك تُصِرُّ الصين على ضمِّ تايوان من أجل حماية صناعاتها التكنولوجية[1]، تُمثِّل قضية تايوان الخلاف الرئيسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، خاصّة في فترة رئاسة الرئيس دونالد ترامب، وقد قامت صحيفة "Global Times" الصينية، بإدراج تحذير حول هذه القضية، حيث ورد أنه إذا دعمت الولايات المتحدة استقلال تايوان، وزادت مبيعات الأسلحة للجزيرة، فإنَّ الصين قد تُقدِّم الدعم لقوى مُعادية للولايات المتحدة، لقد تباينت مواقف الرئيس دونالد ترامب، بين تسليحه لتايوان واعترافه بمبدأ الصين الواحدة، هذا ما جعل الصين غير واثقة تماما في الموقف الأمريكي من قضية تايوان، وأنّ خطابات الرئيس دونالد ترامب تختلف حسب الظروف والمواقف، ولإغاظة الصين قام الرئيس الأمريكي بالتوقيع على قانون تبادل الزيارات الرسمية مع تايوان، مع أنّه قانون غير مُلزم إلاّ أنه يُعتبر استفزازا للصين والضغط عليها بقضية تايوان[2]، ففي كثير من المرات تحمل الخطابات الأمريكية تهديدا بضرورة استعمال القوة العسكرية لإحلال الأمن والسلم في منطقة شرق وجنوب آسيا، ليكون الرد الصيني مُشابها في حدّته وجديته، فقد وصفت وزارة الخارجية الصينية واشنطن أنّها "تلعب بالنار"، وقامت بتحذير الرئيس الأمريكي من "إساءة تقدير" تصميمها بشأن تايوان[3]، وهي نفس النقطة التي تحدثنا عنها سابقا من خلال كتاب ثيوسيديديس، فسوء التقدير الأمريكي لخطورة المواقف، وأخذ التحذيرات الصينية بجدية بخصوص تايوان، بإمكانه إشعال الحرب التي تتجنبها كلتا الدولتين.

إنّ إصرار الصين على ضمّ تايوان، له أولوية قصوى في السياسة الداخلية الصينية، فإخضاع جزيرة تايوان للسيادة الصينية سيؤمن لها السيطرة على الطرق الجنوبية، وبالتالي مُحاصرة اليابان، كما تهدف الصين إلى عدم إتاحة الفرصة لبقية أقاليمها الأخرى، في الانفصال والمطالبة بالاستقلال، فرغم تطورها في المجالات الاقتصادية؛ والتكنولوجية؛ والعسكرية، إلاّ أنّها ما زالت تُعاني من مشكلة

---

1 – نهى رجب، **أعوام من الجغرافيا القلقة "تايوان" الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب بين الصين وأمريكا**، تاريخ النشر: 2022/09/19، https://www.elfagr.org/4514670، تاريخ الاطلاع:2022/09/24 01:42.

2 – نور الدين عفان، مرجع سابق الذكر، ص 101.

3 – فاروق بسنت، **عاجل – تحذير صيني لأمريكا بشأن قضية تايوان**، تاريخ النشر: 2022/05/25، https://www.mobtada.com/world/1176167/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/25 16:35.

مطالبة بعض الأقليات بالانفصال، خاصّة "أقلية الإيغور" المسلمة[1]، التي أخذ الرئيس جو بايدن مسؤولية حمايتها من الجرائم الصينية تحت مُسمّى "مشروع الاسلاموفوبيا"، لكن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك إلى دعم استقلال تايوان، لما تُمثله من أهمية استراتيجية، فهي تُعتبر البوابة البحرية بين شمال وشرق وجنوب شرق آسيا، وتُوفر قاعدة عسكرية استراتيجية في الأزمات الإقليمية والعالمية، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمّ تايوان كحليف في آسيا، للحفاظ على أمن باقي حلفائها: اليابان؛ وفيليبين؛ وكوريا الجنوبية.[2]

لقد أصبحت رُدود أفعال الصين أكثر صرامة وجديّة، فهي تُبدي استعدادها لاستخدام القوة العسكرية، من أجل ضم تايوان وإخضاعها لسيطرتها، بالمُقابل تعهّدت إدارة الرئيس "جو بايدن" تكثيف تواصلها مع تايوان، والتزامها بتزويدها بوسائل الدفاع لحماية أمنها، وقد ورد عن وزارة الدفاع الأمريكية: أنَّ تايوان طلبتْ أحدث المساعدات، بما في ذلك قطع غيار عسكرية؛ وإصلاح الدبابات؛ والمركبات القتالية؛ والدعم الفني؛ واللوجستي، للحكومة الأمريكية، لقد حثّت هذه الأخيرة تايوان، على تحديث جيشها ليصعب على الصين مهاجمته، وقد أخطرت إدارة الرئيس "جو بايدن" الكونغرس، بنيّتِها في بيع أسلحة دفاعية بقيمة 1.1 مليار دولار لتايوان، إذا ما استمر التواجد العسكري الجوي والبحري للصين حول الجزيرة[3]، إلّا أن الرئيس الصيني لا يُريد التراجع عن أحقّيّته في تايوان.

وقد ألقى الرئيس الصيني "شي جين بينغ" سنة 2019، خطاباً كَرَّر فيه اقتراحه طويل الأمد بشأن تايوان، من خلال دمجها في البر الرئيسي في إطار "دولة واحدة ونظامان"، ولتحقيق ذلك ترفض الصين مُشاركة تايوان كعضو، في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، رُغم احتجاج "تايبيه" على استبعادها المتواصل[4]، ورغم تحديد ثلاث بيانات صادرة عن كل منَ الولايات

1 – نور الدين عفان، مرجع سابق الذكر، ص 111.

2 – المرجع نفسه.

3 - Eric Beech and Michael Martina, **U.S. approves possible sale of military assistance to Taiwan**, published on: 16/07/2022, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/us-approves-possible-sale-military-assistance-taiwan-2022-07-15/, date of view: 25/09/2022 02:24.

4 - Lindsay Maizland, **Why China-Taiwan Relations Are So Tense**, published on: 03/08/2022, https://www.cfr.org/backgrounder/china-taiwan-relations-tension-us-policy-biden, date of view: 26/09/2022 08:24.

المتحدة الأمريكية والصين سنة 1972؛ و1978؛ و1982، تُحدِّدُ قوانين العلاقات الأمريكية مع تايوان، وتُقرّ هذه الوثائق بأنه:

- لا يوجد سوى صين واحدة وتايوان جزء منها، وأنّ جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين.
- المحافظة على العلاقات الثقافية والتجارية وغيرها مع تايوان من خلال المعهد الأمريكي في تايوان.
- يُرفض استخدام أي قوة لتسوية النزاع.
- الالتزام ببيع الأسلحة لتايوان للدفاع عن أمنها.
- الحفاظ على القدرة على الدفاع عن تايوان مع عدم الالتزام في الواقع بالقيام بذلك، وهي ما يُعرف بسياسة "الغُموض الإستراتيجي".[1]

من خلال هذه القوانين تهدف الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الحفاظ على الأمن والسلم في مضيق تايوان، وقد ناشدت كُل من بكين وتايبيه للحفاظ على الوضع الراهن، مع تحديد موقفها الرافض لاستقلال تايوان، ألاّ أنّ سياسة الغموض الاستراتيجي التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية على مدى عقود، هي من أجل الحفاظ على توازن دقيق، بين دعم تايوان ومنع نشوب الحرب مع الصين، لأن واشنطن تدرك أن تايوان ستكون السبب الرئيسي لاستخدام القوة العسكرية، واللجوء إلى خيار الحرب مع الصين، ومع توالي الإدارات الأمريكية وقبولها لهذه السياسة، وصلت الولايات المتحدة الأمريكية مع قدوم الرئيس "جو بايدن" إلى وضع حدٍّ لاستمرارية هذا الموقف، تجاه كل من الصين وتايوان، حيث صرّح في العديد من المرات، أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للدفاع عن تايوان، إذا ما تمت مهاجمتها من قبل الصين، رُغم أن مسؤولو البيت الأبيض تراجعوا عن تعليقاته، قائلين أنّ السياسة لم تتغير، خوفًا من ردود أفعال الصين، التي قد تكون عنيفة تجاه واشنطن[2].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق العلاقات مع تايوان، في فترة رئاسة الرئيس "دونالد ترامب" رغم اعتراض الصين، حيثُ تمّ بيع ما قيمته 18 مليار دولار من الأسلحة للجيش التايواني، والكشف عن مُجمَّع بقيمة 250 مليون دولار، لسفارتها الفعلية في "تايبيه"، وقد اتبعت إدارة

1 - Lindsay Maizland, Ibid.
2 - Ibid.

الرئيس "جو بايدن" نهجا مشابهاً لذلك، بتعزيز العلاقات التجارية عن طريق بيع المزيد من الأسلحة، ويرى المحلِّلون الأمريكيين، أنَّ تنامي القوة العسكرية الصينية وزيادة النشاطات العسكريّة حول تايوان، بالإضافة إلى تدهور العلاقات عبر مضيق تايوان، كلّها أسباب قد تُؤدي إلى نشوب صراع، يكون بداية المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولأنّ هذه الأخيرة لم تستبعد استخدام القوة لإعادة توحيد تايوان مع البر الرئيسي، لم تستبعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى، الدفاع عن تايوان إذا تم الهجوم الصيني، وفي تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية لعام 2021، ورد أنّ جيش التحرير الشعبي الصيني يستعد على الأرجح لحالة الطوارئ، لتوحيد تايوان مع جمهورية الصين الشعبية بالقوة، مع ردع، أو تأخير، أو نفي، أي تدخل لطرف ثالث، مثل الولايات المتحدة الأمريكية[1].

2. قضية بحر الصين الجنوبي:

يمثل هذا البحر أهمية إستراتيجية بالنسبة للصين، فهو بوّابة عبور لأكثر من نصف السفن التجارية في العالم، حيث تُقدر قيمة البضائع التي تحملها تلك السفن أكثر من 5 تريليون دولار سنويا، كما أن هذه المنطقة غنية بالموارد الطاقوية، حيث أشارت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، إلى الإمكانيات النفطية لهذا الإقليم، بحوالي 28 مليار برميل، بينما تُشير التقديرات الصينية، إلى أنّ إجمالي الاحتياطيات يمكن أن يصل إلى 213 مليار برميل، في بحر الصين الجنوبي، ويبلغ حجم احتياطي النفط المستغل 5.5 مليار طن، أمّا حجم الغاز الطبيعي فهو 12 تريليون طن متر مكعب[2]، لذلك يُعتبر بحر الصين الجنوبي محل تنافس شديد، سواء بين الصين والدول الإقليمية المحيطة به، أو بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تنامي القوة العسكرية الصينية البحرية، وعلى هذا الأساس تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، للحد من هذه القوة العسكرية، للحفاظ على هيمنتها الإقليمية والعالمية، وكذلك من أجل الالتزام بحماية حلفائها في المنطقة[3].

1 - Lindsay Maizland, Ibid.

2 - Djamila Tayeb, SOUTH CHINA SEA: WHAT AMBITION FOR CHINESE POWER? **Magazine of Dirassat & Abhath**, Volume 11, Issue 02, june2019 , page 47.

3 – عبد المالك حطاب وإبراهيم مشعالي، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 750.

الشكل 22: خريطة المناطق المُتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي



المصدر: https://www.omandaily.om/، تاريخ النشر: 2017/11/13، تاريخ الاطلاع: 08:04 2022/10/18

لقد زادت حدّة التوترات في بحر الصين الجنوبي منذ سنة 2015، بسبب قيام الصين باستصلاح أراضي بحرية في المنطقة، انطلاقا من سياستها التوسعية، التي تُطلق عليها اسم "خط القطاعات التسعة" وقد أنشأت الصين جزرا اصطناعية في "سبراتلي"، ما جعلها تدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتهمتها بمحاولة فرض سيطرتها على الجزر محل النزاع، وتقوم واشنطن بعمليات الملاحة بكل حرية في هذه الجزر كرد فعل للتجاوزات الصينية، كما أنها تقود تحالفا مع حلفائها الإقليميين، لتعزيز الالتزام من أجل وقف بكين عن تغيير الوضع القائم في الجزر، لاسيما أنها ترتبط باتفاقية الدفاع المشترك مع الفلبين، والتي تُعتبر حليفا قويّا للولايات المتحدة الأمريكية، وطرفا أساسيا في النزاع مع الصين[1]. تحاول الصين تأكيد أحقيتها على بحر الصين الجنوبي، رغم دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأطراف المتنازعة، بهدف أن يكون لها في تلك المناطق، نفوذٌ لمراقبة الصين، وقد تم تحديد الأهداف الدفاعية الصينية، فيما يخص بحر الصين الجنوبي كالتالي:

- صيانة الأمن والوحدة القومية واحتواء القوى الانفصالية؛
- تعزيز بيئة أمنية تساعد على التنمية السلمية للصين؛

1 – جوناثان بيركشير ميلر، **بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم**، تر: كريم الماجري، تاريخ النشر: 2016/06/06، https://studies.aljazeera.net/en/node/4053، تاريخ الاطلاع: 2022/09/16 17:54.

- ضمان التحديث الشامل والمنسق والمستدام للجهاز العسكري؛
- تعزيز مهارات القوات المسلحة، من خلال تطوير الإعلام الآلي؛
- إقامة دفاع نشاط وتعزيز إستراتيجية التسلح النووي للدفاع عن البلاد؛
- صيانة الحدود والمجال الجوي الساحلي والإقليمي؛
- حماية الحقوق والمصالح البحرية؛
- حماية المصالح القومية على الأراضي وفي المجال الإلكتروني وحماية الصين في الخارج[1].

لذلك تعمل الصين على تطوير قواتها البحرية، لمنافسة التفوق البحري الأمريكي في المحيطين الهادي والهندي، لأنّ التحكم في المنافذ البحرية يعني تهديد الإمدادات الطاقوية للصين، وكذلك تبادلاتها التجارية مع العالم، حيث تنقل الصين حوالي 60% من تجارتها عن طريق البحر، كما أن أمنها الاقتصادي يرتبط بشكل وثيق ببحر الصين الجنوبي[2]، إن الارتفاع المتزايد في الطلب على الطاقة من طرف الصين، يتماشى بِشكلٍ مُتصاعد مع سرعة نمو اقتصادها، بالإضافة إلى زيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة عدد سكانها، لكنّ قيام الصين بتحقيق أمنها الطاقوي، يتصادم في كثيرٍ من الأحيان مع الوجود الأمريكي، كقوة مُهيمنة ومُتحكمة في مسارات الطاقة، وذلك من خلال السيطرة على خطوط الملاحة الدولية، التي تمرُّ عبرها إمدادات الطاقة الصينية، مثل "مضيق مالقا" [3]، حيث يُعدُّ هذا المضيق مِنْ أهم المضايق الملاحيّة ذات الأهمية الجيوسياسية، المسؤول عن مرور تجارة أوروبا إلى شرق آسيا، ونفط الخليج إلى اليابان؛ وأستراليا؛ والصين؛ وكوريا، وتمر عبر هذا المضيق حوالي 300 سفينة يوميّا، من بينها 25 ناقلة نفط، يربط هذا المضيق جغرافيا بين المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي، والمحيط الهندي، كما يخضع لسيادة الدول الساحلية ماليزيا؛ إندونيسيا؛ وسنغافورة، أما القوى المتنافسة عليه فهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل كبير الصين والهند[4].

---

1 – شريفة كلاع، النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 5.

2 – شريفة كلاع، مرجع سابق الذكر، ص 5.

3 – ماهر إسماعيل إبراهيم، المصالح الدولية في بحر الصين الجنوبي دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلّة الدراسات الأكاديمية**، المجلد 02، العدد 04، العراق، 2022، ص 108.

4 – منى بوزراع وجمال منصر، مرجع سابق الذكر، ص ص 76 – 77.

أمّا من حيث القيمة في إجمالي الحمولة التي تمر من بحر الصين الجنوبي، فهي تصل إلى 525 مليون طن متري، بقيمة إجمالية تصل إلى 390 مليار دولار، تُعطي الصين أولوية كبيرة لارتباط السلم الداخلي بالتنمية، حيثُ تسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية، واستثمارات هامّة مع الدُّول الإقليميّة، وتسعى إلى إقامة علاقات دبلوماسية وسلميّة، لأنّها تعلم أنَّ أيّ تهديد تقليدي، يُؤثر على مصالحها في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، لأنّ أيّ نزاع مع دولة مثل الهند، قد يُؤدي إلى عرقلة مصالحها بشكلٍ كبير، في هذا المحيط الاستراتيجي الهام بالنسبة للصين، كما أنَّ إطلاق الحكومة الصينية "لمبادرة الحزام والطريق"، تعتمدُ بشكلٍ كبير على استراتيجية "عقد اللؤلؤ"*، حيثُ دعّمتْ الصين هذه المنطقة بحوالي 900 مليار دولار[1]، تعتبر كافية لتحقيق الطموحات والأهداف الصينية في المنطقة، ولنجاح ذلك تعمل الصين على تطوير قواتها البحرية، كأولوية ضمن أهدافها الاستراتيجية، دون إثارة مخاوف جيرانها أو جميع دول العالم، حول سلمية صعودها السلمي[2]، بالمُقابل تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال هذا النزاع القائم بين الصين والدول الإقليمية، من أجل الحد من القوة الإقليمية الصينية، فرغم دعوة الصين للولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في هذا النزاع، إلّا أنّ هذه الأخيرة تُصِرّ أن تكون طرفا فيه وفق اعتبارات مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات المائية في المنطقة، وحماية حركتها التجارية في آسيا، وبهذا الصدد قام "صامويل هنتغتون" بطرح تساؤل رئيسي، حول هذا التنافس حيث قال:

"هل من الضروري للولايات المتحدة الأمريكية أن تذهب للحرب، لمنع الصين من التحول إلى القوة الإقليمية المهيمنة في محيطها الإقليمي؟".

حسب رأي "هنتغتون" يرى أنه على الولايات المتحدة الأمريكية، تطوير علاقاتها العسكرية مع باقي الدول الآسيوية، والاهتمام أكثر باليابان بمساعدتها بطريقة غير مباشرة، لمُوازنة ثقل الصين الإقليمي، بالإضافة إلى التواجد دائما بقرب الصين لمراقبة تحركاتها في بحر الصين الجنوبي[3].

---

* **استراتيجية "عقد اللؤلؤ"**: تتمثل هذه الاستراتيجية في وضع سلسلة من المنشآت العسكرية؛ والموانئ؛ والقواعد البحرية الممتدة على الخطوط البحرية، التي تمرُّ منها الإمدادات الطّاقوية؛ والسلع التجارية للصين.

1 – زكريا بن سماعيل، الاستراتيجية الأمنية الصيني في بحر الصين الجنوبي، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 14، جوان 2017، ص 129.

2 - Tayeb Djamila, ibid, p 53.

3 – شريفة كلاع، مرجع سابق الذكر، ص 9.

من أجل ضمان حماية التواصل البحري الصيني، بالموارد الطاقوية خاصة القادمة من الغرب، تعتمد الصين على استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لحماية نفوذها الجيوبوليتيكي، ولتعزيز هذه الاستراتيجية قامت الصين بإنشاء منصة نفط، بقيمة 1 مليار دولار معزّزة بقوات بحرية عسكرية، في منطقة تعتبرها فيتنام تابعة لها، ثم قامت في نفس الشهر بإرساء منشأة أخرى على جزيرة تابعة لتايوان في بحر الصين الجنوبي، وتفسر بيكين قيامها بهذه الخطوات، أنّها تقوم بتأمين المناطق البحرية الحيوية لحماية خطوط إمداداتها الاستراتيجية[1]، ومن أجل تحقيق الاستراتيجية الأمنية في بحر الصين الجنوبي، تقومُ الصين بما يلي:

- الاهتمام بمسائل الإرهاب، والجريمة المنظمة؛
- إعطاء الأولوية للتجمعات الدولية، من أجل مُواجهة التحدّيات الأمنية؛
- تعزيز العمل الجماعي المشترك؛
- تقديم المساعدات والبرامج الخارجية لدعم الدول الفاشلة، من أجل مواجهة أي تَبِعات سياسية واقتصادية أو اجتماعية؛
- إقامة شبكة من الروابط الفعّالة لتحقيق الأمن مع دُول الجوار[2].

3. قضية الملف النووي الإيراني:

يعود إطلاق البرنامج النووي الإيراني إلى خمسينيات القرن الماضي، أطلقته إيران في عهد الشاه محمد رضا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية، بوصفه جزء من برنامج "الذرة من أجل السلام"، وكان هدفه جعل إيران قوة إقليمية كبرى لتصبح منطقة نفوذ أمريكية، لكن بعد الثورة الإسلامية وإطاحة الشاه الإيراني حليف الولايات المتحدة الأمريكية، انقلب الموقف الأمريكي ضد مبادئ الثورة الإسلامية، مع إقامة حظر شامل ضد إيران في كافة مجالات التسلح، إلا أن الملف النووي عاد إلى الواجهة، وأصبح هدفاً مُلِحًّا فيما يخص الاهتمامات الإيرانية، حيث عرف هذا البرنامج النووي تعاوناً صيني – روسي، ممّا أمّن لإيران استمرارية تطوير هذا المجال،

---

1 – منى بوزراع وجمال منصر، نزاعات بحر الصين الجنوبي وتداعياتها على أمن إمدادات الطاقة في مضيق ملقا، **مجلّة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 80.

2 – زكريا بن سماعيل، مرجع سابق الذكر، ص 130.

الأمر الذي جعل الخلاف الصيني – الأمريكي قائما منذ ذلك الحين، بحجّة أنّ إيران أصبحت تُشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، بالإضافة إلى تقويض نفوذ واشنطن في منطقة الشرق الأوسط[1].

تُمثل الصين دوراً بالغُ الأهمية من حيث قراراتها في مجلس الأمن لامتلاكها حق النقض، ولأنّها لا ترى في الملف النووي الإيراني التهديد المبالغ فيه، الذي تدّعيه واشنطن، رأت الصين أنَّ فرض المزيد من العقوبات هو أمر غير ضروري، وأن الطريق الأنسب لحل الملف النووي الإيراني يكون بالطرق الدبلوماسية، ورغم أن الصين تدعم فكرة شرق أوسط خالي من السلاح النووي، إلاّ أنّها لا تريد تعريض مصالحها النفطية للتضحية، لذلك لجأت الصين منذ سنة 2003 إلى استراتيجية تأخير القرارات وإعاقتها، من أجل إضعاف البنود الداعية لاتخاذ إجراءات عقابية، تنطلق الصين في موقفها من الملف النووي الإيراني من المصالح التجارية في المنطقة، خاصة وأنّ إيران تشكّل أهم ثالث مصدر للنفط بالنسبة للصين، كما أنها ثاني احتياطي للنفط في العالم، ومع ذلك هي في حاجة ماسة للاستثمارات الأجنبية، وهذا يقود إلى المنفعة المتبادلة بين الصين وإيران[2].

تقع الولايات المتحدة الأمريكية والصين في كثير من الأحيان، في خلافات حول علاقة هذه الأخيرة بإيران، لما تشتمله على تعاون اقتصادي وعسكري خاصة في مجال الأمن السيبراني، وذلك بموجب الاتفاقية التي تربطهما لمدة 25 سنة، تقوم الصين بتزويد إيران بتكنولوجيات عالية التقنية، من أجل استخدامها للقمع والمراقبة[3]، وتهدف الصين أيضا غير تحقيق مصالحها الاقتصادية، إلى تأسيس علاقات ثنائية قوية مع إيران، من أجل إحداث التوازن في منطقة الشرق الأوسط والحد من الهيمنة الأمريكية، يتمثل الموقف الرسمي للصين في دعم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ودعم موقف وكالة الطاقة الذرية الدولية، ففي حين تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهدا من أجل ضمان التعاون الصيني في القضية الإيرانية، ترى الصين أنّه من حق الدول الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وأنّه من غير العادل السماح لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي، وعدم امتثاله لاتفاقية

---

1 – محمد محي الجنابي ومحمد سلمان زيدون، الدور الصيني الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني، **مجلة العلوم السياسية**، سبتمبر 2020، ص 3.

2 – حسن البراري، **موقف الصين من الملف النووي الإيراني**، تاريخ النشر: 2010/03/02، https://alrai.com/article/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/14 07:24.

3 – رامز الحمصي، **ما علاقة الصين بإيقاف الاتفاق النووي مع إيران؟**، تاريخ النشر:2022/06/02، https://7al.net/2022/06/02/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/14 14:25.

حظر النشر، لأنّ هذا من شأنه تأكيد ازدواجية مواقف واشنطن في ما يخص حيازة الأسلحة الاستراتيجية[1].

زاد القلق الأمريكي بعد كشف إيران موقعين نوويين غير معروفين من قبل لتخصيب اليورانيوم، في "ناثانز" والآخر للماء الثقيل في "آراك"، ما يُؤكّد إصرار إيران من خلال هذا البرنامج النووي، لتحقيق نوايا مخالفة لإعلانها بأن البرنامج ذو أهداف سلمية، عرف هذا الملف النووي تسوية دبلوماسية مثلما دعت إليه الصين خلال إدارة الرئيس "باراك أوباما"، لكن إيران واصلت تطوير برنامجها النووي، متجاهلة القرارات الأممية والضّغوط الدولية ممّا أدّى إلى إصدار قرار 1929 عام 2010 لمجلس الأمن، الذي يفرض عقوبات مشددة وأكثر صرامة على الاستثمارات الإيرانية في الخارج، كما فرض اتخاذ تدابير ضد البنوك الإيرانية الجديدة في الخارج، بالإضافة إلى فرض قيود على جميع الدول المساهمة في دعم إيران، من خلال بيعها الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية، تم منع هذا القرار روسيا والصين من بيع أي أسلحة لإيران، ما جعل هذه الأخيرة تدرك خطورة الأمر، لذلك وافقت إيران على عدم الانخراط في أنشطة نووية[2]، إلّا أنها بقيت تعمل على تطوير البرنامج بشكل سري.

كما أنّ التعاون الصيني المتبادل مع إيران، يعود إلى توفير إيران للاحتياجات الصينية من الطاقة والموارد الوفيرة، مُقابل ما تُقدمه الصين من مبيعات الأسلحة؛ والتعاون في مجال الدفاع؛ والتوازن الجيواستراتيجي؛ ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعد الصين تقوم بمجرد حماية إيران من الضغوطات الدولية فقط، وإنما هي تهدف إلى تعميق العلاقات الثنائية، من أجل منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، هذا ما يمثل تحدّيا واضحا للإرادة الأمريكية وسياستها[3]، تُساعد الصين النظام الإيراني في الالتفاف حول العقوبات، لأنّها غير مُستعدة للتضحية بالنفط الإيراني، وقد تمّ الإبلاغ عن وصول 18 مليون برميل إلى الصين في نوفمبر 2021، وعوض التعامل بالعملة الأجنبية، تتبادل الصين النفط الإيراني بمواد استهلاكية رخيصة[4]، لمراعاة أوضاعها المالية.

---

1 – حسن البراري، مرجع سابق الذكر.

2 – محمد محي الجنابي ومحمد سلمان زيدون، مرجع سابق الذكر، ص 4.

3 – المرجع نفسه، ص 11.

4 – رامز الحمصي، مرجع سابق الذكر.

ما يزيد من أهمية إيران الجيواستراتيجية، أنّها ترى في منطقة الخليج العربي مجالها الحيوي الرئيسي، هذا ما يُحقق الطموحات والتطلعات السياسية والاقتصادية الصينية، لكنّه في نفس الوقت يتعارض مع السياسات الأمريكية في المنطقة، لكن في نفس الوقت تتفق مع الرؤية الصينية حول ترك الخليج مفتوحا أمام الصين في حالة قيام حظر بحري أمريكي على إمدادات الطاقة إلى الصين، تحتاج الصين أيضا في إطار طريق الحرير الجديد للطاقة إلى الخليج العربي، وفي هذه الشبكة الآسيوية لأمن الطاقة تحتاج الصين كذلك إلى سلسلة من خطوط الأنابيب بين إيران وباكستان، حيث تضع في الحسبان جميع ردود الفعل الأمريكية، التي من شأنها إعاقة هذا التطوير الصيني لنفوذه في منطقة الشرق الأوسط[1].

لقد حقق الضغط الدولي المتواصل ضد إيران بشأن برنامجها النووي نتائج ملموسة منذ 2015، إلاّ أنه تبعاً للإحداث والمتغيرات الدولية، خاصة مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للحكم، حيث عارض الاتفاق بهذا الشأن مع الدول (5+1)، وهي الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، أعلن الرئيس دونالد ترامب انسحابه من الاتفاقية عام 2018، والتي كان هدفها تحديد نشاط إيران فيما يخص برنامجها النووي، وقد كانت حجته في ذلك "أن الاتفاق النووي الإيراني قد يشكل خطرا في الوقت القريب، ليدفع إيران من جديد إلى تطوير أنشطتها النووية، وامتلاك السلاح النووي بهدف تعظيم دورها في في منطقة الشرق الأوسط، وتوسيع نفوذها"، وعلى هذا الأساس أعاد الرئيس دونالد ترامب فرض العقوبات على إيران[2].

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد من حدة التنافس مع الصين، من خلال الملف النووي الإيراني، وتعتبر هذه هي فرصة الرئيس "جو بايدن"، في القيام بدور حاسم في منطقة الشرق الأوسط، مُواجِها الصين بغرض احتواء طموحاتها في المنطقة، فرغم العلاقات الثنائية الإيرانية الصينية الراسخة منذ عقود وعلاقات التعاون المتبادلة في مجالات الطاقة، إلا أن الصين لا يمكنها الوقوف في وجه القرارات الأمريكية التي تلقى تأييدا دوليا، خاصة عندما يتعلق الأمر بنشر الأسلحة

1 – فهد مزبان خزار، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية – الأمريكية، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، مارس 2016، ص 6.

2 – محمد محي الجنابي ومحمد سلمان زيدون، مرجع سابق الذكر، ص 4.

النووية وتطويرها.[1] خاصّة بما أنّ مخزون اليورانيوم المخصّب لدى إيران قد تجاوز المستوى المطلوب لتطوير السلاح النووي، وفق دراسة حديثة صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث بلغت 18 ضعف الكمية المصرح بها في الاتفاق النووي، وقد قالت مارشا بلاكبرن (Marsha Blackbur) وهي عضوة ولاية عضو ولاية تينيسي في مجلس الشيوخ:

" يجب على حكومة "جو بايدن" ألاّ تدخل في اتفاق يضفي الشرعية على النظام الإيراني، خاصة وأنّ إيران تُواصل دعم الإرهاب والأعمال الخطيرة للحزب الشيوعي الصيني وتسهيل الإبادة الجماعية".[2]

بقيت إدارة الرئيس "جو بايدن" ملتزمة بالعقوبات التي فرضها الرئيس السابق "دونالد ترامب"، حيث تمثلت في أكثر من 700 عقوبة خارج الاتفاق النووي، شملت مؤسسات اقتصادية ومالية أبرزها البنك المركزي؛ وشركة النفط الوطنية؛ وشركة الناقلات وغيرها، وكان هدف ذلك عزل إيران وتدمير اقتصادها، وقدراتها المهدّدة للاستقرار، في المقابل حاولت إيران الضغط على الإدارة الأمريكية بتوسيع قدراتها على تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إليه 60%، مقتربة من 90% وهي النسبة المقرّرة لإنتاج الأسلحة النووية، وفقاً لتقارير غربية فإن الاتفاق النووي سيؤدي إلى رفع مؤقت للعقوبات، ضمن فترة تمتد لغاية 2025، لاختبار امتثال إيران للاتفاق النووي، هذا من شأنه تحرير أكثر من 100 مليار دولار من الأرصدة الإيرانية المجمدة، لتخفيف الضغط على الاقتصاد الإيراني[3].

إنّ تحقيق الأمن، يكون في إطار ضمان المصالح الحيوية لكل دولة، ولتحقيقها لابد من استعمال القوة، فعلى سبيل المثال، أدّى فشل المفاوضات إلى تصعيد حدة الخلافات بين واشنطن وإيران، حيث ردّت هذه الأخيرة بإعلانها، عن زيادة ضخ الغاز إلى مئات أجهزة الطرد المركزي، ما يؤكد قدرتها على صناعة قنبلة نووية[4]، إنّ سباق التسلح بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، قاد العديد من الدُّول إلى ضرورة اقتناء هذه الأسلحة التقليدية والاستراتيجية، ليس بغرض منافسة هذه القوى العُظمى، وإنّما من أجل حماية أمنها الوطني ومصالحها الحيوية في البيئة الفوضوية للنظام

---

1 – إحسان الفقيه، **تفاؤل حذِر باتفاق وشيك حول ملف إيران النووي**، تاريخ النشر: 2022/08/15، https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/15 12:46.

2 – رامز الحمصي، مرجع سابق الذكر.

3 – إحسان الفقيه، مرجع سابق الذكر.

4 – المرجع نفسه.

الدولي، هذا ما وضعته الواقعية الهجومية كسبب للسباق نحو التسلح، في أنّ الدول يجب أن تُدافع عن نفسها بنفسها، لكن هذا يقودنا إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، بسبب امتلاك الدول الدكتاتورية والدول "المارقة" لهذا النوع من الأسلحة الخطيرة، فقد يكون حلفائها اليوم هم نفسهم أعداء الغد، لذلك تبقى في حيطة وحذر.

المطلب الرابع: تأثير مسار التنافس العسكري الصيني– الأمريكي على الأمن والسلم الدوليين.

يمكن اعتبار تنامي المنافسة في مجال تجارة الأسلحة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بدايةٌ لعصر سباق التسلح بين القوى العظمى وحلفائها، ما يزيد من قلق باقي الدول حول كيفية حماية أمنها، فإمّا أن تكون إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى جانب الصين، إنّ انقسام العالم بين هاتين القوتين العُظميين، يقودُ النظام العالمي إلى الانهيار، بعد احتمالية خوض حرب عالمية ثالثة، لا تهدد الأمن والسلم الدوليين فقط وإنما تهدد الجنس البشري ككل، وهذا بسبب امتلاك هذه القوى العظمى لأسلحة الدمار الشامل، وقد طرح "ثيوسيديديس" (Thucydides)* سؤاله الجوهري في كتابه الشهير "تاريخ الحروب البيلوبونيزية": **"هل كانت الحربُ أمرًا حتميًّا؟"**.[1]

فوصل إلى استنتاج حول أنّ الطرفين "أثينا وإسبرطة"، وصلا إلى حربٍ طاحنة دمّرت كليهما، بعد مُحاولاتٍ عديدة لتفادي ذلك، حتّى بِتَوفُّر البيئة الملائمة والأسباب الدافعة لكلٍّ منهما، تمكّنا لفترة من الزمن تجنُّب الحرب، وقد حدّد "ثيوسيديديس" بعض المُحرِّكات التي أسماها "قوى الدفع الرئيسية"، كانت السبب في اندلاع الحرب بين القوتين وهي: (المصالح؛ والخوف؛ والفخر)، أمّا المصالح فمن المعلوم منذ القِدم، أنّها سبب اللّجوء إلى القوة، من طرف كل الدول المُحافظة على أمنها القومي.

وإذا أسقطنا أفكار "ثيوسيديدس" على كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما ورد في كتاب "غراهام أليسون"، "حتمية الحرب"، فإننا سنجد أن الصين لن تسمح بتهديد مصالحها سواء على المستوى الداخلي، ونحن نقصد وحدة ترابها الوطني، وحمايته من أي تمرد أو تهديد خارجي، يدعم الانقسام (تايوان وتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لاستقلالها)، أو على المستوى الإقليمي من

---

* **ثيوسيديديس:** هو مؤرخ يوناني، ومؤلف كتاب "تاريخ الحرب البيلوبونيزية"، الذي أرّخ للحرب التي دارت في القرن الخامس قبل الميلاد بين اسبرطة وأثينا، وقد وُصِف ثيوسيديديس بأنه أبو "التاريخ العلمي"، بسبب معاييره الصارمة في جمع الأدلة، وتحليلها في صورة السبب والتأثير. المرجع: https://www.marefa.org/، تاريخ الاطلاع: 2022/09/20 01:04.

1 – غراهام أليسون، مرجع سابق الذكر، ص 96.

خلال حماية الممرّات البحرية المزوّدة لها بالطّاقة، أو على المستوى العالمي من خلال مصالحها الحيوية التي تُحققها "مُبادرة الحزام والطريق"، وبنفس الحذر تُحافظُ الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها وأمنها القومي، إلاّ أنّها ترى في الصين عدُوّا يُهدِّد تلك المصالح، ويُحاول اجتياح مناطق النفوذ الأمريكية، لقد تعلّمت واشنطن الدرس حول سوء تقدير القوى الصّاعدة، بعد إخفاقها في تقدير القوة التي وصلت إليها اليابان، سلوك اليابان العدائي، الذي تفاقم نتيجة الضغوطات؛ والعقوبات؛ الاقتصادية، التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، هو ما أدى حسب "غراهام أليسون" إلى إقدام اليابان على خطوة خطيرة ذات عواقب كارثية، إن حادثة "بيرل هاربر" كانت مثالا مأساويا عن سوء التقدير الأمريكي[1]، لما كان باستطاعة اليابان الإقدام عليه، حتى وإن كان الرد نوويا مُبَيِّنًا خطورة هذا السلاح الاستراتيجي، إلاّ أنّ التّاريخ قد سجّل ما حدث من خطأ وما كان يمكن تفاديه، لذلك تُحذِّر مراكز البحوث الأمريكية والمنظّرين والباحثين في العلاقات الدولية، من تقدير القوة الصينية المتنامية بدقّة، من أجل عدم الوقوع في الخطأ مرة ثانية، وعلى هذا الأساس تكثف الولايات المتحدة الأمريكية من الدراسات؛ والإحصائيات؛ والبحوث؛ والتقارير، الخاصة بجميع مؤشرات القوة الصينية من أجل مراقبة مسار هذا التطور وطبيعته.

إنّ التقدير الأمريكي الدقيق للقوة العظمى التي وصلت إليها الصين، يُجنب كِلا الدولتين الوقوع في "فخ ثوسيديديس" حسب رأي "جراهام أليسون"، على أن يكون الإدراك الأمريكي عادلاً في حق القوة الصينية، إلاّ أن ذلك لم يحدث في العديد من المرّات، من خلال التضييق الاقتصادي؛ والاتهامات المستمرة بالجوسسة؛ والعمل على توتير العلاقات الدبلوماسية من طرف الإدارة الأمريكية، هذا ما يدفعنا إلى التساؤل: هل هذه السلوكيات الأمريكية ناتجة عن سوء التقدير للقوة الصينية، والمكانة التي أصبحت تتميز بها، أم هو الإدراك الجيد والدقيق لهذه القوة، والخوف من تناميها لدرجة يصعبُ على الولايات المتحدة الأمريكية، الحفاظ على هيمنتها العالمية؟

فإذا كان انطلاقنا من أفكار واقعية وفق ما يراه "جون ميرشايمر"، اكتساب المزيد من القوة لحماية المصالح الوطنية، فإننا نؤيد فكرة أحقِّية الصين في امتلاك المزيد من القوة العسكرية، لحماية المكانة الاقتصادية التي وصلت إليها، لكن بالمقابل لا تُؤيد واشنطن هذا الطرح، وقد صرّح جون ميرشايمر أنّ تنامي القوّة الصينية، قد لا يكون سلميا لفترة طويلة، وأضاف أن العديد من المؤشرات

1 – غراهام أليسون، مرجع سابق الذكر، ص 102.

توحي بأنّ الصين يمكن أن يكون لها أطماع توسعية، سواء على المستوى الإقليمي، من خلال بحر الصين الجنوبي، والإصرار على ضمّ تايوان ولو بالقوة، أو على المستوى العالمي كالرغبة في الزعامة العالمية، وبالتالي التحدي العلني للولايات المتحدة الأمريكية ممّا يُهدّد الأمن والسلم الدوليين.

ما تمّ التطرق إليه من خلال التنافس العسكري الصيني – الأمريكي، يُوضّح أنَّ سباق التسلّح الذي تنتهجه كُلْ من الدولتين، والتطور الكبير الذي تعرفه التكنولوجيا الحربية، يقود كل منهما إلى الحروب اللاتماثلية، حيث ينتقل القتال إلى بيئة غير تقليدية، كالفضاء، والفضاء السيبراني، لذلك تقوم كلا الدولتين بعسكرة الفضاء، وإقامة المزيد من التجارب العسكرية فيه، لضمان حماية أمنها من التهديدات المختلفة، التي تُشكّلها كلّ واحدة ضدّ الأخرى، لكنّ الادّعاء الأمريكي حول مسؤوليته في حماية الأمن والسلم الدوليين، يمنحه الصلاحية لرفع ميزانية التسلح الخاصّة به، وصناعة وتطوير الأسلحة الاستراتيجية، بدليل الترسانة النووية الضخمة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أنّه يمنع بالمقابل كلّ من يرغب في حيازة هذا النوع من الأسلحة مثلما يحدث مع إيران.

هذا النوع من التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يدفع كل منهما لضمّ حلفاء أقوياء، من شأنهم القيام بأدوار مُهمة في حالة قيام الحرب، بالإضافة إلى ضمّ حلفاء يعتمدون عليهم للتزويد بالموارد الطاقوية، ولهذا تتوجه الصين لإفريقيا، وتحافظ الولايات المتحدة على بقائها في آسيا، والهيمنة على الممرّات البحرية للتحكّم في الامدادات الطاقوية، للدول عامّة والصين على وجه الخصوص، هذا ما يقودنا إلى سبب آخر للحرب، حيث تُسمّى هذه الأخيرة "بحرب الموارد"، وبما أنّ كلا الدولتين تعملان على تطوير القوة العسكرية البحرية، هذا يدل على التنافس الشديد الذي تعرفه الممرات البحرية والمضايق، والتي تستعد الولايات المتحدة الأمريكية لاستعمالها كوسيلة ضغط ضرورية، لردع الصين في حالة استعمال قوتها العسكرية بشكل مُهدِّد لأمن حلفائها في منطقة شرق وجنوب آسيا، إلاّ أنّ لهذه الوسيلة انعكاسات خطيرة ليس على الاقتصاد الصيني فقط، وإنّما على الاقتصاد العالمي ككل.

الخلاصة:

من خلال ما سبق، فإنّ جميع مُحدّدات التنافس العسكري، كفيلة بقيادة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية للحرب، وهذا ما يهدد الأمن والسلم الدوليين، لأنّ توتر العلاقات في مختلف مجالات التنافس، هو بداية حتمية لحرب استقصائية حيثُ البقاء للأقوى، وقد رأينا ذلك من خلال القضايا الخلافية التي تم عرضها، أنّها تؤدّي إلى تراكم الضغوطات والتوترات، ما يمكن أن يؤدي إلى انفلات أمني من الجانب الأمريكي، أو حتى الصيني، فالقوة العظمى الصينية تُشكل تهديدا للقوة الأمريكية، حتى وإن كانت ذات طابع سلمي، لأنّ تنامي الدور الصيني في مختلف المجالات سابقة الذكر، من شأنه اجتياح كافة أنحاء العالم، وإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية خاصّة مع "مُبادرة الحزام والطريق"، من خلال فقدان حلفائها الاقتصاديين والعسكريين، وانضمامهم طواعية للصين، فهل ستمنع الولايات المتحدة الأمريكية وصول الصين، للمكانة التي تُصبح فيها المُهيمن على النظام الدولي؟، أم أنّها ستكتفي بالتعايش مع القوى العظمى في نظام متعدّد الأقطاب للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين؟ هذا ما تُحدِّدُه قرارات السياسة الخارجية الصينية والأمريكية، ودرجة وعي كل منهما بضرورة حماية الأمن والسلم الدوليين، وأنّ أي تصعيد للتوتر الناجم عن الخلافات السياسية؛ والاقتصادية؛ والتكنولوجية؛ وخاصّة العسكرية، من شأنه تعريض أمن جميع الدول للخطر.

الخاتمة

لقد حظي موضوع التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، باهتمام واسع، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، حيث وجدت الصين نفسها في نظام عالمي جديد بمعايير أمريكية، لا يتناسب مع طبيعة نظامها الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا يتماشى مع مبادئها ونظرتها للعلاقات بين الدول، وقد توصّلنا من خلال دراستنا هذه كيف تمارس الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام الدولي، من خلال التحكم في الاقتصاد العالمي، كانت الصين في تلك الفترة تسعى لإنجاح تجربتها التنموية من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية المحققة، أصبحت الصين موضوعًا مُلفِتًا للانتباه، وجديرًا بالدراسة، فمن دولة كانت تعاني ارتفاع مُعدلات الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع الاجتماعية بسبب عدد السكان الضخم، أصبحت الصين ثاني اقتصاد عالمي، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ريادتها في مجال التكنولوجيا، وامتلاكها قوة عسكرية تُنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال دراستنا التي ركّزت على التنافس الصيني – الأمريكي في المجال الاقتصادي، والتكنولوجي، والعسكري، قمنا بتحليل طبيعة التنافس الذي أوضح طابعه الصراعي وليس التعاوني، وذلك من خلال مخرجات تداعيات التنافس لكلا البلدين من جهة، وعلى الأمن والسلم الدوليين من جهة أخرى، حيث انطلقنا من الإشكالية التالية: **كيف يمكن لتنامي المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، أن تنعكس على أداء سياسات الدولتين؟ وما تأثير ذلك على الأمن والسلم الدوليين؟** وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا عدة فرضيات، قمنا بإثبات صحّتها من خلال تحليل العديد من المعطيات، بالاعتماد على أهم النظريات المناسبة لطبيعة الدراسة.

افترضت الدراسة أن تزايد التطور الاقتصادي والتكنولوجي الصيني، من شأنه تهديد الأسواق الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي فرضية أثبتنا صحّتها من خلال دراسة المنحنى التصاعدي لتطور الاقتصاد الصيني، من خلال الخطط الخماسية التي انتهجتها في فترة الإصلاح والانفتاح، والتي ما تزال متواصلة ليومنا هذا، وبعرض مختلف المقومات الاقتصادية، والمؤشرات التنموية التي جعلت من الصين ثاني اقتصاد عالمي، بات من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية، الحفاظ على أسواقها الداخلية والخارجية بسبب تزايد انتشار المنتوجات الصينية، وذلك

يعود إلى العديد من الأسباب أهمها: تكلفة الانتاج المنخفضة غير القابلة للتنافس للمنتوجات الصينية، وثانيا التقليد للسّلع والمنتوجات الأمريكية، الذي أحدث خلافات كبيرة وصلت إلى فرض الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من العقوبات الاقتصادية على المنتوجات الصينية، بما فيها الاتهامات بالسرقة للملكية الفكرية، وحيازتها على التكنولوجيا الأمريكية، باللجوء للجوسسة، واختراق المعلومات، والبيانات، عن طريق القرصنة الإلكترونية، ورُغم العلاقات الاقتصادية المتشابكة بين الدولتين، وكذا توسّع دائرة المصالح المشتركة والمعاملات التجارية المتزايدة سنويا بين الدولتين، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من حُدوثِ هذه الخلافات الاقتصادية، التي كادت أن تؤدي إلى حرب تجارية سنة 2017.

لقد أصبح التطور الاقتصادي الصيني يُهدِّدُ الاقتصاد الأمريكي، من خلال التّشكيك في مصداقيّة النظام الاقتصادي العالمي، الذّي وضعتْ أُسُسَهُ، مع تولّيها للزّعامة القطبية، وقد أثبت الاقتصاد الصيني تدهور النظام الاقتصادي الأمريكي، عندما حقّق أعلى نسب النمو في نفس الفترة، التي كانت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة، وعليه أصبحت الدول تشكك في مبادئ وأسس هذا النظام الاقتصادي، الذي تشوبُه العديد من النقائص المتسبِّبَة في الكثير من الأزمات، أما التطور التكنولوجي الذي تُحقّقه الصين، فتسبّب حسب الادعاءات الأمريكية في تهديد الأمن القومي الأمريكي، من خلال الهجمات السيبرانية، حيث تُمَكِّنُ الصين من الوصول إلى العديد من البيانات والمخططات الهامّة في الكثير من المجالات، خاصّة التكنولوجية والعسكرية، وقد تَسبَّبَ ذلك أيضاً في زيادة التوتر بين الدولتين، من خلال الشكوك المتزايدة حول مجالات التطور الصيني، في الاتصال والمعلومات، وحيازة الصين الجيل الخامس والسادس للإنترنت الأمر الذي أخذ في توسيع الهوّة التكنولوجية بين الدولتين.

– فيما يخص الفرضية الثانية، التي ترى أن تزايد نِسب الإنتاج العسكري الصيني، يؤدي إلى زيادة حدّة التنافس في مجال الصناعات الحربية، على المستوى الإقليمي والدولي، وقد أثبتنا صحّة هذه الفرضية من خلال دراسة المقومات العسكرية، لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مع تحليل البيانات والمؤشرات التي تثبت تنامي الميزانية العسكرية، لِكِلاَ الدولتين، رُغم أنّ الميزانية العسكرية للصين تُعتبر ضئيلة جدّا، مقارنة مع الميزانية العسكرية الأمريكية، إلاّ أنّها تتسبَّبُ سنويا في قلق الإدارة الأمريكية، وتزيد من شُكُوكِها، حول النوايا الحقيقية لِقيام الصين بتحديث قواتها العسكرية، وتطوير منظومتها النووية، بالإضافة إلى اهتمامها المتزايد بالفضاء.

وِفقاً لما تمّ استخلاصه في هذا الجزء من الدراسة، هو التنافس الذي أخذ يتوسّع في القطاع العسكري، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والذي بدأ يدفع في توسيع نِطاق سباق التسلح بين العديد مِنَ الدول، لامتلاك القوة للدفاع عن أمنها، وحماية نفسها من مختلف التهديدات.

هذا السلوك أخذ يدفع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تطوير مجال الصناعات الحربية، ما جعل كلاهما يتسابق لفرض مكانته في الأسواق العالمية للمعدات العسكرية، ومن خلال ما تطرقت إليه دراستنا في هذا العنصر، فإنّ مبيعات الصين من الأسلحة تُحقِّقُ نموّاً سنويا زاد من قلق الإدارة الأمريكية، من فقدانها لمكانتها في هذا المجال، وهذا بسبب التكلفة المنخفضة لصناعة هذه المعدات الحربية لدى الصين، بالإضافة إلى التسهيلات المُقدَّمَة للعُملاء، كما أنّ زيادة نسب الإنتاج العسكري الصيني، تسبب في توجه العديد من الدول، إلى المنتجات الصينية عِوضاً عنِ الأمريكية عالية التكلفة، لكنّ هذا الأمر لا يتسبب فقط في إحداث خسائر في مجال الصناعات الحربية للولايات المتحدة الأمريكية، وإنّما يُشجّع الدول على السباق نحو التسلح، وذلك بالسعي إلى اقتناء أحدث المعدات الحربية، استعدادا لأية صراعات، أو حروب إقليمية أو دولية مُحتملة.

– تقوم الفرضية الأخيرة على أنّه كلما ازدادت شدة المنافسة في مختلف المجالات، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، انعكس ذلك سلبا على طبيعة العلاقة بين البلدين، وعلى الأمن والسلم الدوليين، ولقد قمنا بإثبات صحة هذه الفرضية، من خلال تَتَبُّع مسار التنافس في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقمنا بتحديد كيف انعكس ذلك التنافس على طبيعة العلاقات، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت في كثير من الأحيان ذات طابع صراعي، وفي العديد من النماذج والقضايا الخلافية، وأبرزها المجال العسكري، الذي يُشكِّل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فكُلّما زادت نقاط التّصادم بين بكين وواشنطن، كُلّما تسبّب ذلك في تزايد فرص قيام الحرب بينهما، وما زاد في شدة المنافسة العسكرية، هو امتلاك هذه القوى للأسلحة النووية، التي من شأنها زيادة تعقيد الوضع الأمني الدولي أكثر.

ولقد تطرقنا كذلك لأهم القضايا الخلافية بين الدولتين، حيث تَحتلُّ قضية تايوان المرتبة الأولى لما تُمثِّلهُ من أهمية قصوى بالنسبة للصين، وبإصرار هذه الأخيرة على موقفها حول إمكانية استعمالها القوة العسكرية لضم تايوان تحت سيادتها، تتوعّدُ الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل

العسكري لحماية تايوان من أية هجومات عسكرية، وبتسارع هذه الأحداث والتوترات بين الدولتين، تترقب باقي الدول إمكانية التصادم العسكري.

انطلاقاً من مفهوم القوة والمصلحة، استطاعت الصين أن تصبح مُنافساً قوياً كالولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات الحيوية، وبتهديد الصين بضمّ مناطق نفوذها، أصبحت واشنطن تُدرك جيدا تقدير القوة الصينية، وذلك بالتركيز على البحوث والدراسات، التي تقيمها مراكز البحث الأمريكية حول الصين سنويا، خاصّة فيما يخص مؤشرات النمو الاقتصادية، وميزانية دفاعها ومختلف المؤشرات الحيوية، وذلك من أجل تتبع مسار نمو القوة الصينية، من أجل احتوائها أو التصدي لها.

توصّلنا إلى نتيجة أنه ليس بالضرورة، أنْ تكون الصين ديمقراطية لتَمْتنع عن العنف والتسبب في نزاعات، بغض النظر عن قمعها للأقليات، وخرقها لحقوق الإنسان، في المقابل نجد الولايات المتحدة الأمريكية، التي تدّعي نشرها للديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، هي المتسبب في قيام العديد من الحروب، وتاريخها يوضح ذلك.

أما فيما يخص الفرضية الليبرالية الدّاعية بأنّ الحسابات الاقتصادية، والسياسية، أكثر أهمية من إعطاء الأولوية لحسابات القوة، فهذا قد يكون صحيحا لدرجة معتبرة، حيث أنّ الخلافات السياسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والخلافات التكنولوجية والعسكرية وحتى الاقتصادية، تصل إلى درجة كبيرة من التأزُّم والتعقيد، بتوفر جميع مؤشرات قيام الحرب قد تكون شاملة، غير أنّ الحسابات الاقتصادية، وتشابك المصالح والمُعاملات التجارية، تجعل الدولتين في كل مرة يحتدمُ فيها الصراع، تعودُ إلى طاولة التفاوض، مِنْ أجل إيجاد حلول تُرضي الطرفين توصلنا.

إلى تحديد أهمية مناطق النفوذ لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ورأينا كيف سعت الصين باستخدام جميع الطرق الممكنة، للوصول إلى القطب الشمالي لما فيه من تحقيق لمصالحها الحيوية، وحِفاظ على مصادر طاقوية مضمونة، من أجل الحفاظ على مكانتها الاقتصادية العالمية، تطرّقنا في هذا السياق إلى أهمية الموارد الطاقوية، بالنسبة لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل حماية هذه المصادر، تقوم كلا الدولتين بضم أكبر عدد من الحلفاء، لتسهيل الوصول إلى المنافذ البحرية والمضايق، المسؤولة عن التبادلات التجارية ونقل الامدادات الطاقوية للدول.

أمّا فيما يخص توازن القوى، وصلت الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلى المستوى الذي تخاف كل منهما من الأخرى، فَتَوَازُن قوتهما في مختلف المجالات الحيوية، من شأنه أنْ يُوازِن التهديد أيضا، فإذا شعرت إحداهما بتهديد الطرف الآخر، سارعت إلى حشد قُوّتها، وضمّ حُلفائها، وأخذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا التهديد، سواء كان تهديدا تقليديا، أو تهديدا لاتماثُلياً (كالتهديدات السيبرانية)، وبما أنّ الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في تنافس لتطوير وتحديث قوتيهما العسكرية، وتطوير الأسلحة النووية، فإنّنا بصدد الحديث عن توازن القوى النووية، بحيث تكون اللّعبة كارثية النتائج، بحيث لا تعود بالنفع على أي طرف من الأطراف، فوصلنا إلى نتيجة أنه كلّما زاد تطوير هذا السلاح النووي، كلّما أصبح من الضروري جِدًّا عدم استعماله وهو الردع المتبادل.

كما توصلنا من خلال دراستنا، إلى أنّ انعكاسات تنامي المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، تُشكل تهديداً كبيرا للأمن والسلم الدوليين، إذا ما تمّ تصعيد الخلافات بين الدولتين، كما أن هذه القطاعات التنموية تُكمِّلُ بعضها البعض، لتغذية التنافس بين الدول، فلولا النمو الاقتصادي، لما استطاعت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وتطوير المجالات التي تقوم فيها التكنولوجيا بدور حاسم، ولولا تطور القوة التكنولوجية لما استطعت كلتا الدولتين تطوير القطاع العسكري، وجعله عالي التقنية، وأكثر دقة وتطور، ولولا تطور القطاع العسكري لكل من الدولتين، لما استطاعت هذه القوتين العظميين، حماية أمنها من التهديدات الراهنة، وحماية اقتصادها، وحماية مواردها، ومناطق نفوذها، هنا نصل إلى نتيجة مفادها أنّ وصول الدول إلى القوة العظمى، يعني زيادة مَسؤوليتها في ضرورة حماية هذه القوة، والحفاظ عليها، وتطويرها وزيادتها إنْ أمكن ذلك، من أجل الحفاظ على المكانة الإقليمية، بين الدول المجاورة والمكانة الدولية في النظام العالمي.

إنّ المكانة التي وصلت إليها الصين، عن طريق التنامي السريع لقوتها الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، يُخولها امتلاك القوة العسكرية المناسبة لحماية هذا التطور، ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية منعها من ذلك، بحجة أنّ لها نوايا توسعية وغير سلمية.

تتمثّل نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- تتنوع العلاقات الصينية – الأمريكية، من حيث طبيعة وشدّة التنافس بينهما، ويغلب عليها الطابع الصّراعي بشكل أكبر.
- تتضارب المصالح بين الدولتين، وتتنافس حول مناطق النفوذ في العالم، حيث يمثل توسّع كل طرف مزيدا من الأطماع وتهديدا للطرف الآخر.
- توتر العلاقات الصينية – الأمريكية راجِعٌ إلى تصادم السياسات والتوجّهات لكل منهما، مما يُصَعِّبُ الوصول إلى حلول ترضي الطرفين خاصّة بشأن القضايا الخلافية بينهما.
- تُمثِّل الصين تهديدًا كبيرًا لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية، وذلك راجع للدور الإقليمي والدولي الذي تقوم به في مختلف المجالات خاصة منذ إطلاق مُبادرة الحزام والطريق.
- تراجع الدور الأمريكي الدولي خلال جائحة كورونا كوفيد – 19، وبروز الصين عن طريق دبلوماسيتها الصحّية من شأنه التأثير سلبا على المكانة الدولية للولايات المتحدة.
- استمرار تنامي القوة الاقتصادية الصينية من شأنه الاخلال بميزان القوى على المستوى الإقليمي والعالمي، خاصّة إذا أصبحت الاقتصاد رقم واحد في العالم.
- تَعتَبِر الولايات المتحدة الأمريكية تنامي القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الصينية تهديدا لأمنها القومي، وعليها الحفاظ على قوتها في مختلف المجالات، تحسّبا لأية مُستجدّات.
- تعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى ضمّ أكبر عدد من الحلفاء، تحضيرا لمرحلة قد تتأزم فيها العلاقات أكثر بين الدولتين.
- لا تتنازل الصين عن قراراتها الصّادرة بخصوص سياساتها الداخلية والخارجية، وتَعَامُلِها مع القضايَا الحدودية غير القابلة للتفاوض، خاصّة ما يتعلّق بجزيرة تايوان.
- لا تتنازل الصين عنْ بحر الصين الجنوبي، والممرات البحرية الهامّة، لما تُحقّقه من استمرارية في النمو الاقتصادي الصيني، وتزويده بمصادر الطاقة.

- إنّ تَتَبُّع مَسَار المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في المجال التكنولوجي، والاقتصادي، والعسكري، قد يَقودُ الطّرفان إلى المزيد من نقاط التصادم، حيث تكونُ فيها القوى البحرية، هي العامل الرئيسي في تحريك المواجهة.
- إنّ الاعتماد على التطور التكنولوجي والعسكري، من خلال استعمال التقنيات العالية، كالتشويش على أجهزة العدو واستعمال الروبوت والهجومات السيبرانية، وتطوير المنظومة النووية لكل من الدولتين، يعتبر النقطة الحاسمة في عدم لجوء كل منهما إلى الخيار العسكري، حيث يكون التدمير متبادل والخسائر كبيرة لكلا الطرفين.
- إنّ العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تربط الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تقود كلا الدولتين إلى طاولة التفاوض في كل مرّة تتأجّج فيها الخلافات بينهما، وذلك لاعتبارات اقتصادية يجب أخذها دائما بعين الاعتبار، من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.
- ان استمرار العلاقات الصينية – الأمريكية تعاون وتنافس، وتزايد مؤشرات المنافسة أكثر من خيارات التطمينات الغائبة، في الوقت الراهن بين القوتين، سوف يرسم في المستقبل المنظور خارطة تحالفات وانقسامات دولية، يكون لها تأثير مباشر على الاستقرار العالمي، وحماية الأمن والسلم الدوليين من أية تهديدات محتملة.

وعليه يمكن للدولتين التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وإعادة النظر حول العديد من القضايا: كالأمن البيئي وتغير المناخ، والأمن الإنساني ومكافحة انتشار الأوبئة، ومكافحة الإرهاب، والحد من ارتفاع نِسب الفقر والبطالة، كلُّ هذه القضايا تستدعي تكثيف المجهودات، لإيجاد حلول مُناسبة بأقل التكاليف، وباستطاعة كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تحقيق المنفعة المتبادلة، باعتماد التنافس ذو الطبيعة التعاونية، الذي يكون مُحفّزا لهما لمزيد من التطور، وأن يبتعدا عن التنافس الصّراعي الذي قد يُعطّل التنمية الاقتصادية لكل منهما، بتبادل العقوبات وتأجيج الخلافات وتوجيه الاتهامات، وسيبقى تهديد الأمن والسلم الدوليين، مرتبطا بمدى عقلانية هذه القوى العظمى، وعدم تصعيدها للخلافات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

قائمة المراجع

أ / الكتب:

1. الأخرس ابراهيم، **أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود**، ط1، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.
2. أمين شعبان أمين، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه حركات الإسلام السياسي في مصر**، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2015.
3. البلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2000.
4. بسيوني رسلان صلاح، **كونفوشيوس: رائد الفكر الإنساني**، 2007.
5. بن سلطان عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
6. بيتروسنكو ف.ف، **البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية**، (تر: ماجد علاء الدين وماجد بطح)، ط 1، دار الأدهم للنشر، 1986.
7. تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013.
8. جماز طارق علي، **العلاقات الدولية**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
9. حاجم حسان صادق، **التنافس الأمريكي – الصيني على الطاقة في إفريقيا**، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2020، ص 48.
10. حاروش نور الدين، **تاريخ الفكر السياسي**، ط 4، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
11. حسن حسين فوزي، **الصين واليابان مقومات القطبية العالمية**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
12. حسين خليل، **النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية**، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
13. الخويطر عثمان، **خواطر نفطية: خوفنا ليس من الاستغناء، بل من النضوب**، ط1، ج2، الرياض، 2018.
14. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر: وليد عبد الحي)، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
15. روبنز كيث، **تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية**، (تر: هبة حاتم)، ط1، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
16. سانتزو، **فن الحرب**، (تر: أكرم مُؤمن)، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2016.

17. سرياكوسا جوزيف إم، **الأسلحة النووية**، (تر: محمد فتحي خضر)، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2014.

18. شرقي محمود، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق (1990-2006)**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

19. شعراوي سالي نبيل، **العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي**، ط1، العربي للنشر والتوزيع، 2018.

20. الشواف عبد المعين، **الصين المارد القادم من الشرق**، ط1، الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 2016.

21. الشيباني أحمد، **الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال**، دار اليقظة العربية، دمشق، 1949.

22. الشيخ نورهان، **نظرية العلاقات الدولية**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2018.

23. عبد الجبار أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

24. عبد الحي وليد سليم، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 – 2010**، ط 2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

25. عبد الكريم وجيه أحمد، **القطب القادم "الصراع الصيني الأمريكي"**، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016.

26. عفان نور الدين، **تأثير الاستراتيجية الدفاعية لصون تزو على العلاقات الصينية الأمريكية في فترة ترامب – تايوان أُنموذجا**، ط 1، المجموعة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

27. العلي محمود أنس، **الحرب الباردة بين القوى العظمى: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

28. عياد محمد سمير، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

29. غراهام أليسون، **حتميّة الحرب بين القوة الصّاعدة والقوة المهيمنة**، (تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان)، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018.

30. غريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، ط1، الامارات العربية المتحدة، 2002.

31. فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، كردستان: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007.

32. فهمي عبد القادر محمد، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، ط 1، الأردن، 2010.

33. فو مين تشنغ لي وودي لي سوي، **الاقتصاد الصيني**، دار النشر الصينية عبر القارات ،2010.

34. كريل هرلي جليسنر، **الفكر الصيني من كونفوشيوس الى ماو تسي تونغ**، (تر: عبد الحميد سليم) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.

35. كيسنجر هنري، **النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، (تر: فاضل جكتر)، دار الكتاب العربي، لبنان، 2015.

36. مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، ط1، دار الكتاب الحديث، 2011.

37. مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

38. منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، ط2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

39. ناي جوزيف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، (تر: محمد توفيق البجيرمي)، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

40. ييواي وانغ، **مبادرة الحزام والطريق: ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017.

ب / الأطروحات والرسائل الجامعية:

41. باكير لعلي حسين محمود، **مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود الصيني والقوة الناعمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، 2016.

42. بلحربي عومار، **الثقافة الكنفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2019.

43. بن مشيرح أسماء، **التنافس الجيواستراتيجي في جنوب آسيا: دراسة لمثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – الهند**، جامعة باتنة 1، 2022.

44. حذفاني نجيم، **التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – باسيفيك – فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2022.

45. حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.

46. حسين سالم، **العلاقات الصينية المغاربية – الجزائر أنموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2018.

47. حكيمي توفيق، **الحوار النيو واقعي– النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.

48. حكيمي توفيق، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصّعود الصيني**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015.

49. الحيصة منصور فالح اسماعيل، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990 – 2008**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأردن: جامعة مؤته، 2009.

50. دندن عبد القادر، **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق وجنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

51. دندن عبد القادر، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير1991–2006**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية دراسات استراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

52. زكي نجم سامي صلاح الدين، **الرجل الأعلى والأساس الخلقي عند كونفوشيوس: دراسة تحليلية نقدية**، بحث منشور، جامعة المنوفية، 2010.

53. زيغم جميلة، **التنافس الأمريكي – الصيني على الطاقة في إفريقيا: دراسة حالة السودان**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017.

54. ساعد رشيد، **الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا: الصين نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2018.

55. صيفي مشاور، **الشراكة الاستراتيجية الروسية – الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017.

56. عديلة محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علاقات دولية، باتنة، 2015.

57. العقيبي عادل علي سليمان موسى، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991–2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

58. العلمي فريدة، **استراتيجية الصين الدولية في فترة نهاية الحرب الباردة: مقاربة من منظور الصّعود السلمي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2020.

59. قوادرة حسين، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2019.

60. مباركية منير، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة 1، 2016.

61. محمد أحمد أبو غنيم، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، غزة، 2013.

62. مختاري عبد الرزاق، **تداعيات الصعود الصيني على دول منطقة آسيا – الباسفيك: فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2019.

63. المساوي وداد، **الأبعاد العسكرية والأمنية في العلاقات الأمريكية – الصينية**، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2021.

64. المساوي وداد، **مسارات التعاون والتقارب الأمريكية – الصينية**، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2021.

65. منكاش زينب عبد الله، **العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية**، أطروحة دكتوراه قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين، بغداد، 2015.

66. موسي سهام، **إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2018.

67. نهلة محجوب أحمد، **حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية – الأمريكية**، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2003.

68. الوائلي حيدر زهير جاسم، **مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، العراق، 2021.

69. ومان محمد توفيق، **تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016

70. وناسي لزهر، **التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة: الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – روسيا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014.

جـ / المجلات والجرائد:

71. إبراهيم ماهر إسماعيل، المصالح الدولية في بحر الصين الجنوبي دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلّة الدراسات الأكاديمية**، المجلد 02، العدد 04، العراق، 2022.

72. باسماعيل عبد الكريم، السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 06، جانفي 2012، جامعة ورقلة.

73. باهي أسماء وشوادرة رضا، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين 2009 – 2020، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 01، ماي 2022.

74. براكاش لونغاني وسوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، **مجلة التمويل والتنمية**، جوان 2014

75. بلخيثر نجية، صراع النفوذ في إفريقيا: بين التغلغل الاقتصادي الصيني، والتواجد العسكري الأمريكي، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، العدد 2، مارس 2016.

76. بن سماعيل زكريا، الاستراتيجية الأمنية الصيني في بحر الصين الجنوبي، **مجلّة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 14، جوان 2017.

77. بوزراع منى ومنصر جمال، نزاعات بحر الصين الجنوبي وتداعياتها على أمن إمدادات الطاقة في مضيق ملقا، **مجلّة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.

78. بوزيدي هدى وبورغدة حسين، قراءة في خبرات تطوير البحث العلمي لبعض الدول: أمريكا، الصين، أستراليا، فرنسا، **مجلة البشائر الاقتصادية**، العدد 2، المجلد 4، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018.

79. ثجيل عادل عبد الحمزة وعمّار كريم حميد، الموازنة والمسايرة في العلاقات الدولية – دراسة في نماذج التوازن الدولي، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 66، جامعة بغداد، 2021.

80. الجبوري حسين علي صفاء، العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، **مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 3، العدد 12، جامعة تكريت العراق، 2011.

81. الجرباوي علي، لورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 38، ماي 2019.

82. جندلي عبد الناصر، النظريات التفسيرية، للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة المفكر**، المجلد 05، العدد 01، مارس 2010.

83. حاج امحمد صالح وشعبان صوفيان، السلم والأمن الدوليين: دراسة على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 11، العدد1، 2018.

84. حاشاني فاطمة الزهراء وحكيمي توفيق، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحوّل وخلفياته، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 05، العدد 02، جويلية 2020.

85. حامدي زهير، النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق، **مجلة سياسات عربية**، العدد 03، جويلية 2013.

86. حسين أحمد قاسم، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، **مجلة سياسات عربية**، العدد 20، 2016.

87. حشود نور الدين، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990–2012، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جامعة ورقلة، جوان 2013.

88. حطاب عبد المالك ومشعالي إبراهيم، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، **مجلّة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019.

89. رباحي أمينة، قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الافريقي، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 15، ديسمبر 2020.

90. رقولي كريم، السياس الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2018.

91. رمضاني إبتسام وبوروبي عبد الطيف، التنافس الاستراتيجي الصيني – الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018.

92. زين الدين حماشي، تأثير تكتل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA على التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية في المكسيك، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 21، العدد 01، جوان 2018.

93. سهيل محمد رشا والصائغ بان غانم، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين 1989 – 2006، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 19، العدد 05، جامعة الموصل، 2012.

94. الشريف بن جدو محمد، طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة، **مجلّة الأصالة للدراسات والبحوث**، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2019.

95. شقرون الجيلالي، السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ومصالحها الجيواقتصادية، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، المجلد: 3، العدد: 1، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

96. صافا يمينة، مكانة الصين في المؤسسات السياسية الدولية، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيارت، 2022.

97. طيب جميلة، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، المجلد 02، العدد 05، ديسمبر 2015.

98. طيب جميلة، العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية أنموذجا، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، جوان 2018.

99. طيب جميلة، أمن الطاقة في السياسة الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، **مجلة الحقيقة**، مجلد 18، العدد 01، مارس 2019.

100. العام رشيدة، الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي والاجتماعي، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد 11، أكتوبر 2006.

101. العبد الرحمان حكمت، اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة، **مجلّة سياسات عربية**، العدد 35، دمشق، نوفمبر 2018.

102. عبد الوهّاب شادي، حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في المواجهات العنيفة غير التقليدية في العالم، **مجلة دراسات المستقبل**، العدد 01، الامارات العربية المتحدة، نوفمبر 2017.

103. عرجون شوقي، نظرية (ات) توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية، **مجلّة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 08، العدد 03، 2021.

104. العطري علي، التحول في السياسة الخارجية الصينية والقوة الناعمة في إفريقيا، **مجلة البحوث القانونية والسياسية**، العدد 9، جامعة سعيدة، ديسمبر 2017.

105. عميري عبد الوهاب، التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحوّل القوة، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد 05، العدد 02، أفريل 2022.

106. غيل لورا، كيف أصبحت الصين البلد الأسرع توسعا في إنتاج القوى النووية في العالم، **مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**، نوفمبر 2017.

107. فاضل أحمد عبد السلام، السياسة الخارجية الأمريكية 1945 – 1956، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد 19، العدد 2، جويلية 2018.

108. قاعود سعيد يحيى والجعب عامر علا، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، **مجلة قراءات استراتيجية**، العدد 20، أفريل 2018.

109. قسوم سليم، نظرية انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018.

110. قنوفي وسيلة، توسيع مفهوم السلم والامن الدوليين في القانون الدولي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 21، ديسمبر 2015.

111. كاية ريمة، القوة الناعمة الصينية في إفريقيا: الأدوات والوسائل، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، المجلد 16، العدد 02، جوان 2021.

112. كلاع شريفة، الصراع الأمريكي – الصيني للحصول على التكنولوجيا الفائقة التطور، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 14، العدد 03، أكتوبر 2022.

113. كلاع شريفة، النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 05، العدد 02، 2021.

114. لخشب نور الهدى وحكيمي توفيق، جائحة كوفيد – 19 والتميّز الاستراتيجي الصيني: كيف أسهمت السياقات الجيوسياسية زمن الجائحة في تعزيز موقع الصين العالمي؟ **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 07، العدد 02، جويلية 2022.

115. محي الجنابي محمد وزيدون محمد سلمان، الدور الصيني الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني، **مجلة العلوم السياسية**، سبتمبر 2020.

116. محياوي محمد وهاملي محمد، الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 7، أفريل 2022.

117. مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامّة**، العدد 4، جوان 2014.

118. مزبان خزار فهد، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الصينية – الأمريكية، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15، مارس 2016.

119. مشعان أحمد نجم، توازن القوى الدولي وتوازن القوى الإقليمي: دراسة نظرية تحليلية، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 51، جامعة بغداد، 2018.

120. مقيدش زكرياء، تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام الأحادية القطبية: دراسة تحليلية للتحولات الدولية الراهنة، **مجلّة مدارات سياسية**، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر، 2022.

121. مناحي دشر ميثاق، النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر)، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد 20، ديسمبر 2016.

122. منصور عماد، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 21، قطر، جويلية 2016.

123. نايت قاسي لياس وبلقاضي مليكة، نظام توازن القوى في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا 1648، **مجلة الباحث**، المجلد 13، العدد 01، سبتمبر 2021.

د/ التقارير:

124. تيموثي آر هيث، وآخرون، **إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي**، تقرير مؤسّسة راند Rand 2016.

125. مايكل جيه مازار وآخرون، **فهم النظام الدولي الحالي**، تقرير مؤسسة راند Rand، كاليفورنيا، 2016.

126. كونج كاو، **الصين**، تقرير يونسكو للعلوم، 2019،

127. كونغ كاو، **تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030**، 2018.

128. **وثائق الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني**، ط1، الصين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2013.

هـ/ الجرائد والصحف الالكترونية:

129. أخبار الأمم المتحدة، **كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه، فكيف يمكن لبقية دول العالم استقاء الدروس؟** تاريخ النشر: 2020/03/16، https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051342.

130. دربج علي، **الصين في الكتاب الأبيض الجديد: الاستعداد لدور "الشرطي العالمي"**، تاريخ النشر: 2019/09/10، https://al-akhbar.com/Opinion/276111

131. شنايدر مايكل، **الطاقة النووية في العالم بعد فوكوشيما**، صحيفة لوموند، تاريخ النشر: 2011/07/10، https://ps.boell.org/

132. شي جين بينغ: الرئيس الذي عاش في كهف، تاريخ النشر: 2018/03/11، https://www.bbc.com//.

133. صحيفة البيان، **المعادن النادرة تتيح هيمنة الصين على التكنولوجيا**، تاريخ النشر: 2011/04/08، https://www.albayan.ae/five-senses/the-4-courners/2011-04-08-1.1416977.

134. صحيفة الشعب اليومية أونلاين، **الصين تحارب التلوث من أكبر معاقل إنتاج الفحم**، تاريخ النشر: 2019/10/28، http://arabic.peopledaily.com.cn/.

135. صناعة الخدمات تمثل 53.9% من إجمالي الناتج المحلي في الصين خلال عام 2019، تاريخ النشر: 2020/01/18، http://arabic.news.cn/2020-01/18/c_ .

136. الصين ستزيد الإنفاق على البحوث الأساسية، تاريخ النشر: 2021/03/28، http://arabic.news.cn/،

137. عبد النبي علي، **الصين والفحم الحجري**، تاريخ النشر: 2014/04/27، https://www.elwatannews.com/

138. عبد النبي علي، **أمريكا والفحم الحجري**، الوطن، تاريخ النشر: 2014/04/20، https://www.elwatannews.com/news/details/465792

139. العكيلي دلال، **الاقتصاد الأمريكي تحت ضربات كورونا**، تاريخ النشر: 2020/03/22، https://annabaa.org/arabic/economicreports/22602.

140. العكيلي دلال، **حرب الملكية الفكرية**، تاريخ النشر: 2018/05/19، https://m.annabaa.org/arabic/ economicreports/15291

141. الكتاب الأبيض الصيني حول الدفاع يُؤكّد على الالتزام بالسلام والشفافية العسكرية، تاريخ النشر: 27/ 2015/05، http://arabic.news.cn/big/2015-05/27/c_134274625.htm.

142. هورنبي لوسي وساندرسون هنري ، **الصين تتسلح بمعادن الأرض النادرة في الحرب التجارية**، جريدة الاقتصادية، عدد 06 جويلية 2019، https://www.aleqt.com/2019/07/05/ article_1631996.html

143. وكالة ستيب نيوز، **ما لا تعرفه عن وادي السيليكون.. منبع الاختراعات ومقر الشركات الكبرى**، تاريخ النشر: 2020/04/19، https://www.youtube.com/watch.

و/ المراجع الالكترونية:

144. كازوتو سوزوكي، **الصين والولايات المتحدة: الحرب التجارية ومعركة التفوق التكنولوجي**، تاريخ النشر: 2019/08/06، https://www.nippon.com/ar/currents/d00501/.

145. "كورونا".. زلزال الاقتصاد العالمي، https://zatmasr.com/

146. 18 عاما على هجوم 11 سبتمبر.. كيف تغير وجه العالم؟ اقتصاديا الصين تحجز مكانها بعد أمريكا، تاريخ النشر: 2020، https://akhbarak.net/news/2019/09/11/20614285/articles/.

147. Apple تعلن عن نتائج الربع الرابع من العام، تاريخ النشر: 2021/10/28، https://www.apple.com/ae-ar/newsroom/2021/10/ .

148. العقلة إحسان، **أقوى دولة في العالم عسكريا**، تاريخ النشر: 2018/06/28، https://mawdoo3.com/.

149. حاتم أحمد، **استثمارات الصين بالسندات الأمريكية في عهد "بايدن" إلى أين؟**، تاريخ النشر: 2021/03/18، https://www.aa.com.tr/ar/.

150. عبد الكريم أحمد حسن، **أسلحة الجيش الأمريكي الأحدث والأكثر فتكًا بالصور والمعلومات والسعر**، تاريخ النشر: 2021/06/17، https://www.bayanalysis.com/.

151. عبد الكريم أحمد حسن، **ميزانية الجيش الأمريكي 2022 «تخصيص ميزانية لردع الجيش الصيني في المحيط»**، تاريخ النشر: 2021/06/18، https://www.bayanalysis.com/2021/06/US-military-budget-2022

152. شلبي إسلام، **تصنيف Global Fire Power: ترتيب أقوى جيوش العالم 2020.. بينهم بلد عربي**، تاريخ النشر: 2020/06/22، https://halageorgia.com/.

153. **أفضل شركات الغاز الطبيعي في العالم**، https://www.plus500.com/ar/Instruments/NG/The-Top-Natural-Gas-Companies-in-the-World~3.

154. **امريكا تبحث زيادة سلطات البنتاجون لمساعدة اليمن ودول أخرى، تاريخ النشر**: 2010/01/19، https://www.reuters.com/article/oegtp-yemen-us-at4-idARACAE60I0YY20100119.

155. **أمريكا والصين تتبادلان فرض تعريفات جمركية**، تاريخ النشر: 2018/09/24، https://www.cnbcarabia.com/.

156. الحيارى إيمان، **كم عدد الجيش الأمريكي**، تاريخ النشر: 2018/07/18، https://mawdoo3.com/.

157. **بالأرقام.. كيف يقود قطاع الخدمات اقتصاد العالم؟**، تاريخ النشر: 2019/10/04، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1318380.

158. البراري حسن، **موقف الصين من الملف النووي الإيراني**، تاريخ النشر: 2010/03/02، https://alrai.com/article/.

159. بسنت فاروق، **عاجل – تحذير صيني لأمريكا بشأن قضية تايوان**، تاريخ النشر: 2022/05/25، https://www.mobtada.com/world/1176167/.

160. البلدان الأعضاء في مؤسسات البنك الدولي، تاريخ النشر:2017، www.albankadawli.org.

161. **البلدان الأكثر إنفاقًا على البحث والتطوير.. أمريكا أولًا والصين ثانيًا والسعودية الأولى عربيًا**، تاريخ النشر: 2018/07/18، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/560700.

162. بيرغامو فرانشيسكو، **القطب الشمالي صنع في الصين**، تاريخ النشر: 2016/08/08، https://ar.difesaonline.it/geopolitica/analisi/artico-made-china.

163. بيرغيتا أوستر رات، **اختبار ترنتي: الانفجار الذي دشّن عصر السباق النووي**، تاريخ النشر: 2015/07/16، https://www.dw.com/ar/.

164. بيركشير ميلر جوناثان، **بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم**، (تر: كريم الماجري)، تاريخ النشر: 2016/06/06، https://studies.aljazeera.net/en/node/4053.

165. **تفوّقت على أمريكا وروسيا.. كيف أصبحت الصين تمتلك أكبر أسطول من الدبابات تحت الخدمة في العالم؟**، تاريخ النشر: 2021/01/01، https://arabicpost.net/.

166. **تقنية الجيل الخامس للاتصالات تثير المخاوف بشأن حقوق الملكية الفكرية في العالم**، تاريخ النشر: 2019/09/10، https://share.america.gov/ar/.

167. جاسم شعلان كريم الغزالي، **النشاط الزراعي في أمريك الشمالية**، تاريخ النشر: 2012/12/23، http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.

168. جالي مصطفى، **الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية؟**، تاريخ النشر: 2021/09/12 https://studies.aljazeera.net/ar/article/

169. نازي جمال، **تعرّف على أقوى خمس جيوش في العالم**، تاريخ النشر: 2020/05/20، https://www.alarabiya.net/ar/last-page/،

170. جيريمي هسو، **لا داعي للخوف بشأن العناصر الأرضية النادرة**، تاريخ النشر:21/07/2019، https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/features/dont-panic-about-rare-earth-elements/.

171. حاتم أحمد، **الاقتصاد الأمريكي ينمو 5.7 بالمئة في 2021**، تاريخ النشر: 2022/01/27، https://www.aa.com.tr/ar/.

172. حسين سمير، **ما هي عناصر الجيش الامريكي الرئيسية ؟**، تاريخ النشر: 2019/04/07، https://ujeeb.com/.

173. حمدوش رياض، **مفهوم التكامل وأهدافه، محاضرات في نظرية التكامل والاندماج**، جامعة قسنطينة، تاريخ النشر: 2019/06/08، https://www.politics-dz.com/.

174. الحمصي رامز، **ما علاقة الصين بإيقاف الاتفاق النووي مع إيران؟**، تاريخ النشر:2022/06/02، https://7al.net/2022/06/02/.

175. الخمليشي سمر وكويبز بنعلال أنس ، **إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية**، تاريخ النشر: 2019/02/27، https://eipss-eg.org/.

176. الجابري خير الدين، تاريخ النشر: 2020/12/17، https://arabicpost.net/.

177. دياب محمود سعد، **الحرب التجارية بين الصين وأمريكا تهدد بأزمة ماليّة عالمية تصيب رصاصاتها اقتصاديات العالم**، تاريخ النشر: 2019/05/19، http://gate.ahram.org.eg/News/

178. ذكى أمينة، **خطة البنتاجون لبيع الأسلحة.. سباق التسلح يشتعل بين الولايات المتحدة وروسيا والصين**، تاريخ النشر: 2022/09/03، https://www.dostor.org/4166949

179. الراوي طه، **الجيش الأمريكي يضم رسميا الروبوتات القاتلة إلى صفوفه**، تاريخ النشر: 2021/10/14، https://alkhaleejonline.net.

180. رجب نهى، **أعوام من الجغرافيا القلقة "تايوان" الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب بين الصين وأمريكا**، تاريخ النشر: 2022/09/19، https://www.elfagr.org/4514670.

181. الزاملي ماجد أحمد، النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، **مجلة الحوار المتمدّن الالكترونية**، العدد: 4094، تاريخ النشر: 2013/05/16، https://www.ahewar.org/debat/show.art.

182. زيادة الإنفاق العسكري الصيني بـ 7.5% تجدد مخاوف تايوان، تاريخ النشر: 2019/03/06، https://aawsat.com/home/article/1620436/.

183. سالمي راقية، **مشاريع ضخمة في اطار مبادرة "الحزام والطريق" لم تر النور بعد رغم طاقتها التشغيلية الكبرى**، تاريخ النشر: 2022/01/02، https://www.africa-press.net/tunisia/economy/

184. سوق السندات، تاريخ النشر: 2021/04، https://ar.tradingview.com/markets/bonds/.

185. السياسة العسكرية الصينية.. تأثيرها وأهدافها، تاريخ النشر: 2015/11/25، http://alwaght.com/.

186. السيد أحمد داليا، **الصراع الدولي على تسليح الفضاء.. الأبعاد والتداعيات على الأمن والسلم الدوليين**، تاريخ النشر: 2021/01/09، https://arab-military.com/threads/.

187. شاور عمر جمال عمر، **ما بين تأرجح واختلال توازن القوى، أين يسير النظام الدولي؟**، تاريخ النشر: 2021/09/09، https://democraticac.de/?p=77230.

188. شبكة الصين العربية، **الناتج المحلي الإجمالي للصين يتجاوز 110 تريليونات يوان عام 2021**، تاريخ النشر: 2022/01/17، http://arabic.china.org.cn/txt/2022-01/17/content_77993957.htm،

189. شبكة الصين، **شي يشدد على تعزيز وتنمية قطاعات التعليم والثقافة والصحة والرياضة**، تاريخ النشر: 2020/09/23، http://arabic.china.org.cn/txt/2020-09/23/.

190. شبكة الصين، **كتاب أبيض حول الدفاع الوطني الصيني**، تاريخ النشر:2000/10/17،

191. الشخصيات التاريخية المشهورة، http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter17/chapter170204.htm.

192. شركة مصفاة دمشق للبتروكيماويات، **الدول الأكثر إنتاجا للذهب في العالم**، تاريخ النشر: 2019/10/03، https://damasoil.com/2019/10/03/.

193. الشناوي سمير، **نظرية الألعاب والعلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2018/10/18، https://elmahatta.com/.

194. عيدروس صالح علي، **الصين ودورها في الحرب العالمية الثانية: انتصار على العدوان الياباني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، تاريخ النشر: 2015/09/21، https://www.chinainarabic.org/?p=20910

195. صخري محمد، **المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2019/06/11،

196. الصين اليوم، **نانتشانغ: مدينة التاريخ العريق والأبطال الصناديد**، تاريخ النشر: 2018/10/26، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/ly/.

197. الصين تفاجئ العالم، **شبكات الجيل السادس 6G**، تاريخ النشر: 2021، https://www.youtube.com/watch?v=dDat_BdnUqk.

198. **الصين تكثف الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية**، تاريخ النشر: 2021/03/08، https://www.chinainarabic.org/?p=57947.

199. الصين منظمة التجارة العالمية، تاريخ النشر: 2002، www.arabic.china.org. .

200. **الصين والحرب العالمية الأولى**، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-06/24/ .

201. الصين، **صناعة الطاقة**، تاريخ النشر:2004، http://arabic.china.org.cn/arabic/138964.htm.

202. الشيخ طارق، **الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد.. دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع**، تاريخ النشر:2015/01/08، http://www.ahram.org.eg/News.

203. صبري عادل، **تعرف على عدد سكان الصين في عام 2019**، تاريخ النشر: 2019/01/06، http://www.chinabelaraby.com

204. عادل هديل، جريدة العين الإخبارية، **دراسة: الصين تتفوق على أمريكا وتقود اقتصاد العالم بحلول 2030**، تاريخ النشر: 2018/09/28، https://al-ain.com/article/china-world-s-largest-economy-by-2030.

205. عبد الرحمن رضوان، **فهم الاستراتيجية الصينية عن طريق ثقافتها**، تاريخ النشر: 2016/05/29، www.ultrasawt.com .

206. عبد الفتاح علاء الدين عُلا، **التطور الزمني لصناعة المعلومات في الصين**، تاريخ النشر: 2018/08/05، https://www.chinainarabic.org/?p=38996.

207. المحسن عبد الكريم صالح، **البراغماتية في النهضة الصينية المُعاصرة**، تاريخ النشر: 2011، https://www.kitabat.info/subject.php?id=12412.

208. **عدد سكان الصين 2021 والترتيب العالمي للصين من حيث الكثافة السكانية**، تاريخ النشر: 2020/07/17، https://www.softarabia.com/china-.

209. السيد علاء الدين، **القوة العسكرية الصينية: التوزيع والتسليح والمهام والعقيدة القتالية**، تاريخ النشر: 2015/09/13، https://www.sasapost.com/china-armed-forces.

210. **العلاقات الأمريكية – الصينية**، https://www.marefa.org/.

211. عمر أمينة، الموسوعة السياسية، **مشروع مارشال**، https://political-encyclopedia.org/ .

212. عودة نبيل، **التكنولوجيا والتنافس العالمي على الهيمنة**، تاريخ النشر: 2021/03/18، https://www.trtarabi.com/issues/.

213. عيادي إسلام، **طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية في ظل إدارة بايدن 2021**، تاريخ النشر: 2021/02/08، https://www.politics-dz.com/.

214. العين الإخبارية، **ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي لمستوى قياسي في أكتوبر**، تاريخ النشر: 2019/12/31، https://al-ain.com/article/us-oil-production-increased-record-level-october.

215. الفقيه إحسان، **تفاؤل حذِر باتفاق وشيك حول ملف إيران النووي**، تاريخ النشر: 2022/08/15، https://www.aa.com.tr/ar/.

216. قصّاص شروق، **نظرية المباريات في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2015/07/05، https://www.syr-res.com/article/6886.html

217. القواسمي آية، **أهمية وادي السيليكون**، تاريخ النشر: 2022/03/28، https://mawdoo3.com/.

218. العبادي كفاية، **أين تقع الولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2019/06/20، https://mawdoo3.com/.

219. العبادي كفاية، **تعداد الجيش الصيني**، تاريخ النشر: 2016/05/08، https://mawdoo3.com/.

220. العبادي كفاية، **كم عدد أفراد الجيش الأمريكي**، تاريخ النشر: 2016/06/29، https://mawdoo3.com/.

221. **الكونجرس الأمريكي يجيز ميزانية عسكرية بقيمة 636 مليار دولار**، تاريخ النشر: 2009/12/19، https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/12/091219_ra_us_budget_tc2

222. لاريكيا فيديريكا، **إيرادات Apple في جميع أنحاء العالم 2004–2021**، تاريخ النشر: 2021/10، https://www.statista.com/statistics/265125/total-net-sales-of-apple-since-2004/#statisticContainer.

223. لاشين دينا سليمان كمال، **تحول القوة وتأثيرها على الصعود الصيني (2008–2018)**، تاريخ النشر: 2020/02/18، https://democraticac.de/?p=64890.

224. **لماذا تتّجه الولايات المتحدة إلى إقرار أكبر ميزانيّة عسكريّة في تاريخها؟**، تاريخ النشر: 2021/12/10، https://www.almayadeen.net/news/politics.

225. ليو باو كوي، **مساهمات الاقتصاد الصيني**، http://www.chinatoday.com.cn/.

226. ماهيناز الباز، **الاقتصاد الصيني ... كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم**، تاريخ النشر: 2017، https://www.google.com/amp/s/www.abeqtisad.com/reports/china-economic-history/amp/.

227. مايكل إس تشايس وآرثر تشان، **نهج الصين المتطور إزاء "الردع الاستراتيجي المتكامل"**، تقرير مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016.

228. خضر مجد، **مظاهر القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ النشر: 2016/06/29، https://mawdoo3.com/ .

229. زريق محمد، الصين تتحدّى بالدبلوماسية العسكرية، موقع الصين بعيون عربية، تاريخ النشر: 2018/01/11، https://www.chinainarabic.org/?p=34838.

230. صخري محمد، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **وضعية البطالة واستراتيجية التشغيل في الصين**، تاريخ النشر: 2018/08/21، https://www.politics-dz.com،

231. قنديل محمد، **مشروع قانون مكافحة الإسلاموفوبيا الدولي: السياقات والمآلات**، تاريخ النشر: 2022/02/15، https://trendsresearch.org/ar/insight/international-anti-islamophobia/.

232. المرعشي فيصل براء متين، **النظام الدولي**، تاريخ النشر: 2016/02/25، https://political-encyclopedia.org/

233. المرعشي فيصل براء متين، **النظام الرئاسي الأمريكي**، https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

234. مركز الخليج للأبحاث، **القوة العظمى**، https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/11032.pdf.

235. سوداح مروان، **التحرير الشعبي الصيني: جيش السلام الأممي**، تاريخ النشر: 2018/09، https://www.chinainarabic.org/?p=39441.

236. حج محمد مروان محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية**، https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

237. عبد المجيد مروة محمد عبد الحميد، **التغير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر: 2001-2015**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 2016/01/19، https://www.democraticac.de/.

238. **مشاركة المكسيك في الحرب العالمية الثانية: دخول، أسباب، تنمية**، https://ar.warbletoncouncil.org/participacion-mexico-segunda-guerra-mundial-3264.

239. مصعب، **حوارات في الاستراتيجية1: الثقافة الاستراتيجية والانقلابات العسكرية**، تاريخ النشر: 2019/12/05، https://strategic-exploration.org/2019/12/05/ .

240. **معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الصيني**، https://tradingeconomics.com/china/ .

241. مكتب الإحصاء الأمريكي، **كيفية المشاركة في التعداد السكاني 2020**، https://2020census.gov/ar.html.

242. مكتب الإحصاء الأمريكي، **مكتب الإحصاء الأمريكي يُعلن بدء العملية الميدانية الرئيسية الأولى للتعداد السكاني لسنة 2020**، تاريخ النشر: 2019/08/12، https://www.census.gov/newsroom/press-.

243. مكليف محمد، **المدرسة السلوكية**، مركز راشيل كوري، تاريخ النشر 2013/12/15، http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10879

244. منظمة Share America، **المزارعون الأميركيون يوفرون الغذاء للعالم**، تاريخ النشر: 2019/03/06، https://share.america.gov/ar/.

245. المنظمة الأمريكية التاريخية، **ما هو دور كندا في الحرب العالمية الثانية**، تاريخ النشر: 2021، https://www.historians.org/about-aha-and-membership/.

246. منظمة المعارف، **الولايات المتحدة**، https://www.marefa.org.

247. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **جدلية القوة في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر:04 /2015/03، http://www.politics-dz.com/threads/.

248. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مفاهيم أمنية: الأمن الموسع باري بوزان**، تاريخ النشر: 2019/09/20، https://www.politics-dz.com/.

249. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مفهوم الاستراتيجية العسكرية**، تاريخ النشر: 2018/06/29، https://bit.ly/3ipNkk1 .

250. موسوعة مُقاتل، **أسس توازن القوى**، http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21.

251. مؤشر الابتكار العالمي 2021: الاستثمارات في الابتكار صامدة على الرغم من جائحة كوفيد-19، تاريخ النشر: 2021/09/20، https://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2021/article_0008.html.

252. موقع الدفاع العربي، **الاستعراض العسكري في الذكرى السبعين للصين: بكين عازمة على أن تصبح القوة النووية الثالثة**، تاريخ النشر: 2019/10/03، http://www.defensearabic.com/2019/10/03/.

253. موقع عرب 48، **انخفاض معدلات الإنجاب في الصين قد يؤثر سلبا على اقتصادها**، تاريخ النشر: 2019/01/21، https://www.arab48.com/

254. موقع معرفة، الأحزاب في الولايات المتحدة، https://www.marefa.org/ .

255. **الميزانية العسكرية الأمريكية**، https://www.marefa.org/.

256. راضي نادية، **أكبر مناجم الذهب في العالم**، تاريخ النشر: 2018/10/04، https://www.almrsal.com/post/120687.

257. أنيوتينا ناديجدا، **الولايات المتحدة تودع عصر الازدهار**، تاريخ النشر : 2017/09/02، https://arabic.rt.com/business/897035-.

258. ناصر إلهام، **مبادرة الحزام والطريق**، https://political-encyclopedia.org/dictionary/

259. نذير حمدي محمد، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، تاريخ النشر: 2014/06/10، https://democraticac.de/.

260. **نسب البطالة في الصين 2002 – 2020**، تاريخ النشر: 2022/08، https://tradingeconomics.com

261. النظام الدولي، الموسوعة السياسية، https://politicalencyclopedia.org/dictionary/ .

262. **النفط الأمريكي ينخفض إلى أدنى مستوياته منذ 21 عام**، تاريخ النشر: 2020/04/20، https://arabic.cnn.com/business/article/2020/04/20/global-stocks.

263. أحمد السيد نهال، **ترتيب الأوراق من جديد.. هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد بايدن؟**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: 2021/02/22، https://www.almesbar.net .

264. خالد نهى، **موازين القوى في شرق آسيا**، تاريخ النشر: 2015/01/09، https://www.noonpost.com/content/4970.

265. المنسي هبة، **كيف يمكن تصحيح سياسة الولايات المتحدة تجاه المكسيك وكندا؟**، تايخ النشر: 2020/12/14، https://alwatanalarabi.com/ .

266. محمود هشام، **المعادن النادرة تدخل على خط النزاع الصيني – الأمريكي .. بكين تلوح بتقييد الصادرات**، تاريخ النشر: 2019/05/30، https://www.aleqt.com/2019/05/29/article_1608241.html.

267. هو جين تاو، https://www.marefa.org/.

268. هيئة الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**، https://www.un.org/ar/universal-declaration-

269. هيئة الأمم المتحدة، **إنهاء التجارب النووية**، تاريخ النشر: 2021/08/29، https://www.un.org/ar/observances/end-nuclear-tests-day/history.

270. المساوي وداد، **العلاقات الأميركية – الصينية.. التطورات والإشكاليات**، تاريخ النشر: 2021/09/15، https://eipss-eg.org/.

271. الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ملفات خلافية تخيم على قمة "الأصدقاء الثلاثة"، تاريخ النشر: 2021/11/19، https://arabic.euronews.com/2021/11/19/united-states-canada-mexico-.

272. وهبان أحمد محمد، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشامير"دراسة تقوميية"**، تاريخ النشر: 2016، https://esalexu.journals.ekb.eg/article_pdf.

273. اليابان أكبر دائن للولايات المتحدة للمرّة الأولى منذ الأزمة العالمية، تاريخ النشر: 2016/10/17، https://eliktisad.com/news/show/32124/.

ز/ المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب باللغة الأجنبية:

274. John J. Mearsheimer, The Gathering Storm : China's Challenge to US Power in Asia, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol 3, 2010.

275. Yu Dong, Zhong Fang, Lin Xiaoling, **Culture Chinoise**, tr: Lisa Carducci China, 2004.

276. Roche jean jacques, **Théories des relations internationale**, Gualino edition, 2007.

277. Steven L Lamy, **Contemporary mainstream approches : Neo-realism and Neo-Liberalism, In : The Globalisation of world Politicsm : An Introduction to Internationalism relation** , ed, John Baylis and Steve Smith ,2nd ,New York: oxford University press, 2001.

278. Kenneth N Waltz, **Theory of International politics**, Canada: Addison-Wesley Publishing Company, 1979.

279. Kenneth N Waltz, **Structural Realism After the Cold War**, International Security, Vol.25, No1, 2000.

280. Yu Dong, Zhong Fang, Lin Xiaoling, Culture **Chinoise**, tr: Lisa Carducci China ,2004.

المقالات باللغة الأجنبية:

281. Akli Agab, La Chine est-elle déjà à la tête du classement mondial dans la recherche et l'innovation technologique ? Uneétude comparative entre la Chine et les pays développés, **Revue Abhath**, Volume 07, numéro 01, juin 2022.

282. Filali Zohra, LA CHINE EN AFRIQUE : COOPÉRATION OU DOMINATION ?, **Revue Idara**, volume 19, numéro 01, juin 2009.

283. Tayeb Djamila, SOUTH CHINA SEA : WHAT AMBITION FOR CHINESE POWER?, **Review of Dirassat & Abhath**, Volume 11, Issue 02, june2019 .

284. Arnold Wolfers, THE BALANCE OF POWER IN THEORY AND PRACTICE, **Naval War College Review**, Vol. 11, No. 5, January 1959.

المراجع الالكترونية الأجنبية:

285. Aaron O'Neill, **Countries with the largest gross domestic product (GDP) per capita 2020**, published on : 31/03/2021, https://www.statista.com/statistics/270180/countries-with-the-largest-gross-domestic-product-gdp-per-capita/

286. Airforce Technology, **Chengdu J-20 Multirole Stealth Fighter Aircraft**, https://www.airforce-technology.com/projects/chengdu-j20/

287. Aisyah Kirana, **China's Big Data Industry on the Rise**, published on : 22/12/2021, https://opengovasia .com/chinas-big-data-industry-on-the-rise/

288. Allison Graham and others, **The Great Economic Rivalry: China vs the U.S**, published on : 23/03/2022, https://www.belfercenter.org/publication/great-economic-rivalry-china-vs-us

289. Allison Graham, **The New Spheres of Influence**, published on : 03/2020, https://www.belfercenter.org /publication/new-spheres-influence

290. American public gaz association, **A Brief History of Natural Gas**, https://www.apga.org/ apgamainsite/aboutus/facts/history-of-natural-gas

291. ANDERSON DOROTHY, David Mitrany (1888–1975): an appreciation of his life and work, published on : 01/10/1998, https://www.cambridge.org/

292. Ankit Panda, **The United States, China, and the Future of Arms Control**, published on : 08/07/2020, https://thediplomat.com/2020/07/the-united-states-china-and-the-future-of-arms-control/

293. Asa Fitch and Stu Woo, **The U.S. vs. China: Who Is Winning the Key Technology Battles?**, published on : 12/04/2020, https://www.wsj.com/articles/the-u-s-vs-china-who-is-winning-the-key-technology-battles-11586548597

294. Beech Eric and Michael Martina, **U.S. approves possible sale of military assistance to Taiwan**, published on: 16/07/2022, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/us-approves-possible-sale-military-assistance-taiwan-2022-07-15/

295. Ben Weingarten,**Trump's China Speech Marks A Historic Departure From Establishment Status Quo**, published on : 05/06/2020, https://thefederalist.com/2020/06/05/ trumps-china-speech-marks-a-historic-departure-from-establishment-status-quo/

296. Bergman Judith, **China's Military Modernization**, published on :16/11/2021, https://www.gatestoneinstitute.org/17944/china-military-modernization

297. Berthélemy Michel, Sama Bilbao Y Leon, **Nuclear Power**, published on : 06/2020,

298. Bradsher Keith, **China's Rate of Inflation Is Highest in 11 Years,** published on : 03/11/2008, https://www.nytimes.com/

299. Brenner Claire, **The Rise of Great Power Influence in Africa**, published on : 19/01/2021, https://www.americansecurityproject.org/the-rise-of-great-power-influence-in-africa/

300. **Brief introduction of Chinese market of non-metallic minerals Daydream Business Consulting Shanghai – July 2016**, published on : 26/08/2016, https://www.daydream.eu/fr/brief-introduction-of-chinese-market-of-non-metallic-minerals-daydream-business-consulting-shanghai-july-2016/,

301. Chan John, **Origins and consequences of the 1989 Tiananmen Square massacre**, published on : 04/06/2009, https://www.wsws.org/en/articles/2009/06/tien-j04.html

302. Chas Freeman, **About Spheres of Influence**, published on : 09/03/2022, https://chasfreeman.net/about-spheres-of-influence/

303. **China - Economic sectors**, published on: 16/10/2011, https://www.nationsencyclopedia.com/, date of view : 06/10/2020.

304. Cohen Mark, **U.S.-China Intellectual Property Issues in a Post-Phase-One Era**, published on: 29/01/2022, https://www.nbr.org/publication/u-s-china-intellectual-property-issues -in-a-post-phase-one-era/

305. Demas Alex, **The Top 5 U.S Minerals by production value**, published on : 07/04/2017, https://www.usgs.gov/news/top-5-us-minerals-production-value

306. **Designing the future China's five-year plans since 1953**, https://news.cgtn.com/

307. Deutsch, Karl, https://www.harvardsquarelibrary.org/biographies/karl-w-deutsch/

308. Eaves Elisabeth, **Why is America getting a new $100 billion nuclear weapon?**, published on :08/02/2021, https://thebulletin.org/2021/02/why-is-america-getting-a-new-100-billion-nuclear-weapon/

309. **Electricity**, https://www.2035report.com/electricity/

310. Elisabeth Eaves, **Why is America getting a new $100 billion nuclear weapon?**, published on :08/02/2021, https://thebulletin.org/2021/02/why-is-america-getting-a-new-100-billion-nuclear-weapon/

311. Energy Innovation, **Reaching 90 Percent Clean Electricity In The U.S. By 2035**, published on :10/06/2020, https://energyinnovation.org/publication/reaching-90-percent-clean-electricity-in-the-us-by-2035/

312. Eric Revell, **How the U.S. Responded to China's Massacre at Tiananmen Square 30 Years Ago On This Date**, published on : 06/04/2019, https://www.causes.com/articles/28780-u-s-responded-china-s-massacre-tiananmen-square-30-years-ago-date

313. Geller Patty-Jane, **U.S. Nuclear Weapons Capability**, published on : 20/10/2021, https://www.heritage.org/military-strength/assessment-us-military-power/us-nuclear-weapons-capability

314. Geography, **United states**, https://geography.name/united-states/

315. Glaese Oskar, **China's Directed Energy Weapons and Counterspace Applications**, published on : 29/06/2022, https://thediplomat.com/2022/06/chinas-directed-energy-weapons-and-counterspace-applicat ions/,

316. Gould Elise, **Economic Indicators : Jobs and unemployment**, published on : 02/04/2021, https://www.epi.org/indicators/unemployment/

317. Grimsley Shawn, **Political Realism Theory: Definition & Principles**, https://study.com/academy/lesson/political-realism-theory-definition-principles.html

318. **Half of U.S. nuclear reactors over 30 years old**, published on : 15/03/2011, https://money.cnn.com/2011/03/15/news/economy/nuclear_plants_us/

319. Hillman Jennifer and David Sacks, China's Belt and Road: Implications for the United States, published on :03/2021, https://www.cfr.org/report/chinas-belt-and-road-implications-for-the-united-

320. **How Developed Is China's Arms Industry?**, https://chinapower.csis.org/arms-companies/

321. **How Dominant is China in the Global Arms Trade ?,** https://chinapower.csis.org/china-global-arms-

322. **Inflation rate in China from 2005 to 2021**, https://www.statista.com/

323. JONES NICHOLAS and others, **2020 Census Illuminates Racial and Ethnic Composition of the Country**, published on : 12/08/2021, https://www.census.gov/library/stories/2021/08/improved-race-ethnicity-measures-reveal-united-states-population-much-more-multiracial.html

324. Kaonga Gerrard, **WW3 warning : China unveils terrifying high-tech robot soldiers in chilling military video**, published on : 01/09/2020, https://www.express.co.uk/news/world/1329934/WW3-warning-world-war-3-China-news-military-update-latest-robot-soldiers

325. Kimberly Amadeo, **2008 Financial Crisis**, published on : 30/10/2020, https://www.thebalance.com/2008-financial-crisis-3305679

326. Kimberly Amadeo, **Inflation and Deflation, Their Causes and Effects**, published on :01/12/2020, https://www.thebalance.com/inflation-and-deflation-definition-causes-effects-3306106

327. Kimberly Amadeo, **US Debt to China, How Much, Reasons Why, and What If China Sells**, published on : 07/04/2021, https://www.thebalance.com/u-s-debt-to-china-how-much-does-it-own-3306355

328. Kuo Lily, **Trump sparks anger by calling coronavirus the 'Chinese virus'**, published on : 24/10/2022 01:24, https://www.theguardian.com/world/2020/mar/17/trump-calls-covid-19-the-chinese-

329. L. Quackenbush Stephen, **Game theory and interstate conflict**, published on : 19/05/2017, https://www.oxfordbibliographies.com/view/document

330. Lee John, **China Is Overplaying Its Hand in the Pacific Islands**, published on :30/05/2022, https://www.hudson.org/experts/576-john-lee

331. lee John, **The US-China Economic Competition: Economic Distancing, But on Whose Terms?**, published on : 22/10/2020, https://www.hudson.org/research/16444-the-us-china-economic-competition-economic-distancing-but-on-whose-terms

332. Levy Gabriel, **China's coal-fuelled boom: the man who cried "stop",** published on : 30/04/2020 , https://peopleandnature.wordpress.com/

333. **Low liquidity and limited available storage pushed WTI crude oil futures prices below zero**, published on : 27/04/2020, https://www.eia.gov/todayinenergy/detail .php ?id=43495

334. mahochon yo Mayelz, **understanding china's strategic cultur through its south china sea gambit**, published on : 09/05/2016, https://www.hoover.org/research/understanding-chinas-strategic-culture-

335. Maizland Lindsay, **Why China-Taiwan Relations Are So Tense**, published on: 03/08/2022, https://www.cfr.org/backgrounder/china-taiwan-relations-tension-us-policy-biden

336. Martijn Rasser, **U.S.-China: Winning the Economic Competition**, published on : 22/07/2020, https://www.cnas.org/publications/congressional-testimony/u-s-china-winning-the-economic-competition

337. Mazarr Michael J. and Ali Wyne, **The Real U.S.-China Competition: Theories of Influence**, published on : 29/01/2020, https://www.rand.org/blog/2020/01/the-real-us-china-competition-theories-of-

338. McMaken Ryan, **Yes, The US Has Its Own 'Sphere Of Influence' And It's Huge – OpEd**, published on : 08/03/2022, https://www.eurasiareview.com/08032022-yes-the-us-has-its-own-sphere-of-influence-and-its-huge-oped/

339. Minerals make life, **Beryllium: America's « Miracle » Metal Behind Advanced Technology,** published on : 29/06/2016, , https://mineralsmakelife.org/resources/beryllium-americas-miracle-metal-behind-advanced-technology/

340. Morrison Ryan, **Forget robot dogs! Chinese military develops an enormous robotic YAK that is strong enough to carry up to 352 pounds and can sprint at 6mph**, pulished on :

21/01/2022, https://www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-10427193/Robots-Chinese-military-develops-enormous-robotic-YAK-cover-harsh-terrain.html

341. Muro Mark, Siddharth Kulkarni, and David M. Hart, **America's Advanced industries : New trends**, published on:04/08/2016, https://www.brookings.edu/research/americas-advanced-industries-new-trends/

342. National bureau of statistics of China, **Energy production in the first two months of 2020**,: publication date -03-2020, http://www.stats.gov.cn/

343. National Bureau of Statistics of China, **Statistical Communiqué of the People's Republic of China on the 2019 National Economic and Social Development**, published on :28/02/2020, http://www.stats.gov.cn/,

344. Neumann John von, https://www.informs.org/Explore/History-of-O.R.-Excellence/Biographical-Profiles/von-Neumann-John

345. **Nuclear explained,** U.S. nuclear industry, published on : 01/03/2020, https://www.eia.gov/energyexplained/nuclear/us-nuclear-industry.php

346. **Nuclear Power in China**, published on : 01/2021, https://www.worldnuclear.org/

347. Office of Nuclear Energy, **5 Fast Facts About Nuclear Energy**, published on : 23/03/2021, https://www.energy.gov/ne/articles/5-fast-facts-about-nuclear-energy

348. **Oil : crude and petroleum products explained oil imports and exports**, published on:27/04/2020, https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products /imports-and-exports.php

349. PICHON-MAMÈRE Françoise, **SCHELLING THOMAS CROMBIE (1921-2016)**, https://www.universalis.fr/encyclopedie/thomas-crombie-schelling/.

350. Professor Tim Dunne, https://policy-futures.centre.uq.edu.au/

351. **Remembering Prof. Martin Shubik, 1926–2018**, published on : 30/08/2018, https://som.yale.edu/news/2018/08/remembering-prof-martin-shubik-1926-2018

352. **Resource seccurity,** https://mineralsmakelife.org/resource-security/

353. Romanoff Larry, **Tiananmen Square: The Failure of an American-instigated 1989 Color Revolution**, published on : 13/06/2022, https://thewallwillfall.org/2022/06/13/tiananmen-square-the-failure-of-an-american-instigated-1989-color-revolution/

354. Schuman Joe, **Military-Technology Competition Between the United States and China**, published on : 12/04/2022, https://gjia.georgetown.edu/2022/04/12/military-technology-competition-between-the-united-states-and-china/

355. **Science, Technology, and Innovation**, published on : 2021, https://www.state.gov/policy-issues/science-technology-andinnovation/?

356. **SIPRI Arms Transfers Database – Methodology**, https://www.sipri.org/databases/armstransfers/ background

357. Sipri, **Military expenditure by country, in local currency, 1988-2020**, published on :2021, https://sipri.org/sites/default/files/Data

358. Spencer Jack, **Guidelines for Modernizing America's Armed Forces**, published on :28/03/2001, https://www.heritage.org/defense/report/guidelines-modernizing-americas-armed-forces

359. **Steven L. Lamy**, https://spatial.usc.edu/team-view/steven-lamy/

360. Steven Stashwick, **Pentagon Releases Annual China Military Power Report**, published on: 03/09/2020, https://thediplomat.com/2020/09/pentagon-releases-annual-china-military-

361. Talmadge Caitlin, **The US-China nuclear relationship :Why compitition is likely to intensify**, published Big Tech, https://en.wikipedia.org/wiki/Big_Tech

362. **The United States is expected to export more energy than it imports by 2020**, published on : 29/01/2019, https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=38152

363. THE US-CHINA BUSINESS COUNCIL, **The US-China Economic Relationship**, published on : 01/2021, https://www.uschina.org/reports/us-china-economic-relationship

364. THE WORLD BANK, **Belt and Road Initiative**, published on : 29/03/2018, https://www.worldbank. org/en/topic/regional-integration/brief/belt-and-road-initiative

365. The World Bank, **GDP growth (annual %) - United States**, https://data.worldbank.org /indicator/

366. Thomas Neil, **Chinese foreign policy under Xi Jinping**, published on :21/10/2018, https://www.eastasiaforum.org/

367. U.S Department of State, Artificial Intelligence (AI), published on : 2021, https://www.state .gov/artificial-intelligence/

368. U.S Energy Information Administration, **Coal explained, where our coal comes from**, published on: 10/ 2019, https://www.eia.gov/energyexplained/coal/where-our-coal-comes-from.php

369. U.S. DEPARTMENT of STATE, **U.S. Relations With Canada**, published on: 07/07/2021, https://www.state.gov/u-s-relations-with-canada/

370. **United States Population 2021**, published on : 01/2021, https://worldpopulationreview.com/

371. **United States: Inflation rate from 1990 to 2020,** published on: 23/02/2021, https://www.statista.com /statistics/191077/inflation-rate-in-the-usa-since-1990/

372. **US-Canada Relations**, https://www.globalsecurity.org/military/world/canada/forrel-us.htm

373. Xiangning Wu, **Technology, power, and uncontrolled great power strategic competition between China and the United States**, published on :24/06/2020, https://link.springer.com/article/.

374. Zabel Graham, **PEAK PEOPLE : THE INTERRELATIONSHIP BETWEEN POPULATION GROWTH AND ENERGY RESOURCES**, published on : 20/04/2009, https://www.resilience.org/ stories/2009-04-20/peak-people-interrelationship-between-population-growth-and-energy-resources/